المـركـز الديمـقراطـي العـربـي للـدراسات
الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية. ألمانيا

تنمية الأريــاف المغـربية

بين تدخلات الفاعلين وانتظارات الساكنة

تنسيق: **د. زهير النـامي**

إهداء إلى روح الأستاذ

ذ. أحمد الحلايسي

2022

المركز الديمقراطي العربي

تنمية الأريـاف المغـربية بين تدخلات الفاعلين وانتظارات الساكنة

Développement des espaces ruraux marocains

entre les interventions des acteurs et les attentes de la population

COORDINATION: **Dr. Zouhair En.namy**

المـركـز الديمـقراطـي العـربـي للـدراسات
الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية. ألمانيا

The Arab Democratic Center Berlin
Germany: Berlin 10315 GensingerStr: 112
Tel: 0049-Code
030-89005468 / 030-89899419 / 030-57348845
Mobiltelefon: 00491742783717

رقم التسجيل: VR . 3383 - 6624 B

بسم الله الرحمن الرحيم

النـــــــــــاشـــــــر

المركز الديمقراطي العربي

للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية

ألمانيا / برلين

Democratic Arab Center
For Strategic, Political & Economic Studies
Berlin / Germany

لا يسمح بإعادة إصدار هذا الكتاب أو أي جزء منه أو تخزينه في نطاق استعادة المعلومات أو نقله بأي شكل من الأشكال، دون إذن خطي مسبق من الناشر

جميع الحقوق محفوظة

All rights reserved to the Arab Democratic Center Berlin – Germany: No part of this book may be reproducted, stored in a retrieval System or transmitted in any form without prior Permission of the publisher.

Germany
Berlin 10315 GensingerStr: 112
Tel: 0049-Code Germany
030-54884375
030-91499898
030-86450098
Mobiltelefon: 00491742783717
E-mail: book@democraticac.de

المركز الديمقراطي العربي
للدراسات الاستراتيجية، الاقتصادية والسياسية
Democratic Arabic Center
for Strategic, Political & Economic Studies

رئيس المركز الديمقراطي العربي: أ. عمار شرعان

عنوان الكتاب: تنمية الأرياف المغربية بين تدخلات الفاعلين وانتظارات الساكنة

تنسيق: د. زهير النامي

الناشر: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والإقتصادية، ألمانيا

رقم تسجيل الكتاب: VR . 3383 - 6624 B

عدد الصفحات: 504

الطبعة: الأولى، ماي 2022

المقالات تعبر عن آراء أصحابها

اللجنة العلمية للكتاب

- **د. عبد القادر اسباعي**، أستاذ باحث بجامعة محمد الأول، كلية الآداب والعلوم الإنسانية وجدة
- **د. نور الدين الشيخي**، أستاذ باحث بجامعة عبد المالك السعدي، كلية الآداب والعلوم الإنسانية تطوان
- **د. عبد الواحد بوبرية**، أستاذ باحث بجامعة سيدي محمد عبد الله، الكلية متعددة التخصصات بتازة
- **د. عبد اللطيف جمال**، أستاذ باحث بجامعة شعيب الدكالي، كلية الآداب والعلوم الإنسانية الجديدة
- **د. عبد الحق الصدقي**، أستاذ باحث بجامعة محمد الأول، كلية الآداب والعلوم الإنسانية وجدة
- **د. احمد لكرد**، أستاذ باحث بجامعة شعيب الدكالي، كلية الآداب والعلوم الإنسانية الجديدة
- **د. حسن الكتمور**، أستاذ باحث بجامعة سيدي محمد بن عبد الله، كلية الآداب والعلوم الإنسانية سايس فاس
- **د. التهامي التهامي**، أستاذ باحث بالمركز الجهوي لمهن التربية والتكوين بالرباط
- **د. امحمد موساوي**، أستاذ باحث بالمركز الجهوي لمهن التربية والتكوين فاس مكناس، مركز فاس
- **د. عبد اللطيف سبيرتو**، أستاذ باحث بالمركز الجهوي لمهن التربية والتكوين فاس مكناس
- **د. عبد السلام بوهلال**، أستاذ باحث بجامعة مولاي إسماعيل، كلية الآداب والعلوم الإنسانية مكناس
- **د. مولاي المصطفى البرجاوي**، أستاذ باحث بجامعة الحسن الأول، المدرسة العليا للتربية والتكوين سطات
- **د. قاسم النعايمي**، أستاذ باحث بجامعة محمد الخامس، مركز التوجيه والتخطيط التربوي الرباط
- **د. عبد الله الحجوي**، أستاذ باحث بجامعة الحسن الثاني، كلية الآداب والعلوم الإنسانية عين الشق الدار البيضاء
- **د. الحسين الخواجة**، أستاذ باحث بجامعة الحسن الثاني كلية الآداب والعلوم الإنسانية بنمسيك الدار البيضاء
- **د. عبد الحكيم الفيلالي**، أستاذ باحث بجامعة السلطان مولاي سليمان، الكلية متعددة التخصصات خريبكة
- **د. ابراهيم الانصاري**، أستاذ باحث بجامعة الحسن الثاني، كلية الآداب والعلوم الإنسانية عين الشق الدار البيضاء
- **دة. لمياء البزاري**، أستاذة باحثة بجامعة ابن طفيل، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية القنيطرة
- **دة. سمية بوشنتوف**، أستاذة باحثة بجامعة عبد المالك السعدي، كلية الآداب والعلوم الإنسانية تطوان
- **د. جواد ظريفه**، أستاذ باحث بجامعة القاضي عياض، كلية الآداب والعلوم الإنسانية مراكش

- **د. ميمون المهداوي**، أستاذ باحث بجامعة السلطان مولاي سليمان، كلية الآداب والعلوم الإنسانية بني ملال
- **د. محمد عسيوي**، أستاذ باحث بجامعة سيدي محمد بن عبد الله، كلية الآداب والعلوم الإنسانية سايس فاس
- **د. عبد القادر التايري**، أستاذ باحث بجامعة محمد الأول، كلية الآداب والعلوم الإنسانية وجدة
- **د. ابوبكر صابري**، أستاذ باحث بجامعة محمد الخامس كلية الآداب والعلوم الإنسانية الرباط
- **د. عبد العزيز العربي**، أستاذ باحث بجامعة ابن طفيل، المدرسة العليا للأساتذة القنيطرة
- **د. حسن العمراني**، أستاذ باحث بالمدرسة الوطنية للهندسة المعمارية فاس
- **د. عبد السلام الاشهب**، أستاذ باحث بجامعة محمد الخامس، كلية الآداب والعلوم الإنسانية الرباط
- **د. بوعزة سلاك**، أستاذ باحث بالمدرسة الوطنية للهندسة المعمارية تطوان
- **دة. هند فتاح**، أستاذة باحثة بجامعة محمد الخامس، كلية الآداب والعلوم الإنسانية الرباط
- **د. عبد العزيز بويحياوي**، أستاذ باحث بجامعة سيدي محمد عبد الله، الكلية متعددة التخصصات بتازة
- **د. سعيد كمتي**، أستاذ باحث بالمركز الجهوي لمهن التربية والتكوين ببني ملال خنيفرة، مركز خنيفرة
- **د. خالد الحاضري**، أستاذ باحث بجامعة القاضي عياض، كلية الآداب والعلوم الإنسانية مراكش
- **د. عبد الغني الزردي**، أستاذ باحث بجامعة الحسن الثاني بالدار البيضاء، كلية الآداب والعلوم الإنسانية المحمدية

فهرس الكتاب

		الصفحة
	تقديم	11
1	أحمد الحلايسي: مسيرة جغرافي أحب الجغرافيا والمجال مروان الحلايسي	13
2	مصطلح الدير في جغرافية الأرياف بين الأصالة التاريخية والتحول الوظيفي حسن الكنمور، حافظ الشرك، سميرة شاهت	25
3	القيم الثقافية للمجتمعات الزراعية ومسارات التنمية الفلاحية بالمغرب يونس اللبازي، جميلة الشرادي	39
4	تكيف الفلاحة المغربية مع ظاهرة الإحترار المناخي (دراسة حالات) التهامي التهامي	51
5	السياسة الهيدروفلاحية بسهل الغرب في ظل الوضع المناخي الجديد محمد فتحي	68
6	الجفاف والتغيرية المطرية بحوض جرسيف (شرق المغرب) هشام الحياني، محمد بنقريش	82
7	التغيرات المناخية وأثرها على النشاط الفلاحي بواحة اكتاوة (حوض درعة الأوسط) عبد اللطيف الفائدة، عبد اللطيف السملالي، عبد العزيز يحيوي	96
8	التغيرات المناخية وأثرها على القطاع الفلاحي بالجماعة الترابية المناصرة – إقليم القنيطرة عبد الكريم حسنية، عبد الخالق غازي	113
9	دينامية التعرية المائية واستراتيجيات التخفيف منها بالوسط الريفي لسهل تفراطة وهوامشه: حالة حوض بني ريس (المغرب الشرقي) مصطفى عثماني	130

10	دور التجهيزات الهيدروفلاحية في التنمية الزراعية بسهل واد لاو محمد الرفيق، نادية الديب	151
11	الوضعية القانونية للبنية الزراعية ودورها في التنمية الفلاحية بجماعتي زيرارة واشبانات - إقليم سيدي قاسم - المغرب نورالدين اليامني، امحمد بودواح	168
12	دينامية وتحولات السكن الريفي: المظاهر والآليات والمسارات بوادي دكالة نموذجا خالد الحاضري	179
13	التحولات المتباينة للسكن الريفي: حالة منطقة كريفلة بالهضبة الوسطى فاطمة الزهراء بن عمارة	195
14	تحولات السكن بأرياف الحوز الأوسط العوامل والنتائج للانجاة المهداوي	210
15	الهجرة الدولية وتأثيرها على إعادة تشكيل المجال والمجتمع الريفي بجنوب الريف الأوسط: حالة دائرة تاونات نوراس ابن الحاج، حسن الكنمور، عمرو إديل	227
16	الهجرة الدولية وإعادة تشكيل المجال الريفي، حالة جماعة سيدي جابر، المغرب عزيزة عسو، حمزة الهاليل، محسن إدالي، محمد ظهيري	247
17	الهجرة الدولية بالأرياف المغربية وتنمية المجال: حالة السبت أولاد النمة بتادلا إبراهيم المرابط	264
18	تأثير الهجرة القروية على المدن الصغرى المغربية: حالة مدينة تاهلة كنموذج الحسين أفقير، محمد ازكرار	284
19	تطور التعمير وانعكاساته على البيئة والتنمية بالمناطق الجبلية للأطلس الكبير حالة أوريكا المركز زكرياء محرير، هدى بوكال، عبد الغاني الزردي	295

20	الفعل الترابي في الأرياف المغربية: الفاعلون والمتدخلون دراسة حالة إقليم الفحص أنجرة بدر الدين الرواص	314
21	إدماج البعد البيئي في المخطط الجماعي للتنمية: حالة جماعة تمكروت محمد نعيم، أيوب الشيخ، بدر بن كيران	330
22	المقاولة التعاونية النسائية رافعة للتنمية الترابية دراسة حالة مجموعة ذات النفع الاقتصادي للزربية بتازناخت حورية اوراغ، عبد العالي الجرماطي، ليلى لحلو	345
23	المرافق العمومية والتنمية الريفية: حالة الجماعات الريفية بجهة بني ملال خنيفرة عبد الحق إهندار	359
24	النزوح القروي وضعف الخدمات العمومية، العلاقات والانعكاسات: جماعتي عين الصفا وبصارة بالمغرب الشرقي نموذجا إسماعيل بوكلبة، الحسن بلغيثري	381
25	واقع التعليم بالأرياف المغربية، بين الإكراهات والانتظارات: حالة جماعة بني أحمد الشرقية (إقليم شفشاون) عبد العزيز بوليفة، جواد الركلاوي	397
26	شمال المغرب والإكراهات التنموية: جماعة فيفي نموذجا (إقليم شفشاون) نجاة النزروني	415
27	الجماعة الترابية تيزكيت بين تدخلات الفاعلين ومشاريع المجال فاطمة الزهراء جنائي إدريسي	426
28	الأسواق الأسبوعية ودورها في التنشيط الاقتصادي للمراكز الصاعدة: حالة سوق السبت بمركز تادرت، (المغرب) محمد الهشمي، زهير النامي	438

454	**Evaluation des politiques publiques : Analyse de la stratégie agricole marocaine «Plan Maroc Vert»** **Lahcen BALLALI, Hasna BELAHMID, Abdelkader SBAI**	29
472	**L'agriculture marocaine entre ambitions des interventions publiques et limites des réalisations : Cas de la commune rurale de Reissana el Janoubia** **Ali BOULERBAH, Nisrine BENDRISS, Yassine GUENNOUN**	30
487	**Effets de la sécheresse sur la production agricole dans la province de Khouribga (région Béni Mellal – Khénifra)** **Soukaina HAJJOUBI, Abdelali BOUALGA, Jamila SAIDI**	31

تقديم

عرفت الأرياف المغربية ولعقود طويلة تحولات عميقة، فإذا كان المجال المغربي قبل الاستعمار عبارة عن مجال ريفي محض، إذا ما استثنينا بعض المدن القديمة (فاس، مراكش، الرباط، طنجة... إلخ)؛ فإن المشهد اليوم أضحى مختلفا، حيث ارتفعت ساكنة المدن وتراجعت وتيرة نمو ساكنة الأرياف، كما عرف السكن الريفي تحولات كثيرة، إضافة إلى تغيرات مهمة في أنماط استغلال المجال، مع تحول أنظمة النشاط الفلاحي من الطرق التقليدية إلى الوسائل الحديثة.

لقد ظلت ساكنة الأرياف تشكل النسبة الأهم داخل البنية الديموغرافية بالمغرب، حيث مثلت 70.9 % سنة 1960، وانتقلت إلى 64.9 % سنة 1971، لكن ولأول مرة سنة 1994 تجاوزت نسبة الساكنة الحضرية نظيرتها الريفية فتخطت عتبة الخمسين بالمائة (51.4 %)، لتصل إلى 60.3 % سنة 2014، ليس بالنظر إلى أزمة الأرياف وحسب، ولكن أيضا بالنظر إلى جاذبية المدن على مستوى التشغيل، وعلى صعيد نوعية الأنشطة الحضرية والخدمات التي توفرها، الأمر الذي جعلها مجالا مستقبلا لتيارات الهجرة خاصة من الأرياف.

ومن جهة أخرى؛ ظلت المجالات الريفية ولعقود طويلة تعاني من تحديات متعددة، كتواتر موجات الجفاف، وضعف البنيات التحتية، وارتفاع نسب الفقر والهشاشة والبطالة والأمية (50.9 %)...؛ الأمر الذي جعل منها مجالا طارد للسكان، سواء نحو المدن المغربية، أو نحو الخارج، إنْ بطرق شرعية أو غير شرعية؛ وهي تحديات تقتضي التشخيص في كل المجالات الريفية على المستوى الوطني.

في هذا الإطار سعت الدولة إلى تنمية الأرياف المغربية، بإعطاء الأولوية للقطاع الفلاحي في مختلف المخططات الاقتصادية التي اعتمدها المغرب منذ سنة 1956، ويمكن الإشارة على سبيل المثال لا الحصر لسياسة الإعداد الهيدروفلاحي (تادلة، الغرب، الحوز، سوس...)، والبرامج الوطنية للطرق القروية والكهرباء ومياه الشرب والمبادرة الوطنية للتنمية البشرية ومخطط المغرب الأخضر... إلخ، وصناديق التنمية القروية، لكن جل هذه الاستراتيجيات لم تفلح إلى حد كبير في معالجة الاختلالات التي تعاني منها الأرياف المغربية؛ ما يقتضي تقييم هذه الجهود والمبادرات، ورصد الاختلالات التي واكبتها.

ويتدخل في إعداد وتنمية المجال الريفي العديد من الفاعلين، على جميع المستويات الترابية (المحلية، الإقليمية، الجهوية، الوطنية) ولعل الجماعات الترابية أهم وأقرب فاعل للساكنة، إضافة إلى العمالة والجهة والمديريات الإقليمية، دون إغفال المجتمع المدني والأدوار التي أضحى يقوم بها، خاصة خلال العقدين الأخيرين، وهنا يطرح التساؤل حول مدى تكامل هذه التدخلات أو تعارضها؛ وهي مسألة تستوجب الخوض فيها.

في هذا الإطار يأتي هذا المؤلف الجماعي والذي ينشره المركز الديموقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية بألمانيا، ليبرز واقع التنمية بالأرياف المغربية من خلال نشر مجموعة من المقالات العلمية المحكمة، وقد تنوعت مضامين هذا الكتاب، حيث تم تناول مجمل القضايا التي ترتبط بالمشهد الريفي، سواء على المستوى الطبيعي (المناخ، التعرية... إلخ)، أو البشري كالقضايا المرتبطة بالفلاحة والهجرة والسكن والخدمات والمرافق الاجتماعية والتعمير... إلخ.

وللتذكير فإن البحث الجغرافي حول المجال الريفي المغربي، مكن من إنتاج عدد لا بأس به من الأبحاث والمقالات، بتأطير من أساتذة الجامعات المغربية وبإسهامٍ منهم، لكن يشاء القدر أن يغادرنا إلى دار البقاء المرحوم أحمد الحلايسي، وذلك يوم الأحد 13 شتنبر 2020، وكان الفقيد أستاذا للجغرافيا بكلية الآداب والعلوم الإنسانية بمراكش، وعرفانا بجهوده في التدريس والبحث العلمي، سيكون هذا الكتاب بمثابة عمل يخلد اسمه، حيث يتضمن هذا المؤلف مقالا مفصلا حول الفقيد، ومساره الأكاديمي، وأبرز منشوراته.

وقد تم تحكيم المقالات من طرف لجنة علمية وازنة، تتكون من أساتذة باحثين متخصصين، والهدف من ذلك إنتاج مؤلف علمي متخصص، يشكل إضافة نوعية إلى حقل الإنتاجات المرتبطة بالأرياف المغربية، راجين من الله أن نكون قد وفقنا في تقديم عمل أكاديمي في المستوى المطلوب، شكلا ومضمونا، كما نسأل الله العلي العظيم القبول وأن يجعله خالصا لوجهه الكريم.

د. زهير النامي

2022/05/06

أحمد الحلايسي:
مسيرة جغرافي أحب الجغرافيا والمجال

مروان الحلايسي

ابن المرحوم أحمد الحلايسي

طالب باحث بسلك الدكتوراه في العلوم الاقتصادية

جامعة محمد الخامس

كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بسلا

ولد الأستاذ **أحمد الحلايسي** يوم 31 دجنبر 1954 بتاونات، وتربى الفقيد في دار الوطنية والعلم، فهو سليل سيدي أحمد إدريس زروق الفاسي، أحد رواد التصوف بالريف الغربي، والده مولاي أحمد ابن عبد السلام كان من طلبة جامعة القرويين اللذين ناضلوا في بداية الأربعينات ضد المستعمر الفرنسي، بينما كان جده مولاي عبد السلام بن قاسم من قياد المقاومة ضد المستعمر الإسباني في إطار المقاومة المنظمة الذي تزعمها عبد الكريم الخطابي. فقيدنا ترعرع على حب الوطن وتحصيل العلم الشيء الذي ساعده على التفوق الدراسي. إيمان فقيدنا بقضايا الوطن جعله يناضل من أجل مأسسة دولة اجتماعية تضمن الحقوق الأساسية للمواطنين عبر الانخراط في صفوف حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية خلال فترة السبعينات والمساهمة الفعالة في أنشطته بمدينة سيدي بنور.

قضى الفقيد معظم دراسته بالجديدة حيث تحصل على شهادة البكالوريا من ثانوية ابن خلدون قبل الالتحاق بكلية الآداب بالرباط. عرف الفقيد بشغفه لتحصيل العلم وتفوقه العلمي وتحصل رحمة الله عليه على منحة دراسية

لتحضير دكتوراه السلك الثالث في الجغرافيا بمدينة تور (Tours) بفرنسا. قبل الالتحاق بكلية الآداب بمراكش، درس الفقيد بالسلك الثانوي بثانوية بمدينة سيدي بنور.

عرف الفقيد بين زملائه بأخلاقه وتفانيه في العمل، حيث لم يدخر جهدا في تأطير طلبته حتى في حالة المرض. كان الفقيد معروفا بطيبوبته وبشاشته، مما ساعده في تيسير التواصل مع مختلف مكونات كلية الآداب وبالتالي تكثيف جهود الكل خدمة للتكوين والبحث العلمي.

اهتمام الفقيد بالموازاة مع تخصصه في الجغرافية الحضرية بعلوم أخرى كالاقتصاد، السوسيولوجيا، العلوم السياسية والتاريخ مما أهله لتدريس مواد جامعية مختلفة مثل: مفاهيم جغرافية، وترجمة الفكر الجغرافي أسسه واتجاهاته، المجال المغربي، الدول الصناعية الجديدة، جغرافية المغرب الكبير، جغرافية السياحة، قراءة وتحليل الخريطة الطبغرافية، التحليل البشري للخريطة الطبغرافية، جغرافية حوض البحر المتوسط... إلخ.

المسار العلمي

- 1977: الإجازة في الجغرافيا، كلية الآداب، جامعة محمد الخامس، الرباط
- 1978: دبلوم المدرسة العليا للأساتذة، جامعة محمد الخامس، الرباط
- 1989: دبلوم الدراسات العليا في الجغرافية، كلية الآداب، جامعة محمد الخامس، الرباط
- 2008: دبلوم شهادة التأهيل الجامعي، كلية الآداب جامعة الحسن الثاني، المحمدية
- أستاذ التعليم العالي منذ سنة 2015
- أحيل للتقاعد يومه 1 شتنبر 2020

المساهمات في البحث العلمي

مساهمات الأستاذ أحمد الحلايسي في ميدان البحث العلمي عبارة عن أعمال منشورة تعالج مواضيع وقضايا مختلفة، مثل دور المدينة في تنظيم المجال، والنشاط السياحي المجالية بالمغرب وآفاق المدن الحديثة. وهي عبارة عن وقفات تأملية لبعض الإشكاليات والاختلالات المرتبطة بالتنمية الحضرية وبتدبير المجال، وتطرح العديد من الأفكار والتصورات حول التنمية والتدبير الجهوي وتناقش مجموعة من القضايا الجوهرية على عدة مستويات نظرية وتطبيقية.

الأنشطة العلمية خلال السنوات الأخيرة

- المقالات المنشورة

- أحمد الحلايسي،" ملاحظات حول مفهوم المشهد"، مجالات مغاربية العدد 1، السلسلة الجديدة، 2007، ص 75-82.
- أحمد الحلايسي وأحمد بلعسري،" من الرياض إلى دور الضيافة: تأملات في استباحة التراث"، **دفاتر جغرافية**، العدد3-4، فاس 2006 ص 21- 27.
- أحمد الحلايسي وحسن المباركي "الدواوير الهامشية والدينامية الحضرية: حالة مدينة مراكش"، **المدينة المغربية بين التخطيط والعشوائية**، كلية الآداب والعلوم الإنسانية سايس فاس، فاس 2006، ص 125- 144.
- أحمد الحلايسي، "من الدوار بالمدينة إلى الحي الهامشي: قراءة مصطلحية"، **دراسات مجالية**، منشورات مجموعة البحث والتنمية السياحية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، مراكش، 2007، ص 69-79.
- أحمد الحلايسي وحسن المباركي "أهمية وتطور الصناعة العصرية في مدينة سياحية: حالة مدينة مراكش"، **دراسات مجالية**، منشورات مجموعة البحث والتنمية السياحية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، مراكش، 2007، ص 55-68.
- أحمد الحلايسي، حسن المباركي والحسن بوبكراوي "الجفاف وعلاقته بنمو الدواوير الهامشية بمدينة مراكش (ملخص)"، **دراسات مجالية**، منشورات مجموعة البحث حول التدبير الجهوي والتنمية السياحية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، مراكش، 2007، ص 81-99.
- أحمد الحلايسي "السكان ومبادرات التنمية بأطلس مراكش" **دراسات مجالية**، منشورات مجموعة البحث حول التدبير الجهوي والتنمية السياحية، عدد 3 كلية الآداب والعلوم الإنسانية، مراكش 2008 ص 56-69.

- أحمد الحلايسي "السياحة والتنمية المجالية بين البحث عن التوازنات وتعميق الاختلالات" **دراسات مجالية**، منشورات مجموعة البحث والتنمية السياحية، عدد 4، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، مراكش 2010 ص 13-24.
- أحمد الحلايسي حول المجتمع الفلاحي، ها هناك مجتمع فلاحي بالمغرب؟ **دراسات مجالية**، عدد 5، منشورات مجموعة البحث حول التدبير الجهوي والتنمية السياحية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، مراكش، 2010 ص 15-29.
- أحمد الحلايسي النمو الديمغرافي والتكثيف الفلاحي: قواعد عامة **دراسات مجالية**، عدد 5، منشورات مجموعة البحث حول التدبير الجهوي والتنمية السياحية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، مراكش 2010 ص. 55-64.
- أحمد الحلايسي وحسن المباركي، التحديث الفلاحي وأثره على تطور السكن الريفي بسهل تاساوت الأوسط (الحوز الشرقي)، **السكن القروي: التحولات وآفاق التنمية**، أعمال الندوة التي نظمت من قبل جامعة شعيب الدكالي بتعاون مع الجمعية الوطنية للجغرافيين المغاربة، كلية الآداب، الجديدة، 2011، ص. 47-67.
- أحمد الحلايسي، في الحاجة لتدبير الطلب على الماء في زمن الندرة: حالة مراكش، **دراسات مجالية**، عدد 6، منشورات مجموعة البحث حول التدبير الجهوي والتنمية السياحية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، مراكش، 2012 ص. 48-63.
- أحمد الحلايسي، المدن الجديدة ورهانات التعمير بالمغرب: حالة تامنصورت، **دراسات مجالية**، عدد 7، منشورات مجموعة البحث حول التدبير الجهوي والتنمية السياحية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، مراكش، 2013 ص. 64-83.
- أحمد الحلايسي، المدينة المغربية والتحديات البيئية: مراكش نموذجا، **دراسات مجالية**، عدد 8، منشورات مجموعة البحث حول التدبير الجهوي والتنمية السياحية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، مراكش، 2014، ص. 81-96.
- أحمد الحلايسي، توطين المدن المغربية التاريخية وعلاقتها بالنهر: محاولة في الجغرافيا التاريخية، مجلة ضفاف، العدد رقم 1.

- **أعمال قيد الطبع**

- أحمد الحلايسي، حول "التراب"(territoire): مقاربة مفاهيمية (أعمال الندوة الوطنية لتكريم الأستاذ عبد الله العوينة في موضوع: **التنمية الترابية وديناميةالمجالات المحلية**، شعبة الجغرافيا، كلية الآداب، مراكش.
- أحمد الحلايسي، المدينة والتمدين بالمجالات الصحراوية: التحولات والرهانات، **دراسات مجالية**، عدد 9، منشورات مجموعة البحث حول التدبير الجهوي والتنمية الترابية، كلية الآداب، مراكش.

- **المساهمة بمداخلات في الملتقيات العلمية**

- " الدواوير الهامشية والدينامية الحضرية: حالة مدينة مراكش"، **الملتقى الوطني السابع للباحثين في جغرافية المدن**، كلية الآداب سايس فاس، أيام 14-15-16 أكتوبر 2003 (بالاشتراك مع حسن المباركي).
- " أهمية وتطور الصناعة العصرية في مدينة سياحية: حالة مدينة مراكش"، **الملتقى الوطني الثامن للباحثين في جغرافية المدن**، المعهد الدولي العالي للسياحة، طنجة أيام 15-16-17 ديسمبر 2005 (بالاشتراك مع حسن المباركي).
- "التحديث الفلاحي وأثره على تطور السكن الريفي بسهل تاساوت الأوسط " (الحوز الشرقي)، **السكن الريفي: التحولات وآفاق التنمية** الجمعية الوطنية للجغرافيين المغاربة وكلية الآداب بالجديدة ،25 و26 ماي 2006 (بالاشتراك مع حسن المباركي).
- "من الرياض إلى دور الضيافة: تأملات في استباحة التراث "، **المدن العتيقة المغربية بين الثابت والمتغير**، الاتحاد الجغرافي المغربي ومجموعة البحث حول التدبير الجهوي والتنمية السياحية، كلية الآداب، مراكش، 16 و17 يونيو 2006 (بالاشتراك مع ذ. أحمد بلعسري).
- موائد مستديرة خلال الأيام الدراسية الأولى لجماعة تيلوكيت (أزيلال) من تنظيم الاتحاد الجغرافي المغربي وجماعة تيلوكيت 12-13 و14 ماي 2006.
- نحو بلورة الصيغة النهائية لمسلك الجغرافيا، **الملتقى الوطني الثالث لمسلك الجغرافيا**، كلية الآداب، المحمدية يومي 12-13 يناير 2007.
- " أهمية ومكانة الخريطة الطبغرافية في الدرس الجغرافي"، **الملتقى الوطني الرابع لمسلك الجغرافيا**، كلية الآداب، مراكش، 27 و28 أبريل 2007 (بالاشتراك مع حسن المباركي).
- "السكان ومبادرات التنمية بأطلس مراكش" يوم دراسي حول **المجالات الجبلية والتنمية المستدامة**، منظم من قبل مجموعة البحث حول التدبير الجهوي والتنمية السياحية، كلية الآداب، مراكش، 2008/03/29.

- "السياحة والتنمية المجالية بين البحث عن التوازنات وتعميق الاختلالات" **السياحة والتنمية الجهوية** المنظم من قبل مجموعة البحث حول التدبير الجهوي والتنمية السياحية، كلية الآداب، مراكش، 09/04/25.
- في الحاجة لتدبير الطلب على الماء في زمن الندرة: حالة مراكش، ندوة **الماء ورهان التنمية المستدامة**، مجموعة البحث حول التدبير الجهوي والتنمية الترابية، كلية الآداب، مراكش، 23 أبريل 2011.
- المدن الجديدة ورهانات التعمير بالمغرب: حالة تامنصورت، يوم دراسي حول **الأشكال الحديثة للتعمير بالمغرب**، مجموعة البحث حول التدبير الجهوي والتنمية الترابية، كلية الآداب، مراكش، 2 يونيو 2012.
- المدينة المغربية والتحديات البيئية: مراكش نموذجا، ندوة وطنية: **التدبير البيئي واستراتيجية التنمية المستدامة**، مجموعة البحث حول التدبير الجهوي والتنمية الترابية، كلية الآداب، مراكش، 11 ماي 2013.
- " الجغرافيا بين التقليد والتجديد" الدورة **الثانية للأيام الدراسية لطلبة كلية الآداب**، جامعة القاضي عياض، 4 و5 ماي 2012.
- حول "التراب"(territoire): مقاربة مفاهيمية، الندوة الوطنية لتكريم الأستاذ عبد الله العوينة في موضوع: **التنمية الترابية وديناميات المجالات المحلية**، شعبة الجغرافيا، كلية الآداب، مراكش، 18-19-20 أبريل 2013.
- قراءة نقدية لكتاب **معجم جغرافية البحر للأستاذة فتيحة موفق**، مجموعة البحث حول التدبير الجهوي والتنمية الترابية، كلية الآداب، مراكش، 22 مارس 2014.
- " المصطلحات الجغرافية الأصلية: من المحلية إلى العالمية "**تقديم وقراءة في كتاب «المصطلحات الجغرافية الأمازيغية**، مجموعة البحث حول التدبير الجهوي والتنمية الترابية، كلية الآداب، مراكش 5 ماي 2014.
- المشاركة في تأطير أشغال الملتقى: **مسارات علمية في حقل الجغرافيا لفائدة طلبة الدكتوراه**، مركز الدكتوراه ومجموعة البحث حول التدبير الجهوي والتنمية الترابية، كلية الآداب، مراكش يوم 21 ديسمبر 2013.
- توطين المدن المغربية التاريخية وعلاقتها بالنهر: محاولة في الجغرافيا التاريخية، ندوة **النهر في تاريخ المغرب** المنظم من قبل شعبة التاريخ يومي 30 و31 ماي 2013 كلية الآداب، مراكش.
- المدينة والتمدين بالمجالات الصحراوية: التحولات والرهانات، **ندوة المجالات الصحراوية المغربية بين إكراهات التنمية واستراتيجيات الاندماج**، مجموعة البحث حول التدبير الجهوي والتنمية الترابية، كلية الآداب، مراكش 14 يونيو 2014.

- "**مراكش قطب جهوي مكتمل؟**" اليوم الدراسي المنظم من قبل الإجازة المهنية: الفاعل في التنمية الجهوية- كلية الآداب مراكش في موضوع " التعمير الاستشرافي لجهة مراكش آسفي: أية مدينة للغد؟" يوم 16 ماي 2015 برحاب الكلية.
- "**مفهوم الجهة أو الإقليم: مقاربة في التأصيل المفاهيمي** "ندوة وطنية من تنظيم مجموعة البحث حول التدبير الجهوي والتنمية الترابية، كلية الآداب، مراكش، 50 ماي 2015.

- **تنسيق مواد كتاب**

- العدد 2 من دراسات مجالية حول " **المجال الضاحوي لمدينة مراكش**"، (بالاشتراك مع عبد العزيز يحيوي) منشورات كلية الآداب، المطبعة والوراقة الوطنية، مراكش، مارس 2008، 141 ص. بالعربية + 22 بالفرنسية.
- العدد 5 من دراسات مجالية" **أبحاث متنوعة**"، (بالاشتراك مع حسن المباركي) منشورات كلية الآداب، المطبعة والوراقة الوطنية، مراكش، ديسمبر 2010، 156 ص. بالعربية+ 52 ص. بالفرنسية

- **المشاركة في لجن قراءة إعداد "دراسات مجالية" «Etudes spatiales»**

- العدد 3 – العدد 4 – العدد 5 – العدد 6 – العدد 7 – العدد 8

- **المساهمة في إنجاز أعمال علمية**

- " **الجفاف وعلاقته بنمو الدواوير الهامشية بمدينة مراكش**" 79 ص. 2002- 2003 بحث ممول من طرف جامعة القاضي عياض في إطار معونة البحث العلمي PSR 2001، فبراير 2003
- إنجاز بحث علمي لفائدة بلدية تامالت في موضوع:" **انتظارات ساكنة تامالت من عمل المجلس البلدي**" 62 ص. أكتوبر 2005.
- « Enquête sur le système de vie des ménages en milieu urbain à Marrakech »

أعد بتعاون بين جامعة أريزونا الأمريكية وجامعة القاضي عياض (ودعم من جامعة الأخوين) خلال 2000-2002

- **المسؤوليات الإدارية**

- منسق مسلك الجغرافيا خلال فترتي 2009 - 2010 و2013-2014

- **الإشراف على الدكتوراه**

- إدريس أمهوش (بالاشتراك مع ذ. عبد الرحيم بنعلي) الدينامية الحضرية بأزيلال (سنة 2008-2009).

- الطالب أحمد طالب ولد الطالب محمد: رهانات التنمية الترابية بموريطانيا: حالة نواكشوط (سنة 2008-2009)

– مناقشة أطروحة الدكتوراه

- محمد المامي ولد محمد عبد الله، حركية التمدين وانعكاساته على المجال والمجتمع في ولاية الترارزة (موريطانيا) تحت إشراف الدكتور حسن المباركي نوقشت يوم الجمعة 22 فبراير 2013.
- حسن جلول "دينامية التمدين بالمجالات شبه الحضرية المخاطر البيئية والهشاشة الاجتماعية: حالة جماعتي القليعة والدراركة"
- سفيان كربول "الدينامية الحضرية لمدينة آسفي: المسلسل، الفاعلون والأدوار المجالية"
- لحسن الفارسي "الدينامية المجالية لأطلس مراكش حالة حوضي غيغاية وأوريكة"
- أحمد الصالحي "المقاولات الكبرى ودورها في التحولات الاجتماعية والاقتصادية بإقليم اليوسفية: شركة استخراج الفوسفاط (م.ش.ف) نموذجا بين سنتي 1950 و2010"
- إبراهيم الحياني "آثار الثقافة والتكوين في مسار المقاولين الشباب ومشاريعهم بجهة سوس ماسة-دراسة سوسيولوجية"
- ترأس لجنة مناقشة أطروحة علي بقاس "التخطيط التنموي والدينامية المجالية بالجماعة الترابية لأكادير الكبرى"

– رئاسة لجنة انتقاء أساتذة التعليم العالي مساعدون

– المساهمة في لجن انتقاء أساتذة التعليم العالي مساعدون

– المساهمة في فحص ملف التأهيل الجامعي لأساتذة مساعدين

– العضوية في جمعيات عالمة ووحدات البحث

- عضو **الاتحاد الجغرافي المغربي** فرع مراكش تانسيفت الحوز منذ تأسيسه في 20 يونيو 2000
- عضو مجموعة البحث **التدبير الجهوي والتنمية الترابية** ومنسق سابق للمجموعة بين 2001-2005

– الإشراف على رسائل الماستر

الطالب	عنوان البحث	السنة الجامعية
يوسف لاينزالي	دور المدن الصغرى في تنظيم المجال: حالة آيت أورير	2008-2007
عبد الحكيم أقرماش	دور الجمعيات في التنمية المحلية: نموذج إقليم الحوز	2008-2007
رشيد لديغي	اقتصاد البحر ومساهمته في التنمية المحلية: نموذج مدينة طانطان	2009-2008
نادية السملالي	الهجرة الدولية ودورها في التوسع الحضري: نموذج قلعة السراغنة	2009-2008
رشيد الداموش	التنقلات الحضرية بمدينة مراكش	2009-2008
مولاي إسماعيل الدرداري	المدينة العتيقة بمراكش أية حصيلة لإعادة التأهيل الحضري؟	2010-2009
مولاي رحال المصلاحي	الصيد البحري ودوره في التنمية المحلية نموذج العيون المرسى	2010-2009
امبارك لكديم	إشكالية التنمية الترابية بالمجالات ما قبل صحراوية: حالة مدينة سيدي إفني	2010-2009
حسن ماجع	التحولات السوسيومجالية ورهانات التنمية المحلية ببادية الأطلس الكبير الأطلنطي	2010-2009
رشيد العباسي	المدن الصغرى ودورها في التنمية الترابية: حالة مدينة الشماعية	2013-2012
محمد شيتاش	دور المدن الصغرى والتنمية الترابية: حالة سوق السبت أولاد النمة	2014-2013

رآسة لجن مناقشة الماستر

الطالب	عنوان البحث	الأستاذ المشرف	التاريخ
سناء زعيمي	دينامية المجال الضاحوي الغربي لمراكش	حسن المباركي	8017-12-
دميرة ماء العينين	الدينامية الحضرية بمدينة الداخلة	حسن المباركي	10-2-8
محمد الأديب	L'urbanisation et la question du transport en commun à Marrakech	محمد آيت حيسو	09 -01 -
الهاشمية العروبي	دور الضيافة بمراكش العتيقة خصوصياتها وأبعادها	محمد أقوضاض	09-02-12
عدنان المباركي	تدبير المياه العادمة بمدينة مراكش	عبد العزيز يحيوي	09-03-09
يوسف زكار	تمثلات ساكنة س ي بنعلي لمجالهم الحضري	حسن المباركي	09-12-23
بوزدو العربي	السياحة واستهلاك الماء حالة مراكش	عبد العزيز يحيوي	2010_3-19
إدريس بنعبد المالك	الدينامية الحضرية بالمدن الضاحوية وإشكالية التنمية، نموذج تمارة	حسن المباركي	10-4-21
عبد الواحد غبيبي	المدينة بين التخطيط الحضري والممارسة الثقافية، اليوسفية نموذجا	حسن المباركي	10-4-28
عبد الله بولاه	كلميم مدينة عاصمة جهة أم قطب حضري صاعد في مجال وادي نون	حسن المباركي	10-5-24
توفيق الغرور	النقل الحضري والحكامة بمدينة مراكش، مقاطعة سيدي يوسف بن علي نموذجا	محمد آيت حسو	10-6-18
خليل الصنهاجي	التوسع العمراني وملاءمته لوثائق التعمير، حالة أكادير	حسن المباركي	10-12-31
الزهرة الساهل	التوسع الحضري بالأقاليم الجنوبية نموذج مدينة العيون	حسن المباركي	10-2-3
أحمد بكنان	التوزيع الجغرافي للمؤسسات التعليمية وأثره على العرض التعليمي في مدينة تيزنيت	حسن المباركي	10-12-29

إبراهيم المرابط	المرافق العمومية أهميتها ودورها في التنمية الحضرية بإنزكان	حسن المباركي	11-3-26
عبد الكريم أوكيناز	الانعكاسات البيئية للتوسع الحضري بمقاطعة مراكش المنارة	عبد العزيز يحيوي	11-4-28
رشيد الزوين	التنمية المحلية بين انتظارات السكنة وتدخلات الفاعلين بمدينة طانطان	عبد العزيز يحيوي	11-4-7
ياسين أرميل	إشكالية اتخاذ القرارات الرعي-زراعية لدى الفلاحين بمجال الحوز الشرقي: حالة زمران الشرقية-دراسة في الجغرافية السلوكية	حسن المباركي	11-4-7
عبد العالي حميدوش	التخطيط الاستراتيجي وتنمية الضاحية المراكشية جماعة حربيل نموذجا	محمد آيت حسو	11-6-17
حسن بايش	التمدن الضاحوي بالمجال المحيط لأكدير الكبرى حالة جماعة القليعة	حسن المباركي	11-7-18
ميلودة بويزكارن	دور المجاس الجماعي في حماية *المآثر* التاريخية العتيقة بمراكش	محمد آيت حسو	11-7-22
عبد العزيز آيت الطالب	التخطيط الاستراتيجي ورهان التنمية الترابية: جماعة آيت سدرات السهل نموذجا	محمد آيت حسو	14-7-15
رضوان سبرط	الدينامية المجالية واستراتيجية تأهيل الأقطاب الجهوية: نموذج آسفي	محمد آيت حسو	2014

العضوية في لجن المناقشة

أحمد الصالحي	إعداد المجال وتنمية المدن الصغرى الشماعية نموذجا	عبد الإله عقار	10-5-28
مروان التريكزي	إشكالية العقار ما بين واقع التوسع الحضري ورهان التنمية الحضرية بمدينة كلميم	محمد السبتي	10-4-7
هشام باب الله	تدبير العقار ورهان التنمية الحضرية المندمجة: نموذج مدينة الصويرة	عبد الإله عقار	10-7-16

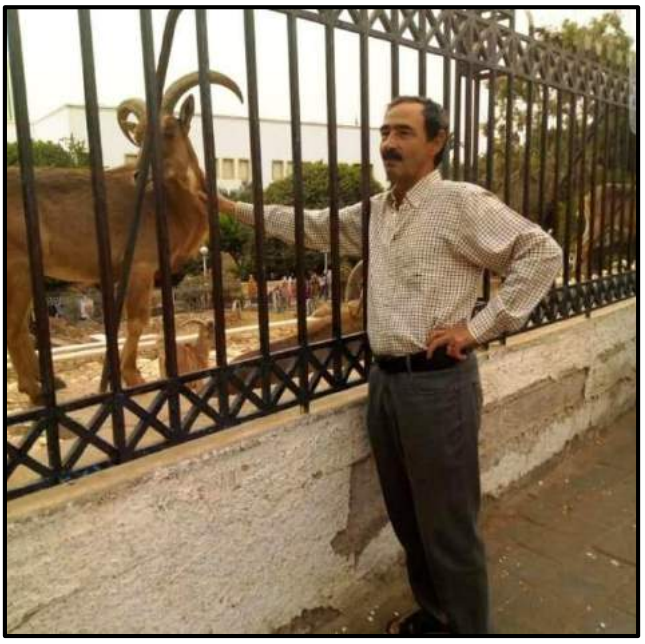

أسلم الفقيد الروح لبارئها يوم الأحد 13 شتنبر 2020، بعدما أدى الأمانة على أحسن وجه، تاركا المشعل لجيل جديد، فنسأل الله أن يجعل العلم شفيعا له يوم القيام، وأن يتقبله قبولا حسنا.

مصطلح الدير في جغرافية الأرياف بين الأصالة التاريخية والتحول الوظيفي

The Rural Geography's term Dir between the Historical authenticity and the Functional Transformation

حسن الكتمور[1]، حافظ الشرك[2]، سميرة شاهت[3]

Hassane ALKATMOUR[1], Hafid ECHERG[2], Samira CHAHETTE[3]

[1] جامعة محمد سيدي محمد بن عبد الله، كلية الآداب والعلوم الإنسانية فاس سايس، المغرب، alkatmour@yahoo.fr

[2] جامعة محمد سيدي محمد بن عبد الله، كلية الآداب والعلوم الإنسانية فاس سايس، المغرب، hafidecherg@gmail.com

[3] جامعة محمد سيدي محمد بن عبد الله، كلية الآداب والعلوم الإنسانية فاس سايس، المغرب،chahettesamira27@gmail.com

ملخص

يعالج هذا المقال إشكالية تأصيل مصطلح الدير على ضوء التحولات التي غيرت كثيرا من خصوصيات المجالات التي يطلق عليها هذا الاسم. وحيث أن مدلول الدير مستمد من تآلف مكونات طبيعية ووقائع اجتماعية التي تميز هذه المجالات فإن السؤال المطروح هو ما إذا كانت مجالات الدير تحتفظ بخصوصياتها أمام تحولات كثيرة من مميزاتها ووظائفها؟ وإذا كانت الخصوصيات الطبيعية المميزة لتحديد مجالات الدير ثابتة نسبيا، فإن تحول أنماط العيش وأشكال تنظيم المجال واستغلاله، دفعنا إلى الافتراض أن يكون مصطلح الدير قد فقد مدلوله، ولم يعد يعبر عن واقع اجتماعي معاش. اعتمدنا في معالجة هذه الإشكالية على أوصاف الجغرافيين والمؤرخين والرحالة حول هذه المجالات ومقارنتها بواقع حالها اليوم.

كلمات مفاتيح: الدير، التحولات المجالية والاجتماعية القروية، الديناميات التنموية.

Abstract:

The article tackles the problem of rooting the term Dir in the light of the transformation that changed the characteristics of these files related to this term. Since the meaning of Dir is derived from the combination of natural components and social facts, the question is whether Dir fields maintain their characteristics in the face of many its features and functions.

If the natural peculiarities, of defining the domain of the Dir, are relatively constant then the transformation of the patterns of living and the forms of the organization and exploitation of the field, led us to assume that the term dir has lost its meaning and no longer expresses a lived social reality. In dealing with this problem, we relied on the descriptions of geographers, historians and travelers about these areas comparing them to the reality of their situation today.

Keywords: Dir, Village social and spatial transformations, developmental dynamics.

مقدمة

تقدم الجبال على امتداد أقدامها في كثير من مناطق العالم، مشـــاهد متفردة بمعطياتها الطبيعية والبشـــرية جعلت البعض يصفها بأقاليم جغرافية مستقلة، وقد امتدت هذه الظاهرة لتشمل المغرب، حيث أطلق على بعض هذه المناطق منذ القدم اسم الدير. (جنان لحسن، 1985، ص 110) فالمغرب المعروف بتضاريسه الجبلية الممتدة على ما يقارب 21 % من مجموع مســـاحته، وطول فترة موسمه الحار، جعل مناطق الدير تلفت نظر الســـكان المحليين بخصوصياتها الطبيعية التي توفر الإطار الملائم للعيش، وقد أدى استيطانها منذ وقت مبكر إلى ممارسة تقاليد زراعية وتطوير مهارات وتقنيات ومنتجات ذات خصوصية، أعطت للدير شهرة متميزة ضمن نسق التراب المغربي عامة والقروي خاصة.

وقد استمدت مناطق الدير أصالتها من موضعها بين مجالين متكاملين، شكلت في منطقة اتصالهما ظروفا اســتثنائية لظهور وتطور توليفات متفاوتة التعقيد من الزراعات المسـقية والزراعات البورية، يكملها نشـاط البسـتنة والرعي داخل محاطات متعامدة مع الانحدار، في إطارات ترابية واجتماعية نشـــأت وتطورت فيها مجتمعات من الفلاحين المهرة المرتبطين بالأرض؛ بينما تركزت فئة الصـــناع التقليديين والتجار والأولياء والزوايا في المدن المنتشـــرة على امتداد الدير، حيث تشـــكلت هذه المراكز لأداء وظائف العبادة والتبادل وأحيانا كمراكز عســـكرية لمراقبة القبائل الجبلية والطرق التجارية. وهكذا اكتسبت مجالات الدير شخصية مجالية متفردة من تفاعل مكوناتها الطبيعية والبشرية في خلق تنظيم مجالي واجتماعي مثير للاهتمام.

وإذا كانت المجموعات البشرية قد أطلقت اسم الدير على هذه المجالات الجغرافية منذ القدم بحكم موضعها الطبوغرافي وإمكانياتها المتنوعة والمتعددة، وصنفها الجغرافيون[1] ضمن الأقاليم الجغرافية المغربية المستقلة بخصوصياتها الطبيعية وتفرد نمط عيش سكانها من حيث أشكال استغلال وتنظيم المجال، وتمايز ديناميكاتها التنموية. فالتحولات التي تخضـــع لها هذه المجالات منذ بداية القرن العشـــرين قد غيرت العديد من مميزاتها ووظائفها، مما يدعو إلى طرح السؤال حول ما إذا كان مصطلح الدير بحمولته الطبيعية والبشرية التي استمدها من واقع طبيعي واجتماعي متجذر ومختلف، لا يزال ينطبق على هذه المجالات التي فقدت الكثير من مميزاتها؟ أم أن الدير حقيقة جغرافية لا يمكن أن

---

[1]– أنظر مثلا:

(1960): place des pays des piémonts dans la vie économique et humaine du Maroc, notes . Joly, F– marocaines, N° 13, p. p. 97-102.

– كربوط محمد (2000): معلمة المغرب، الجمعية المغربية للتأليف والترجمة والنشر، مطابع سلا، ص. ص. 4130- 4136.

– جنان لحسن (1985): نفس المرجع السابق، ص. ص. 109-151.

يفقد موضـــوعيته ما دامت هويته تتحدد أيضـــا بالمعطيات الطبيعية التي لم يطرأ عليها تحول كبير؟ ألا يمكن للاتجاهات الحديثة للتحول أن تمنح لمجالات الدير خصـوصـيات ووظائف جديدة تميزها عن باقي الأنسـاق الترابية المغربية؟

في كل الأحوال فإن إعادة النظر في مصـطلح الدير على ضـوء المعطيات الراهنة، يطرح نفسـه بحدة؛ ذلك أن دلالات المفاهيم غير ذات معنى في غياب معاينتها واسـتقرائها على ضـوء الواقع، اعتبارا أن المصـطلحات لا يمكن أن تعني شيئا إذا لم تزكي التجربة، على مستوى الممارسة اليومية، مصداقيتها. ومن ثمة تتوقف هذه الدلالات على مدى تطابق وانسجام هذه المفاهيم مع السلوك اليومي الواقعي. (كريم محمد، 2012، ص 27)

I. مفهوم الدير: إشكالية الحدود ومعايير التمييز

يطلق مصـطلح الدير في المغرب على المناطق الممتدة عند أقدام الكتل الجبلية، والمتصـلة مباشـرة في السـافلة بالأراضي المنخفضـة، والتي غالبا ما تكون إما سـهولا أو هضـابا أقل ارتفاعا. ورغم انتشـار هذه المجالات في مناطق متعددة من المغرب، إلا أن اسـم الدير لا يطلق إلا على المقدمات الشـمالية والشـمالية الغربية للسـلسـلة الأطلسـية (خريطة رقم 1)، وتحديدا على مقدمة الأطلس الكبير جنوب مراكش، وعلى مقدمة الأطلس المتوسـط انطلاقا من دمنات في الجنوب الغربي وصـولا إلى تازة في الشـمال الشـرقي مرورا ببني ملال وزاوية الشـيخ وأكَوراي ثم صـفرو. (كربوط محمد، 2000، ص 4130)

يبدو أن الموضـــع الطبوغرافي الذي تشـــغله مجالات الدير عند أقدام الكتل الجبلية لا يعد عاملا حاسما في تسـميتها رغم أنه شـرط ضـروري، مما يحيل على أن حمولة المصـطلح تتجاوز المعطى الطبوغرافي وما يترتب عنه من خصـــائص متفردة لهذا المجال من وفرة الماء واعتدال المناخ وغنى التربة وتنوع المنظومات الإحيائية...، نحو تاريخ الاستيطان ونمط العيش الذي يجسده استغلال الأرض وتنظيم المجال من قبل المجموعات البشرية التي استوطنته. فما الذي كان يميز مناطق الدير بالمغرب عن باقي المجالات الأخرى لدرجة استئثارها بتسمية متميزة؟

خريطة رقم 1: مجالات الديربالمغرب الشمالي

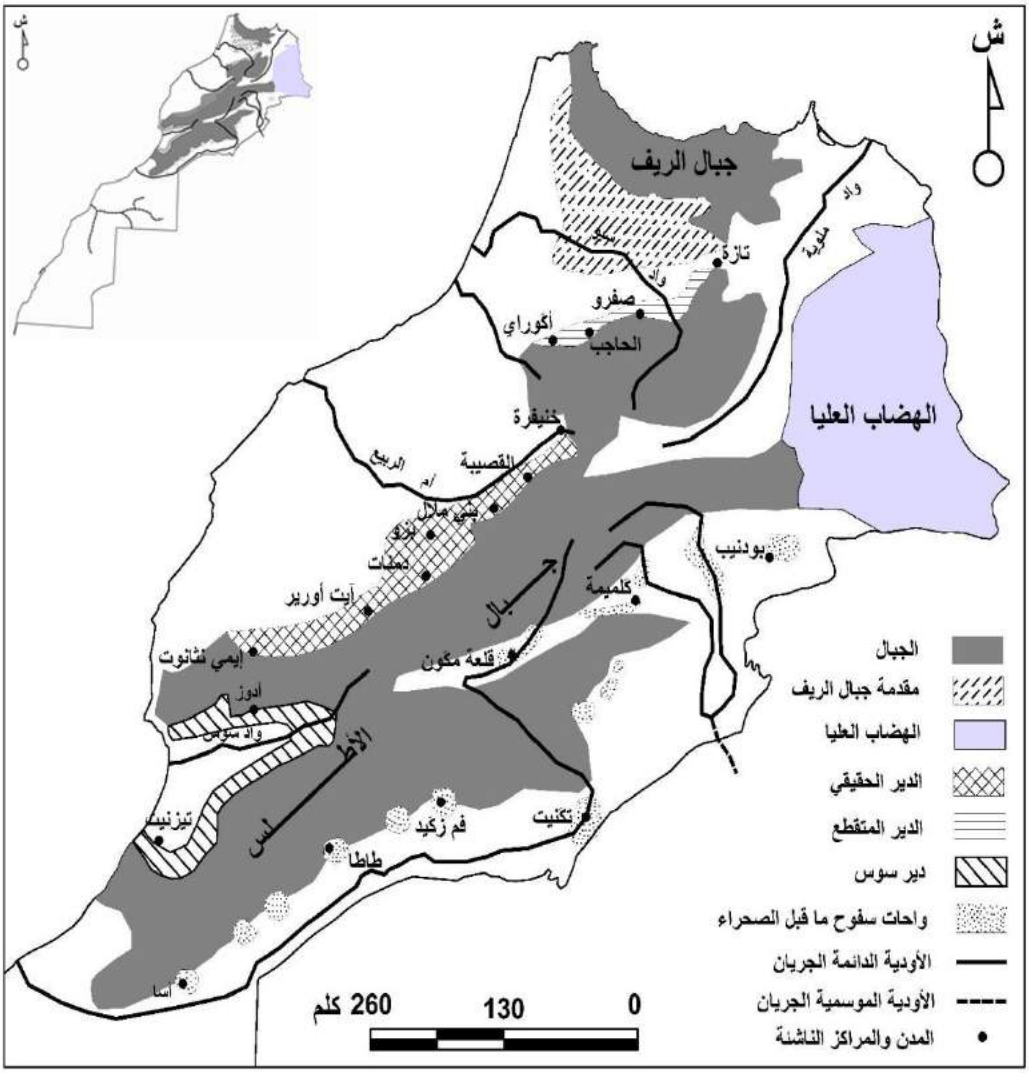

المصدر: كربوط محمد (2000): معلمة المغرب، الجمعية المغربية للتأليف والترجمة والنشر، مطابع سلا، ص. 4131.

1. إشكالية حدود الدير

يعترض البحث في مناطق الدير صعوبات كثيرة عند أي محاولة لرسم حدودها على درجة من الدقة والوضوح، سواء من الجهة المحاذية للجبال أو من أطرافه الممتدة نحو الأراضي المنخفضة، وذلك نظرا لتنوع وتداخل المعايير المحددة لوضع تصنيف خاص لهذه المجالات الجغرافية. فرغم أن مجال الدير حقيقة مادية ملموسة تتحدد ملامح شخصيتها بقواسم طبيعية وبشرية، إلا أن ذلك لا يلغي وجود اختلافات محلية واضحة بين هذه المجالات، مما أدى

إلى عدم تطابق حدود الرسم الخرائطي لمجالات الدير كما وردت عند مختلف الباحثين، وخاصة منهم من اهتم بتصنيف الأقاليم الجغرافية للمغرب. (جون فرانسوا تروان، 2006، ص 202) وهكذا، فمجالات الدير التي يتعين نظريا أن تمتد على شكل حزام عند أقدام الجبال، قد تكون غير متواصلة وعمقها غير موحد، (كربوط محمد، 2000، ص 4130) تبعا لاختلاف امتدادات العناصر التي تكون نسقها الطبيعي، وتباين أنماط العيش من دير لآخر بل داخل الدير الواحد.

إن المراهنة على العناصر الطبيعية لوضع حدود ثابتة لمجالات الدير، تطرح إكراهات مرتبطة بوجود فوارق بين هذه المجالات في الارتفاعات وأشكال التضاريس وكميات المياه وطبيعتها، ونوع المناخ وطبيعة السحنات الصخارية وأهمية التشكيلات النباتية وتنوعها وديناميةالسفوح... فالطبوغرافيا لا تقدم قواعد خاصة للتمييز، (جنان لحسن، 1985، ص 110) ذلك أن الاتصال بين الجبال والأراضي المنخفضة قد تأتي على شكل حافة مفاجئة أو على شكل تلال ومتون تتخللها أحواض صغرى، أو على شكل درجات أو مخاريط الانصباب أو حادورات. (كربوط محمد، 2000، ص 4131) أما الموارد المائية التي تعطي للدير ميزته الخاصة، فرغم وفرتها إلا أن حجمها وطبيعتها يختلفان من دير لآخر..، مما يحيل على صعوبة تحديد منطقة الدير من منظور مكوناته الطبيعية. وفي المقابل هل يمكن للمكون الاثني والحدود الإدارية وخصوصيات نمط العيش أن تعتبر مؤشرات لحدود الدير؟

في الحقيقة يصعب الأخذ بتتبع المجموعات البشرية من حيث أصولها وتاريخ استيطانها لمجالات الدير، وبالتالي لا يمكن اعتماد نفوذها الترابي معيارا في وضع حدود الدير. كما أن مجالات الدير شكلت محطة عبور للقبائل الرعوية، تتنقل عبرها بين الجبال والسهول في رحلات الانتجاع خلال الشتاء والصيف. وتبعا لذلك فإن الأنشطة الفلاحية بالدير – خاصة الرعي والزراعة المسقية– غالبا ما تتعدى أقدام الجبال لتتوغل في المجالات المجاورة، فنجد الزراعات السقوية على سبيل المثال تتبع المجاري المائية بعيدا نحو المناطق المنخفضة أو متوغلة داخل الجبال. (جنان لحسن، 1985، ص 110) أما تحديد الدير من الناحية الإدارية، فلا يمكن للتقطيع الإداري أن يعطي فكرة حول ترسيم الحدود لكونها لا تتطابق لا مع حدود الوحدات الجغرافية ولا مع حدود الوحدات الاجتماعية لسكان الدير.

إذا لم نستطيع الحسم من خلال توظيف المؤشرات الطبيعية والبشرية والإدارية في إيجاد حدود واضحة لمجالات الدير، فما الذي يميز هذا المجال الجغرافي عن المجالات الأخرى؟

2. المميزات التاريخية لمناطق الدير

توجد اختلافات طبيعية وبشرية بين مجالات الدير نفسها مما دفع joly Fernad (Joly, F, 1960, p 97 - 112)

إلى تصنيفها إلى الدير الحقيقي أو المتصل الممتد بين إيمينتانوت وخنيفرة؛ والدير المتقطع الممتد بين أكوراي وتازة، استنادا على القواسم المشتركة التي تمنح لكل واحد تجانسا طبيعيا وبشريا داخل مجموع هذا المجال الجغرافي. غير أن هذه الاختلافات الثانوية لا تمنع من وجود مميزات طبيعية وبشرية منحت لمجموع الدير شخصيته المورفولوجية والوظيفية، والتي يمكن تلخيصها في العناصر التالية:

– تتميز مجالات الدير بكونها مناطق انتقال تصل وتفصل بين الجبال والأراضي المنخفضة منها، مما أكسبها صفة محطة انتقالية للعناصر الطبيعية القادمة من الجبل نحو السهل من ماء وتربة...، ووسطا بيومناخيا يحتضن عشيرة إحيائية متميزة.

– تتكون مجالات الدير من تضاريس متنوعة، فهي تظهر على شكل متون أو هضاب أو مخاريط انصباب أو حادورات...، تختلف من حيث الارتفاع ودرجة الانحدار وطول السفوح.

– تقدم مجالات الدير نفسها على أنها فضاءات للمناخ المعتدل؛ فهي أكثر رطوبة وأقل حرارة من الأراضي الواقعة أسفله خلال فصل الصيف، وألطف من الجبال خلال فصل الشتاء.

– تعرف مجالات الدير على أنها هبة الماء وسر وجودها، وذلك نظرا لما توفره من موارد مائية غنية ومنتظمة، وهي ميزة استمدتها هذه المجالات من وضعها الطبوغرافي الذي يمكنها من استقبال كميات مهمة من التساقطات، ومن موضعها الذي يجعلها منطقة عبور للمجاري المائية النازلة من الجبال، حيث يتم تصريفها على شكل جريان سطحي أو على شكل عيون بصبيب عالي جدا أحيانا، وذلك نتيجة بنية الدير الجيولوجية. (كربوط محمد، 2000، ص 4133)

– تحتوي مجالات الدير على تربة غنية لكنها محصورة المساحة حيث تنتشر على ضفاف بعض المجاري المائية أو فوق مخاريط الانصباب.

– تتميز مجالات الدير بالاستيطان المبكر، وإن كان هناك اختلاف محلي (جنان لحسن، 1985، ص 110) بين مجموعات بشرية بدأت في الاستقرار سواء في المدن أو القرى قبل القرن 17م، وتسمى وفقا لسلوكها وإحساسها بجماعة المكان؛ والمجموعات التي ظلت تمارس الترحال إلى حدود بداية القرن الماضي. (كربوط محمد، 2000، ص 4133)

– كثافة سكانية مرتفعة نتيجة ما يقدمه الدير من تنوع الموارد ووفرتها، أو من حيث أهميته الأمنية للاحتماء من الغارات المحتملة. ولذلك عمل سكان الدير على الاستقرار في أفمام الأودية[1] وعلى محاور الطرق التي تصل الأراضي المنخفضة بالجبال، أو عند المنابع أو على ضفاف الأودية في شكل سكن غالبا ما يكون متماسكا في قرى مختلفة الأحجام، تطور بعضها إلى مدن تجاوز إشعاعها التجاري والعسكري والديني محيطها، للتأثير على مجموع المجال المغربي كزاوية الشيخ ودمنات وإيمينتانوت وصفرو...

– قدم التمدن: يعتبر التمدين بمجالات الدير ظاهرة قديمة ومعروفة، وإذا كانت مدن الدير تختلف ظروف نشأتها وتطورها، فإنها ظلت تحتل مكانة بارزة ضمن الإيكولوجية الخاصة بتوزيع مستوطنات الحضرية بالمغرب القديم، ومارست حضورا فعالا في المجال المغربي بوظائفها التجارية والعسكرية والدينية والثقافية، التي منحها لها موقعها الجغرافي المتميز. فإلى جانب أهميتها في التبادل التجاري فقد احتضنت فئة اجتماعية من الصناع والتجار ورجال الدين من الزوايا التي لعبت أدوارا طلائعية في توازن واستقرار المنطقة.

– تنظيم مجالي متميز يطبعه تنوع الرساتيق وتكاملها، غير أن تباين أصول المجموعات البشرية وتاريخ استيطانها للمجال ونمط عيشها وطبيعة الموارد الطبيعية المتاحة، كان له تأثير على تنظيم المجال في نمطين من الاستغلال كما صنفهما محمد كربوط. (كربوط محمد، 2000، ص 4133)

[1]– أفمام جمع لكلمة فم ويقصد بها مخارج الأودية من المناطق الجبلية نحو الاراضي المنخفضة، توجد بمجالات الدير تجمعات سكنية وأماكن تحمل هذا الاسم بسبب مواضعها، ونذكر منها: فم العنصر وفم أودي وفم الجمعة وإيمي نتانوت (كلمة أمازيغية تعني فم البئر).

شكل رقم 1: التنظيم المجالي لمناطق خلال القرن التاسع عشر

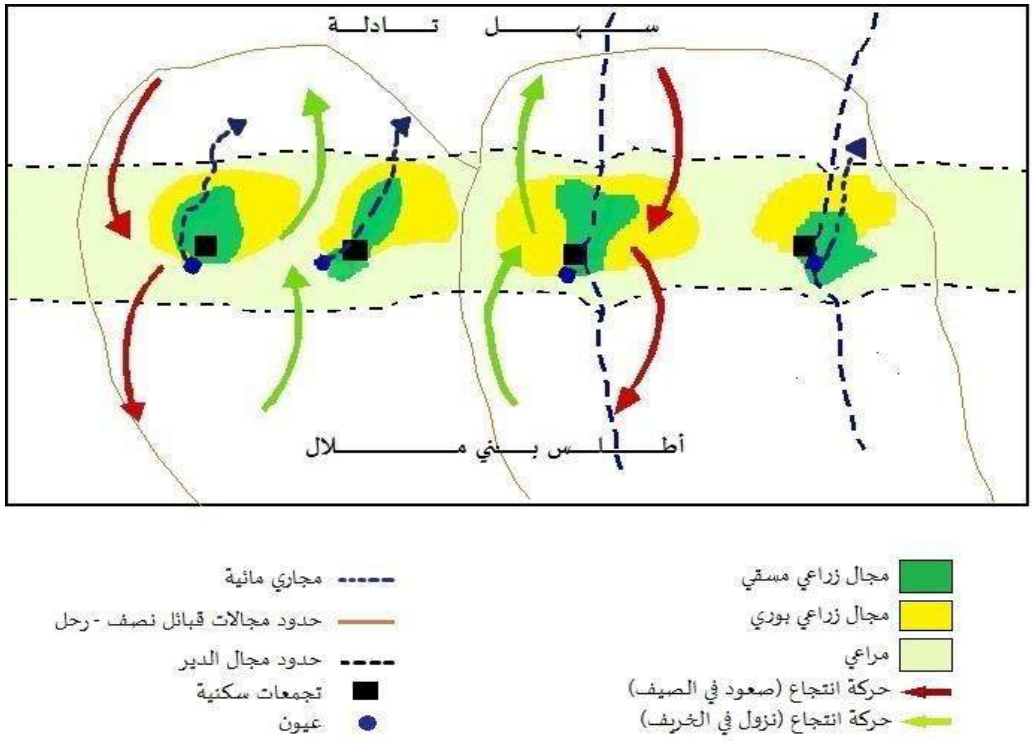

المصدر: كربوط محمد (2000): نفس المرجع السابق، ص. 4135 (بتصرف).

- **التنظيم المتراكز للنطاقات**: هو نمط كان يخص المجموعات البشرية التي استقرت بالمنطقة قبل القرن 16م، (كربوط محمد، 2000، ص 4132) والتي لا تنتمي عناصرها البشرية بالضرورة إلى الاتحادات القبلية الكبرى، ولا إلى نفس الأصول، وإنما تشكلت من عائلات ذات أصول مختلفة. وقد اختار هذا الصنف من المجموعات البشرية الاستقرار بمواضع حول أفمام الأودية بالقرب من أماكن العبادة والمنابع وعلى ضفاف الأودية والطرق التي تصل السهل بالجبل، وأحيانا حول الأسواق لعقد التبادلات بين سكان الأراضي المنخفضة والجبال. (KERBOUT, M, 1987, p.121) وقد تحولت بعض هذه التجمعات إلى مدن حقيقية، مارست حضورا فعالا في المجال المغربي بوظائفها التجارية والعسكرية والدينية والثقافية من خلال مواقعها الجغرافية. فإلى جانب أهميتها في التبادل التجاري، فقد احتضنت فئات اجتماعية من الصناع والتجار والزوايا لعبت أدوارا طلائعية في تنمية المنطقة، ومنها: زاوية الشيخ والقصيبة وبني ملال وصفرو...

أعطت هذه المجموعات البشرية تنظيما خاصا لمجالها، وذلك بالمزاوجة بين الزراعة بقطاعيها المسقي والبوري وتربية المواشي في نسق يتوخى التكامل، حيث قامت كل مجموعة بتقييم محاطها إلى عدة رساتيق متكاملة على

شكل دوائر متراكزة حول السكن. فانطلاقا من التجمع السكني نجد الرستاق الزراعي المسقي الذي كان يخصص للزراعات الحولية والشجرية، يليه رستاق زراعي بوري خاص بزراعة الحبوب والقطاني، بالإضافة إلى المزروعات الشجرية كالزيتون واللوز، وكثيرا ما كان جزء منه يترك للراحة ويفتح أمام الماشية، كما تفتح أراضي هذا الرستاق بعد جمع المحاصيل. وفي أطراف هذا التنظيم يوجد رستاق الرعي فوق الأراضي المتروكة للراحة تبعا للتنظيم الذي تحدده "اجماعة".

- **التنظيم المتدرج للنطاقات**: ينطبق على الاتحادات القبلية التي استوطنت المنطقة ابتداء من القرن السادس عشر، وكان نمط عيشها يرتبط بالرعي، بينما لم تكن تمارس الزراعة إلا كنشاط مكمل. كما اتخذ تنظيم المجال شكل رساتيق متدرجة أفقيا حسب الارتفاع من الجبال نحو الأراضي المنخفضة، حيث كان استعمالها يتم حسب فصول السنة، وبارتباط مع الحركتين النازلة خلال فصلي الخريف والشتاء والصاعدة خلال فصلي الربيع والصيف، وخلال العمليات النازلة والصاعدة يتم حرث بعض الأراضي وجمع المحاصيل، بينما ظل الاهتمام بالقطاع المغروسات الشجرية ناذرا في إطار حركات هذا النوع من القبائل. (كربوط محمد، 2000، ص 4133)

وبالرغم من أن هذا النظام كان يتم على المستويات السفلى للتنظيم، أي على مستوى الدوار والفخدة...، إلا أن ارتكاز الحياة الاقتصادية لهذه القبائل على تربية الماشية، والانتجاع بين والجبال والأراضي المخفضة، وما ينتج عنه من احتمال وقوع صدامات بين سكان السهول، قد فرض عليها التأطير في اتحادات قبلية كعمق استراتيجي يؤمن لها حركات الانتجاع.

هذا ويحيل تنويع الرساتيق، واعتماد نظام إراحة الأرض، وتدبير الموارد المائية والمراعي جماعيا، واعتماد نمط عيش تضامني، إلى وجود هندسة مجالية واجتماعية متطورة، هدفها ضمان ديمومة الموارد وتحقيق الأمن الغذائي.

نستخلص من كل ما سبق، أن مصطلح الدير يعبر عن توليفة معقدة من العناصر، يدخل في تركيب صورته تفاعل العناصر الطبيعية والبشرية لتفرز نسقا متميزا سواء من التنظيم الاقتصادي والاجتماعي، أو من حيث الوظائف والأدوار التي كان يقوم بها عبر التاريخ. فماذا تبقى للدير من هذه المميزات والوظائف؟

II. الوظائف الحالية للدير : نحو تشكل هوية جديدة

إذا كان مصطلح الدير قد استمد معان ودلالات من مميزات طبيعية ووظائف اجتماعية ظلت قائمة حتى أواسط القرن الماضي، فإن التحولات الحديثة التي تعرضت لها مجالات الدير قد غيرت نسبيا من هذه الحقائق، وجعلت الدير يعيش ما يشبه أزمة هوية.

فبعد أن كانت فضاءات جغرافية مستقلة بخصوصيات طبيعية منحها لها وضعها الطبوغرافي والبيومناخي، وبأنماط تنظيم واستغلال يميزها تنوع الرساتيق وتكاملها في ثلاثية فلاحية شهيرة (الزراعة والغراسة والرعي)، وبتنظيم اجتماعي يطبعه التراتب والتضامن الاجتماعيين، وإشعاع علمي وثقافي يتعدى أحيانا مجالات الدير نفسها؛ أصبح اليوم الدير يفقد هذه الخصوصيات واحدة تلوا الأخرى أو يتقاسمها مع المجالات الجغرافية الأخرى المجاورة. فماهي صورة الدير الحالية؟ وهل هناك ما يبرر الإبقاء على المصطلح التقليدي للدير في الوقت الراهن رغم التحولات الاقتصادية والاجتماعية والمجالية التي تخضع لها كل من الجبال والسهول، والدير نفسه قد أزالت العديد من الخصائص التي تميزه؟ (جنان لحسن، 1985، ص 146)

يصعب تقديم إجابة كاملة وواضحة حول هذه المسألة المعقدة التي يتداخل فيها الذاتي بالموضوعي والداخلي بالخارجي والمعيش بالمتمثل والتاريخي بالاقتصادي والاجتماعي والجغرافي، لكننا سنعتمد على المؤشرات الطبيعية والبشرية لإثارة منطلقات هذا النقاش.

– فعلى مستوى المكون الطبيعي: من الطبيعي أن يخضع النسق الطبيعي للدير لتأثيرات متولدة عن تحولات المجتمع، فقد أدى تغير أنماط استغلال وتنظيم المجال الناتجة عن توقف الحركات الإنتجاعية، والنزوع نحو الاستقرار والتزايد الديمغرافي وتوسع ظاهرة التمدين، وظهور أشكال جديدة لتعبئة الموارد المائية والغابوية والمعدنية إلى تزايد الضغط على الموارد التي كانت تميز الدير. وهكذا تراجعت المساحات الغابوية أمام تواصل عمليات الاجتثاث الواسع، وانقرضت على إثرها أصناف نباتية وحيوانية كثيرة، وتقلصت مساحات التربة الخصبة أمام الاستغلال المكثف وغير المعقلن، وتراجعت الموارد المائية التي كانت تعطي الاخضرار الدائم للدير، وتوسعت ظاهرة التمدين...، وكلها عوامل زادت من حدة دينامية السفوح، وجعلت هذه المجالات تحتل مكانة بارزة في جغرافية مخاطر التعرية والفيضانات بالمغرب.

– أما على مستوى المكون البشري: تظهر المشاهد الحالية بمجالات الدير بروز اتجاهات جديدة لتنظيم المجال، فرغم وجود نوع من الاختلافات التي تفرضها ضغوط الوسط الطبيعي وبنية المركب الاقتصادي والاجتماعي لكل مجموعة ترابية واجتماعية، التي تؤثر على تنوع تراكيب مشاهد الدير، فإن النزوعات التطورية لمجالات الدير تتمثل في المظاهر التالية:

– الانتقال التدريجي من اقتصاد تقليدي معيشي يعتمد على تكامل زراعة الحبوب والغراسة والرعي، إلى اقتصاد مزدوج تتعايش فيه فلاحة الكفاف وفلاحة السوق. وقد فُرِضَت هذه الوضعية استجابة لمتطلبات النمو الديمغرافي وارتفاع مستوى عيش السكان، وظهور أنماط جديدة من الاستهلاك والتقيد المتزايد للعلاقات الاجتماعية، وتنويع

استراتيجيات الإنتاج العائلي كمحاولات للتكيف مع فقدان أنشطة قديمة، وولوج مستثمرين جدد من خارج المنطقة. فقد قام الفلاحون الصغار في هذه المناطق بمبادرات محلية تروم تكثيف الزراعة وتربية المواشي للتكيف. وهكذا توسعت مساحات الغراسات والخضروات في المجالات المسقية، بينما انتشرت غراسة الزيتون واللوز في المناطق التي كانت تخصص للرعي، وذلك لتعويض النقص في الأراضي الزراعية والحاجة إلى الرفع من المردودية. وموازاة مع ذلك ظهرت عدة تعاونيات وجمعيات فلاحية انخرطت في دينامية تحسين جودة المنتوجات الفلاحية للرفع من مداخيل الفلاحين الصغار؛ في حين عمل المستثمرون الجدد سواء الوافدون من خارج الدير أو من المحليين ممن تمكنوا من امتلاك ضيعات متوسطة أو كبيرة من تحويل أراضي بورية كانت تستغل في الرعي وزراعة الحبوب إلى بساتين للورديات وحقول الخضروات تسقى من السديمة المنتشرة على طول الدير. كما شيدت أيضا إسطبلات كبيرة لتربية الماشية والدواجن ومخازن تبريد ضخمة.

ورغم نزوع الفلاحين الصغار نحو استعمال التقنيات المتطورة من أسمدة وشتائل منتقاة والاستغلال المكثف للماء...، إلا أن ضعف المداخيل وصغر حجم الاستغلاليات وضعف استعمال المكننة، يعوق هذه المبادرات ويكرس استمرار الازدواجية بين فلاحة تقليدية يوجه إنتاجها للسوق المحلية، وفلاحة عصرية التي تمارس في ضيعات متطورة، توجه منتوجاتها نحو الأسواق الوطنية والدولية.

إن تنامي المبادرات المحلية بمجالات الدير في محاولات لتطوير المنتجات الفلاحية داخل مزارع صغيرة، واكتساح الضيعات الكبرى لهذا المجال، يؤشر على استمرار صورة الدير كمجال فلاحي غني ومتنوع المنتوجات، وكمجال للغراسات الشجرية الدائمة الاخضرار وإن كانت هذه الظاهرة لا تمتد بصورة مسترسلة على طول الدير. مما يعني أن صفة الحزام الأخضر التي تمنح لمصطلح الدير إحدى معانيه ما تزال قائمة رغم أنها لم تعد مقتصرة على هذا المجال، بعد أن تحولت أغلب السهول التي كانت في الماضي عبارة عن مروج وسهوب رعوية إلى مجالات تعكس مظاهر الفلاحة العصرية.

– توقف نهائي للحركات الإنتجاعية وتراجع أهمية الرعي؛ ففي الوقت الذي كان فيه هذا النشاط يشكل إحدى مميزات الدير فقد تراجعت المجالات الرعوية أمام توسع المزروعات والغراسات، إلا أن هذا التقلص المساحي للمراعي لا يوحي بوجود تراجع في الإنتاج الحيواني، فقد استبدلت ظاهرة العزيب بإسطبلات عصرية لتربية الأبقار، وما يتطلبه ذلك من توفير العلف وانتقاء النسل. (جنان لحسن، 1985، ص 131)

– تُعرف مجالات الدير على أنها فضاءات جغرافية ورمزية لدينامية التنمية المحلية بفضل تنويع الأنساق والمنتوجات الفلاحية والغذائية ذات جودة عالية، وقد ضمنت هذه الأنساق الأمن الغذائي للساكنة، وساهمت في تطوير

المهارات والتمثلات الثقافية والمنتوجات التراثية... (Salhi, Z, 2009, p 306) وإذا كانت هذه المناطق قد تعرضت لأزمات متعددة المظاهر والأبعاد منذ بداية القرن الماضي، فإنها تتسم اليوم ببروز ديناميات تنموية محلية أصيلة منبثقة عن مبادرات فردية وتنظيمات جمعوية وتعاونية..، تتجه نحو تثمين الموارد المحلية وخلق أنشطة اقتصادية. ورغم ما يعوز هذه المبادرات من بطء مشاركة وانخراط الفاعلين المحليين، وضعف الاتساق بين الخيارات الاستراتيجية التي تمارس خارج منطق التنمية المحلية والتوجهات الداخلية المنشأ. إلا أن الاستراتيجيات الحالية ومنها، المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، وتفويض صلاحيات متعددة للجماعات المحلية، ومخطط المغرب الأخضر...، قد فتحت آفاقا جديدة أدت إلى إعادة النظر في مفاهيم التنمية المحلية، وكان لهذا التأثير دور في إعادة الاعتبار لمكانة الموارد المحلية بما في ذلك منتوجات الفلاحية للرستاق والعمل على تثمين التراث المحلي.

تمكنت ساكنة الدير بفضل تقاطع وفرة الموارد الترابية ذات خصوصية وقابلية المجموعات البشرية المحلية للانخراط في الأشكال العديدة من التعاون والتعاضد والتدبير المشترك للموارد الجماعية من تطوير العديد من أنساق الإنتاج المحلية، كنتيجة لتفاعل النمط العلائقي في المجال الاقتصادي مع البنيات الثقافية العامة (كريم محمد، 2012، ص 209) المستمدة أساسا من الأعراف والتقاليد التي تجمع بين قواعد السوق والتعاقد الاجتماعي. (جنان لحسن، 2010، ص 22) وبفضل التوليف بين هذه المكونات التي تعكس في عمقها مضمون الاقتصاد الاجتماعي والتضامني ظهر جيل جديد من الفاعلين يتمثل في الجمعيات والتعاونيات التي تعمل على تعبئة واستثمار الموارد الترابية ذات خصوصية من مؤهلات طبيعية ومشاهد ومنتوجات الرستاق لفائدة السياحة الإيكولوجية والثقافية، والأنشطة الفلاحية المندمجة.

ونتيجة لهذه الديناميات المتواصلة التي استفادت من دعم المبادرة الوطنية للتنمية البشرية ومخطط المغرب الأخضر خاصة في دعامته الثانية، والصلاحيات التي منحها الدستور الجديد لسنة 2011، قد برزت مجالات الدير ضمن النسق الترابي المغربي بخصوصيات تنظيمها المجالي وتفرد منتوجاتها المحلية. فعلى مستوى التنظيم المجالي والاجتماعي، ما تزال مظاهر التجذر التاريخي للقبلية مسترسل رمزيا وثقافيا، رغم تفككها العضوي، تنتج بعض ملامحها في مناسبات متعددة ارتباطا بتحرك المصالح الفردية والجماعية، ويتخذ ذلك أبعادا كثيرة تمنح للدير شخصيته المتميزة، سواء من حيث نوع الملكية السائدة، وأشكال تدبير الأرض والماء؛ أو من حيث توظيف الموروث الثقافي المتجذر والمهارات المحلية في تعبئة وتثمين الموارد وتدبير الشأن المحلي. أما على مستوى المنتجات المحلية سواء منها الفلاحية أو منتوجات الصناعة التقليدية، يلاحظ أنها تحظى بتقدير من قبل المستهلكين. وتستمد هذه المنتجات سمعتها وأصالتها وجودتها من مواطنها الترابية بمجالات الدير كما هو الحال بالنسبة للجلابة "البزيوية" وتفاح إيموزار، والكرز بصفرو، وعسل الزكوم بدير أطلس بني ملال...، كما أن الفاعلين المحليين يشتغلون

على مناهج كثيرة لبناء جودة منتوجاتهم اعتمادا على أصالتها وموطنها. إن هذين المؤشرين يقويان صورة الدير كمجال متميز للتنظيم المجالي والاجتماعي المتميز، ومصدر للمنتوجات ذات سمعة معروفة.

– توسع ظاهرة التمدين: عرفت المدن بمجالات الدير اضطرابات في أنشطتها وأدوارها مع تحول مركز الثقل نحو الساحل الأطلنتي وتهميش المجالات الجبلية وتراجع تأثيرها في تنظيم المجال المغربي، مما جعل هذه المراكز الحضرية تدخل مرحلة النكوص بعد أن عجزت عن بناء قوة اقتصادية محلية نتيجة رحيل نخبتها التجارية والمثقفة، وتفكك مجال صناعتها التقليدية وفقدانها لقدرتها على جلب ظهيرها، (الشركَ حافظ، 2013، ص 194) وبذلك أصبحت تابعة لمدن السهل التي تطورت بوثيرة سريعة.

يلاحظ من خلال استعراض المظاهر الحالية لمجالات الدير–على قوة تباياتها المحلية– أن هذه الفضاءات الجغرافية قد تحولت بعض ملامحها لدرجة أصبحت تتماثل تدريجيا مع بعض المناطق المجاورة، إلا أن ذلك لا يهم إلا الشكل، أما جوهر البنيات الزراعية وعلاقات الإنتاج فلا تزال صامدة (جنان لحسن، 1985، ص 147) وتعيد إنتاج نفسها في تمظهرات جديدة.

خاتمة

إن التحولات التي لحقت مجالات الدير ليست جذرية بما يكفي لطمس مصطلح الدير من قاموس جغرافية المغرب، فرغم التحولات الوظيفية التي أملتها ظروف الاستجابة للأوضاع من اقتصاد السوق وتداعيات العولمة، فإن النظر إلى ممارسات وتمثلات السكان المحليين وأصحاب القرار السياسي والإداري، لا تزال تستحضر مصطلح الدير بكل حمولته التاريخية والجغرافية في أي عملية تدخل. فاختفاء بعض المظاهر المميزة لمجالات الدير مسألة أكيدة، لكن لا تفضي إلى نهاية الدير من خريطة الأقاليم الجغرافية للمغرب، فعلى أنقاض بعض المميزات المتلاشية، تبلورت مظاهر جديدة لا تزال تحمل في ثناياها من القديم ما يجعل من الدير مجالا جغرافيا متميزا عن الوحدات الجغرافية الأخرى المشكلة للمجال المغربي.

لائحة البيبليوغرافية

- الشركَ حافظ (2013): التشخيص المشهدي والبيئي لمدينة صفرو: المميزات والديناميات والتمثلات، بحث لنيل شهادة الماستر في الجغرافيا، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، بني ملال، 218 ص.
- الكتمور حسن (2012): المشهد الجغرافي: مقاربة تطبيقية بمنطقة أزرو. منشورات مختبر الأبحاث والدراسات الجغرافية والتهيئة والكرطوغرافية، كلية الآداب سايس فاس. أشغال الندوة الهجرة والتنمية. ص 141-165.
- جنان لحسن (2010): العالم القروي في البحث الجغرافي، مجلة دفاتر جغرافية، العدد 7، كلية الآداب ظهر المهراز– فاس.

- جنان لحسن (1985): مكانيزمات ومظاهر تحول العالم القروي بدير الأطلس المتوسط الشمالي (تقرير حول أشغال الندوة العلمية في موضوع: دير الأطلس المتوسط الشمالي، يومي 12 و13 فبراير 1983)، مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية بفاس، دراسات في جغرافية المغرب، عدد خاص، رقم 01، ص. ص. 109-151.
- جون فرانسوا تروان (2006): المغرب: مقاربة جديدة في الجغرافية الجهوية، منشورات طارق، الطبعة الثانية، 202.
- كربوط محمد (2000): معلمة المغرب، الجمعية المغربية للتأليف والترجمة والنشـــر، مطابع ســـلا، ص. ص. 4130-4136.
- كريم محمد (2012): الاقتصاد الاجتماعي بالمغرب، التنمية المعاقة وجدلية الاقتصاد والمجتمع، مطابع إفريقيا الشرق، الدار البيضاء، 232 ص.
- Joly, F (1960): place des pays des piémonts dans la vie économique et humaine du Maroc, notes marocaines, N° 13, p. p. 97-102.
- Joly, F. (1950): les régions géographiques du Maroc, information géographiques, N° 2, paris, p. p. 70-72.
- KERBOUT, M. (1992): l'eau dans le Dir, l'irrigation sociale à l'irrigation économique: la pénurie, ses conséquences et les strategies d'adaptation, les régions du piémont au Maghreb: ressources et aménagement, étude méditerranéennes, CIEM POITIERS, URBAMA TOURS, VIe colloque de Sefrou, p. p.35-44.
- KERBOUT, M (1987): La grande encyclopédie du Maroc, géographie humaine, réalisé sous la direction de AGOUMY Taoufik ; BENCHRIFA Abdellatif, GEP Cremona.
- Sahli, Z. (2009): Produits de terroir et développement local en Algérie: cas des zones rurales de montagnes et de piémonts, In: Tekelioglu Y. (Ed.), Ilbert H. (Ed.), Tozanli S. (Ed.). Les produits de terroir, les indications géographiques et le développement local durable des pays méditerranéens. Montpellier: CIHEAM, P.P. 305-338.

القيم الثقافية للمجتمعات الزراعية ومسارات التنمية الفلاحية بالمغرب

Cultural values of agricultural communities and agricultural development paths in Morocco

يونس اللبازي[1]، جميلة الشرادي[2]

Younes LABAZI[1], Jamila CHERRADI[2]

[1]جامعة محمد الأول، كلية الآداب والعلوم الإنسانية وجدة، المغرب، labaziyounes@gmail.com

[2]جامعة محمد الأول، كلية الآداب والعلوم الإنسانية وجدة، المغرب، jamcherra@gmail.com

ملخص

تهدف هذه الدراسة إلى البحث عن مدخل لدراسة مسألة التنمية القروية، وذلك خارج أي منظور أحادي درجت عليه معظم الدراسات السوسيولوجية القروية، والذي يربط اختلالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، بفشل النموذج التنموي الذي حددته الدولة للمجتمع، فالطبيعة المركبة لمفهوم التنمية وتعدد أبعادها ومداخلها، يفرض علينا النظر كذلك إلى أدوار باقي الفاعلين الاجتماعيين، خاصة المستهدفين والمعنيين منهم بمشاريع وخطط واستراتيجيات التنمية. وفي هذا السياق، يعد الفلاح فاعلا ومساهما بدوره في تفعيل أهداف وبرامج التنمية القروية، من خلال ما يحمله من قيم ثقافية واجتماعية في علاقته بالدولة وبمحيطه الاجتماعي. ومن هذا المنطلق نرمي إلى محاولة إثبات أن مسألة التنمية القروية، خاضعة لنسق الأدوار والوظائف والعلاقات المتبادلة بين الدولة باعتبارها الفاعل الرئيسي، وبين الفئات المستهدفة في المجتمع القروي.

الكلمات المفاتيح: التنمية القروية؛ المجتمع القروي؛ استراتيجيات التنمية؛ القيم الثقافية؛ الفاعل الرئيسي.

Abstract:

This paper aims to search for an introduction to studying the issue of development in a general way, and rural development in a particular way. The farmer is considered an active participant himself in achieving and activating the goals and programs of rural development, through what he represents of cultural and social values and representations, From this point, we aim to try to prove that the issue of rural development is liable to the different roles, functions and mutual relationships between the state as a major actor, and the target groups in the rural.

Keywords: rural development; rural community; development strategies; cultural values; main actor.

مقدمة

بعد تعاقب سلسلة من المخططات الفلاحية وبرامج التنمية القروية، يشهد المجتمع القروي منذ سنوات، تنزيلا لمخطط المغرب الأخضر في دعامته الثانية، القائمة على التحول من زراعة الحبوب إلى الأشجار المثمرة في المناطق البورية، والخاصة بالزراعة التضامنية، والتي تنبني على نقل الفلاح من وضع المستهدف والمنفعل، إلى وضع الشريك والمتفاعل مع عملية التحديث، فمن هنا إذن تظهر أهمية استحضار المعطى الثقافي من قيم رمزية ومواقف وتمثلات الفلاح في تداخله مع الفعل التنموي الذي تقوده الدولة. وإن زاوية النظر هذه لإشكالية التنمية القروية، لتختلف عن المنحى الذي سارت فيه معظم الدراسات والأبحاث الميدانية، حيث قاربت استراتيجيات وبرامج التنمية القروية، ووقعها على الفئات المستهدفة من زاوية عجز الدولة باعتبارها الفاعل التنموي الأساسي في تفعيل مخططات التنمية القروية. غير أن ما نرمي إلى دراسته في هذه الورقة، هو استحضار مدى تأثير القيم الثقافية والاجتماعية التقليدية للمجتمع القروي على نجاعة وتحقق برامج التنمية التي أقرتها الدولة.

وسنركز على الكيفية التي يتمثل ويتصور بها الفلاحون الصغار برامج التنمية في علاقتها ببنياتهم الثقافية والرمزية الموروثة. خاصة وأن الدولة في مخطط المغرب الأخضر نهجت أسلوب المقاربة التشاركية في تنزيل برامج وأهداف ذلك المخطط، جاعلة من الفئات المستهدفة شريكا في التنمية. وهو ما يتطلب مرة أخرى مُساءَلة ميدان البحث، لنستخلص مدى قدرة الفلاحين الصغار على الاضطلاع بدور الشريك والفاعل التنموي إلى جانب الدولةيتمثل الإطار الإشكالي للبحث إذن، في دراسة مسألة التنمية القروية بالمغرب، في التساؤل حول: دور كل من الفاعل ممثلا في الدولة، والمستهدَف مجسدا في المجتمع القروي باعتباره أيضا فاعلا لا منفعلا فقط، وهو ما نجمله في الأسئلة التالية:

- ماهي أدوار ووظائف كل من الدولة والفئات المستهدَفة في المجال القروي في تفعيل وتجسيد خطط ومشاريع التنمية القروية؟ ما مدى تأثير نسق العلاقة المتبادلة بين الدولة والفلاحين الصغار على مشاريع التنمية القروية؟ كيف تؤثر البنيات الثقافية والاجتماعية القروية بما تقوم عليه من تمثلات اجتماعية لدى الفلاحين الصغار، على خطط واستراتيجيات التنمية القروية؟
- وهل تشكل المسألة الزراعية في ارتباطها بالعقار في المغرب عائقا بنيويا أمام تفعيل وتحقيق خطط ومشاريع التنمية القروية؟

الفرضية العامة: للقيم الثقافية التقليدية تأثير على فاعلية ونجاعة استراتيجيات وخطط التنمية الفلاحية في المغرب.

I. استراتيجيات التنمية القروية بالمغرب

1.الفلاحة قاطرة للتنمية

اعتمد المغرب في إقرار خياره التنموي، على توصيات منظمة الزراعة والتغذية التابعة للأمم المتحدة، وذلك بناء على الصيغة التالية: " إن تحقيق تنمية صناعية يجب أن يستند على أولوية التنمية الفلاحية، بهدف تلبية الطلب على المنتجات الغذائية من قبل عمال المدن المستخدمين حديثا في الصناعة، وتوفير مداخيل للفلاحين ليتمكنوا من اقتناء المنتجات الصناعية".

وتعبيرا عن هذا الخيار، أطلق المغرب سنة 1957 مشروعا للتنمية الفلاحية والقروية تحت عنوان "عملية الحرث الجماعي" التي دامت ثلاث سنوات/ مواسم، وكان ينتظر من هذا المشروع أن يغطي مليون هكتار من الأراضي الزراعية، في غضون خمس سنوات، ويشمل المعدات الفلاحية الحديثة والأسمدة والبذور المختارة، إضافة إلى إحداث تعاونيات فلاحية، وقد تم تمويل جزء من المشروع من الميزانية العامة للدولة، فيما مول الباقي من قبل فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية. وفي ظل خصاص في الأطر الفلاحية الوطنية، استعان المغرب بالأطر الفرنسية التي سبق أن ساهمت في إنجاز مشروع paysannat الذي أحدثته السلطات الاستعمارية الفرنسية سنة 1945. وتبرز حصيلة مشروع عملية الحرث، تراجعا مستمرا في نسب الأراضي المحروثة، حيث ستسجل ما بين موسمي 1957-1958 و1958-1959 ارتفاعا ملحوظا من 160.000 هكتار إلى 290000 هكتار، في حين سيعرف انخفاضا من 190.000 هكتار في موسم 1959-1960 إلى 130.000 في موسم 1960-1961 (Clerc,1961,43).

ومن هذا المنطلق، انتهت العديد من الدراسات، التي تناولت السياسة الفلاحية في المغرب إلى عجز مشروع "عملية الحرث" عن تحقيق أهدافه المعلنة، وأرجعت ذلك إلى الضرر الذي أحدثه هذا المشروع بالمصالح الاقتصادية لكبار الملاكين والأعيان القرويين. ومن الأسباب الملموسة التي دفعت كبار الملاكين إلى مقاومة هذا المخطط الفلاحي، أنهم "درجوا على اكتراء أراضي الفلاحين الصغار بأثمنة مناسبة، لكن بعد أن وفرت المراكز الفلاحية المعدات والمواد الفلاحية للفلاحين الصغار (جرار، أسمدة، بذور منتقاة..)، بات بإمكانهم استغلال مزارعهم بأنفسهم، أو كرائها للملاكين الكبار بأثمنة مرتفعة، وبعدما كانوا يحتكرون الجرارات، التي يضطر صغار الفلاحين اكترائها، أصبحت عاطلة عن العمل بمجرد الشروع في خطة عملية الحرث..."، ومن الأسباب الوجيهة كذلك حسب الباحث Clerc (1961) ، أن خطة عملية الحرث كانت قد عهدت إلى أجهزة إدارية محلية تتسم بطابع بيروقراطي وتقليدي، وظهرت عاجزة أمام نفوذ الأعيان المحليين.

أقيم إذن مشروع "عملية الحرث"، في شروط اقتصادية لا تخدم أهدافه المعلنة، حيث تميزت المرحلة التي تلت الاستقلال بتراجع كبير في حجم الاستثمارات الأجنبية، ورحيل الرساميل نحو الخارج، بعد أن كانت تتدفق على المغرب مع نهاية الحرب العالمية الثانية، مما أدى إلى استفحال معدلات البطالة، فضلا عن استمرار الهجرة القروية نحو المدن، في ظل عجز البنيات الاقتصادية الحضرية على دمج أفواج المهاجرين في سوق الشغل.

ومن جانب آخر، طوال العشرية الأولى للاستقلال، لم يكن المغرب قد استرجع بعد أزيد من مليون هكتار من أراضي الاستعمار الرسمي والاستعمار الخاص، التي كانت ما تزال في حوزة المعمرين الفرنسيين، وظل القطاع الفلاحي منذ حقبة الاستعمار يرتكز على "ثنائية" فلاحة عصرية وذات إنتاجية جيدة، وموجهة للتصدير، في مقابل فلاحة تقليدية وضعيفة الإنتاجية، معدة للاستهلاك الذاتي من قبل فئة واسعة من الفلاحين الصغار.

وبالموازاة مع مشروع "عملية الحرث الجماعي" الذي استمر حتى سنة 1961، سيطرح المجلس الأعلى للتصميم المخطط الثنائي 58-59 الذي خصص للتجهيز، ويعد برنامجا انتقاليا نحو المخطط الخماسي 1960-1964. وراهن هذا المخطط على بناء اقتصاد وطني اعتمادا على الموارد المالية الداخلية، من خلال الأهداف الأساسية التالية: التصنيع، وتنمية القطاع الزراعي، وتكوين الأطر (D.P.E.E,1970) وقد أنجزت حكومة عبد الله إبراهيم، مجموعة من المشاريع التي تتخذ من بناء وتوسيع القطاع العام أداة لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والزراعية، "تضمنت فصل الدرهم المغربي عن الفرنك الفرنسي، وإنشاء بنك المغرب، ومكتب السكك الحديدية، والمكتب الوطني للكهرباء، والشركة المغربية لصناعة السيارات، والمكتب الوطني للري، ومكتب التسويق والتصدير(F.A.B,2006) . وقد تم تنفيذ هذه المشاريع، في إطار تنزيل المخطط الثنائي قريب المدى، حيث كان من المنتظر أن تشكل القاعدة الاقتصادية التي سيرتكز عليها المخطط الخماسي البعيد المدى.

وتشير مضامين هذا الأخير، إلى محاولة حكومة عبد الله إبراهيم التوجه نحو خيار التصنيع، وتفادي الاختيار الفلاحي، مستندة إلى موازين القوى التي كانت تميل نسبيا لصالح قوى الحركة الوطنية. وراهن المخطط الخماسي، على تحقيق نسبة سنوية للناتج الوطني الإجمالي تصل إلى 7 %، تشمل نسبة 10% في قطاع الصناعة، و 3.5% في القطاع الفلاحي، و 5% في المعادن، و 8% في مجال البناء والأشغال العامة، و 6% في النقل والتجارة والخدمات. ويتوقف تحقيق هذه النتائج، على ضرورة الرفع من مستوى الادخار المحلي، والإبقاء على معدل استهلاك للأفراد في حدود 5 %سنويا، وهو ما سيسمح بتمويل ذاتي للاستثمارات العمومية، ويبقي على حصة هامشية للتمويل الخارجي. وكان الهدف من نهج هذه السياسة الاقتصادية، هو تعويض الاستثمار الأجنبي بالادخار المحلي (Amin,1966,66)، إذ إن الزيادة في الادخار المحلي تمكن من خفض الاعتماد على المدخرات الأجنبية

(الاستثمار الأجنبي، الاقتراض من الخارج). غير أن سياسة التصنيع التي أقرها المخطط الخماسي، ورغم تميزها بتدخل الدولة، إلا أنها لم تكن تستهدف تصفية سيطرة الرأسمال الأجنبي على أهم فروع الاقتصاد الوطني، بل دفعه إلى المساهمة المالية في عملية التصنيع، حيث ظل التمويل الأجنبي حاضرا بنسب هامة إلى جانب الدولة في مختلف الأنشطة الصناعية (تكرير البترول، تركيب السيارات...). أما على صعيد الإصلاح الزراعي، فتشير بعض الدراسات، إلى أن الصيغة الأولى من المخطط الخماسي، لم تجد طريقها إلى التطبيق، في حين ارتكزت الصيغة الثانية منه، على إجراء "إصلاح فلاحي" بدل "إصلاح زراعي"، أي العمل على تطوير القطاع الفلاحي، وتحسين وضعه القانوني عوض تغيير البنيات العقارية وإعادة توزيع الأرض(Akesbi,2005,91) ، التي مثلت الإشكال الجوهري في المسألة الزراعية.

وإضافة إلى هشاشة الوضعية السياسية لحكومة عبد الله إبراهيم، التي أقيلت من مهامها في ماي من سنة 1960، تكمن إحدى نقط ضعف المخطط الخماسي، في وجود تناقض عميق بين استراتيجية التصنيع المتمركز على الذات الواردة في المخطط، وبين نموذج التمويل الليبرالي الذي يقترحه.(Amin,1966,22) وهو ما يعني أن المقدمات الاقتصادية للعودة إلى الخيارات الليبرالية "المفتوحة"، كانت قد نشأت خلال فترة هذه الحكومة. وأسفرت هذه التطورات عن تدهور الوضع الاقتصادي، انتهى بتفجير أزمة مالية مهدت الطريق لأول تدخل في سنة 1964، من قبل المؤسسات المالية الدولية ممثلة في صندوق النقد الدولي والبنك العالمي، وتجلت مهمة هذا التدخل، في "تقييم الإمكانيات الاقتصادية للبلاد"، و "اقتراح عناصر برنامج استثماري من شأنه التسريع بوثيرة النمو الاقتصادي"، وأوصى تقريره باعتماد برنامج تغلب عليه أولوية البنيات الأساسية الاقتصادية (سدود، طرق، موانئ، مطارات...)، وبعض الأنشطة المختلفة التي من شأنها جلب العملة الصعبة (الزراعة التصديرية، السياحة، المناجم..). وسيتجلى هذا التوجه الجديد، في مخططات التنمية التي ستتوالى خلال السنوات والعقود الموالية، حيث سيرتكز المخطط الثلاثي 1965-1967 على أولوية القطاع الفلاحي من خلال نهج سياسة السدود، إضافة إلى تطوير الصناعات الخفيفة القابلة للتصدير، وتطوير القطاع السياحي، وتكوين الأطر، وسيحافظ المخطط الخماسي 1968-1972 على أولويات المخطط السابق(Akesbi,Guerraoui,1991,151).

وإجمالا، فالسياسة الفلاحية التي تشكلت بعد تدخل المؤسسات المالية الدولية، توجت بإرساء نموذج "الفلاحة الموجهة للتصدير" Agro-exportateur، الذي قام على قاعدة عقارية تتسم بالتمركز المستمر للأرض. وإذا كان هذا التمركز، هو الظاهرة المميزة للوضعية العقارية في المغرب، فمن الضروري أن ينعكس ذلك عمليا على طبيعة السياسة الفلاحية، التي ستتسم هي الأخرى بطابع مركزي، وهو ما سيتبدى في أهداف ونتائج سياسة السدود. حيث ارتكزت استثمارات هذه السياسة، "على المناطق الزراعية السقوية، التي لا تمثل سوى 8% من مجموع الأراضي الصالحة للزراعة"، "بينما طال التهميش 90% من الأراضي البورية (المرجع نفسه، 376)، ولم

يتم دمج فئة كبيرة من الفلاحين الصغار في المشاريع السقوية، مما أدى إلى تفاقم الفوارق الاجتماعية بفعل تمركز الملكيات العقارية والثروة في يد أقلية من الملاكين. ومن النتائج المباشرة لتشييد السدود، تدمير الملكيات الفلاحية الصغيرة، وانخفاض نسبة التشغيل في القطاع الفلاحي وبروز "العطالة المقنعة" (Willd,1987,41).

2.مخطط المغرب الأخضر: الأسس والحصيلة

حافظ مخطط المغرب الأخضر، الذي طرح في أبريل 2008، على الخيارات الماكرواقتصادية ذاتها التي أطرت المخططات الاقتصادية السابقة، حيث يشير مجددا في ديباجته الرسمية إلى كون القطاع الفلاحي رافعة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية في المغرب. كما ظل وفيا لخيار "النموذج الفلاحي التصديري. ومن جملة أهداف هذا المخطط، "ضمان الأمن الغذائي وخلق فرص للشغل، وإنعاش صادرات المنتجات الفلاحية، والحد من تأثير التغيرات المناخية، والحفاظ على الموارد الطبيعية، وتثمين المنتجات الفلاحية. كما ارتكز هذا المخطط على دعامتين:

الدعامة الأولى: موجهة للفلاحة العصرية ذات قيمة مضافة هامة، وتهدف إلى تقوية وتطوير فلاحة ذات إنتاجية عالية تستجيب لمتطلبات السوق، عبر تشجيع الاستثمارات الخاصة ونماذج جديدة من التجميع، وتهم هذه الدعامة ما بين 700 و900 مشروع يمثل حوالي 110 إلى 150 مليار درهم من الاستثمارات على مدى 10 سنوات.

الدعامة الثانية: تتوخى محاربة الفقر في الوسط القروي، عبر الرفع من الدخل الفلاحي في المناطق الأكثر هشاشة، وينتظر في إطار هذه الدعامة إنجاز 550 مشروع تضامني باستثمار يتراوح بين 15 و20 مليار درهم على مدى 10 سنوات (وزارة الفلاحة،2021)

من حيث الشكل: شهد إقرار مخطط المغرب الأخضر، "بداية للتخلي عن تقليد المخططات الوطنية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، التي اتبعت منذ الاستقلال. ليتم اليوم تعويضها باعتماد مخططات قطاعية، يجري إعدادها بصورة فوقية، إذ غالبا ما يتم إقرار تلك المخططات على مستوى مستشاري الملك الرسميين، ودوائر ضيقة من التقنوقراطيين ومجموعات الضغط المعنية، وتُعهد إلى مكاتب للدراسات الخاصة (أجنبية في الغالب، معهد ماكينزي الأمريكي بالنسبة لمخطط المغرب الأخضر)، وفق دفتر للتحملات يتضمن صيغا وأفكارا عامة، ومقابل أجر عال وتاريخ أقصى لتسليم "أول صيغة للدراسة". وحين تقع المصادقة على الدراسة من طرف المجموعة الضيقة المكلفة بها، يتم إدراجها ضمن برنامج الأنشطة الملكية. وفي المقابل كانت المخططات التنموية في السابق تحترم سيرورة المساطر الشكلية، إذ بعد إعدادها من طرف الإدارة، تناقش في إطار المجلس الأعلى للإنعاش الوطني والتخطيط (حيث تتواجد النقابات، وأرباب العمل، والمنظمات غير الحكومية...)، قبل أن تقدم إلى البرلمان، لمناقشتها واعتمادها

ثم تطبيقها. ومنذ التخلي عن آخر مخطط 2000-2004 واعتماد المخططات القطاعية الحالية تم تجاوز السيرورة التنظيمية والقانونية المذكورة (أقصبي، 72.73،2017).

من حيث المضمون: يتضح من خلال حجم الدعم المالي المخصص لدعامتي مخطط المغرب الأخضر، مدى التفاوت بين ما هو مرصود للفلاحة البورية الصغيرة من جهة، وللفلاحة العصرية ذات الإنتاجية العالية من جهة ثانية، إضافة إلى أن صيغة "الدعامتين" تكرس الوضعية التراتبية للفلاحة المغربية، من خلال إنتاج فلاحي موجه للتصدير يتسم بالجودة التقنية والإنتاجية، متمركز في المناطق السقوية، وفلاحة صغيرة ذات وظيفة "تضامنية" لا تكفي لتلبية حاجيات الساكنة القروية، وتعاني من التجزيء المفرط للأرض وتعقد البنية العقارية وتنوعها.

ومن جانب آخر، تشير المعطيات الرسمية إلى ارتفاع عدد الاستغلاليات الفلاحية، التي انتقلت من 1.7 مليون إلى 200.000، وسجلت المساحات المغروسة ارتفاعا ب 11 % مقارنة بالفترة الممتدة بين 2005 و2007، وارتفاع الإنتاج الفلاحي بحوالي 43%. وكان مخطط المغرب الأخضر سنة 2008، قد توقع توفير 1.5 مليون منصب شغل في أفق سنة 2020. لكن واقع الحال يشير إلى أن عدد فرص الشغل بالفلاحة عرف تراجعا بكيفية تصاعدية، حيث " فقدت الفلاحة 200000 منصب شغل في الفترة 1999-2014، أي 13600 منصب في المتوسط سنويا، ومنذ 2008 – مع بداية تطبيق المخطط- ارتفع هذا العدد المتوسط إلى 23900 منصب سنوي (وزارة الفلاحة، 2012).

ورغم ارتفاع حصيلة الإنتاج الفلاحي، إلا أن ذلك لم ينعكس على حجم الصادرات الذي شهد تراجعا ملحوظا، إضافة إلى عائق انفصال الإنتاج عن التحويل، الذي يتطلب التوجه نحو زراعة مندمجة تمتد من المحصول إلى التحويل، وهو منطق المقاربة التي قامت عليها فكرة سلاسل الإنتاج في مخطط المغرب الأخضر.

II. مخططات التنمية: من النقد الاقتصادي إلى النقد الثقافي

1.الفلاح بوصفه فاعلا اجتماعيا

إذا كان النقد الاقتصادي لمخططات التنمية الفلاحية قد استخلص جملة من الاختلالات والإشكالات التي شابت آليات التنزيل والإنجاز، مرتكزا بذلك على مسؤولية الدولة بوصفها الفاعل التنموي الأساسي، فإن النقد الثقافي لمخططات التنمية الفلاحية من زاوية الفلاح باعتباره فاعلا وشريكا محوريا في عملية التنمية، يقودنا إلى مساءلة القيم الثقافية والاجتماعية التقليدية للمجتمع الفلاحي، للبحث في مدى تأثيرها على فاعلية ونجاعة خطط واستراتيجيات التنمية.

إن ما تتسم به تمثلات الفلاح المغربي، من عدم الثقة والشك في تفاعلها مع المخططات التي تنجزها الدولة، أو يشرف عليها مدبرون من خارج المجتمع القروي، ينسحب على كل المجتمعات الفلاحية التي لها تجربة تاريخية طويلة مع أجهزة سياسية مارست عليها الاستغلال والاستبداد، إذ يشير الباحث (المنوفي، 1980،88) في وصفه لموقف عدم الثقة لدى الفلاح المصري:

كان طبيعيا أن يفقد الفلاحون ثقتهم في الحكومة وأن يرتابوا في الغرباء الوافدين من المدينة، ذلك أن الوافد من المدينة لم يكن يحمل لهم سوى الشر، وكل ما يثير الفزع والوجل، فهو إما صراف يجبي الضرائب ويحجز عن المحصول، أو مهندس ري يعطل السواقي، أو مندوب عن الحكومة يجمع الرجال للسخرة الجندية.

علاوة على ذلك، يستفيض الباحث نفسه (1980) في تحليل القيم الثقافية التقليدية الموروثة لدى الفلاح المصري، والتي يرى أنها تناقض أي مشروع تحديثي للمجتمع القروي من قبل الدولة الناصرية الناشئة في 23 يونيو 1953، بفعل الاستبداد السياسي الذي مورس خلال العهد الملكي، وهيمنة النخبة السياسية والإدارية على الأرض الزراعية، والتنشئة العائلية السلطوية. والتي رسخت لدى الفلاح ثقافة تقليدية تميل إلى الإكراه لا إلى الحرية، وعبادة السلطة، وشخصنة السلطة، وتقديس الوظيفة الحكومية، وفقدان روح المبادرة مع الشعور بالعجز عن تغيير الواقع، واللجوء إلى الغموض والمكر والكذب، كرد فعل اتجاه ممارسات السلطة الحكومية، والشك في جدوى المشروعات التي تقيمها. ومن أشكال المقاومة السلمية (الصامتة) التي يبديها الفلاح، ترك الأرض والفرار من القرية، والرهبنة والتصوف، والنكتة والشكوى. فضلا عن تصور الفلاح للعلاقات والبنيات الاجتماعية التراتبية في المجال القروي، والنابعة من فهم ديني وطبقي لمبدأ المساواة، حيث يرى أن العلاقات الاجتماعية ليست علاقات متكافئة بل تراتبية، ما يحمله على قبول التمييز الاجتماعي حسب الثروة والسن والجنس، والأصل والمهنة. وإن استحضار هذه القيم الثقافية كما حددها المنوفي، لا يعني اعتبارها قيما جوهرية وثابتة في الذات الجماعية للمجتمع الفلاحي، باختلاف الزمان والمكان، أو السياقات التاريخية والاجتماعية التي وجدت فيها، غير أنها يمكن أن تشكل مفتاحا لفهم مدى تأثير البنيات الرمزية والقيم الثقافية التقليدية على مشاريع التحديث الزراعي، والتنمية القروية بوجه عام.

كما أن مجال هذه القيم الثقافية لا يشمل فقط علاقة الفلاح بأجهزة الدولة، بل يهم كذلك علاقة الفلاح بمحيطه الاجتماعي، أي في صلته بأعضاء المجتمع الفلاحي، والتي قد تنتظم في إطار مؤسسي، مثل الانخراط في التعاونيات الفلاحية والمجموعات ذات النفع الاقتصادي، التي تستهدف تجميع وتثمين الإنتاج الفلاحي، أو في ما تبقى من مختلف أشكال التعاون التقليدية التي تؤطر علاقات الإنتاج الفلاحي، وهو ما يدفع إلى البحث فيما كانت القيم الفردانية –التي تعززت مع إخضاع الزراعة القروية لاقتصاد السوق خاصة على مستوى التوزيع، ومع هيمنة

الملكيات الزراعية المجهرية– قد تشكل عائقا أمام فعالية خطط الزراعة التضامنية وتجميع الإنتاج الفلاحي. إضافة إلى تصور وتمثل الفلاح للأرض والإنتاج الزراعي، المتمثل في الثقافة الفلاحية، منها الاستراتيجيات التي ينتهجها الفلاح للحفاظ على نمط إنتاجه، في مواجهة فترات الجفاف والأزمات الاقتصادية والتهميش، وارتفاع تكاليف الإنتاج، وإذا ما كانت هذه الثقافة الفلاحية مناقضة لتقنيات وأساليب التحديث الزراعي، أم تمثل ملجأ للفلاح حين تتخلى الدولة عن مسؤولياتها الاجتماعية والاقتصادية اتجاه المجتمع الفلاحي.

من خلال فحصنا لمضمون الدراسات السابقة، يمكن أن نستخلص أن فاعلية وتأثير القيم الثقافية التقليدية في مواجهة مشاريع التحديث القروي، هي سمة مشتركة بين المجتمعات القروية، كما تتضح أيضا راهنية أطروحة المجتمع المركب في فهم علاقة القيم الثقافية والاجتماعية التقليدية باستراتيجيات التحديث والتنمية القروية، والتي نلمس حضورها بقوة في دراسة الباحث شكري (2015) الحديثة حول مجتمع الزمامرة الفلاحي، والتي قادته إلى استنتاج ما أسماه "التغير المركب"، أي التغير القائم على مستوى البنيات المادية، في مقابل التأخر والثبات النسبي في البنيات الرمزية لهذا المجتمع، وهو ينتقل من الزراعة البورية نحو الزراعة السقوية التي ترافقت مع إنشاء معمل للسكر سنة 1980 بمنطقة الزمامرة. ومن الخلاصات التي توصل إليها (شكري،226،2015)، بخصوص فلاح منطقة زمامرة، أنه وبالرغم من التحسن النسبي للحياة الاقتصادية والاجتماعية للفلاح الذي قطف الثمار المادية للتحديث الزراعي، والتحول من الزراعة البورية إلى الزراعة السوقية، فإن "الفلاح ينهج استراتيجية الاحتماء بنجاعة النسق الثقافي التقليدي، سواء من خلال استمرارية تشبثه بظواهر تقليدية كمواسم الأولياء، أو من خلال استثماره للتنظيمات التعاونية والنقابية والسياسية، في لعبة ترسيخ التقاليد والقيم الثقافية، عبر بناء وفسخ تحالفات موضوعية تتأسس على قاعدة التحالفات التقليدية القديمة داخل الدوار أو الفخذة أو القبيلة". ويضيف الباحث نفسه (2015)، أن التغير في البنيات المادية خاصة الدخل الفلاحي والسكن والتجهيزات الأساسية، بوصفه تغير ناتج عن الانتقال من مرحلة الزراعة البورية إلى مرحلة الزراعة السقوية، لم يلازمه بنفس التطور والسرعة تغير في التمثيلات الرمزية والمواقف القيمية للفلاحين اتجاه أجهزة الدولة (حتى القطاع الخاص)، بالنظر إلى بطء تطور البنيات الرمزية مقارنة بالبنيات المادية، إذ ينظر في المجتمع الفلاحي لكل تحديث زراعي على أنه نسق رموز إيديولوجية حاملة لرغبة السلطة في "إفقار" الفلاحين. وهو ما يبرزه مندراس (Mendras,1984,60) في رصده لتفاعل هذا المجتمع مع التحديث:

كل تجديد تقني، وكل تقدم بشكل عام يحملان دلالة سياسية بانتمائه للعبة التنافسات داخل القرية، بالتقنية التي تظهر حيادية بالنسبة لمن يقبلها أو يرفضها. بل أكثر من ذلك تتحول إلى رمز قوة لتعزيز ولاء الزبناء، وإلى رمز

إيديولوجي للإلقاء باللعنة على الرجعيين الظلاميين، الذين يريدون إبقاء الفلاحين في خنوعهم وفقرهم، أو على العكس من ذلك لفضح المحرضين "النقابيون" غير المسؤولين الذين يرغبون في الاستحواذ على خيرات الشعب.

في السياق ذاته، تشير بعض الدراسات، إلى أن علاقة الفلاح بدولة الاستقلال، المتمثلة في استمرار قيم عدم الثقة، الحذر، في تمثلات الفلاحين ومواقفهم من الدولة كمخزن، قد ارتبطت تحديدا بطريقة إدارتها للإصلاح الزراعي، وسياستها الاقتصادية في مجال الزراعة بشكل عام، فمشاريع الإصلاح الزراعي المحدودة، جاءت دائما كنتيجة لأزمات سياسية، وهو ما ساهم في تشكيل نسق من الثقافة المضادة تسم علاقة الفلاحين بالدولة امتدت من مرحلة الحماية إلى مرحلة الاستقلال، حيث لجأت الدولة عبر سيرورة زمنية استمرت لعشرين سنة (1980-1960) إلى توزيع للأراضي على بعض صغار الفلاحين، ارتباطا بسيرورة سياسية تميزت كما استنتج الباحث عبدالقادر زغل (1954) بمحاولة الدولة، البحث عن مشروعية سياسية، من خلال قاعدة اجتماعية تتمركز داخل العالم القروي. وبالمحصلة لم يغير الإصلاح الزراعي البنيات الزراعية، لأن هدفه الرئيسي لم يكن هو تقليص أو محو الفوارق الطبقية (حليم،1988).

إنما كان الهدف من التحديث الزراعي كما يبرز الباحث زغل (Zghal,1975,307-308) هو "نزع الخاصية الفلاحية Dépayasation عن العالم القروي نتيجة المكننة، حيث تحولت فئة أساسية من الفلاحين الصغار والفلاحين بدون أرض إلى البحث عن عمل بالمدن"، والنتيجة حسب الباحث ذاته (1975,226)، هي "غياب حماس الفلاحين إزاء مشاريع الاستثمار الفلاحي بكل من المغرب والجزائر وتونس، كما أصبح العالم القروي، عالما هادئا بعدما كان في المرحلة الاستعمارية مصدرا لكل الانتفاضات". ومن هنا يمكن أن نتساءل، ما إذا كانت هذه الخلاصات تؤشر على أن خاصية المثاقفة المضادة التي ميزت علاقة الفلاح بدولة الحماية، ما تزال تؤطر علاقته أيضا بدولة الاستقلال؟ ضمن هذا الإطار، يشير باسكون في مؤلفه "حوز مراكش" (1983)، إلى ظاهرة مقاومة الفلاحين للتغير الذي تحمله مشاريع الاستثمار الفلاحي، والحذر والشك الذي يبديه اتجاه التقنيين والإداريين والمهندسين، إلا أنه أبرز في نفس الوقت، الوجه الآخر لهذه المقاومة المتمثل في تفاوض الفلاحين مع الدولة وتقبلهم لمشاريعها الاستثمارية، ما دامت لا تهدد النسق الاجتماعي التقليدي. ويضيف باسكون (Pascon,1983,5)، "أن حذر الفلاح، نابع من ترقبه لنتائج مشاريع التحديث والتغير التي تبدو له غير واضحة، ومن كل مشاركة لا تمكنه من أن يكون قائدا لهذا التغير".

ينطبق التوصيف ذاته، على منطقة الزمامرة ودكالة عامة، إذ استخلص الباحث شكري (2015،122)، "أن الفلاح لا يرفض التغير خاصة إذا كان حاملا بفوائد اقتصادية ومعيشية، لكنه يرفض في العمق طبيعة العلاقة

القائمة بينه وبين مؤسسات التحديث الزراعي بوصفها علاقة عمودية تستند على الأبوية، التقنية والبيروقراطية"، فضلا عن عامل أمية نسبة كبيرة من الفلاحين، الذي يخلق عائقا في التواصل مع تلك المؤسسات، خاصة حين يتعلق الأمر بالخطاب المتمحور حول تحديد التقنية الفلاحية، حيث تبرز هنا مفارقة طرفيها الفلاحون والتقنيون، وهي ثقافة التجديد التقني التي تقوم على التحديث المتواصل، وثقافة التماسك الاجتماعي في المجتمع الفلاحي (شكري،2015)، والتي تنبني على التقليد والثبات والتنميط الذي يلازم العمل الفلاحي. فضلا عن تمثلات الفلاحين اتجاه التقني نفسه، التي تعمل على شخصنة التقنية، إذ يظهر التقني بوصفه موظفا ممثلا للجهات الرسمية، جاهلا بالحقائق الخاصة بالفلاحين (Pascon.1980). فالتقني من هذا المنظور، ليس حاملا لتقنية محضة، بل إنه غير منفصل عن مجموع العلاقات الاجتماعية والسياسية التي ترسخت عبر فترة تاريخية طويلة بين الدولة والفلاحين. (Pascon.1980)

خاتمة

ارتكزت سوسيولوجيا التنمية في المغرب على أطروحة مفادها أن الدولة تشكل مركز الثقل والفاعل الرئيسي في معادلة التنمية القروية، والجهاز الماسك بآليات التغير الاجتماعي بالمجال القروي. وذلك في مداخله الجوهرية، أي على صعيد المورفولوجيا الاجتماعية، والبنيات الاجتماعية، والتراتب الاجتماعي، والتنظيم الاجتماعي. وإذا كان في حكم البديهي، استنتاج دور وفاعلية الدولة في التنمية القروية، يتوجب في المقابل أن نوجه البحث السوسيولوجي في المجال القروي نحو مساءلة دور الفاعل الاجتماعي، المتمثل في القيم الثقافية والتمثلات الاجتماعية والبنيات الرمزية القروية في المسألة التنموية. فالفلاح المغربي وإن كان يُنظر له في الأدبيات الرسمية بوصفه شريكا في مخططات التنمية الفلاحية، فالمؤسسات الوصية على القطاع الفلاحي تفتقد إلى مرجعية نظرية وميدانية تستوعب رؤية الفلاح للعالم، أي أحكامه وتمثلاته وتصوراته وقيمه، وتقاليده الاجتماعية التي تؤطر علاقته بالأرض والمجتمع والدولة، إذ تجسد علاقة الفلاح بالأرض، رؤيته الخاصة للبنيات العقارية وأسلوب الإنتاج الزراعي، أي كل التصورات المرتبطة بأشكال تملك وتدبير الأرض (تحديث، تجميع، تجزيئ، كراء، بيع، شراء..)، أما مجال الدولة، فيشير إلى تمثلات الفلاح للمؤسسات العمومية ذات الوظائف الإدارية والاقتصادية والاجتماعية، التي لها امتداد وحضور في المجال القروي، والتي قد ترتبط بسلوكات (التمرد، الطاعة، الرفض، القبول، الثقة، الشك...)، في حين يشمل مجال المجتمع، كل التصورات التي تنظم علاقة الفلاح بغيره من الفلاحين، في إطار البنيات الاجتماعية والثقافية ومختلف أنماط التنظيم الاجتماعي، والإنتاج وأشكال التبادل القائمة بين أعضاء المجتمع الفلاحي.

ومنه نستخلص، أن الوعي الرسمي بطبيعة الأنساق الثقافية والاجتماعية القائمة في المجتمع الفلاحي ودورها في فاعلية ونجاعة مخططات التنمية هو ما يؤهل الدولة إلى إخضاع مشاريع التحديث للتفاوض والتنزيل التشاركي الفعلي.

قائمة المراجع

- أقصبي نجيب (2017)، "الاقتصاد السياسي والسياسات الاقتصادية بالمغرب"، ترجمة نور الدين سعودي، مركز محمد بنسعيد أيت إيدر للأبحاث والدراسات، الدار البيضاء.
- المنوفي كمال (1980)،"الثقافة السياسية للفلاحين المصريين: تحليل نظري ودراسة ميدانية في قرية مصرية"، دار ابن خلدون بيروت.
- وزارة الفلاحة والصيد البحري والمياه والغابات والتنمية القروية (البوابة الرسمية)
- شكري محمد سلام، (2015)،"علم الاجتماع بين النظرية والممارسة: المجتمع القروي والتغير المركب"، منشورات مختبر سوسيولوجيا التنمية الاجتماعية، فاس، المغرب.
- Akesbi, Guerraoui, 1991. Enjeux agricole, évaluation de l'expérience marocaine, (Casablanca, Editions le Fennec).
- Akesbi, Najib. 2005. Evolution et perspective de l'agriculture marocaine, Rapport du groupe thématique croissance économique et développement humain, (RABAT).
- Amin, Samir, 1966. L'économie du Maghreb, les perspectives d'avenir, Tome 2, (Paris, les éditions de Minuit).
- Bouabid, Abderrahim, 2006.Du renvoi du gouvernement Ibrahim à l'accession du trône du roi Hassan 2, Maroc 1960-1961, (Rabat, Fondation Abderrahim Bouabid).
- Centre national de documentation, BP 826, Rabat.
- Clerc, François, 1961. L'opération labour au Maroc, Bilan de trois compagnes, Economie rural, n°48.
- Division du plan et des études économiques, Rabat, 1970.
- Mandras Henri(1984)," la fin des paysans", Actes Sud, Paris.
- Ministère de l'agriculture et de la réforme agraire, Rapport final de la mission DERRO, Rabat, 1971.
- Tableaux économique du Maroc, 1915-1959, Ministère de l'économie nationale, Division de la coordination économique et du plan, service centrale des statistiques, Rabat, avril 1960.
- Will D, Swearinger, 1987.Terre, politique et pouvoir au Maroc, Revue des mondes musulmans et de la Méditerranée, 45.
- Zghal Abdelkader (non daté),"Pourquoi l réforme agraire ne mobilise –T-elle pas les paysans Maghrébins ?", C.E.R.E.S, Université de tunis.

تكيف الفلاحة المغربية مع ظاهرة الإحترار المناخي (دراسة حالات)

The adaptability of Moroccan agriculture to global warming (Case Study)

التهامي التهامي

Etthami ETTHAMI

المركز الجهوي لمهن التربية والتكوين الرباط، المغرب، etthami.crmefr.ac@gmail.com

ملخص

حسب اتفاقية الإطار للامم المتحدة بشان التغيرات المناخية: **"التغيرات المناخية، تعني تغيرا في المناخ، يعزى بصورة مباشرة أو غير مباشرة إلى النشاط البشري الذي يؤدي إلى تغير في تكوين الغلاف الجوي العالمي، بالإضافة إلى التقلب الطبيعي للمناخ، على فترات زمنية متماثلة"**. مما أحدث نوعا من عدم التوازن في الغلاف الجوي، ترتب عنه ارتفاع حرارة سطح الأرض. هذا الاحترار تسبب في زيادة وثيرة تردد الظواهر الطبيعية الاستثنائية، وبالأخص الجفاف والفيضانات، كما ونوعا وقوة وحدة. بالطبع هذه الحالات الاستثنائية، تنعكس سلبا على مختلف أوجه الحياة وعلى كل الميادين، وبالأخص على قطاعي الماء والفلاحة.

وبحكم موقعه في العروض شبه المدارية، فإن المغرب، الواقع شمال غرب البلاد على المحيط الأطلنتي، يعتبر من بين البلدان الأكثر تعرضا للتغيرات المناخية، بما في ذلك التردد القوي لموجات الجفاف. وتشير بعض المؤشرات إلى أن مناخ البلاد بدأ فعلا ومنذ بداية ثمانينيات القرن الماضي يتجه نحو مزيد التجفيف. يتجلى ذلك بوضوح في كل أرجاء البلاد، بما في ذلك المنطقتين المدروستين: **منطقتي اللكوس والمحمدية**. مما يفرض التعمق في تحليل مظاهر الاحترار المناخي، وانعكاساته السلبية على هذه المجالات. بل البحث عن وسائل وطرق للتقليص من إكراهاتها.

الكلمات المفاتيح: الاحترار المناخي، الجفاف، التكيف، التأقلم، المغرب.

Abstract:

According to the United Nations Framework Convention on Climate Change, "climate change" means a change in the climate that is attributed directly or indirectly to human activity that alters the composition of the global atmosphere and which is in addition to natural climate variability observed over comparable periods. (United Nations Framework Convention on Climate Change, United Nations, P 7). This caused a kind of imbalance in the atmosphere, which resulted in a rise in the temperature of the surface of the Earth. This warming has caused an increase in the frequency of exceptional natural phenomena, including droughts and floods, in terms of quantity, quality, strength, and intensity. These exceptional cases negatively affect various aspects of life and all areas, in particular, the water and agriculture sectors.

Due to its location in subtropical latitudes, Morocco, whose areas are Loukkos and Mohamedia, located in the northwest of the country on the Atlantic Ocean, is considered among the countries most vulnerable to global warming, particularly during the high-frequency droughts.

This, therefore, addresses the following questions: The analysis of global warming includes drought, including its characteristics and its repercussions on a vital sector of the country (agriculture). This is most evident in the decline in both production and yield, as well as quality. Then look for some measures taken to deal with this phenomenon and adapt to it.

Keywords: Global warming; drought; adaptation; mitigation; Morocco.

مقدمة

أدت زيادة انبعاثات الغازات الدفيئة في الجو في العقود الأخيرة، إلى إحداث عدم التوازن في الغلاف الجوي، ترتب عنه ارتفاع حرارة سطح الأرض. هذا الاحترار تسبب في زيادة وثيرة تردد الظواهر الطبيعية الاستثنائية، وبالأخص الجفاف والفيضانات، كما ونوعا وقوة وحدة. هذا ويعتبر المغرب من بين البلدان الأكثر تعرضا للتغيرات المناخية، رغم أنه غير مسؤول عنها.

نسعى إذن من هذه المداخلة، معالجة الإشكالية التالية: **"في ظل إكراهات وتجليات الإحترار المناخي، وعلى رأسها الجفاف، كيف يمكن للتدبير الجيد للموارد الطبيعية وبالأخص المائية منها، أن يساهم في تنمية مختلف المجالات الفلاحية بالمغرب؟"**.

لمقاربة هذه الإشكالية سننطلق من الفرضيات التالية:

- يتجلى الاحترار المناخي بالمغرب، شأنه في ذلك باقي دول العالم، أساسا في الاحترار والتجفيف.
- تنعكس هذه المظاهر، وبالأخص الجفاف منها، سلبا على الفلاحة المغربية، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر.
- التدبير الجيد للموارد الطبيعية وبالأخص المائية منها، يساعد على التقليص من الآثار السلبية للإحترار المناخي بالمغرب.

سيتم معالجة هذه الإشكالية باعتماد المنهج العلمي، الوصفي التحليلي، بهدف تحليل هذه الظاهرة ببعض المناطق بالبلاد: **منطقتي اللكوس والمحمدية**. وذلك من حيث خصائصها، وانعكاساتها على مجال حيوي بالبلاد **(الفلاحة)**، والذي تتجلى أكثر في تراجع كل من الإنتاج والمردود ومعهما الجودة. وذلك بإتباع طرق ميدانية إحصائية ومعلوماتية. ثم البحث عن بعض الإجراءات والتدابير المتخذة لمواجهة هذه الظاهرة والتأقلم والتكيف معها.

1. خصائص ومظاهر الإحترار المناخي بالمغرب

1.1. تعاني بلادنا وبكل مناطقها من الإحترازي المناخي، مع بعض الاختلافات في تأثيراته وطرق مواجهته:

بحكم موقعه في العروض شبه المدارية، فإن المغرب يعتبر من بين البلدان الأكثر تعرضا للتغيرات المناخية. وتشير بعض المؤشرات إلى أن مناخ البلاد بدأ فعلا منذ منتصف الثمانينيات القرن الماضي يتجه نحو مزيد من الاحترار والتجفيف (باحو وآخرون 2014). هذه الظاهرة تمس كل التراب الوطني، لكن مع اختلاف في شدتها وقوتها وترددها. يرجع ذلك إلى الاختلاف في خصائصها الطبيعية والبشرية، وفي مدى قدرتها على التكيف، وعلى مواجهة هذه الظاهرة. لذا سيتم تحليل ومناقشة هذه الإشكالية، على مستويات مجالية مختلفة ومتدرجة. تنطلق من المستوى الوطني **المغرب**، إلى المستوى الإقليمي المحلي **منطقة المحمدية كمنطقة بورية**، مرورا بالمستوى الجهوي **منطقة اللكوس كمنطقة مسقية**.

أ. منطقة اللكوس: نقصد بها حوض **اللكوس الأسفل** بالمغرب الأقصى. أو المنطقة التي اتخذت، بعد تهيئتها، اسم **الدائرة المسقية للكوس** (الخريطة رقم 1).

خريطة رقم 1: خريطة التوطين والارتفاعات لحوض اللكوس الأسفل

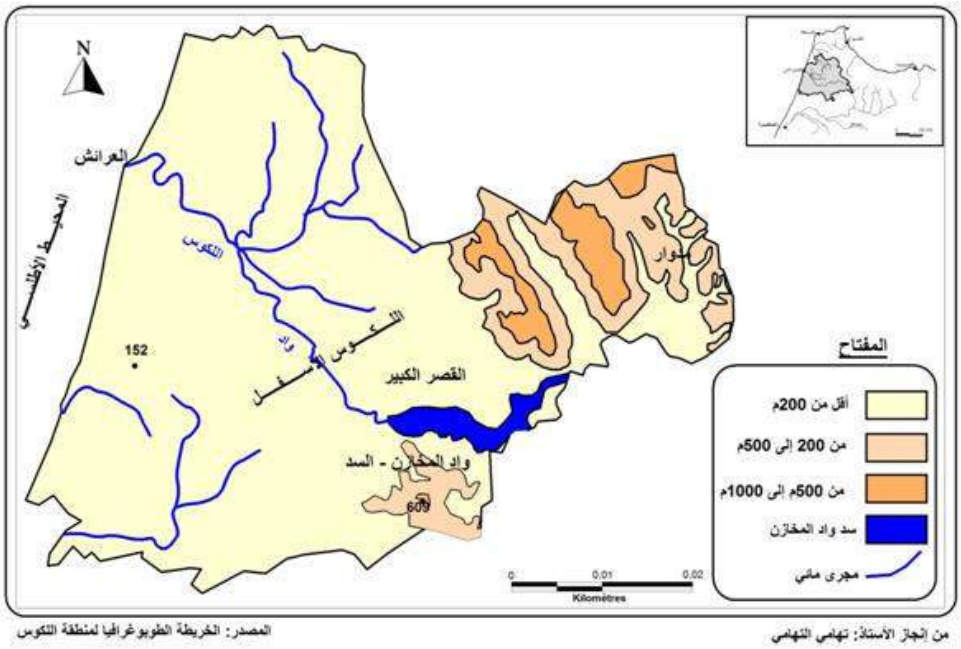

توجد شمال غرب البلاد بين طنجة والعاصمة (الرباط). تمتد من الشمال إلى الجنوب على جزء من منطقة طنجة، وعلى كل من منطقة الهبط، وعلى شمال سهل الغرب. كما تمتد من المحيط الآطلنتي غربا إلى مقدمة جبال الريف الغربي شرقا. يتميز سطحها بالانخفاض وبضعف الانحدار، خصوصا في الجزء الغربي منها، ارتفاعها المتوسط لا يتعدى 200 م. نفس الشيء بالنسبة للانحدارات، والتي تتدرج هي الأخرى من الغرب إلى الشرق ما بين 5 و30%. تبعا لذلك تتوزع العناصر الطبوغرافيا من السهول بالغرب، إلى الجبال بالشرق، مرورا بالهضاب والتلال. أما التربة، تتميز بالتنوع، وبأهمية خصوبتها في الجهة الغربية من الحوض. فهي إذن تربة غير متجانسة. توفر التربة للمنطقة إذن، إمكانات فلاحية عالية متنوعة وجيدة (CID et al 1994). لكن مع ذلك تعاني هذه التربة من بعض المشاكل قد تحد من خصوبتها، مثل ارتفاع الملوحة ببعض الأماكن بالسهول، ELECTOWATT (1971). هذا وبفضل إيجابيات مناخ المنطقة، وغزارة أمطار الحوض المائي للكوس ككل، فالحوض الأسفل منه غني بثرواته المائية، سواء منها السطحية أو الباطنية، كما أنها في الغالب مياه جيدة.

إلا أن هذه العناصر الطبيعية لا تتدخل بالمنطقة بشكل إيجابي فقط، بل تتدخل بشكل سلبي أكثر، وذلك عن طريق التعرية والفيضانات واللتان تتمان بشكل متزامن بفعل قوة الجريان، وكذلك بفعل ارتفاع ملوحة بعض المصادر المائية، وتردد سنوات الجفاف.

ب . منطقة المحمدية: المجال المدروس يمتد على تراب الجماعات التالية (الخريطة رقم 2).

خريطة رقم 2: خريطة عامة لمنطقة المحمدية

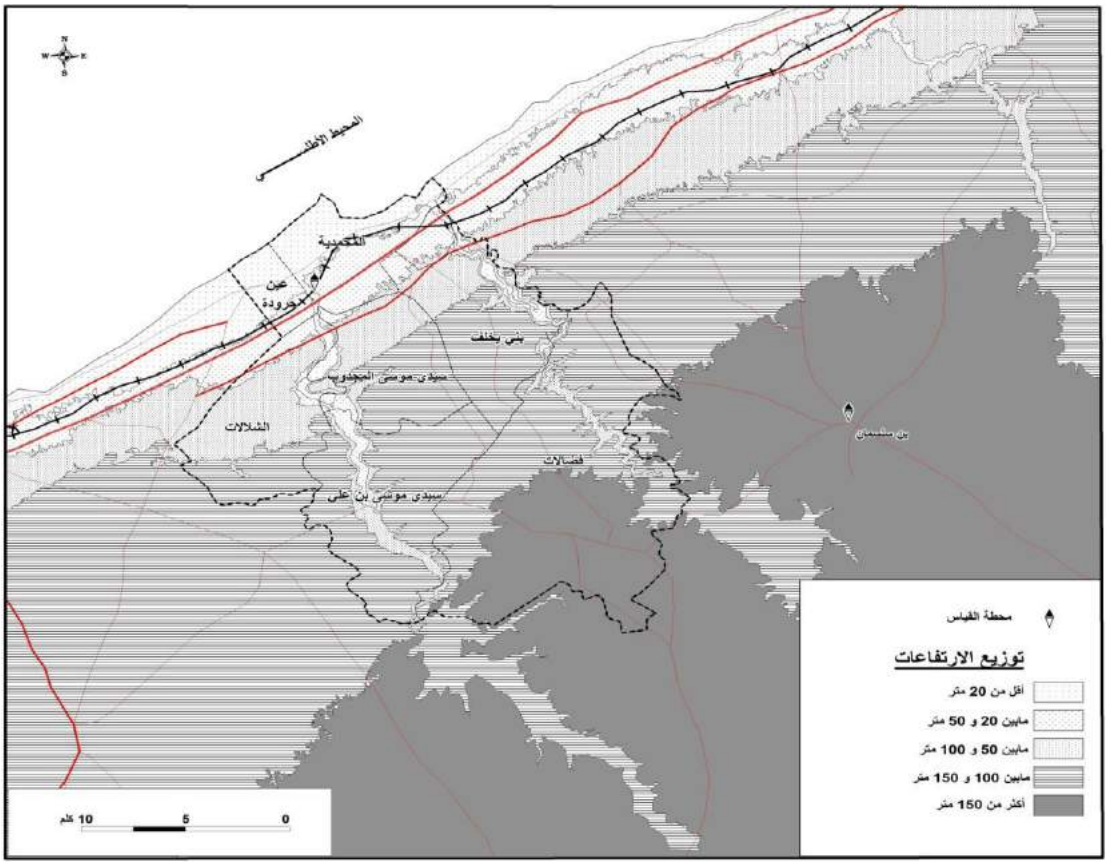

المصدر: الخريطة الطبغرافية

تطل المنطقة المدروسة، والتي توجد شمال الدار البيضاء، على الساحل الأطلنتي غربا، وتحد شمالا بهضبة بوزنيقة وواد النفيفخ، وجنوبا بسهل الشاوية عبر واد المالح، وشرقا بهضبة بن سليمان. تتوفر المنطقة على تضاريس ملائمة نسبيا، تتميز بالتجانس لكونها تنتمي في غالبيتها إلى هضبة المحمدية، الطرف الغربي للهضبة الوسطى، والتي تكون وحدة تضاريسية تعرف بالمسيطا الساحلية (نافع رشيدة 1997 ص 12). وفرت البنية الجيولوجية للمنطقة موارد مائية متنوعة وإن كانت محدودة، تتمثل السطحية منها في محورين مائيين أساسيين يتخذان اتجاها عاما من الجنوب الشرقي إلى الشمال الغربي وينتميان إلى الأحواض الساحلية الأطلنتية، هما واد المالح جنوبا، وواد النفيفخ شمالا.

أراضي الأحواض المائية لهذه الأودية غير نافذة، مما يفسر النظام المتوسطي لجرياتها. أما المياه الباطنية محدودة، لغياب فرشات باطنية مهمة. تتعرض هذه المياه للاستغلال المفرط، مما يؤدي إلى انخفاض مستمر في مستواها ومخزونها، يزداد حدة مع سنوات الجفاف، مما يؤدي إلى نقص في مردودية آبارها وارتفاع ملوحتها. كما وفرت الظروف الطبيعية للمنطقة المدروسة مؤهلات ترابية جيدة، تتوزع بين التربات الخصبة والغير خصبة، أهمها تربة الحمري وتربة الترس. هما السائدان بالمنطقة، حيث يغطيان 61% من المساحة الصالحة للزراعة.

1.2. تتجلى ظاهرة الإحترار المناخي بالمغرب بنزوع درجات الحرارة نحو الارتفاع: نلاحظ من خلال (المبيان رقم 1)، أن درجات حرارة الأرض، بما فيها تلك المسجلة ببلادنا، ومنذ الثمانينيات من القرن الماضي عرفت ارتفاعا كبيرا، وسجلت أرقاما قياسية في بعض السنوات (فترة حارة). وتعتبر سنة 2009 أحر سنة على الإطلاق في المغرب، إذ تجاوزت المعدل الحراري الوطني ب 0.6 °C. هذه الموجة من الحرارة مازالت مستمرة. كما نستنتج من قيمة معامل الترابط بين درجات الحرارة ببلادنا وبين تلك المسجلة عالميا (حيث r = +0.78) وجود علاقة إحصائية إيجابية وقوية بينهما.

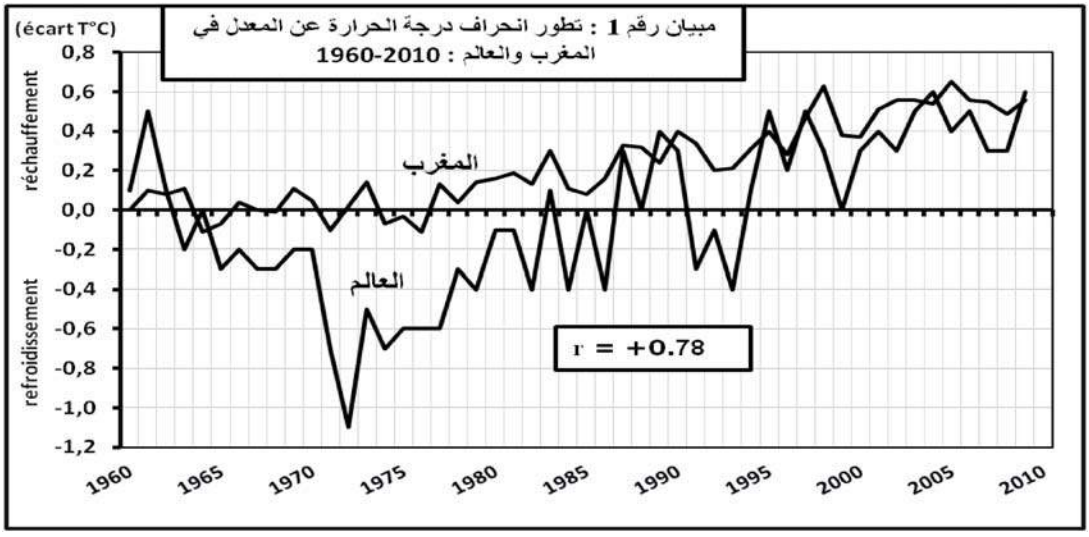

المصدر: بحث ميداني

نفس الظاهرة نسجلها، سواء على المستوى الجهوي، أو المحلي الإقليمي. كما هو الحال بالنسبة للحالات المدروسة (المبيانين 2 و3)

مبيان رقم 2 : تطور الحرارة السنوية بمحطة المحمدية (1916. 1986)

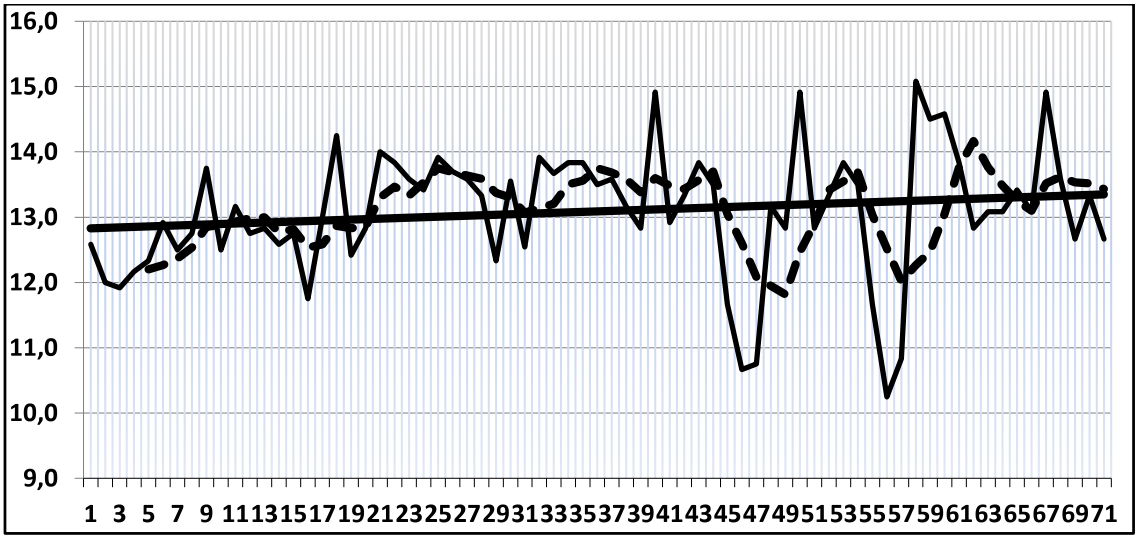

المصدر: بحث ميداني

مبيان رقم 3: تطور متوسط الحرارة السنوي باللكوس فيما بين 1991 - 2016

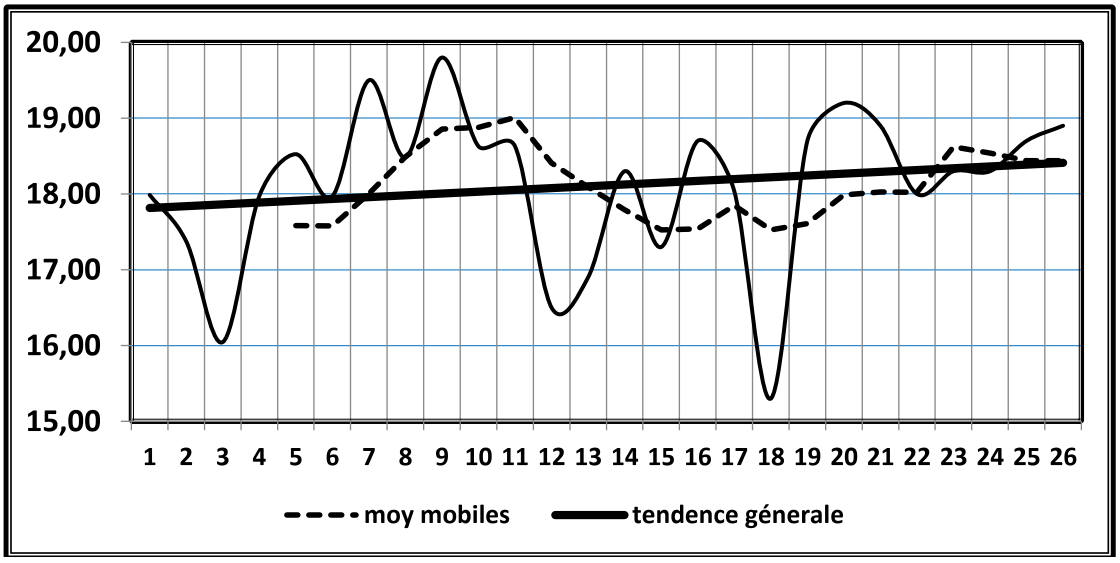

المصدر: بحث ميداني

2 . انعكاسات الإحترار المناخي على التساقطات، وعلى الوضعيتين المائية والفلاحية بالمغرب

2 . 1 . بفعل الإحترار المناخي، تنزع التساقطات نحو التراجع، ويزداد تردد كل من الجفاف والفيضانات: يتميز مناخ المغرب بعدم الانتظام الزمني للتساقطات كما وكيفا، وبالتركز الشديد في فترات محدودة. فهي إذن، ومن الناحية الإحصائية،

تعرف التشتت القوي، والتردد الكبير للقيم القصوى، وبالأخص الدنيا منها ـ أي حالات الجفاف ـ وكذا التغير الكبير، الشيء الذي يزداد حدة من الساحل نحو الداخل، وخصوصا مع الارتفاع (الجدول رقم 1). إن الخصائص السالفة الذكر، تتجلى بوضوح في المبيان التالي، حيث نلاحظ عدم استقرار الأمطار من سنة لأخرى، لكن مع نزعة نحو التراجع ازدادت حدتها مع منتصف الثمانينيات لتستمر حاليا.

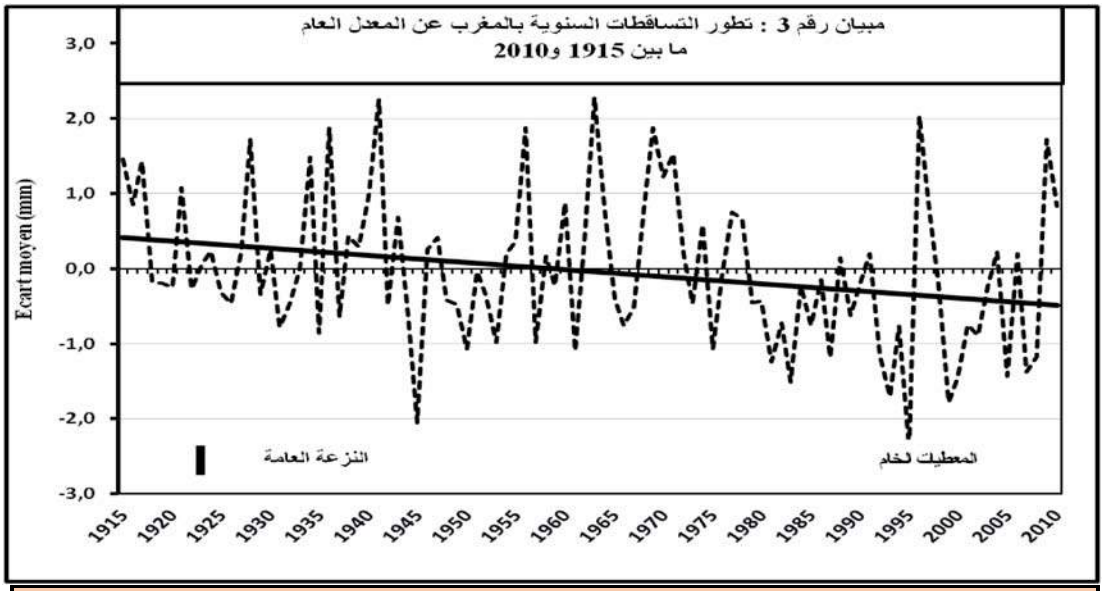

جدول رقم 1: معاملات التغير للتساقطات السنوية ببعض المحطات بالمغرب				
المحطة	الدار البيضاء	بن سليمان	العرائش	باب تازة
C V	0.33	0.35	0.34	0.43
المصدر: بحث ميداني شخصي				

هذا، وتفيد معطيات هذا الجدول، بأن نزعة تطور كمية التساقطات السنوية بالمغرب تتسم بعدم الانتظام وبالتراجع في مجموع مناطق البلاد بيد أن حدتها تختلف من منطقة لأخرى. فكيف يتجلى ذلك بالمنطقتين المدروستين؟

نفس الاستنتاجات، تبين النزعة العامة للتساقطات السنوية **بمنطقتي اللكوس والحمدية**، حدوث تراجع في كميات الأمطار. فمن النظرة الأولى للمبيانين أسفله (رقم: 5 و6)، نلاحظ ظاهرة عدم انتظام التساقطات السنوية، وتذبذبها من سنة لأخرى. إلا أن درجة وحدة هذا التذبذب تختلف من بداية الفترة المدروسة إلى نهايتها.

مبيان رقم 5: التطور الكرونولوجي للأمطار باللكوس بالميلمتر فيما بين (1969 و 2012)

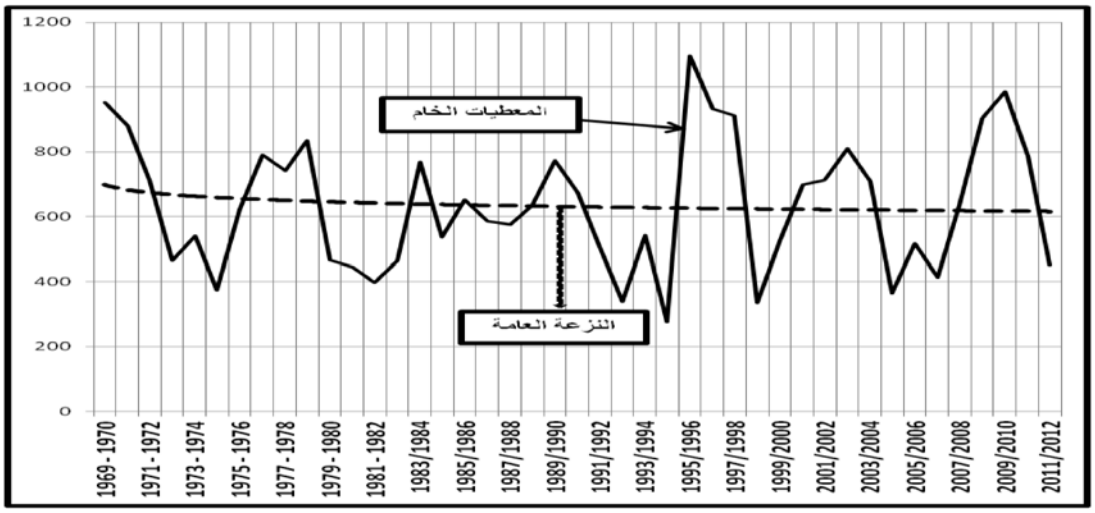

مبيان رقم 6: تطور التساقطات السنوية بمحطة المحمدية بالميلمتر (1916. 2011)

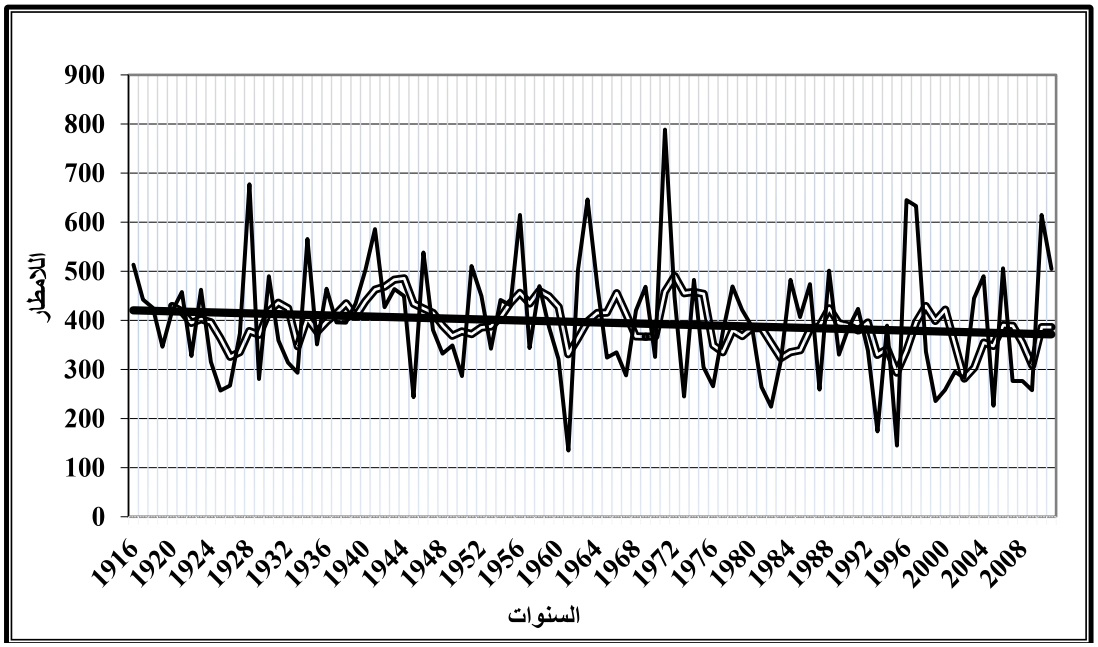

2 . 2 . ترتبط الوضعية المائية بالمغرب بشكل قوي ومباشر بالتغيرات المطرية: تتطور منحنيات كل من التساقطات والموارد المائية نفس الاتجاه، بل تتخذ قيم متقاربة. مما يؤكد ذلك هو قيمة معامل الترابط، فهي إيجابية وقوية ($r = +0.88$). أما معامل التحديد يساوي 0.77. معنى ذلك أن ما يقارب 80% من تغيرية الموارد المائية بالبلاد تفسرها تغيرية الأمطار. هذا ما يفسر

تطابق الفترات المطيرة مع فترات تحسن وزيادة الواردات المائية السطحية، والعكس صحيح. لكن كل هذا مع نزعة واضحة نحو التراجع، ستزداد وثيرتها خلال القرن 21 بفعل تأثير التغيرات المناخية (الجدول رقم 7).

مبيان رقم 7: تطور مؤشري انحراف معدل التساقطات و انحراف كمية الموارد المائية السطحية بالمغرب

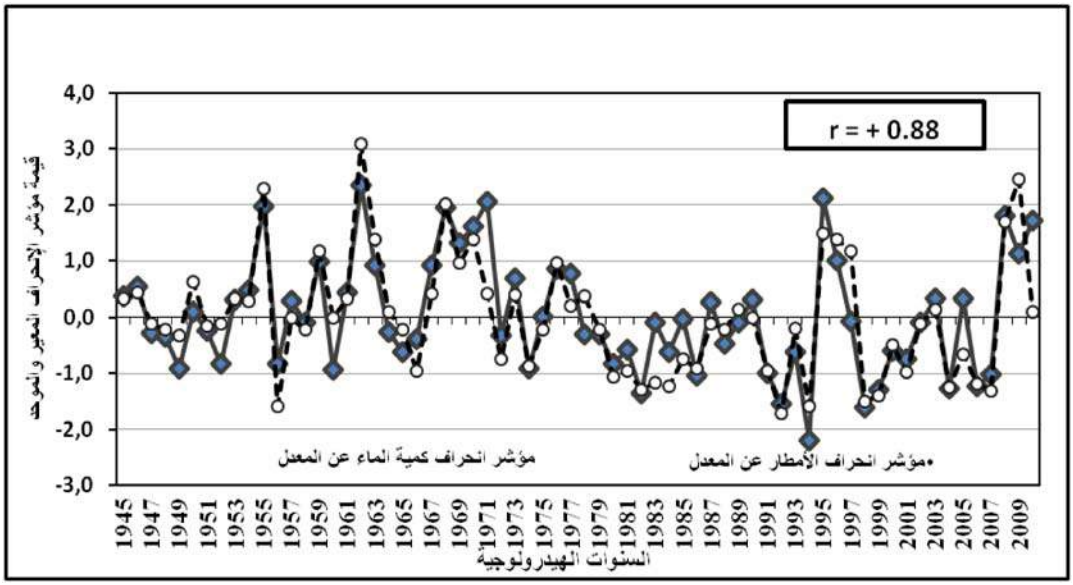

نفس الخصائص نسجلها جهويا ومحليا وإقليميا، حيث ستعرف الموارد المائية التراجع (الجدول رقم 2):

الجدول رقم 2: تطور الموارد المائية السطحية والباطنية بالمغرب تحت تأثير التغيرات المناخية خلال القرن 21

الأحواض	المياه السطحية القابلة للتعبئة (مليون م^3)			المياه الباطنية القابلة للتعبئة (مليون م^3)		
	2010	2030	2050	2010	2030	2050
اللوكوس	558	950	830	59	46	59
أبي رقراق	313	280	240	54	47	35
المجموع	6803	6476	5655	2322	2154	2050
المجموع	6803	6476	5655	2322	2154	2050

المصدر: بتصرف PNUE et PAM,, Centre d'Activités Régionales , Plan Bleu, Janvier 2011

ففي منطقة اللكوس مثلا، يتجلى الارتباط القوي والمباشر بين الوضعيتين المائية والمطرية بعدم انتظام الصبيب في الزمان والمكان، يتجلى عدم الانتظام الزماني هذا داخل السنة ومن سنة لأخرى. فخلال سنة (1970-1971) مثلا، كان الصبيب المتوسط عند قنطرة اللكوس حوالي 7.30 م^3 /ث. إلا أن هذا الرقم لم يعبر عن التوزيع الحقيقي للصبيب لهذه السنة، إذ ارتفع هذا الرقم إلى 30.6 م^3 /ث خلال شهر أبريل، بل إلى أكثر من 475 م^3 /ث كصبيب أعلى مطلق، وذلك يوم 21 يناير

على الساعة 17، وبالمقابل نزل هذا الصبيب إلى 0.48 م^3 /ث في شهر غشت (EL GHARBAOUI. A 1981)، كما أن هذا الجريان يتغير من سنة لأخرى، الشيء الذي تؤكده الأمثلة التالية : كان الصبيب المتوسط بمحطة المريسة سنة (1970-1971) 41.4 م^3 /ث، بينما في السنة الموالية (1971-1972) لم تتعدى قيمته 8.7 م^3 /ث، و السبب في ذلك هو أن السنة الأولى كانت أكثر رطوبة من السنة الثانية (EL GHARBAOUI. A 1981)، يتراوح الصبيب عند مصب نهر الدرادر بين 300 ل/ث في السنوات الجافة و 500 ل/ث في السنوات العادية (CID et al 1994).

2. 3. تتأثر الفلاحة بانعكاسات الإحترار المناخي بالمغرب: بالإضافة إلى قلة الأمطار، وهي السمة البارزة لمناخ المغرب، فإن الفلاحة المغربية تعاني من مشكل التغيرات الكبيرة في كمية الأمطار بحكم أن 83% من المساحة الصالحة للزراعة في البلاد تسود بها الزراعة البورية وبالأخص الحبوب.

مبيان رقم 8: العلاقة بين التغيرات المطرية وتذبذب مردود الحبوب بالمغرب (1930-2010)

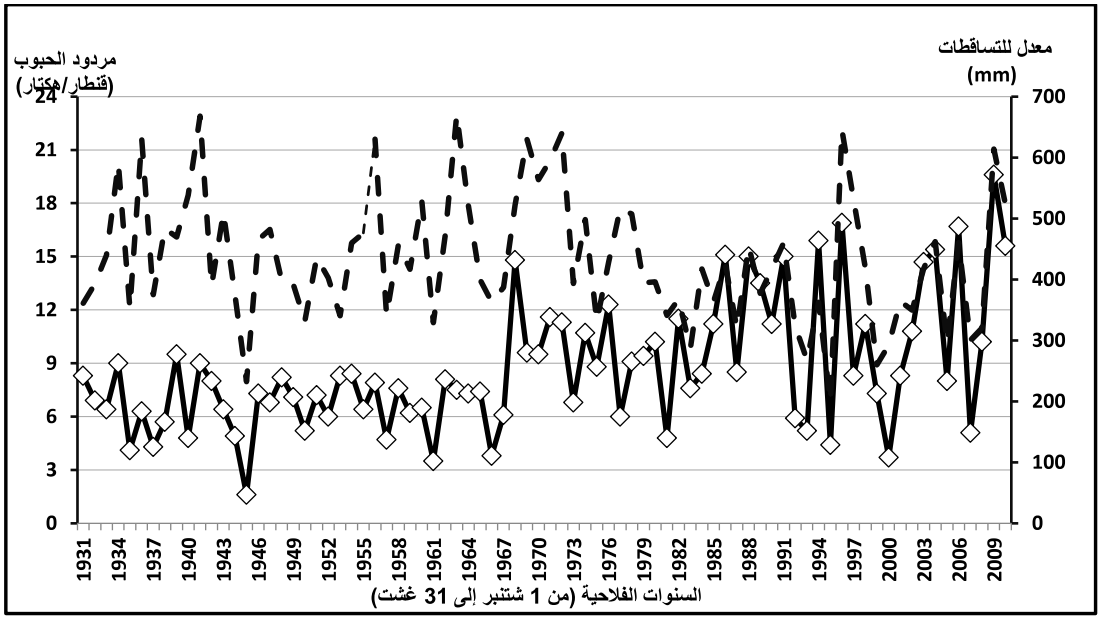

يتضح من خلال هذا المبيان ومع بعض الاستثناءات، أن هناك تشابه في تطور منحنيات كل من الأمطار ومردود الحبوب الرئيسية بالمغرب، وبالأخص منذ أواخر الستينيات إلى أواخر العقد الماضي. وهذا ما يفسر التأثير الأكبر للأمطار على زراعة الحبوب بالمغرب. أما الاستثناءات، تفيد أن النظام المطري، بما فيه التوزيع الفصلي والشهري واليومي، وكذا التوزيع المكاني للأمطار يعتبر العامل الحاسم والأكثر تأثيرا على حجم الإنتاج والمردود أكثر من الكمية المطلقة للأمطار. الشيء الذي سيؤدي إلى تراجع الإنتاج الفلاحي، بما في ذلك المنطقتين المدروستين (الجدول 3):

الجدول رقم 3: تطور نسب انخفاض المردود الزراعي خلال القرن 21 تحت تأثير تغير المناخ			
المناطق الفلاحية	2025	2050	2100
الشمال الغربي	-42%	-43%	-53%
منطقتي الشاوية وتادلة	-10%	-28%	-63%
المصدر: بتصرف عن .(BALAGHI Riad et autres 2009)			

ففي منطقة اللكوس، اعتمدنا في تتبع تطور العلاقة الزمنية بين الأمطار السنوية والإنتاج الفلاحي باللكوس، على مردود الحبوب الرئيسية، وعلى تلك التي ترتبط بالأمطار بقيم ترابط تساوي أو تفوق (0.50) حيث تباين الأمطار يفسر على الأقل 25% من تباين المردود (التهامي التهامي، 2020). فكانت النتيجة أن هناك علاقة قوية بين الأمطار والإنتاج الفلاحي وبالأخص مع الحبوب لأن معظمها بوري.

أما في منطقة المحمدية، ولإبراز انعكاسات الأمطار على الفلاحة، اقتصرنا على تحليل العلاقة بين مردود القمح الطري بجماعة فضالات، وعلى التساقطات الشهرية لمحطة بن سليمان. من خلال تحليل العلاقة بين هذين المتغيرين، تم كذلك استخراج قيم ترابط إيجابية وقوية، وصلت إلى 0.61 وهي التي تربط مردود القمح الطري بجماعة فضالات، وأمطار شهر مارس بمحطة بن سليمان. انطلاقا من هذه القيمة يفسر تباين أمطار الشهر الأول ما يقارب 37% من مردود القمح الطري بهذه المنطقة. هذا ما يفسر كون تطور منحنى المردود خلال الفترة المدروسة يسير وفق تطور أمطار 3 أشهر فقط، حيث تتطابق وفي غالب الأحيان الوضعيات المطرية مع الوضعيات الفلاحية للقمح الطري بالمنطقة (المبيان رقم 9).

مبيان رقم: 9

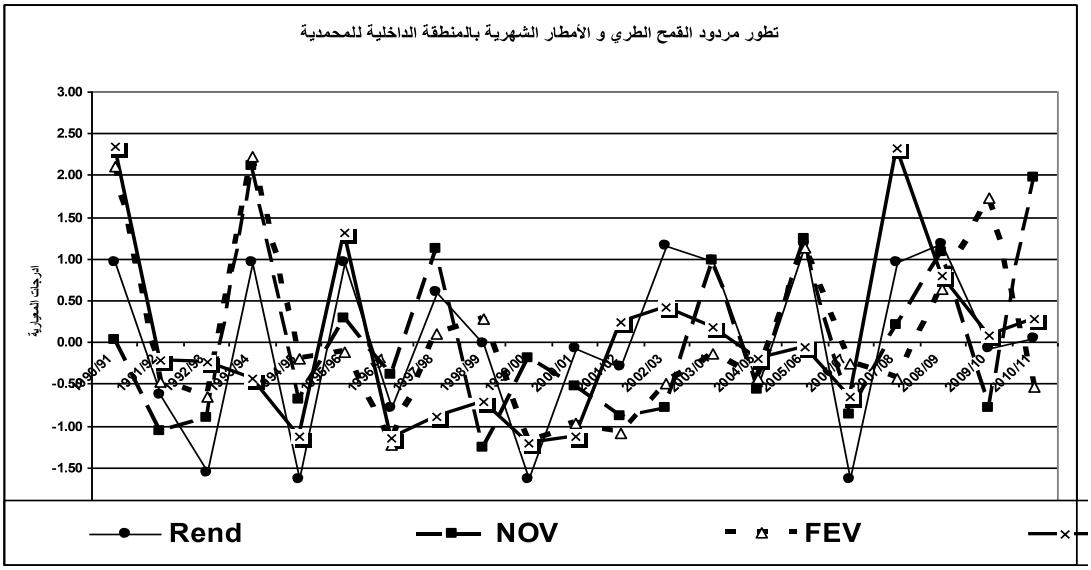

يرجع كل هذا، إلى كون الفترات الحساسة للحبوب الخريفية اتجاه الماء بالمنطقة، تتصادف وفي أغلب السنوات مع هذه الأشهر الثلاث: الإنبات (شهر نونبر)، الإزهار (شهر فبراير)، الإثمار والنضج (شهر مارس). إن التدخل للحفاظ على المحصول الجيد، يجب أن يتم في هذه الأشهر الثلاث.

3 . أهم الإجراءات والتدابير المتخذة لمواجهة الإحترار المناخي بالبلاد والتأقلم معه والتخفيف من حدته: انطلاقا من البحوث الميدانية والوثائقية، والبيبليوغرافية، وبالأخص المخطط الوطني لمكافحة الاحترار المناخي وتداعياته، (MATE Département de l'Environnement, 2009)، يمكن تحديد الإجراءات الواجب اتخاذها للتكيف مع هذه الأوضاع ببلادنا، وببعض المجالات الريفية، سواء كانت فلاحة مسقية أو كانت فلاحة بورية:

3 . 1 . تتعدد وتتنوع الإجراءات والتدابير المتخذة لمواجهة الإحترار المناخي على المستوى الوطني: من أهم هذه الإجراءات نذكر: تقييم أثر التغير المناخي على الإنتاج الفلاحي. تعزيز القدرة على التكيف لدى سكان الأرياف المعرضين لأخطار التغير المناخي . تطوير أنظمة فعالة لتتبع تطور الإنتاج الفلاحي . وضع نظام للإنذار المبكر بالقطاع الفلاحي. . استعمال أصناف جديدة متأقلمة مع الجفاف ومقاومة للأمراض والطفيليات، كالأصناف ذات الدورة الإنباتية القصيرة، والأصناف ذات التفريخ المحدود (التهامي، 2020) . تحسين الإنتاج الزراعي من خلال تطبيق تقنيات جديدة للبذر بالمناطق شبه الجافة؛ كالزرع المباشر (TRANSFERT DE TECHNOLOGIEEN AGRICULTURE, 2008) . تنمية زراعة الصبار بإنتاج أنواع جديدة، وتحسين تقنياته الزراعية بهدف محاربة التصحر . تجميع مياه الأمطار واستعمالها في السقي بالمناطق الجافة في الجهة الشرقية . إعادة هيكلة واحات النخيل، وتنميتها اقتصاديا واجتماعيا وبيئيا للتأقلم مع التغيرات المناخية . السهر على تنفيذ "مخطط المغرب الأخضر . تعديل البرنامج الزمني الفلاحي بالتركيز على البذر المبكر . استخدام البذور المنتقاة . اللجوء إلى الري التكميلي في الزراعة البورية . تكثيف الزراعات المسقية . تعميم استعمال التقنيات الجديدة في الري التي تساعد على اقتصاد الماء، مع تحسيس الفلاحين بأهمية اقتصاد الماء، . العمل على حماية وتجديد المجال الغابوي. وأخيرا، العمل على إعادة النظر في الاستراتيجيات الفلاحية بكل المناطق الفلاحية بالبلاد (التهامي، 2013).

3 . 2 . يعتبر التدبير الجيد للمياه بالمناطق المسقية، وسيلة فعالة للتكيف مع الإحترار المناخي: بفعل غنى وجودة ثرواتها المائية، استطاعت منطقة اللكوس، شأنها في ذلك معظم الدوائر المسقية بالبلاد، التقليص من انعكاسات الإحترار المناخي على فلاحتها، وعلى الأوضاع العامة ببواديها. فكيف ذلك؟

بعد استقلال البلاد، انطلقت بالمنطقة مجموعة من الدراسات، أنجز آخرها سنة 1971، من طرف شركة إلكترورواط، وبتمويل من وزارة الفلاحة والإصلاح الزراعي آنذاك. عملت هذه الدراسة على تقييم كل الإمكانات من أجل استصلاح واستثمار هذه الأراضي. اقترحت هذه الدراسة في إطار ما سمي **بمشروع اللكوس**، أنشاء

قطاعات سقوية واسعة تهم حوالي 40500 هكتار، وتوفير الحماية من الفيضانات، وإنتاج الطاقة الكهربائية، وإنشاء وحدات كبيرة لمعالجة المنتوجات الفلاحية (جون فرانسوا تروان وآخرون 2006). كما تم إدماج استصلاح القطاعات المسقية ومناطق البور في مشروع شامل MINISTERE DE L'AGRICULTURE ET DE LA REFORME AGRAIRE 1971).

أ . المنشآت الكبرى للسقي بالدائرة المسقية للكوس:

. سد واد المخازن: المنشأة المائية الأساسية بالمنطقة، حيث يعتبر النواة الأولى للإعداد الهيدروفلاحي بالدائرة المسقية للكوس. يمتد حوض الصرف على مساحة 1820 كلم^2. سعة بحيرته 724 مليون م^3. بالإضافة إلى سقي الأراضي الفلاحية، أحدث هذا السد من أجل حماية الأراضي المنبسطة من الفيضانات، وإنتاج الطاقة الكهربائية وتوفير الماء الصالح للشرب. انطلقت عملية استغلال مياهه في شهر ماي 1979.

. سد الصيانة: أنشئ سنة 1983، عند سافلة كل من نهر اللكوس والدائرة المسقية. الشيء الذي يفسر الهدف من بنائه، والمتمثل في حماية المجرى الأسفل من النهر، من تسرب المياه المالحة الصاعدة من المحيط. وكذا في تكوين بحيرة مائية . والتي تقدر سعتها حاليا بحوالي 4.7 مليون م^3 . تمكن من تزويد محطات الضخ الموجودة بقربها بمياه السقي. كما انطلق مؤخرا استغلال مياه سد دار الخروفة بشمال الحوض.

ب . البنية التحتية: تتجلى هذه التجهيزات في 21 محطة للضخ: 7 منها لرفع المياه، و11 لضغط المياه، 3 لصرفها. وفي شبكة من السقي تمتد على 862، تتوزع بين القنوات الرئيسة 40 كلم، والفرعية 822 كلم. أما شبكة صرف المياه تمتد على مساحة 3253 كلم. كما تتجلى هذه التجهيزات في بناء مجموعة من الخزانات، منه 14 مرتفعة، وذلك للتمكن من رفع المياه إلى الأراضي الفلاحية المرتفعة عن مستوى المجرى الأسفل لنهر اللكوس. هذا ولتثمين هذه التجهيزات وجعلها أكثر إيجابية كان لا بد من تغطية المنطقة وتجهيزها بشبكة من طرق المواصلات، كما أعطيت الأهمية الكبرى لتقنية الرش، والتي عرفتها المنطقة منذ بداية تجهيزها. فيما يخص تقنية الانجذاب ظلت محدودة، واهتم بها الخواص والتعاونيات أكثر. أما تقنية التنقيط دخلت المنطقة حديثا، لكنها توسعت بسرعة، خصوصا لدى الخواص والتعاونيات، بفعل تدعيمها من طرف الدولة، خصوصا مع مخطط المغرب الأخضر (الموقع الإلكتروني للمكتب الجهوي للاستثمار الفلاحي باللكوس، 2016).

ج . التوزيع المجالي للقطاعات السقوية باللكوس الأسفل: تتكون الدائرة المسقية حاليا، من ستة قطاعات سقوية، (الخريطة رقم 3). تغطي هذه القطاعات إذن، حوالي 29900 هكتار كلها من السقي الكبير، يحتاج البعض منها لتقنيات معقدة وذلك بفعل صعوبات تقنية وطبغرافية هيدرولوجية سبق ذكرها. وإذا أضفنا إليها 1200 هكتار من السقي الصغير والمتوسط، تصبح مساحة الأراضي الفلاحية المسقية بالدائرة المسقية باللكوس هي 42400 هكتار يساهم فيها الخواص إلى جانب الدولة. تمثل هذه المساحة حوالي 29% من المساحة الصالحة للزراعة، و18.5%

من المساحة العامة للمنطقة. أما المساحة الإضافية للسقي في 2015، مع انطلاق استغلال مياه سد الخروفة تقدر بحوالي 16600 هكتار.

خريطة رقم 3: خريطة استصلاح حوض اللكوس الأسفل

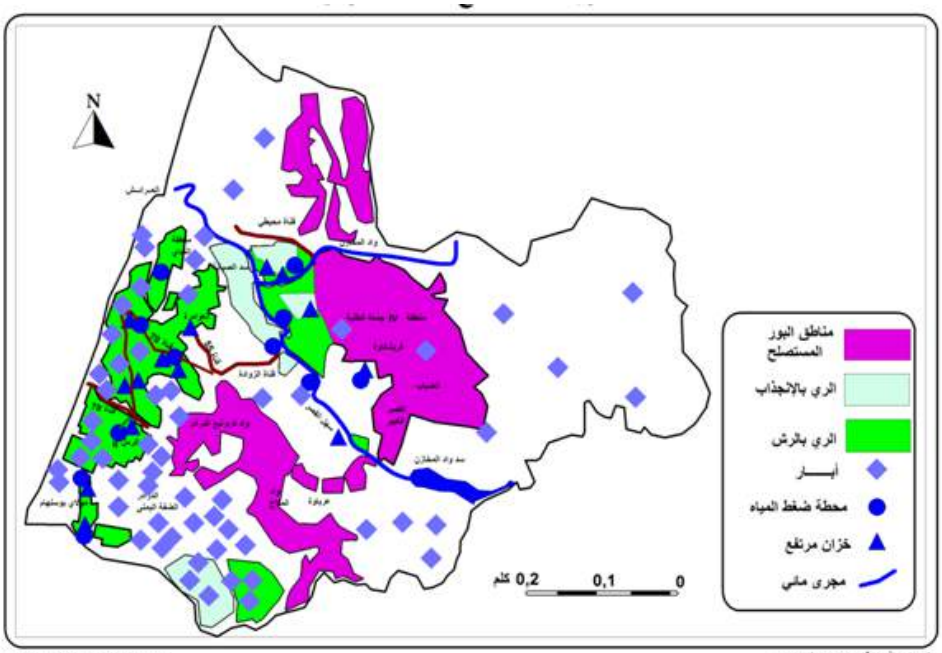

إنجاز الأستاذ: تهامي التهامي — المصدر: نفس المصدر السابق

بفضل وفرة ثرواتها المائية، وحسن إدارة وتدبير هذه الثروة، أصبحت المنطقة، تعبئ ما يفوق 700 مليون م^3 (بحث ميداني 2016). لذلك فهي منطقة آمنة وبارتياح من حيث الماء. كما تحقق الفائض منه تزود به مناطق أخرى خصوصا في اتجاه الشمال، ستمتد في اتجاه جنوب البلاد مستقبلا.

ج. انعكاسات التدبير الجيد للمياه على القطاع الفلاحي باللكوس: قبل انطلاق مشروع اللكوس، ورغم ما تتوفر عليه المنطقة من ثروات طبيعية، كانت فلاحتها تقليدية معيشية وبسيطة. إذ كانت هذه الفلاحة، ترتكز على زراعة الحبوب التقليدية وعلى تربية الماشية وعلى استغلال الغابات. هذه الوضعية هي التي تفسر ضعف التشغيل وبالتالي الدخل الفلاحي آنذاك، إذ لم تكن نسبة التشغيل تتجاوز 36% ومعدل الدخل لم يكن يتجاوز 260 درهم سنويا للفرد (وثائق المكتب الجهوي لاستثمار الفلاحي باللكوس سنتي 1986 و2007). إلا أن التحكم الجيد في الموارد المائية، غير معالم المنطقة وأدخل عليها عدة تحولات. مكنتها هذه الأخيرة من تحقيق اكتفائها الذاتي، بل من إنتاج الفائض في جل منتوجاتها.

فاقت مردودية بعض الزراعات الأساسية، وبالأخص الاستراتيجية والصناعية منها كل توقعات مشروع اللكوس، وأخص بالذكر كل من الحبوب والبقليات. بالنسبة للأولى فاقت نسبة الإنجاز إلى حدود الموسم الفلاحي

(2006-2007) 100%، إذ بلغ المردود المتوسط لهذا الموسم 55 قنطار/الهكتار مقابل 46 قنطار/الهكتار كما حددها المشروع. نفس الشيء بالنسبة للثانية، حيث تجاوز المردود الفعلي لهذا الموسم 320 قنطار/الهكتار، نظيره المتوقع 295 قنطار/الهكتار.

ساهمت هذه التحولات في تحسين ظروف عيش السكان، وخصوصا القرويون منهم. انتقلت نسب التشغيل القروي وفي ظرف وجيز من 36% قبل انطلاق المشروع إلى 69% سنة 1986. ساهم ذلك في الرفع من دخل الفلاح الذي انتقل وفي ظرف وجيز من 1850 إلى 15000 درهم سنويا ولكل استغلالية. بالطبع تأتي المساهمة الكبرى من القطاع المسقي.

3 . 3 . يحتاج التأقلم مع الإحترار المناخي بالمناطق البورية إلى تنويع الأساليب والإجراءات: منطقة المحمدية كنموذج، حيث الإنتاج الفلاحي وعلى رأسه إنتاج الحبوب مرهون بمدى إشباع حاجياته من الماء، وفي فترات محددة من السنة. ذلك أن أي نقص أو خلل في هذا الشأن، يؤدي إلى تراجع المردود وتدهور المحصول. لذا يجب البحث عن الأساليب والطرق التي تمكن من فك هذا الارتباط الوثيق بين الأمطار ومردود الحبوب بالمنطقة أو على الأقل التقليص من التأثير السلبي للمتغير الأول على المتغير الثاني، والحفاظ على الإنتاج الأمثل للمنطقة، وبدون الاعتماد الكلي على السقي. من بين هذه الطرق والوسائل:

. السقي التكميلي: لكنه غير ممكن حاليا بالمنطقة المدروسة، نظرا لضعف التجهيزات الهيدروغرافية. إن إعطاء كميات متواضعة من الماء للحبوب ما بين 50 و100 ملم، في شكل سقي تكميلي، بين مرة أو 3 مرات في السنة حسب حالتها المطرية سواء من حيث الكمية أو من حيث التوزيع، خلال الشهور التالية: نونبر، فبراير ومارس، يعمل على تحسين المردود، وعلى إنقاذ موسم الحبوب. لذا يجب تعميق التحليل في إشكالية علاقة الأمطار بزراعة الحبوب على مستويات زمنية أدق، وبالأخص اليومية منها، لتدقيق الفترات الحرجة والكميات المطلوبة من الماء، قصد ترشد مياه السقي، وتكون هذه العملية أكثر فعالية. كما يجب استغلال بحيرة سد واد المالح لهذا الغرض، وتجهيز المنطقة بشبكة من قنوات الري وتعميم تقنية الري بالتنقيط.

. البذر المبكر: وبالأخص في السنوات الجافة، حيث تسقط الأمطار مبكرا. إن البذر المبكر يجعل كل العمليات المرتبطة بهذه الزراعة، تتقدم بما في ذلك قلع الأعشاب، الضارة تفاديا للمنافسة حول الماء. بالأخص في الفترات الجافة. لذا يجب زرع القمح بالمنطقة قبل 15 نونبر.

. استعمال الأصناف ذات الدورة الإنباتية القصيرة: أي تلك التي لا تتعدى دورتها الانباتية 100 يوما. في الغالب ما تتصاف المراحل الإنباتية الحرجة اتجاه الماء لهذه الأصناف مع الفترات الرطبة من السنة.

. استعمال الأصناف المقاومة للجفاف: الشيء الذي يفرض تشجيع البحث العلمي، وبالأخص البحث العلمي الزراعي، لخلق أصناف تتلاءم أكثر والظروف البيئية للمنطقة.

. استعمال أصناف محدودة التفريخ: وهذا لن يتأتى كذلك إلا بالبحث العلمي الزراعي. يتم تقليص تفرعات السنابل لتقليص الاستهلاك من الماء، وبالأخص في فترات الجفاف. وقد تمت عدة تجارب ناجحة في هذا الشأن بإقليم سطات.

. تعميم تقنية الزرع المباشر: تقنية فعالة تقلص من الاستهلاك من الماء، كما تقلص من تكاليف الإنتاج. كل هذا ينعكس إيجابا على دخل الفلاح، حتى في السنوات الصعبة. أجريت عدة تجارب ومنذ جفاف الثمانينيات، بالأخص في سيدي قاسم وسطات وحاليا بمنطقة زعير، أعطت نتائج إيجابية، برزت أهميتها في المواسم التي عرفت صعوبات مطرية.

. تكثيف زراعة الحبوب بالمنطقة، وبالأخص القمح الطري: بهدف تقليص مساحته، لفسح المجال أمام زراعات أخرى، أكثر مرد ودية بالنسبة للفلاح. مما يفرض اللجوء كذلك إلى البحث العلمي الزراعي، وإلى الأساليب والتقنيات الزراعية المتطورة والفعالة، واحترام الدورات الزراعية.

. إعادة النظر في الاستراتيجيات الفلاحية بالمنطقة: تماشيا مع خصائصها وإمكانياتها، مثل تحويل المناطق المتضرسة منها إلى زراعة شجرية وبالأخص أشجار الزيتون. تبنى المخطط الأخضر هذه الاستراتيجية بفضل نجاح هذه التجربة ببعض الجماعات كجماعة فضالات. ثم زراعة الصبار لملائمة مناخ المنطقة لهذا النوع من الزراعات، وبالتالي مردوديته النقدية العالية لتزايد الطلب عليه في القطاع الفلاحي، وكذا في القطاع الصناعي.

خاتمة

رغم تحديات الإحترار المناخي، إذا تم تبني هذه التجارب الناجحة، وبالأخص هذا النموذج الناجح في إدارة المياه، بباقي المناطق المغربية، خصوصا الفلاحية منها. قد يمكن هذه المناطق من رفع وتنويع إنتاجها الفلاحي، وبالتالي من تحقيق تنميتها المجالية والمستدامة رغم كل إكراهات الإحترار المناخي والجفاف. من هنا تأتي الأهمية العلمية وخصوصية هذا الموضوع.

البيبليوغرفيا

- باحو عبد العزيز وآخرون (2014): "التغيرات المناخية وانعكاساتها على الموارد المائية وعلى الفلاحة وتدابير التكيف معها" مجلة جغرافية المغرب، عدد 21، 2014، السلسلة الجديدة، صص 17 . 38.
- التهامي التهامي (2006): "نمذجة التساقطات ومردود الحبوب بمنطقة اللكوس" مجلة فكر ونقد، العدد 84، السنة التاسعة، دجنبر 2006، صص 61 . 76.

- التهامي التهامي (2013): "انعكاسات التغيرات المناخية على انتاج القمح الطري ببوزنيقة وسبل التأقلم معها" مقالات تكريما للأستاذ أحمد القمهري، منشورات المعهد الجامعي للبحث العلمي، جامعة محمد الخامس، الرباط، تنسيق عبد الكبير باهي، صص 27 . 44.
- التهامي التهامي، (2020): "التساقطات وزراعة الحبوب بمنطقة اللكوس. مساهمة في علم المناخ الزراعي"، نور للنشر، بيرلين، ألمانيا، 462 صفحة.
- جون فرانسوا تروان وآخرون (2006): "المغرب، مقاربة جديدة في الجغرافية الجهوية." طارق للنشر الدار البيضاء، المغرب، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط، نونبر 2006.
- نافع رشيدة (1997): "الخصائص الطبيعية لمدينة المحمدية"، سلسلة ندوات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالمحمدية. رقم 5، ص 12.
- وثائق المكتب الجهوي لاستثمار الفلاحي باللكوس، بحث ميداني 2021.
- Amraoui L., (2009) : « L'évolution hivernale des températures de surface en relation avec les pressions atmosphériques et les vents de surface en Afrique Nord-Ouest et le proche océan pendant la période 1950-2008 », Geographia Technica, Numéro spécial : 41-46
- BALAGHI Riad ET autres (2009): « Changements climatiques et agriculture au Maroc: impacts sur les rendements des cultures », Conférence Nationale: les changements climatiques au Maroc: défis et opportunités, INRA, Rabat, 11 et 12 février 2009. Doc. Inédit.
- CID et al (1994) : « Etude d'évaluation environnementale du périmètre du LOUKKOS, RABAT MAROC », décembre 1994,180 p.
- DOUGUEDROIT. A et al (1998) : « Précipitations et rendements du blé dur et de l'orge en culture « Bour » dans le Maroc du Centre-Ouest», in, Précipitations et cultures céréalières dans le Centre Ouest du MAROC, Méditerranée, Tome 88, N° 1-1998, Textes réunis par Annick DOUGUEDROIT et Claudine DURBIANO, Aix-en-Provence, p p 39-44.
- EL GHARBAOUI. A (1981) : « La terre et l'homme dans la péninsule Tingitane, Etude sur l'homme et le milieu naturel dans le Rif Occidental », Rabat 1981, 439 p.
- MATEE, Département de l'Environnement, (2009): « Plan national de lutte contre le réchauffement climatique », Secrétariat d'Etat chargé de l'Eau et de l'Environnement, Rabat. 38 pages.
- MINISTERE DE L'AGRICULTURE ET DE LA REFORME AGRAIRE (1971): «Projet d'aménagement et de mise en valeur du périmètre du Loukkos, Synthèse et conclusion», Royaume du Maroc, E.W. Rabat, Septembre 1971 - 43 P.
- PNUE et PAM, (2011): « Adaptation du système eau-énergie au changement climatique Rapport final » ; Plan Bleu, Centre d'Activités Régionales (études réalisée par Moulay el Hassan Badraoui et Mohamed Berdai).
- TRANSFERT DE TECHNOLOGIEEN AGRICULTURE, (2008) : « Semis direct » ; Avril 2008 ; pp 1-4.

السياسة الهيدروفلاحية بسهل الغرب في ظل الوضع المناخي الجديد

Hydro-agricultural Policy in the Gharb plain faced with the new climatic situation

د. محمد فتحي

Fathi Mohamed

جامعة الحسن الثاني بالدار البيضاء، كلية الآداب والعلوم الإنسانية بنمسيك، المغرب، Kinanefathi2030@gmail.com

ملخص

تهدف هذه الورقة البحثية إلى إبراز أهم الإنجازات الهامة التي حققها المغرب في تدبير القطاع المائي، هذا الأخير الذي لايزال يواجه عدة إكراهات تتمثل في انخفاض الواردات المائية، بفعل التغيرات المناخية التي أضحت تأثيراتها قوية على مجال الدراسة من خلال توالي موجات الجفاف الشديدة والفيضانات المهولة وارتفاع الطلب والاستغلال المفرط للثروة المائية الجوفية بالإضافة إلى ضعف تثمين المياه المعبأة، وتلوث الموارد المائية الناجم عن التأخر الحاصل على مستوى التطهير السائل وتنقية المياه العادمة.

اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، حيث أن تحقيق أهداف الدراسة تطلب جمع المعطيات وتحليل الوثائق وزيارة العديد من المؤسسات للإحاطة بالإشكالية. كما أن نتائج هذه الدراسة تدق ناقوس الخطر حول الانعكاسات الوخيمة للتغيرات المناخية، وما لها من تأثيرات قوية على الوضع المائي بسهل الغرب، بسبب ارتفاع درجة حرارة الأرض وتقلب نظام التساقطات المطرية، حيث تعرف المنطقة بين الفينة والأخرى تذبذبا في كمية التساقطات المطرية.

الكلمات المفاتيح: سهل الغرب؛ السياسة الهيدروفلاحية؛ التغيرات المناخية؛ مخطط المغرب الأخضر.

Abstract:

This research paper aims to highlight the most important achievements of the Western Plain in managing the water sector, which is still facing several constraints represented in the decrease in water imports, due to climatic changes whose effects have become strong on the field of study through the succession of severe droughts and massive floods and high Demand and excessive exploitation of groundwater resources, in addition to the poor valuation of bottled water, and the pollution of water resources resulting from the delay in the level of liquid disinfection and wastewater purification.

The study followed the descriptive analytical approach, as achieving the objectives of the study required data collection, document analysis, and a visit to many institutions to take note of the problem. The results of this study raise the alarm about the dire repercussions of climatic changes, and their strong effects on the water situation in the field of study, due to the high The temperature of the earth and the fluctuation of the precipitation system, where we find areas that know the abundance of the amount of rain, and on the other hand, we find other areas that know a lack of rain.

Keywords: Western Plain - hydro-agricultural politics; weather changes; Morocco green scheme

مقدمة

تعتبر الموارد المائية من بين الموارد الطبيعية الأكثر تأثرا بشكل مباشر بالظروف المناخية، لذا فالتغيرات المناخية التي يعرفها المغرب اليوم ستكون لها انعكاسات قوية على هذه الموارد الحيوية من الناحية الكمية. لذا سيتم التركيز في هذه الدراسة على تحليل الوضعية الحالية للسياسة الهيدروفلاحية بسهل الغرب وذلك في علاقاتها بالإكراهات والضغوطات الطبيعية والبشرية التي تجعلها أكثر هشاشة وضعفا (التغير المناخي، التدخل البشري). فالوضعية المائية الحالية للمغرب تتسم بمجموعة من الخصائص نذكر من ذلك على سبيل المثال:(الظهير الشريف رقم 113.16.1)

- محدودية الموارد المائية الوطنية.
- التفاوت الكبير الذي يطبع التوزيع الجغرافي للموارد المتاحة أو القابلة للتعبئة حسب الجهات والأحواض المائية الكبرى. (نموذج حوض سبو).
- خضوع هذه الموارد المائية لانخفاض وتراجع شديد خلال العقود الأخيرة بفعل تأثير فترات الجفاف المتعاقبة والاستعمالات المتزايدة لهذا المورد في شتى الحقول الاقتصادية.
- التأثير الشديد بالتلوث الفلاحي (استعمال الأسمدة والمبيدات الصناعية).

أمام هذه الوضعية الحرجة للموارد المائية الوطنية والمتسمة بالهشاشة وكثرة الضغط عليها، فإن السيناريوهات المستقبلية ترى أن هذا الرصيد المائي سيتضرر أكثر بالتغيرات المناخية المرتقبةمن جهة، وبالتدخلات البشرية اللامسؤولة من جهة ثانية.

أمام حدة المشاكل الناتجة عن النقص والخصاص المتزايد لهذا المورد، بفعل توالي سنوات الجفاف، وعدم انتظام التساقطات واستقرارها بالمجال السهلي المغربي، وما لهذا الوضع من انعكاسات وخيمة على الفلاحة والفلاح المغربي الذي يشكل دعامة جوهرية ومحورا أساسيا لتنمية العالم القروي، عملت المملكة المغربية على بذل مجهودات جبارة فيما يخص التعامل مع الموارد المائية بشكل عقلاني وبسياسة رشيدة قوامها الحكامة الجيدة وحسن الاستغلال والاستثمار الأمثل، وكذا الرفع من الإنتاجية ونذكر هنا: قانون الماء 15 36 (الظهير الشريف رقم 113.16.1) – مخطط المغرب الأخضر (وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات قطاع الفلاحة، 2022)

تقدر الواردات المائية لحوض سبو بحوالي 5600 مليون متر مكعب (وكالة الحوض المائي سبو 2022)، هذه الوضعية تؤشر على الغنى المائي لسهل الغرب، بحيث يكون في منأى عن حالة الخصاص المائي، لكنه يمكن أن يتأثر بشكل قوي إذا ما استمرت السياسة الحالية من ضعف البنيات التحتية والهيدرولوجية والاستغلال المفرط للمياه وعدم الترشيد في استهلاكه مع ارتفاع عدد السكان وحاجياتهم اليومية، ناهيك عن الوضع المناخي الجديد الذي أصبح يشهده المغرب اليوم.

1. إشكالية الدراسة

تشكل التغيرات المناخية تهديدا حقيقيا وإكراها دائما أمام تنمية القطاع الفلاحي بسهل الغرب، بحيث ترتبط الفلاحة بهذا المجال بشكل كبير بالموارد المائية المتاحة، الأمر الذي يتطلب سياسة هيدروفلاحية رشيدة تهدف إلى تحقيق جملة من الأهداف:

- تكييف عملية السقي من أجل تنمية القطاع الفلاحي؛
- اجتياز إكراهات التغير المناخي؛
- تلبية الحاجيات الضرورية من الماء الصالح للشرب؛
- إرساء مبدأ التضامن في مجال تدبير المياه؛
- الحد من الخسائر الجسيمة للفيضانات.

سنحاول من خلال هذه الورقة البحثية الإجابة عن السؤال الإشكالي التالي: **"ما هي خصائص السياسة الهيدروفلاحية المعتمدة بسهل الغرب في ظل الوضع المناخي الجديد؟"** وقد حاولنا تجزئة هذا السؤال الإشكالي إلى مجموعة من الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هو أثر التغير المناخي على الوضع المائي للسهل؟
- ما مدى تأثير التغير المناخي على الإنتاج الزراعي وبالتالي على توفير الأمن الغذائي والاستقرار الاجتماعي؟
- هل بالإمكان تحقيق التنمية الفلاحية من خلال الاعتماد على السياسة الهيدروفلاحية الحالية؟

2. منهجية الدراسة

استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي من خلال جمع المعطيات والمعلومات من مصادر مختلفة قصد تكوين فكرة واضحة عن مختلف جوانب الإشكالية، هذا بالإضافة إلى تحليل الوثائق والسجلات، التي اعتمدناها كمصادر للمعلومات المجمعة، كما تم تنظيم خرجات وزيارات ميدانية لمجموعة من المصالح للإلمام بشكل أوسع بإشكالية الدراسة.

3. أهداف الدراسة

تتجلى أهداف الدراسة في:

- تبيان أثر التغير المناخي على الوضع المائي للسهل؛
- إبراز تأثير الوضع المناخي الجديد على الوضعية الفلاحية بالمجال السهلي؛

- المساهمة في إيجاد بعض الحلول للمشكلات المطروحة التي من شأنها المساعدة على تحقيق الأمن الاجتماعي والغذائي بالمجال السهلي.

لذا سيتم تناول هذه الإشكالية وفق محورين أساسيين:

المحور الأول: الوضع المناخي الجديد وأثره على الوضعية المائية للسهل.

المحور الثاني: السياسة الهيدروفلاحية بسهل الغرب وأفاق تحقيق التنمية الفلاحية.

4. تحديد منطقة الدراسة

يمتد سهل الغرب على مساحة تقدر ب 4200 كلم^2 ، (Kili M, Mansouri B, Takya, Chao J, 2006) إذ ينتمي من الناحية الهيدرولوجية إلى حوض سبو الذي يشغل مساحة تقدر ب 40000 كلم ^{2} (Agence du bassin hydraulique du Sebou, 2011)، بحيث يعد من أهم الأحواض النهرية بالمغرب بمساحة تقدر ب 5.5 في المائة من مجموع التراب الوطني (Karra G et Sghir H, 2013)، وتحده مجموعة من الوحدات الطبوغرافية، إذ نجد جبال الريف شمالا وجبال الأطلس من الناحية الجنوبية، وممر تازة من الناحية الشرقية، والمحيط الأطلسي من الواجهة الغربية (Agence du bassin hydraulique du Sebou, 2006).

الخريطة رقم 1: توطين مجال الدراسة

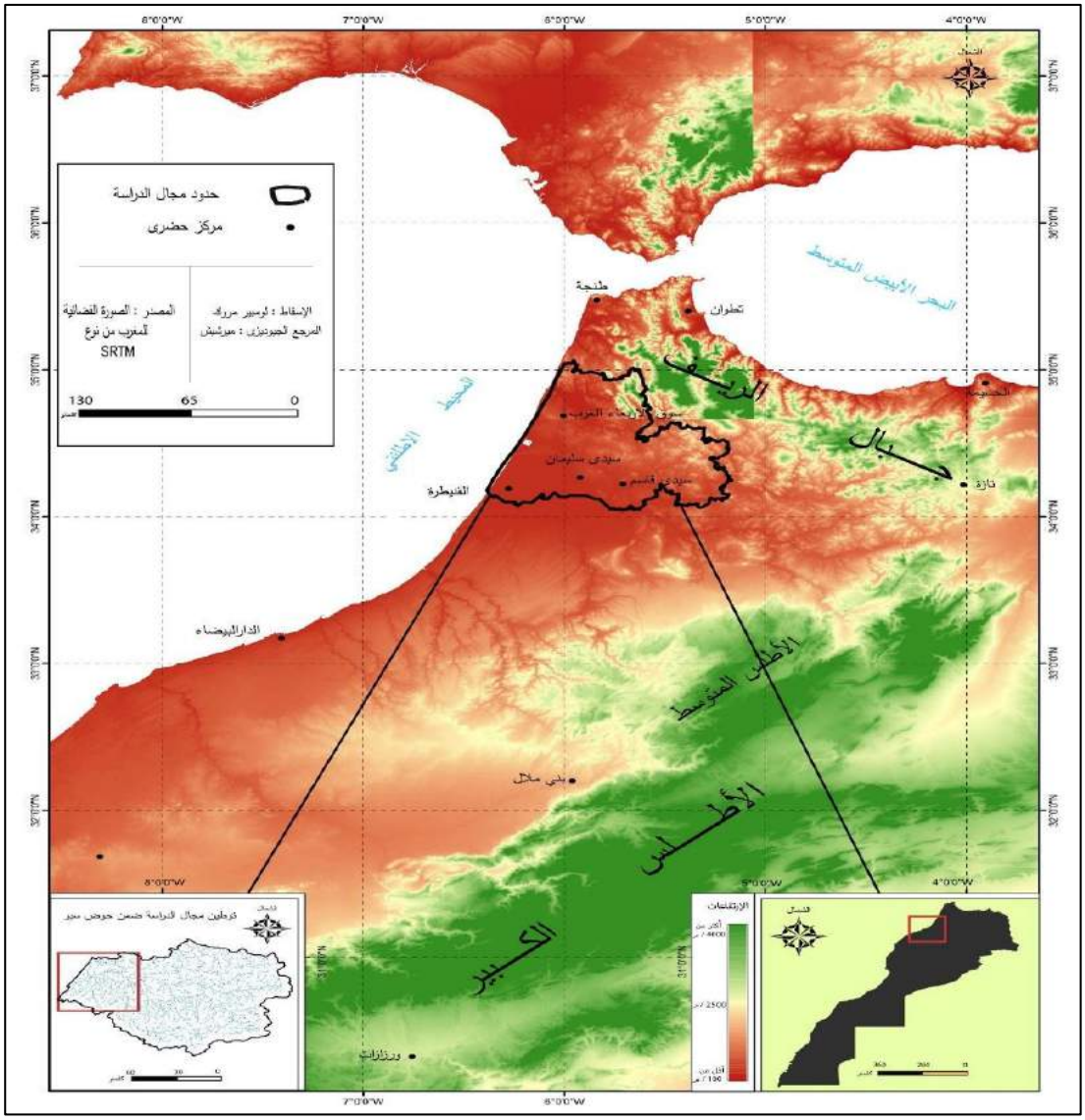

المصدر: إنجاز شخصي

كما يتضمن هذا المجال كثافة سكانية مهمة، تعد من ضمن الكثافات السكانية المرتفعة على الصعيد الوطني، بحيث بلغت 1904112 نسمة حسب إحصاء 2014، والتي توزعت حسب أقاليم السهل على النحو التالي: إقليم القنيطرة 1061435 إقليم سيدي قاسم 522270 إقليم سيدي سليمان 320407 (المندوبية السامية للتخطيط 2014).

المبيان رقم 1: تطورعدد سكان سهل الغرب (1900-2014)

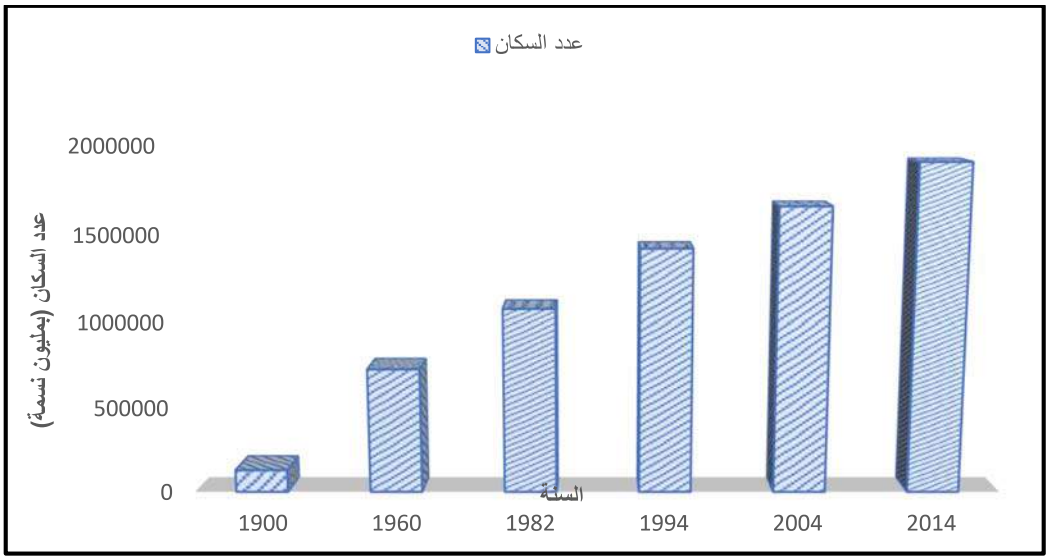

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط

I. الوضع المناخي الجديد وأثره على الوضعية المائية بسهل الغرب

إن الحديث عن التغيرات المناخية يدفعنا إلى القول أن هذه الظاهرة ليست وليدة اليوم، بل إن لها جذور منذ القدم، بحيث لوحظت بعض التغيرات على المنظومة المناخية، سيما مع الزمن الجيولوجي الرابع (ندرو س جودي المجلس الأعلى للثقافة 1996) ،حيث تم الانتقال من مناخ يتسم بانخفاض الحرارة الأمر الذي أدى إلى تراكم الجليد، وقد عرفت هذه الفترة بالفترة الجليدية ، إلى مناخ يتسم بارتفاع الحرارة الشيء الذي أدى إلى ذوبان الجليد، وقد عرفت هاته الفترة بالفترة البيجليدية، هذا فيما يخص العروض العليا ، بالمقابل شهدت العروض الدنيا فترات مطيرة وأخرى اتسمت بشح في الأمطار وقد عرفت بالفترة البيمطيرة.(محمد فتحي، 2006)

لذا فإن من أبرز مميزات الوضع المناخي ا لجديد بالمغرب (محمد فتحي وآخرون، 2021):

- ❖ الزيادة في شدة الظواهر المناخية: إذ شهد المغرب في الآونة الأخيرة مجموعة من الظواهر المناخية غير عادية، تجسدت في:
  - الزيادة في درجة الحرارة القصوى، وكذا في تعاقب موجات الجفاف والحر (1983 ،1993، 1998، 2000، 2011 ،2015، 2022) غير أن هذه السنوات تتخللها سنوات عرفت فيضانات كارثية (1986، 1996، 1997، 2002، 2006، 2009، 2010،2014، 2019)؛
  - تراجع قوي في كمية التساقطات المطرية واحتمال الزيادة في السنوات الجافة (**المبيان رقم 1**)؛

- ارتفاع قوة التبخر النتح وزيادة تملح التربة والموارد المائية.

المبيان رقم 2: التغيرات البيسنوية للتساقطات المطرية بمحطة القنيطرة (1980-2014)

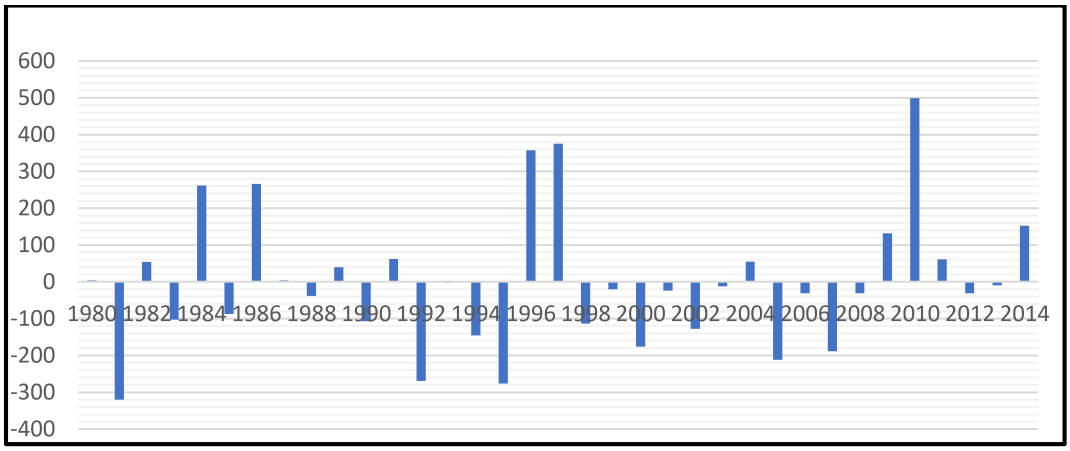

المصدر: المديرية الجهوية للأرصاد الجوية الدار البيضاء، 2016

يمكن القول إن الاتجاه العام الذي تعرفه المنظومة المناخية للمملكة يسير في اتجاه الاحترار مع انخفاض في كميات التساقطات المطرية مع حدوث بعض الظواهر المناخية القصوى كالفيضانات (أوريكا، برشيد، المحمدية، سطات، وجدة، سهل الغرب، كلميم، تارودانت ...).

- ❖ الاضطراب المناخي: يعد اضطراب الإيقاع المناخي أحد مميزات الوضع المناخي الجديد، ويتجسد في تغير الإيقاع العادي للعناصر والظواهر الفصلية، بحيث أصبحنا نلحظ تباينا في معدلات التساقطات المطرية بين جهات المملكة إذ ارتفعت هذه الأخيرة في المناطق الوسطى أكثر من المناطق لشمالية، بالمقابل انخفضت بالمناطق الجنوبية وارتفعت في وسط البلاد وشمالها أثناء فصل الربيع. (محمد فتحي، 2008)

ويتجسد تغير هذا الإيقاع في الارتفاع غير العادي لدرجة الحرارة، وكذا غياب التساقطات الثلجية في بعض المواسم الشتوية، مما أثر سلبا على الوضعية المائية، حيث أن ارتفاع درجة الحرارة من شأنه الزيادة في عملية التبخر.

وفي الآونة الأخيرة أصبحنا نلاحظ تذبذبا في كمية التساقطات، إذ تشهد بعض الفصول ارتفاعا في كمية التساقطات المطرية، بالمقابل نجد مواسم أخرى يطبعها الجفاف والحرارة، إذ شهدت مختلف ربوع المملكة درجات مرتفعة غير اعتيادية في الآونة الأخيرة، حيث سجل سهل الغرب يوم 10 يوليوز 49,6 درجة مئوية بإقليم سيدي سليمان كحرارة قصوى مطلقة بدل 49,00 درجة مئوية التي سجلت يوم 23 يوليوز 1995 بنفس الإقليم. كما شهد النظام الحراري تغير واضحا، بحيث أصبحت موجات الجفاف والحر تظهر خارج فصولها الاعتيادية، بالإضافة إلى انخفاض درجة الحرارة على مستويات الدنيا في بعض الأحيان، الشيء الذي يفضي إلى انخفاض في كمية

التساقطات المطرية، ويؤثر على جل الأنشطة الاقتصادية وهو الأمر الذي شهدته المملكة في الآونة الأخيرة، بفعل تأثير المرتفع الآصوري الذي عمل على توجيه معظم الاضطرابات نحو شمال أوروبا، ونتج عن ذلك غياب الاضطرابات الممطرة على الضفة الجنوبية للبحر الأبيض المتوسط بالكامل (باستثناء مصر) وشبه الجزيرة الإيبيرية، مما أدى إلى زيادة عجز هطول الأمطار على هذه المنطقة بأكملها بنسبة تزيد عن 50 بالمائة خلال الفترة المتراوحة بين شتنبر 2021 ويناير 2022(مديرية الأرصاد الجوية الدار البيضاء، 2022).

يعتبر القطاع المائي من أبرز العناصر تأثيرا بالمناخ ويتضح ذلك من خلال توالي موجات الجفاف الهيدرولوجي، وكذا في الفترات المطيرة (الفيضانات)، بحيث أنه كلما ازدادت كمية التساقطات المطرية إلا وكانت الوضعية المائية السطحية جيدة، والعكس صحيح. وهو الأمر الذي يؤشر على أن العامل المناخي هو المتحكم الرئيسي في تذبذب الوضعية المائية بسهل الغرب بصفة خاصة وبالمملكة بصفة عامة.

إن الجفاف الهيدرولوجي الذي تشهده هده منطقة الدراسة أضحى يهدد الموسم الفلاحي 2022 بسهل الغرب والمملكة المغربية برمتها بفعل تأخر التساقطات المطرية التي لم يتجاوز متوسط هطول الأمطار 38 ملم منذ بداية شهر شتنبر إلى أواخر شهر يناير 2022. إذ أن المعدل التراكمي خلال 30 سنة الأخيرة بلغ 106 ملم لنفس الفترة وبالتالي فمعدل العجز بلغ 64 في المائة مقارنة بنفس الفترة بين سنتي 1989 و2010، ووصل إلى أكثر من 53 مقارنة بموسم 2020 و2021. (مديرية الأرصاد الجوية الدار البيضاء، 2022).

أدى الضغط المرتفع الأصوري هذه السنة لعدم وصول الاضطرابات الجوية إلى المغرب وكذا شبه الجزيرة الإيبيرية وجنوب حوض البحر الأبيض المتوسط، بالمقابل فإن أغلب المنخفضات الجوية غيرت مسارها نحو شمال وشرق القارة الأوربية (دول البلقان) وكذا بلاد الشام والشرق الأوسط.

يفسر هذا الأمر بتواجد المغرب ضمن مركز الضغوط المرتفعة شبه المدارية التي يستقر فيها الجفاف بين الفينة والأخرى، حيث أنه من المعتاد أن يتحرك الضغط المرتفع الآصوري وتنخفض قيمه، ليفتح المجال للمنخفضات الجوية أن تصل شمال إفريقيا وهو الأمر الذي لم يحصل هذه السنة.

الخريطة رقم 2: ارتفاع قيم الضغط الأصوري المرتفع وتقدمه نحو الشمال بتاريخ 18 فبراير 2022

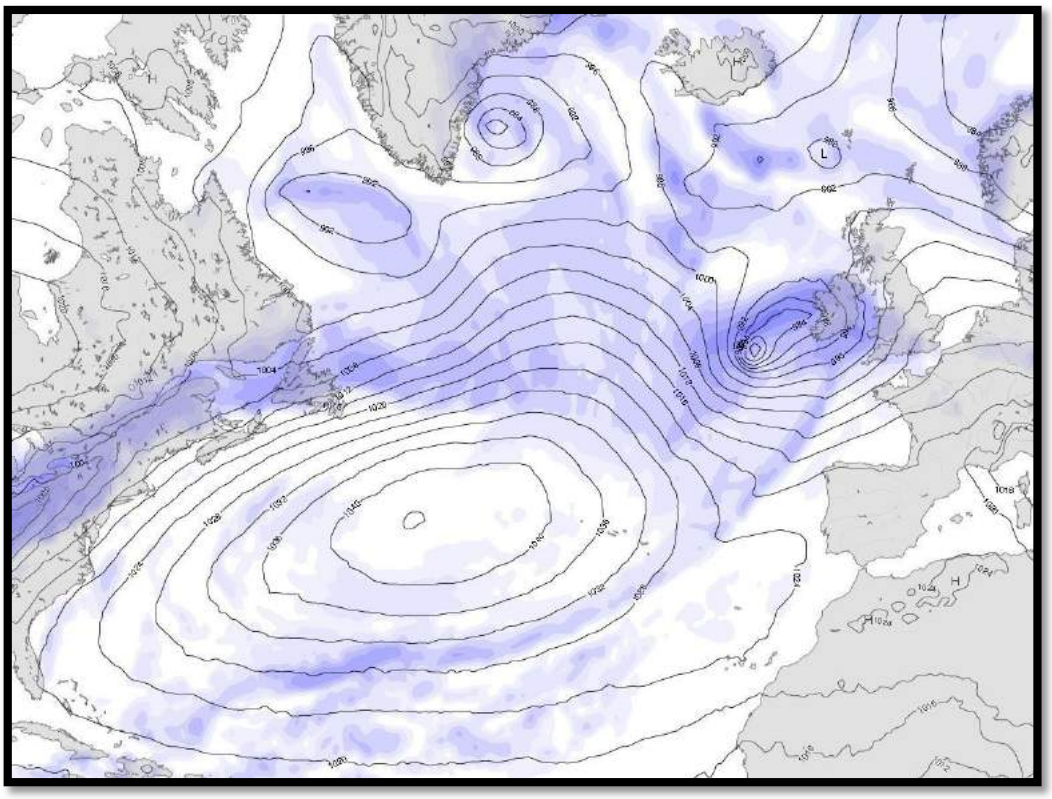

المصدر: إنجاز شخصي

II. السياسة الهيدروفلاحية بسهل الغرب وأفاق تحقيق التنمية الفلاحية

1 سياسة الإعداد الهيدروفلاحي بسهل الغرب

أ-الإعداد الهيدروفلاحي في المرحلة الاستعمارية

إن الاهتمام بالسقي بسهل الغرب لم يكن وليد الظروف الاستعمارية، بل هو تقنية قديمة تضرب بجذورها منذ القدم، فخلال المرحلة الاستعمارية وضعت التنظيمات الأولى المبنية على قوانين منظمة لكيفية استعمال المياه كان أهمها قانون يعود تاريخه إلى سنة 1914 ويتعلق الأمر بالظهير الشريف الخاص بالأملاك العامة والمتمم بظهيرين آخرين صدرا سنة 1919 و1925 في شأن نظام المياه إلى جانب ظهائر أخرى كظهير الخاص بالزجر عن سرقة المياه وظهير، المتعلق بالتراخيص في جلب الماء من وادي بهت وواد سبو وظهير المتعلق بالتراخيص في جلب الماء من حقينة سد الواد المالح وواد أم الربيع ...بالإضافة إلى هذه التقنيات القديمة المعتمدة على الطاقة البشرية أو الحيوانية في رفع المياه الباطنية، عمدت سلطات الحماية إلى تدشين أساليب جديدة في سهل الغرب لجلب ونقل

مياه السقي، فقد شكلت تقنية الضخ الآلي المعتمد على محركات ميكانيكية الوسيلة المفضلة للفلاحين الفرنسيين لرفع المياه نظرا لسرعة هذه التقنية والحجم المهم من الماء الذي تضخ في ظرف وجيز. ولم تقتصر محركات الضخ على ضيعات المعمرين فحسب بل شملت آنذاك بعض الضيعات الفلاحية المغربية وبعض القطاعات التقليدية الأصلية

ب–لإعداد الهيدروفلاحي بعد الاستقلال: شكلت هذه المرحلة الانطلاقة الحقيقية لعملية الإعداد المائي بسهل الغرب حيث بدأت مباشرة بعد استقلال المغرب، بعمليات الاستغلال المعقلن للموارد المائية بوسط السهل بفعل ازدياد الطلب على الماء الفلاحي وتوسيع الرقعة الزراعية وعموما فقد تميزت هذه المرحلة بسيطرة مجموعة من المشاريع التي تهدف إلى تدبير الموارد المائية، نذكر منها على سبيل المثال:

مشروع حوض سبو: جاء هذا المشروع بمبادرة ومساعدة برامج الأمم المتحدة للتنمية (P.N.U.D)، وكذا منظمة التغذية والزراعة (F.A.O) سنة 1961 لكن انطلاقته الفعلية له كانت بعد فيضانات سنة 1963، واستمرت دراسة هذا المجال طيلة الفترة الممتدة ما بين 1963 –1968، وقد أخذ المشروع اسم " تهيئة سهل الغرب "، بحيث كان عدد المستفيدين منه حوالي 446 ألف شخص لذا يمكن اعتباره الانطلاقة الأولى لعملية الإعداد الهيدروفلاحي بالمملكة بعد الاستقلال.

ج–العوامل التي أفرزت سياسة الإعداد الهيدروفلاحي كاستراتيجية للتنمية: إن أهم ما يميز موقع المغرب ولا سيما القسم الشمالي الغربي منه ، هو تناسبه ومجال الضغط المرتفع الآصوري، هذا الأخير الذي يسود في العروض شبه المدارية ما بين 20 و45 ° شمالا ويتمركز بالأساس بالقرب من جزر الآصور، فهو يمتد من السواحل البرتغالية شمالا ، إلى جزر الرأس الأخضر جنوبا ، ويصل غربا إلى جزر برمود والأنتيل (عبد العزيز باحو، 2002)، ونتيجة أصله الدينامي فإنه يعتبر خلية دائمة طيلة السنة ،إلا أنه يشهد تذبذبات شمالية شرقية جنوبية غربية نتيجة التباينات الحرارية الفصلية ،وهذا التذبذب هو المحدد لنوع الطقس الذي يخضع له المغرب، إذ منذ بداية الخريف إلى نهاية فصل الربيع تبدأ الضغوط المرتفعة شبه المدارية بالنزول تدريجيا إلى العروض السفلى، الشيء الذي يسمح للكتل الغربية والشمالية الغربية القادمة من المحيط، والمضطربة عادة ، بأن تغزو المغرب، بحيث أن هذا النوع من الدورة الهوائية يخلق حركات محورها العام غربي ويكون تواترها مهم في فصل الشتاء، مما يؤدي إلى حدوث التساقطات المطرية خلال هذا الفصل، بحيث ابتداء من فصل الربيع تبدأ الضغوط المرتفعة بالتقدم من جديد نحو الشمال لتقتصر على الشمال، حيث يصبح القسم الجنوبي عبارة عن مجال جاف. (محمد فتحي، 2021)

د–ضرورة ترشيد استغلال الثروات المائية: يعتبر سهل الغرب خزان كبير للموارد المائية، ومحط مجموعة من السدود والتجهيزات الهيدروفلاحية التي تساهم في الرقي بشبكة السقي والري، كما يمكن أن يساهم في نمو وازدهار الفلاحة السقوية، لدرجة أن أصبح هذا المجال السهلي أكبر دائرة سقوية على المستوى الوطني، بحيث يتوفر على مساحة

سقوية تقدر بحوالي 168000 هكتار منها 114000 هكتار مجهزة بالتقنيات الهيدروفلاحية (**المكتب الجهوي للاستثمار الفلاحي الغرب القنيطرة، 2022**) ، ونقدم في هذا الإطار بعض أنواع التجهيزات التي يزخر بها السهل:

الخريطة رقم 3: توسيع المساحة السقوية في إطار المخطط الجهوي لسهل الغرب

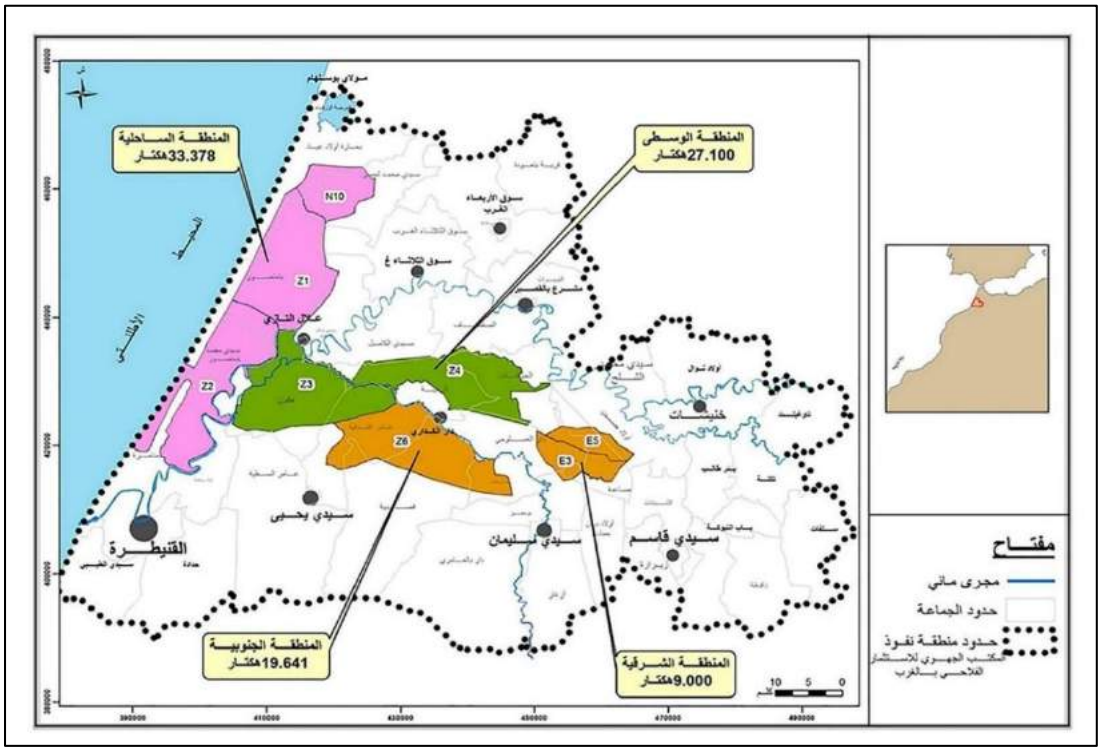

المصدر: المكتب الجهوي للاستثمار الفلاحي الغرب القنيطرة،2021

الخريطة رقم 4: البرنامج الثانوي لتوسيع المساحات السقوية بسهل الغرب

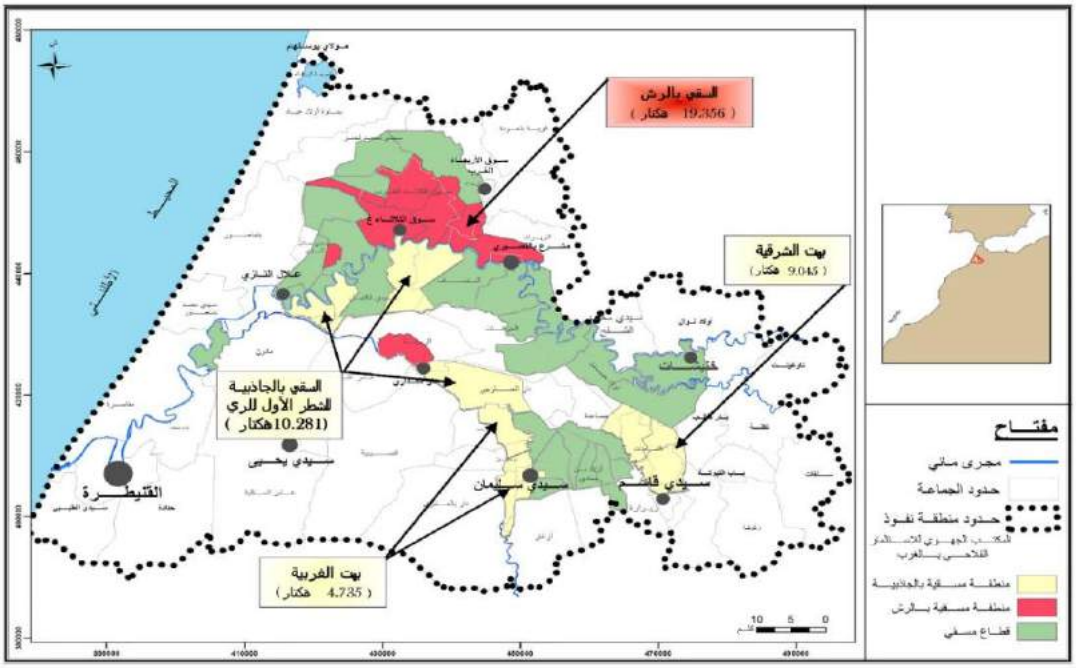

المصدر: المكتب الجهوي للاستثمار الفلاحي الغرب القنيطرة،2021

أمام إشكالية ضياع هذا المورد الحيوي، عملت الدولة المغربية على تنفيذ مجموعة من المشاريع الاستثمارية المبرمجة في إطار المخطط الفلاحي الأخضر، الذي يعتبر بمثابة الدعامة الأساسية للتنمية الشاملة والمندمجة، حيث أعطي للقطاع الفلاحي أهمية كبرى بفعل مساهمته ب 15 %إلى 20 %من الناتج الداخلي الخام، وذلك حسب محاصيل الحبوب، كما يؤثر هذا القطاع بشكل قوي في نسبة نمو صادرات المملكة، ويعتبر مصدر أساسيا للدخل بنسبة 80 %من الساكنة القروية، ويوفر أيضا أكثر من 4 ملايين يوم عمل للساكنة القروية. (ملف المخططات دعامة أساسية للاقتصاد والتنمية، 2011، ص 7 و8)

إن من أبرز النقط التي يمكننا الخروج بها من هذه المشاريع:

- توسيع الدائرة السقوية لسهل الغرب؛
- تغيير عملية السقي بالرش بالسقي الموضعي؛
- تقوية وصيانة شبكات الري خصوصا في المجالات السقوية الجماعية لضمان خدمات سقوية ذات أبعاد تنموية مستدامة، من خلال إنجاز المشاريع التقنية وصيانة شبكة صرف المياه لحماية الاستثمارات من أخطار الفيضانات على طول 4500 كلم؛

- عصرنة الفلاحة السقوية من خلال تطوير السقي الموضعي الذي يهدف إلى الاقتصاد من مياه السقي في إطار التدابير الأفقية لمخطط المغرب الأخضر؛
- الإصلاح المؤسساتي للدوائر السقوية بتحديد السقي الكبير من أجل الرفع من تنافسيته وأدائه.

خاتمة

تأسيسا على ما سبق، مكن إطلاق البرامج الوطنية لاقتصاد مياه الري السالفة الذكر بسهل الغرب من مواجهة العجز المائي، نظرا لدورها الحيوي في تأمين الحاجيات من مياه الري، لا سيما تحديث الفلاحة السقوية عبر تطوير السقي الموضعي على نطاق واسع، وتحويل تقنيات الري الحالية المحدودة الكفاءة والفعالية. وقد أدت التحفيزات الهامة لتشجيع الري الموضعي التي وفرتها الدولة في إطار صندوق التنمية الفلاحية، إلى تسجيل إنجازات هامة فيما يخص تجهيز الضيعات الفلاحية بالري الموضعي، بحيث بلغت الوتيرة السنوية للتجهيز بالري الموضعي على صعيد الجهة حوالي 300 3 هكتار.

كما بلغت المساحات المجهزة منذ 2008 حوالي 000 45 هكتار (منها 043 5 هكتار عبر التحويل الجماعي و864 39 هكتار عبر التحويل الفردي)، وذلك باستثمارات ناهزت 2,7 مليار درهم. استكمل إنجاز التجهيزات الخارجية على مساحة 200 15 هكتار. وبلغ إجمالي المساحات المسقية بتقنية الري الموضعي على صعيد الجهة حوالي 000 83 هكتار مع نهاية 2019.

بفضل هذه السياسة المائية تم تحسين مؤشرات الإنتاج، وعلى الخصوص زيادة القيمة المضافة من 000 13 درهم للهكتار إلى 000 32 درهم للهكتار، وتحسين المردودية الزراعية بنسبة 30٪، ومعدل تثمين مياه الري من 3 إلى 6 دراهم لكل متر مكعب. (وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات قطاع الفلاحة، 2022)

البيبلوغرافيا

- الظهير الشريف رقم 113.16.1 صادر في 6 ذي القعدة 1437 بتنفيذ القانون رقم 15.36 المتعلق بالماء.
- عبد العزيز باحو السنة الجامعية 2001-2002، أطروحة دكتوراه الدولة «الجفاف المناخي: خصائصه وعلاقاته بآليات الدورة الهوائية وأثره على زراعة الحبوب الرئيسية.
- فتحي محمد، 2006، القرارات السياسية لتدبير التحولات المناخية بالمغرب، مشروع بحث الإجازة، جامعة الحسن الثاني كلية الآداب والعلوم الإنسانية بنمسيك.

- فتحي محمد، 2008، التحولات المناخية، الموارد المائية والتنمية البشرية بالمغرب، مشروع نهاية بحث الماستر، جامعة الحسن الثاني كلية الآداب والعلوم الإنسانية بن مسيك.
- محمد فتحي وآخرون، 2021، التغيرات المناخية والسيناريوهات المحتملة لخطر الغمر البحري على السواحل المغربية حالة سهل الغرب"" أشغال الندوة الدولية، بكلية منوبة –تونس، من 7 إلى 9 مارس 2019.
- محمد فتحي، 2021، الأهمية الاقتصادية والاجتماعية للموارد المائية بسهل الغرب بين واقع التغير المناخي وآفاق تحقيق التنمية المستدامة، حوكمة إدارة المياه بين الواقع واستراتيجيات التنمية، المركز الديمقراطي العربي للدارسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية ألمانيا، برلين.
- محمد فتحي، 2021، المخاطر المناخية بسهل الغرب: المؤهلات الطبيعية وإكراهات حكامة التدبير، أطروحة في الجغرافيا الطبيعية، جامعة الحسن الثاني، كلية الآداب والعلوم الإنسانية بنمسيك.
- المديرية الجهوية للأرصاد الجوية الدار البيضاء 2022.
- المكتب الجهوي للاستثمار الفلاحي الغرب القنيطرة، 2022.
- ملف المخططات دعامة أساسية للاقتصاد والتنمية، 2011، الاستراتيجية الفلاحية مخطط المغرب الأخضر، مجلة المالية لوزارة الاقتصاد والمالية /العدد 15 يونيو 2011.
- المندوبية السامية للتخطيط 2014.
- ندرو س جودي، 1996، التغيرات البيئية جغرافية الزمن الرابع المجلس الأعلى للثقافة، 1996.
- وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات قطاع الفلاحة، 2022.

- **Agence du bassin hydraulique du Sebou, 2006**, Etude Débat national sur l'eau l'avenir de l'eau, l'affaire de tous, Royaume du Maroc.
- **Agence du bassin hydraulique du Sebou, 2011,** Etude d'actualisation du Plan directeur d'aménagement intégré des ressources en eau du Bassin hydraulique de Sebou, secrétariat d'état charge de l'eau et de l'environnement.
- **Karra G et Sghir H, 2013,** Etude hydrogéologique et qualité des eaux de la nappe Maamora, mémoire de fin d'étude pour l'obtention du diplôme de licence science et technique, FST, Fès.
- **Kili M, Mansouri B, Takya, Chao J, 2006,** nouvelle approche d'estimation des prélèvements d'eaux d'irrigation à partir des ressources souterraines : cas de la nappe côtière du Gharb, bulletin de l'institut scientifique, Rabat, section sciences de la terre, n° 28.

الجفاف والتغيرية المطرية بحوض جرسيف (شرق المغرب)

drought and variability of precipitation in the Guercif basin (Eastern Morocco)

هشام الحياني،[1] محمد بنقريش[2]

Hicham EL HAYANI,[1] Mohamed BENGRICH[2]

[1] جامعة محمد الأول، كلية الآداب والعلوم الإنسانية وجدة، المغرب، hicham.elhayani@ump.ac.ma

[2] جامعة محمد الأول، كلية الآداب والعلوم الإنسانية وجدة، المغرب، m.bengrich@yahoo.fr

ملخص

يعرف المغرب بصفة عامة وحوض جرسيف بصفة خاصة فترات جفاف تزيد مدتها عن المألوف، الشيء الذي أثر سلبا على الوسط الطبيعي الريفي وموارده وضاعف من هشاشته. سنحاول من خلال هذه المساهمة الوقوف عن طبيعة وحجم التغيرية الزمنية والمجالية والاتجاه العام للتساقطات المطرية من جهة ونسبة تردد الجفاف وشدته واحتمالية حدوثه في المستقبل بمجال الدراسة من جهة ثانية.

من أجل الوصول إلى النتائج المرجوة تم اعتماد منهجين متكاملين وهما: المنهج التوثيقي الذي يستند إلى الدراسات والأبحاث الجامعية التي تناولت إشكاليات الجفاف والتغيرات المناخية، والمنهج الإحصائي من خلال استغلال بعض المعادلات والمؤشرات الإحصائية لتحليل معطيات التساقطات المطرية لثلاث محطات مطرية ذات ارتفاع مختلف بمجال الدراسة وهي محطة جرسيف، بلفراح وبركين، وتم التوصل إلى أن حوض جرسيف يعرف تغيرية مطرية قوية، وتعاقب فترات مطيرة وأخرى جافة مع ارتفاع نسبة هذه الأخيرة، كما تختلف حدة الجفاف من سنة لأخرى مع هيمنة الجفاف المعتدل.

الكلمات المفاتيح: التغيرية المطرية؛ الجفاف؛ تحليل إحصائي؛ حوض جرسيف.

Abstract:

Guercif basin, as it is the case in Morocco, knows escalating periods of drought. This phenomenon affects deeply the resources of the natural rural environment and augmented its fragility. In this article, we attempt to determine the nature and the size of the temporal and spatial variability as well as the general rainfall amount and the frequency and severity of drought likely to be expected in the future.

So as to achieve the desired results, two approaches are adopted: the documentary approach, which is based on university studies and research dealing with drought and climatic changes, and the statistical approach upon which some statistical indicators are relied on to analyze the rainfall data of three rain stations, namely those of Guercif, Belfrah and Berkin. This paper concludes that, with the predominance of moderate drought, Guercif basin knows a high inconsistency of rainfalls, a succession of rainy and dry periods and a variability of drought.

Keywords: Guercif basin; rainfall variability; drought; statistical analysis.

مقدمة

في سياق التغيرات المناخية التي يشهدها العالم في الوقت الراهن، يعرف المغرب بصفة عامة وحوض جرسيف بصفة خاصة فترات جفاف تزيد مدتها عن المألوف، إضافة إلى عدم انتظام التساقطات. يبدو هذا واضحا على مستوى المعطيات المناخية المسجلة خلال العقود الأخيرة، الشيء الذي أثر بشكل كبير على الوسط الطبيعي الريفي وموارده (ماء، تربة...) وضاعف من هشاشته، حيث سجل تذبذب حاد في كمية التساقطات المطرية السنوية وخصوصا خلال الفترة الممتدة من سبعينيات القرن الماضي حتى وقتنا الحالي. فبدت أثار الجفاف المناخي، والذي يعتبر مظهرا من مظاهر التغيرات المناخية الحالية واضحة على مستوى كمية التساقطات المطرية وعلى مستوى الموارد المائية السطحية بإقليم جرسيف.

I. الإطار العام للبحث

1. الموقع الجغرافي لحوض جرسيف

يعتبر حوض جرسيف وحدة جغرافية متجانسة نظرا لسيادة طابع الانخفاض. يقع حوض جرسيف بالشمال الشرقي من المغرب بين ممري تازة غربا وتاوريرت شرقا مما يجعله مجالا انتقاليا، كما يتوسط حوض ملوية حسب اتجاه جنوب شمال ويحده من الشمال سلسلة بني بويحيي وبني بزناسن، ومن الجنوب والجنوب الغربي الأطلس المتوسط الشرقي، ومن الجنوب الشرقي سلسلة دبدو. يضم أربعة سهول كبرى: سهل سنغال (200كلم^2) وبالجنوب سهل معروف (150 كلم^2)، بالوسط والغرب نجد سهل الجل (600 كلم^2) وبالشرق سهل تافراطة (500كلم^2). إداريا يتقاسم هذا الحوض 9 جماعات ترابية هي جرسيف، تادارت، هوارة ولاد رحو، صاكة، لمريجة، مزكيتام، الصباب وكطيطير وملقى الويدان كل هذه الجماعات تنتمي لإقليم جرسيف باستثناء جماعتي الكطيطير وملقى الويدان ينتميان لإقليم تاوريرت.

خريطة رقم 01: الموقع الجغرافي لحوض جرسيف

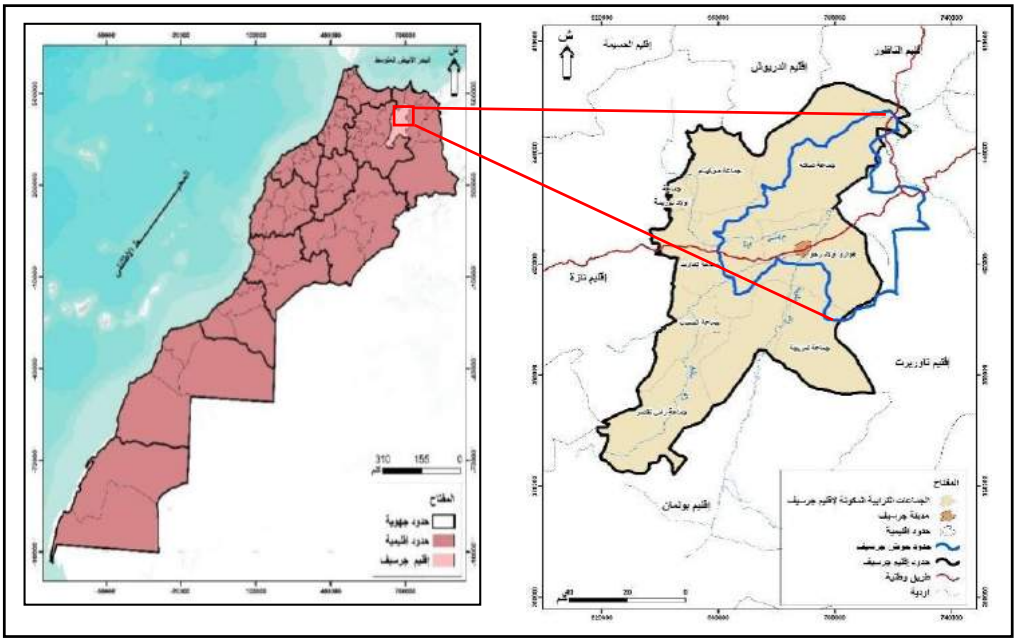

المصدر: التقسيم الإداري للملكة المغربية، 2015 بتصرف

2. الإشكالية وفرضيات البحث

يعتبر حوض جرسيف نموذجا من المناطق القاحلة، إذ يتميز بخصائص مناخية وهيدرولوجية غير ملائمة، تتجلى في توالي سنوات الجفاف بسبب قلة التساقطات وعدم انتظامها طيلة السنة. تتجلى إشكالية هذه الدراسة في دراسة ظاهرة الجفاف والتغيرية المطرية بحوض جرسيف، من خلال معرفة مظاهر التغيرية المطرية وكذا الاتجاه العام للتساقطات بمجال الدراسة، بالإضافة إلى محاولة معرفة احتمالية حدوث سنوات العجز المطري وسنوات الفيض.

3. منهجية البحث وأدواته

لتحقيق أهداف هذه الدراسة اعتمدنا المنهج الوصفي التحليلي المبني في مرحلة أولى على الدراسات والأبحاث الجامعية التي تناولت إشكاليات الجفاف والتغيرات المناخية، بالاضافة إلى جمع البيانات والقياسات الرصدية للتساقطات المطرية، والقيام بالمعالجة الاحصائية لهذه البيانات وانجاز بعض الرسوم البيانية وفي مرحلة ثانية على تحليل ومناقشة نتائج التحليل الاحصائي لمحاولة الخروج بخلاصات واستنتاجات حول ظاهرة الجفاف والتغيرية المطرية بحوض جرسيف. ومن أهم المؤشرا ت الاحصائية المعتمد عليها لتحليل معطيات التساقطات المطرية للمحطات المدروسة نذكر:

مؤشر التساقطات الموحد (Indice Standardisé des Précipitations) يعتمد هذا المؤشر(SPI) على تحليل بيانات الأمطار لفترة طويلة (30سنة على الأقل). تم تطوير هذا المؤشر في عام 1993من قبل (MCKEE et al.,1993) من جامعة ولاية كولورادو لتحديد طبيعة العجز في التساقطات المطرية، وهو مؤشر ذو فعالية أيضا في تحليل تعاقب الفترات الرطبة والجافة. يمكن حساب مؤشر الموحد للتساقطات خلال فترات زمنية مختلفة (شهر أو شهرين أو ستة أشهر أوسنة ...)، وقد تم حساب هذا المؤشر بواسطة المعادلة التالية:

$SPI = (Pi - Pm) / \sigma$، حيث أن Pi المعدل السنوي للتساقطات لسنة معينة وPm المعدل السنوي للسلسلة المدروسة وσ الانحراف المعياري، واستخدم التصنيف (الجدول2) لتحديد شدة الجفاف، حيث يحدث الجفاف عندما تكون قيمة (SPI) سلبية وينتهي عندما تصبح قيمة (SPI) موجبة.

كما تم الاعتماد كذلك على معادلة الانحدار الخطي (régression linéaire) لمعرفة الاتجاه العام للتساقطات بمجال الدراسة، وعلى قانون كامبل Gumbel لمعرفة احتمالية حدوث الجفاف في المستقبل.

جدول رقم 1: الخصائص الجغرافية والمناخية للمحطات المدروسة

المحطة	إحداثيات Lambert		معامل التغير %	القيمة القصوى	القيمة الدنيا	المعدل السنوي للتساقطات بملم	فترة القياسات المتوفرة	الارتفاع بالمتر
	X	Y						
جرسيف	689 000	404 400	360	2019-1968	153,4	53	309,8	43
بركين	643 835	353 095	1296	2019-1970	238.4	97 ,7	441,7	32
بلفراح	657000	391200	617	20 19-1970	161.6	50 ,2	326,5	36

جدول رقم 2: فئات مؤشر الموحد للتساقطات(SPI)

قيم SPI	شدة الجفاف
أكثر من 2	فترة ذات رطوبة قصوى
من **1.5** الى 1,99	فترة شديدة الرطوبة
من **1** الى 1,49	فترة متوسطة الرطوبة
من **0,99**-الى 0,99	فترة معتدلة
من **1**-الى -1,49	فترة متوسطة الجفاف
من **1,5**-الى -1,99	فترة شديدة الجفاف
2-أو أقل	فترة ذات جفاف قاس

II. النتائج والمناقشة

1. تعرف التساقطات المطرية تغيرية زمنية ومجالية

1.1 تباين مجالي لتساقطات السنوية بمنطقة جرسيف

من خلال تحليل معطيات تساقطات المحطات المذكورة في الجدول رقم 1 يتبين أن التساقطات المطرية تتوزع بشكل متباين داخل منطقة جرسيف، حيث تسجل محطة جرسيف 153,4 ملم كمعدل سنوي خلال الفترة الممتدة بين 1969/1968 و2019/2018 بينما تسجل محطة بلفراح 161,6 ملم خلال الفترة 1971/1970 و2019/2018، أما محطة بركين فتجاوز المعدل السنوي بها 238 ملم خلال الفترة 1971/1970 و2019/2018، هذا التوزيع تتحكم فيه مجموعة من العوامل كالارتفاع حيث تتزايد كمية التساقطات المطرية مع الارتفاع، حيث يسجل حوض جرسيف أدنى كميات التساقطات، بينما تسجل المناطق الجبلية أقصاها. يرجع ذلك إلى وجود سلسلة جبال مقدمة الريف من الشمال والغرب وجبال الأطلس المتوسط من الجنوب والجنوب الغربي التي تقف كحاجز أمام التأثيرات المحيطية الغربية الرطبة.

ولمعرفة نوع الارتباط بين عامل الارتفاع والتساقطات المطرية بمجال الدراسة قمنا بحساب معامل الارتباط (coefficient de corrélation)، الذي يدل على طبيعة العلاقة بين هذين المتغيرين، حيث نجد أن هناك ارتباط طردي قوي يقدر ب 0,98، وهذا يدل على أن التساقطات بمجال الدراسة تتزايد مع الارتفاع.

2.1 التغيرية الزمنية للتساقطات السنوية بحوض جرسيف:

- **الاتجاه العام للتساقطات بمجال الدراسة**

لمعرفه الاتجاه العام للتساقطات بمجال الدراسة اعتمدنا على طريقه الانحدار الخطي وهي طريقه أكثر ملائمة لدراسة الظواهر التي تعرف تذبذب زمنيا كالظواهر المناخية (التساقطات، الحرارة،...).نلاحظ من خلال الشكل رقم 1 أن منحنى الاتجاه العام(courbe de tendance) بمحطة جرسيف يتجه نحو الزيادة في حجم التساقطات المطرية خلال الفترة المدروسة حيث قدرت هذه الزيادة بحوالي 38 ملم خلال 51 سنة، أي بمعدل سنوي يقدر بـ0,75 ملم، أما محطة بركين فقد عرفت تراجعا في كمية التساقطات خلال الفترة المدروسة حيث تراجعت بحوالي 6,13 ملم خلال 48 سنة، أي بمعدل تراجع سنوي قدر 0,125 ملم، أما محطة بلفراح فهي اكثر تغيرا حيث عرفت تساقطاتها زيادة قدرت بحوالي 50,86 ملم خلال 49 سنة، أي بمعدل سنوي قدر ب 1.38 ملم. وحسب (HAMDACH et al,2019)، عرفت محطة جرسيف زيادة في كمية التساقطات بحوالي

30 ملم خلال 45 سنة، أما (باحو عبد العزيز ،2002)، فقد وصل إلى أنه بالرغم من خضوع معظم المحطات بشرق المغرب لنزعة التجفيف، فإن محطة تاوريرت انفردت بتطور إيجابي، فقد سجلت السلسلة المطرية لهذه المحطة تزايدا واضحا بمعدل 1.5 ملم سنويا، وهذه المحطة لها تقريبا نفس ارتفاع محطة جرسيف وتبعد عليها بحوالي 50كلم، لكن هذه النتائج تبقى نسبية لكونها تتأثر.

وتجدر الإشارة إلى أن هذه النزعة تظل شديدة التأثر بالقيم الشاذة والاستثنائية، وبطول عينة السنوات المدروسة، وكذا بطبيعة هذه السنوات، هل هي رطبة، أم جافة. فبمجرد زيادة أو نقصان سنة واحدة، يتغير اتجاه النزعة المطرية رأسا على عقب.

- **التغيرية السنوية للتساقطات المطرية**

من خلال الشكل رقم 1 يتضح أن التساقطات السنوية بمنطقة جرسيف عرفت تباينات مهمة خلال الفترة المدروسة، حيث تذبذبت التساقطات بمحطة جرسيف حول معدلها (153,4ملم) مسجلة أعلى قيمة لها خلال موسم 2010/2009 بمعدل سنوي تجاوز 309 ملم، وأدنى كمية تساقطات خلال موسم 1983/1982 حيث لم تتجاوز 53 ملم، حيث بلغ معدل التغير (coefficient de variation) حوالي 43%. أما محطة بلفراح فقد سجلت معدل تغير أقل بحوالي 36 %حيث تراوحت التساقطات بين 326,5 ملم كأعلى قيمة خلال موسم 2010/2009 و50,2 ملم كأدنى قيمة خلال موسم 1971/ 1972، أما محطة بركين فهي أقل تغيرا حيث بلغ معدل التغير 32%، حيث تراوحت فيها التساقطات بين 97,7 ملم كأدنى قيمة خلال موسم 1978/1977، و441,7 كأعلى قيمة خلال الفترة المدروسة خلال موسم 2009/2008.

إن تتبع التوزيع السنوي للتساقطات يبرز تعاقب فترات رطبة وأخرى جافة، حيث امتدت أطول فترة جافة بمحطة جرسيف على طول 6 سنوات متتالية (من 1985/1984 إلى 1990/1989)، و9 سنوات بمحطة بلفراح (من 1978/1977 إلى 1986/1985)، أما بمحطة بركين فقد امتدت على طول 8 سنوات (من 1977/1976 إلى 1984/1983)، اما فيما يخص الفترات الرطبة فقد امتدت على طول 4 سنوات بمحطة جرسيف (من 2001/2000 إلى 2004/2003)، و6 سنوات بمحطة بلفراح (من 2006/2005 إلى 2011/2010)، أما بمحطة بركين فقد امتدت على طول 5 سنوات (من 2006/2005 إلى 2011/2010).

شكل رقم 1: التغيرية البيسنوية والاتجاه العام للتساقطات المطرية بمحطات جرسيف، بلفراح وبركين

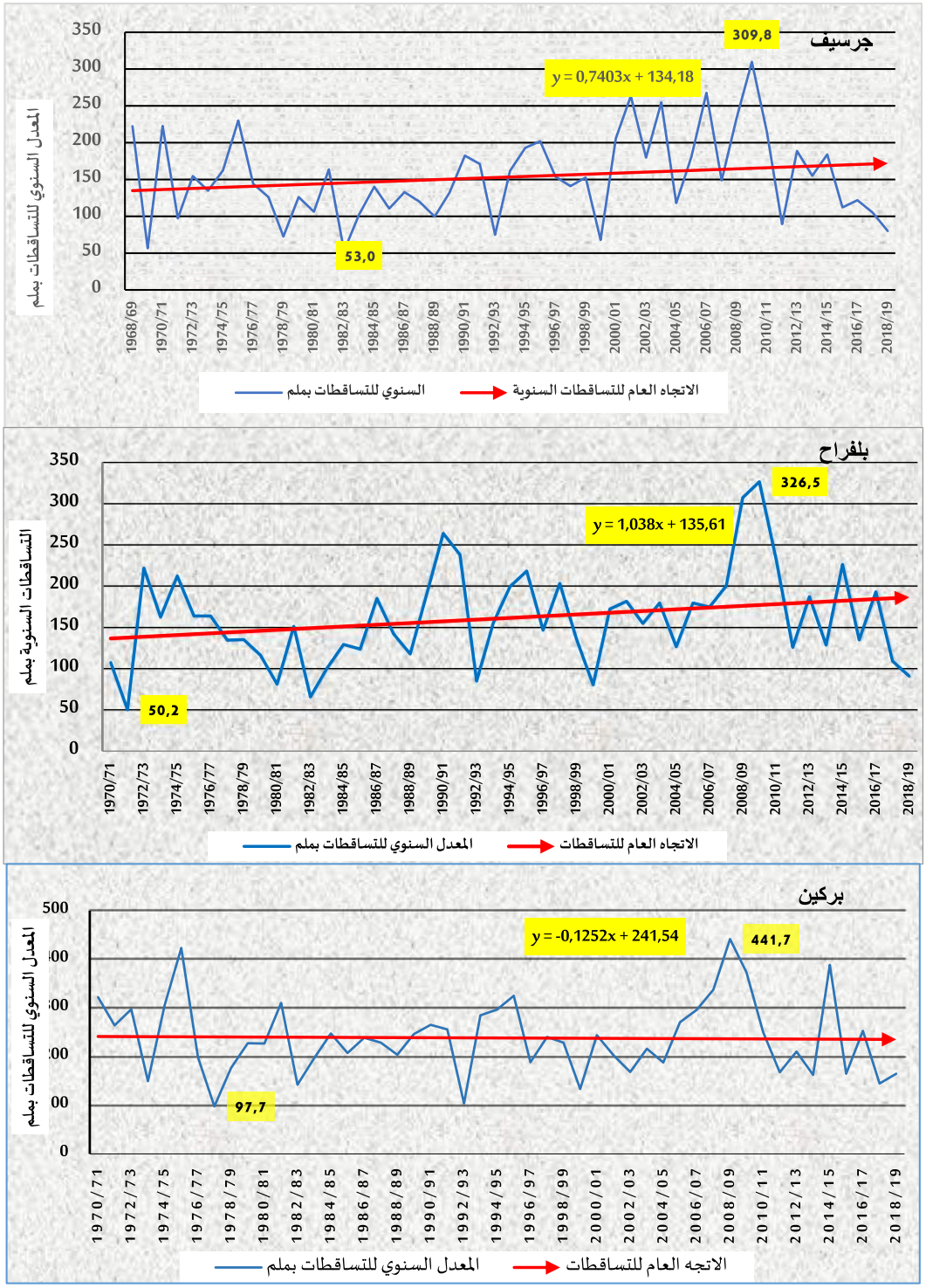

➢ التغيرية الفصلية للتساقطات المطرية

يتميز توزيع التساقطات المطرية داخل السنة بحوض جرسيف بوجود فترتين متباينتين، فترة مطيرة وفترة جافة، لكن هذا التوزيع يختلف من محطة إلى أخرى. من خلال الجدول رقم 3 يتبين أن محطة جرسيف من نوع ربيع-خريف-شتاء-صيف (PAHE)، حيث تتركز التساقطات في فصل الربيع بنسبة 36% من التساقطات السنوية، و29% في فصل الخريف، ثم فصل الشتاء الذي يضم فقط حوالي 27%، وفي الاخير فصل الصيف بحوالي 8%. أما محطة بلفراح فهي من نوع ربيع-شتاء -خريف -صيف (PHAE)، حيث يضم فصل الربيع نسبة 35% من كمية التساقطات ثم يأتي بعده فصل الشتاء بحوالي 31% ثم فصل الخريف بنسبة 28% ثم فصل الصيف باعتباره فترة جافة بنسبة 6%. أما فيما يخص محطة بركين فهي من نوع ربيع-خريف-شتاء-صيف (PAHE)، حيث تتركز التساقطات في فصل الربيع بنسبة 33% من التساقطات السنوية، و29% في فصل الخريف، ثم فصل الشتاء الذي يضم فقط حوالي 24%، وفي الأخير فصل الصيف بحوالي 14%. وهذا راجع لطبيعة المناخ المتوسطي الذي يتميز بوجود فترتين متباينتين، فترة جافة تضم فصل الصيف وفترة مطيرة تضم باقي الفصول.

جدول رقم 3: التغيرية الفصلية للتساقطات بمحطات جرسيف، بلفراح وبركين ما بين 1968 و2019

	الخريف		الصيف		الربيع		الشتاء	
	المعدل بملم	%	المعدل بملم	%	المعدل بملم	%	المعدل بملم	%
جرسيف	44,8	29%	11,6	8%	55,9	36%	41,1	27%
بلفراح	45,3	28%	10,0	6%	56,1	35%	50,2	31%
بركين	70,0	29%	32,6	14%	78,0	33%	57,8	24%

مصدر المعطيات: وكالة الحوض المائي لملوية، 2021 بتصرف

➢ التغيرية الشهرية للتساقطات المطرية

تمكننا المعدلات الشهرية للتساقطات من معرفة توزيع التساقطات المطرية داخل السنة في منطقة الدراسة كما تسمح لنا من معرفة الفترة المناسبة للزراعات، حيث تتخذ التساقطات الشهرية في أغلب الحالات شكل عواصف رعدية عنيفة، كما يتميز نظام التساقط الشهري بتباين كبير من حيث التوزيع، يصل أقصاه خلال شهر أبريل بمعدل 31,1 ملم بمحطة، 22,7 بمحطة بلفراح و23 ملم بمحطة جرسيف، أما أجف شهور السنة فهو شهر يوليوز حيث سجل أقل من واحد ملم بمحطة بلفراح و1,5 ملم بمحطة جرسيف و9 ملم بمحطة بركين.

شكل رقم 2: التوزيع الشهري للتساقطات بمحطات جرسيف، بلفراح وبركين ما بين ما بين 1968 و2019

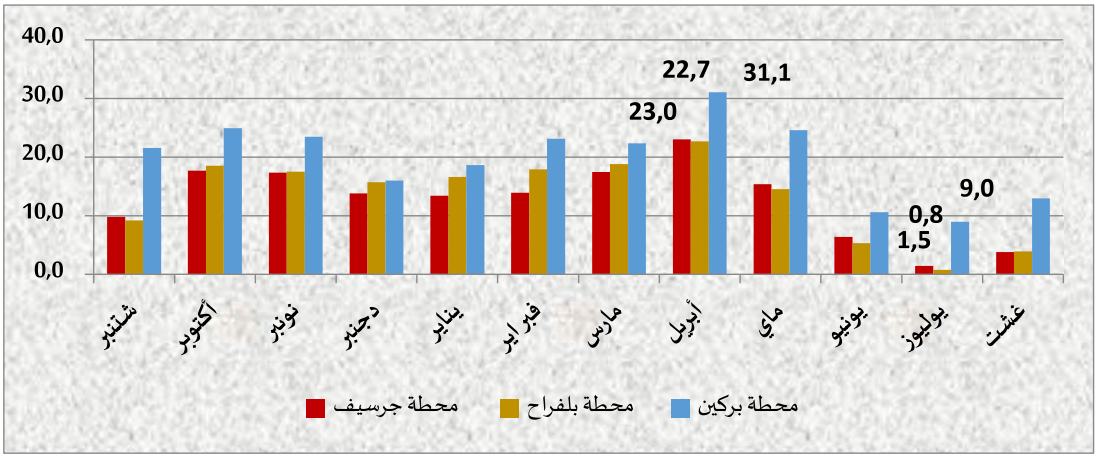

مصدر المعطيات: وكالة الحوض المائي الملوية، 2021 بتصرف

➢ **عجز مطري أكثر وضوحا**

لتحديد العجز الحاصل في التساقطات المطرية بحوض جرسيف خلال الفترة المدروسة وكذا معرفة شدة الجفاف الذي يعرفه هذا مجال، استعملنا مؤشر التساقطات الموحد (SPI)، وإجمالا يتبن أن السنوات الجافة (أقل من المعدل) أكثر ترددا من السنوات الرطبة (أكبر من المعدل) في جل المحطات المدروسة حيث أن نسبة السنوات الجافة بلغت 51 % بمحطتي جرسيف وبلفراح في حين تجاوزت 54% في محطة بركين، لكن شدة الجفاف تختلف من سنة لأخرى، وهذا ما يسمح مؤشر التساقطات الموحد كشفه.

يتضح من خلال الجدول رقم 4 أن شدة الجفاف بالمجال المدروس خلال الفترة المدروسة تختلف من سنة لأخرى، حيث نلاحظ أن السنوات المعتدلة أو العادية (القريبة من المعدل) ترددت بنحو 35 مرة خلال 51 سنة بمحطة جرسيف أي ما نسبته 71 %، وترددت بنفس النسبة بمحطة بلفراح في حين كانت أقل ترددا في محطة بركين بنسبة 65%، أما السنوات المتوسطة الجفاف فترددت بنسبة 10% بمحطتي جرسيف وبلفراح في حين محطة بركين سجلت نسبة أقل بحوالي 8%، أما الجفاف الشديد فتردد مرة واحدة بمحطة جرسيف خلال موسم واحد 1983/1982، ومرتين بمحطة بلفراح وذلك خلال موسمي 1972/1971 و1983/1982، أما بمحطة بركين فتردد الجفاف الشديد خلال ثلاثة مواسم (1973/1972، 1986/1985 و2003/2002)، أما الفترات القاسية الجفاف فلم تتردد في مجال الدراسة.

جدول رقم 4: توزيع نسبة السنوات الجافة والرطبة حسب تصنيف مؤشر التساقطات الموحد (SPI)

المحطة	فترة ذات جفاف قاس	فترة شديدة الجفاف	فترة متوسطة الجفاف	فترة معتدلة	فترة متوسطة الرطوبة	فترة شديدة الرطوبة	فترة ذات رطوبة قصوى
جرسيف	0%	2%	10%	71%	8%	8%	2%
بلفراح	0%	4%	10%	71%	8%	2%	4%
بركين	0%	6%	8%	65%	10%	8%	2%
المعدل	**0%**	**4%**	**9%**	**69%**	**9%**	**6%**	**3%**

أما فيما يخص الفترات الرطبة فتختلف درجة شدتها من سنة لأخرى، فالفترات ذات الرطوبة المتوسطة ترددت بنسبة 8% في كل من محطة جرسيف وبلفراح، في حين محطة بركين سجلت نسبة أكبر بحوالي 10%، أما الفترات الشديدة الرطوبة فقد تكررت لـ 4 مرات بمحطتي جرسيف وبركين في حين ترددت فقط مرة واحدة في محطة بلفراح، أما الفترات ذات الرطوبة القصوى أو الفائض المطري الكبير فترددت لمرة واحدة في كل من محطة جرسيف وبركين (2010/2009 و2013/2012 على التوالي) في حين ترددت لمرتين في محطة بلفراح (2009/2008 و2010/2009).

الشكل رقم 3: مؤشر التساقطات الموحد (SPI) بمحطات جرسيف، بلفراح وبركين

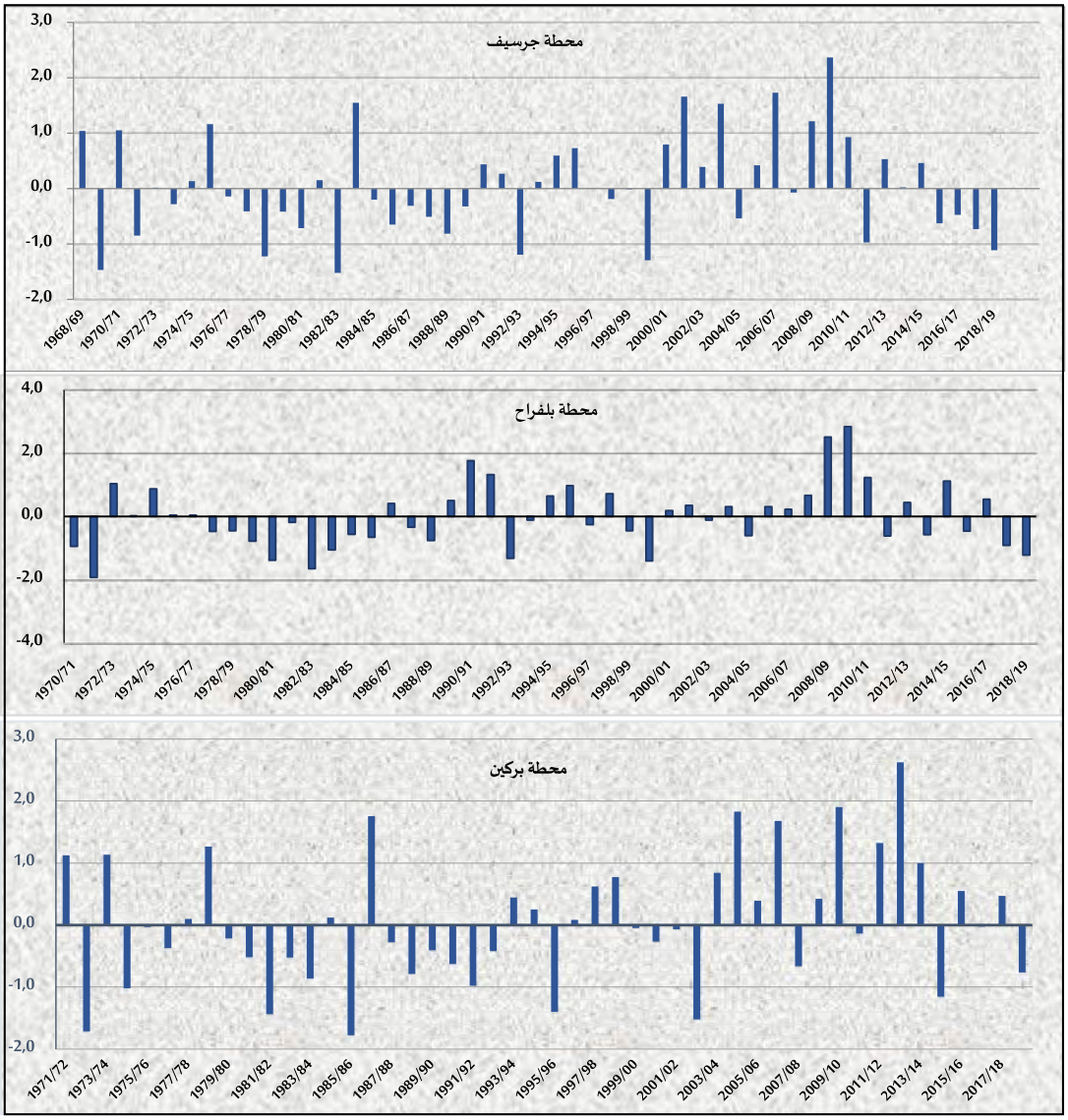

➢ التحليل الترددي للتساقطات السنوية لمحطة جرسيف خلال الفترة (1969-2019)

لمعرفة احتمالية حدوث الجفاف أو الفائض المطري بمجال الدراسة سنعتمد على التحليل الترددي (**analyse fréquentielle**) وهو طريقة إحصائية للتنبؤ انطلاقا من دراسة أحداث ماضية سواء كانت مناخية أو غيرها، من أجل تحديد احتمال حدوثها في المستقبل. ولتحديد توزيع قيم التساقطات السنوية اخترنا كما سبقت الاشارة إلى قانون **Gumbel**، حيث قمنا بتعديل التساقطات السنوية لمحطة جرسيف وفقا لهذا القانون،

الشيء الذي مكننا من الحصول على تقدير قيم التساقطات السنوية لبعض فترات العودة أو الرجوع (**période de retour**)، والشكل رقم 4 والجدول رقم 5 يبرزان النتائج المحصل عليها.

شكل رقم 4: التعديل الإحصائي للتساقطات المطرية بمحطة جرسيف حسب قانون Gumbel (2019-1969)

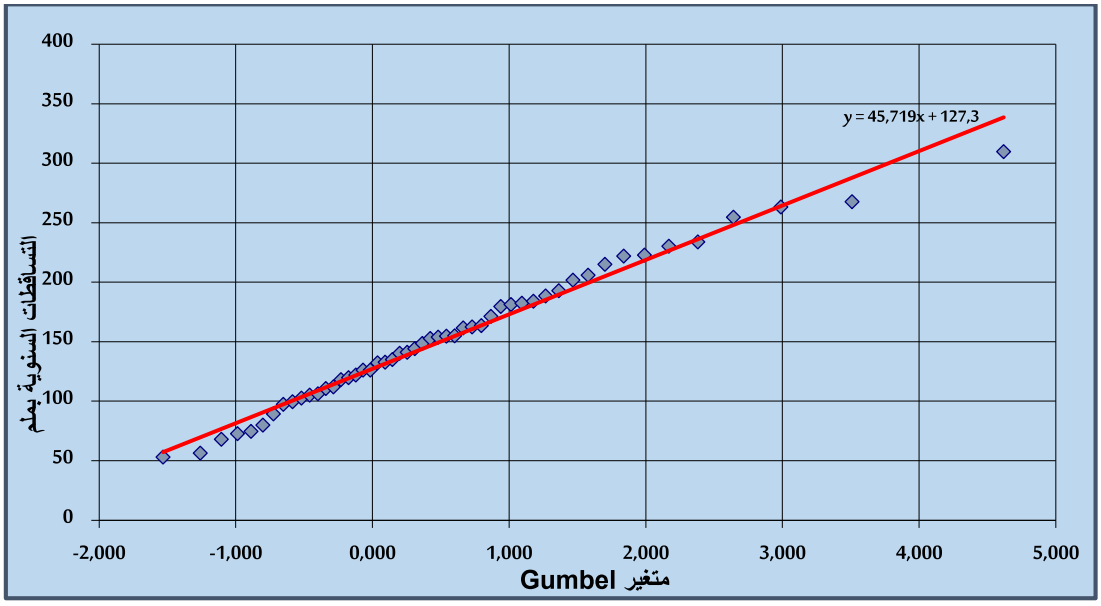

مصدر المعطيات: وكالة الحوض المائي لملوية، و انجاز الباحثين

جدول 5: فترات رجوع للتساقطات المطرية بمحطة جرسيف حسب قانون Gumbel (2019-1969)

	نحو الرطوبة (أكبر من المعدل)				المعدل	نحو الجفاف (أقل من المعدل)			
التردد(fréquence)	1/100	1/50	1/20	1/10	1/5	1/2	1/5	1/10	1/20	1/50
فترة العودة (période de retour)	100	50	20	10	5	2	5	10	20	50
قيمة التساقطات بملم	309,8	267,6	254,6	230,3	201,8	153,4	102,5	74,8	68	53

مصدر المعطيات: وكالة الحوض المائي لملوية، و إنجاز الباحثين

يتبين من خلال الجدول رقم 5 أن المعدل السنوي للتساقطات المطرية خلال الفترة المدروسة يتوافق مع تردد 1/2 وفترة رجوع توافق سنتين أي أن القيم القريبة من المعدل لها احتمالية حدوث كل سنتين، أما أدنى قيمة 53 ملم والمسجلة خلال موسم 1983/1982 تتوافق مع تردد 1/50، أي أن احتمالية حدوثها قد تكون خلال

50 سنة، أما أعلى قيمة في السلسلة المدروسة 309,8 ملم والمسجلة خلال موسم 2010/2009 لها احتمالية حدوث أقل حيث تتوافق مع تردد 1/100 أي أن حدوثها قد يكون خلال 100 سنة.

خاتمة

تتميز التساقطات المطرية بحوض جرسيف بتباين زمني ومجالي واضح، حيث يختلف نظام التساقط من سنة لأخرى ومن فصل لآخر ومن شهر لآخر داخل المجال المدروس، ويبقى معدل التساقطات المطرية السنوي ضعيفا مقارنة بمناطق أخرى داخل المغرب، كما يتضح أن تطور التساقطات السنوية شهد تذبذبا بين الفترات الرطبة والفترات الجافة مع هيمنة هذه الأخيرة، والتي تتدرج من فترات ذات جفاف معتدل (مترددة بشكل أكبر) إلى فترات ذات جفاف شديد، وهذا راجع للتقلبات المناخية الحالية التي مست المجال، كما أن انفتاح الشمال الشرقي المغربي على المجالات الصحراوية في الجنوب الشرقي، ووجود سلسلة جبال الريف وجبال الاطلس المتوسط من جهة الشمال والغرب كحاجز يحول دون وصول الاضطرابات المحيطية الرطبة إلى المجال، هو أساس ضعف معدل التساقطات بمجال الدراسة الشيء الذي انعكس بدوره على الموارد الطبيعية وخصوصا المائية بالمجال، والتي عرفت عجزا مائيا واضحا خلال العقدين الاخيرين.

قائمة المراجع

- باحو عبد العزيز، 2002،" الجفاف المناخي بالمغرب، خصائصه وعلاقته بآليات الدورة الهوائية على زراعة الحبوب"، أطروحة لنيل دكتوراه الدولة في الجغرافية الطبيعية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، المحمدية، المغرب 597 ص.
- الفلاح بوشتى، 1993، "منخفض جرسيف مظاهر تدهور الوسط الطبيعي"، ندوة دينامية السطح التركات الرباعية والتطور الحالي، أيام 18 و19 فبراير، شعبة الجغرافية، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بني ملال، المغرب، ص 67-87.
- Daoudi A., Terrani S., Hammouda R.F. et Bédrani S., 2013, "Adaptation à la sécheresse en steppe algérienne : le cas des stratégies productives des agropasteurs de Hadj Mechri", Cahiers Agricultures, vol. 22, n° 4, 303-310
- Driouech F., 2010, "Distribution des précipitations hivernales sur le Maroc dans le cadre d'un changement climatique : descente d'échelle et incertitudes", Thèse de doctorat. INP-Toulouse, 163p.
- Faye Ch., Sow A. A. et Ndong J. B. 2015, "Étude des sècheresses pluviométriques et hydrologiques en Afrique tropicale : caractérisation et cartographie de la sècheresse par indices dans le haut bassin du fleuve Sénégal", Physio-Géo 2015, volume 9 :17-35
- Hamdach Y, Bouraza Z, Oukenza A, 2019, "variabilité pluviométrique et sécheresse dans la province de Guercif ", actes du colloque national : changements climatiques et mutations spatiales état de lieux et perspectives, oujda, Maroc.

- Hanchane M., 2014, "impact du changement climatique sur les précipitations au Maroc : de la modélisation prospective à l'observation des séries temporelles actuelles. Cas de Taza et Berkine ", Revue Taza : Espace, société et histoire, N° 1 pp 95-118.
- Layan B., Dridri A., Benaabidate L., Zemzami M., 2012, "Détermination des crues de projet par les aspects du débit de pointe et de l'hydrogramme de crue au niveau de la commune Ain Boukellal, bassin versant de l'oued larbaa, maroc ", European Scientific Journal December edition vol.8, No.29, 209-220.
- McKee TB, Doesken NJ, ET Kleist J., 1993, "The relationship of drought frequency and duration to time scales". Preprints, 8th Conference on Applied Climatology, 17-22 January, Anaheim, CA: 179- 184.
- Meddi H. et Meddi M., 2009, "Variabilité des précipitations annuelles du Nord-Ouest de l'Algérie. Sécheresse", 20 (1) : 57-65
- Mokrim A, 1995, "Variabilité et similitudes spatio-temporelles de la pluviométrie de 33 stations météorologiques situées au nord de la latitude 30° N au Maroc". Actes Inst. Agron. Veto (Maroc), Vol. 15 (1) : 37 – 45.
- NAJJARI. Fatima, 2008, "Aléa climatique et la politique d'aménagement hydraulique dans le périmètre irriguée de Guercif (Province de Taza)," Mémoire en vue d'obtention du diplôme des études supérieures approfondis, Faculté des Lettres et des Sciences Humaines Fès- Saïs, Maroc, 99 p.
- Sebbar A., Badri W., Fougrach H., Hsaine M.et Saloui A, 2011, "Etude de la variabilité du régime pluviométrique au Maroc septentrional (1935-2004)". Sécheresse, 22: 139-48.
- Zamrane Z, 2016, "Recherche d'indices de variabilité climatique dans des séries hydroclimatiques au Maroc : identification, positionnement temporel, tendances et liens avec les fluctuations climatiques : cas des grands bassins de la Moulouya, du Sebou et du Tensift", Thèse de doctorat, Université Montpellier.

التغيرات المناخية وأثرها على النشاط الفلاحي بواحة اكتاوة (حوض درعة الأوسط)

Climate changes and their impact on agricultural activity in ktawa Oasis (Middle Drâa)

عبد اللطيف الفائدة،[1] عبد اللطيف السملالي،[2] عبد العزيز يحيوي[1]

Abdelatif ELFAIDA,[1] Abdeltif SAMLALI,[2] Abdelaziz YAHYAOUI[1]

[1]جامعة القاضي عياض، كلية الآداب والعلوم الإنسانية مراكش، المغرب، elfaidaabdelatif@gmail.com

[2]جامعة ابن طفيل، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية القنيطرة، المغرب، samlali80@yahoo.fr

[3]جامعة القاضي عياض، كلية الآداب والعلوم الإنسانية مراكش، المغرب، ayahyaoui2006@yahoo.fr

ملخص

أضحت التغيرات المناخية قضية عالمية تثير انتباه المتخصصين، لما لها من انعكاسات سلبية على القطاعات الاقتصادية، خاصة الفلاحة التي تعد صمام التنمية الريفية وقاطرتها بواحات حوض درعة الأوسط بالمغرب. وقد تتفاوت درجة التأثير من مجال واحي لآخر بهذا المجال، لكن تبقى واحة اكتاوة الأكثر تأثرا بالتغيرات المناخية. سندرس الموضوع دراسة إحصائية لعنصري الحرارة والتساقطات. وفي ذات السياق، تهدف الدراسة للوقوف عند التغيرات التي عرفتها التساقطات المطرية والحرارة واتجاههما خلال الفترة الممتدة من 1981 إلى 2019، والآثار السلبية على النشاط الفلاحي بهذه الواحة، المتجلية في تراجع الإنتاج الفلاحي وشجر النخيل، وتقلص المساحة المزروعة وقطيع الماشية.

الكلمات المفاتيح: التغيرات المناخية؛ التغايرية؛ واحة اكتاوة؛ درعة الأوسط؛ النشاط الفلاحي؛ التدهور؛ التصحر.

Abstract:

Climate change has become a global issue that attracts the attention of specialists and researchers, due to the negative effects on economic sectors, especially agriculture, which is the valve of Rural Development in the middle Draa oasis in Morocco. The degree of impact may vary from one area to another, but the ktawa Oasis remains the most affected by climate change. In the same context, the study aims to identify the changes known by rainfall and temperature and their negative effects on agricultural activity in this oasis.

Keywords: Climate change; Variability; Oasis Ktaoua; Middle Drâa; Agricultural activity; Degradation; Desertification.

مقدمة

كانت وما زالت واحات درعة الوسطى تشكل نظاما بيئيا وإنتاجيا فريدا من نوعه وذو طابع خاص، يتكيف مع جميع الظروف الطبيعية القاسية المميزة لنظامه المناخي، ويستجيب في جزء كبير لحاجيات ومتطلبات السكان المحلية من خضر وحبوب وبعض أصناف الفواكه، من خلال ممارسة زراعية تعتمد على الكفاف، وبنهج طرق تقليدية في الري. إلا أنه خلال العقود الأخيرة من القرن 20 ومطلع القرن 21 بدأت ملامح التراجع والتدهور الفلاحي جراء التغيرات المناخية المعاصرة. مما أثار انتباهنا كباحثين لضرورة تحليل المعطيات المناخية (الحرارة، التساقطات)، ومحاولة الوقوف عند أهم التغيرات التي طرأت عليها، والانعكاسات المترتبة عنها. من هذا المنطلق نتساءل كيف ساهم التغير المناخي الحالي في تراجع النشاط الفلاحي بواحة اكتاوة. ونفترض أن التراجع في كميات التساقطات وانحراف الحرارة السنوية نحو الارتفاع ساهم بشكل كبير في تدهور النشاط الفلاحي وتراجع مردوديته وإنتاجه.

للإجابة على هذه الإشكالية والتحقق من الفرضية المطروحة، سنعتمد منهجا وصفيا وتحليليا، من خلال دراسة المعطيات المناخية (الحرارة والتساقطات) المسجلة بمحطة تاكونيت خلال الفترة الممتدة ما بين 1981 إلى 2019 (تم الحصول عليها من المقاطعة الفلاحية بزاكورة ومن الموقع الالكتروني لوكالة الفضاء الأمريكية "نازا" ستتم الإشارة إليه في الببليوغرافيا)، وتتبع التغيرات والانحرافات التي تشهدها المعدلات السنوية والشهرية، وأيضا الاستدلال على التوجه العام للجفاف بالمنطقة باستخدام طريقة كوسن. وفي مرحلة ثانية سنحاول إبراز مدى تأثر القطاع الفلاحي بهذه الواحة بالتغيرات المناخية على مستوى المساحات الزراعية والإنتاج الزراعي وتربية الماشية. ونشير هنا إلى أن معظم المعطيات الفلاحية تم الحصول عليها من المقاطعة الفلاحية بزاكورة أو من المركز الفلاحي بتاكونيت في فترات زمنية متفاوتة من أجل إبراز مدى تأثر القطاع الفلاحي بالواحة جراء التغيرات المناخية، خاصة في العقدين الأخيرين.

I. التوطين الجغرافي لواحة اكتاوة وخصائصها الطبيعية العامة

تعد واحة اكتاوة خامس واحات حوض درعة الأوسط بالسافلة، تبدأ بعد منعطف درعة لمسافة 25 كلم، بين فم "تقات" حتى فم تدري. طبيعيا، فواحة اكتاوة تنتمي للمجال الطبيعي الواحي لدرعة الأوسط (الخريطة. 1). تنتمي إداريا لجهة درعة تافيلالت وإلى إقليم زاكورة. كما تحتضن الواحة ما يزيد على 60 قصرا، موزعة على ضفتي وادي درعة الذي يفصل الواحة إلى قسمين. طولها 25 كلم وعرضها من 1200 إلى 7600متر، بينما المساحة المسقية بها لا تتعدى 7797 متر، بها مركزين قرويين هما الجماعتين القرويتين لتاكونيت واكتاوة.

واحة اكتاوة عبارة عن منخفض رسوبي واسع له امتداد شمالي جنوبي، يخترقه وادي درعة مقسما الواحة إلى ضفتين شرقية وغربية. ويتميز هذا المنخفض بانبساط شبه تام باستثناء بعض الكثبان الرملية الضعيفة الارتفاع، ضمن

منبسط مغلوق من كل الجهات، تحيط به تكوينات جبلية تنتمي لسلسلة جبال باني(الثاني) وهي كتل صغيرة قديمة التكوين (الفائدة عبد اللطيف، 2004، ص3). نذكر منها: جبل بو طبكان بالشرق (844 م)، جبل باني الأول أو أنكام (1043 م) وجبل مكاك (699م) (الخريطة الطبوغرافية لتاكونيت، 1966، 1\100000).

من الناحية الجيولوجية فواحة اكتاوة تتميز بسيادة تكوينات الأردوفيسي متمثلة في صخور الكوارتزيت بجبل باني وصخور الحث بجبل احساين أوبراهيم وطبكان. أما في المنخفض الشاسع فتتواجد تكوينات الزمن الرابع المرتبطة بنشاط وادي درعة ومسيلاته. وبين المنطقة المرتفعة والمنخفض تنتشر طبقات من شيست اكتاوة (عبد اللطيف السملالي، 2007 ص 52).

تتسم بهشاشة وحساسيتها اتجاه الظروف الطبيعية القاسية المميزة لها. مناخها قاري ذو مميزات صحراوية، حيث ارتفاع الحرارة صيفا واعتدالها شتاءا. كما تصنف المنطقة ضمن الطابق المناخي الصحراوي حسب الأخطوط البيومناخي لأومبيرجي. يتميز مناخها بتذبذب التساقطات المطرية وانحصارها وتركزها في الزمان والمكان، وبارتفاع المدى الحراري السنوي. مما يوضح معالم الجفاف الذي تعيش على وقعه الواحة وباقي واحات درعة الأوسط، وما لذلك من تأثيرات سلبية على ممارسة النشاط الفلاحي، وعلى الانتاجية والمردودية النباتية والحيوانية وعلى دخل الفلاحين بالمنطقة. كما تمارس برساتيقها الزراعية أنشطة وأعمال فلاحية متنوعة منذ القدم. لعبت أدوارا اقتصادية وتاريخية، ويعبر اسمها ذو الأصل الأمازيغي (أحمد البوزيدي، 2009، ص 71) عن أرض العطاء والوفرة في الإنتاج من جهة، ويحيلنا على الغلة (غلة الحبوب) من جهة ثانية (بلقائد مولاي علي، 2010، ص 10).

الخريطة رقم 1: توطين واحة اكتاوة ضمن المجال الواحي لدرعة الأوسط والأعلى

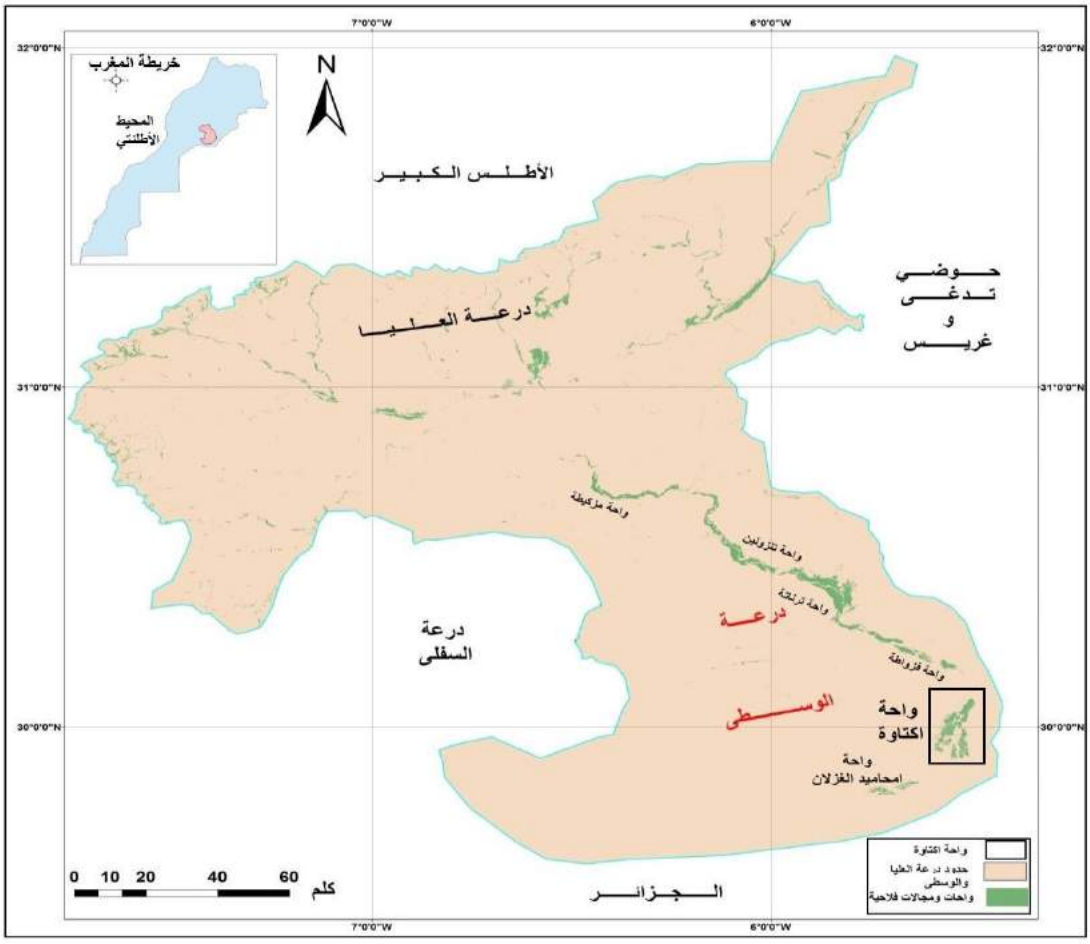

Source : IMPETUS 2010

II. التساقطات المطرية: الندرة والتراجع

1. توزيع سنوي متباين

يستوجب معرفة التغيرات التي تطرأ على التساقطات المطرية دراسة التوزيع السنوي في علاقته بالمعدل السنوي، لمعرفة التذبذبات المطرية والسنوات التي تعرف سقوط أمطار فوق المعدل والسنوات التي تعرف ضعفا في التساقطات، وانعكاس ذلك على وضعية السنة الفلاحية والمراعي والجريان المائي وتغذية المياه الباطنية. وسنعرج خلال هذا المحور على تطور التوزيع السنوي للتساقطات المطرية.

الشكل رقم 1: التوزيع السنوي للتساقطات المتراكمة باكتاوة (محطة تاكونيت): 1981 - 2019

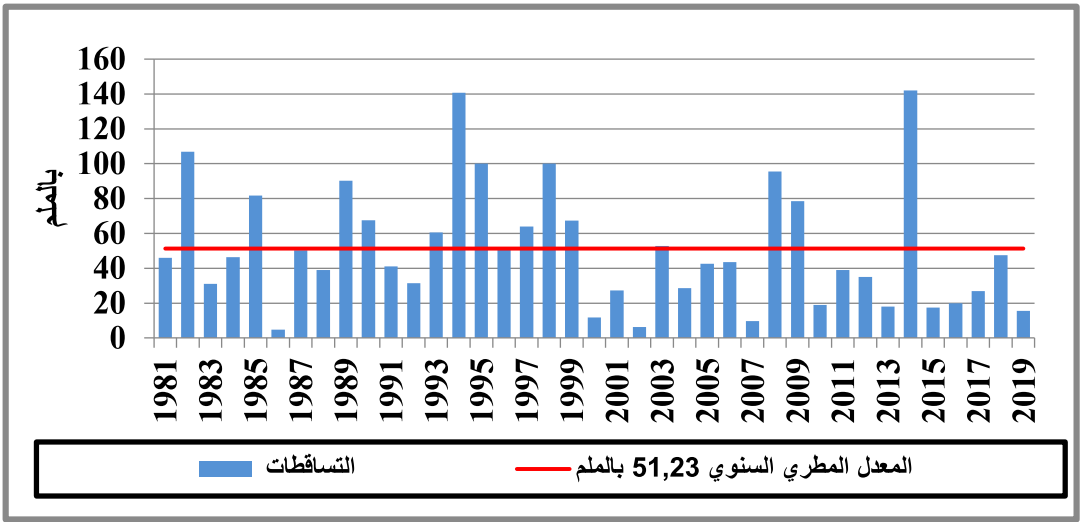

من خلال المبيان يتضح بالإضافة إلى التوزيع المتباين حسب الزمن. فالملاحظة الأساسية التي يمكن تسجيلها أن التوزيع السنوي غير متكافئ وغير متوازن ويتسم بالتذبذب من سنة لأخرى، فالمعدل السنوي المطري هو الأدنى ضمن المعدلات بحوض درعة (الأوسط والأعلى)، بحيث لا يتجاوز **51,23**ملم سنويا بين 1981و2019. ويرمز هذا المعدل الضئيل إلى غلبة فترات الجفاف والشح المطري مقارنة مع فترات الإمطار والرطوبة. ويتضح أن السنوات التي شهدت فيها اكتاوة سقوط أمطار مهمة تجاوزت 80 ملم في السنة هي السنوات التالية: 1982، 1985، 1989، 1994، 2008، 2014 (سنة 2014 حالة استثنائية شهدت فيها منطقة درعة عموما فيضانات بسبب غزارة الأمطار). إن ما يميز هذا التوزيع كذلك هيمنة الفترات التي تعرف شحا في الأمطار وتباعد الفترات المطيرة وتعرف غزارة في الأمطار.

2. تتميز التساقطات بتركزها الفصلي والشهري

تتصف التساقطات المطرية بكونها تعرفها تركزا فصليا وشهريا شديدين، مما يؤثر على استقرار السنة الفلاحية وعلى المحاصيل النباتية بواحة اكتاوة. ويمكن ملاحظة ذلك من خلال الشكلين، وبناء عليهما نستنتج الملاحظات المرافقة لهما وذلك خلال الفترة بين 1981و2019.

الشكل رقم 2: التساقطات الفصلية (محطة تاكونيت)- الشكل رقم 3 خصائص الجفاف

(طريقة كوسن) (محطة تاكونيت)

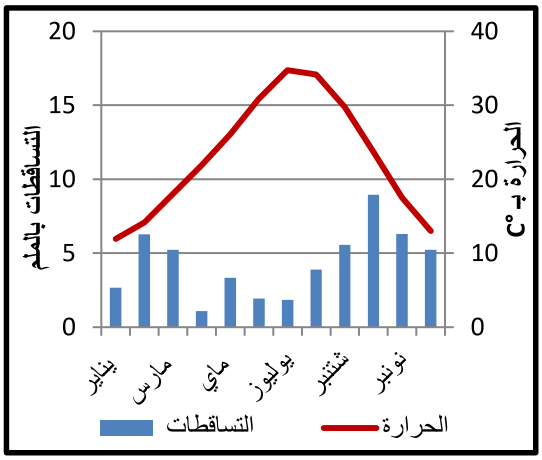

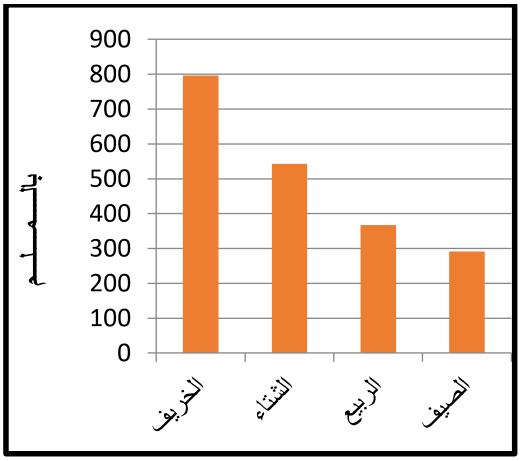

اعتمدنا خلال الشكل (رقم 3) على طريقة كوسن التي تعتمد للاستدلال على طبيعة المناخ السائد بالمنطقة على عنصري الحرارة والتساقطات من خلال مؤشر (T>P2)، وانطلاقا منه يتم تحديد الفترة الجافة والفترة الرطبة خلال السنة. عندما يكون منحنى الحرارة مرتفع عن أعمدة التساقطات يدل على أن المنطقة في حالة جفاف، وعندما يقع العكس يدل على أننا في فترة رطوبة (أحمد أوالطالب محند، 2016- 2017، ص128)، ومن خلالها والشكل رقم (2) تبين ما يلي:

- سيادة الجفاف طول السنة، حيث تطول فترة الجفاف بالمنطقة وتشهد ارتفاع في درجات الحرارة وتبلغ أقصاها 34° درجة بينما تصل أدناها أقل من 5° درجة مئوية. فيما تسود الفترة شبه الرطبة التي يتقارب فيها معدل الأمطار مع معدل الحرارة خلال شهري أكتوبر وفبراير. كما أن فترة الجفاف تمثل خمسة أضعاف الفترة شبه الرطبة والتساقطات، وسيادة النظام المطري المتوسطي ذو النزعة الجافة، وذو القبة الخريفية ونصف الشتوية بواحة اكتاوة.

- تركز أغلب الأمطار وتهاطلها خلال فصل الخريف كما سلف وبشكل كبير، وخلال فصل الشتاء، بينما تتهاطل كميات مطرية ضعيفة إلى ضعيفة جدا خلال فصلي الربيع والصيف الجاف (الذي يشهد سقوط أمطار تصاعدية ورعدية وفجائية، مما يؤدي إلى انجراف التربة وتعريتها وبطء التصريف نحو الفرشة الباطنية لمياه الأمطار،

بالإضافة إلى حدوث فيضانات متباينة ومركزة في الزمان والمكان). كما يعتبر فصل الخريف الأكثر رطوبة متبوعا بفصل الشتاء، بينما فصل الصيف الأكثر جفافا.

– توزيع التساقطات الفصلية له علاقة بالتوزيع الشهري من كل سنة، خاصة الشهور التالية: شتنبر وأكتوبر ونونبر، يناير وفبراير التي تشهد استقبال كميات مطرية مرتفعة، باستثناء السنوات التي تشهد جفافا استثنائيا.

– سيادة الجفاف وخاصيات المناخ الصحراوي حيث الحرارة المرتفعة صيفا والبرودة أثناء فصل الشتاء.

3. تعرف التساقطات انحرافا سلبيا عن معدلها

تعرف التساقطات المطرية السنوية انحرافا عن معدلاتها السنوية، مما يعبر عن تراجع الكميات المطرية.

الشكل رقم 4: انحراف التساقطات المطرية السنوية والشهرية عن المعدل

بواحة اكتاوة (محطة تاكونيت): 1981- 2019

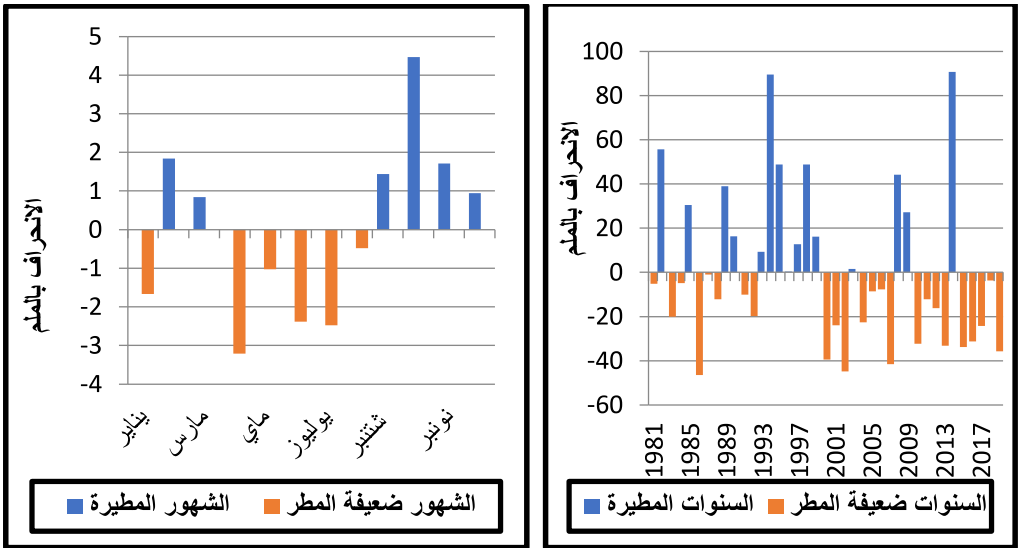

من خلال تناول وملاحظة المعطيات المبينة على المبيانات المناخية (الشكل 4)، نسجل الملاحظات الآتية:

– تُظهر محطة واحة اكتاوة انحرافا كبيرا للتساقطات المطرية عن معدلها، بحيث يلاحظ أن الأعمدة تعبر عن التراجع في معدلات التساقطات، كما أن فترات التناقص في معدلات التساقطات تتقارب زمنيا فيما بينها وكثيرة التردد، وبالتالي استرسال فترات جافة. قد تعقبها فترات رطبة عرفت تهاطل أمطار استثنائية كما هو الحال مثلا للفترة الجافة بين 1989 إلى 1993، تلتها سنوات (ما بين 1994 و 1998) سجلت انحرافا ايجابيا عن المعدل.

– تسجل محطة واحة اكتاوة انحرافا سلبيا قويا ومتواترا لتوزيع التساقطات المطرية، مع تسجيل حالات التذبذب المطري بين سنوات مطيرة جدا قليلة الانتشار والتواتر (تسعينيات القرن 20)، وتوالي سنوات قليلة الأمطار

بالنسبة لمتوسطها السنوي الكلي. مما سينعكس سلبا على الجريان المائي السطحي وتعبئة الفرشة الباطنية لواحات درعة الأوسط، وتوفير الماء الخاص بالسقي الفلاحي والاستعمالات الأخرى السوسيو اقتصادية. وهو ما يجعل المنطقة تعيش جفافا طويلا.

يتم الاعتماد على عدة طرق احصائية ورياضية لمعرفة التوجه العام للتساقطات المطرية ونزعتها العامة، لذلك سنعتمد على طريقة المتوسطات المتحركة، وتعمل هذه الطريقة على تمهيد السلسلة الزمنية وخط الاتجاه العام للسلسلة، عبر تخليص السلسلة من التقلبات المتطرفة القصيرة الأمد التي تعاني منها السلسلة الزمنية (سمرين سمير خليل أبو راضي، 2009، ص 31). ولحساب المتوسطات المتحركة مثلا لـ (3 سنوات) تطبق العلاقة التالية (إبراهيم الميموني، 2017- 2018، ص 160):

$$X = \frac{x_{i-2} + x_{i-1} + x_i + x_{i+1} + x_{i+2}}{1}$$

حيث تعني Xi: المتوسطات المتحركة وX إحدى القيم الفعلية المكونة للسلسلة المدروسة. يمكن احتساب المتوسطات المتحركة حسب المدة التي يظهر البحث أنها ملائمة: ثلاث سنوات، أربعة، خمسة... أفضى تطبيق الطريقة إلى النتائج المبينة على الشكل التالي:

الشكل رقم 5: تطورو اتجاه التساقطات المطرية بواحة اكتاوة (محطة تاكونيت): 1981 - 2019

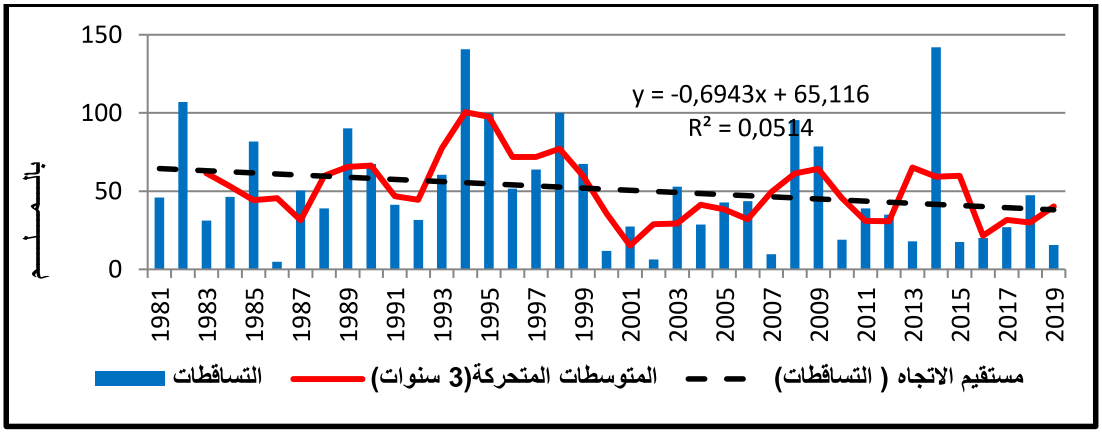

يرسم مستقيم الاتجاه مسارا منحدرا يوحي بتراجع وانخفاض التساقطات المطرية المسجلة بمحطة تاكونيت بين 1981 و2019. أما منحنى المعدلات المتحركة لـ 3 سنوات، فيعرف تذبذبات طيلة فترة الرصد، بحيث سجل

أعلى ارتفاع لمعدلات الأمطار بين 1995 و2004، ليرسم المنحنى تراجعا إلى حدود 2014، ليبدأ المنحنى في الارتفاع التدريجي والمحدود والبطيء.

يظهر جليا من خلال تحليل هذه المعطيات المناخية، أن واحة اكتاوة لم تسلم من التغيرات المناخية التي عرفتها منطقة درعة الوسطى، لاسيما تراجع وانحراف التساقطات المطرية عن معدلاتها الطبيعية خلال العقدين الماضيين. وما سيزيد من تفاقم الوضع أكثر هو الارتفاع المتزايد لدرجات الحرارة.

III. الحرارة: نزعة نحو الارتفاع

تصنف واحة اكتاوة مناخيا ضمن الطابق أو المستوى البيوميناخي الصحراوي المتميز بحرارته المرتفعة صيفا وشتاءه المعتدل، ونظرا لانفتاحها على المؤثرات المدارية، فقد فرض ذلك ضرورة دراسة التطور والتوزيع السنوي ومعرفة التذبذبات الحرارية السنوية ومعرفة النزعة العامة للحرارة بالواحة.

الشكل رقم: 6 التوزيع السنوي للحرارة بواحة اكتاوة (محطة تاكونيت) مقارنة بالمعدل السنوي: 1981 - 2019

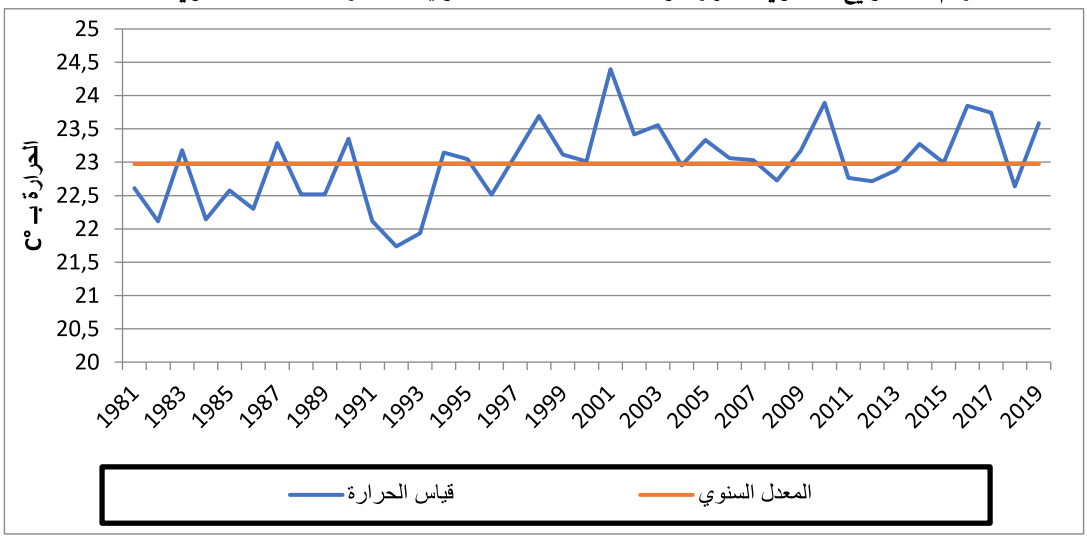

Source : https://power.larc.nasa.gov/data-access-viewer/?fbclid=IwAR1gVVK6FgaLg3vlOdmtMhtkEHfByZ1GbaHwPEGj5qu

من خلال قراءتنا لمعطيات (الشكل 6) نستنتج ما يلي:

– أن توزيع الحرارة يطبعه التفاوت الزمني من سنة إلى أخرى. ويبلغ المتوسط السنوي° 22,97 درجة مئوية، ويتضح أنه بعد ما كانت الحرارة تسجل معدلات حرارة أدنى من المعدل خلال عدة سنوات من عقد الثمانينات، تخللتها بعض السنوات المرتفعة الحرارة فوق المعدل، فإن سنوات التسعينات و مطلع الألفية الثالثة شهدت تزايد عدد

السنوات الحارة فوق المعدل السنوي مثل: 1995، 1997، 1999، 2000، 2001، 2009، 2010، 2016، 2017...

– يرسم منحنى الحرارة منعرجات للدلالة على التذبذبات الحرارية التي تعرفها واحة اكتاوة، مما يوحي بحالة التغير المناخي والارتفاع في درجة الحرارة فوق المعدل.

– تتفاوت الحرارة الفصلية من فصل لآخر(الشكل 7)، ذلك أن فصول: الصيف والربيع والخريف تسجل قياسات حرارية مرتفعة تتجاوز في معظم الأحيان المعدل الشهري. مما يوحي بإمكانية الارتفاع الراهن والمستقبلي للحرارة الفصلية، وسيكون له تأثير سلبي على الوضع المائي والرطوبة النسبية، ويؤدي إلى ارتفاع نسبة التبخر بدرعة الأوسط عموما.

الشكل رقم 7: التوزيع الفصلي للحرارة بواحة اكتاوة (محطة تاكونيت): 1981 – 2019

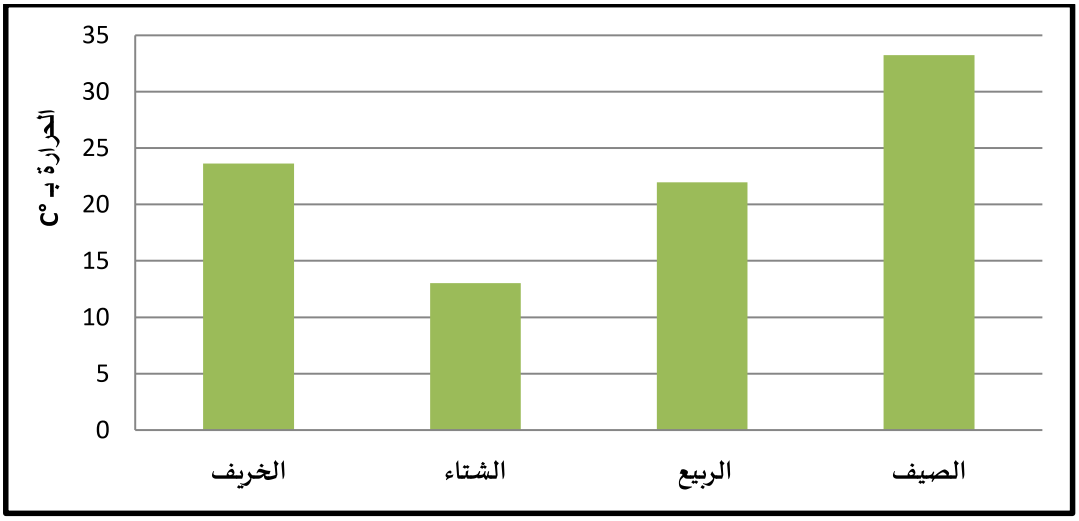

علاوة على التغيرات السنوية والفصلية والشهرية التي تميز التوزيع الزمني للحرارة، فإن طريقة المتوسطات المتحركة التي سبق تطبيقها على التساقطات المطرية تبين لنا النزعة العامة للحرارة بواحة اكتاوة، وقد تمت ترجمة نتائج تطبيق هذه الطريقة في الشكل التالي:

الشكل رقم 8: تطور و اتجاه الحرارة بواحة اكتاوة (محطة تاكونيت): 1981- 2019

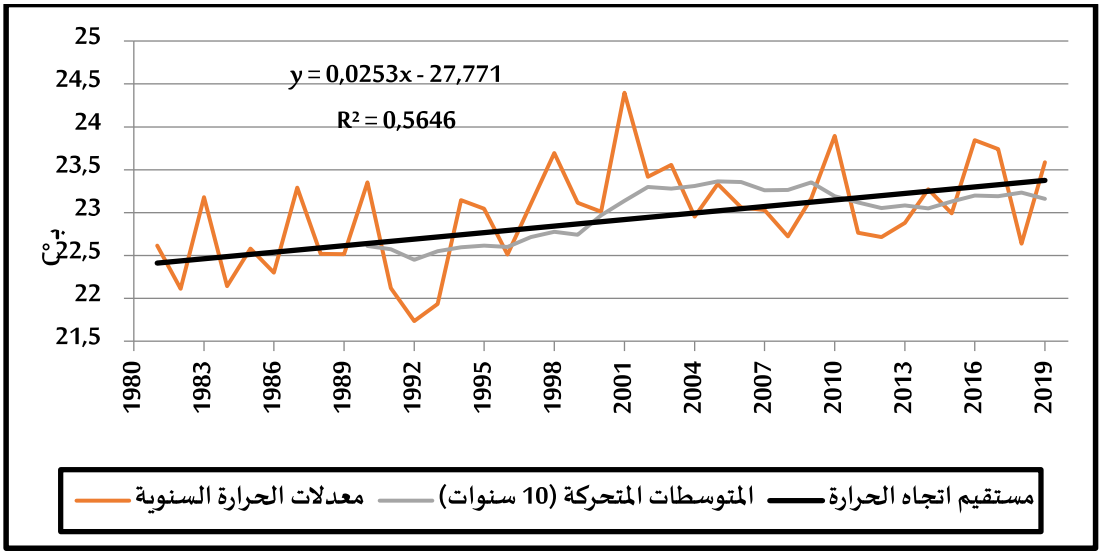

يظهر أن منحنى المتوسطات المتحركة فيما بين 1980 و2019 يرسم مسارا لم يتجاوز المعدل السنوي للحرارة، فإن مسارا هذا المنحنى ينحو صوب الارتفاع التدريجي، بموازاة الاتجاه التصاعدي لمستقيم اتجاه الحرارة، مما يحيل على حالة الاحترار وتسجيل معدلات مرتفعة لدرجات الحرارة خلال نفس الفترة المدروسة. كما يتبين أن هناك علاقة ارتباط بين ارتفاع الحرارة واتجاهها العام المتصاعد نحو الاحترار.

IV. بعض انعكاسات التغيرات المناخية على النشاط الفلاحي

يعتبر القطاع الفلاحي من أهم الأنشطة الاقتصادية التي يعتمد عليها سكان واحة اكتاوة على غرار باقي واحات درعة الأوسط. الا أن هذا القطاع يبقى على العموم ذو طابع تقليدي، في ظل الاعتماد على أساليب بسيطة وتقليدية في كل مراحل الإنتاج، والاقتصار على الزراعات المعيشية الموجهة في الغالب للاستهلاك العائلي. فبالإضافة إلى دور العوامل الطبيعية (الجفاف، قلة الأراضي الصالحة للزراعة) في تفسير هذه الوضعية، تساهم فيها أيضا طبيعة البنيات الفلاحية والعقارية السائدة في المنطقة (تعقيدات الملكيات وصغر الاستغلاليات وتعقد أنظمة الاستغلال...).

1. تراجع المساحات المزروعة

من المعروف في المناطق الواحية أن المساحات الصالحة للزراعة تبقى محدودة وتتركز قرب الأودية وفي بعض المنخفضات. لكن حتى هذه المساحات على قلتها لم تسلم من التراجع من سنة لأخرى. ووصل الأمر في السنوات الأخيرة إلى أن بعض الفلاحين يتركون حقولهم بدون حرث ولا بذر. وهذا ما ينعكس سلبا على الإنتاج الفلاحي

والمردودية الفلاحية، وعلى دخل الفلاحين وظروف عيشهم، وجعل مساحات من الأراضي جرداء وتعرضها للتصحر، خاصة الأراضي الموجودة في هوامش الواحة.

فرغم عدم توفر أرقام مضبوطة ورسمية عن المساحات المزروعة في واحة اكتاوة، إلا أن المؤكد من خلال المعاينة الميدانية وتصريحات الفلاحين، فقد عرفت تراجعا واضحا على غرار باقي واحات درعة الأوسط.

الجدول رقم 1: تراجع المساحات المخصصة للزراعة بدرعة الأوسط حسب بعض المزروعات بالهكتار

	2016/2017	2017/2018	2018/2019	2019/2020
القمح الطري	13900	12750	13850	13300
القمح الصلب	50	50	50	50
الشعير	3100	1600	1900	2050
العدس	50	15	50	15
البصل	495	485	485	350
الجزر	500	400	300	410
الكمون	50	50	50	50
اللفت	620	430	420	400

المصدر: المقاطعة الفلاحية بزاكورة 2021

يظهر من خلال الجدول أن للتغيرات المناخية وقع كبير على الفلاحة المعيشية بالواحات، خاصة على المزروعات التي تتطلب موارد مائية وتكرار عمليات السقي خلال فصل الصيف الحار، مما يضطر معه الفلاح إلى التخلي عن عملية الحرث خلال هذا الفصل، ويجد صعوبة في اتخاذ القرار الفلاحي أمام التحديات التي تفرضها التغيرات المناخية وانعكاساتها السلبية. ذلك أن الحرارة المرتفعة خلال الصيف الحار تذبل تحت تأثيرها المزروعات الصيفية، بموازاة نقص أو شح الموارد المائية السطحية وهبوط الفرشة الباطنية وارتفاع تكاليف عمليات تعميق الآبار للبحث عن موارد مائية كافية. ويظهر تأثير الحرارة المفرطة خلال فصل الصيف جليا، مما يدفع الفلاح بواحة اكتاوة إلى عدم الوثوق في مستقبل الظروف المناخية قصد ممارسة نشاطه الفلاحي، وبالتالي التفكير في الهجرة.

2.تذبذب وتراجع الإنتاج الزراعي

تخصص معظم المساحات الصالحة للزراعة بواحة اكتاوة لزراعة الحبوب خاصة القمح والشعير. وتختلف إنتاجيتها ومردوديتها من سنة إلى أخرى حسب كمية الامطار المسجلة أو حسب عدد طلقات السد وكمية مياهها.

أما الخضراوات فلا تمثل إلا نسبة ضئيلة من مجموع الإنتاج الزراعي بالواحة ولا تشغل سوى مساحات ضيقة من الأراضي الصالحة للزراعة.

ولتأكيد دور العوامل المناخية في التأثير على إنتاجية ومردودية الزراعات في واحة اكتاوة سنقارن بين موسمين متباعدين في جماعة تاكونيت كما يوضح ذلك الجدول التالي:(عبد اللطيف السملالي،2007، ص102)

الجدول رقم 2: مقارنة الإنتاج الزراعي بجماعة تاكونيت ما بين سنتي 1994 و2005

أنواع الزراعات	المساحة (هـ)		المردودية (ق/هـ)		الإنتاج (هـ)	
	1994	2005	1994	2005	1994	2005
القمح	2150	1300	30	10	64500	13000
الشعير	500	200	23	8	11500	1600
الجزر	20	10	90	40	1800	400
اللفت	25	10	80	30	2000	300
البصل	10	10	80	35	800	350
الفلفل	5	3	25	10	125	30
الباذنجان	15	3	50	10	750	30
الفصة	320	145	72طن/هـ	30طن/هـ	23040 طن	4350طن

المصدر: المركز الفلاحي بتاكونيت (2006)

يعتبر الموسم الفلاحي 1993/ 1994 من المواسم الجيدة في واحة اكتاوة والذي لازالت تتذكره الساكنة، حيث سجلت كميات مهمة من الأمطار وكانت طلقات السد منتظمة، وهذا ما كان له انعكاس واضح على المردودية والإنتاج الزراعي. أما الموسم الفلاحي 2004/ 2005 فيعتبر من بين المواسم الجافة في المنطقة حيث سجل شح كبير في التساقطات المطرية وتراجعت طلقات السد وكميات مياهها، وهذا ما انعكس على حصيلة الإنتاج الزراعي وعلى المساحات المخصصة له.

تجدر الإشارة هنا إلى أنه في الفترة الموالية، أي من 2005 إلى يومنا هذا (2022) ورغم تسجيل بعض المواسم المطيرة وتحسن الإنتاج نوعا ما، إلا أنه لم يصل إلى ما سجل سنة 2004. وحتى في محاولتنا الحصول على إحصائيات رسمية من طرف المسؤولين على القطاع الفلاحي، نصطدم بعدم دقتها ولا تعدو سوى تقديرات تكون أحيانا غير منطقية.

عموما يتجه الإنتاج الزراعي إلى التراجع، كما يرتبط الانتاج الوافر والمرتفع بالسنة التي تستقبل كميات مطرية مرتفعة. فرغم أهمية الإنتاج المسجل ببعض السنوات، لكن سكان الواحة يلجؤون إلى السوق الأسبوعي لتلبية حاجياتهم من الخضر والفواكه واللحوم، بسبب ضعف الاقبال على زرع الحقول لنفس الأسباب المرتبطة بالتغيرات المناخية وغيرها. كل ذلك كانت له نتائج عكسية على حياة سكان الواحة الممتهنين للنشاط الفلاحي، ودفع بعدد

منهم إما إلى الهجرة المؤقتة بحثا عن فرصة للشغل خارج الواحة، أو الهجرة بشكل كلي نحو المدن الكبرى لتجاوز أزمتهم الاجتماعية.

الصورتان رقم 1و2: تأثير الحرارة على المزروعات خلال فصل الصيف بواحة اكتاوة

المصدر: عدسة شخصية 2021

تظهر الصورتين ملامح صعوبة ممارسة النشاط في ظل غياب وشح مياه السقي المرتبطة بتراجع عدد طلقات سد المنصور الذهبي بورززات، الذي يتأثر بتقلص الواردات المائية التي تغذيه انطلاقا من وادي ورزازات ودادس وروافدهما، علاوة على مظاهر اليبس والجفاف المميزة للمنطقة خلال فترة الصيف الطويل والناتجة عن تأثير التغير المناخي.

3. أشجار النخيل وإنتاج التمور في تراجع مستمر

تعتبر غراسة النخيل من أهم المشاهد الزراعية التي يمكن ملاحظتها ومعاينتها بشكل واضح في واحة اكتاوة كما في باقي واحات درعة الأوسط، بحكم تواجدها في كل الاستغلاليات والأراضي الصالحة للزراعة.

فبالإضافة إلى كون النخيل يوفر منتوجا غذائيا رئيسيا في الواحة وأحد أهم مصادر الدخل لدى الفلاحين، فهو يساهم في الحفاظ على التوازن الأيكولوجي من خلال المناخ المحلي الذي يوفره مع باقي الزراعات المحلية.

فإذا كان عدد أشجار النخيل يقدر مع بداية القرن الواحد والعشرين في واحات درعة الأوسط بحوالي 1500000 نخلة، فقد عرف تراجعا كبيرا بالمقارنة مع ما كان عليه الأمر قبل الحماية، حيث كانت تتراوح بين مليونين وثلاث ملايين نخلة (البوزيدي أحمد 1994 ص 288).

بالموازاة مع تراجع عدد أشجار النخيل عرف إنتاج التمور تراجعا واضحا في السنوات الأخيرة، خاصة في واحتي اكتاوة والمحاميد. ففي جماعة تاكونيت ومن أصل 147000 نخلة، فقط 40000 نخلة هي التي كانت منتجة خلال موسم 2005/2004، ولم تتجاوز المردودية 15 كلغ لكل نخلة، مع تسجيل جودة ضعيفة. فمجموع إنتاج التمور في هذا الموسم بواحة اكتاوة لم يتجاوز 250 طن، بعدما سجل في موسم 1995/1994 حوالي 14100طن (المقاطعة الفلاحية لزاكورة، 2006).

ورغم تسجيل بعض السنوات المطيرة بين 2005 و2021، فإنتاج التمور لم يصل إلى الأرقام المسجلة في فترة التسعينيات من القرن الماضي، في ظل التراجع المستمر لأعداد النخيل المثمرة وانتشار مرض البيوض وهجرة بعض الفلاحين لاستغلالياتهم. هذا ونسجل ضعفا كبيرا في الإحصائيات الرسمية الدقيقة التي تقدمها المراكز الفلاحية في هذا الإطار، حيث غالبا ما يتم إعطاء إحصائيات عامة على واحات درعة الأوسط، أو على منطقة تدخل المركز الفلاحي ككل (كما هو الشأن بالنسبة لمركز تاكونيت الذي يتدخل في واحتي اكتاوة والمحاميد). وغالبا ما يتذرع المسؤولون عن سبب عدم وجود معطيات دقيقة وإحصائيات دورية بكون الإنتاج ضعيف جدا وأن الوضعية لم تتغير خلال العشر سنوات الأخيرة على الأقل.

تتدخل عوامل عديدة في تفسير تدهور الإنتاج الزراعي بواحة اكتاوة، لكن تبقى التغيرات المناخية وظواهرها المتطرفة، كالجفاف وتواتر الموجات الحارة وارتفاع الحرارة وعدم انتظام التساقطات المطرية وتراجعها، أبرز هذه العوامل وأشدها على هذه المنظومة الواحية. فقد تراجعت المردودية، وعرف الإنتاج النباتي تذبذبا تارة وتراجعا حادا تارة أخرى. كما شهد إنتاج التمور تراجعا كبيرا نتيجة شح الموارد المائية السطحية والجوفية، وشيخوخة النخيل وموته بفعل توالي سنوات الجفاف الطويل الأمد، وعدم تجديد الواحة بمغروسات تتكيف مع الجفاف ومضادة لمرض البيوض.

4. تراجع تربية الماشية

تعتبر تربية الماشية من الأنشطة الرئيسية التي لم يكن الإنسان القروي يستغني عنها إلى جانب النشاط الزراعي باعتبارها أداة للادخار وللاستعانة بها في أوقات الشدة (Benchrifa Abdellatif,1988).

لكن هي الأخرى لم تسلم اليوم من عدة تحولات واضحة، مرتبطة أحيانا بالتحولات التي عرفها الانسان نفسه، وأحيانا أخرى بالتغيرات المناخية. إلى حدود السبعينيات من القرن الماضي كانت تربية الماشية في دواوير وقصور الواحات تعتمد على الرعي الجماعي أو ما يعرف عليه محليا بـ "توالا"(بن الطالب عزيز والسملالي عبد اللطيف، 2016، ص 3)، حيث كانت كل أسرة تتكلف برعي ماشية الدوار بأكمله حسب عدد الرؤوس من الغنم أو الماعز التي تشارك بها، أو عن طريق تكليف راع خاص يعين من طرف مؤسسة الجماعة. كان هذا الأسلوب في الرعي في غاية الإتقان والتنظيم، يضمن التكافل والتضامن والتماسك بين كل مكونات القصر أو الدوار وتخلق فيه دينامية وحركية مستمرة .لكن مع مرور السنوات، بدأ هذا الأسلوب في الرعي الجماعي يتراجع، بسبب تداخل مجموعة من العوامل، من بينها توالي سنوات الجفاف، وتراجع الكلأ في المراعي، وبالتالي اضطرت عدة عائلات إلى تخفيض أعداد القطيع أو التخلي عن تربيتها بشكل نهائي. أمام هذا الوضع أخذت بعض الأسر القرار برعي ماشيتها بشكل فردي، فحذت حذوها أسر أخرى حتى أصبحنا اليوم أمام شكل حديث في تربية الماشية وهو التربية القارة

بإعطاء الأعلاف في الإصطبلات دون الاعتماد على المراعي. وهو الشكل الذي أصبح سائدا في أغلب قصور ودواوير واحات درعة.

في ظل هذه التحولات عرف الإنتاج الحيواني بواحة اكتاوة تراجعا ملحوظا، زادت من حدته التغيرات المناخية وقلة الموارد المائية وندرة الزراعات العلفية وتراجع المراعي والمساحات الغابوية.

الجدول رقم 3: تطوررؤوس الماشية حسب أصنافها بجماعة تاكونيت ما بين 1994 و2006

	الأغنام	الماعز	الأبقار
1994	6692	261	2395
2000	6750	150	1490
2004	4424	56	885
2005	4780	60	1133
2006	4624	40	1310

المركز الفلاحي بتاكونيت 2006

يظهر من خلال معطيات الجدول التراجع الواضح لأعداد الماشية بجماعة تاكونيت في الفترة الممتدة بين 1994 و2006، في جميع الأصناف. ورغم عدم تمكننا من الحصول على إحصائيات رسمية حول تطور هذه الأعداد في السنوات الأخيرة، إلا أن المؤكد هو أن تربية الماشية لم تعد تحظى بذلك الاهتمام الذي كانت عليه خلال فترة التسعينيات في ظل تدهور المراعي وارتفاع الأعلاف وتراجع الرعي الجماعي للقطيع. وهذا ما أكدته لنا الزيارات الميدانية وتصريحات الفلاحين والمسؤولين على تدبير الشأن الفلاحي بالمنطقة.

خاتمة

نستخلص مما سلف أن الظروف المناخية القاسية المميزة لواحة اكتاوة لها تأثير سلبي على هذه المنظومة الواحية. فالتساقطات المطرية في تراجع مستمر، ويتساقط أغلبها خلال فصلي الخريف والشتاء، كما تعرف تغيرا في فترات سقوطها. أما الحرارة فقد تبين أنها تعرف امتدادا زمنيا، وتوالي الموجات الحارة. كما أن الفترات الجافة تمتد وتتزايد عكس الفترات الرطبة التي تتراجع باستمرار. مما جعل الواحة تعيش على وقع الجفاف الممتد والطويل، فنشطت بذلك ظواهر بيئية كالتصحر وزحف الرمال. لما لذلك من مخاطر على مستقبل الفلاحة الواحية، وبالتالي توالي تيارات الهجرة نحو المدن الكبرى. كما تجب الاشارة أن الفلاحة الواحية تعرف تراجعا كما وكيفا، وأن ممارستها أصبح أمرا صعبا في ظل شح الموارد المائية. لذلك وجب التدخل لتقوية قدرة الفلاحة الواحية على التكيف مع التغيرات المناخية، عبر بناء سد تلي عند مدخل الواحة لتعبئة مياه الفيض قصد تغدية الفرشة المائية الباطنية المحلية،

وحفر آبار مائية وتجهيزها بالطاقة الشمسية، ونهج أسلوب السقي الجماعي التضامني، بالإضافة إلى إعادة تشجير الواحة وهيكلتها بأصناف جيدة ذات قيمة مضافة ومقاومة لمرض البيوض والجفاف، ونهج أساليب اقتصاد الماء عبر تقنيات الري الموضعي ودعم استعمالها من طرف وزارة الفلاحة.

قائمة المراجع:

- البوزيدي أحمد (1994)، التاريخ الاجتماعي لدرعة (مطلع القرن 17/ مطلع القرن20)، ط1 آفاق متوسطية (بدايات)، مطبعة "SONIR "، المغرب، 340 صفحة.
- البوزيدي أحمد، (2009)، درعة بين التنظيمات القبلية والحضور المخزني، دراسة في الحياة السياسية والاجتماعية (1894-1935) مطبعة أنفو – فاس، المغرب.
- الميموني إبراهيم (2018) أثر التغيرات المناخية والتحولات السوسيو مجالية على تدبير الموارد المائية بواحات درعة الوسطى، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في الجغرافيا، كلية الآداب والعلم الانسانية بالمحمدية، جامعة الحسن الثاني بالدار البيضاء (غير منشورة) المغرب، 411 صفحة.
- السملالي عبد اللطيف (2007)، تدخلات الدولة ودور المجتمع المدني في التنمية القروية بجماعة تاكونيت (واحة اكتاوة)، أطروحة دبلوم الدراسات العليا المعمقة، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة ابن طفيل القنيطرة. المغرب.323صفحة
- بن الطالب عزيز والسملالي عبد اللطيف (2016)، التراث الرعوي والتحولات السوسيومجالية بالأطلس الكبير وصاغرو: أية مناصفة للتنمية الجبلية بالجنوب المغربي؟ البحث الجغرافي والتنمية بالجبال المغربية، منشورات جماعة إغزران، المغرب ص ص192-212
- بلقائد مولاي علي (2010) واحة اكتاوة بدرعة الأوسط "الوسط، الإنسان والمجال"، Sud contact للنشر والطباعة، المغرب، 158صفحة.
- الفائدة عبد اللطيف، 2004، تراجع النخيل بواحتي اكتاوة ومحاميد الغزلان، بحث لنيل شهادة الإجازة في الجغرافيا، جامعة ابن زهر، كلية الآداب والعلوم الإنسانية بأكادير، المغرب. 100 صفحة.
- سمرين سمير خليل أبو راضي، 2009، تحليل حجم تداول أسهم البنوك المدرجة في بورصة عمان باستخدام نموذج السلاسل الزمنية، رسالة لنيل الماجستير، جامعة الشرق الأوسط للدراسات كلية الأعمال، الأردن، 193 صفحة.
- Benchrifa Abdellatif (1988), le monde rural marocain : diversité spatial et culturel .in géographie humaine, la grande encyclopédie du Maroc n°9
- : https://power.larc.nasa.gov/data-access-viewer/?fbclid=IwAR1gVVK6FgaLg3vlOdmtMhtkEHfByZ1GbaHwPEGj5qu

التغيرات المناخية وأثرها على القطاع الفلاحي بالجماعة الترابية المناصرة – إقليم القنيطرة

Climate Change and Its Effects on the Agricultural Sector in the Commune of Almnasra – County of Knitra

عبد الكريم حسنية[1]، عبد الخالق غازي[2]

Abd Karim HSINA[1], Abd Lkhalek GHAZI[2]

[1] جامعة ابن طفيل، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية القنيطرة، المغرب، abdohsina1988@gmail.com

[2]جامعة ابن طفيل، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية القنيطرة، المغرب، Aghhzi@hotmail.com

ملخص

تعتبر التغيرات المناخية من أبرز القضايا البيئية التي تواجه سكان العالم في مختلف المجالات وفي مقدمتها القطاع الفلاحي، الذي له ارتباط وثيق بأحوال الطقس والمناخ.ويعد المغرب عموما وجماعة المناصرة خصوصا من المناطق التي تأثرت بظاهرة التغيرات المناخية نتيجة الجفاف والفيضانات، الأمر الذي دفع الفلاح بالمنطقة إلى انتقاء بدور ومزروعات تتلاءم مع هذه الوضعية المناخية، قصد تحقيق الأمن الغذائي.

الكلمات المفاتيح: التغيرات المناخية؛ القطاع الفلاحي؛ جماعة المناصرة.

Abstract:

Climate change is one of the biggest issues that inhabitants of the world face in different domains, especially in the agricultural one, which has a strong relationship with weather and climate. In Morocco, thecounty of Almnassra is one of the areas that has been affected by the phenomenon of climate change due to droughts and floods, thus driving and pushing the farmers of this area to select and choose seeds that can grow so easily in this kind of weather and climate in order to maintain and achieve food security.

Keywords: Climate Change; Agricultural Sector; the Commune of Almnasra.

مقدمة

تتميز مناخات الأرض بالتغير وعدم الاستقرار، فالظروف المناخية تتغير بشكل كبير على جميع مستويات الزمن، سواء على المدى القصير والمتوسط أو الكبير، وهذا ما حدا بالمنظمة العالمية للأرصاد الجوية سنة 1959 إلى صياغة تعريف جديد للمناخ يقول: "المناخ هو مجموع الظروف الجوية المتذبذبة، متميز بتغير وتطور حالات الطقس خلال فترة زمنية طويلة (30 سنة على الأقل) داخل مجال جغرافي محدد".

هذا التعريف يتجاوز التعريفات الكلاسيكية، التي تعتبر المناخ شيئا ثابتا ومستقرا، ويركز على خاصية التذبذب والتقلب التي تخضع لها المناخات، بفعل توالي فترات الفيض المطري وفترات العجز، وكذا تعاقب فترات البرد وفترات الفيض، وإذا كانت ظاهرة التذبذب والتقلب شيئا عاديا يميز التطور الطبيعي للمناخ، فإن ما يثير الانتباه هو تزايد حدة التغيرات المناخية خلال العقود الأخيرة.

فمند ستينات القرن الماضي ازدادت حدة الكوارث الطبيعية، التي تعرض لها كوكب الأرض وخلفت انعكاسات وأزمات اقتصادية واجتماعية وبيئية، تتمثل في انخفاض الإنتاج الفلاحي وتراجع الموارد المائية، وانتشار المجاعة وهلاك ما يقارب من 400000 نسمة، (عبد العزيز باحو، 2002، ص6 و7) إضافة إلى أعداد هائلة من الماشية والحيوانات البرية، وساهم أيضا في خلخلة التوازنات البيئية.

أما على المستوى الوطني، فالمغرب يعتبر–كما تؤكد الدراسات الجيولوجية والجيومرفولوجية والتاريخية–من بين المناطق الأكثر عرضة للجفاف والتغايرية المناخية، فموقعه في العروض شبه المدارية الانتقالية يجعله خاضعا باستمرار لتأثير خليتي الضغط العالي الآصوري والكتل الهوائية المدارية الجافة.

وعلى الرغم من الأبحاث المناخية في البلاد ابتدأت مبكرا، مند فترة الحماية– حيث أن دراسات وأبحاث كثيرة لتحديد الخصائص العامة لمناخ البلاد–فإن البحث المناخي عرف ركودا خلال فترة الاستقلال. فإنتاجه خلال هذه الفترة كان هزيلا جدا، ولم يتعد بضع مقالا تنشرها بعض الجغرافيين المغاربة أو الفرنسيين في مجلة جغرافية المغرب، واستمرت هذه الوضعية حتى عقد الثمانينات والتسعينات بفعل تزايد حدة الجفاف خصوصا ما بين سنتي (80-1985). والتي خلفت عواقب بيئية واقتصادية واجتماعية عنيفة، وهذا ما دفع من جديد بالباحثين إلى ضرورة الاهتمام بتعميق الأبحاث المناخية الأساسية، منها التطبيقية حول خصائص مناخ البلاد وانعكاساته على القطاع الفلاحي. وتعتبر الجماعة الترابية المناصرة من المناطق التي يغلب عليها الطابع الفلاحي، بالدرجة الأساسية لذلك فهي تعرف إشكاليات عديدة تختلف تبعا لطبيعة المجال، مقابل ذلك نجد أن المنطقة المدروسة تتميز بخصائص مناخية مختلفة، كاعتدال الحرارة صيفا وارتفاع المدى الحراري والرياح القوية نسبيا التي تهب بشكل يومي تقريبا خلال فصل الصيف، كما تعرف المنطقة قدرا لا بأس به من التساقطات والرطوبة بنسبة عالية. أما التربة فهناك التربة المفككة

البنية التي يغلب عليها الطابع الرملي الخالي من المادة العضوية في الشريط الساحلي، لذلك فهي عرضة للانجراف الريحي. وأما في الداخل فنجد التربة الطينية الثقيلة قليلة النفاذية والتي تكون عرضة للتملح بفعل تناوب فترات الجفاف والفيضانات بفعل التغيرات المناخية في العقود الأخيرة. بالإضافة إلى ما يترتب على الأنشطة البشرية من انعكاسات سلبية، التي تشكل عوامل ضغط على الموارد الطبيعية في المنطقة خصوصا الأراضي الفلاحية والفرشات المائية، والأراضي الرعوية والغابوية في المنطقة.

I. الإطار النظري المنهجي

1-1 -إشكـــالية الدراسة

لقد استأ تر موضوع التغيرات المناخية وأثرها على القطاع الفلاحي باهتمام الرأي العام والباحثين المغاربة، في شتى الميادين كالمناخ والأرصاد الجوية ،الفلاحة، الموارد المائية، المياه والغابات...وجاء ذلك في خضم توالي نوبات الجفاف المتكررة كان المغرب عرضة لها خلال الفترة المعاصرة مابين 1980و1985،ثم مابين 1991و1995 وأخيرا مابين 1998 و2001 ثم في 2015، وهكذا أضحى موضوع التغيرات المناخية مجالا خصبا للبحث العلمي ولوسائل الإعلام في بلادنا، خصوصا وأن هذه الظاهرة المناخية ما نفكت تزداد حدة، وتخلف نتائج سلبية على البيئة والاقتصاد والمجتمع المغربي. ونتيجة لهذا عرف البحث العلمي المناخي في البلاد نقلة نوعية كبرى مند عقد الثمانينات من القرن 20، وتجسد ذلك عبر تعدد الأبحاث المناخية الأكاديمية، وتنظيم ندوات ومناظرات وطنية كثيرة حول التغيرات المناخية وتقييم انعكاساتها على الموارد المائية والقطاع الفلاحي الذي يعتبر المتضرر المباشر من هذه الآفة وفي سياق معالجة هذا المشكل من الناحية العلمية تعددت الرؤى، وتباينت المقاربات والطروح والإشكاليات العامة. ومن أجل دراسة هذا الموضوع يتحتم علينا كباحثين طرح مجموعة من التساؤلات والإشكاليات حوله ويمكن صياغتها كما يلي:

- هل يمكن الحديث عن حدوث تغيرات على مستوى المنتوجات الفلاحية بالمنطقة في ظل التغيرات المناخية؟
- ما هي الأسباب والعوامل التي دفعت الفلاح بالمنطقة إلى اعتماد زراعات جديدة ضمن بيوت بلاستيكية (ظاهرة التسييج) مع استعمال أسمدة كثيرة ومتنوعة؟
- إذا حدثت تغيرات فعلا على مستوى المنتوجات الفلاحية بفعل التغيرات المناخية، فهل استطاع الفلاح بالمنطقة التكيف مع هذه التغيرات في إطار الزراعات البديلة؟
- وما الآليات والتدابير التي وظفها في ذلك من أجل التأقلم مع ظاهرة التغيرات المناخية؟

1- 2 المنهجية المتبعة وتقنية البحث

سنركز في هذا البحث على مناهج متنوعة تساعدنا في الإجابة عن هذه الأسئلة التي سنطرحها في هذا الموضوع والأهداف العامة منه اعتمادا على المنهج التحليلي كوسيلة لاستنباط المعطيات من العام إلى الخاص، أما المنهج الاستقرائي سنعمل من خلاله على دراسة الوقائع القابلة للملاحظة عبر الانطلاق من جزئيات الظاهرة للوصول إلى مضمونها. وسنعتمد أيضا على المنهج التاريخي لدراسة التغيرات المناخية بالمنطقة وبعض الظواهر الجغرافية المرتبطة بالزمان والمكان كما سنعمل على خصائص المنهج الوصفي لرصد بعض التغيرات التي يعرفها المجال الفلاحي وذلك أثناء القيام بالبحث الميداني.

-إن منهجية البحث هاته تتطلب منا الاعتماد على مجموعة من المراحل:

العمل الببليوغرافي:

سنركز فيه على الاطلاع على مجموعة من الدراسات ذات صلة بموضوع البحث.

قراءة مجموعة من الكتب والمقالات المرتبطة بالإطار النظري والمفاهيمي للبحث:

- مصادر ومراجع-أطروحات ورسائل جامعية. -دراسة تقنية- التقارير...

- جمع المعطيات الرسمية

تطلب إنجاز هذا البحث الولوج إلى مجموعة من الإدارات التي تتوفر على معطيات ومعلومات لها صلة بموضوع البحث وهي:

- الجماعة الترابية المناصرة
- المكتب الجهوي للاستثمار الفلاحي بالغرب(ORMVAG)
- الوكالة الحضرية لإقليم القنيطرة
- مكتب الاستشارة الفلاحية بسيدي علال التازي
- مصلحة المياه التابعة لوزارة التجهيز والنقل
- المندوبية السامية للمياه والغابات القنيطرة
- الغرفة الفلاحية لجهة الرباط سلا القنيطرة
- المندوبية السامية للتخطيط.
- المعهد الوطني للبحث الزراعي بالقنيطرة(inra)

على الرغم من الأهمية التي يكتسيها العمل البيبليوغرافي فإن المعطيات المحصل عليها تبقى عامة، الشيء الذي يتطلب منا القيام ببحث ميداني لتعميق البحث وإعطائه بعدا واقعيا أكثر.

1-3 الفرضيـات

-من أجل معالجة هذه الإشكالية سننطلق من عدة فرضيات :

-تتوفر الجماعة الترابية المناصرة على مؤهلات طبيعية واقتصادية قادرة أن تجعل منها قطبا قادرا على استقطاب استثمارات مهمة تشمل مختلف القطاعات الاقتصادية والاجتماعية.

وهذا من شأنه أن يساعد على تجاوز الإكراهات المناخية التي تعرفها الجماعة من أجل تحقيق التنمية المستدامة.

-إن التحولات السريعة والعميقة التي يعرفها القطاع الفلاحي بسبب اقتحام الرأسمال الزراعي، وعصرنة ساهمت في استنزاف الفرشة المائية وتغيير خصائص التربة.

الإطار النظري

1-4 تقديم مجال الدراسة

تندرج منطقة المناصرة ضمن الشريط الساحلي الرابط بين القنيطرة ومولاي بوسلهام. وقد عرفت خلال العقود الأخيرة نموا اقتصاديا مهما، وذلك نظرا لما تزخر به من مؤهلات طبيعية وسدائم مائية مهمة، حيث تستعمل هذه الموارد للسقي وتزويد السكان بالماء الصالح للشرب، كل هذه العوامل جعلت منطقة المناصرة تحتل مكانة مهمة سواء على الصعيد المحلي والجهوي.

يقع سهل الغرب بين خطي عرض-30°34و-15°35 شمال خط الاستواء، وبين خطي طول -40°6 و-30°6 غرب خط غرينتش. وتقدر مساحته بحوالي 616 ألف هكتار، ويقع في الشمال الغربي للمملكة، ويحد شمالا ابتلال جبال مقدمة الريف وجبل اوطيطية وبدرع، أما جنوبا فيحد بهضبة المعمورة، وفي أقصى الشمال هضبة الرمال، بينما غربا فيحد بالمركب الكثيبي. (خليل قاسم وآخرون...دينامية الأوساط الطبيعية الساحلية وتهيئة المجال حالة جماعة المناصرة، 2006-2005).

تنتمي جماعة المناصرة إلى إقليما لقنيطرة الواقع بالجهة الغربية للمملكة، وتمتد على مساحة تناهز 195 كلم^2، تحدها من الناحية الشمالية جماعة سيدي محمد بن منصور الشرقية نهر سبو ومن ورائه جماعتي المكرن وأولاد سلامة، الجنوبية بالجماعتين الحضريتين القنيطرة ومهدية ومن الناحية الغربية فتحد بالمحيط الأطلسي.

شكل رقم (1): خريطة موقع جماعة المناصرة ضمن جهة الرباط-سلا-القنيطرة

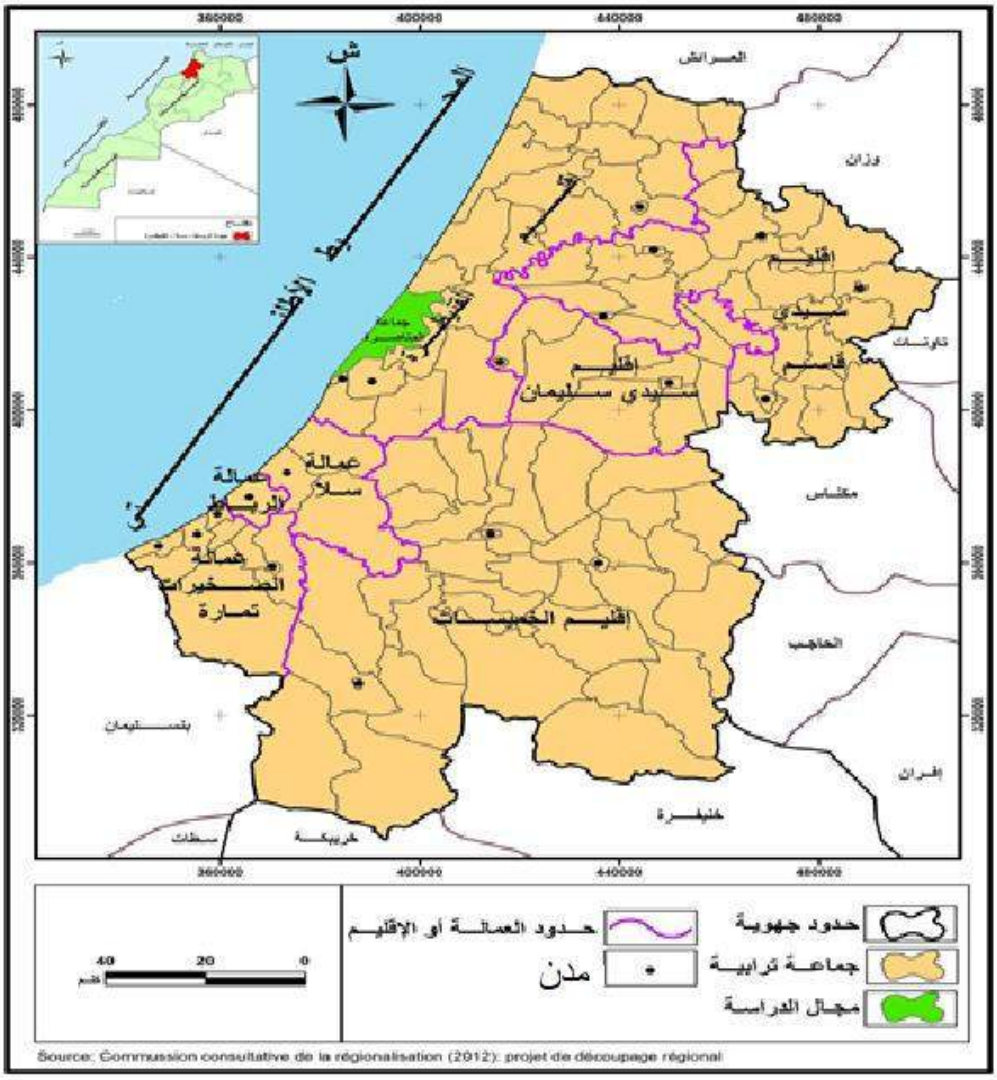

المصدر: إنجاز الباحث اعتمادا على التقسيم الترابي لسنة 2015

II. الموارد الفلاحية بجماعة المناصرة

تلعب الفلاحة دورا مهما في الاقتصاد المغربي سواء كانت مسقية أو بورية، وتؤثر في الناتج الداخلي الخام الإجمالي وتتراوح مساحتها ما بين% 12و 13% من المساحة الإجمالية للبلاد. وتعتبر أساس الاقتصاد المغربي إذ تمثل 45% ضمن باقي القطاعات الاقتصادية الأخرى، وتمتص نسبة مهمة من الشباب القادرين على العمل.

1. مناخ جماعة المناصرة

يتميز مناخ الجماعة بخصائصه المتوسطية المعروفة بعدم انتظام التساقطات وتركزها في فترات محددة. إذ أن التساقطات القوية التي تليها فترات الجفاف تؤثر سلبا على التربة، وذلك إما عن طريق التعرية أو الفيضانات الجارفة. وعموما فإن كمية التساقطات في سنة مطرية طبيعية، تعتبر كافية لإنعاش زراعة الحبوب البورية والرعي المكثف، كما تؤثر بشكل إيجابي على الموارد المائية المتاحة بالجماعة.

شكل رقم(2): التغيرات الموسمية للتساقطات بجماعة المناصرة ما بين 73-2014

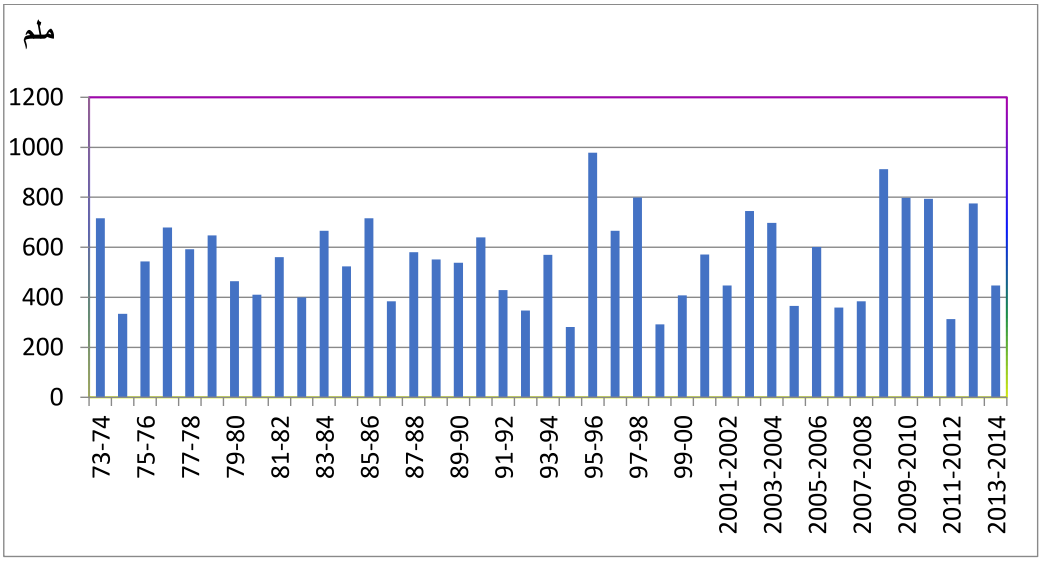

المصدر: المركز الجهوي للاستثمار الفلاحي الغرب بتصرف 2016.

من خلال الشكل(2) نلاحظ أن جماعة المناصرة تعرف تباينا على مستوى التساقطات السنوية، حيث نجد سنوات تعرف تساقطات مطرية مهمة وأخرى تعرف تساقطات ضعيفة. مثلا نجد الموسم الفلاحي 1995-1996 سجلت فيه أعلى نسبة من التساقطات التي وصلت إلى978,8ملم، وهذه الفترة الرطبة تعتبر من بين الفترات التي عرفت فيها جماعة المناصرة أكثر سنوات رطوبة، بالإضافة إلى موسم 2008-2009 الذي سجلت به 912 ملم، وبالمقابل تنخفض كمية التساقطات، بحيث نجدها تقل عن المتوسط التساقط السنوي العام، مثل موسم 1994-1995 حيث سجلت كميات قليلة من التساقطات لا تتعدى 281.9 ملم.

شكل رقم(3): المتوسط السنوي للحرارة بالجماعة ما بين 1973 و2014

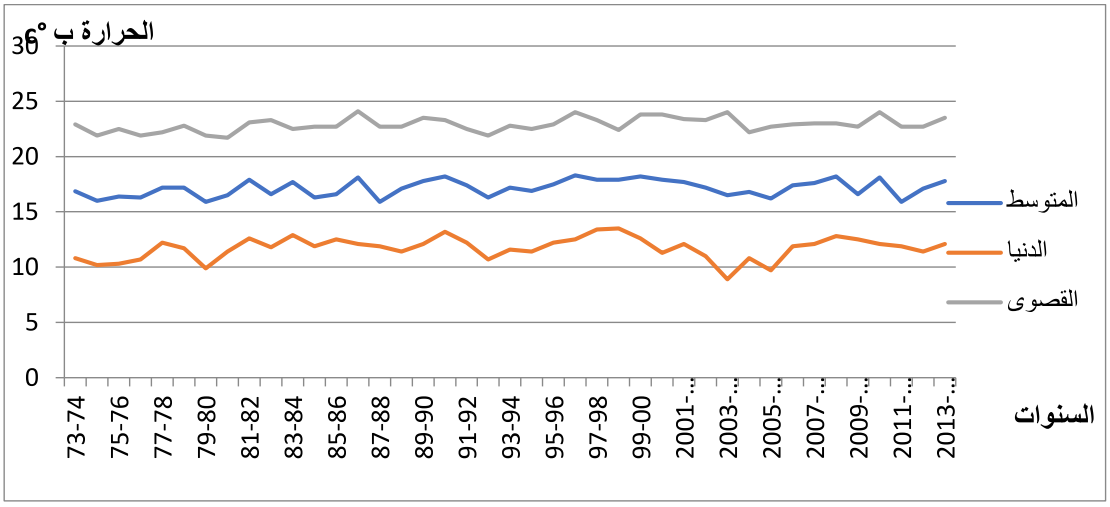

المصدر: المكتب الجهوي للاستثمار الفلاحي بالغرب بتصرف 2016.

من خلال الشكل رقم 3 نلاحظ أن هناك تباين من حيث درجة الحرارة،إذ نجد أدنى متوسط حراري سنوي سجل خلال سنة 1979 إذ بلغ 15.9درجة. أما فيما يخص السنوات الأخرى تتراوح فيها درجة الحرارة ما بين سنوات تفوق المتوسط الحراري السنوي العام، وسنوات تفوق الحرارة السنوية المعدلة، حيث نجد أن أقصى متوسط حراري سجل خلال سنة 1997 إذ بلغت 18،3 درجة، وعلى العموم فإن المنطقة تتميز بحرارة معتدلة بفعل قربها من الساحل الذي يقوم بتلطيف الأجواء بها.

2. القطاع الفلاحي بالجماعة

-تعتمد منطقة الغرب في اقتصادها على النشاط الفلاحي، فالمساحة الصالحة للزراعة تقدر ب 606.977 هكتار، وقد شهدت هذه الجهة تطورا هاما في إطار عصرنة القطاع الفلاحي الذي أصبح يعتمد على السقي والتقنيات الزراعية الحديثة. فهذه الجهة تتوفر على 275300 هكتار قابلة للتجهيز، منها 125500 هكتار تم تجهيزات لحد الساعة، ويعتمد جزء كبير من باقي الأرض التي لم يصلها التجهيز بعد على الضخ من الفرشة المائية، وينتشر هذا النوع من السقي بشكل كبير في الشريط الساحلي للجهة، والذي يدخل ضمن البرنامج الثالث للري والذي لايزال قيد الدراسة، وتنتمي الجماعة الترابية المناصرة إلى هذا الشطر.

-تقدر المساحة القابلة للزراعة ب 50.000 هكتار وتمثل المساحة المسقية حاليا 35.000 هكتار بنسبة 70% من الأراضي الصالحة للزراعة. أما عدد الآبار فيقدر حاليا 35.000 بئر مقابل حوالي 9000 بئر مع مطلع السبعينات.

إن سياسة اقتصاد الماء من الأمور المستعجلة، الشيء الذي يحيلنا على ضرورة إتباع تدابير عملية في ميدان الري والقيام بتوعية شاملة وسن سياسة للتحسيس الخ... لتوجيهه نحو المهم، وهو ضرورة للخروج من الثقافة التقليدية التي تعتبر الماء هبة من السماء، في كل الحالات فإن للماء تكلفة يتعين أن تؤديها جهة ما.

3. توزيع الأراضي بالجماعة

إن توفر الماء بجماعة المناصرة بكميات مهمة سمح للفلاحين باستعمال السقي في أغلب الأراضي الزراعية، مما أدى إلى ارتفاع المساحة المسقية. الشيء الذي دفع الفلاحين بالانتقال إلى نظام الإنتاج من مرحلة ترتكز على إنتاج الحبوب إلى نظام زراعي متنوع المزروعات (موز.أفوكا.توت الأرض...)، مما انعكس بشكل واضح على المشهد الزراعي بالجماعة.

تنقسم الأراضي الفلاحية بجماعة المناصرة من الناحية القانونية إلى ثلاثة أنواع:

–**الأراضي الجماعية أو السلالية**: أول نظام عقاري بالمغرب، وهي أراضي في ملكية الجماعات السلالية ولا يمكن التصرف فيها أو تفويتها، وتبلغ مساحة هذه الأراضي بجماعة المناصرة 7650هـ أي 51% من مجموع الأراضي الصالحة للزراعة بالجماعة.

–**أراضي الخواص أو الملك الخاص**: وهي أراضي في ملكية الأفراد، تخول لهم قانون الملكية الحق والحرية في التصرف فيها، تقدر هذه المساحة بالجماعة بحوالي 5700 هـ، وهو ما يمثل 38% من الأراضي الصالحة للزراعة بالمناصرة.

–**أراضي الملك الخاص للدولة**: تبقى ملكية هذا الصنف من الأراضي تابعة للدولة، التي تملك الحق في استغلالها أو توظيفها لإقامة مشاريع تنموية كبرى. ويمثل هذا الصنف من الملكية على مستوى تراب جماعة المناصرة 1650 هـ؛ أي ما نسبته 21% من مجموع الأراضي الصالحة للزراعة بالجماعة.

شكل رقم 4: توزيع الأراضي الفلاحية بالجماعة حسب نوع الملكية

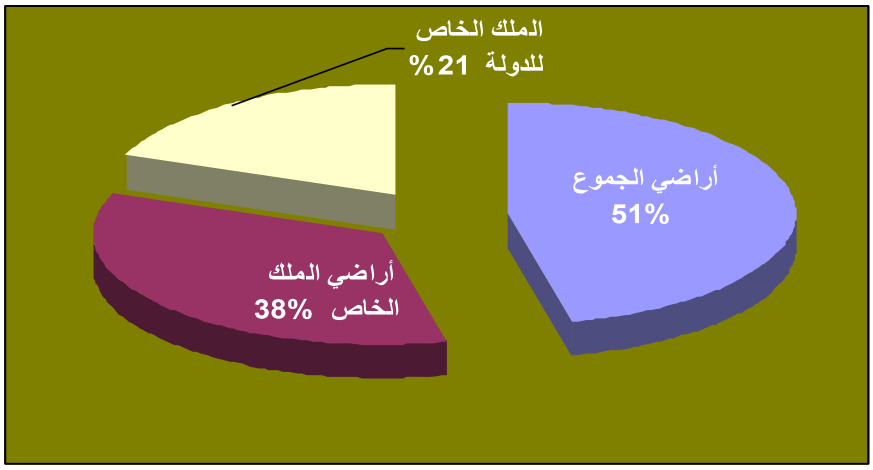

المصدر: منوغرافية الجماعة 2016

مازالت الأرض في جماعة المناصرة تخضع لأنظمة قانونية متعددة وتقليدية. وتشكل بطبيعتها إكراها حقيقيا في وجه التنمية الفلاحية، فالأراضي الجماعية مازالت تمثل 51% من الأراضي الصالحة للزراعة، هذا النظام أصبح في الآونة الأخيرة يعرف عدة مشاكل وتعقيدات انعكست سلبا على المردودية الفلاحية والاستثمارات بالجماعة، وإن كان الملك الخاص يمثل نسبة 38% من مجموع الأراضي بالمنطقة، فإن الوضعية التي توجد عليها الملكية من حيث حجمها يجعلها لا تختلف كثيرا عن وضعية أراضي الجموع، التي تعاني بدورها من التفتت وصغر حجم الاستغلالية. ويرجع التوزيع اللامتوازن على مستوى مساحة الاستغلاليات الفلاحية، وتفتتها بتراب الجماعة إلى عامل الإرث، وهي وضعية تنطبق على سائر مناطق البلاد.

III. آثار التغيرات المناخية على القطاع الفلاحي بالجماعة الترابية المناصرة

1-آثار المناخ على القطاع الفلاحة بمجال الدراسة

يتأثر هذا القطاع الحيوي بظاهرة التغيرات المناخية منذ القدم، وازداد هذا التوتر خلال العقود الأخيرة نتيجة الانبعاث المفرط للغازات في الجو من طرف الدول الصناعية. ويعتبر سهل الغرب ضمن المناطق التي تعاني من الجفاف والفيضانات والتبخر، نظرا لموقعه على سافلة الحوض وعدم استيعاب أوديته للحمولات المائية، فضلا عن تربته الطينية والمرجات الموجودة به مع وجود أودية غير منظمة، بالإضافة إلى شبكة الصرف الفلاحية التي تبقى غير كافية، وهذا ما يؤثر على القطاع الفلاحي بشكل جلي.

شكل رقم 5: تأثير التغيرات المناخية على القطاع الفلاحي

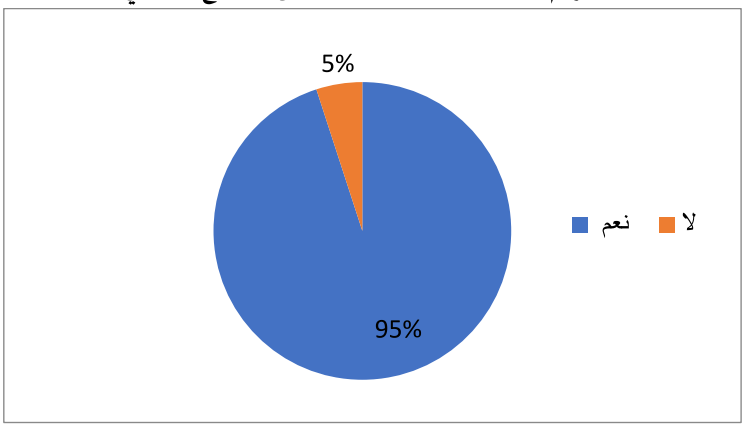

المصدر: نتائج البحث الميداني 2017

يتضح لنا من خلال الرسم البياني رقم 5 أن التغيرات المناخية بالجماعة أثرت على القطاع الفلاحي بنسبة 95% حسب التحري الميداني مع الفلاحين، وهذا يرجع إلى توالي سنوات الجفاف والفيضانات، حيث أكد أغلبية المستجوبين أن قلة التساقطات تؤثر على كل الكائنات الحية، وتهدد أمنها الغذائي، كما أن نسبة 5 %من المستجوبين ليس لديهم أي فكرة عن التغيرات المناخية وأثرها على القطاع الفلاحي.

2- الجفاف

لقد عاش سكان الجماعة الترابية المناصرة، ركودا و تأخرا شديدا من الناحية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ثم الثقافية. حيث كانت تعتمد جل ساكنتها على فلاحة بورية تقليدية، ثم على أدوات العيش البسيطة والمحدودة.

لكن بعد الثمانينات من القرن الماضي، أصبح هذا الوضع يتزعزع ويخرج من قوقعته، نتيجة لتوالي سنوات الجفاف التي عرفها المغرب عامة ومنطقة المناصرة الساحلية خاصة، والتي أسفرت عن تحرك إرادة الفلاح بالجماعة اتجاه قهر شبح الجفاف بما أوتي من خبرة وتجربة وثقافة. حيث عمد على اللجوء إلى مجموعة من الوسائل قصد التخفيف من ظاهرة الجفاف، وتتمثل الوسيلة الرئيسية والهامة للفلاح في قيامه بحفر الآبار من أجل تغطية استعمالاته المختلفة. ومع العلم بأن المنطقة ذات بنية جيولوجية تتميز بسرعة النفاذية، وقرب الفرشة المائية الباطنية، فكان ما عليها إلا أن تستجيب لمتطلبات الفلاح بها.

كل هذا أدى إلى كثافة استغلال الفرشة المائية الباطنية. حيث يظهر لنا هذا من خلال تزايد عدد الآبار في المنطقة، التي توجه للسقي بأنواعه المختلفة (موضعي-بالتنقيط_الرش). الشيء الذي أدى إلى انتقالها من 900 بئر سنة 1992 إلى 2898 سنة 2008، ثم إلى 3400 سنة 2017. كما ثم التخلي عن أزيد من 500 منها بفعل نضوبها بفعل قلة التساقطات السنوية، إلا أن هذه الآبار لا تتوزع بنفس العدد على كل فئات المجتمع وعلى

ذوي الحيازات الفلاحية. لأن ذلك مرتبط بإمكانيات السكان المادية، وكذا غلبة عنصر الفلاحين النشيطين الذين يستغلون الفرشة الباطنية عن طريق حفرهم لبئرين أو ثلاثة آبار للحيازة الواحدة.

شكل رقم 6: خريطة توزيع الآبار بجماعة المناصرة

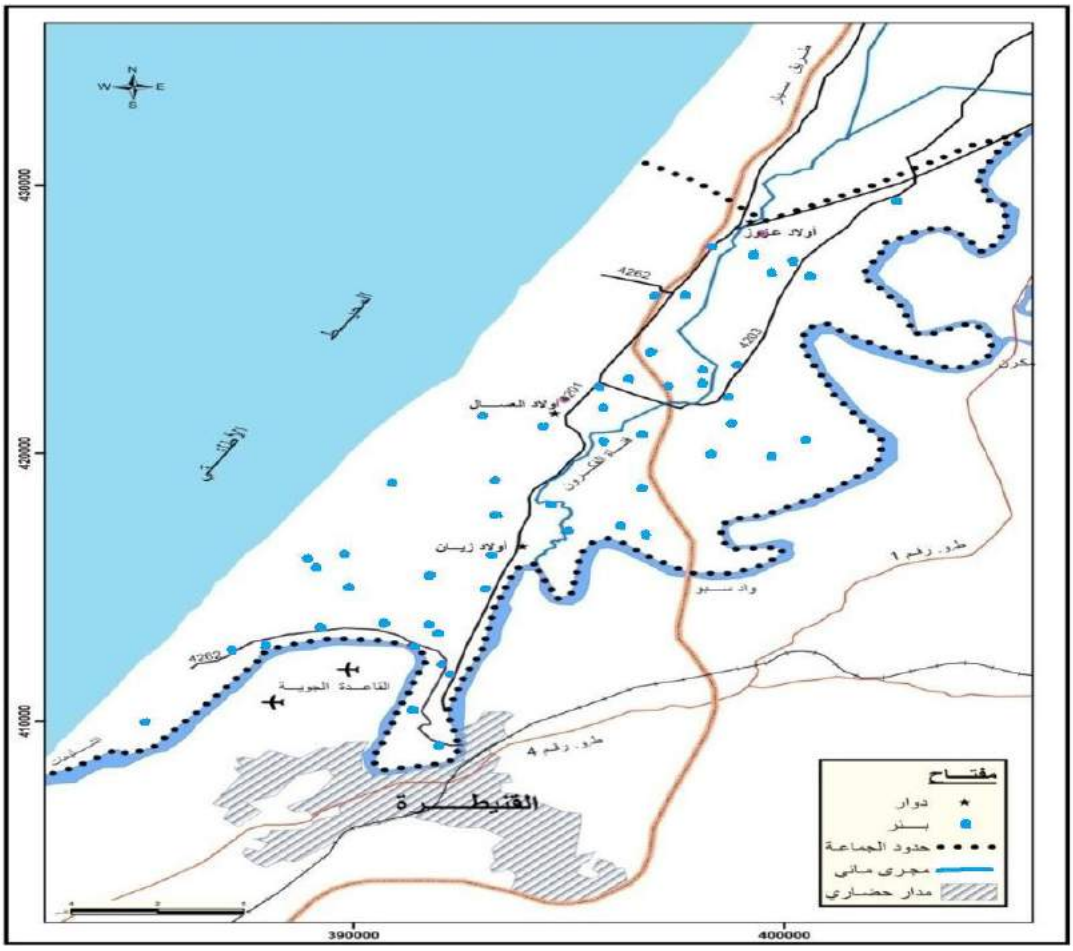

المصدر: المكتب الجهوي للاستثمار الفلاحي بالغرب-بتصرف 2016

جدول رقم 1: توزيع الآبار حسب الاستغلاليات بمنطقة المناصرة.

الاستغلاليات	الآبـار		
	العدد	النسبة المئوية%	العمق بالمتر
أقل من 2 هكتار	9	5.4	أقل من 15 متر
من 2 إلى 5 هكتار	18	10.8	من 15-20 متر
من 5 إلى 10 هكتارات	15	09	من 20-40 متر
من 10 إلى 20 هكتار	19	11.4	من 40-60 متر
أكتر من 50 هكتار	106	63.8	من 60-70 متر

المصدر: مركز الاستثمار الفلاحي بسيدي علال التازي 2016.

نلاحظ انطلاقا من الجدول رقم 1 أن عدد الأثقاب وعمقها يزداد حسب مساحة الاستغلاليات، وهذا ما نلمسه من خلال الحيازات أو الاستغلاليات التي تفوق 50 هكتار. حيث يصل بها عدد الآبار إلى 106 بئر، بعمق يتراوح ما بين 60 و70 متر.

كل هذا يوضح مدى الاستغلال المفرط والمكتف للسدائم المائية الباطنية من طرف الإنسان، وذلك لحفره للآبار واستغلاله للمياه الجوفية، بفعل تزايد حدة التغيرات المناخية التي أصبحت تعرفها منطقة الدراسة في العقود الأخيرة.

أما العنصر الثاني، الذي أدى إلى الاستغلال المكثف للفرشة المائية الباطنية، فيتجلى في الاستعمال المكثف للمضخات الآلية بالقرب من السديمة المائية. وقد انعكس عن هذا الوضع توسيع المساحات المخصصة للسقي، حيث انتقلت من 4116 هكتار سنة 1994 إلى 9980 هكتار سنة 2008، مما أدى إلى تحسين أوضاع الساكنة واندماجهم في صفوف الطبقة الغنية، وترتب عن هذا الوضع الأخير، انفجار سكاني جعل المنطقة تصنف من بين المناطق الآهلة بالسكان.

يمكن القول إذن، بأن الجفاف كان سببا أساسيا في تحريك دينامية التحولات التي شهدتها جماعة المناصرة، وذلك عبر قيام الفلاحين ببدل كل ما في وسعهم، قصد القضاء على مخلفات وأشكال الجفاف ونقص كمية الأمطار.

شكل رقم 7: أسباب التغيرات المناخية بالجماعة الترابية المناصرة

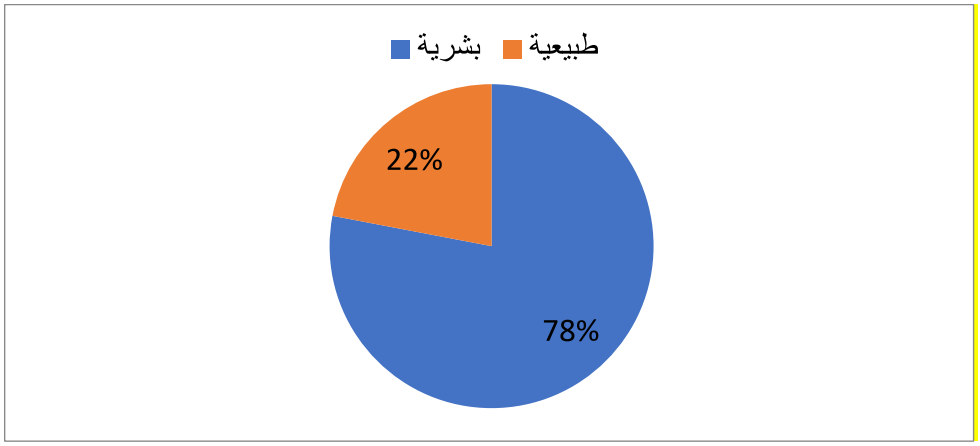

المصدر: بحث ميداني 2017

نلاحظ من خلال الشكل رقم 7 أن أسباب التغيرات المناخية تتمثل: فما هو طبيعي وما هو بشري، حيث وجدنا أن الأسباب البشرية تمثل ن 78% نتيجة الأنشطة البشرية غير المعقلنة كتأثير معمل الورق المقوى المتواجد جنوب الجماعة، وشمال الجماعة الحضرية القنيطرة المجاور، بالإضافة إلى الملوثات الصناعية من طرف الدول التي لا تحترم حصة الكاربون الممنوحة لها من طرف الأمم المتحدة، أما السبب الطبيعي فهو يمثل 22% أي أن الغلاف الجوي تأثر بالأنشطة البشرية التي تطرقنا لها في بداية تحليلنا.

الفيضانات: أكد لنا بعض المستجوبين أن الفيضانات تترك من وراءها الخير رغم الأضرار وبالتالي يقوم الفلاح بالمنطقة بإعادة زراعة الأرض وتعويضها بالزراعات الربيعية، وبهذه العملية يتفادى الفلاح موسم فلاحي ضعيف إلى منعدم ويحصل على إنتاجية جيدة، عكس الجفاف الذي لا يترك أي شيء سوى المجاعة والقحط والحالة النفسية المتدهورة له.

الجريحة (البرد): يعاني الفلاح من هذه الظاهرة التي تهدد أنشطته الفلاحية بكل أشكالها، لأنها تتعرض لعملية الكساد والضياع نتيجة موجة البرد القارص والانخفاض الشديد لدرجة الحرارة، ومع ذلك الوزارة الوصية على هذا القطاع لا تعوض الفلاح عن هذه الخسائر، في ظل غياب مراقبة ومحاسبة المسؤولين عن هذا القطاع الحيوي الذين لهم كل الصلاحيات والمسؤوليات لتعويض الخسائر التي يسببها البرد القارص.

IV. تأقلم الفلاح مع التغيرات المناخية بالجماعة

1-أشكال التأقلم

بفعل تواتر حدة التغيرات المناخية بالجماعة، خصوصا على القطاع الفلاحي الذي يعتبر المحرك الأساسي

في تحريك دواليب الاقتصاد بالمنطقة نهج الفلاح بالمنطقة مجموعة من التدابير والإجراءات قصد التأقلم مع هذه الظاهرة، ومن بين هذه الإجراءات نجد ما يلي:

- **اعتماد الزراعة المغطاة**: تعتبر هذه الزراعة من بين الزراعات الدخيلة بالمنطقة، قصد التكيف والتخفيف من حدة التغيرات المناخية ومواجهة المنافسة الخارجية من حيث المنتوجات.
- **استعمال بذور منتقاة**: بفعل تزايد حدة التغيرات المناخية، لجأ الفلاح إلى اعتماد زراعات بديلة ومتكيفة مع الجفاف، لأنها لا تتعدى 3 أشهر بالضيعة الفلاحية وتكون لها قدرة كبيرة على التكيف مع المناخ المتقلب.
- **استعمال الأسمدة**: تستعمل الأسمدة كمخصب للأراضي الفلاحية، وترفع من مردودية وإنتاجية في القطاع الفلاحي.
- **استعمال الأسمدة الكيماوية في تخصيب التربة**: تعتبر مركبات الفوسفور والنيترات من أهم المركبات الكيماوية، التي تتضمنها الأسمدة وتلعب دورا مهما في نمو المزروعات بشكل سريع، كما أنها تحتوي على مواد كيماوية تهدد التربة في المستقبل وتلوث الفرشة المائية، وتصبح هذه المياه ملوثة بشكل كبير مما يؤدي إلى القضاء على الكائنات الحية المختلفة، وقد اتضح أن تركيز كبير للنترات في جسم الإنسان التي تسبب له تسمم في أوعيته الدموية.

2- المياه السطحية بالجماعة

- **سد المنع**: قامت الدولة بوضع هذا السد من أجل حماية الجماعة والجماعات المجاورة لها من الفيضانات، والاستفادة منه خلال فترة الجفاف قصد السقي وإرواء الماشية بفعل تزايد حدة ظاهرة التغيرات المناخية.
- **قناة الفكرون**: تعتبر رافدا مهما لواد سبو بالمنطقة، وقد تم حفر قناة الفكرون في عهد الحماية في إطار الأشغال الكبرى للإصلاح الزراعي لسنوات 1948-1954، والتي هدفت إلى التعديل الهيدروجيني للمرجات يسمح بتصريف مياهها الراكدة، وتلعب هذه القناة الاصطناعية دورا أساسيا في سقي المزروعات الحالية، حيث تجلب بواسطتها مياه نهر سبو على قلب المجالات الزراعية لسقيها بالمضخات الآلية. وهو ما أعطى لهاته القنوات أهمية كبرى للسقي داخل المنطقة، بالإضافة إلى دورها في تصريف مياه الأمطار الراكدة والمرجات، إلا أنها في سنة 2010 عرفت هذه القناة تراجعا بسبب كثرة الأوحال مما تطلب إعادة حفرها، حيث أصبحت القناة تتوفر على صبيب مائي مهم في الوقت الحالي.
- **الآبـار**: تنتشر الآبار بالجماعة بشكل كبير على ضفاف واد سبو وباقي تراب الجماعة إلا أنها مع توالي فترات الجفاف، عرفت هذه الآبار نقصا حادا في عددها بفعل تراجع منسوب الفرشة المائية الباطنية،

بالإضافة إلى غلاء تكاليف التنقيب (3 مليون للبئر الواحد). وهذا يؤثر بشكل كبير على القطاع الفلاحي، يتأقلم مع هذه الظاهرة قام الفلاح بتعميق الآبار وتغيير بعضها لأنها بدأت تجف مرة تلوى الأخرى.

خاتـــمة

يعتبر التكيف مع ظاهرة التغيرات المناخية ضمن الأولويات التي أصبح ينهجها المغرب في سياسته العمومية، قصد التخفيف من حدة هذه الظاهرة التي أصبحت تهدد سكان العالم بصفة عامة والمغرب بصفة خاصة.

ورغم أن المغرب لا يصنف ضمن الدول الملوثة 0.16 من إجمالي انبعاثات الغازات الدفيئة، فإنه يعد من بين أكثر البلدان انخراطا في وضع الاستراتيجيات الهادفة إلى الحد من آثار التغير المناخي، والتوصل إلى توافق دولي حولها، وبما أن الاضطرابات المناخية أصبحت واقعا يفرض نفسه، فإن المغرب يضع خطة التأقلم ضمن الأولويات خصوصا في القطاع الفلاحي الذي يعتبر أساس الاقتصاد المغربي.

أما فيما يخص مجال الدراسة فإن سكان المنطقة وضعوا مجموعة من الإجراءات والخطوات قصد التكيف مع التغير المناخي، وذلك عبر حفر الآبار وتعميقها، واستعمال بذور منتقاة، أسمدة كيماوية والاعتماد على ظاهرة التسييج قصد خلق بيئة متأقلمة مع التغيرات المناخية، كما تم توسيع وتنقية مجموعة من القنوات والسواقي قصد جمع المياه واجتناب خطر الفيضانات بالمنطقة.

قائمة المراجع

- ✓ أحمد الشيخ 2004، الأرصاد الجوية، جامعة المنصورة.
- ✓ التهامي التهامي، التغيرات المناخية وأثرها على القطاع الفلاحي.
- ✓ التهامي ديبون 2006-2007، الدينامية المناخية، وتأثيرها على زراعة الحبوب الرئيسية، بالجزء الشمالي الغرب للمغرب، أطروحة لنيل الدكتوراه في الجغرافيا جامعة ابن طفيل كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالقنيطرة، الجزء الثاني.
- ✓ الحوار الوطني حول الماء: وكالة الحوض المائي لسبو، مستقبل الماء شأن الجميع، طبعة نونبر 2006.
- ✓ خليل قاسم أخرون، دينامية الأوساط الطبيعي الساحلية وتهيئة المجال حالة جماعة المناصرة، 2006-2005.
- ✓ دراسة منجزة لصالح المكتب الجهوي للاستثمار الفلاحي بالغرب 1996-القنيطرة
- ✓ دليل إرشادي لأليات التكيف مع التغير المناخي ص 24، الغرفة الفلاحية لجهة الرباط -سلا-القنيطرة
- ✓ شيبير. سيغران، هيدجر، التكيف مع التغير المناخي، التحدي الجديد للتنمية في العالم النامي.
- ✓ عبد الخالق غازي. 2006-2007، أطروحة لنيل دكتوراه الدولة في الجغرافية الطبيعية، جامعة ابن طفيل كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالقنيطرة (الجزء الأول)

- ✓ عبد الله صدقي 2006-2005. إعداد التراب والتنمية المحلية لجماعتي المناصرة وبن منصور، القنيطرة بحث لنيل الدكتوراه في الجغرافية.
- ✓ عبد المجيد فايد، جغرافية المناخ والنباتات، للنهضة الغربية، بيروت ص: 11.
- ✓ عبد العزيز باحو. 2001-2002. الجفاف المناخي بالمغرب: خصائصه وعلاقاته بآليات الدورة الهوائية وأثره على زراعة الحبوب، أطروحة لنيل دكتوراه الدولة خلال الموسم الجامعي
- ✓ علي البنا، 1970 أسس الجغرافيا المناخية والنباتية، دار النهضة العربية للطباعة والنشر بيروت.
- ✓ الكركوري جمال (1991)، الدينامية البيئية لسهل الغرب وهوامشه. ورد في منطقة الغرب والإنسان، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالقنيطرة.
- ✓ محمد جبران والحسن تايقي، جامعة عبد المالك السعدي، مركز البحر المتوسط للتعاون للاتحاد الدولي لصون الطبيعة (uicn)
- ✓ علاقة الموارد المائية بالمناخ: منطقة المناصرة نموذجا، موسم 2007،2008. الأستاذ التهامي ديبون)
- ✓ محمد جبران ولحسن التايقي (2014). التأقلم مع التغير المناخي: من المقاربة إلى الممارسة. الاتحاد الوطني لصون الطبيعة- مركز البحر الأبيض المتوسط للتعاون، مالقا صفحة 46.
- ✓ المملكة المغربية، كتابة الدولة المكلفة بالماء والبيئة 2009: المخطط الوطني لمكافحة الاحتراز المناخي، منشورات قطاع البيئة، النسخة العربية.
- ✓ يوسف عبد المجيد فايد، جغرافية المناخ والنبات، دار النهضة العربية للطباعة والنشر والتوزيع 1990.
- ✓ Addifergani (1993), inondation et transformation socioéconomiques dans la mnasra.
- ✓ AQIL. F, Irrigation moderne et transformation de lé espace et de la société thèse 3eme cycle 1987.
- ✓ Berrad, M ."L'aménagement hydro-agricole de la plaine du Rharb‹" 1986 ronéo.
- ✓ Etude d'actualisation Du plan directeur d'aménagement des ressources en eau du bassin hydraulique de Sebou 2011.
- ✓ Iucn-Rowa, 2014 Aguiding toolkit for increasing climate change resilience.
- ✓ Jean le coz. le gharb, Fellahes et colone these d'état 1964 Rabat Office Regional de la mise en valeur Agricole du Gharb : le gharb fellah et collone p 177 tome 1964
- ✓ ORMVAG ; étude D'AMENAGEMENT hydro-agricole de la zone côtière de troisième tranche d'irrigation (MNASRA)-JUILLET 1995
- ✓ Repplinteissier. la géographie du brevert, paris le brairie 1963
- ✓ LE BORGNE J, 1979 : " Un exemple d'invasion polaire sur la région mauritano - sénégalaise ", Annales de Géographie, n° 489, pp. 521 - 547, Paris, septembre - Octobre 1979.
- ✓ B.E EL OUEDGHIRI, 1985 : " Les types de temps et le mécanisme des pluies au N.E du Maroc ", Thèse 3° cycle, Université Paris 7, JUSSIEU, p. 28.

ديناميةالتعرية المائية واستراتيجيات التخفيف منها بالوسط الريفي لسهل تفراطة وهوامشه: حالة حوض بني ريس (المغرب الشرقي)

Problematic dynamics and areas of water erosion, strategies and methodology Plain frivolity and margins The case of the Beni Reis Basin (Eastern Morocco)

مصطفى عثماني

Mustapha Atmani

جامعة محمد الأول، كلية الآداب والعلوم الإنسانية وجدة، المغرب، atmani.ma@gmail.com

ملخص

تعتبر ظاهرة التعرية المائية من المشكلات المقلقة في بلدان حوض البحر الأبيض المتوسط والتي تعيق تنمية أريافها واستدامة مواردها، فهي تعتبر من بين المسببات الرئيسية لتدهور الأراضي والتربة في المناطق الجافة وشبه الجافة، وأحد مظاهر التصحر. ومنطقة سهل تفراطة وهوامشه التي تضم أحواضا مائية صغيرة من بينها "حوض بني ريس "، باعتبارها منطقة ريفية سهوبية عرفت تحولات عميقة مجالية وسوسيو اقتصادية وبيئية عميقة، ليست في منأى عن هذه الظاهرة التي تعددت أشكالها وتطورت حدتها، خصوصا التعرية الغشائية المتسترة المتطورة إلى تعرية خطية ثم إلى تخديد خلال العقود الاخيرة، وأدت إلى إزالة التربة، وتدني خصوبتها وتدهور الأراضي. وتعزى هذه الظاهرة إلى تفاعل عوامل طبيعية متنوعة مساعدة مرتبطة بهيمنة الصخور الهشة والإرث الجيمورفلوجي ونظام الانحدارات، وعوامل بشرية مفاقمة مرتبطة بطبيعة أنماط الاستغلال غير الملائمة والمتسمة بالضغط على الموارد.

لقد سمحت مقارنة نتائج قياس التعرية المائية ودراسة السلوك الهيدرولوجي للتربة بحوض بني ريس اعتمادا على مشارات التجارب، من التعرف على أنماط الاستغلال المسرّعة للتعرية المائية والمخلّة بالتوازنات البيئية للحوض. وقد أظهرت القياسات ارتفاعا قويا لمتوسط معامل السيلان تراوح ما بين 33%و50%، فيما قُدر متوسط فقدان المواد بما بين 1 و2 طن/هـ/سنة. تعبر هذه الأرقام عن مدى أهمية الدينامية التشكالية التي يعرفها حوض "بني ريس" خصوصا ومنطقة سهل تفراطة وهوامشه عموما، وتنذر بخطورة معالم تصحر شامل، بالرغم من بعض المحاولات المحدودة الأهمية لاستصلاح الأوساط المتضررة في إطار مشاريع إعدادية. مما يتطلب اعتماد استراتيجيات متعددة لمحاربة التعرية المائية والتخفيف من حدتها.

الكلمات المفتاحية: التعرية المائية؛ سهل تفراطة وهوامشه (حوض بني ريس)؛ مشارات التجارب؛ مشاريع الاستصلاح؛ استراتيجيات محاربة التعرية المائية.

Abstract:

The phenomenon of water erosion is a worrying problem in the world, because of its negative effects on humans and the sustainability of their resources. It is considered one of the most basic manifestations of land degradation in arid and semi-arid areas, and one of the manifestations of desertification (UNCCO, 1994.

The area of the Tafrata plain and its margins, which includes the "Bani Reis Basin", is a rural area that has experienced profound spatial, socio-economic and environmental transformations. It is not immune to the development of water erosion and has led to soil removal and land degradation. This phenomenon is attributed to the interaction of natural factors related to the predominance of brittle rocks, the geomorphological heritage and the system of slopes, and aggravating human factors related to inappropriate exploitation patterns characterized by pressure on resources.

The measurement of water erosion and the study of the hydrological behavior of the soil in the Bani Reis Basin have allowed to identify the accelerated exploitation patterns of water erosion that disturb the environmental balances of the basin. The measurements showed a strong rise in the average coefficient of gonorrhea, ranging between 33% and 50%, while the average loss of materials was estimated at between 1 and 2 tons/ha/year.

On the importance of the problematic dynamism in the "Bani Reis" basin, which warns of the danger of mass desertification, which requires the adoption of multiple strategies to combat and mitigate water erosion.

Keywords: The rural area of the Tafrata plain, Bani Riis basin, water erosion, degradation, development strategies

مقدمة

يتميز الوسط الطبيعي الريفي لسهل تافراطة وهوامشه بتنوع تضاريسي وجيولوجي وجيومورفلوجي كبير، لكنه يبقى هشا في معظمه الطبيعي. فقد ساهم في الماضي إلى حد كبير في وفرة موارد طبيعية متكاملة ما بين المجالات المرتفعة والمنخفضة، حيث استمر التكامل طبيعيا وبشريا بوثيرة متكافئة مع حجم وأنماط السكان ونظم استغلالهم للمجال قبل أن يعرف اختلالا بيئيا منذ زمن قريب. فرغم قدم الاستيطان والاستغلال المبكرين للموارد اللذان يتجسدان من خلال التاريخ القديم لمدينتي دبدو وجرسيف على مجال واسع وجاف، فإن الموارد كانت تستجيب لحاجيات السكان، ولم يكن تدهورها يؤدي إلى طغيان ظاهرة التعرية المائية التي تطورت مظاهرها بشكل مثير خلال العقود الأخيرة وساهمت بالتالي في فقدان الأراضي والإخلال بالتوازن البيئي.

يضم سهل تافراطة وهوامشه أحوضا تراجعية ثانوية تنتمي للحوض الرئيسي الكبير لواد ملوية الذي عرف فيضانات متكررة واستثنائية ساهمت في ارتفاع درجات توحل السدود. وأظهرت الملاحظات الميدانية بالمنطقة تفشي ظاهرة التعرية المائية وانعكاساتها السلبية على الموارد والسكان معا، حيث أصبحت نشيطة ومتطورة تبعا لتحول نظم وأنماط الاستغلال المتسمة بالضغط على الموارد، وبتقنيات وطرق حديثة غير مناسبة للوسط الهش، مما أدى إلى اقتلاع النباتات الطبيعية وتطور السيلان وإزالة التربة.

لذا، استرعى انتباهنا هذا الوضع الدينامي للتعرية السيلية بالمنطقة، وخصوصا التعرية الغشائية المتسترة بالأراضي المحروثة والمتطورة حاليا إلى تعرية خطية وتخديد بهذه الأراضي التي أصبحت غير مستغلة لصعوبة استغلالها، والمهجورة، محاولا البحث عن أسبابها وآليات تطورها، اعتمادا على القياسات الميدانية لفهم السلوك الهيدرولوجي للتربة وتدهور الأراضي بهذا الوسط الهش تبعا لأنماط الاستغلال، ثم رصد ومناقشة أهم الاستراتيجيات التي يمكن اعتمادها للحد من التعرية المائية والتقليل من خطورتها.

1. الإشكالية

تتمحور إشكالية البحث حول دراسة تطور أشكال التعرية المائية المتعددة، لاسيما التعرية الغشائية المتسترة التي تبقى أشكالها باهتة غير مرئية بهذا الوسط القاحل، والتي تظهر بالعين المجردة أساسا عندما تتطور إلى أشكال تعروية خطية في الأراضي المتروكة والمستريحة لفترة طويلة. أدت هذه الظاهرة إلى تحول المشهد الطبيعي للأراضي، بداية بتدهور جودة الأراضي وتدني انتاجيتها من خلال فقدانها للمواد الدقيقة والعضوية، وانتهاء بصعوبة استغلالها نتيجة تجزيئها بالسيل المركز والتخديد ونشاط الحركات الكتلية، فضلا عن تسريع السيلان والفيضان المهددان للمنشآت الهيدروفلاحية والبنيات التجهيزية في السافلة.

انعكست هذه الوضعية على تدهور الموارد الطبيعية، خاصة التربة والماء، حيث أصبحت جل القواعد الصخرية

للسفوح المشكلة للحوض مكشوفة من غطائها الترابي، وساهم في نضوب العديد من مياه العيون والآبار المتواجدة في السافلة، وبالتالي حدوث تطورات تنذر بإمكانية تصحر شامل خاصة مع تكيف الساكنة مع هذا الوضع وانعدام أي محاولات للاستصلاح سواء من طرف الدولة أو الساكنة المحلية، وأيضا أمام شيخوخة الفلاحين الجيل الأول المرتبطين بالأرض، وعزوف الأبناء الحاليين عن فلاحة الأرض المصاحبة بعمل صون وإصلاح الأوساط وإخماد الأشكال التعرية كما كان يحدث في الماضي المرتبط أشد الارتباط بالطرق التقليدية في استغلال الأرض. لكنه ما يحصل اليوم من مفارقة في الاستغلال الميكانيكي والتقني المتطور سواء المخفض لعدد ساعات العمل ولعدد المستخدمين، أو بالضغط والجهل بآثارها السلبية التي تخلفها على الموارد، مما أضر بالأرياف المغربية عموما، والأرياف القاحلة الهشة كهذه المنطقة خصوصا، وذلك لعدم صمودها ومقاومتها لهذه التحديات المخلة بتوازناتها الأصلية. ولمعالجة هذه الإشكالية تطلبت منهجية العمل قياس التعرية ودراسة السلوك الهيدرولوجي للتربة، من أجل تحديد وضبط أنماط الاستغلال المخلة بالتوازنات البيئية، وذلك عن طريق اختيار مشارات لها نفس الخصائص الطبيعية وذات اختلاف من حيث الاستعمال (محروثة، مزروعة، مستريحة، وماطول وغابة).

2. المنهجية

اعتمدنا في دراسة السلوك الهيدرولوجي للتربة على عدة أجهزة للتقليد المطري منها المقلد المطري اليدوي (Ramp 1996) الأكثر تبسيطا، والذي يسمح برش قطرات مائية ضعيفة الطاقة على مشارة مساحتها 1م^2، والمقلد من نوع (Cedra et al, 1997)، بالإضافة إلى تقنيات أخرى موازية لتجربة القياس كآلة (TDR) لقياس الرطوبة الأولية وتتبع تطورها مع استمرار التجربة تماشيا مع رش المشارات بالماء، وأيضا تقنيتي قياس درجة تفكك التربة بواسطة جهاز Torvane وقياس اختراق السطح بواسطة Pénétromètre، وكذا العمل المخبري في تحليل عينات من التربة الخام بمشارات التجارب وقياس وزن مواد الإزالة.

أقيمت تجارب القياس على مشارات مختلفة الاستعمال (حرث، بوار، مزروع، غابة وماطورال) بخصائص طبيعية متشابهة (الانحدار، التربة، التعريض...)، وتوزعت قياسات التجارب على فصول متناقضة (فصل الصيف 2008 والربيع 2009 والخريف 2014).

3. تقديم مجال الدراسة

تتميز المنطقة الريفية لسهل تفراطة وهوامشه ومن ضمنها حوض بني ريس بمجال سهوبي في عمومه، يعرف تحولات سريعة في مظاهره الطبيعية والبشرية. وتشكل من الناحية الطبيعية وحدة مفصلية بين الأطلس المتوسط الشمالي الشرقي في الغرب، والهوامش الجنوبية لسلسلة جبال جرادة في الشرق. سمح هذا الوضع البنيوي بتشكيل كتلة دبدو المرتفعة المتصلة بالهضاب العليا المغربية ضمن الميزيطا المغربية الوهرانية، ومنخفضات سهلية تشكل امتدادا

لسهل تفراطة ضمن حوض جرسيف المتهدل، الذي يشكل منطقة التقاء بنيوي كبير ما بين الميدان الأطلسي والهضبي والميدان الريفي (الشكل 1).

يقع حوض بني ريس المنتمي للمنطقة المدروسة في الزاوية الشمالية الغربية من الهضاب العليا الشرقية المغربية بين خطي عرض '33°53 و'33°58 شمال خط الاستواء وخطي طول '3°5 و'3°10، ويبعد بحوالي 60 كلم جنوب غرب مدينة تاوريرت و40 كلم جنوب شرق مدينة جرسيف، وينتمي إداريا لإقليم تاوريرت، وترابيا للجماعة القروية سيدي علي بلقاسم. يحد الحوض من الجهة الجنوبية والجنوبية الشرقية كعدة دبدو، ومن الجهة الشمالية الشرقية حوض دبدو، ومن الجهة الشمالية حوض جرسيف، ومن الجهة الغربية واد ملوية.

من الناحية البشرية، تتقاسم المجال الجغرافي للحوض الصغير لبني ريس جماعتين قرويتين هما سيدي علي بلقاسم، والمعيريجة، اللتان تنتميان إداريا على التوالي لإقليم تاوريرت وإقليم جرسيف.

شكل 1: خريطة توطين منطقة سهل تفراطة وهوامشه

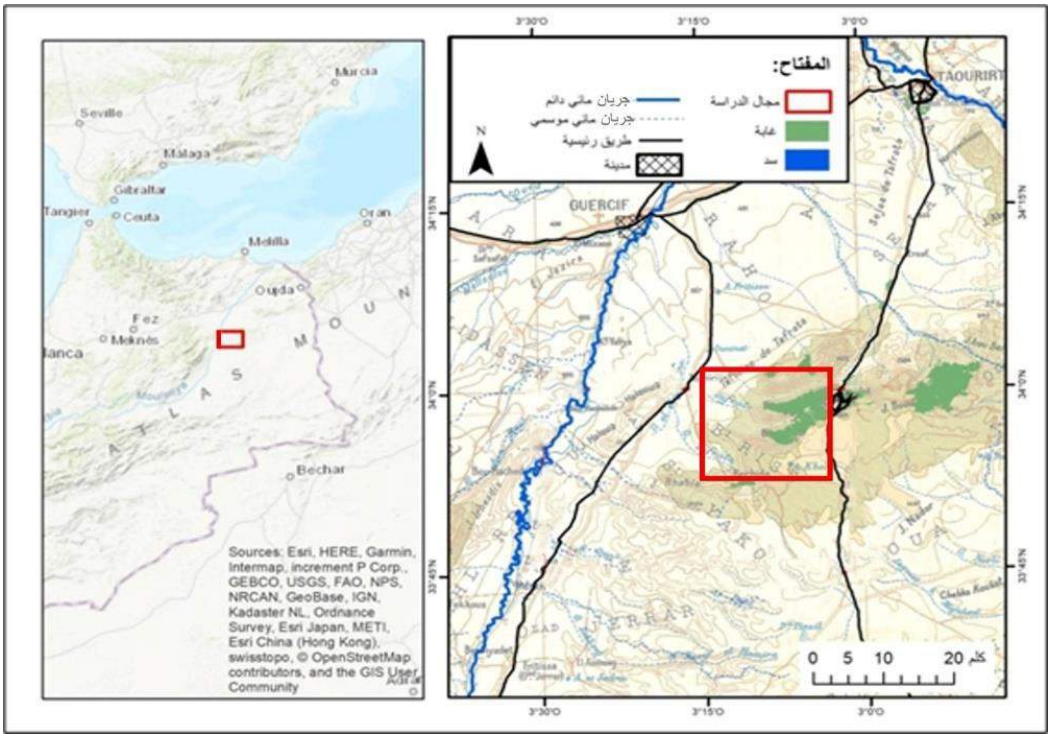

4. الخصائص الطبيعية الهشة لحوض بني ريس

1.4. التضاريس والجيولوجية

يمثل حوض بني ريس متوالية طبوغرافية ينتمي إلى وحدتين مرفوبنيويتين، الهضاب العليا التي تنتمي إليها كعدة دبدو والمشكلة لجزء من عاليته في الشرق والجنوب الشرقي، وحوض جرسيف المتهدل عبر سافلته (سهل تفراطة) في

الغرب والشمال الغربي، ويتم الالتقاء بين الوحدتين عبر منحدر يمثل خط انكسار عادي مضاد يتجاوز مداه 1000م على امتداد كبير، وتتميز تضاريس سطحه بالتقطع وتفاوت الارتفاع (1691م بجبل الجاج و700م بالسافلة)، ويصرف الحوض مجرين موسميين يشكلان المجرى الرئيسي الموسمي لواد الكذاب الذي يتصل بالمجرى القاعدي لملوية عبر سهل تفراطة.

تغطي مساحة الحوض، سحنات جيولوجية معظمها هشة، هي من العالية إلى السافلة كالآتي:

- صخور كلسية ودولوميتية جوراسية تغطي الجزء الهضبي للحوض (الكعدة)، ترسبت فوق صخور القاعدة القديمة المتمثلة أساسا في شيست دبدو الشديد الالتواء؛
- صخور الأطيان الحمراء والحث الترياسي بأشرطة محدودة ومتقطعة بمجالات الحافة؛
- صخور الشيست الديفوني المتقطعة بمجالات السفوح بواسطة المسيلات وتشكل ¾ من مساحة الحوض؛
- تراكمات رباعية متنوعة (غرينية، سفحيات ومخاريط...) في سافلة الحوض (شكل 2).

شكل2: السحنات الجيولوجية لحوض بني ريس

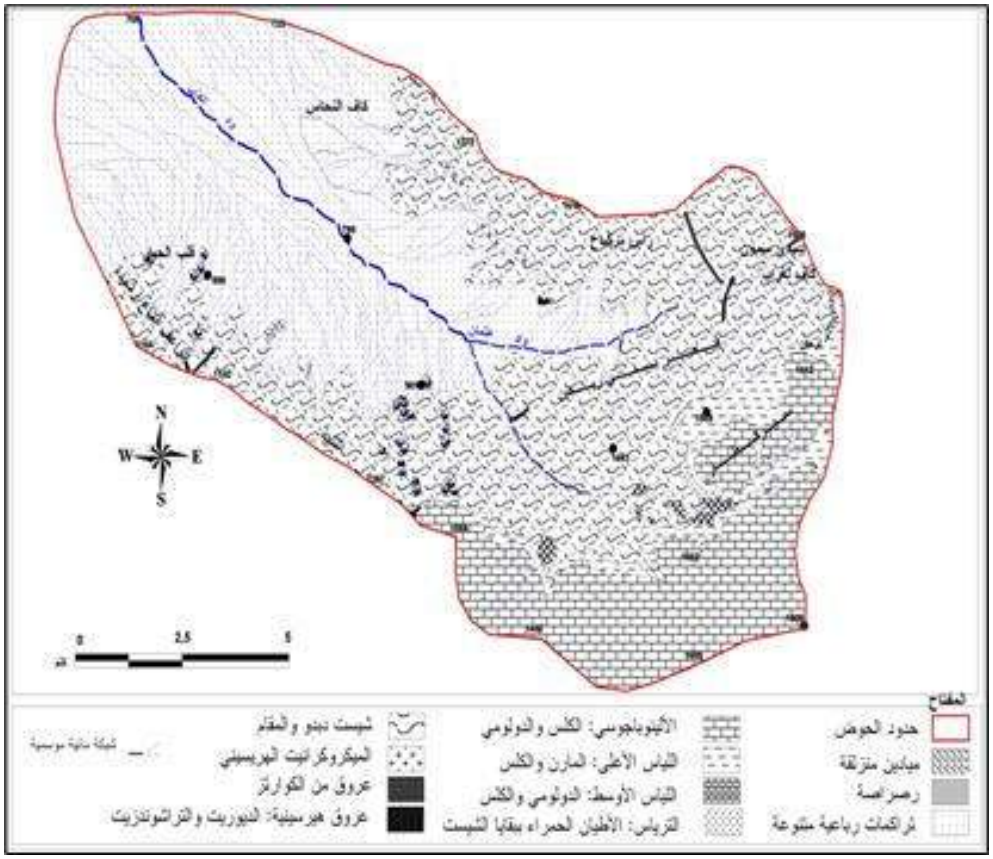

المصدر: الخريطة الجيولوجية لمنطقة دبدو 1/100 000

ورغم الهشاشة الطبيعية للحوض المتمثلة في هيمنة الصخور ضعيفة المقاومة، وتقطع التضاريس، وسيادة الانحدارات القوية، وأيضا عدم انتظامها وعنفها وتدهور وانفراج في الغطاء النباتي الطبيعي. فإن التعرية في الماضي كانت مقتصرة على فيضانات الأودية والشعاب بشكل يتلاءم مع النظام البيئي المستقر للحوض. لكنه خلال العقود الأخيرة، أصبح الحوض يعرف دينامية خطيرة، تجلت معالمها في تطور أشكال تعرية متعددة ونشيطة (خدوش، وقنوات، وتخديد، وحركات كتلية، وتعرية غشائية...) أثارت انتباه الفلاحين والمزارعين المسنين ودفعتهم إلى التساؤل عن أسباب هذا التحول في المشهد الطبيعي مقارنة بالماضي.

من البديهي أن تدخل الإنسان في هذا الوسط، زاد من هشاشة الوسط باجتثاث أشجار الغابة والشجيرات السهوبية الرعوية لصالح الزراعة وللأغراض المنزلية، والرعي الجائر، ومكننة النشاط الفلاحي...مما أدى إلى تسريع الجريان وتدهور التربة وفقدان خصوبتها.

2.4. الانحدارات

تهيمن الانحدارات القوية والمتوسطة بمجال الحوض، نتيجة للوضعية التضاريسية والجيولوجية المتمثلة في تراجع حافة الهضبة وتشكيل أعراف وسفوح وعرة مهيكلة لمنخفضات تراجعية في صخور هشة ضعيفة المقاومة مشكلة من الشيست والطين الترياسي. وتتدرج هذه الانحدارات من الجنوب الشرقي نحو الشمال الغربي (شكل 3) وتتوزع عموما على الشكل التالي:

- انحدارات جد قوية أكثر من 25% وقوية مابين 15 و25% بالجزء الشمالي والجنوبي الشرقي، تمثل حوالي 41% من مجموع فئات الانحدار، وتعرف انتشار كل أشكال التعرية.
- انحدارات متوسطة تتراوح نسبها ما بين 5 و15%، وتغطي حوالي 29% من مجموع فئات الانحدار، وتشكل مجالات قدم الجبال والظهورات المجتثة من الغطاء الغابوي والماطورال. تنتشر بها التعرية الغشائية والسيل المركز والتخديد والحركات الكتلية.
- انحدارات ضعيفة اقل من 5% وتشمل نطاقا ممتدا نحو الشمال الغربي حسب وضعية سهل تفراطة الرتيب، وأيضا بجزء من هضبة الكعدة التي تنحني بتدرج خفيف نحو الجنوب الشرقي وتمثل 30%، وتعرف تعرية غشائية وتقويض للضفاف.

شكل 3: توزيع الانحدارات بحوض بني ريس

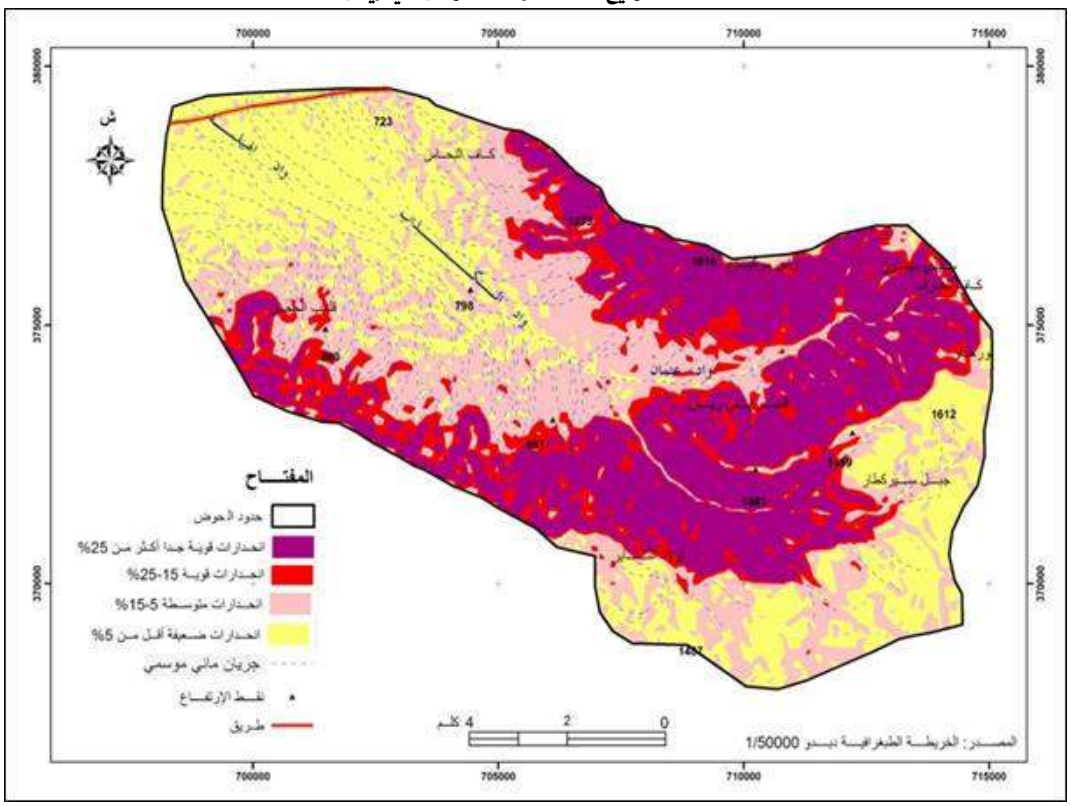

3.4. التكونات السطحية والترب

يتميز المجال المدروس من حيث التكوينات السطحية بوجود تنوع قليل من الترب، تكون الغلبة فيه لانتشار الترابات الضعيفة التطور، وتختلف أهميتها بين جهات الحوض حسب الظروف البيومناخية والجيومرفولوجية والجيوكيماوية.

نجد نوعين من الترب بالحوض:

- تربة سائدة ضعيفة التطور، نميز فيها بين:

- تربة حجرية بالسفوح الشيستية الباليوزويكية المهيكلة للحوض؛
- تربة بتراكمات سفحية بقدم الجبال وغرينية بالمجاري الموسمية ذات لون مختلط أحمر إلى داكن، ونسيجها طميي إلى رملي طيني، تقل فيها نسبة الطين عن 30%، والطمي عن 40% والرمال تتعدى 40%.
- تربة ضعيفة التطور بسافلة الحوض (سهل تفراطة) بمواد مختلطة منقولة من العالية، يتعدى الطمي 40% والطين 20%؛

- ترب أوكسيد نصفات والتربات السيدبالية الغرينية، تقل بها الرمال عن 40 أو 30%، ويبلغ الطين 30 أو يزيد عن 40%؛

- تربة متحدسلة بمجال الحافة الصخرية بعالية الحوض ذات لون أحمر ناتجة عن تفسخ الصخور الكلسية الدولوميتية، نسيجها طيني إلى طمي طيني، حيث تفوق نسبة الطين 40% (شكل 4).

شكل4: نسيج التربة بالمسكات السطحية التربية بحوض بني ريس

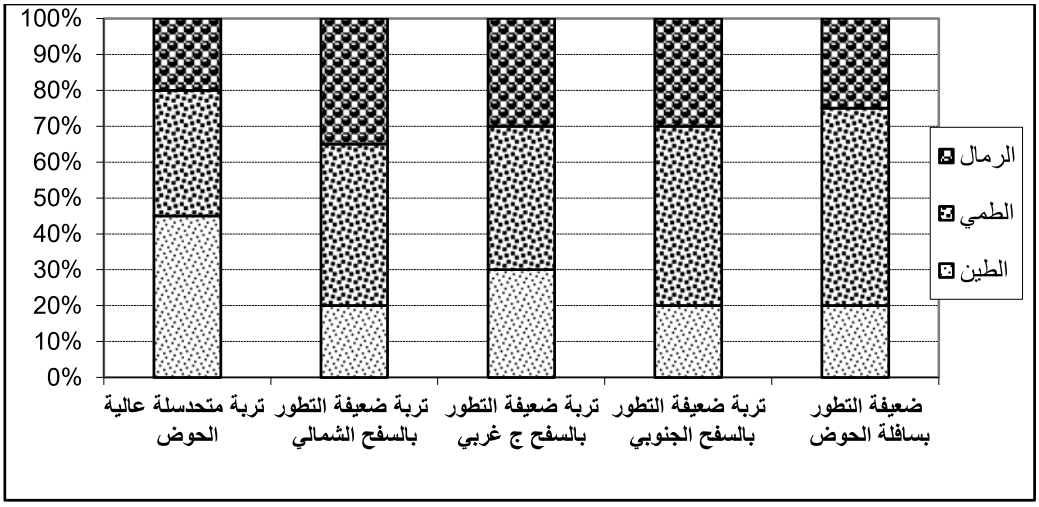

المصدر: عمل شخصي ميداني ومخبري (2008-2009)

4.4. التساقطات المطرية والشبكة الهيدروغرافية

ينتمي الجزء الضيق والأكثر ارتفاعا من الحوض إلى النطاق البيوميناخي شبه الرطب، ثم مجال السفوح الوسطى إلى المناخ شبه القاحل، في حين يسود النطاق القاحل بسافلة الحوض (سهل تفراطة). وتتميز التساقطات المطرية بضعفها وعنفها من جهة، وبعدم انتظامها الفصلي والسنوي من جهة أخرى.

يقل متوسط التساقطات بشكل واضح من مجالات العالية (محطة دبدو) نحو السافلة (محطة جرسيف)، تبعا لعامل الارتفاع. ويفسر ضعف التساقطات عموما، وتباينها بين المناطق المرتفعة والمنخفظة، إلى البعد عن المؤثرات الرطبة الآتية من المحيط الأطلنتي، وإلى انفتاح سافلة الحوض بسهل تفراطة وحوض جرسيف عموما على المؤثرات الصحراوية الجافة الآتية من الجنوب والجنوب الشرقي. بالمقابل يتجلى دور ارتفاع كعدة دبدو وكتلتها الشمالية والشمالية الغربية، وتعريض سفوحها للشمال والغرب، في استقبال كميات من التساقطات مضخمة محليا بفعل التصاعد الاضطراري للهواء الذي تسوقه الحركة النطاقية الغربية، والذي يحدد تكاثفه إثر تهدله بحوض گرسيف بعد اختراقه لجبال الأطلس والريف، حيث تنزل قسطا وفيرا من رطوبته شكل (5).

شكل5: التساقطات المطرية بمحطتي دبدو وجرسيف

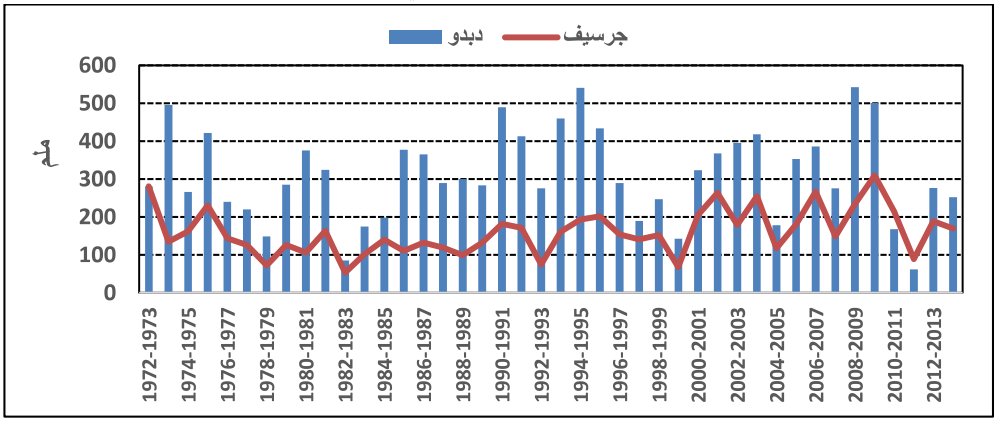

المصدر: وكالة الحوض المائي بوجدة

تتركز التساقطات عموما في فصلي الربيع والشتاء من السنة في جميع المحطات، وتقل كمياتها في فصلي الصيف والخريف. ويعتبر فصل الربيع الأكثر تهاطلا بنسبة 40% من المجموع السنوي للتساقطات، متبوعا بفصل الشتاء ب 30%. ويسجل شهر أبريل أعنف الشهور مطرا، أعلى كميات التساقطات، حيث وصل عنفه اليومي إلى 10.6 ملم/يوم بدبدو. ويهيمن العنف المطري في المناطق الجبلية على شكل عواصف. إذ تعد الأمطار التي يتعدى عنفها 30 ملم/ 24 ساعة، خطيرة. وتشكل تساقطات محطة العين الكبيرة بعالية سهل تفراطة 13% من هذه القيمة (عبد الله لعوينة، 1979).

أما الحرارة تتميز بالتباينات اليومية والفصلية، وتؤدي الحرارة القصوى خلال فصل الصيف التي تتعدى 40 درجة إلى الرفع من حدة التبخر والنتح وإحداث شقوق اليبس والانقباض التي تعمل على تفكيك بنية التربة الطموية والطينية وتعرضها للإزالة السريعة بالتساقطات الخريفية العنيفة، في غياب للتغطية النباتية وعدم ملائمة الاستغلال البشري للوسط. كما تعمل العواصف الرعدية على إحداث فيضانات فجائية تؤدي إلى جرف الرواسب والمواد الخشنة بالأودية، خاصة بعد تعاقب فترات الجفاف الطويلة المسببة لضعف الموارد وهشاشتها.

5. دراسة السلوك الهيدرولوجي للتربة وتقدير التعرية المائية

لتقدير حجم التعرية والضياع الذي يطال المسكات السطحية للتربة بالحوض خلال التساقطات المطرية العنيفة، وفي غياب قياسات على مشارات تجريبية من نوع 100م²، كتلك التي أنجزت من طرف عدة باحثين كأمثال (Wischemier, 1978)، (Roose, 1968)، (Arabi, 1991)، (Chaker, 1997)...، اقتصرنا على تقنية

التقليد المطري اليدوي Ramp للباحث (Roose, 1996)، وذلك بهدف ملاحظة السلوك الهيدرولوجي للأراضي التي لها نفس الخصائص الطبيعية وذات أشكال استغلال مختلفة (مستريحة، مزروعة وغابوية أو ماطورال)، مع عنف مطري أخذناه ثابتا في 60ملم/ساعة على مساحة 1م^2 للمشارة، وذلك بالنسبة لجميع المشارات التجريبية المختارة بجهات الحوض.

1.5. تحديد المشارات وخصائصها الطبيعية

تبعا لهداف الدراسة المتمثل في قياس التعرية المائية على مستوى حوض بني ريس خصوصا، وزعنا عدة مشارات بمختلف محطات جهات الحوض (عالية ووسط سفوح الحوض وبسافلته). وتتميز مشارات كل محطة بنفس الظروف الطبيعية، مع اختلاف في أنماط استغلالها (مستريحة، ومزروعة، وغابوية أو ماطورال)، وذلك من أجل مقارنة التأثيرات المختلفة لطبيعة السطوح، حتى نتمكن من استنباط العلاقات المتفاعلة بدقة. كما فرضت علينا أهداف الدراسة أيضا، القيام بقياسات فصلية ربيعية وصيفية، على نفس مواقع المشارات، قصد المقارنة بين الفصول التي تحض بانطلاق وتطور سريع أكثر لنشاط التعرية المائية في علاقتها مع طبيعة الاستغلال من جهة، ومحاولة تفسير بعض عوامل الاختلاف من جهة ثانية. لكننا في هذا المقال سنقتصر على تقديم نتائج القياسات خلال فصل واحد.

2.5. العوامل المتحكمة في اختيار مواقع وعدد المشارات والأهداف المنتظرة

اخترنا مشارات داخل ثلاث محطات أساسية، بعالية الحوض، وبوسط سفوحه وسافلته (سهل تفراطة)، إذ طبقت فوق انحدارات متفاوتة لا تزيد قوتها احتماليا عن 30%، حيث يتفق ذلك الانحدار مع الأجزاء المزروعة من السفوح، وذلك لكونها اجتثت من غطائها الغابوي أو السهوبي، في حين هذه العتبة لا تتجاوز 1 أو 2% بالمنخفض الشمالي الغربي (سهل تفراطة)، نظرا لطبيعة السطح شبه المنبسط. كما تختلف هذه المحطات من حيث التعريض (التوجيه)، ونسبيا حسب نوع التربة (جدول 1).

جدول 1: الخصائص الطبيعية لمشارات التجارب بحوض بني ري

المشارة	موقعها	الارتفاع (م)	الانحدار (%)	التعريض	الاستغلال وطبيعة السطح	نسيج التربة
1	عالية الحوض	1200	%25<	ش غ	مستريحة مدة سنة	متحدسلة طين=50 رمل=20 طمي=30
2					مزروعة بالشعير	
3					مغطاة بالبلوط الأخضر (%40)	
4	وسط السفح	900	25-15	ش	مستريحة مدة سنة	ضعيفة التطور طين=15 طمي=50 رمل=35
5						
6						
7	وسط السفح	850- 900	15-5	ج	مستريحة مدة سنتين	ضعيفة التطور طين=20 طمي=45 رمل=35
8					مزروعة بالشعير	
9					أدغال	
10	سافلة الحوض (سهل تفراطة)	700	%5>	ش غ	مستريحة مدة سنة	غرينية ضعيفة التطور طين=22 طمي=58 رمل=20
11					مزروعة بالقمح	
12	وسط السفح	800	25-15	ش	إكليل الجبل	-

تجدر الإشارة إلى أن الأراضي المزروعة التي تم اختيارها للتجربة، محروثة بالطرق التقليدية المعتمدة على المحراث الخشبي وطاقة الدواب، وبتعامد مع الانحدار، باستثناء مثيلتها بسهل تفراطة التي يتم حرثها بالجرار؛ في حين كانت الأراضي المستريحة ممتدة على سنة واحدة وفي حالات نادرة، سنتين.

تبقى أيضا، المشارات متفاوتة من حيث طبيعة سطحها، رغم تجاورها وتجانس معطياتها الطبيعية المتحكمة في التعرية، وذلك لا من مشارة إلى أخرى فحسب، بل الاختلاف شديد ما بين أجزاء المشارة بداخلها، حسب حالات السطح، كالتغليف بالحجارة والشظايا المختلفة الأحجام، والنسيج المتباين أفقيا وعموديا والشقوق الفصلية بالتربة. كل ذلك يدعوا إلى التعامل بحذر عند المقارنة بين نتائج المشارات.

سمحت نتائج القياسات باستخراج العلاقات بين الجريان والإزالة، وحالات السطح المختلفة، من حيث التغليفات النباتية الطبيعية، وتأثير نوع النشاط البشري الممارس كالرعي والزراعة وتقنيات الحرث...

6. النتائج والمناقشة

1.6. تساقطات التبلل والسيلان Pluie d'imbibition et Ruissellement

أظهرت نتائج القياس اختلافات واضحة في نسب الرطوبة الأولية وتطورها مع التجربة، وفي نسب معاملات السيلان والنفاذية، وأيضا في نسب التوحل وفقدان المواد ما بين المشارات المتجاورة المختلفة الاستغلال وذات نفس الخصائص الطبيعية داخل نفس المحطة، ومن محطة لأخرى عبر مجموع جهات الحوض (عالية ووسط سفوح الحوض وسافلته).

- **محطة عالية الحوض (شكل 5):**

تسجل تساقطات التبلل نسبا مختلفة بين المشارات. ونقصد بها المدة الفاصلة بين بداية الرش وظهور أول جريان سطحي. ويستغرق متوسط مدة التبليل في المشارات التجريبية المختلفة الاستعمال بعالية الحوض أقل من ثلاث دقائق، وهو ما يوافق 12,5% في المتوسط من النفاذية بالمشارة المستريحة و31,5% بالمشارة المزروعة والمحروثة، و25% بالغابوية. وتساقطات التبليل هذه بالأراضي المستريحة لمدة سنة والممثلة بالمشارة (1) المستغلة في الرعي أو المزروعات العلفية، كانت مدتها قليلة مقارنة مع المشارتين المزروعة والغابوية، وذلك رغم ضعف رطوبتها الأولية مقارنة برطوبة مشارة الغابة.

أما الأراضي المزروعة الممثلة بالمشارة (2)، فإن مدة تساقطات تبليلها تفوق قليلا أو قريبة نسبيا من المشارة المستريحة على خلاف المشارة الغابوية؛ في حين يسجل ارتفاع قوي لمعامل السيلان بالمشارة المستريحة 67.5% مقارنة مع المشارتين المزروعة والغابوية 51.3% و56.6% على التوالي.

يعزى هذ الاختلاف إلى تفاوت درجة حالات السطح حسب نسبة التغطية النباتية، وقشور التضارب، وخشونة السطح؛ فالسطوح المغطاة بالمشارة الغابوية تمثل حوالي 98%، مما يجعلها تتوفر على نسبة مهمة من المادة العضوية التي تقوم بدور التآلف والتشابك مع المواد الطينية لتكوين المركب الطيني الدبالي والذي يساهم في تحسين بنية واستقرار التربة، مما يساعد على تسرب المياه وتأخير انطلاق السيلان؛ على خلاف السطوح المغلقة بالمشارة المستريحة بفعل قشور التضارب 76,5% وضعف خشونة السطح التي يتجه فيها الماء نحو السيلان خلال الفترات الأولى من عملية التقليد المطري. فضلا عن كونها أيضا، تتعرض للاندكاك بفعل الرعي المتردد عليها، لقربها من تجمعات بشرية تعتمد على تربية الماشية كنشاط رئيسي.

تعرف هذه التربة المجتثة والمستغلة في زراعة الحبوب، الانتفاخ في الفصل الرطب، والاندكاك والتشقق في الفصل الجاف، مما يجعلها ضعيفة التسرب، خاصة مع ارتفاع نسبتها الرطوبة الأولية التي تعمل على تماسك عناصر التربة.

شكل6: تطور الرطوبة والسيلان بالتربة المتحدسلة بعالية حوض بني ريس

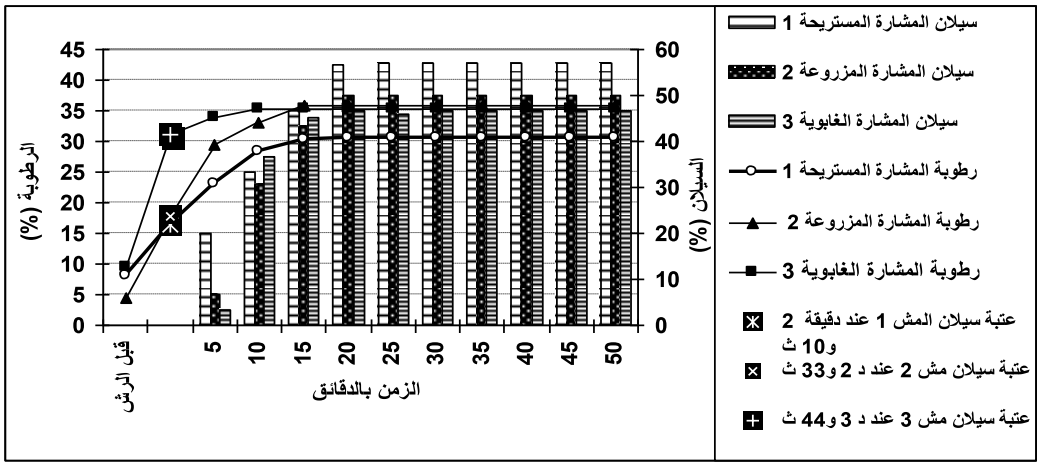

أما المشارة المزروعة، فإن حالات سطوحها تلعب دورا بارزا في الرفع من نسبة تساقطات التبليل، نتيجة سيادة انفتاح سطحها حوالي 49%، بفعل تفكيك التربة بالحرث الحديث نسبيا، وارتفاع خشونة السطح بما يفوق 50%، نتيجة آثار الحرث. كما أن كثافة مزروعات الشعير، تعمل على الرفع من كمية التسرب بواسطة الجذور، والتخفيف من قوة الحبات المطرية التي تتجه للتسرب.

وتعرف الأراضي المستريحة والمزروعة بعالية الحوض أيضا، ظاهرة انزلاق التربة ونشاط الحركات الكتلية فوق انحدارات قوية، نتيجة اجتثاث الغطاء الغابوي والقيام بالحرث والرعي الجائر.

- **محطتي وسط السفحين الشمال الغربي والجنوبي (الشكلين 7 و8):**

تتميز وسط سفوح الحوض بتربة ضعيفة التطور فوق قاعدة شيستية ناتجة عن التعرية بواسطة مخاريط التراكم والحادورات المنتشرة على مسافات طويلة، خاصة بالسفح الشمالي الغربي. تسجل الرطوبة الأولية للمشارات (المستريحة 4، والمزروعة 5، والماطورالية 6) بالسفح الشمالي الغربي و(المستريحة 7، والمزروعة 8، والماطورالية 9) بالسفح الجنوبي، نسبا مختلفة بين سفحي الحوض وداخل السفح الواحد، حيث تسجل ارتفاعا خصوصا في السفح المتجه نحو الشمال الغربي عكس السفح الجنوبي بسبب التعريض.

يرتفع معامل الجريان بالماطورال المتدهور وبالأراضي المستريحة على التوالي بنسبتي 54% و50% بالسفح الشمالي الغربي مقارنة بالأراضي المزروعة 37% داخل السفح. كما يسجل ارتفاعا أيضا ب 58,3% و76% على التوالي بالسفح الجنوبي و65% بالمزروعة.

تسجل تساقطات التبلل نسبا ضعيفة وزمنا قصيرا لا يتعدى في الغالب 4 دقائق في كل المشارات، بينما تتفاوت نسبها بين المستريحة والمزروعة بفارق يصل إلى 20%، وأكثر من 50% ما بين المستريحة والمحروثة مباشرة في فصل

الصيف. في حين سجلت هذه المقادير بالماطورال المتدهور والمنفرج بتشكيلات العناب والعفصية والزيتون البري، نسبا قريبة جدا من تلك المسجلة بالمستريحة.

يعود الاختلاف في تطور معامل السيلان وفي قدرة التربة على النفاذية من بداية الرش بالماء (تساقطات التبلل) إلى نهايته (تزايد حجم السيلان) ما بين المشارات المختلفة الاستعمال والتي توجد على نفس السفح بخصائص طبيعية متشابهة، إلى اختلاف سطح المشارات المتميز بسيادة قشور التضارب بالمستريحة بنسبة 85,4 %، وارتفاع نسبة الرطوبة الأولية (8,5% في المتوسط) مقارنة مع المشارات المزروعة التي بلغ بها متوسط الرطوبة الأولية أقل من 2,2% وانخفاض سطوحها المغلقة بأقل من 60%. وإذا ما قارنا سلوك التربة بهذه المشارات مع المشارة المحروثة في فصل الصيف، فإن هذه الاخيرة تسجل أعلى تساقطات التبلل (60%) عنه بالمشارات المزروعة (35%)، وذلك لارتفاع نسبة السطوح الخشنة الغالبة بسبب الحرث الحديث الذي يعمل على تكسير قشرات التضارب، ويفكك جزيئات التربة، مما يساعد على تسرب الماء، بالإضافة إلى ضعف الرطوبة الأولية للتربة الناتجة عن التجفيف.

يتطور إذن السيلان قويا بمشارات الماطورال المتدهور وبالأراضي المستريحة ونسبيا بالأراضي المزروعة بوسط السفوح (الظهور المجتثة) مقارنة مع المجالات الغابوية بعالية الحوض.

شكل 7: تطوررطوبة التربة والسيلان بمشارت وسط السفح ذو النظرة الشمالية

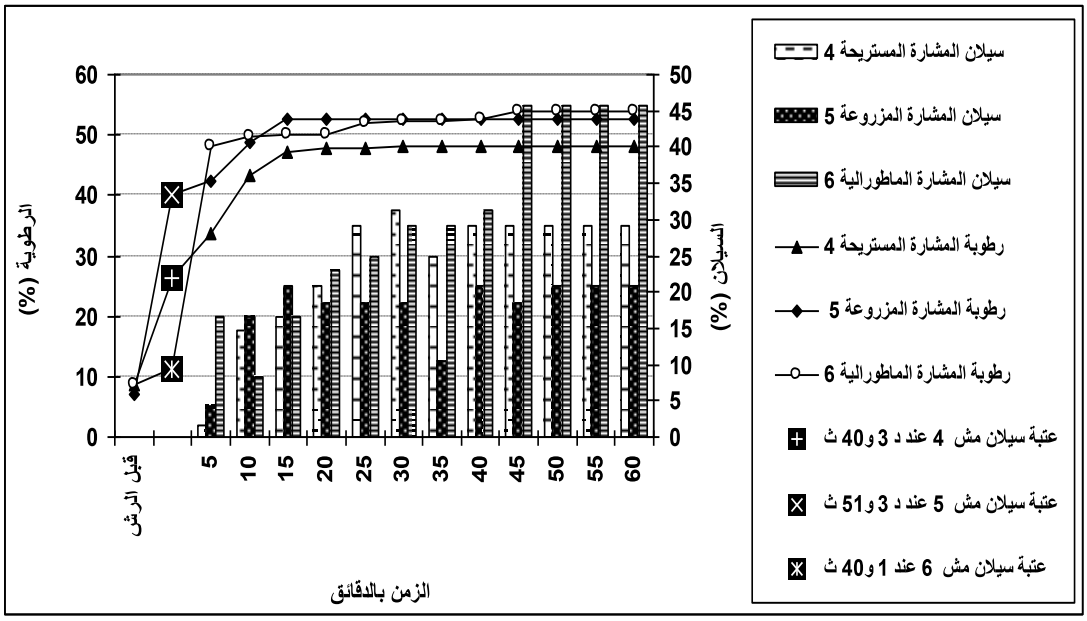

شكل8: تطوررطوبة التربة والسيلان بمشارات وسط السفح ذو النظرة الجنوبية

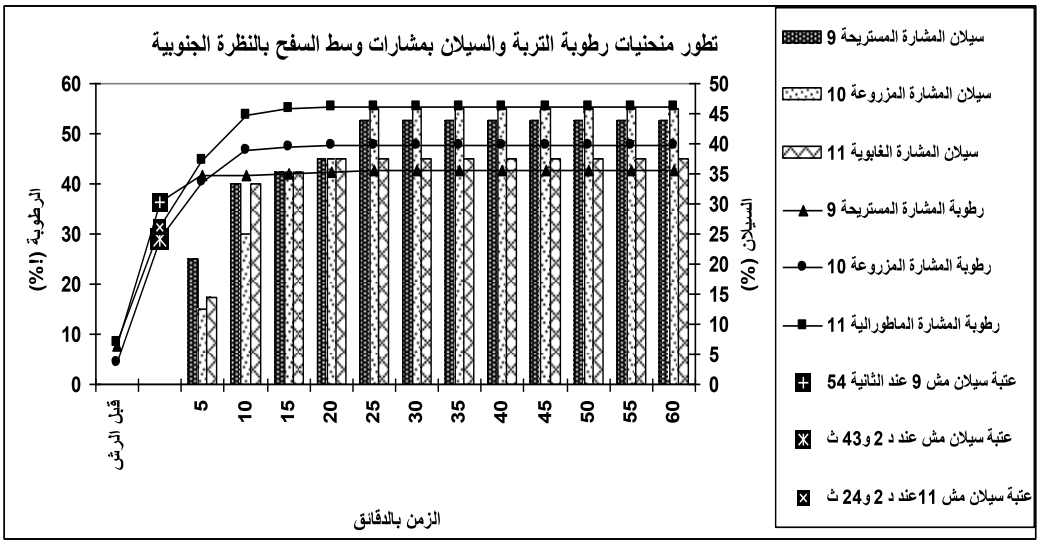

- **محطة سافلة الحوض بسهل تفراطة (شكل 9):**

عرف سهل تفراطة اجتثاثا واسعا لصالح الزراعة البورية في البداية والمسقية لاحقا على السواء، حيث أصبح الحرث يتم كليا بواسطة الجرار الذي يؤثر على بنية استقرار التربة. فالمشارتان: المستريحة 10 والمزروعة 11، وضعتا على انحدار ما بين 1 و2%، وذات تربية ضعيفة التطور بنسيج طموي، وبتغطية نباتية مهيمنة مطلقا لنباتات سهوبية كالحرمل، وتوسايا، والعناب.

تفوق الرطوبة الأولية بالأراضي المستريحة نظيراتها بالمزروعة، 7,2% بالأولى مقابل 4.3% بالثانية، حيث وصلت عتبة السيلان 24.6% بالمشارة المستريحة و15,2% بالمشارة المزروعة. بينما بلغ معامل السيلان 75,6% بالمستريحة و57,5% بالمزروعة بنسبة تفاوت قاربت 18,1% بالرغم من ضعف الانحدار. ويفسر هذا التفاوت، باختلاف في نسب الرطوبة الأولية للمشارتين واختلاف حالات سطحيهما، وأساسا استعمال المكننة (الحرث بالجرار) الذي ساعد على تكوين قشرة وشاحية ليفية بالأراضي المزروعة على شكل صفائح تعمل على تغيير الخصائص الفيزيائية للتربة، وتؤدي إلى التقليل من المسامية والنفاذية.

شكل9: تطور رطوبة التربة والسيلان بمشارات سافلة الحوض (سهل تفراطة)

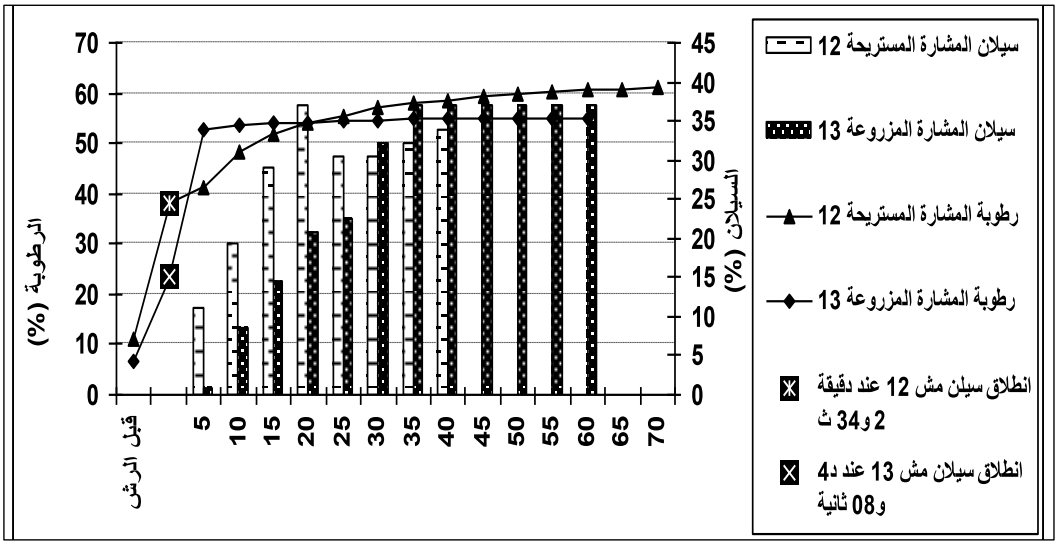

2.6. التوحل والتدهور النوعي للأراضي بالحوض

تبدو حالات التوحل جد متفاوتة بين جهات الحوض، خاصة بين العالية والسافلة، حيث أغلب مقادير التوحل القصوى، سجلت بعالية الحوض، بينما الأدنى كانت بسافلة الحوض (سهل تفراطة). تختلف مقادير التوحل بمياه السيلان حسب نوع المشارات التي تبين بوضوح هشاشة الأراضي المزروعة التي سجلت بهما معدلات توحل مرتفعة، تراوحت مقاديره ما بين 0,19 إلى 17,75 غرام/لتر (جدول2).

أما الأراضي الغابوية والماطورالية، فقد سجلت مقادير توحلهما نسبا ضعيفة جدا، بسبب وجود تربة جيدة البنية وأهمية سطوحهما المغطاة. وهكذا يبدوا متوسط التوحل، مرتفع بالمشارات المستريحة والمزروعة، وأيضا بالمحروثة الطرية (خلال فصل الصيف) بكل من محطتي عالية الحوض ووسط السفح الشمالي، ومنخفض عموما بالمشارة الغابوية المجاورة وبالمشارات الأخرى بالأوساط المتبقية. بلغ التوحل بعالية الحوض ووسط سفحه الشمالي 63% من مجموع التوحل بمختلف مشارات محطات السفح الجنوبي وبسافلة الحوض (19,4غرام/ل بالمشارة المزروعة و9غرام/ل بالمشارة المستريحة خلال ماي 2009، و97غرام/ل و66غرام/ل بالمستريحة والمحروثة الطرية خلال صيف 2008)، في حين لم يتجاوز متوسط التوحل بالمشارة الغابوية المغطاة بنسبة 40% من أشجار البلوط الأخضر والعفصية مقدار 1,4% (0,8غرام/ل) الذي هو عبارة عن أنفوضة متدهورة ضعيفة الوزن أو مادة عضوية هشة ومجزأة.

جدول 2: مقادير التوحل حسب نوع استعمال التربة

استعمال التربة	مقادير التوحل بالغرام/لتر		
	الدنيا	القصوى	الوسطى
مشارات مزروعة بالشعير	0,60	17,75	9,17
مشارات مستريحة	0,19	9,21	4,7
مشارات غابوية وماطورالية	0,48	2,57	1,52

شكل 10: اختلاف متوسط التوحل بمشارات التجارب

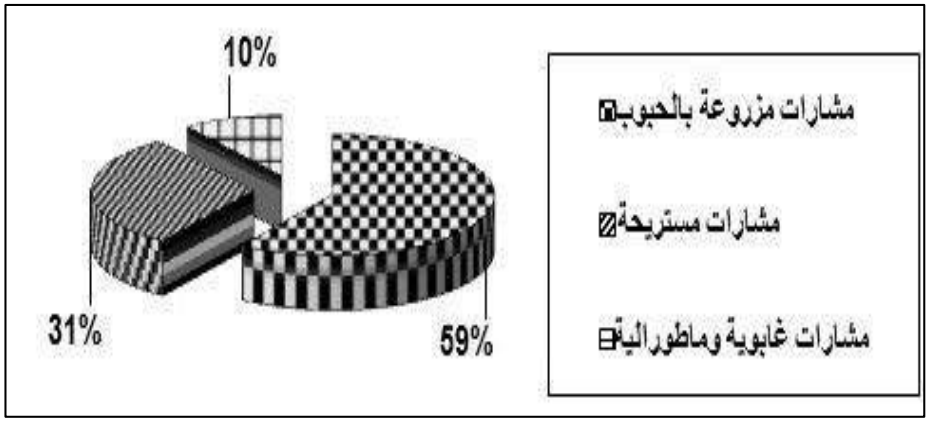

شكل11: تغيرات نسب التوحل بين المشارات والأوساط

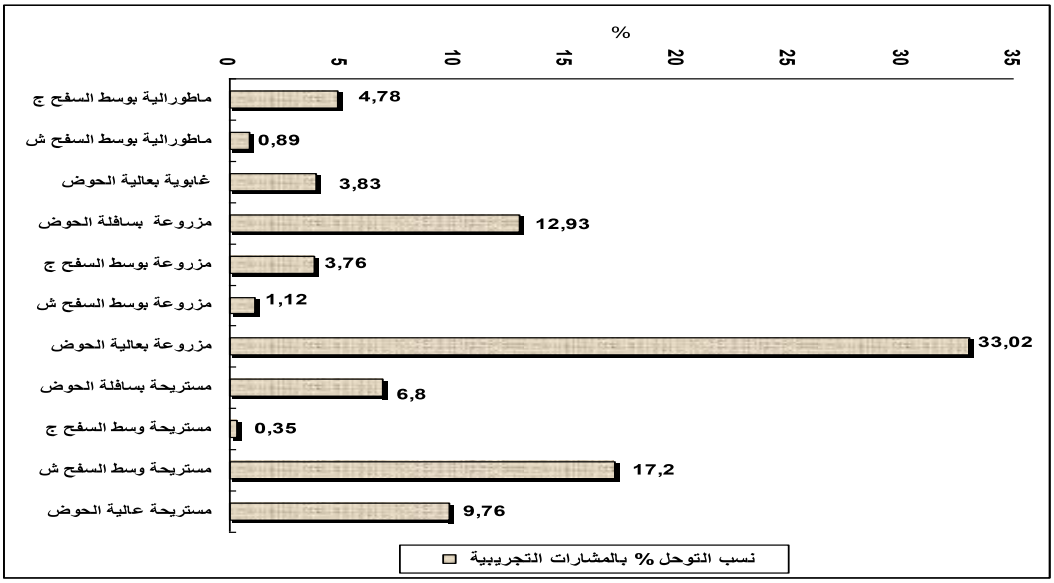

المصدر: القياسات المباشرة للتعرية بالحوض (2008-2009)

3.6. التدهور النوعي للأراضي بالحوض

أظهرت القياسات التجريبية، أن تطور فقدان التربة، يختلف حسب نوع استعمال التربة، فالإزالة المرتفعة للمواد كما سبق الذكر تعود بالأراضي المزروعة، خاصة بوسط وسافلة السفوح بنسبة تفاوت 47,5% عن المشارة المستريحة التي تعرف هي الأخرى قيمة قصوى للإزالة بعالية الحوض بنسبة 88 %، في حين تعتبر الإزالة هزيلة بالأراضي الغابوية أو الماطورال بحصة من10 إلى 25 مرة، أي بنسبة تفاوت 9% عن متوسط المجموع المفقود بالنسبة للمشارتين المزروعة والمستريحة معا. بينما تأتي الأراضي المستريحة السنوية في مرتبة وسطى من حيث وزن كمية المواد المفقودة بالسيل.

وإذا كانت النتائج مختلفة من مشارة لأخرى داخل المحطة الواحدة تبعا لاختلاف أنماط الاستغلال كما سبق الذكر، فإن النتائج سجلت تفاوتات واضحة في الإزالة النوعية بين المشارات من محطة لأخرى. إرتفعت الإزالة بالأراضي المحروثة والمزروعة وأيضا المستريحة بكل من عالية الحوض وبالسفوح الشمالية والشمالية الغربية مقارنة مع السفوح الجنوبية وبسافلة الحوض، حيث بلغت حوالي 79% من مجموع الإزالة الكلية بأوساط الحوض (سافلة ووسط السفوح الشمالية والجنوبية).

أما بالنسبة للأوساط الأخرى بسافلة ووسط السفوح الجنوبية والجنوبية الغربية للحوض، فإن مقادير الإزالة عموما كانت متوسطة ومتقاربة، سجلت 16,3% بوسط السفوح و9,6% بسافلة الحوض؛ أي بنسبة إجمالية بلغت 18,6% من مجموع الإزالة المسجلة بالحوض (شكل 12).

شكل 12: متوسط فقدان التربة بالمشارات ما بين المحطات بحوض بني ريس

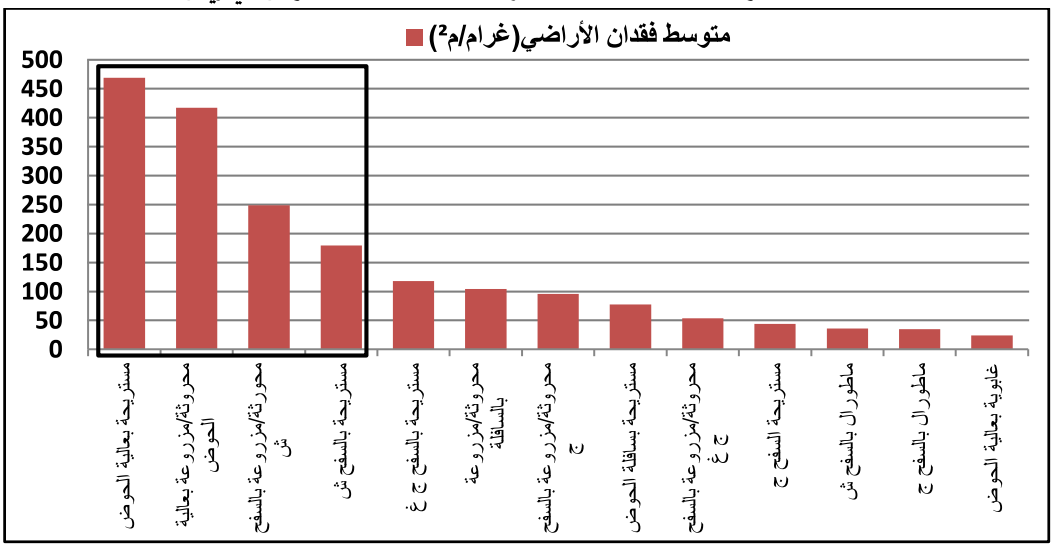

المصدر: القياسات المباشرة للتعرية بالحوض (2008-2009)

7. استراتيجيات التهيئة والإعداد والحد من التعرية المائية بالحوض

تتطلب مسألة استصلاح الأوساط السهوبية الجافة وشبه الجافة، اعتماد تصور ومقاربة جديدة في التهيئة، تهدف إلى معالجة اختلالات الوسط، وذلك في إطار رؤية شمولية تعتمد على الاندماجية، والتشارك، والالتقائية الترابية، قصد تحقيق شروط التنمية المجالية المستديمة التي من بينها وضع استراتيجيات للحد من التعرية المائية والمحافظة على التربة والماء والغطاء النباتي كنقط قوة لتأهيل الحوض وجعله قادرا على الانتاج. كما أن صعوبة عملية الاستصلاح حاليا في هذه الأوساط القاحلة وشبه القاحلة لا تتوقف على هشاشة الموارد الطبيعية للمنطقة أو على درجة تدهورها شبه الرجعي، وإنما على تعدد أساليب الاستصلاح وتنوعها، التي تتناسب ونوع الوسط، قادرة بذلك على إرجاع الأوضاع إلى حالتها السوية، في حالة اعتماد دور العنصر البشري المحلي كقاعدة في عملية التهيئة والتنمية المستديمة.

يمكن معالجة التدهور البيئي بالحوض، ووضع الإطار المناسب الذي يحقق الارتقاء بهذه المنطقة إلى وضع أفضل للتنمية ومحاربة ظاهرة التعرية المائية باعتماد أساليب ودرايات محلية متبعة بالمنطقة، ومدى تناغمها مع خصوصيات المجال، بالإضافة إلى إبراز بعض الأساليب الأخرى المتبعة من طرف الدولة في شكل مشاريع متعددة أشرفت عليها مؤسسات محلية: كمصالح المياه والغابات، والمراكز التقنية الفلاحية، والجماعات المحلية في تدبير واستصلاح الموارد. ويمكن تقديم هذه الأساليب في الجملة كمقترحات استراتيجية للحد من ظاهرة التعرية المائية، وهي كالتالي:

- تشجيع تبني التقنيات المحلية التقليدية في التقليل من التعرية المائية وصيانة التربة والماء لتكيفها مع الشروط المحلية، وتعايشها مع ظروف المناخ، والتضاريس، والتربة، ومع أنماط استغلال السكان وتاريخ استقراهم، ونظامهم الإنتاجي ودرجة تنظيمهم. فضلا عن تاريخهم الطويل المعتمد على اكتساب الخبرة والتجربة المتراكمتين والعمل على عصرنة أفضلها. ومن بينها تقنية المدرجات الزراعية، والحواجز الحجرية والشجرية، والسدود الصغرى، والمطفيات، والسواقي التقليدية، والأشرطة الحجرية...؛
- وضع تقنية الأخاديد المتعامدة مع الانحدار وتشجيرها باللوز وتشجير سفوحها وقممها معا بصنوبر حلب المتكيف مع الوسط؛
- تشجيع غرس الصبار المغربي أو التين الشوكي على طول أراضي المنحدرات البائرة او المهجورة، لما يلعبه من دور هام في حماية السطوح من الانجراف، والحد من التخديد، بالإضافة إلى دوره الهام في إقامة السياجات أو لاستغلال ثماره الطازجة، حيث مفضل لدى سكان المنطقة، وينتشر على السفوح غير الفلاحية والتي توجد بسافلتها منشآت وأراضي زراعية حيوية، قصد حمايتها وضمان تسرب الماء داخل التربة، ويمثل أحد أنواع

السياجات المنتشرة حول المساكن. كان يحتل مساحة مهمة بالأحواض الشمالية الغربية (علوانة، وبني ريس، وبني اخلفتن وقليلا بحوض دبدو) قبل تراجعها حاليا؛

- تشجيع دور المحميات الرعوية المعتمدة أساسا على تنظيم الرعي وتشجير المراعي بنبات "القطفAtriplex " التي لها فاعلية في تثبيت السطوح ونمو الأعشاب والنجيليات الأخرى؛
- تشجيع دور محميات الصيد بالسفوح الغابوية وحمايتها من شأنه الحفاظ على التنوع البيولوجي والإيكولوجي بالمنطقة ومحاربة التعرية المائية بإدماج السكان المحليين في هذه المشاريع عن طريق التحسيس والدعم بالأعلاف...
- تحسيس الفلاحين بأهمية المحافظة على الغابة بالسفوح وترشيد استعمال مواردها النباتية والتربية في العالية من شأنه ضمان التزويد المستمر بماء للفرشات الباطنية المستغلة في السافلة من طرف معظم السكان في سقي منتوجاتهم الزراعية...
- إحياء دور الجماعة في العمل الجماعي التضامني في صد ومحاربة الأخطار الطبيعية وتدارس معالجتها؛
- إدماج الفلاحين والأخذ بآرائهم ومهاراتهم في كيفية تصورهم لسبل الإعداد المستديم المحافظ على الموارد...

خاتمة

تبرز من خلال حصيلة هذه الدراسة المتعلقة بدراسة التعرية المائية وانعكاساتها على تدهور الموارد الطبيعية بالوسط الريفي لسهل تافراطة وهوامشه، ومن ضمنها حالة حوض بني ريس، أهمية تهيئة الأحواض النهرية الصغيرة الهشة والسهوب الهضبية التي تشكل عالية الأحواض الكبيرة الرئيسية، باعتبارها مجالات حيوية ينعكس تدهور مواردها على السافلة من سهول ومنخفضات ومراكز قروية وحضرية... فقد أبانت الدراسة القياسية على مستوى المشارات التجريبية عن أهمية انطلاق السيل والإزالة للمواد على السفوح المجتثة والمستغلة في الزراعة والرعي، كما أن برامج التهيئة التي حظيت بها هذه الأوساط الجافة وشبة الجافة، تبقى دون المستوى المطلوب وتحتاج إلى إشراك حقيقي للسكان والجماعات المحلية، والاعتماد على الدرايات المحلية والتقنيات التقليدية في الحفاظ على الموارد الطبيعية، كعملية التشجير على السفوح بالنباتات المثمرة (الصبار المحلي، واللوز، والخروب...)، وتشجير عالياتها بما فيها القمم الجبلية، وإعادة تجديد الأنواع الغابوية التي تدهورت تحت تأثير الضغط البشري وبمساعدة الجفاف، بالإضافة إلى تشجيع الأعراف والدرايات المحلية في التعامل مع الموارد الحيوية كالمدرجات الزراعية، والتعاون الجماعي في إطار الجماعة التقليدية...كل ذلك من شأنه اختيار إحدى الاستراتيجيات الملائمة في التصدي لظاهرة التعرية المائية وضمان التنمية المستديمة.

لائحة المصادر والمراجع

- **عبد الرحمان الحرادجي، 1986**: ملاحظات حول البيئة الجغرافية لمنطقة دبدو (ندوة المغرب الشرقي بين الماضي والحاضر)، ص 29.
- **عبد الله لعوينة، 1979**: قحولة المغرب الشرقي جنوب وجدة، مجلة جغرافية المغرب، عدد 5، كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط
- **مصطفى عثماني، 2015**: دينامية السطح ومظاهر التدهور الحالي بسهل تافراطة وهوامشه، أطروحة الدكتوراه، جامعة محمد الخامس، الرباط.
- **الميلود شاكر، 1997**: كتلة بوخوالي وسهل العيون (المغرب الشرقي)، الدينامية الحالية للسطح بين هشاشة الطبيعية والضغط البشري، أي آفاق وأي استراتيجيا. أطروحة دكتواه الدولة، جامعة محمد الخامس- اكدال، الرباط.
- **الميلود شاكر، 2010**: المغرب الشمالي الشرقي، دينامية الموارد الطبيعية وخطورة التصحر (نموذج كتلة بوخوالي وهوامشها السهوبية). منشورات كلية الآداب والعلوم الانسانية بالرباط، سلسلة رسائل وأطروحات، رقم60.
- **ARABI M., (1991):** Influence du système de production et du sol sur l'érosion, ruissellement en nappe en milieu méditerranéen montagnard. Bulletin du reseau Erosion Montpellier.
- **CHAKER M., 1977:** Processus de degradation des terres et desertification dans les pays d'El Aioun Tancharfi Maroc Oriental, Méditerranée, n° 1-2 PP 5-14.
- **CHAKER M., 2005** : Dégradation et réhabilitation des terres « Bour » en milieu semi-aride, cas du Maroc Oriental, Publications de la faculté des lettres et des Sciences Humaines-Rabat,Colloques et Séminaires n°122
- **EL HARRADJI A. 1984 :** Le Massif de Debdou (Maroc Oriental), étude Géomorphologique, Thèse de 3ème cycle, Université de Paris I, Panthéon-Sorbonne.
- **MEDIONI R., 1977 :** Notice explicative de la carte géologique du Maroc au 1/100000, feuille Debdou. Notes et Mémsery Geol. Maroc, rabat, n°226 bis, P 30-63**.**
- **ROOSE E. et ASSELINE J., (1978) :** Mesure des phénomènes d'érosion sous pluies simulées aux parcelles d'érosion d'adiopodoumé : II. Les charges solides et solubles des eaux de ruissellement sur sol nu et diverses cultures d'ananas. Cah. ORSTOM. Pédol. 16 (1). pp: 43-72.
- **ROOSE. E, (1996) :** Méthodes de mesure des états de surface du sol, de la rugosité et des autres caractéristiques qui peuvent aider au diagnostic de terrain des risques de ruissellement et d'érosion, en particulier sur les versants cultivés de montagne. Réseau Erosion Bulletin n° 16, pp : 87-97.
- **S0GETIM., 1962:** Etude des érosions dans la Bassin de la Moulouya. Reconnaissance des milieux de la Basse Moulouya Intérieure et des Bassins de Bordure. Note explicative de la carte, M.A.R.A, Rabat.
- **SABIR M., MERZOUK A., BARKAT O., et ROOSE E., (1995):** Effet de la maximisation du pâturage sur certaines caractéristiques de la surface et la perméabilité du sol dans un milieu steppique marocain, aride (Haute Moulouya), Réseau, Bull. 16, pp. 47-55
- **SEBILLOTTE M. 1973 :** Les cultures de céréales en sec dans le Maroc Oriental, Revue de Géographie du Maroc N° 23, p 54 et 55.
- Wischmeier W Hand Smit D.D. 1978 : Predicting rainfalall érosion losses. A guide to conservation planing.U.S. Département of agricultural Handbook. N 537, pp 58.

دور التجهيزات الهيدروفلاحية في التنمية الزراعية بسهل واد لاو

The role of hydro-agricultural equipment in agricultural development in the Wad-Laou plain

محمد الرفيق،[1] نادية الديب[2]

Mohammed ERRAFIK[1], Nadia DIB[2]

1 جامعة سيدي محمد بن عبد الله، الكلية متعددة التخصصات تازة، المغرب، mohammed.errafik1@usmba.ac.ma

[2] جامعة سيدي محمد بن عبد الله، الكلية متعددة التخصصات تازة، المغرب، nadia.dib@usmba.ac.ma

ملخص

كانت الفلاحة بسهل واد لاو قبيل الحماية تواجه مواقف صعبة وحرجة، إذ كانت غير قادرة على تلبية الحاجيات، وكان من الضرورة بمكان إدخال طرق عصرية من أجل رفع الإنتاج، ومع قدوم الإسبان ستعرف المنطقة عدة تحولات مجالية في القطاع الفلاحي. ونظرا لإكراهات الوسط الطبيعي المتمثلة أساسا في الظروف المناخية، تحتم ربط تطور الفلاحة بالسقي، وهي عبارة عن سواقي "شبه عصرية" تعاني من مشاكل تقنية ناتجة عن بعض القصور في الاعتناء. علاوة على تأثير بنية الملكيات، وتوزيع الاستغلاليات على المشهد الزراعي، غير أن هذه المنشأة أصبحت لا تؤدي دورها كما يجب بسبب الإهمال الذي طالها في ظل غياب المنظمين لهذه السواقي، وهو ما أدى بها إلى الطمر والتلف.

وسوف نركز في هذا المقال على أهم المنشآت التي قام بها المستعمر خدمة للمجال الفلاحي بالمنطقة، والتي تتمثل في تشييده للسد التحويلي "كودية كورين" والتجهيزات الهيدروفلاحية المرتبطة به، والتي ستمثل نقطة تحول كبيرة للقطاع الفلاحي، وذلك بظهور أسلوب ري جديد ودورة زراعية مهمة سيساهمان إلى حد كبير في تكييف النشاط الزراعي بالمنطقة، كما عملت هذه التجهيزات على إعطاء مشهد زراعي منظم.

الكلمات المفاتيح: تجهيزات هيدروفلاحية، سهل واد لاو، الأراضي الزراعية، الأنظمة السقوية.

Abstract:

Before protection, agriculture in the Wad-Laou plain was facing difficult and critical situations, as it was unable to meet its ned, and it was necessary to introduce modern methods to raise production, and with the advent of the Spaniards, the region would witness several spatial transformations in the agricultural sector. Given the constraints of the natural environment represented mainly in climatic conditions, it was necessary to link the development of agriculture to irrigation, which is “semi-modern” waterways that suffer from technical problems resulting from some shortcomings in care. In addition to the effect of the structure of the properties, and the distribution of exploitations on the agricultural scene, however, this facility has become not performed its role as it should due to the neglect that affected it in the absence of the organizers of these waterways, which led to the burial and damage.

In this article, we will focus on the most important facilities made by the colonizer to serve the agricultural field in the region, which is represented in the construction of the transfer dam “Kodia Koiren” and the associated hydro agricultural equipment, which will represent a major turning point for the agricultural sector, with the emergence of a new irrigation method and an important agricultural cycle that will contribute to A great deal in adapting the agricultural activity in the region, and this equipment also worked to give an organized agricultural scene.

Keywords: hydro agricultural equipment, wad-laou plain, agricultural land, irrigation systems.

مقدمة

إن العناصر الطبيعية بسهل واد لاو، تبرز مدى التأثير الذي يحصل للنشاط الفلاحي ببعض خاصياتها التي تكون إما مساعدة أو محددة، فالسهل من الناحية الجيومرفولوجية تبدو مساحته جد ضعيفة إذا ما قورنت بمساحة الحوض والمصطبة المشكلة له، وهو يضم خمسة أنواع من التربات متفاوتة في جودتها. فحوالي النصف من الأراضي السهلية تغطيها تربة الحمري الطفلية الممزوجة بمواد رملية وحصوية، وعند مصب الواد تطرح التربة الرمادية بعض المشاكل لنشاط السقي، فهي تربة سريعة التشبع بالماء، وتفرض بالتالي عدم زراعتها بالخضر التي تزرع بكثرة بالتربة الطفلية الحمراء.

أما المناخ الشبه الجاف، فيظهر تأثيره واضحا داخل السهل، فهو مناخ متغير على امتداد السنة، فالتساقطات خلال فصل الشتاء والربيع تسجل أرقاما مرتفعة. في فصل الصيف تنعدم التساقطات وتنخفض الرطوبة الجوية، وترتفع درجات الحرارة بصورة كبيرة لا تتحملها النباتات التي تنشط عندها عملية النتح. كما أن ارتفاع درجات الحرارة تضاعف نسبة التبخر سواء من الواد مباشرة أو من القنوات السقوية، فينقص الصبيب المخصص للسقي، وتقل كميته من العالية إلى السافلة.

ويعتبر الواد المغذي الرئيسي لقنوات السقي بالمياه، جريانه دائم مع ظهور اختلافات فصلية تؤثر كثيرا على الحياة الفلاحية. فعلى طول الفترة الجافة حين ينقص الصبيب في المجرى المائي وبالتالي في قنوات السقي، فإن الزراعات الصيفية ومردوديتها تشهد تقلصا واضحا، ويقدر أن المساحة غير المسقية بفعل نقص المياه ترتفع إلى حوالي 200 هكتار طوال فصل الصيف، في هذه الحالة يتم اللجوء وبصورة محدودة، إلى استخدام الفرشة المائية الباطنية. على العكس، يؤدي ارتفاع الصبيب بصورة كبيرة خلال فصل الشتاء والربيع إلى حدوث فيضانات سريعة خاصة عند سافلة السهل، ومن تم تجتاح المياه جزءا من الأراضي الزراعية، وتذهب ببعض المحاصيل، بل إن آثار الفيض بالمنطقة أخطر من ذلك، فالمياه الفائضة تخلف خسائر بالتجهيزات الهيدروفلاحية (السقايات-السد التحويلي...) وتجعل بعض أجزائها غير صالحة للاستعمال بصفة مؤقتة أو دائمة.

1- التأطير الجغرافي لمجال الدراسة

يقع سهل واد لاو الذي يحتل مساحة 1700هكتار، (رحال عبد الحميد، 1987، ص 5)، ضمن جهة طنجة-تطوان – الحسيمة، ويتأطر بين إقليمي تطوان وشفشاون قبالة البحر الأبيض المتوسط، ويبعد عن مدينة تطوان بحوالي 45 كلم^2، وعن مدينة شفشاون ب53 كلم ^{2}، ويحتضن هذا السهل بإقليم تطوان الجماعات الترابية: واد لاو-بني سعيد-وولاد علي منصور)، أما بإقليم شفشاون يضم الجماعات الترابية: تاسيفت-وتزكان. يوجد السهل في نطاق الصخور الأولية الشستية، ويحد في قسمه الشرقي بالبحر الأبيض المتوسط. وفي الجنوب الغربي

بكتلة عشاشة (كودية كوريرن)، وشمالا تحد السلسلة الجبلية الرابطة كودية مكاد بجبل بني حسان، وجنوبا جبل دهر نسك (مجموعة قاع أسراس). ويتخذ السهل شكل مثلث، قاعدته مفتوحة على البحر، وقمته تنتهي في العالية عند واد تسكست. وتبين الخريطة أسفله موقع المجال السهلي.

الخريطة رقم 1: موقع المجال المدروس ضمن تراب إقليمي شفشاون وتطوان

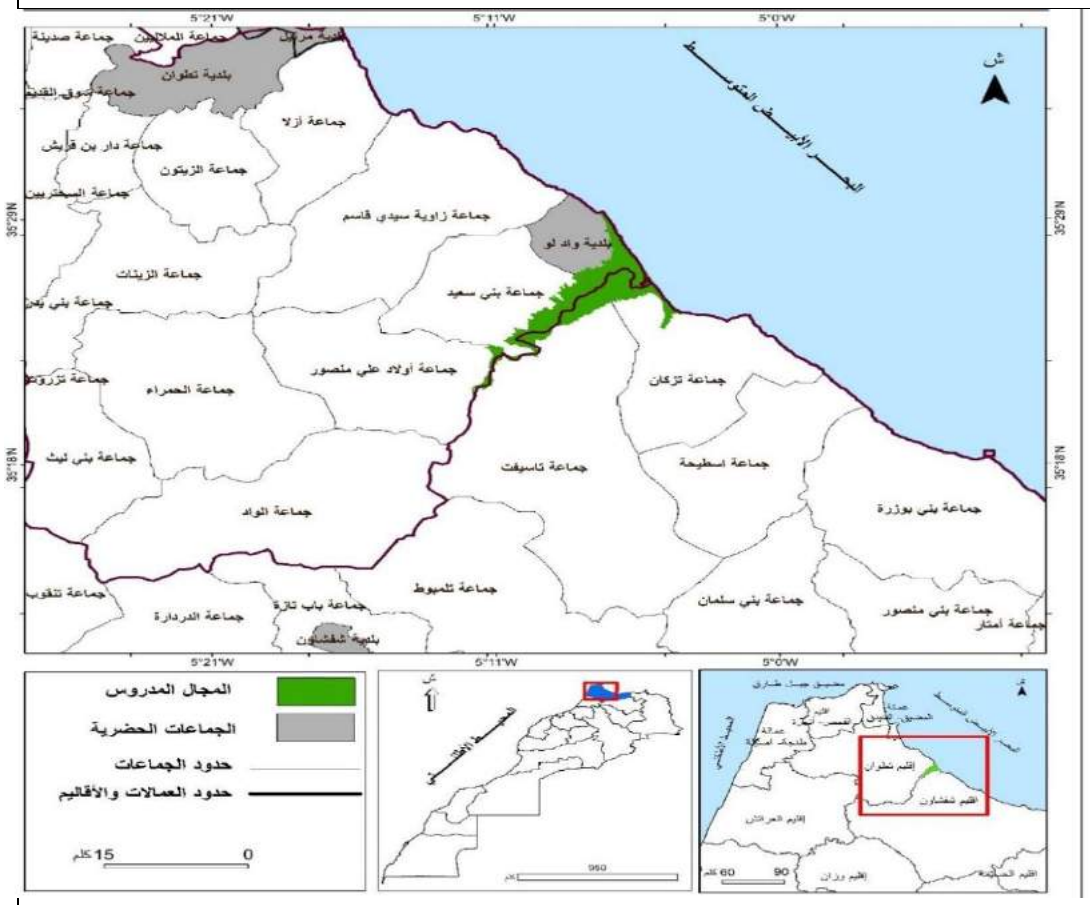

المصدر: إنجازشخصي اعتمادا على التقسيم الترابي الجديد

2- الإشكالية المدروسة

يشرع في السقي، عندما تصبح كمية المياه التي تصل إلى التربة عن طريق التساقطات أقل من تلك التي تحتاج إليها النباتات خلال فترة النمو، إلا أن الإحصائيات الزراعية متفاوتة على طول السنة الفلاحية: ذلك أن الزراعات التي تمارس في السهل خلال فصل الخريف والشتاء تستفيد من مياه الأمطار أكثر من استفادتها من مياه السقي، حيث تبلغ بنسبة استهلاكها لهذه المياه الأخيرة ما قدره 28.04 % من الاستهلاك العام. على العكس من ذلك

تعد الزراعات الربيعية والصيفية، الزراعات الأكثر احتياجا لمياه السقي، فهي تمارس في فترة تقل فيها نسبة التساقطات وترتفع دراجات الحرارة والتبخر. على هذا الأساس تستفيد هذه الزراعات بنسبة 71.95 % من مياه السقي. (Entreprise d'études et projets techniques, p 28)

إن الاستهلاك السنوي والاستهلاك الشهري لمياه السقي من طرف الزراعات المحلية يعرف اختلافا على مستوى التوزيع. وانطلاقا من التوزيع الشهري، يسجل أدنى درجة استهلاك هذه المياه خلال شهر دجنبر بنسبة 2.4 ملم، وأقصى درجة الاستهلاك تتم خلال شهر يوليوز بنسبة 706 ملم. (Entreprise d'études et projets techniques) في إطار الزراعات الخريفية أو الشتوية تحتل زراعة البرسيم الصف الأول في استهلاك مياه السقي بمجموع 310.3 ملم. (Entreprise d'études et projets techniques) أما الصف الأخير فيؤول إلى زراعة القمح والشعير، التي لا تحتاج سوى ل 131.7 ملم (Entreprise d'études et projets techniques) وهي من الأمثلة المعبرة عن الزراعات الغير مستهلكة لمياه السقي، وقد قدر الصبيب الضروري لسقي زراعة الذرة واللوبيا والطماطم ب 1.4.9 ل/ث/هـ خلال شهر يوليوز. ومن هنا يمكن استنتاج أنه باستعمال الصبيب الاعتيادي الدائم العادي بطريقة غير منتظمة لا يستطيع الفلاح سقي الزراعات الأكثر احتياجا للماء. إذن، هل " الصبيب الاعتيادي الدائم" المقدر ب 0.847 لتر/ث/هكتار، يمكن أن يسد حاجيات الزراعات الصيفية؟

I- الأنظمة السقوية بسهل واد لاو بين الإمكانات والتحديات

1- نظام توزيع قنوات السقي بالضفة اليسرى من سهل واد لاو

إن توزيع مياه السقي يتم عن طريق عملية التناوب التي تعرف في المنطقة "بالنوبة". هذه العملية تضبط الدورة الواجب اتباعها في استعمال مياه السقي وتاريخ استعمالها. وتدور النوبة على سبعة أيام كما حددت من طرف المركز الفلاحي، فهي تقضي أربعة أيام بالمنطقة الأولى ابتداء من يوم الأحد إلى يوم الأربعاء وتكون عملية السقي ليل نهار، وثلاثة أيام للمنطقة الثانية من يوم الخميس إلى يوم السبت ويتم السقي ليل نهار كذلك.

فعندما يكون دور المنطقة الثانية فإن استعمال المياه يدوم يوما واحدا بمنطقة شرودة، وخلال هذا اليوم تكون جميع بوابات التحكيم لجميع مخارج المياه مغلقة باستثناء مخرج الماء للساقية التي تسقي أراضي شرودة وعندما يفرغ فلاحوا هذا المدشر من السقي تقفل باب الساقية رقم 1 ويدخل كل من مدشر تزغارن ومدشر لقليع في دورهما، فتفتح مخارج المياه كي يصل الماء إلى الأراضي المراد سقيها ثم تغلق بعد الانتهاء من الري.

ويؤدي نظام توزيع المياه، إلى ظهور نزاعات خلال فصل الصيف بين فلاحي عالية الضفة وسكان السافلة الذين يعتقدون أن دواوير العالية أقرب من مصدر المياه وبالتالي أكثر حظا واستفادة منها، بل وتبذيرها بتخصيص كل استغلاليتهم لزراعة الذرة الأكثر استهلاكا للمياه، ولتفادي الوقوع في مشكل ضياع المحاصيل الصيفية، تم وضع قانون توزيع المياه من طرف المركز الفلاحي الذي عمد إلى نهج نظام صيفي لتوزيع المياه (من يونيو إلى 15 شتنبر)

يضبط بها الدورة التي يجب اتباعها في القنوات الثانوية والثلاثية، وتاريخ استعمالها. ونظرا لقلة وعي الفلاحين فإن الأمر يخلق صعوبة كبيرة في تطبيق نظام توزيع المياه بممارستهم لبعض الخروقات، كتحطيم القناة الرئيسية وكذا فروعها، واستعمال المحركات لجلب الماء من القناة إلى أراضيهم، وتحطيم بوابات تحكيم المياه وتكسير حوائط السواقي، ووضع السدود داخلها لرفع منسوب المياه أمام استغلاليتهم. فيسبب كل هذا في انخفاض منسوب المياه بالقناة الرئيسية وضعف صبيبها، ومن جراء هذه التصرفات فإن المنطقة الأولى نظرا لموقعها في السافلة لا تتوصل بالمياه في وقتها المحدد وبالقدر الكافي.

الجدول رقم 1: المساحة التي تسقى من قنوات السقي بضفتي واد لاو

الضفة اليسرى		الضفة اليمنى	
10,27كلم	قناة أولية	4,2كلم	قناة الرأس الميت
12,5كلم	قناة رئيسية	10,2كلم	قناة أولية
16,9كلم	قناة ثانوية	22كلم	قناة رئيسية
1,7كلم	قنوات أرضية	6,6كلم	قناة ثانوية
		1.1 كلم	قنوات أرضية

Source : Jamal Stitou El Messari Et Adil Salhi « Aproche Hydrogeologique », Projet Wadi L'union Europeenne, Rapport Des Activites De 2007, P36.

تمتد قنوات الضفة اليسرى على طول 10,20كلم وتتوفر على 28 قناة رئيسية وتتفرع منها قنوات ثانوية ثم أرضية يصل طولها 29,7 كلم، بينما قنوات الضفة اليمنى تتوفر على 11 قناة رئيسية، وترتبط بها قنوات ثانوية أصغر منها وأخرى أرضية مثلها مثل الضفة اليسرى، ويمتد طول السواقي في مجملها حوالي 61,14 كلم بين الضفتين اليمنى واليسرى لواد لاو.

التصميم العام لشبكة الري المنجزة من طرف المستعمر بالضفة اليسرى لسهل واد لاو 1948.

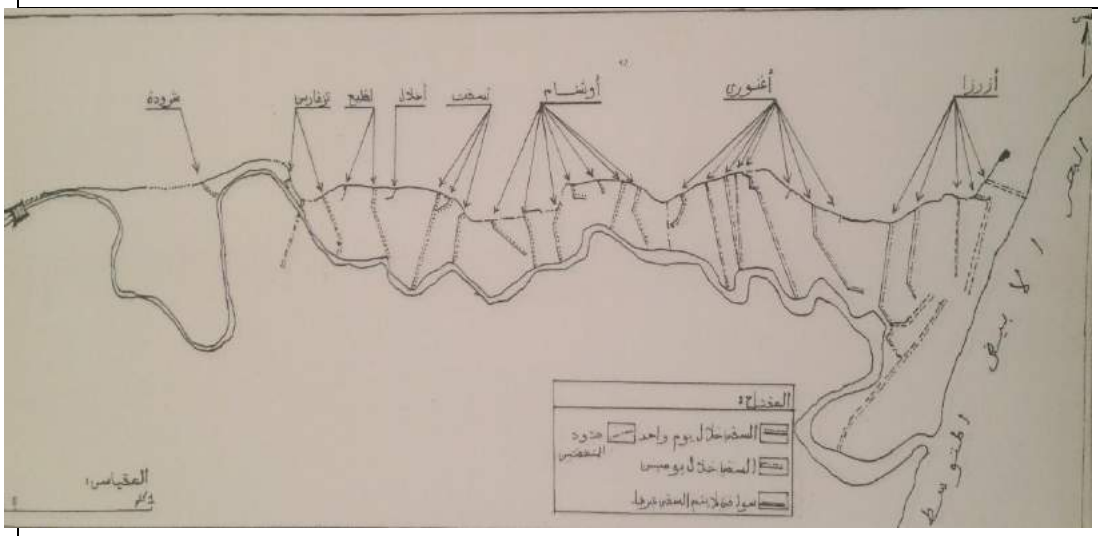

المصدر: بنصبيح (محاسن)، النميري (سلوى)، 98-99، " خصوصيات السقي في الضفة اليسرى لسهل واد لاو" بحث لنيل شهادة الإجازة في الجغرافيا، جامعة عبد المالك السعدي كلية الآداب والعلوم الإنسانية تطوان، ص 75.

2- نوع التجهيزات السقوية بسهل واد لاو

لقد أنجز الإعداد الهيدروفلاحي بالمنطقة في سنة 1938 حيث عرض مشروع بناء سد خزن الماء قرب مدينة شفشاون، أطلق عليه اسم "علي التهيلات"، وفي سنة 1948 تم الإنتهاء من أشغال تجهيز الشبكة السقوية من نوع "عصري – تقليدي"، (تقرير للمركز الفلاحي سنة 1970) هذه الشبكة لها ارتباط مباشر بسد تحويلي هو سد "كودية كوريرن" الذي يبتعد بحوالي 14 كيلومتر من المركز الحضري لواد لاو. بدأت أشغال بناء هذا السد سنة 1936، لكنها توقفت إبان الحرب الأهلية بإسبانيا، ثم استؤنفت بعد ذلك أشغال بناء القناة الرئيسية والسواقي المتفرعة عنها. يصل طول سد "كودية كوريرن" إلى حوالي 75 متر، وتتلخص مهمته في تحويل مياه واد لاو داخل قناة يصل طولها 4.182 مترا والمسماة بـ "الفرع الأم". هذه القناة تحاذي الضفة اليسرى للواد عند منطقة "تزغارين"، تصرف في المعدل صبيبا يقدر بحوالي 2.34 متر مكعب في الثانية، يوزع عند يمين دوار تزغارن، على القناة – أ – التي تسقي الضفة اليسرى بصبيب 1.088 م^3 /الثانية، وقناة – ب – تسقي الضفة اليمنى بصبيب 1.387 م^3/ الثانية. (تقرير للمركز الفلاحي سنة 1970)

ونشير إلى أنه خلال المدة الفاصلة بين 1944 و1960 كانت الضفة اليسرى المستفيدة الوحيدة من مياه السد، ولم يتم سقي الضفة اليمنى إلا بعد سنة 1963، بعد بناء أنبوب[1] مكون من الخرسان المسلح، ينطلق من الفرع الأم، ويعبر مياه الواد مستندا إلى ركائز طوله 380.33 متر، وتوجد قريبة جدا من دوار أماغوس.

الصورة رقم 1: القناة التي يقسم فيها مياه السقي بين الضفة اليسرى واليمنى بسهل واد لاو

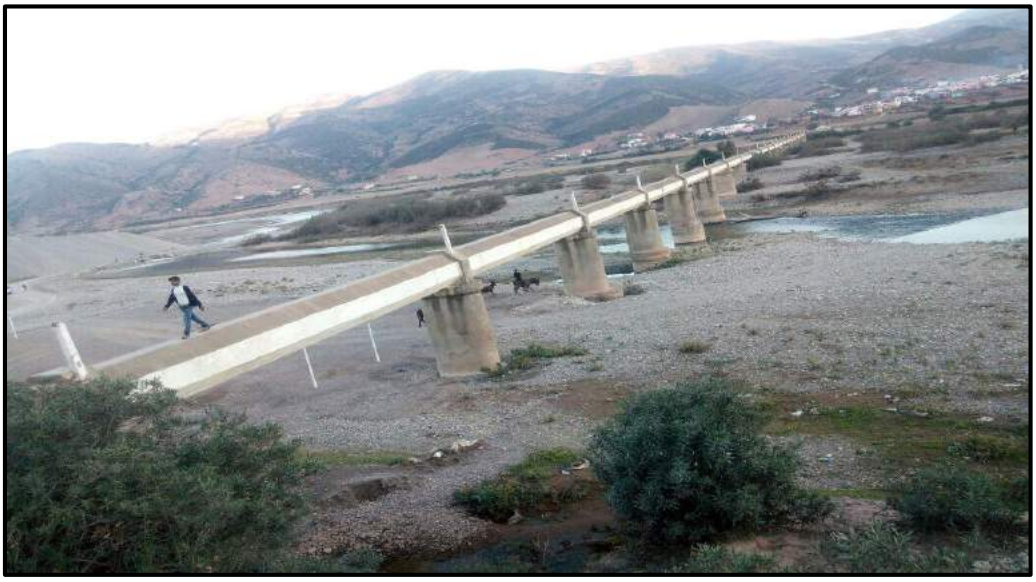

المصدر: تصوير شخصي بتاريخ 2017/11/07

فالضفة اليسرى، تسقي بواسطة القناة الرئيسية وهي تنحدر انحدارا خفيفا من عالية الضفة إلى سافلتها على طول 10.163 متر، عرض قاعدتها تتراوح ما بين 120 و150 متر (Entreprise d'études et projets techniques) عند السافلة، وبعد أن تقطع هذه القناة الضفة طولا، تصرف المياه غير المستعملة في البحر، من هذه القناة الرئيسية تنطلق القنوات الثانوية، أو ما يسمى محليا "بالسقيات" طولها وأهميتها تختلف باختلاف المساحات المراد سقيها، وهي مرقمة بأعداد رومانية من 3 إلى 28. وبدورها تغذي قنوات ثلاثية التي تتركز عند سافلة الضفة. وبمجرد وصول الماء إلى الاستغلالية المراد سقيها، يوزع الماء في الشعب أو ما يطلق عليه محليا باسم "ساقية الأرض".

لقد وضع تخطيط هذه القنوات بشكل يسمح بالتحكم في أكبر جزء ممكن من الأراضي، إذ نجدها تتبع عامة خطوط الانحدارات الرئيسية المتميزة باعتدالها لتجنب مشاكل ركود المياه في حالة الانحدارات الضعيفة، أو

[1] "Syphon" ذو شكل مضلع (Polygone).

تكسير القنوات في حالة السرعة الكبيرة بفعل الانحدارات القوية، من تم يلاحظ، في غالب الأحيان، أن طول الساقية متواضعا، بينما بإمكانها سقي مساحات كبيرة.

II- حالة ودور التجهيزات السقوية بسهل واد لاو ومصادر مياهها

تنتظم في سافلة الضفة شبكة من القنوات الثانوية من (23 إلى 28)، وشبكة أخرى من القنوات الثلاثية تتفرع عن الساقية 23، حالتها رديئة، فبعض أجزائها مكسرة، وأجزاء أخرى لا تظهر جيدا على السطح لردمها بالرواسب وتضليلها بالنبات، باستثناء ساقية 26 و23 إلا أن جزءا من هذه الأخيرة (قرب حافة الواد) قد تكسر بكامله بسبب زحف انعطاف الواد، وترك استعماله، فتم استبداله بجزء جديد.

أما القناة الرئيسية بهذا القسم، فلا زالت في حالة جيدة، إلا أن العناية بها منعدمة، فهي مليئة بأغصان الأشجار، وترسبت في قاعها الأوحال، وبالقرب من مصرفها توجد شقوق كثيرة منها ما تم استصلاحه ومنها ما تنساب من خلالها المياه.

ابتداء من "واد افرن علي" نجد هذه المنطقة مجزأة بواسطة سيول جافة ومسالك تعبرها القناة الرئيسية بواسطة ركائز على شكل قناطر يبلغ عددها أربعة، وهي تشكل نقط الضعف الرئيسية بالقناة، تكثر بها شقوق تساهم في ترشيح المياه بصفة دائمة، بعض هذه القناطر يوجد في حالة رديئة وقد سبق خلال السنوات الخمس السابقة أن تهدلت إحدى ركائز القنطرة الواقعة بين القناتين (14 و15) وحرمت بالتالي كل المناطق الواقعة في سافلة هذه المنطقة من مياه السقي، إلى أن تداركت مصلحة التجهيز هذه الوضعية وتم استصلاح الركيزة[1].

بالوصول إلى "واد أوشتام" نجد أن هذه القناة الرئيسية، تعبر المنطقة في نفقين كبيرين تتوسطهما قنطرة حملت عليها القناة وتتميز كسابقها بكثرة الشقوق وارتشاح المياه، والبعض منها أصبحت تفتقر إلى البوابات المتحكمة في تصريف الصبيب، كما أن بعض ركائزها مهددة بالتهدل. تمتد في هذه المنطقة خمسة قنوات ثانوية حالتها جد رديئة، ومن الأهمية بمكان الإشارة إلى أن هذه السواقي أصبحت لها وضيفتين: وظيفة سقوية، ووظيفة منزلية.

وعموما سد كودية كورين يعاني من مشاكل كبيرة تجعل مدة استعماله لن تتعدى بضعة سنوات، فقد طمر حوضه بالرواسب الحصوية والغرينية، وأصبحت قدرته التحويلية ضعيفة، كل هذه الملاحظات تفيد في معرفة ما إذا كانت التجهيزات الهيدروفلاحية تلبي الحاجيات الفلاحية المختلفة من الماء، أم في حالة عجز على القيام بدورها، فشبكة القنوات يشوبها خلل في نقل المياه نظرا لما تتميز به من نفاذية، وتفقد كثيرا من صبيبها بين سد كودية كورين والاستغلاليات.

[1] أقوال شفهية لكبار السن بالمنطقة.

الجدول رقم 2: الدواوير التي تمر منها قناة السقي بسهل واد لاو حسب أرقام القنوات وعدد أيام السقي					
الضفة اليسرى			الضفة اليمنى		
القناة	الدوار	عدد أيام السقي	القناة	الدوار	عدد أيام السقي
1	شرودة	3	1	أماغوس، وتزغارين وشرودة	1
من2 الى 6	تزغارين ولعقيلة		2	أماغوس وبني سعيد	
من 7الى 9	لعزيب		3	تاسيفت وبني سعيد	3
من 10 الى 14	أوشتام		4	لموتور	
من 15 الى 16	أكلا		5	أعقيب	
من 17 الى 22	أغنوري	4	6	أوحيحل	1
من 23 الى 28	أزرزا		7	لعزيب دار دحمان، سطر حمو، طوريطا، بير شرحا، دحمون مرية و(ب) سوسن.	2
			8	أكلالن	
			9	أجليلن	
			10	المرج	
			11	لبركة	

Source : El Messari J.S Et Salhi. A, 2007, «Aproche Hydrogeologique», ou projet wadi l'union europeenne, rapport des activites, P 2

1- دور التجهيزات الهيدروفلاحية في تطور الزراعة

إن التجهيزات الهيدروفلاحية الموروثة عن الاستعمار، تنذر في السنوات الأخيرة بنهاية استعمالها، هذه الوضعية تعتبر انعكاسا للتحولات التي طرأت على نظام وبنية السقي، والذي انعكس بدوره على تطور النشاط الفلاحي بالمنطقة. فإلى حدود سنة 1958 كان جل الفلاحين المستفيدين من مياه السقي، أعضاء داخل "جمعية سقي دائرة واد لاو"[1]، وكانت لهذه الجمعية مهمة حراسة التجهيزات السقوية، وتوزيع المياه حسب البرنامج المعمول به، ومعاقبة كل متهاون في احترام قوانين توزيع المياه، وكانت خلالها الاستفادة من مياه السقي استفادة عامة وحتى في فصل الصيف حينما ينخفض الصبيب.

[1] "Association d'irrigation de périmètre de oued laou" تتكون من أعيان الفلاحين، ومن رجال السلطة، ومراقب الجمعية.

كما أن الصرامة التي يتصرف بها أعضاء مجلس جمعية السقي، كانت تحافظ على نظام توزيع المياه داخل المنطقة، ومن تم سادت ظروف ملائمة للري، وظلت مردودية الزراعات الصيفية مرضية، وبعد رحيل رئيس مجلس الجمعية سنة 1966، أصبحت الجمعية تشكو من انعدام التأطير، مما أدى إلى اندثارها[1].

وقد حاول المركز الفلاحي تنظيم السقي بالمنطقة معتمدا على مساعدة حارس واحد فقط، يقوم بتطبيق برنامج توزيع المياه، ومراقبة استعمال السواقي، لكن النقص في عدد المراقبين، جعل عملية مراقبة الجهاز بكامله، عملية صعبة، خصوصا في فصل الصيف، حيث تكثر النزاعات بين السكان حول الاستفادة من مياه السقي. كما استعصى على مراقب واحد أن يراقب جل السكان، وأن يمنعهم من القيام بأعمال التخريب (تحطيم القنوات – اقتلاع بوابات إحكام المياه...)، وبعدها تم تكليف حارس على كل دوار، لكن شابت النزاعات بين هذه الدواوير وبين الحراس في آخر المطاف وتم التخلي عنها.

الصورتان رقم 2و3: المنشآت الهيدروفلاحية الموجهة لسقي الفلاحة بسهل واد لاو

المصدر: تصوير شخصي بتاريخ 2017/11/6

2- مصادر الماء المستعمل في سقي المشارات الزراعية

ظل السد التحويلي المزود الرئيسي للسقي بسهل واد لاو بعد الفترة الاستعمارية، إلا أنه في السنين الأخيرة تم الاتجاه نحو استغلال الفرشة المائية الباطنية، خاصة بسافلة الضفة، نتيجة التغيرات التي عرفتها المنطقة والتحولات التي شهدتها التجهيزات الهيدروفلاحية خاصة مع بداية الثمانينيات، هذه الظاهرة تعرف تطورا متزايدا، حيث انتقل عدد الآبار من 215 بئر سنة 1988 إلى 400 بئر سنة 1995 (Plan d'aménagement de la Municipalité d'Oued laou p : 47) لينتقل إلى 700 بئر سنة 2017، (تقديرات المركز الفلاحي بواد لاو) وتستغل هاته الآبار في السقي باستعمال محركات الضخ.

[1] أقوال شفوية لكبار السن بالمنطقة.

الجدول رقم 3: مصادر مياه السقي المستعملة في سقي المشارات الزراعية بسهل واد لاو											
الجماعات	واد لاو		بني سعيد		ولاد علي منصور		تاسيفت		تزكان		المجموع
مصدر مياه السقي	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	
ماء البئر	51	77,27	12	19,35	1	9,09	12	70,59	10	43,48	86
قناة السقي + البئر	5	7,58	9	14,52	2	18,18	3	17,65	5	21,74	24
قناة السقي + الواد	1	1,52	3	4,84	2	18,18	0	0,00	0	0,00	6
قناة السقي	0	0,00	21	33,87	3	27,27	1	5,88	0	0,00	25
الواد + بئر	6	9,09	1	1,61	0	0,00	0	0,00	3	13,04	10
الواد +البئر + قناة السقي	0	0,00	4	6,45	2	18,18	0	0,00	4	17,39	10
الواد	0	0,00	3	4,84	0	0,00	0	0,00	1	4,35	4
غير مصرح	3	4,55	9	14,52	1	9,09	1	5,88	0	0,00	14
المجموع	66	100	62	100	11	100	17	100	23	100	179

المصدر: استغلال شخصي لمعطيات العمل الميداني (مارس-أبريل-ماي 2017).

يبين الجدول أعلاه، مصادر مياه السقي المستعملة في سقي المشارات الزراعية، حيث نجد أعلى نسبة لهاته المصادر المسجلة بواد لاو هي مياه البئر بنسبة27,77 %، يليها استعمال مياه البئر والواد بنسبة ضعيفة جدا تقدر بـ 09,9 %. ونجد بجماعة بني سعيد أعلى نسبة لهاته المصادر تسجل في استعمال مياه قناة السقي بنسبة 87,33%، يليها مصدر مياه البئر بنسبة 35,19 % وقناة السقي+ البئر بنسبة 52,14 %. ونجد بجماعة تاسيفت أعلى نسبة تعود للآبار بنسبة عالية جدا تقدر بـ 59,70 % تليها نسبة قناة السقي+ البئر بنسبة 65,17 %. أما جماعة تزكان فهي الأخرى تسجل أعلى نسبة في استعمال مياه البئر بنسبة 48,43 %، تليها نسبة استعمال قناة السقي +البئر بنسبة 74,21 %.

ويفسر استعمال مصادر المياه المختلفة حسب قرب المشارات الزراعية من مصدر الماء، لأنه أهم عنصر في الفلاحة، حيث نجد أن الساكنة المتواجدة في عالية السهل تعتمد على قناة السقي بنسبة مهمة، لكونها قريبة من القناة. أما الساكنة المتواجدة في الوسط تستعمل مياه القناة والآبار، بالإضافة إلى مياه الواد بنسبة مهمة، بينما الساكنة المتواجدة في سافلة السهل يعود مصدر مياهها للآبار، لذلك نجد أن الجماعات الساحلية تحتل نسب مهمة في هذا الجانب، ويعود استعمال مصدر الآبار بكثرة في جماعة تاسيفت إلى اعتماد زراعة الكيف التي تستنزف المياه بكثرة.

نلاحظ من خلال العمل الميداني، أن الساكنة تستعمل وسائل السقي الثابتة أكثر من وسائل السقي المتنقلة، إذ أن جل الفلاحين تقريبا يتوفرون على مضخات في ملكيتهم الخاصة، وقد يشتركون في البئر الذي توضع فيه المضخات بين فلاحين أو أكثر، أو يكون البئر خاص وبه مضخة خاصة ويقفل بالإسمنت.

والشكل أدناه، يبين توزيع مجموع وسائل السقي الثابتة والمتنقلة المستعملة بصفة عامة في سقي الاستغلاليات الفلاحية بسهل واد لاو، إذ نجد أن المضخة والفأس والمخروط هي وسائل مكملة لبعضها في عملية السقي، واستعمالهم يتم بنسب متساوية حيث تمثل نسبة كل أداة 28 %، كما نجد فئة غير مصرحة بالأدوات التي تستعمل في السقي ونسبتهم 16 %.

المبيان رقم 1: مجموع وسائل السقي الثابتة والمتنقلة المستعملة في سقي المشارات الزراعية بالسهل

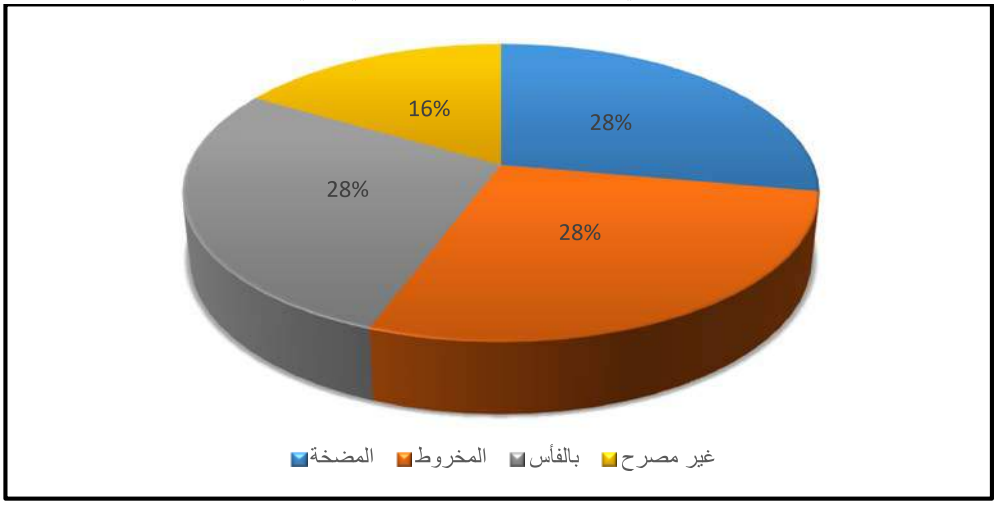

المصدر: استغلال شخصي لمعطيات العمل الميداني (مارس-أبريل-ماي 2017).

والصورة التالية تبين الطريقة التي يتم بها سقي أغلب الفلاحين بسهل واد لاو من خلال استعمال الآبار.

الصورة رقم 4: المضخات التي تستعمل في جذب المياه من الآبار في اتجاه الحقل

المصدر: عبد الكريم المرابط 12/03/2015

3- أنماط الري المستعملة في سقي الاستغلاليات الفلاحية في سهل واد لاو

ظلت تقاليد الري الانجذابي راسخة حتى بعد فترة الاستقلال، حيث لا زال اختيار نمط السقي مقصورا على الري بالساقية لحد الآن، ويرجع السبب في ذلك لكون الفلاحين بالمنطقة اكتسبوا معرفة وخبرة بهذا الباب بحكم التجربة الطويلة؛ ومن جهة أخرى لأسباب تقنية تتعلق بالطبوغرافيا وطبيعة التربة الملائمة لهذا النوع من السقي.

الجدول رقم 4: أنماط السقي المستعملة في سقي الاستغلاليات الفلاحية بسهل واد لاو حسب الجماعات

الجماعات		واد لاو		بني سعيد		ولاد علي منصور		تاسيفت		تزكان		المجموع
أنماط السقي		العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	
الإنجذابي	نعم	63	96,92	51	83,61	9	81,82	16	94,12	20	95,24	159
	لا	2	3,08	10	16,39	2	18,18	1	5,88	1	4,76	16
	المجموع	65	100	61	100	11	100	17	100	21	100	175
بالرش	نعم	0	0,00	2	3,28	1	9,09	0	0,00	3	14,29	6
	لا	8	12,31	54	88,52	10	90,91	17	100	7	33,33	96
	المجموع	8	12,31	56	91,80	11	100	17	100	10	47,62	102
بالتنقيط	نعم	0	0,00	2	3,28	1	9,09	0	0,00	2	9,52	5
	لا	8	12,31	54	88,52	10	90,91	17	100	8	38,10	97
	المجموع	8	12,31	56	91,80	11	100	17	100	10	47,62	102

المصدر: استغلال شخصي لمعطيات العمل الميداني (مارس-أبريل-ماي 2017).

يبين الجدول أعلاه، أنماط السقي المستعملة في سقي المشارات الفلاحية حسب الأجزاء السهلية من الجماعات المنتمية لسهل واد لاو، حيث نجد أن ساكنة واد لاو تعتمد فقط على السقي الانجذابي بنسبة 96.92. في حين نجد الفلاحين بجماعة بني سعيد يعتمدون على الأنماط الثلاث، لكن النمط المهيمن هو الانجذابي بنسبة 83.61%، أما الرش والتنقيط فنسبة الاعتماد عليهما تبقى ضعيفة جدا تقدر ب 3.28% لكل نمط.

يعتبر السقي الانجذابي عبارة نظام الري التقليدي ومن أهم خاصياته أن سطح الأرض نفسه هو الذي يستعمل كنظام لتوزيع الماء داخل حقل الري دافعا الماء من المنطقة التي يصب منها الماء وتسمى برأس الحقل إلى كل نقاط الحقل، ومع تحركه طولا وعرضا في الحقل، يتسرب داخل التربة لتمتصه وتختزنه الجذور لاستغلاله من طرف المزروعات، ويصل الماء في الأخير إلى نهاية الحقل وهي أبعد نقطة من رأس الحقل.

ويعود استعمال نمط السقي الانجذابي بسهل واد لاو لتوفر مصدر المياه من جهة، ومن جهة أخرى طبوغرافية المنطقة التي تساعد على اعتماد هذا النمط كونها تتميز بالانبساط، والصورة التالية تبين الطريقة التي يتم بها سقي الاستغلالية الزراعية.

الصورتان رقم 5و6: نمط الري المستعمل لسقي المشارات الزراعية بسهل واد لاو

المصدر: عبد الكريم المرابط 2015/03/20، ونادية الديب 2017/12/18

والجدير بالذكر أن المنطقة عرفت نمطا جديدا للري مع إقامة زراعات البيوت المغطاة، حيث تتم ممارسة الري بواسطة التنقيط تحت السطح.كما يجب الإشارة هنا إلى أن الزراعات البيوت البلاستيكية لم يتم تطبيقها بالسهل، لكونه يتعرض للفيضانات في كل وقت وحين، وتم تطبيق هذه الزاعات من طرف بعض الساكنة فوق السفوح العالية المطلة على السهل، لكن سرعان ما يتم إتلاف المشروع لسبب من الأسباب الرعي الجائر، الرياح القوية، الضبابية، التساقطات العنيفة والجريان العنيف فوق سفوح المنطقة، أو أن الفلاحة المعتمدة لا توافق المناخ المحلي.

خاتمة

ويبقى الري السطحي هو النظام المستحسن خصوصا في الأراضي المستوية أو القليلة الانحدار، حيث لا يحتاج الى عملية تسطيح الأرض، الأمر الذي يكلف كثيرا على مستوى استهلاك المياه، وينعكس سلبيا على التربة. في المقابل يعتبر الأقل كلفة من بين كل أنظمة الري، سواء في التجهيزات أو في الصيانة، لكن يجب التذكير أن هذا النظام هو الأقل نجاعة في استغلال المياه، رغم أنه يمكن أن ينافس في فعاليته الأنظمة الأخرى كالري بالرش أو بالتنقيط إذا استعمل بطريقة متقنة. ونظرا لتعدد الطرق والأساليب في توزيع الماء بالجاذبية، فإن الري السطحي يمكن أن يكون صالحا لجل المزروعات، سواء السنوية منها التي تزرع على طول الخطوط (كالذرة والقطن وغيرها) أو ضمن إطار شاسع (كالأشجار) أو تلك التي تغطي كل أرض الحقل (كالفصة)، إلا أنه عند اختيار المزروعات، يجب الأخذ بعين الاعتبار أن البعض منها يتناسب أكثر مع الري السطحي، وبالنظر للاختلالات التي أصبحت عليها أنظمة السقي يجب المحافظة عليها كتراث مادي وتثمينه وليس تدميرها والقضاء على هويتها كما هو سائد.

قائمة المراجع

- بحادة (منانة)، 2008، "التهيئة التشاركية للموارد الطبيعية بالحوض النهري مولاي بوشتى، روافد واد لاو" بحث لنيل شهادة الدكتوراه الوطنية، شعبة الجغرافيا، كلية الآداب والعلوم الإنسانية بجامعة محمد الخامس، الرباط.
- بلفقيه (محمد) 1978، "أولويات في الجغرافية الزراعية " مطبعة فضالة، المحمدية، عدد الصفحات 630.
- بنصبيح (محاسن)، النميري سلوى، 1999،" خصوصيات السقي في الضفة اليسرى لسهل واد لاو"، بحث لنيل الإجازة في الجغرافيا، جامعة عبد المالك السعدي، كلية الآداب والعلوم الإنسانية تطوان، عدد الصفحات 154.
- التليدي (مريم)،2011، " التحولات السوسيو اقتصادية والمجالية بجماعة تزكان (إقليم شفشاون)"، بحث لنيل شهادة ماستر المجالات الإنتقالية وقواعد التهيئة، شعبة الجغرافيا كلية الآداب والعلوم الإنسانية بمارتيل، عدد الصفحات 257.
- حجاج الطويل (محمد)، 1997، "الفلاحة المغربية بين التطور والجمود" مجلة "أمل: التاريخ الثقافة المجتمع"، العدد 9، مطبعة النجاح، الدار البيضاء، عدد صفحات المقال ضمن المجلة 6.
- حمري (رشيدة)، 2008، "وضعية الملاك بالنسبة لعملية ضم الأراضي الفلاحية"، رسالة لنيل دبلوم الماستر في قانون العقود والعقار، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، جامعة محمد الأول، وجدة.
- رحال (عبد الحميد)، 1988-1987، "الوضعية الهيدروفلاحية بالضفة اليسرى من سهل واد لاو –دراسة كارطوغرافية "، بحث لنيل شهادة الإجازة في شعبة الجغرافيا تخصص الجغرافية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية – تطوان، عدد الصفحات 58.
- الرهوني (سمية)، 2015،" جماعة بني سعيد بإقليم تطوان: من الموقع الهامشي في الشبكة الجماعاتية إلى إعادة الموقعة في الدينامية المجالية الراهنة بالسواحل المتوسطية الغربية من المغرب"، بحث لنيل شهادة ماستر المجالات الانتقالية وقواعد التهيئة، شعبة الجغرافيا كلية الآداب والعلوم الإنسانية بمارتيل. عدد الصفحات 424.
- العامري (سلطان) 1995، "الإرشاد الزراعي: مفهومه – أهدافه – الفئات التي يستهدفها" من خلال "الدورة التدريبية القومية في مجال إعداد برامج الإعلام الزراعي بالوطن العربي"، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، جامعة الدول العربية، دمشق، الجمهورية العربية السورية، عدد الصفحات 300.
- على أحمد (هارون)، 2000، "جغرافية الزراعة" الطبعة الأولى، دار الفكر العربي، القاهرة، عدد الصفحات 398.
- عمري علوي (عبد العزيز)، "رهانات تحديث القطاع الفلاحي وجهود التنمية المجالية في جماعة العوامرة (إقليم العرائش)" الجزء الأول، بحث لنيل شهادة ماستر المجالات الانتقالية وقواعد التهيئة في شعبة الجغرافيا، كلية الآداب، مارتيل، عدد الصفحات 670.
- القدميري (الخليل)، 1985، "الوضعية العقارية وضم الأراضي القروية بمنطقة اللكوس" رسالة لنيل شهادة السلك العالي، المدرسة الوطنية للإدارة العمومية، الرباط. عدد الصفحات 291.
- المختار الأكحل،2001،"دينامية المجال الفلاحي بمضبة بنسليمان"، أطروحة جامعية لنيل شهادة دكتوراه الدولة في الآداب، تخصص جغرافيا، بكلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط، عدد الصفحات 349.
- المرابط (عبد الكريم)،2016،" التحولات المجالية ورهانات التنمية المستدامة بالجماعة الحضرية لواد لو (إقليم تطوان)"، بحث لنيل شهادة ماستر المجالات الانتقالية وقواعد التهيئة، شعبة الجغرافيا، كلية الآداب والعلوم الإنسانية بمارتيل. عدد الصفحات 362.

- المنصوري (عثمان)، 1997، "المنتوجات الفلاحية كدعامة للتبادل التجاري في مغرب القرن 16" مجلة "أمل" العدد 9، مطبعة النجاح، الجديدة. عدد صفحات المقال ضمن المجلة 18.
- هاشمي (الطيب)، 2007، " تقييم برنامج المخطط الوطني للتنمية الفلاحية في الجزائر: الفترة 2000-2006 نموذج تطبيقي للمخطط بولاية سعيدة"، رسالة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارة وعلوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، عدد الصفحات 200.
- Aghzar (Loubna), 2006, « Approche à L'étude de la Dynamique du Paysage de L'aval de Oued Laou Entre 1958.1966. et 1994 », mémoire (DESA) Université Abdelmalek Essaadi, Faculté des sciences. Tétouan, P54.
- Bouderbala (N), Chraîbi (M), Pascon(P), 1977, « La Question Agraire Au Maroc », imprimerie Najah El Jadida, Casablanca, P423.
- Combe Michel & Thauvin Jean-Pierre, (1996) : Bibliographie Hydrogéologique Analytique du Maroc (1958-1968), Notes et M. Service Géologique du Maroc, (NMSGM) n° 220, 180 p, 1 Carte H.T.
- CTA, 1955, « Concentracion parcelaria en la margen Izquierda de l'uad laou », (situation définitiva – 1955) Escala : 1/1000 (Centre agricole), p 90.
- Direction provinciale de l'agriculture de tetouan, Société d'engineering de topographie et d'aménagement (SETA) -2013- « Etude d'aménagement Hydro-Agricole de la Plaine de Oued Laou », Rabat, page 235.
- Entreprise d'étude et projets techniques, mai 1977, « Etude de la situation actuelle du Périmetre existant et de l'extension d'oued laou, Tanger », 210 pages.
- Khrouz (Driss), 1992, « la Politique Agricole du Maroc indépendant » le Maroc actuel, Edition du CNRS, fes, P 119-150.
- Rkiouak .S, Mars 1996, «Etude hudrologique et simulation mathématique de l'aquifère de l'ouad laou ».
- Thauvin J.P et Rais .A, (1966), « Bassin de l'oued laou, état de connaissance sur l'hydrologie du bassin- versant et l'hydrogéologie de la plaine alluviale », 6 pages et 5 cartes.

الخطابات الملكية والظهائر

- الجريدة الرسمية لمنطقة حماية اسبانيا بالمغرب (تطوان 13 دي القعدة عام 1363 موافق 30 أكتوبر سنة 1944-العدد 30).
- الظهير الشريف رقم 105-62-1 بتاريخ 27 محرم 1382 الموافق ل 30 يونيو 1962 بشأن ضم الأراضي الفلاحية بعضها إلى بعض، منشور بالجريدة الرسمية عدد 1595 بتاريخ 20 يونيو 1962، ص 1705.
- ظهير شريف بتاريخ 8 يوليوز 1954 المنظم لعملية ضم منطقة بني موسى – بني عمير، المنشور بالجريدة الرسمية عدد 2180، بتاريخ 10 غشت 1954 ص 2247.
- ظهير شريف صادر بتاريخ 8 يوليوز 1953 المتعلق بتنظيم عملية الضم بمنطقة طريفة، منشور بالجريدة الرسمية عدد 2129 بتاريخ 14 غشت 1953 ص 2800.
- ظهير شريف صادر بتاريخ 16 شتنبر 1953 المتعلق بتنظيم عملية الضم بمنطقة واد بهت، منشور بالجريدة الرسمية عدد 2139 بتاريخ 23 أكتوبر 1953، ص 3458.

- ظهير شريف صادر بتاريخ 8 يوليوز 1954 المتعلق بتنظيم عملية الضم بمنطقة بني عمير – بني موسى، بالجريدة الرسمية عدد 2180 بتاريخ 6 غشت 1954 ص 2248.
- ظهير شريف صادر بتاريخ 4 ماي 1955 المتعلق بتنظيم عملية الضم تجزئة سيدي إسماعيل بدائرة دكالة السقوية، منشور بالجريدة الرسمية عدد 2224 بتاريخ 10 يونيو 1955 ص 1633.

التقارير الرسمية ومحاضر الإجتماعات

- المجلس الأعلى للماء (بدون تاريخ) الدورة السابعة، "الحالة الراهنة والآفاق المستقبلية للإعداد الهيدروفلاحي"؛
- المندوبية الإقليمية للفلاحة، منوغرافيا 2018؛
- المندوبية الإقليمية لفلاحة: قرار الإقليمي رقم 144؛
- برنامج الدورة الفلاحية لسنة 1987، المركز الفلاحي بواد لاو.
- تقرير عن المركز الفلاحي (سنة 1970)؛
- تقرير عن المركز الفلاحي (سنة 1987)؛
- مديرية الإرشاد الفلاحي والإصلاح الزراعي، 1985، "الإرشاد الفلاحي بالمملكة المغربية"، في "واقع الإرشاد الفلاحي في المغرب العربي ومقترحات التطوير" من خلال الندوة القومية حول الإرشاد الزراعي في الوطن العربي، جامعة الدول العربية، المنطقة العربية للتنمية الزراعي، صنعاء، الجمهورية العربية اليمنية؛
- وزارة الفلاحة والاستثمار الفلاحي، مديرية التعليم والبحث والتنمية، قسم الإرشاد الفلاحي، 1995" تطوير كفاءة وأداء أجهزة العمل الإرشادي" في "معطيات عامة حول الطاع الفلاحي في المملكة المغربية" من خلال اللقاء الدوري الأول لمسؤولي الإرشاد الزراعي في الوطن العربي" المنظمة العربية للتنمية الزراعية، جامعة الدول العربية صلالة، سلطانة عمان؛

المواقع الإلكترونية

- موقع وزارة الفلاحة والصيد البحري: http:// www.agriculture.gov.ma/ ar/pages/lagriculture-en-chiffre
- موقع خاص بوكالة التنمية الفلاحية بالمغرب، اطلع عليه بتاريخ 22/05/2018 http://www.ada.gov.ma/StrategiePMV.php
- موقع وزارة الفلاحة والصيد البحري المغرب، اطلع عليه بتاريخ 22/05/2018 http://www.agriculture.gov.ma/ar/pages/piliier-i

الوضعية القانونية للبنية الزراعية ودورها في التنمية الفلاحية بجماعتي زيرارة واشبانات-إقليم سيدي قاسم-المغرب

The Legal Status of the Agrarian Structures and its Role in the Development in the Rural Communes: Zirara and Chbanat, Sidi Kacem Province, Morocco

نورالدين اليامني،[1] امحمد بودواح [2]

Nourredine EL YAMNI[1], M'Hammed BOUDOUAH [2]

[1]جامعة ابن طفيل، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية القنيطرة، المغرب، nourredine.elyamni@uit.ac.ma

[2]جامعة ابن طفيل، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية القنيطرة، المغرب، BOUDOUAH@univ-ibntofail.ac.ma

ملخص

شكل موضوع البنيات الزراعية محور اهتمام العديد من الباحثين والفاعلين على اختلاف تخصصاتهم ومناهجهم ومقارباتهم، هذه البنيات لا يمكن فهمها إلا من خلال، دراسة العلاقات التي تربط الإنسان بالأرض، والتي تحدد طبيعة واتجاهات مسلسل تطور القطاع الفلاحي خاصة، وتنمية العالم القروي عامة، بما تضمنه من ديناميات ذات أبعاد مختلفة. هذا ما تهدف له هذه الورقة العلمية، من خلال إبراز تأثير الوضعية القانونية للبنية العقارية بجماعتي زيرارة واشبانات بإقليم سيدي قاسم، على التنمية الفلاحية بالمنطقة، وخصوصا ما يطرحه تعدد الأنظمة العقارية، وصغر مساحة الحيازات الفلاحية وتشتتها من مشاكل أثناء عملية التحفيظ العقاري، وهي إكراهات تعيق الاستثمار الفلاحي، الذي يعد دعامة أساسية في المشروع الترابي.

الكلمات المفاتيح: الوضعية القانونية؛ البنية الزراعية؛ الأنظمة العقارية؛ التنمية؛ المشروع الترابي.

Abstract:

Agrarian structures have always been at the center of the attention of many researchers and actors of different specializations, methodologies, and approaches. These structures can only be understood by studying the existing man-land relationship, which determines the nature and trends in the development of the agricultural sector in particular, and the rural areas in general, taking into account all their multidimensional dynamics. The present research paper is then an attempt to study that relationship by examining the impact of the legal status of the real estate structure in the rural communes of Zirara and Chbanat in the Sidi Kacem Province on the agricultural development in the region, especially with the existence of issues such as the multiplicity of real estate systems and the smallness and fragmentation of the agricultural holdings, which hinder the agricultural development that is considered the mainstay of the territorial project.

Keywords: Legal status; agrarian structure; real estate systems; development; the territorial project.

مقدمة

يمثل العقار القاعدة الأساسية لانطلاق أي مشروع تنموي، كما يعتبر عنصرا هاما في أية تنمية اقتصادية واجتماعية، وقد خضع العقار منذ زمن بعيد إلى مفاهيم وتكييفات عديدة، نظرا للغايات المنشودة منه وتقلبات الظروف السياسية وانعكاساتها عليه.

فالحديث عن البنية العقارية في السياسة التنموية بالمغرب، يدل على وجود منظومة عقارية توثيقية، ميزتها التعدد والازدواجية في نفس الوقت، تعدد على مستوى الأنظمة العقارية التي تشمل ما هو مملوك للدولة، على غرار ملكها العام والخاص بما فيها أملاك الجماعات الترابية، وتلك الخاضعة لرقابتها، كالملك الخاص للأفراد، وأراضي الجماعات السلالية والأملاك الوقفية والملك الغابوي...الخ، وازدواجية على مستوى التنظيم، بين عقار محفظ أو في طور التحفيظ من جهة، وعقار غير محفظ من جهة أخرى، وتوثيق عدلي وآخر عصري، إلى جانب المحررات العرفية. في هذا السياق سأتعرض للنقط التالية:

- الإطار المنهجي للدراسة؛
- الأنظمة العقارية السائدة في الجماعتين؛
- البنية العقارية المهيمنة بالجماعتين المدروستين.

I. الإطار المنهجي للدراسة

1. إشكالية الدراسة

إن أهمية العقار لا تنحصر فقط داخل المجال الحضري، بل أيضا تشمل المجال القروي، لما له من تأثير على الاستثمار الخاص والعام وعلى عصرنة القطاع الفلاحي وتكثيف الإنتاج وعلى التنمية الفلاحية ككل.

ويلعب العقار بالمجال القروي دورا أساسيا في تحديد تركيبة البنيات الزراعية، والتي لا يمكن فهمها إلا من خلال دراسة العلاقات التي تربط الإنسان بالأرض، وما يترتب عنها من مشاهد زراعية ومن علاقات اجتماعية، عرفت بدورها مجموعة من التحولات القوية. وبالتالي تشكل البنيات الزراعية حصيلة لهياكل الاستغلاليات وللهياكل العقارية (العلاقة القانونية بين المشغل والمالك). (بودواح المحمد 2002، ص 95)

ولهذا، فدراسة هذه البنيات ككل ضرورية، ليس فقط بالنسبة للباحثين، وإنما بالنسبة لمختلف مؤسسات الدولة كذلك، وخصوصا منها التي لديها سلطة القرار في الميدان الفلاحي، فهي تحدد لها طبيعة واتجاهات مسلسل تطور القطاع الفلاحي خاصة وتنمية العالم القروي عامة بما تضمنه من ديناميات ذات أبعاد مختلفة، وبالتالي انعكاسات على جوانب مختلفة من حياة سكان الأرياف محليا وجهويا ثم وطنيا؛ ومن تم المساهمة الفعالة في تعميق فهم الواقع الريفي بهدف المساهمة في تطويره. (الأكحل المختار 1994، ص 21)

وضمن هذا السياق، تندرج إشكالية هذه الدراسة والتي تتعلق بمدى مساعدة البنية العقارية الموروثة عن الاستعمار على تنمية العالم القروي وتطور القطاع الفلاحي من خلال دراسة حالة جماعتي زيارة واشبانات بإقليم سيدي قاسم، بالإجابة عن التساؤلات التالية: ما هي الأنظمة العقارية السائدة بالجماعتين المدروستين؟ وما هي أبرز الاختلالات التي تطرحها بالمنطقة المدروسة؟ وما هي أبرز الحلول الممكنة لتقويم هذه الاختلالات؟

2. توطين مجال الدراسة

- تم إحداث الجماعة القروية لزيارة تبعا للتقسيم الجماعي الذي عرفته المملكة سنة 1977، تحدها شمالا جماعة اشبانات، وشرقا الجماعة الحضرية لسيدي قاسم والجماعة القروية باب تيوكا (إقليم سيدي قاسم)، وجنوبا جماعة كروان التابعة لإقليم مكناس، وغربا الجماعة القروية أولاد بن حمادي (إقليم سيدي سليمان). يبلغ عدد سكانها 16.606 نسمة حسب الإحصاء العام للسكان والسكنى لسنة 2014 موزعين على 23 دوارا داخل مساحة تقدر ب 63,70 كلم^2.
- أما جماعة اشبانات، تحدها شمالا جماعة أولاد حسين التابعة لإقليم سيدي سليمان، جنوبا مدينة سيدي قاسم وجماعة زيارة، وشرقا كل من جماعة بير الطالب وباب تيوكة، وغربا جماعة أولاد بن حمادي التابعة كذلك لإقليم سيدي قاسم. وتتموقع في الجنوب الشرقي لسهل الغرب ويخترقها واد اردم. يبلغ عدد سكانها 10.618 نسمة حسب الإحصاء العام للسكان والسكنى 2004، ويعود إحداثها إلى التقسيم الإداري الذي عرفه المغرب أواخر سنة 1992، حيث انبثقت عن جماعة تكنة الأم (حاليا تسمى جماعة بئر الطالب). وتبلغ مساحتها 81 كلم^2.

وتنتمي الجماعتان إلى إقليم سيدي قاسم الذي يتكون من 24 جماعة قروية، و5 جماعات حضرية حسب التقسيم الإداري لسنة 2009. وتقدر ساكنة الإقليم ب 522.070 نسمة، منها 168.434 نسمة بالوسط الحضري و353.636 نسمة بالوسط القروي حسب الإحصاء العام السكان والسكنى 2014.

خريطة رقم 1: توطين المنطقة المدروسة ضمن جهة الرباط سلا القنيطرة

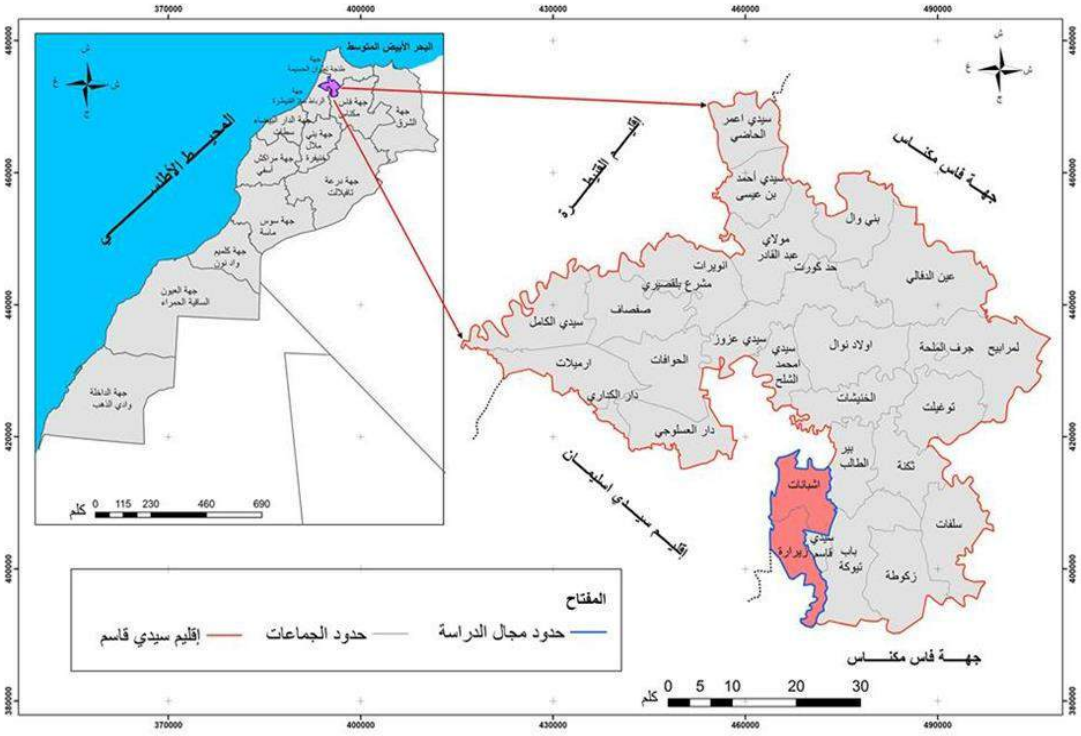

المصدر: الوكالة الحضرية لإقليمي القنيطرة وسيدي قاسم-بتصرف-

3. منهجية الدراسة

اعتمدت في هذه الدراسة على المنهج الاستنباطي، لاستنباط المعطيات من العام إلى الخاص، كما اعتمدت على المنهج الاستقرائي لدراسة الظواهر القابلة للملاحظة، دراسة جزئية للوصول إلى حكم عام؛ إضافة إلى المنهج الوصفي التحليلي والكمي لوصف الظواهر، من أجل الوصول إلى مسبباتها والعوامل التي تتحكم فيها، وذلك من خلال البحث الميداني ودراسة الحالة لاستخلاص النتائج وتعميمها.

كما تم إنجاز بحث ميداني بناء على تقنية الاستمارة بعد تحديد العينة المدروسة في تحليل دوارين إثنين وهما دوار ارميل المرس ودوار اللوية، حيث اعتمدنا على عينة إحصائية تتكون من 46 أسرة. على اعتبار أن الدوار يشكل وحدة مجالية واجتماعية حية يتطور تحت تأثيرات داخلية وخارجية، وحسب تغير مكوناته الاجتماعية والاقتصادية، في علاقات جدلية مع المحيط.

II. الأنظمة العقارية السائدة في الجماعتين

1. مفهوم النظام العقاري وتعريفه

يقصد بالنظام العقاري الإطار القانوني العام للتملك: ملك خاص، ملك جماعي، كيش، أحباس، أراضي الدولة، أراضي الإصلاح الزراعي، وكما هو الشأن بالنسبة لكل التراب المغربي، فإن الوضعية العقارية للأراضي بجماعتي زيارة واشبانات تخضع لأنظمة قانونية متعددة، تعكس تاريخ المجتمع القروي المحلي، والقائمة على هياكل وأنظمة عقارية تقليدية.

2. توزيع الأنظمة العقارية بالجماعتين المدروستين

جدول رقم 1: الأنظمة العقارية السائدة في الجماعتين

النوع	جماعة زيارة		جماعة اشبانات	
	المساحة (هـ)	%	المساحة (هـ)	%
الملك	1394	22%	830	11,94%
أراضي الجموع	0	0%	40	0,58%
الحبوس	28,5	0,45%	0	0%
الكيش	238	3,75%	597	8,58%
أراضي الدولة	1310,5	20,68%	0	0%
أراضي الإصلاح الزراعي	2504	39,53%	2590	37,26%
صوديا	442	6,98%	1968	28,32%
صوجيطا	200	3,16%	0	0%
كوماكري	218	3,45%	925	13,32%
المجموع	6335	100%	6950	100%

المصدر: منوغرافية المكتب الجهوي للاستثمار الفلاحي للغرب ومركز زيارة 2015

تمتد الأراضي الصالحة للزراعة بجماعتي زيارة واشبانات على مساحة تقدر على التوالي بـ 6635 هكتار و6950 هكتار، وتعرف الجماعتين تعددا في الأنظمة العقارية، إذ تتميز بهيمنة أراضي الإصلاح الزراعي، التي تمثل بجماعة زيارة 39,53% و37,26% من مجموع الأراضي، كما يتبين من خلال الجدول، بمساحة تقدر بـ 2504 هكتارا بالنسبة لجماعة زيارة، و2590 هكتار بالنسبة لجماعة اشبانات. وتأتي أراضي الملك في المرتبة الثانية بنسبة 22% بالنسبة لجماعة زيارة، في حين تأتي في المرتبة الثانية أراضي صوديا بنسبة 28,32 % بجماعة اشبانات، هذا وتتوزع باقي الأنظمة بين أراضي الحبوس، وأراضي الكيش، وأراضي صوديا وصوجيطا، وكذلك أراضي تابعة لكوماكري، والتي تم تفويت جزء كبير منها في إطار الشطر الأول للخواص.

شكل رقم 1: توزيع الأراضي الصالحة للزراعة بجماعة زيرارة حسب الأنظمة العقارية السائدة

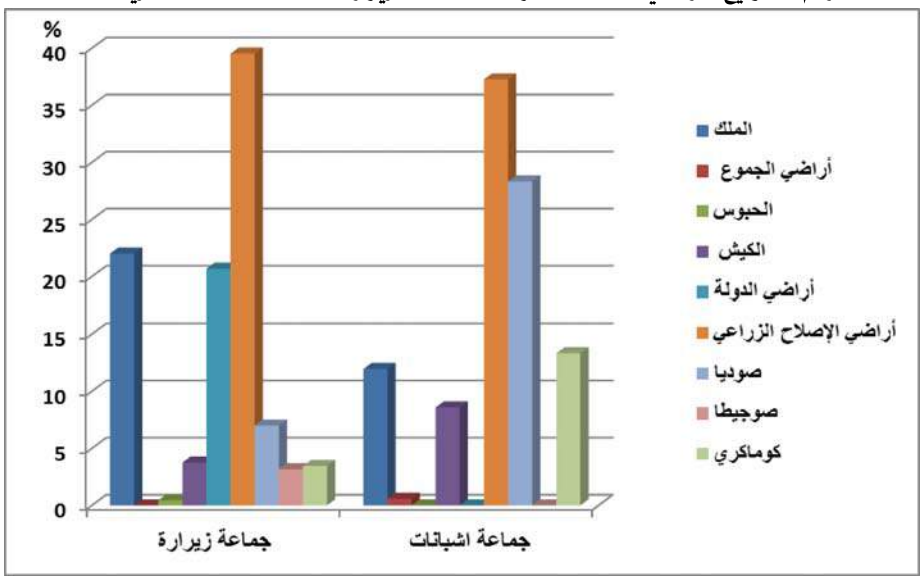

المصدر: منوغرافية المكتب الجهوي للاستثمار الفلاحي للغرب ومركز زيرارة 2015

III. البنية العقارية المهيمنة في الجماعتين

1. معايير تصنيف الحيازات الفلاحية

تعتبر الحيازة الفلاحية وحدة اقتصادية للإنتاج الفلاحي، تضم إلى جانب الرأسمال العقاري "الأرض"، وسائل الإنتاج، من يد عاملة وأدوات العمل، ومنشآت فلاحية إلى جانب قطعان الماشية. وتسير الحيازة من طرف رب الأسرة أو رب الاستغلالية الذي يكون مسؤولا عن كل العمليات التقنية والاقتصادية للحيازة، ويضمن حسن سيرها، كما يمكنه أن يفوضها لأحد الأشخاص عن طريق تأجيرها أو عن طريق الشركة بنسبة معينة. (العثماني محمد 2007، ص 87)

وتصنف الحيازات الفلاحية حسب معايير فلاحية ومعايير سوسيو اقتصادية، وفي بعض الأحيان يمكن أن تدخل معايير أخرى:

- بالنسبة لمعايير الفلاحة فيمكن تحديدها على الشكل التالي: (بودواح امحمد، ص: 25)

+ نوع الفلاحة، تقليدية، عصرية، تسويقية أم معاشية؟

+ أنواع المضاربات السائدة؛

+ تقنيات الاستثمار والتي تمكننا من تحديد الحيازات التقليدية والحيازات العصرية؛

+ رأسمال الحيازة من خلال البحث عن مصدر الرأسمال (قرض، تحويلات، عمال بالخارج، تحويلات موظفين... إلخ) وينقسم هذا الرأسمال إلى ثابت ومتحرك مرتبط بالأجرة واليد العاملة والمخصبات والمحروقات... إلخ.

- أما بالنسبة للمعايير الاقتصادية والاجتماعية، فيمكن تلخيصها فيما يلي: (بودواح المحمد، ص: 31)

+ الأنظمة السائدة للعمل: العمل المأجور، العمل العائلي، الخماسة، الرباعة؛

+ أنماط توزيع الدخل خصوصا حالة الاستثمار غير المباشر؛

+ إنتاجية الحيازة: عدد الأشخاص العاملين في الحيازة، المعدات المستعملة، المكننة، المدخلات الفلاحية...إلخ؛

+ تكوين الدخل: مصادره، نسبة ارتباطه بالفلاحة؛

+ استعمال دخل الحيازة: نسبة استهلاكه، حصة الفلاحة التسويقية.

2. توزيع فئات الحيازات الفلاحية بالجماعتين المدروسين

جدول رقم 2: توزيع المساحات الصالحة للزراعة حسب فئات الحيازات بجماعتي زيرارة واشبانات

فئات الحيازات بالهكتار	جماعة زيرارة			جماعة اشبانات		
	العدد	المساحة	%	العدد	المساحة	%
أقل من 5	163	462	7,29	310	637	9,17
من 5 الى 10	438	2932	46,28	400	2590	37,26
من 10 الى 20	3	36	0,57	9	119	1,71
من 20 الى 50	6	900	14,21	4	95	1,37
من 50 الى 100	4	1800	28,41	14	909	13,08
100 فما فوق	2	205	3,24	12	2600	37,41
المجموع	616	6335	100	749	6950	100

المصدر: منوغرافية المكتب الجهوي للاستثمار الفلاحي للغرب مركز زيرارة 2015

تبلغ المساحة الإجمالية للأراضي بالجماعتين 6850 هكتار بجماعة زيرارة و7700 هكتار بجماعة اشبانات، وتقدر المساحة الإجمالية الصالحة للزراعة بهما على التوالي 6335 هكتار و6950 هكتار، أي بنسبة 92 % من المساحة الإجمالية للأراضي بجماعة زيرارة، والتي تضم 3000 هكتار من الأراضي المسقية، بنسبة 43%، و3335 هكتار من الأراضي البورية، بنسبة 48%، (مخطط التنمية الجماعية لجماعة زيرارة 2010-2015 ص: 15) وبنسبة 90% من المساحة الإجمالية للأراضي بجماعة اشبانات ومنها 6800 هكتار من الأراضي المسقية و150 هكتار من الأراضي البورية. (مخطط التنمية الجماعية لجماعة اشبانات 2010-2015 ص: 10) هذا ويوضح الجدول أعلاه الفئات المساحية للحيازات بالجماعتين، وعددها ومساحة كل فئة، بحيث نجد أن الفئة المساحية لما بين 5 هكتارات إلى 10 هكتارات هي فئة الحيازة الأكثر عددا 438 قطعة والأكبر مساحة، حيث تشغل 2932 هكتار بنسبة 46 %، من مجموع الأراضي الصالحة للزراعة بجماعة زيرارة، أما بجماعة اشبانات نجد أن فئة الحيازات

ذات المساحة الأكثر من 100 هكتار، هي الأكبر مساحة حيث يبلغ مجموع مساحة الحيازات 2600 هكتار، أما فئة ما بين 5 هكتارات إلى 10 هكتارات فتحتوي على 400 حيازة فلاحية بمساحة 2590 هكتار.

إن وجود بنية عقارية غير متوازنة بهذا الشكل بكلتا الجماعتين ناتج عن عدة عوامل من أهمها مساحة قطع أراضي الإصلاح الزراعي المتساوية والتي تبلغ 7 هكتارات بجماعة زيارة و8 هكتارات بجماعة اشبانات، إضافة الى استحواذ بعض القياد والوجهاء على أراضي المخزن، والتي لم يكن لديهم فيها سوى حق الانتفاع، إضافة إلى نموذج "العزايب" كشكل عقاري للتملك، والذي شكل في منطقة الغرب نموذجا للتملك قائم الذات، بحيث ان السلطة المركزية أقدمت على تمليك" العزايب" لفائدة الشرفاء والأعيان، و الجدير بالذكر الى أن هذا النوع من التملك لم يكن دائما هبة مخزنية و لكن كان في كثير من الأحيان ناتج عن تنازل الفلاحين انفسهم عن الأرض او لعملية شراء شكلية أو فعلية من لدن الشرفاء و الأعيان. (الهراس المختار، 1988، ص: 88)

شكل رقم 2: توزيع المساحات الصالحة للزراعة حسب فئات الحيازات بجماعتي زيرارة واشبانات

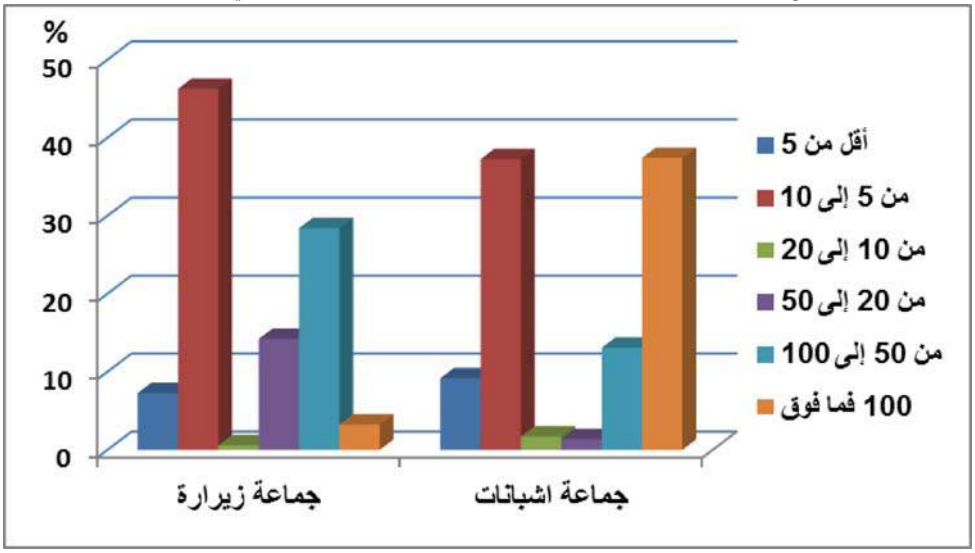

المصدر: منوغرافية المكتب الجهوي للاستثمار الفلاحي للغرب ومركز زيرارة 2015

نستنتج من هذا التوزيع، أن البنية العقارية بالجماعتين، تتميز بعدم المساواة واللاتوازن الاجتماعي بين الملاكين، الأمر الذي يطرح إشكالات مرتبطة بتشتت الملكية والتي تشكل بدورها عائقا في وجه عمليات تحديث وتطور القطاع الفلاحي، وخاصة على مستوى استعمال المكننة، السبب الذي يجعل الفلاحين الصغار ينتجون زراعة موجهة للاستهلاك الذاتي، والتي لا ترقى إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي في بعض الأحيان.

ويتأكد هذا الاختلال في توزيع فئات الحيازة من خلال نتائج البحث الميداني، والتي تفيد بوجود نفس اللاتمايز الحاصل في البنية العقارية على مستوى الجماعتين، وهذا ما سنلاحظه في االفقرة الموالية.

3. توزيع فئات حيازات الفلاحين بدواري ارميل المرس واللوية

جدول رقم 3: توزيع فئات الحيازة الفلاحية بدواري ارميل المرس واللوية حسب الفلاحين

الجماعة	الدوار	فئات الحيازة (هـ)	عدد الفلاحين	%
زيرارة	ارميل المرس	بدون	0	0
		أقل من 3	6	25
		من 3 إلى 5	7	29
		5 فما فوق	11	46
		المجموع الجزئي	24	100
اشبانات	دوار اللوية	بدون	0	0
		أقل من 3	5	24
		من 3 الى 5	9	43
		5 فما فوق	7	33
		المجموع الجزئي	21	100
المجموع الكلي العام			45	100

المصدر: البحث الميداني 2014

شكل رقم 3: توزيع فئات الحيازات الفلاحية بدواري ارميل المرس و اللوية

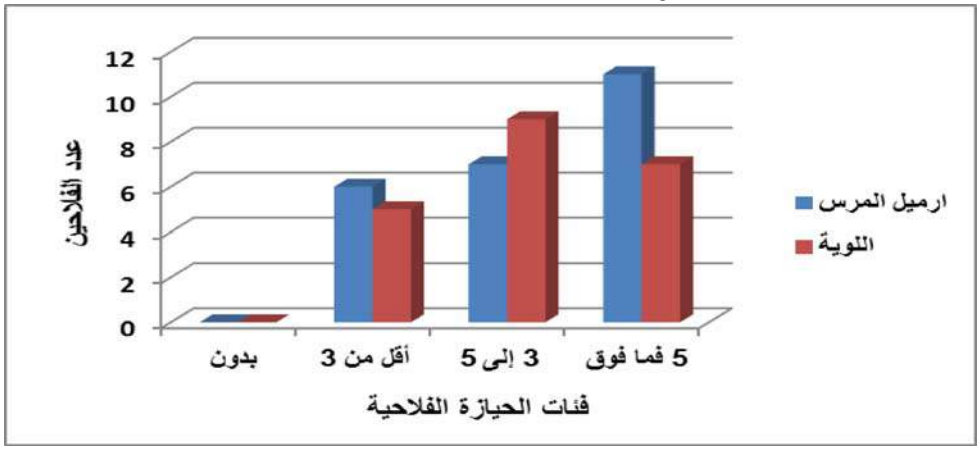

المصدر: البحث الميداني 2014

يوضح كل من الجدول والمبيان المرفق له، وحسب المعطيات المستقاة من البحث الميداني للدوارين المدروسين، أن الفلاحين بدوار ارميل المرس التابع لجماعة زيرارة، يتركزون في الحيازة الفلاحية التي تتجاوز مساحتها 5 هكتارات، في حين نجد تركز للفلاحين بدوار اللوية التابع لجماعة اشبانات بالفئات الحيازية التي تتراوح مساحتها ما بين 3 هكتار إلى 5 هكتارات. ويمكن القول أن ما يميز هذه الحيازات هو تجزيئها إلى مجموعة من المشارات الصغيرة قد تكون متقاربة أو متباعدة، وقد تبلغ بين 3 إلى 5 قطع كمتوسط، وتستغل إما لنفس المحصول أو خاضعة لدورة

التناوب الزراعي، وتتخذ أشكالا متعددة لنظام الاستغلال. ويرجع هذا بالأساس إلى التحولات الاجتماعية والاقتصادية التي تعرفها الأرياف المغربية، والتي تؤثر على المشهد الزراعي عامة، وعلى الأراضي الفلاحية خاصة، وبالتالي على مساحة الحيازة الفلاحية. هذا بالإضافة إلى حاجة الفلاح إلى استغلال الأرض لتنويع المنتوج، من أجل تحقيق نوع من الاكتفاء الذاتي، وبالتالي تأمين حاجيات الأسرة من بعض المنتوجات االفلاحية، كالخضراوات والحبوب، وتوجيه الكمية المتبقية من المحصول للسوق بهدف بيعها، قصد توفير قدر مالي يعينه على تلبية حاجيات الأسرة من الحاجيات الأساسية. وحسب ما عايناه أثناء البحث الميداني، أن الأسرة في كل حيازة تقتسم العمل ومجهود العمل من إنتاج ومحصول.

إن البنية العقارية لا تساعد أغلبية مستغليها على الاستثمار، فالمشارات الصغيرة أو المتفرقة والبعيدة لا تستفيد من المكننة ومن التقنيات العصرية للزراعة، كما أن المشارات البعيدة تقتصر على الزراعات البورية (كالحبوب والقطاني). إن طبيعة النظام العقاري والبنية العقارية بالمجال القروي، ما هي إلا بداية لدراسة أنماط وطرق استغلال الأرض وانعكاس هذه الأنماط على دينامية الحيازة الفلاحية، وبالتالي إنعاكسها على الإنتاج الفلاحي.

خاتمة

نستنتج مما سبق، أن السمة البارزة التي تميز النسيج العقاري بالمنطقة المدروسة، هو تعدد الأنظمة العقارية التي مازالت تتحكم فيها أنظمة وقوانين قديمة، أصبحت متجاوزة بحكم انخراط البلاد في العولمة وسياسة الانفتاح. كما أن البنية العقارية لا تساعد على الاستثمار، والذي يفسر بالإضافة إلى صغر مساحة الحيازة، بعجز السياسات العمومية المتخذة في المجال الفلاحي، وكذلك بالتأثير الذي يمارسه اقتصاد السوق في ظل هيمنة الرأسمال بشتى أنواعه، زيادة على إشكالية التحفيظ العقاري، والتي تحدث صراعات حول أحقية امتلاك العقار الفلاحي ببين ورثة ملاكي الأراضي غير المحفظة، وذلك بسبب تعقد المساطر القانونية والإدارية المنظمة للتحفيظ العقاري، وللصراعات القائمة بين هؤلاء الورثة والتي يصعب معها إثبات الأحقية في امتلاك الأرض، لعدم توفرهم على مستندات الملكية، هذه الصراعات تعاني منها كذلك الأراضي ذات الوضعية الخاصة، كأراضي الإصلاح الزراعي، لأن في حالة وفاة المستفيد الأصلي، يكون لزاما على باقي الورثة انتظار قيمة حقوقهم. ويحتد المشكل في حالة وجود عدد كبير من الورثة، إذ يتم تقسيم الحيازة على هذا العدد بطريقة ودية، لكن مشكل تفتيت الملكية يبقى مطروحا. بالإضافة إلى أراضي الكيش التي تخضع لمقتضيات قانونية خاصة، وتقوم بتسيير شؤونها إدارات عمومية مختلفة؛ لذا يبقى التجميع والتمليك والتحفيظ العقاري وتبسيط المساطر والإجراءات الحل الأنسب لتجاوز هذه الإكراهات التي تعيق الاستثمار الفلاحي، وتعيق الإنتاج الاقتصادي للمنطقة، وذلك في إطار المخطط الجهوي الفلاحي الذي يعتبر دعامة أساسية في المشروع الترابي.

قائمة المراجع:

1- الأكحل المختار، 1994، دراسة البنيات الزراعية من منظور جغرافي بالمغرب: العوائق والإمكانات" التحولات الاجتماعية والمجالية في الأرياف المغربية"، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، المغرب سلسلة ندوات ومناظرات رقم 28.

2- بودواح امحمد، 2002، البنيات العقارية والتنمية في المغرب " حالة الغرب"، تنسيق عاقل فاطمة، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالقنيطرة. المغرب سلسلة ندوات ومناظرات رقم 6.

3- العثماني محمد، 2007، التحولات الاقتصادية والاجتماعية والمجالية بجماعة أولاد سلامة، أطروحة لنيل دبلوم الدراسات العليا المعمقة في الجغرافيا، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة ابن طفيل، القنيطرة. المغرب.

4- مخطط التنمية الجماعية لجماعة اشبانات 2010-2015.

5- مخطط التنمية الجماعية لجماعة زيارة 2010-2015.

6- الهراس المختار،1988، القبيلة والسلطة: تطور البنيات الاجتماعية في شمال المغرب: المركز الوطني لتنسيق وتخطيط البحث العلمي والتقني، مطبعة الرسالة، الرباط، المغرب.

7- اليامني نورالدين، 2019، التنمية المحلية ومسألة تدخلات الفاعلين حالة جماعتي زيارة واشبانات-إقليم سيدي قاسم-، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في الجغرافيا، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة ابن طفيل، القنيطرة. المغرب.

دينامية وتحولات السكن الريفي: المظاهر والآليات والمسارات بوادي دكالة نموذجا

Diagnosing the dynamics and transformations of rural housing: manifestations, mechanisms and pathways, the countryside of Doukkala as an exampel

د. خاليد الحاضري

Khalid El Hadiri

جامعة القاضي عياض، كلية الآداب والعلوم الإنسانية مراكش، المغرب، Elh-82@hotmail.fr

ملخص

يعالج هذا المقال إشكالية الثابت والمتحول في السكن بأرياف دكالة، حيث تسعى هذه الدراسة البحثية إلى الكشف عن أشكال الثوابت والمتغيرات التي لحقت السكن الريفي. وهي تغييرات نتجت عن عوامل داخلية وخارجية مركبة، أفرزت أشكالا سكنية متعددة الأنماط ومتداخلة من حيث الوظائف، حيث لم تعد ريفية تماما، ولم تعد حضرية بشكل صريح، وخاصة في المجالات القريبة من المراكز الحضرية. فقد شهدت دكالة تحولات سوسيواقتصادية عميقة، مرتبطة بشكل خاص باستثمارات في قطاعات متنوعة، فلاحية وسياحية وصناعية، مما أفرز تغيرات همت الجوانب المورفولوجية والوظيفية للسكن. وتشير هذه الدراسة إلى أن هذه التحولات ورغم طابعها الإيجابي، إلا أنها رافقتها مجموعة من التحديات، ويأتي في طليعتها بداية تلاشي الهوية المعمارية المحلية، بفعل انتشار مباني جديدة لا علاقة لها بالمعمار القروي، الأمر الذي رافقه جملة من التحولات، همت المشهد والأراضي الزراعية، وأثرت بشكل عام على جودة إطار العيش.

الكلمات المفتاح: السكن الريفي، الهوية المعمارية، التحول، المشهد، الديناميات المجالية.

Abstract:

This article deals with the problem of the constant and the variable in housing in the countryside of Doukkala, where this research study seeks to reveal the forms of constants and variables that affected rural housing. These changes resulted from complex internal and external factors, which resulted in housing forms of multiple styles and intertwined in terms of functions, as they were no longer completely rural, and no longer explicitly urban, especially in areas close to urban centers, whether coastal or interior.

Keywords: Rural housing, architectural identity, transformation, landscape, spatial dynamics.

مقدمة

يفرض طرح تيمة السكن الريفي للنقاش والبحث فهما عميقا، يتجاوز البعد الهندسي والمساحي المقاس بالأمتار والجدران المشكلة له؛ فالسكن الريفي هو بعد اجتماعي واقتصادي، وهو إطار للحياة، بل يشكل في الوقت نفسه عنصرا أساسيا ضمن سلاسل العمليات الإنتاجية بالوسط الريفي المحتضن له.

تجمع معظم الدراسات على أن السكن الريفي هو مجموعة من المساكن الدائمة أو المؤقتة، يقطنها سكان غالبيتهم يشتغلون في القطاع الفلاحي؛ وبهذا المعنى فهو الإطار الذي تتخذ فيه القرارات إن على مستوى الزراعة أو الرعي. وتسلك مسارات الأبحاث المنجزة بشأنه الى ضرورة البحث والتحري في عمليات الارتباط بين السكن الريفي والأشكال القديمة والحالية لاستعمال الأرض والعمل فيها، وبذلك يعتبر السكن الريفي بمثابة الوجه الحقيقي لنوعية التطور الاقتصادي والثقافي للمجتمعات الريفية، حيث تعبر المساحات المبنية في غالب الأحيان عن نوعية اندماج السكان بالوسط المحلي وعن تنظيم المجال والمستوى الاقتصادي والإرث الثقافي، وبنية المجتمعات الريفية؛ فالسكن يعتبر آخر إطار جغرافي يبني فيه المجتمع الريفي حياته الاقتصادية، وينظم فيه مختلف جوانب حياته، بالإضافة إلى كونه عنصرا مكونا للنسق الاجتماعي والمسكن معا. فهو بالإضافة إلى ذلك يتضمن ميزات خاصة، منها محدوديته وانغلاقه وطبيعته الاقتصادية المبنية على نشاط أحادي، إضافة إلى قوة وثبات العلاقة مع المجال. (**الحاضري. 2020**).

رغم الأهمية التي يكتسيها السكن بالأرياف، بالنظر إلى تعدد وظائفه وأهميته الاستراتيجية باعتباره مركزا لاتخاذ القرارات الفلاحية على مستوى باقي مكونات المحاط المحتضن له، فإن مجمل التحولات التي شهدها اتسمت بالعفوية والذاتية، وطغى عليها غياب التأطير والمواكبة، حيث أن الدولة ركزت في مقاربتها على تغيير بنية ووسائل الإنتاج، في حين أغفلت السكن الريفي باستثناء تجارب معزولة، همت بعض المجالات المتواجدة في قلب القطاعات المسقية بالسهل الداخلي لدكالة. وقد كان لانتقائية التدخل بالمجال الريفي على مستوى السكن بالغ الأثر على وثيرة تطور وتشكيل وإعادة تشكيل السكن الريفي، ومدى تمفصله وارتباطه مع باقي الأبعاد التنموية، المتجسدة في السكن اللائق والتجهيزات الأساسية ومرافق القرب، من تعليم وصحة وطرق ومستوصفات. فقد أكدت بعض الدراسات على أن السكن الريفي يعاني اختلالات عميقة، كغياب برامج تهدف إلى تسهيل ولوج الساكنة الريفية إلى السكن اللائق واحترام هويته المعمارية، لتخلص ذات الدراسة إلى أن السكن الريفي في السياسات العمومية هو الرهان الخاسر في معركة التحديث القروي، لأن الدولة تبنت بموجبه منطقا متضاربا، مرجحة مجالات التدخل في المجال الحضري، علما أن مشاكل المدن هي تحصيل حاصل لمشاكل الأرياف. بيد أن مؤسسات الدولة شرعت تعمل

منذ أواخر التسعينات من القرن الماضي، وفي إطار مقاربة جديدة مندمجة لإعداد التراب الوطني في توجيه وتأطير تحولات وتشكلات المجال الريفي، ولاسيما في الجوانب ذات الصلة بالسكن وإطار العيش، حيث أسهم تدخلها عبر برامج كهربة العالم القروي، وتزويد الأرياف بالماء الشروب، وإنشاء البنيات التحتية لفك العزلة عن الأرياف، فضلا عن بلورة استراتيجية متكاملة لتطوير المراكز القروية والمراكز الصاعدة، بهدف جعلها أداة لعصرنة وتحديث البوادي، وقد ساهمت تلك العناصر في التأطير لمسار التحولات متعددة السمات والأبعاد (**المجلس الاقتصادي والاجتماعي.2019**).

- **إشكالية الدراسة:**

يعتبر السكن الريفي بمثابة المرآة الحقيقية لنوعية التطور الاقتصادي والاجتماعي للسكان الأرياف. ضمن هذا السياق كان للتحولات الاجتماعية والمجالية التي شهدتها مختلف الوحدات المجالية بدكالة أثر على تحول السكن الريفي وبنياته ووظائفه، وكان لابد أن يرافق تلك التحولات انعكاسات همت البيئة وجودة إطار العيش وعناصر الانسجام المشهدي، فضلا عن بروز ظواهر جديدة، لاسيما تلك المتعلقة بالاستعمالات الجديدة لمجال الريفي في مؤشر دال على منحى وظيفي، لاسيما الجوانب المرتبطة ببداية احتضان المجال الريفي لأشكال سكنية غير مرتبطة بوظيفة السكن الاصلية ويتعلق الأمر بالإقامات الثانوية.

- **أسئلة الدراسة:**

وفي هذا الإطار تحاول هذه الدراسة ملامسة إشكالية الثابت والمتحول في السكن الريفي بدكالة، مع إبراز الأنماط السكنية المستحدثة ومدى انسجامها وارتباطها مع عناصر المشهد الريفي. وعموما فإن الإشكالية قيد المعالجة تتفرع إلى عدة أسئلة:

- ما الثابت والمتحول في السكن الريفي بدكالة؟
- وما المظاهر والآليات العامة المتحكمة في سيرورة هذا التحول؟
- وما الانعكاسات البيئية والمشهدية وسوسيو اقتصادية المرتبطة بتحول الظاهرة السكنية بمجال الدراسة؟

- **أهداف الدراسة:**

تسعى هذه الدراسة وانطلاقا من الغايات المعلنة سلفا إلى تحقيق جملة من الأهداف:

- الوقوف على أهم التحولات والمسارات التي عرفها تطور السكن الريفي بمجال الدراسة؛

– التطرق إلى أهم التغيرات التي همت السكن على مستوى المورفولوجيا والوظائف والمادة البنائية؛

– إبراز مختلف الانعكاسات التي نتجت عن تحولات الجديدة للتطور السكن الريفي، ولاسيما في المجالات ذات الصلة بالبيئة والمشهد وجودة إطار العيش والهوية المعمارية.

- **أهمية الدراسة:**

تجسد أهمية الدراسة في محاولة استعراض ومناقشة التحولات التي همت السكن الريفي بدكالة، وتحديد مسارات تطوره باعتباره مرفقا حيويا يخضع في تحولاته إلى عوامل داخلية وخارجية مركبة، فضلا عن ذلك؛ فهو يعتبر إحدى المؤشرات الدالة على مظاهر الديناميات المجالية بمجال الدراسة. كما تحاول الدراسة الكشف عن المسارات الجديدة لتطور السكن الريفي والانعكاسات المرتبطة به، ولاسيما على المستوى البيئي والمشهدي، وكذلك على مستوى العقاري، وكذا استعراض مظاهر التراجع الذي تتعرض له الأراضي الزراعية من جراء ظهور استعمالات جديدة للسكن الريفي خارج عن وظيفته الحالية. وتكمن كذلك أهمية هذه الدراسة في اغناء الجهود التي بدلها باحثون آخرون في مقاربات ودراسات تحول السكن الريفي.

- **تقديم مجال الدراسة:**

نعني بدكالة كما حددها عدد من الجغرافيين، مجالا يحده المحيط الأطلنتي من الغرب ووادي أم الربيع من الشمال والشرق، ومرتفعات الرحامنة من الجنوب الشرقي، ومنطقة عبدة من الجنوب الغربي.

أما فيما يخص البيئة الطبيعية، فدكالة تنتمي إلى ما يسمى بالسهول والهضاب الأطلنطية الوسطى، وهي تمتد من نهر أم الربيع في الشمال والشرق وبين المحيط الأطلسي والشمال الغربي وتلال المويسات وعبدة في الجنوب وكتلة الرحامنة في الجنوب الشرقي.

وبدكالة، والتي تتحدد حاليا في إقليمي الجديدة وسيدي بنور المحدث أخيرا، والتي تتشكل من حوالي 52 جماعة قروية حسب آخر تقسيم ومن حوالي 1772 دوارا، سندرس تطور السكن الريفي وسيرورة تحوله. شهد مجال الدراسة استقرارا بشريا قديما اقترن بسيادة مساكن، تباينت أشكالها ومساحتها ووظائفه ومواد بنائها حسب المراحل التاريخية.

الدعامة رقم 1: توطين مجال الدراسة

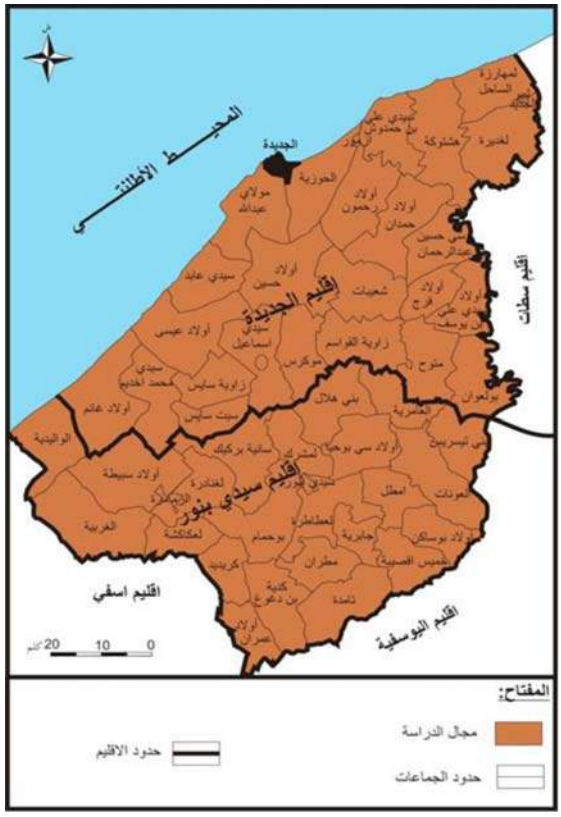

- **منهج الدراسة:**

تندرج دراسة السكن الريفي ضمن الأبحاث الهادفة إلى رصد التطور التاريخي للسكن الريفي، والوقوف على واقعة ومميزاته وخصوصياته العمرانية والوظيفية، وكذا تجهيزاته وبنايته التحتية، ومدى ارتباطها مع الأبعاد التنموية الأخرى. فطبيعة الموضوع إذن باعتباره يقارب تحولات السكن الريفي في مجال جغرافي محدد في الزمان والمكان، وباعتبار أن ذلك يستدعي بالضرورة المزاوجة بين زمنيين ماضي وحاضر، ومحاولة إعادة تشكيل أو بناء ذلك الماضي والوصف الدقيق لهذا الحاضر، فقد افترض أو أعطى الأسبقية لمنهجين يلخصان بشكل دقيق الخطوات التي اعتمدها هذه الورقة البحثية، إن الأمر يتعلق أساسا بالمنهج السوسيوتاريخي المقارن، ثم بالمنهج الوصفي. كما تم الاعتماد على المنهج التوثيقي من خلال جمع المعطيات المرتبطة بدينامية المعمار ومكوناته بمجال الدراسة.

I. السكن الريفي بدكالة ومسارات تطوره

شهد السكن الريفي بمجال الدراسة تغيرات مهمة، حيث اختفت بعض الأنواع السكنية الهشة كالخيمة والنوالة، كما عرفت البعض الأخر تحولا في وظائفها وبرزت أصنافا أخرى قبل وصولها إلى الشكل الحالي، وذلك انسجاما مع خصوصيات ومميزات السكن الريفي باعتباره متغير تابع يتحول بتحول أنظمة الإنتاج وتحسن المستوى المعيشي للأسر الفلاحية. وتبعا لذلك يتخذ السكن أنماطا مختلفة من حيث توزيعه المجالي وتعدد وظائفه، المرتبطة بالمستوى الاقتصادي والاجتماعي لصاحب المسكن.

1. أشكال السكن القديم: تنوع مع هيمنة الأشكال الهشة

تجب الإشارة إلى أن المعلومات حول المعمار الريفي القديم بدكالة تظل قليلة، إذ أن المؤرخون قلما اهتموا بالسكن القروي بالمنطقة باستثناء إشارات قليلة جدا، لا يمكن أن تسعفنا في معرفة الأشكال السكنية القديمة. لذا فإن فهم الأشكال السكنية القديمة تقتضي الرجوع إلى كتابات الاستعلاميين الغربيين الذين زاروا المغرب في بداية القرن 20، بحيث وفرت أعمال هؤلاء المستكشفين ملاحظة علمية واسعة وملموسة حول واقع السكن الريفي. بالإضافة إلى الرحالة والمؤرخين المذكورين سلفا، يمكن الاعتماد على الخريطة الاستعمارية لمنطقة دكالة التي قد وضعت خلال الأربعينات من القرن الماضي، فضلا عن معطيات التعداد السكاني الذي قامت به الإدارة الاستعمارية الفرنسية سنة 1936م في منطقة نفوذها، والذي تضمن أشكال السكن موزعة حسب القبائل.

1-1 المساكن الهشة : عندما لا تنعكس الخصائص الجغرافية على واقع المعمار الريفي

على الرغم من أهمية الظروف الجغرافية بدكالة إلا أن السكن الريفي ظل يطغى عليه الهش، ويعزى ذلك إلى ملائمة هذه الأنماط السكنية مع نمط العيش السائد من جهة، وإلى ظروف انعدام الأمن الذي كان يرغم الساكنة إلى الاعتماد على هذه الأشكال السكنية من جهة أخرى. ومن أهم هذه الأشكال السكنية:

-**الخيمة**: ارتبط وجود الخيمة في منطقة دكالة بالعنصر العربي الذي اجتاح البلاد خلال ق 14م، باعتبارها شكلا سكنيا مرتبطا بالعرب. وظل هذا الشكل السكني سائدا حتى بداية القرن 20م، فالرحالة الذين زاروا المنطقة كانوا ينظرون باندهاش واستغراب إلى انتصاب خيام العرب على أنقاض المدن العتيقة المتفرقة بالمنطقة وقطعانهم ترعى خلف أسوارها المتداعية.

تشير بعض المعطيات المتوفرة إلى أن الخيمة كانت تتناثر في دكالة بشكل غير منظم، حيث وجدت في جميع مناطق دكالة. وبإمكاننا في هذا الإطار تتبع مسار الرحلة التي قام بها دوتي لتشخيص وضع الخيام بمنطقة دكالة:

-مسار من كراندو إلى الغربية " تتكون دواويرهم من عدة خيام خاصة، وهم شأنهم شأن باقي الأهالي في هذه المنطقة مستقرون غير رحل بحكم فلاحتهم الكثيرة"."

-بين المدينة الغربية والوليدية: " وبتسلقنا لهذه الهضبة الموجودة أمامنا سنجد أنفسنا في الخيام، وهما فخذتين من الحميطات حيث وصلنا إليها حوالي التاسعة ونصف، وكنا نستطيع رؤية البحر." (دوتي ادموند.1901)

الملاحظ انطلاقا من نصوص هذه الرحلة أن الخيام كانت متواجدة بجميع أرجاء المنطقة، إذ أنها كانت تتواجد بجميع الدواوير وفي جميع القبائل، كما أنها كانت تتواجد حتى بجوار المدن القديمة والعتيقة.

وعلى العموم، فإن الظروف الاقتصادية والضغط السكاني وندرة الموارد كلها عوامل فرضت ضرورة إيجاد حلول لتمكن من ضمان الاستمرارية، لذا عمل الساكنة على استغلال التكامل الموجود بين الرساتيق الزراعية المتوفرة. ولتحقيق هذا الرهان، وكما أشار إلى ذلك بوشرب فإن القبائل بدكالة كانت تنتشر من الشرق إلى الغرب في امتداد كبير لضمان ملكية جزء من هذه الرساتيق في نفس الآن. (بوشرب أحمد.1984).

وقد عرفت الخيمة اختفاء منذ الستينات من القرن الماضي، ليظل السكن ذو مواصفات قروية هو شكل السكنى الأكثر انتشارا. غير أننا يمكن أن نسجل مع ذلك أن هذا الصنف السكني إن كان قد انمحى حاليا فإنه مازال حاضرا كاسم، حيث أن الفلاح الدكالي لازال ينعت الدار أو المنزل بالخيمة.

-**النوالة**: تعني كلمة النوالة شكل سكني مبني بقصبات قوية وغليظة تغرس في الأرض على شكل دائرة وتجمع فيما بينها من الجهة الأمامية القابلة للطي تم تخاط بعد ذلك، ونجد في الهيكل أغصان فروع المسماة بالرطم، فهي فروع رقيقة وقابلة للكي والطي حول الهيكل أو الإطار المعد بطريقة منضدية، حيث يغطي الكل عادة بالقصب أو التبن ليحصل في الأخير على كوخ أسطواني مخروطي ذي طابع عتيق جدا، تفتح في جنابته باب قصير بعض الشيء.

وقد شكلت النوالة مرحلة انتقالية بين الخيمة والدار القروية الحالية. ولاشك أن انتشارها بشكل كبير كان خلال فترة الحماية، ولاسيما خلال العشرينات من القرن الماضي، على اعتبار أن الأعمال الإحصائية التي أوردها كولفن أشارت إلى الخيم دون سواها غير أن دوتي أشار إلى تواجدها بكثرة في بداية القرن العشرين، ويقول دوتي في كتابه مراكش: أن الكثير من هذه القرى المكونة من النوايل ذات الشكل الأسطواني المخروطي، تقع وسط أطلال بنيات كانت مشيدة بالأحجار، وأنه لمنظر مؤثر حقا في بعض الأحيان أن يرى الإنسان هذه النوايل منتصبة وسط أطلال هذه الديار بين شقق الجدران المخربة.(دوتي ادموند.1901) .

2-1 المساكن الصلبة القديمة بين الاختفاء النهائي وتحول المضمون الوظيفي

على الرغم من الانتشار الكبير للأشكال السكنية الهشة، إلا أن دكالة شهدت ظهور عدة أنماط سكنية تنوعت وظائفها وأشكالها. ومن أهم هذه الأشكال السكنية ندكر: طازوطا، والقصبات، والنزلات والمراكز القروية...

1-2-1طازوطا: نمط معماري قروي مندمج في المشهد الزراعي

يعتبر مبنى " طازوطا " دليل على سيادة نمط معماري قروي فريد، بالنظر إلى تقنيات تشييده الأصيلة وتوطنه في المجالات الريفية وتنوع وظائفه الرعو-زراعية، وهي في نفس الآن تعبر عن مهارة محلية في عملية البناء، بحيث أن مبنى طازوطا يشيد من الحجارة اليابسة المتراصة فوق بعضها البعض، وتأخذ توازنها فقط من خلال تدرج مستوى بنائها دون أي دعامة أساسية.

أ-طازوطا: إشكالية الأصل والنشأة

تعني طازوطا بالأمازيغية الحصن أو القسرية، وهو نفس المعنى تدل عليه في اللغة الإسبانية. كما تشير كلمة طازوطا إلى مكان يوجد في الأطلس المتوسط نواحي صفرو.

إذا كان هناك إجماع على مفهوم التسمية ودلالاتها اللغوية، فإن هناك اختلافا على مستوى النشأة وأصل طازوطا. وفي هذا الإطار هناك رؤى متباينة تقدم كل واحدة بطريقتها وبراهينها تصورا للنشأة وأصل طازوطا:

-التصور الأول: يعتبر طازرطا بناية قديمة تعود جذورها إلى الفترة الرومانية. وقد استند أصحاب هذا التصور على أن دكالة كانت مجالا لاختلاط الرومان مع الساكنة المحلية في إطار المعاملات التجارية. (عياد مصطفى.192)

-التصور الثاني: يرى أن طازوطا هي بناية وجدت في منطقة دكالة خلال ق15 و16م، وارتبط تواجدها بالمرحلة البرتغالية. ويستند أصحاب هذا التصور على أن مبنى طازوطا يماثل أنماط سكنية ببلدان حوض البحر الأبيض المتوسط وخاصة في منطقة صقلية جنوب ايطاليا أو في بعض المجالات في شبه الجزيرة الإيبيرية. (عياد مصطفى 1982)

أمام ضعف الأدلة التي ربطت طازوطا بالفترة الرومانية القديمة أو بالحقبة الحديثة المرتبطة بالاستعمار البرتغالي، فإن التصور الذي يظهر أكثر واقعية، وهو ذاك الذي بلوره الراحل بول باسكون في إطار مقابلته مع السكان المحليين، بحيث أكد أن مبنى طازوطا جاء في سياق خاص ارتبط برغبة الساكنة المحلية بالمنطقة في تمليك الأراضي الجماعية. وقد حدد باسكون تاريخ بناءها في الفترة الممتدة ما بين 1915-1920. (باسكون بول.1980)

إن هذا التصور الأخير يبدو الأقرب إلى الصواب، وذلك لعدة اعتبارات منها على سبيل المثال: إن الفترة المذكورة ارتبطت بالحماية الفرنسية وما تلاها من استتباب الأمن، مما دفع الساكنة إلى بناء مباني قارة، وفق الإمكانيات المتوفرة، واعتمادا على مواد بناء محلية ومتواجدة بكثرة في المجال، بالإضافة إلى تزامن الفترة المذكورة مع صدور قانون التحفيظ العقاري وترامي المعمرين على استغلال الأراضي الجماعية، مما دفع الساكنة إلى تشييد مساكن قارة في أفق التملك الفردي للأراضي ودرء المحاولات الاستعمارية الرامية إلى السيطرة على الأراضي الجماعية (بول باسكون.1980).

ب–المميزات المعمارية لطازوطا ووظائفها

تتشكل مواد بناء طازوطا من مواد محلية متواجدة بكثرة في الوسط الجغرافي الذي تأصلت منه، وخاصة الحجارة المتواجدة بكثرة في المجال، لا سيما الحجارة المشكلة من الصخور الكلسية، التي تعتبر مكونا أساسيا للوسط القروي بدكالة أما فيما يخص تقنيات البناء، فطازوطا كما نعلم هي بناية مشكلة من الحجارة، بدون عملية التبليط ولا روابط من أجل تجميع الحجارة ببعضها البعض، ولتحقيق التوازن على مستوى البناية تعوض عملية الربط بأشكال مختلفة من الحجارة، إن على مستوى الجدران وعلى مستوى الأسقف، وتستعمل المطرقة كأداة للتشذيب الحجارة من أجل ضمان التوازن ، مما يسمح ببناء الطبقة العلي أما بالنسبة لوظائف طازوطا فتشير المعطيات الميدانية أنها كانت في العقود الماضية تقوم بنفس الوظائف التي يقوم بها المسكن القروي بالمغرب، والمتمثلة أساسا في إيواء الأسر، فضلا عن تخزين معدات ووسائل الإنتاج.

الدعامة رقم2: مجسم لأبعاد الهندسية لطازوطا

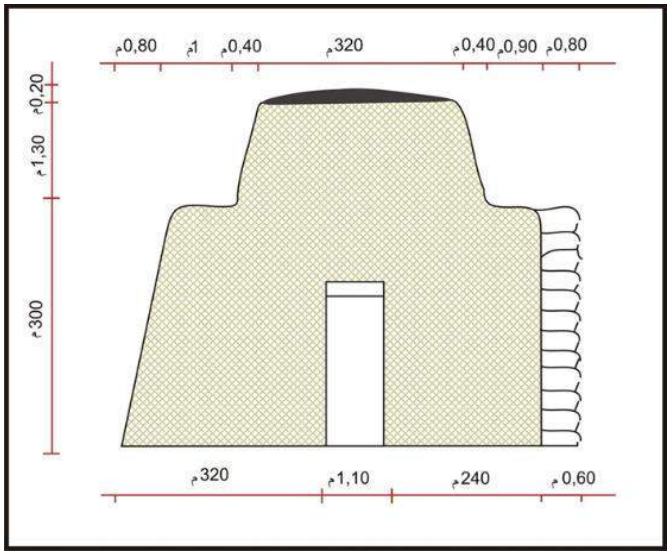

2-2-1 المساكن الحربية والتجارية: من مساكن حربية واستراتيجية إلى مساكن بوظائف فكلورية وتراثية: مثال قصبة بولعوان

توجد قصبة بولعوان فوق هضبة ذات شرفات محاطة من كل جانب بالواد الضيق والعميق الذي تجري فيه مياه حمراء وطينية، وتكون القصبة من أربع جهات لها اتجاه : جنوب جنوب وغرب – وشمال شمال شرق، ويصل طول أسوار القصبة إلى عشرة أمتار، ويظهر الباب الكبير من الخارج دون مميزات أثرية تذكر، فلها طابع الأبواب العادية، وتوجد في كل جهة صدفة بارزة، وفي أعلاه توجد عبارة مكتوبة بالخط النسخي تقول: النصر والتمكين المبين لمولانا إسماعيل المجاهد في سبيل رب العالمين، أيده الله ونصره على يد واصفه سعيد بالله الموافق السيد أب وعثمان سعيد بن الخياط وفقه الله عام 1122 هـ، وتشير بعض المصادر إلى أن هذه العبارة قد كتب ما بين 1710 و1717 (إسماعيل خياطي.1995).

ويتسم باب القصبة بنوع من التعقد كما يوضح المجسم أسفله، حيث نجد عند دخولنا من جهة اليسار درجا يؤدي إلى أعلى الباب، فإذا عبرنا الباب ودخلنا إلى القصبة سنجد يمينا آثار سكن معروف باسم " دار السلطان التي من الواضح أنها كانت مقر سكن سيد القصبة، وتتشكل داخل هذه الدار من فناء مستطيل تفتح في جوانبه غرف طويلة على الطريقة الإسلامية، وتحيط بساحة الفناء سلسلة من اثنى عشر عمودا مزينة بطريقة بسيطة.

وتوجد بالجهة الجنوبية الشرقية اثنا عشر مخزنا واسعا وعميقا، لكن يبدو من خلال التربة المحيطة بها أنها كانت محفورة في الأراضي؛ وهي اثني عشر وتوجد في جهة الزاوية الشمالية من السور بناية من 33 مترا طولا اختفى سقفها، وكان دخلها محيط بجدران عالية ومعزول بعضها عن بعض.

الدعامة رقم 3: تصميم تقريبي لقصبة بولعوان أنجزه ادموند دوتي

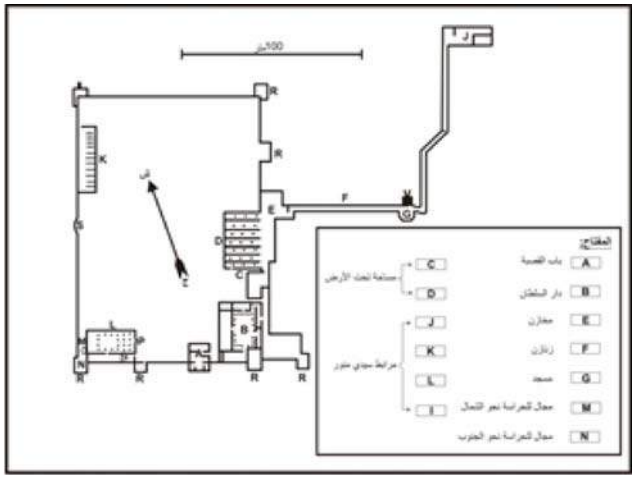

II. السكن الريفي والتحولات الحديثة

يشكل انتشار السكن الصلب إحدى أهم التحولات التي عرفها السكن بمنطقة دكالة، وانتشاره مرتبط بالتحولات الاقتصادية والاجتماعية التي عرفتها الأرياف بالمنطقة. ويقصد بالسكن الصلب سكن المبني بالإسمنت العادي أو المسلح والأجور الاحمر والرمادي. ينتشر السكن الصلب أكثر في المراكز القروية والدواوير الواقعة على المحاور الرئيسية لطرق المواصلات، إضافة إلى سكن بعض الملاكيين الكبار والمتوسطين وعدد من التعاونيات الفلاحية والقرى النموذجية.

1. سكن المعمرين أو المنزل الأوربي

من أهم التحولات المجالية التي رافقت استقرار المعمرين بالمنطقة، هو إنشاء منازل من النمط الأوربي وبمواد غربية على سكان أرياف دكالة، حيث شكل هذا السكن نوعا متميزا بين البنيات الريفية بدكالة آنذاك، سواء من حيث شساعة المساحة المبنية أو علو جدرانه على السطح وشكل سقفه الهرمي المغطى بقرمود أحمر، كما تظهر في عالية كل سكن مداخن عمودية مقببة عند نهايتها. وقد توهم شكل هذه البنيات الزائر أحيانا بأنه يحتاح أرياف أوربية، إذ كانت غاية الفلاح الفرنسي من ذلك هو خلق محيط للعيش يضم كل عناصر مجاله الأصلي حتى يسهل اندماجه بمكان الاستيطان الجديد. وتتميز هذه الأنماط السكنية في بنياتها الداخلية بكثرة الحجرات المتقاربة فيما بينها وجود مطبخ وحمام عصريين، كما تغيب الباحة(الفناء) التي تميز مساكن أرياف دكالة، في حين تكون البنيات الخاصة بالحيوانات المدجنة أو مخازن تجميع المنتوجات الفلاحية خارج الإطار السكني، وهذا يدل على إعداد المجال السكني إعدادا جيدا.

الدعامة رقم 4: سكن المعمرين بولجة دكالة

2. الدار القروية

يعتبر هذا الشكل السكني الأكثر شيوعا بمنطقة دكالة، وتحتل الدار مساحات شاسعة قد تزيد عن 500 متر مربع، يحيط به حوش مسيج، وتتقاطعه سياجات حية من الصبار وأشجار التين. أما على مستوى هندسته فهو يتميز وسط المجال الريفي بشكله المكعب وسقوفه تتخللها أعمدة خشبية متشابكة، وعلى جوانبها مرافق ملحقة كحمام خارجي وفرن تقليدي ومربط للدواب اسطبل للماشية أو لإيداع الادوات الفلاحية والأعلاف.

3. الدار العصرية

حسب تعريف مديرية الإحصاء تشكل الدار المغربية العصرية بناية ذات بنيان منفردة مشتملة على طابق واحد أو عدة طوابق مخصصة للسكن عامة، وتكون معالم بناياتها أكثر انسجاما مع الوسط الحضري منه مع الوسط الريفي، ويؤدي وجود هذا النمط السكني العصري بدكالة من جهة إلى حدوث تآلف في المشهد الريفي بين مجال زراعي ريفي ومجال سكني حضري.

يعد هذا التحول من أهم تداعيات تأثير المراكز الحضرية على الأرياف بدكالة، على اعتبار أن المجال تحده مراكز حضرية مهمة من حيث حجمها العمراني والاقتصادي. ومن العوامل المساعدة على نقل هذه التأثيرات، هو تحسين وسائل المواصلات وتنوعها بين حافلات وسيارات الأجرة ثم حافلات النقل الحضري.

4. سكن الفيلات

يجسد تواجد نمط سكن الفيلات بالوسط الريفي بدكالة منعطفا حديثا في نزعات التحولات المجالية التي تعيشها الأرياف بدكالة، كما أنه يعد أهم حصيلة أفرزتها التطورات الاقتصادية والاجتماعية للأنشطة الاستثمارية وتوسع العلاقات الرابطة بين العالم القروي والمراكز الحضرية. وتتميز هذه البنيات عن باقي المساكن الريفية بعدة خصائص، منها المساحة المجالية التي قد تتجاوز 1000 متر مربع، علو بناياتها إلى طابقين ثم حديقة أمامية تزيد من رونق البناية ومطابخ وحمامات عصرية، تخصص منها الحجرات الواسعة في الطابق السفلي لاستقبال الضيوف، وحجرات الطابق العلوي لمبيت العائلة.

III. السكن الريفي والتحديات الجديدة

لا يمكن فصل المعمار الريفي عن بيئته الاقتصادية والاجتماعية، وبالتالي عن تنمية العالم القروي بصفة عامة. والواقع أن جودة نمط عيش ملائم بالأرياف تقتضي بالضرورة إيلاء أهمية كبرى للسكن، بيد أن التحولات الجديدة

التي عرفها المعمار الريفي، ورغم طابعها الإيجابي لاسيما فيما يتعلق بارتفاع مؤشر التصليب، تعترضه اليوم بعض الصعوبات والتحديات، منها على سبيل المثال لا الحصر:

1. بداية تلاشي الهوية المعمارية للسكن الريفي

يشهد مجال الدراسة دينامية سكنية قوية تتجسد في تنامي السكن ذو الطابع الحضري، الذي يتجه نحو السيطرة على المشهد السكني، وبالتالي يمحو خصائص السكن الريفي الذي يمزج بين الوظيفة الاجتماعية والوظيفة الإنتاجية. ويعد هذا التحول من أهم تداعيات تأثير المراكز الحضرية على الأرياف عموما. ومن العوامل المساعدة على نقل التأثيرات، تحسن وسائل المواصلات وتنوعها وتشبع أبناء الأرياف المحلية بمظاهر المدينة، كما أن وفود ساكنة ذات أصول حضرية، والاقبال على امتلاك سكن ثانوي ساعد على انتشار أنماط سكنية عصرية افقدت السكن الريفي هويته المعمارية وخصوصيته. ومن المظاهر الدالة على هذه النزعة الجديدة التي باتت تلاحق السكن الريفي، وتسهم في محو خاصيات "ألاريفية" التي وسمته نجد:

-عدم احترام الخصوصية والتنوع المعماري المحلي للمساكن القروية في المباني الحديثة، مما يؤثر على جاذبية المجالات الريفية، حيث إن المنازل العصرية التي انتقلت نسبتها إلى حوالي 25في المائة بمجال الدراسة، ولاسيما بجوار المراكز الحضرية لا تحترم أية هوية محلية ووطنية، وتزيد من تشوية المشهد العمراني بالأرياف المحلية.

-الارتفاع المتزايد والمتسارع للمساكن الثانوية والموسمية داخل المجال في غياب أي مصاحبة ودون احترام الخصوصية المعمارية، ودون ووجود أي أثر إيجابي حقيقي على المجال المحلي، وبدون مقتضيات تنظيمية ملائمة.

- ميل السكن الجديد نحو التشتت المبالغ فيه، وهذا يعسر مأمورية ربطه بالتجهيزات الأساسية والاجتماعية، ويزيد من بشكل عام من تكاليف الإعداد بالمجال الريفي.

- مسكن واحد من بين كل أربعة مساكن مأهولة مر على بنائها أكثر من نصف قرن، وبالتالي فإن تقادم المساكن في غياب برامج لمواكبة الساكنة لتحفيزها على إعادة تأهيل مساكنها، يشكل تهديدا دائما أمام المخاطر المناخية كالفيضانات، فضلا عن أثره السلبي على صحة ورفاه السكان.

2. الانعكاسات البيئية والمشهدية والاجتماعية المرتبطة بالسكن الريفي المستحدث

رافق الدينامية الحديثة للسكن الريفي مجموعة الانعكاسات تفرض تشخيصا حقيقيا، وتدخلا لتنظيم المشهد العام والتحكم به، حتى لا تتعمق الاختلالات بالقدر الذي تصعب معه محاولات التأهيل مستقبلا، خاصة وأن هذا

المشهد السكني يتطور بشكل عشوائي ولا يخضع للضوابط الأساسية المفروض توفرها والمساطير الجاري بها العمل، ليكون البناء معياريا وقانونيا، الأمر الذي أفرز انعكاسات ذات طابع مركب. ومن أهم تمظهراتها:

– **الانعكاسات البيئية**: إن غياب شبكة للصرف الصحي وعدم توفر المساكن على حفر صحية لتصريف المياه المستعملة، وبالنظر الى سيادة الركيزة الجيولوجية الحث– كلسية العالية النفاذية، الأمر الذي سينعكس على جودة مياه الفرشاة الباطنية ويعرضها للتلوث، كما أن بعض المجالات بدكالة –كمنطقة الوجة مثلا– حيث ساهم تموضع السكن فوق الكثبان المتصلبة في الضغط على الكثيب الرملي الحاجزي، وتعرض الغطاء النباتي الذي يساهم في تثبيته للتدهور والاندثار بسبب الرعي عليه وسرقة الرمال واجتثات الأشجار للحصول على الحطب، مما يخل بتوازنات الدينامية الرسابية للبحر. ومن مظاهر هذا الاختلال ظهور المرجات المائية الناتجة عن تعمق المقلع حتى الصفر البحري وتملح السطح بفعل تبخر المياه الناتجة عن هذه البحيرات، ثم اجتثاث الغطاء النباتي وتجريد الكثيب من النباتات المثبتة باستعمال الجرافات والشاحنات. إن الحاجة للمواد البناء وخاصة الرمال ساهمت في تجريد الساحل من غطائه النباتي الواقي ومن كثبانه الرملية واستنزاف رصيده الحصوي وتملح التربة والفرشة المائية وارتفاع مساحة البور.

–**الانعكاسات الاجتماعية**: ترتب عن الارتفاع المتواصل للطلب على الأرض لتشيد المساكن لفائدة الفئات الشابة التي تستقل بنفسها عن العائلة أو لتفويتها للغير، الشيء الذي يترتب عنه صراعات ونزاعات دموية أحيانا بين السكان من ذوي الحقوق في حالة الأراضي السلالية، بل ومن داخل الأسرة نفسها، وبين الأخيرين والسلطات المحلية والأمنية والتقنية. ومثل هذه الأوضاع لا يمكن إلا أن تفضي إلى انتشار وتكريس علاقات مبنية على العدائية، وتكريس التفكك الأسري والعائلي وشيوع الإحساس بالفردانية والأنانية واختفاء قيم التضامن والتكافل والعمل الجماعي التي تطبع حياة وعيش ساكنة المجالات الريفية.

– **الانعكاسات العقارية**: شهد مجال الدراسة نشاط مستمرا لحركة السمسرة في القطع الأرضية للباحثين عن سكن ثانوي بالمنطقة، مما شكل دخلا لفئة من الساكنة وغيرهم من المضاربين، مما أذكى إلى ظاهرة الترامي والصراع حول الأرض وارتفاع ثمنها للمتر المربع الواحد، كما نشير إلى حالات النصب والاحتيال خصوصا على الأجانب عن المنطقة، وفي غياب إجراءات قانونية موثقة، ما عدا التفاوض واتمام البيع بحضور الشهود خاصة فيما يتعلق بالأراضي السلالية، هذه الأخيرة لا يمكن تمليكها أو تفويتها بأي وجه من الوجوه وتحت أي طائل كان سوى المصلحة العامة.

– **الانعكاسات المشهدية**: يشهد المجال تعميرا سريعا دون احترام ضوابط تدبير الأراضي الفلاحية والتشريعات المرتبطة بقانون التعمير في المجالات الريفية، مما خلق مشهدا تتكدس فيه المساكن على شكل كتل إسمنتية، تعيق أحيانا حركة الساكنة نفسها وظهور بؤر سوداء من الأزبال والمياه الآسنة، كما أدى الضغط على المسالك المخرسنة

التي تربط الدواوير بالطرق الوطنية إلى تشققها وإتلاف أجزاء منها، كما تسبب ارتفاع عمليات الربط بشبكتي الماء الصالح للشرب والكهرباء في الضغط على مضخات تعبئة صهاريج المياه واضعاف كفاءة خط التزود بالكهرباء، مما يساهم في الانقطاع المتكرر لهذا الأخير، وهو ما يساهم في تأثير على جودة إطار عيش الساكنة الريفية بمجال الدراسة.

خاتمة

إن الظروف الطبيعة والاقتصادية وأساليب تنظيم المجال والإرث الثقافي، كلها عناصر تتحكم في مكونات وبنية السكن الريفي بدكالة، إذ كثيرا ما فرضت الظروف السابقة أشكالا مختلفة ومتباينة للمسكن الريفي، إلا أن جميعها تجسد انعكاسا وترجمة للخصائص الجغرافية. وعلى العموم فقد زادت نزعة التصليب بشكل كبير، وخاصة بالنسبة للمساكن الموجهة للأسر وأضحى من النادر إيجاد سكن هش موجه لهذه الأخيرة. وقد رافق كل هذه التحولات تحديات جديدة همت أساسا بداية تلاشي الهوية المعمارية المحلية، من خلال بروز أشكال سكنية حديثة غير مندمجة في المشهد العام، مما يفرض ضرورة وضع إطار قانوني لحماية السكن الريفي من كل الأشكال التي تهدد هوية المعمار المحلي، فضلا عن تهديدات أخرى مست الجانب البئي، وانعكست بشكل واضح على جودة إطار الحياة. لكن أي كانت التحديات والمشاكل المولدة عن التحولات الحديثة، فإن تطوير السكن الريفي وجعله متصل بشكل واضح مع باقي الأبعاد التنموية الأخرى يفرض تحسين ظروف عيش الساكنة الريفية، وبالتالي تحسين السكن يفترض العمل بكيفية تكاملية على الجمع في الوقت ذاته بين تنمية المسكن والتنمية الاجتماعية، فقد أضحى دعم الأنشطة الاقتصادية ضروريا بغية تعزيز دخل الأسر القروية، وذلك من خلال تطوير أنساق إنتاجية ملائمة لخصوصيات المجال، وتنويع موارد الاقتصاد بتعزيز الأنشطة غير الفلاحية بالوسط القروي.

قائمة المراجع

1-.الحاضري خاليد، أحمد بوحامد(2020)" الدوار بالأرياف المغربية بين غموض المفهوم وتنوع الابعاد الاجتماعية والمجالية مجلة العلوم الاجتماعية والمجالية «مجلة العلوم الاجتماعية العدد الثامن المركز الديمقراطي العربي ببرلين. صص1-25

2.الحاضري خاليد (2019)" السكن الريفي بدكالة: التحولات ومشاكل الاعداد التهيئة" مجلة الدراسات الإفريقية وحوض النيل، العدد السابع، المركز الديمقراطي العربي ببرلين.

3.الحاضري خاليد (2007)، "الجماعات المحلية وإشكالية التنمية الريفية بدكالة"، بحث لنيل دبلوم الدراسات العليا المعمقة، شعبة الجغرافيا كلية الآداب والعلوم الانسانية جامعة ابي شعيب الدكالي بالجديدة المملكة المغربية.

4. بوشرب أحمد"(1984) دكالة والاستعمار البرتغالي الى حدود اخلاء اسفي وازمور" مطبعة البيضاء.

4.بلفقيه محمد (1982) "اوليات في الجغرافية الزراعية'، مطبعة فضالة، المملكة المغربية 1982.

6-دوتي ادموند"(1901) مراكش قبائل الشاوية ودكالة والرحامنة" ترجمة محمد بن عمر الناجي مجلة وجهة نظر العدد 13. 2014.

5.ريباع محمد (2000)، "الإعداد الهيدروفلاحي والتحولات الجغرافية بسهل دكالة المسقي" أطروحة لنيل دكتوراه دولة في الجغرافية كلية الآداب والعلوم الإنسانية بني ملال جامعة السلطان مولى سليمان المملكة المغربية.

6.جمال عبد اللطيف (2007)، "ملاحظات أولية حول موضوع السكن الريفي بالمغرب"، ورد في ندوة السكن الريفي بالمغرب، التحولات وآفاق التنمية، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالجديدة، شعبة الجغرافيا، سلسلة ندوات ومناظرات العدد 8 المغرب .

7. مجموعة من الخبراء (2019) السكن في الوسط القروي من اجل سكن دامج ومستديم " منشورات المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

8.Akesbi (2002), la question sociale : éducation, emploi, élément de bilan. In Revue Marocaine d'Audit et de développement n° 15, Décembre, pp59-63.

10.Alian N (1992), concepts de géographie économique contemporaine, collection ; parais puff.

9 .El Moula, (1988), les U. R. E. F des Doukkala : facteurs de blocage et ou développement de l'habitat rurale, Al Maouil (les cahiers de l'ANHI) col 1991-1997 mois pp 364-369. .

10.Fosset. R et Noin. D, 1966,"Utilisation du sol et population dans les Doukkala" Revue géographie. Du Maroc N°10, P : 34-41.

11. Fosset. R, 1979, Société rurale et organisation de l'espace dans les bas plateaux atlantiques du Maroc moyen : Chaouia, Abda-Doukkala. Thèse de doctorat d'état, universitaire Paul Valery, Montpellier.

12. Iraki. A et Tamim. M, (2012), La dimension territoriale du développement rural au Maroc : Etude géographie. INAU, PUB Rabat net.

التحولات المتباينة للسكن الريفي: حالة منطقة كريفلة بالهضبة الوسطى

The Divergent Transformations of Rural Housing: Case of the of the Central Plateau Korifla Region

فاطمة الزهراء بن عمارة

Fatima Zohra BENAMARA

جامعة محمد الخامس، كلية الآداب والعلوم الإنسانية الرباط، المغرب. fatima.zohra.benamara@gmail.com

ملخص

تتطرق هذه الدراسة إلى التحولات المتباينة التي يعرفها المجال الريفي عامة، والسكن الريفي على وجه الخصوص، وذلك من خلال دراسة حالة منطقة كريفلة المنتمية للهضبة الوسطى المغربية. فنتائج الاستمارة والمقابلة الميدانية أظهرت أن السكن الأصلي لقبائل زعير كان عبارة عن خيام، التي تم التخلي عنها بمجرد بناء سد سيدي محمد بن عبد الله إذ ظهرت مختلف أشكال السكن التقليدي الهش إلى غاية بداية الألفية الثالثة حيث أصبح هناك تمازج بين السكن التقليدي الصلب والسكن العصري ذو الهندسة الحضرية بكل تجهيزاته. كما أن مجال الدراسة يتميز بضعف البنية التحتية مما يحد من مسار التنمية المحلية بالمنطقة.

الكلمات المفاتيح: التحولات، السكن، الريف، زعير، غابة كريفلة.

Abstract:

This study deals with the Divergent transformations of the rural area in general and rural housing in particular, by studying the case of the Korifla area in the moroccan central plateau. The results of the questionnaire and the field interview showed that the original housing of the Zuair tribes was tents. Which was abandoned as soon as the Sidi Mohamed bin Abdullah dam was built, and various forms of fragile traditional housing appeared until the beginning of the third millennium, when a mixture between traditional solid housing and the modern housing with urban architecture with all its equipment. The study area is also characterized by the fragility of the infrastructures, which limits the process of local development in the region.

Keywords: transformations, housing, countryside, Zear, Korifla forest

تقديم عام

تدخل هذه الدراسة في السياق العام الدائر حول التحولات السريعة التي عرفها العالم منذ بداية القرن العشرين على المستوى مجالي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي وغيرها، والتطور الذي وصلت إليه العديد من بلدان العالم، التي باتت تعرف اليوم انتعاشا كبيرا على المستوى الاقتصادي والعمراني، وما نتج عن هذا الأخير من تغيرات مجالية واضحة، ولاسيما بالأرياف بحكم تعدد العوامل المتحكمة في هذا التوزيع، وهي عوامل طبيعية وتاريخية واجتماعية واقتصادية وقانونية...

ولا نستثني المجال المغربي من هذا السياق، فالريف المغربي عرف مجموعة من التحولات ارتبطت بالأساس بعامل الاحتلال الأجنبي، وما ترتب عنه من خلخلة للبنيات الاجتماعية والمجالية، همت أساليب الإنتاج والبنيات العقارية وأشكال تنظيم المجال واستغلال الموارد الطبيعية، الشيء أدى إلى خلق فوارق مجالية في توزيع الساكنة والأنشطة الاقتصادية وأيضا على مستوى أشكال السكن الريفي.

فالسكن الريفي ليس عنصرا ثابتا، بل متطور ومتحول ككل الأنظمة الاقتصادية والاجتماعية، وذلك في إطار التحولات التي يعرفها المجتمع المغربي؛ من مجتمع تقليدي إلى مجتمع أكثر انفتاحا وأكثر اندماجا، في تيارات العولمة.

وتتمثل إشكالية السكن بهضبة زعير التي ينتمي إليها مجال الدراسة في أنه أكثر المجالات دينامية وأشدها تحولا بسبب قربه من أكبر التجمعات الحضرية في المغرب، فساكنة هذا المجال كانت تعتمد على نظام نصف الترحال وتقتصر في سكنها على الخيام، لكن مع بناء سد سيدي محمد بن عبد الله سنة 1974، اضطرت هذه الساكنة إلى الاستقرار ما أثر على نوع السكن الريفي الذي تحول من خيام إلى سكن ريفي تقليدي، لكن مع النزوح القروي المستمر والهجرة الدولية النشيطة في المنطقة وتأثيرها على مختلف مناحي الحياة منذ بداية القرن 21م، أصبح السكن يشهد تحولات أخرى سواء على المستوى الوظيفي أو المرفولوجي أي من خلال تحول شكله الخارجي وتصميمه الداخلي وأنواع تجهيزاته ومرافقه، يتجسد ذلك مثلا في استعمال مواد البناء العصرية وتسرب أشكال عمرانية ومعمارية دخيلة على البيئة القروية المحلية. مما يعكس الوضعية الاجتماعية للسكان، نتيجة غياب التنظيم وضعف التدخلات التنموية وأيضا ضعف البنية التحتية التي من شأنها أن تحقق نوعا من التنمية المحلية بالمجال الدراسة.

وانطلاقا من هذه الإشكالية سوف نطرح السؤال الإشكالي التالي: ما هي أهم التحولات التي عرفها السكن الريفي بمنطقة كريفلة بهضبة زعير؟

وانطلاقا من هذا التساؤل يمكن صياغة فرضيات لهذه الإشكالية؛ أولها يتمثل في كون منطقة كريفلة شهدت تحولات جذرية في سكنها الريفي، ثانيها أن هناك مجموعة من العوامل ارتبطت بدينامية السكن الريفي بكريفلة، وثالثها أن تطور السكن يرتبط بضعف البنية التحية وصعوبة تحقيق التنمية المحلية بالمنطقة.

لدراسة مدى صدق هذه الفرضيات تم إتباع **منهجية جغرافية**، ابتدأت بالبحث البيليوغرافي، وتلاها البحث الميداني، فكان هذا الأخير على شكل مجموعة من الاستمارات الخاصة بالأسر (92 استمارة) المنتمية لمجال الدراسة بجماعة سيدي يحي زعير ومرشوش وأم عزة والبراشوة، حسب طريقة العينة العشوائية البسيطة؛ تبعا لقربها من المجال الغابوي، ومن الطريق، وحسب إمكانية الولوجية للغابة. بالإضافة إلى ملء دليل خاص بالدواوير (21 دليل= 21 دوار). ثم القيام بمقابلات مع كبار السن في المنطقة.

بعد القيام بالعمل الميداني، كان لابد من تفريغ هذه المعطيات في خرائط تبسط وتوضح الظواهر والديناميات المدروسة ميدانيا، وذلك من خلال برنامج Arcgis، وتفريغها في برامج إحصائية لتحويلها لجداول ورسوم بيانية، من خلال برامج مختلفة أهمها EXCEL، SPSS.

و**نهدف** من خلال المنهجية هذه تسليط الضوء على أهم المظاهر التي ساهمت في تحول السكن الريفي بمنطقة كريفلة، والوقوف على أبرز التحديات التي تحول دون تحقيق التنمية المحلية بالمنطقة.

I- عرض النتائج

1- تأطير مجال الدراسة

سنخص بالدراسة منطقة كريفلة، المسماة حست التقطيع الغابوي بغابة كريفلة، حيث تقع هذه الأخيرة بين حقينة سد سيدي محمد بن عبد الله شمالا والطريق الوطنية سيدي بطاش الرماني جنوبا، وذلك ضمن مساحة تناهز 15140 هكتارا. تنتمي إداريا إلى جهة الرباط –سلا –القنيطرة، عبر أربع جماعات قروية هي : براشوة . أم عزة . مرشوش . سيدي يحي زعير. تنتمي غابويا إلى قطاع عين العودة، عين سفرجلة، لالة رقراقة، حد البراشوة. كما تنتمي طبوغرافيا للهوامش الشمالية الغربية للهضبة الوسطى عبر سفوح حوض وادي كريفلة الأسفل الفليشية ورافده وادي مشرع، لينتهي بهما المطاف في أقصى الشمال في حقينة سد سيدي محمد بن عبد الله (الخريطة 1).

– **طبوغرافيا**؛ تنتمي كريفلة إلى الهوامش الشمالية الغربية للهضبة الوسطى، التي تتميز عموما بارتفاعاتها المتوسطة، يبلغ أعلاها في ميدان البحث بالجنوب الشرقي 450 متر، لتنحني الهضبة بالتدريج باتجاه الشمال إلى أن تصل أقل نقطة ارتفاع إلى 50 متر بالقرب من بحيرة سد سيدي محمد بن عبد الله.

– يتميز مجال الدراسة بوضع طبوغرافي خاص (86% عبارة عن سفوح)؛ إذ تتواجد تشكيلاتها الكثيفة والمتزنة فوق سفوح الوادي الوعرة والشديدة التضرس، وحيث يغلب على القاعدة الصخرية سحنات هشة وسفحيات متنوعة تطورت على حسابها أتربة ضعيفة التطور في معظمها؛ الشيء الذي جعلها فعلا وسطا بيئيا متميزا، ضمن الغابات السفحية الأكثر اتزانا بالهضبة الوسطى.

– **جيولوجيا**؛ السحنات الشيستية هي الغالبة، أما السحنات الكلسية فتبقى محدودة مجاليا، ترابيا يتميز مجال الدراسة بسيادة الأتربة الضعيفة التطور على السفوح. وحسب المبيان المناخي لأومبرجي، فغابة كريفلة تقع ضمن منطقة انتقالية بين النطاق البيومناخي للعرعار المغاربي والنطاق البيومناخي للبلوط الفليني؛ إذ أن البلوط الفليني يتواجد فوق سطوح الهضبة بينما العرعار المغاربي يتوافق مع السفوح الوعرة للوادي والشعاب المتعمقة.

الخريطة 1: توطين مجال الدراسة

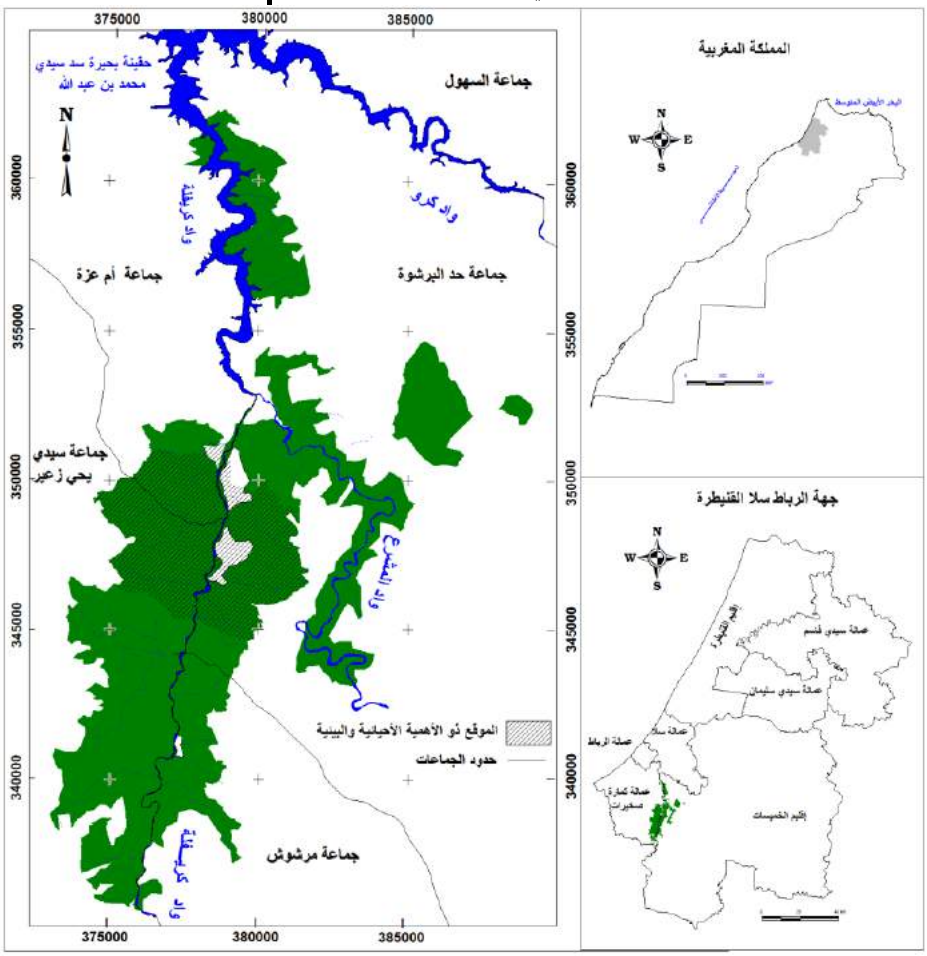

– **نباتيا**؛ يشكل العرعار المغاربي يشكل نسبة 69% من مساحة غابة كريفلة، تليه التشكيلات المشجرة والمستخلفة بنسبة 18%، والتشكيلات المختلطة والمشجرة بالأصناف الطبيعية بنسبة 5%، ثم الماطورال بنسبة 5%، والتشكيلات غير المشجرة 3%. تضم كذلك هذه الغابة 94 نوعا نباتيا تنضوي تحت 26 رتبة، و36 عائلة، و78 جنس نباتي، كما تتوفر غابة كريفلة على 38 نوعا من النباتات العطرية والطبية، أي ما يشكل نسبة 40% من الأنواع النباتية بغابة كريفلة. يحتل العرعار المغاربي *Tetraclinis articulata* المرتبة الأولى من حيث الأهمية الأحيائية، بنسبة (11,51%)، يليه القستوس *Cistus monspeliensis* بنسبة (8,27%) (بن عمارة، 2020). كما تتوفر على موقع ذو أهمية أحيائية وبيئية بمساحة 2000 هكتار (الخريطة1).

– **بشريا**؛ تنتمي ساكنة منطقة كريفلة إلى قبيلة زعير التي استقرت بالدرجين الأسفل والأوسط من الهضبة الوسطى المغربية، ضمن مجال تحده شرقا قبيلة زمور وقبيلة زيان الأمازيغية، وشمالا قبيلة بني حسين الصحراوية، وساحل المحيط الأطلسي، وغربا قبائل الشاوية، وجنوبا قبيلة بني خيران وقبيلة ورديغة. يعود استيطان قبيلة زعير إلى عصور ما قبل التاريخ، حيث تم العثور على قطع أثرية وسلاح يدوي يعود إلى العصر النيوليتي، كان قد استعملها الإنسان القديم بمنقطة أولاد كثير (Aubert,1960). ويبلغ عدد ذوي حقوق الانتفاع من غابة كريفلة 12645 نسمة (نتائج الاستمارة، 2018)، أما عن الأنشطة التي تزاولها ساكنة المنطقة فتبقى تقليدية، تتمثل في الزراعة والرعي.

2–السكن وتجهيزاته بغابة كريفلة

يعتبر السكن مرآة تعكس مستوى الحياة الاقتصادية والاجتماعية داخل الأرياف، كما أنه أحد المكونات الأساسية للبنيات الفلاحية، بالإضافة إلى وظيفته الاجتماعية، المتمثلة في إيواء أفراد الأسرة، ثم إيواء القطيع، وحفظ معدات الأنشطة الفلاحية، وتخزين المنتوج الزراعي (الأكحل، 2004). من هذا المنطلق تأتي أهمية دراسة السكن لارتباطه بمحيطه المجالي، وباعتباره مؤشرا يقاس على ضوئه مستوى التنمية المحلية. لقد مر تطور السكن القروي في مجال كريفلة بثلاثة مراحل رئيسة:

العهد القبلي: هذه المرحلة تعنى بفترة ما قبل الحماية، حيث كان الإنسان الزعري يعيش في إطار نظام نصف الترحال ويعتمد في سكنه على الخيام التي تنسج من شعر الماعز وصوف الغنم وأحيانا من شعر الماعز ووبر الغنم و"الليف" (ألياف نبات الدوم)، وتعوض أشرطتها المتآكلة بفعل الشمس والأمطار كل سنة، وهذا التعويض يكون قبل حلول موسم الأمطار، أي قبل دخول شهر أكتوبر. تسهر الجماعة على عملية خياطة الخيام وتذبح الذبائح من أجل ذلك.

وأما فيما يخص إيواء القطيع فيبني كل أسرة زرائب من القش والقصب لقطيعها. في الغالب ما كانت تقام خيام زعير على شكل دائري يتوسطه "المرح" (الحضيرة) حيث توضع الماشية بالليل وتغلق جميع المنافذ بين الخيام. ويطلق زعير اسم "الرسم" على تجمع لم ينقص عن عشرة خيام ودون الخمس، وسمي رسما عندهم لأن آثار الخيام الباقية بالأرض تكون بادية للعيان عند ارتحالهم.

المرحلة الاستعمارية: في هذه المرحلة السكن الريفي عرف تحولات نوعية، سواء من حيث عمارته أو بنياته وتجهيزاته. فهذه المرحلة تميزت بدخول المستعمر الفرنسي للمغرب الذي فرض مجموعة من القوانين أهمها تأميم الملك الغابوي سنة 1917، الشيء الذي حد من تنقل السكان بين العالية (خنيفرة، أكلموس...) والسافلة (السهول، المعمورة...) وبالتالي تغيير نمط عيش هذه الساكنة التي كانت تعتمد على نظام نصف الترحال والتنقل وإجبارها على الاستقرار والتخلي عن الخيمة، وهذا ما نتج عنه ظهور نوع جديد من السكن التقليدي الذي يتميز بهشاشته المتمثلة في مواد بنائه التقليدية التي أساسها الحجارة والطين الممزوج بالتبن والمسقف بالحصائد والقش والتبن على شكل "نوالة". أما فيما يخص إيواء القطيع فغالبا ما يتقاسم أفراد الأسرة مسكنهم هذا مع القطيع في زرائب من القش والقصب.

مرحلة الاستقلال: بعد خروج المستعمر ظل مجال تنقل الساكنة الزعرية محدودا، مما فرض على معظمها الاستقرار، هذا الأخير مر عبر مرحلتين:

-المرحلة الأولى (قبل بناء سد سيدي محمد بن عبد الله): تميزت هذه المرحلة بمحدودية تنقل الساكنة بين السافلة والعالية، بل وبدأ جزء مهم من هذه الساكنة يتخلى عن الخيمة الزعرية ويستقر في السكن التقليدي الهش؛ هذا الأخير الذي يتميز بكونه مبني بالحجارة والتراب ومسقف بخشب العرعار والحصيدة والقش والتبن، كما يتميز بمظهره بسيط، وغرفه المتعددة منها ما هو مخصص للنوم ومنها ما هو مخصص للضيوف ومنها المخصص للتخزين... وأيضا يتميز بكبر مساحته.

لابد من الإشارة إلى أن الفئة الفقيرة والمتوسطة هي التي حافظت إلى غاية هذه الفترة على نظام نصف الترحال والخيمة الزعرية، بينما الفئة الغنية فاستقرت داخل استغلالياتها الفلاحية الكبيرة وبدأت ببناء السكن التقليدي. أما فيما يخص إيواء القطيع فقد كان على شكل زرائب من القش والقصب، ونادرا ما كانت هناك زرائب مبنية بالحجارة.

-المرحلة الثانية (بعد بناء سد سيدي محمد بن عبد الله): كان بناء السد عاملا حاسما في خلق مجموعة من التحولات على المستوى الاقتصادي والاجتماعي بهضبة زعير، فالساكنة التي كانت تنتقل مشيا بين ضفاف

وادي أبي رقراق وكرو وكريفلة، أصبحت اليوم تنقلاتها غير ممكنة، مما دفعها إلى الاستقرار بشكل نهائي في أواخر سبعينات القرن الماضي. لكن التحول الذي ميز هذه المرحلة على مستوى السكن لم يبرز بشكل كبير حتى بداية الألفية الثالثة حيث فعلا مجال الدراسة عرف تحولات جذرية واكبت التطور العلمي الذي عرفه العالم ككل في هذه المرحلة لا على المستوى الاجتماعي أو الاقتصادي أو على مستوى المشهد الزراعي.

تميزت هذه المرحلة بازدواجية أنواع السكن حيث نجد سكن هش مبني بالحجارة ومسقف إما الخشب والقصب والقش أو بالزنك وهو الأكثر انتشار في المجال، يرافقه السكن عصري المتميز باستعماله لأدوات البناء العصرية من الإسمنت وقضبان الحديد والرمل والحصى، يمتاز بتعدد غرفه وهندسته العصرية وبتوفره على جل المرافق الضرورية، يمكن أن يتشكل من طابق واحد أو طابقين أو أكثر. هذا السكن يقتصر على الفئة الميسورة، وهو محدود مجاليا في كريفلة.

أما فيما يخص إيواء القطيع فبالنسبة للفئة التي تسكن السكن التقليدي فهي توفر للقطيع زرائب داخل نفس البيت أو بجانبه وتكون مبنية بالقش والقصب وأحيانا بالحجارة ومسقفة بالقصب والقش أو الزنك، لكن الفئة الميسورة فمأوى القطيع بها عبارة عن إسطبل مبني ومسقف بالإسمنت ومجهزة بجميع الضروريات التي يحتاجها القطيع.

2-1 نوع السكن بمجال غابة كريفلة

يعتبر السكن ترجمة للوضعية الاقتصادية والاجتماعية التي يعيش فيها الإنسان الريفي بمطقة زعير، فكيف لا وهو الإطار الذي يشبع فيه الإنسان احتياجاته، ويقضي فيه معظم أوقاته هو وقطيعه. وقد ميزنا خلال البحث الميداني بين:

- **السكن التقليدي الهش**؛ مبني بالحجارة ومسقف بالخشب والقش والقصب (مواد بناء محلية).
- **السكن التقليدي الصلب**؛ مبني بالإسمنت ومسقف بالزنك.
- **السكن العصري**؛ مبني ومسقف بأدوات بناء عصرية (الإسمنت وقضبان الحديد والرمل والحصى).

المبيان 1: أنواع السكن بالعينة المدروسة

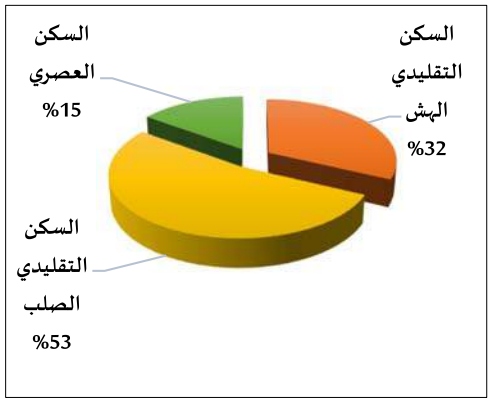

المبيان 2: طبيعة التجهيزات بالعينة المدروسة

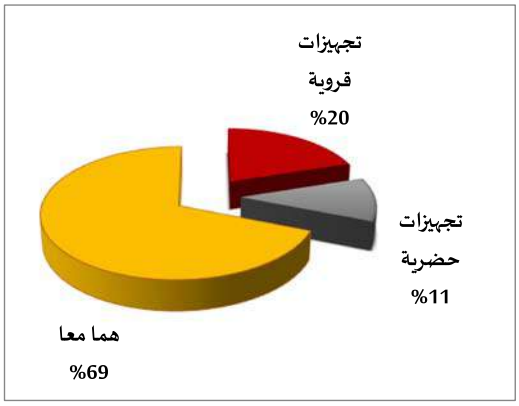

المصدر: البحث الميداني 2018

تبلغ نسبة السكن التقليدي الهش 32% من الأسر المستجوبة، يتواجد بمحاذاة المجال الغابوي أساسا، بينما تصل نسبة السكن العصري 15% من الأسر المستجوبة، يتميز بتوفره على أحدث التجهيزات، في حين تصل السكن التقليدي الصلب إلى 53% من الأسر المستجوبة (المبيان 1).

يعتبر السكن التقليدي الصلب الأكثر انتشارا، خصوصا المساكن المبنية بالإسمنت والمسقفة بالقصدير، والمرافقة بالإسطبلات الهشة التقليدية كما يظهر في الصورة.

الصورة 1: سكن تقليدي صلب بإسطبلات تقليدية هشة وسط الغابة بأحد السفوح المطلة على وادي كريفلة

إذن نستخلص من هذا أن مجال كريفلة يتباين داخله مجموعة من أنواع السكن، منها ما هو تقليدي موروث هش مبني بالحجر والطين، وبين ما هو عصري يستوحي هندسته من سكن المدينة، أو هما معا من خلال مساكن مزدوجة من حيث مواد البناء، وطبيعة التجهيزات.

2-2 طبيعة التجهيزات داخل المساكن بمجال غابة كريفلة

يرتبط تحول السكن بالظروف والأوضاع الاقتصادية والاجتماعية السائدة، إذ بمجرد أن يتحسن دخل ومستوى معيشة الأسرة، إلا وتسعى إلى تجديد المسكن واقتناء تجهيزات وضروريات العيش الكريم. تختلف طبيعة التجهيزات وتتنوع حسب المستوى الاجتماعي للأسر وحسب موقعها، فالمساكن المستقرة وسط الغابة تغيب بها أبسط التجهيزات، بل وأن تجهيزات بيوتها تبقى قروية تقليدية بامتياز بنسبة 20%. بينما المساكن البعيدة من الغابة والقريبة من الطريق، فطبيعة التجهيزات بمساكنها لا تختلف عن المجال الحضري، إلا قليلا، وهي تشكل نسبة 11%. بينما ما يشكل 69% فتجهيزاته مختلطة بين القروية والحضرية.

ومن بين التجهيزات التي سنخصها بالدراسة هنا الإسطبلات (المبيان 3) حيث تصل نسبة الإسطبلات العصرية والكبيرة الموجهة للإنتاج إلى 63% في السكن العصري. بينما لا تتعدى نسبتها 38% في السكن التقليدي الصلب، في حين تنعدم هذه الإسطبلات في السكن التقليدي الهش، هذا الأخير الذي يتميز بسيادة الإسطبلات التقليدي بنسبة 93%. إن دل هذا على شيء، فإنما يدل على ارتباط تربية القطيع والإسطبلات الكبرى بالمستوى الاجتماعي وطرق التسويق، فالفئات الصغرى من الفلاحين التي تقطن في مساكن تقليدية هشة وإسطبلات هشة، قطيعها محدود وبأحجام صغرى، لكنها هي الأكثر استغلالا للغابة. بينما الفئات الكبرى من الفلاحين المستثمرين تقطن المساكن العصرية بإسطبلات عصرية كبرى موجهة نحو تربية القطيع للتسويق والإنتاج.

المبيان 3: نوع الإسطبلات حسب بنية السكن

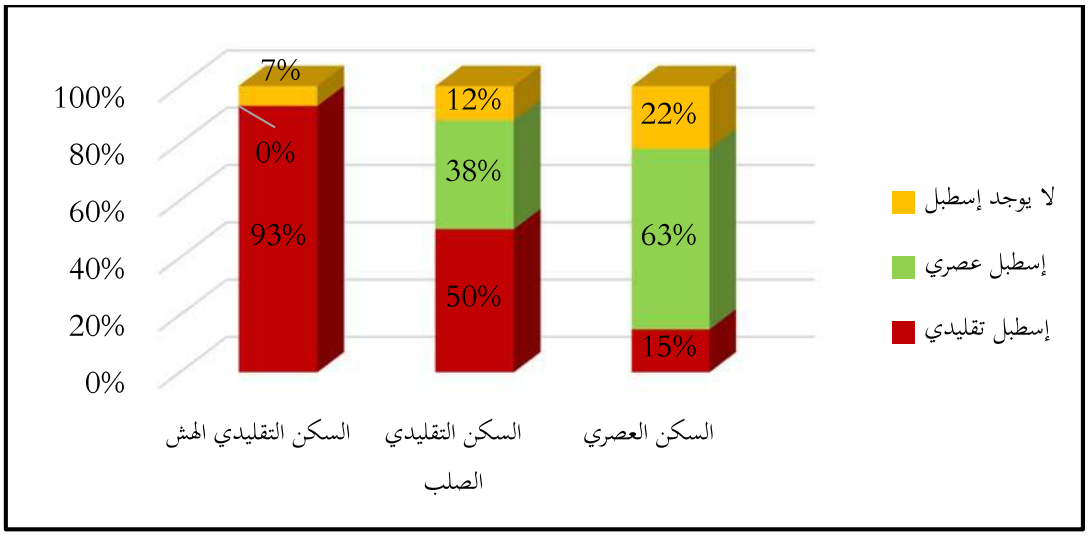

المصدر: البحث الميداني 2018

3-ضعف البنية التحتية بمجال الدراسة

3-1-ضعف الربط بالماء الشروب

تبين لنا من خلال البحث الميداني (المبيان 4) أن 4% فقط من السكان تم ربطهم بخدمات المكتب الوطني للماء الصالح للشرب، يستقر أغلبهم قرب الطريق. في حين أن 59% تستهلك مياه السقاية الذي أقامها المكتب الوطني للماء الصالح للشرب. لكن الساكنة تتحمل عناء نقل المياه من السقايات. بل هناك حوالي 30% تعتمد على مياه الآبار، خاصة في السقي وشرب الماشية. ثم أن هناك نسبة مهمة تشكل 7% تعتمد على مياه وادي كريفلة في جميع استعمالاتها سواء المنزلية أو الخاصة بشرب الماشية.

المبيان 4: نسبة الربط بالكهرباء

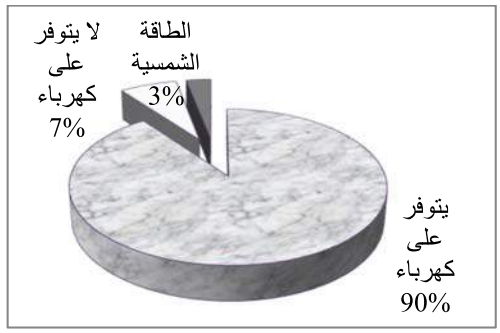

المبيان 5: مصادر الماء الشروب

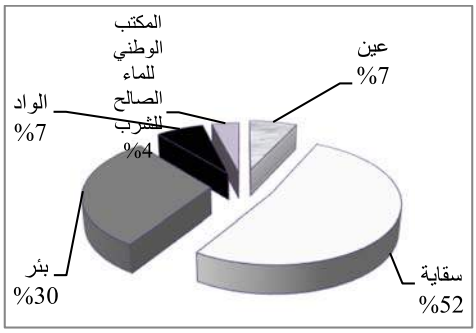

المصدر: البحث الميداني 2018

تشكل نسبة استهلاك الكهرباء 32% من مجموع الطاقات المستهلكة في غابة كريفلة، في حين تصل نسبة الربط به إلى 90%. بالنسبة للإنارة فإن أغلبية ساكنة منطقة وادي كريفلة والمشرع مزودة بشبكة الكهرباء، فقد عرفت المنطقة في السنوات الأخيرة تقدماً كبيراً، إذ بلغت نسبة المستفيدين حوالي 90% من مجموع الساكنة، كما أن نسبة الساكنة التي تعتمد على الطاقة الشمسية بالمنطقة جد ضعيفة 3%، في حين أن النسبة المتبقية يعود عدم ربطها بالشبكة إلى ضعف إمكاناتها المادية، أو أنها من الساكنة المستقرة وسط الغابة وفي ملك الدولة. في حين أن بعض الدواوير تصل نسبة ربطهم بالكهرباء 100%، مثل دوار النخيلة وأولاد مرزوق والمباركيين منذ سنة 2008 (المبيان 5).

3-2- بنية طرقية مهمة لكنها غير كافية

تعد الطرق أهم بنيات الاستقبال، ومؤشرا دالا على صيرورة تحديث العالم القروي، ومحورا رئيسيا في تثبيت الساكنة بالأرياف، وذلك لدورها المحوري في فك العزلة وتقريب الخدمات من المواطن، ثم تيسير الولوجية وتسويق

المنتوجات الفلاحية. وفي هذا الصدد فالطريق الوطنية رقم (22) تعتبر أهم محور طرقي يربط المنطقة من الشمال بالرباط، ومن الجنوب بالرماني وصولا إلى الأطلس المتوسط. كما تخترق غابة كريفلة طريق جهوية رقم (218) و(106)، وطريق "الريبعة" المعبدة والمارة بالقرب من أغلب الدواوير المنتمية لجماعة سيدي يحي زعير. وهناك أيضا بعض الطرق التي تم تعبيدها في السنوات الأخيرة، خاصة القريبة من المراكز الغابوية.

لكن لا زالت هناك مجموعة من الأسر، رغم هذه الجهود تعيش ساكنتها في عزلة عن الأسواق والخدمات، بسبب تواجدها داخل الغابة والبعد عن الطريق، خاصة القريبة من مجرى كريفلة، التي تصبح في عزلة تامة بعد ارتفاع صبيب الوادي خلال الفصل المطير، خصوصا أن القنطرتين المتواجدتين على هذا المجرى تبعد بحولي ست كلم عن بعض الأسر المنتمية لدوار أولاد مرزوك.

3-3- غياب الصرف الصحي

يطرح الصرف الصحي مشكلا حقيقا بالنسبة للمجال القروي المغربي عامة، وبهضبة الزعير خاصة، حيث أن فقط 3% من ساكنة العالم القروي هي المتصلة بشبكة تطهير السائل (تقرير السكن القروي،2018)، بينما في مجال الدراسة فنسبة الاتصال 0%، مما يعني أن الساكنة ترمي مياهها العادمة مباشرة في الطبيعة سواء من خلال؛ الإلقاء المباشر في الطبيعة أو من خلال خزانات الصرف الصحي أو من خلال آبار التفريغ، إلا أن المآل يبقى دائما هو التسرب للفرشة الباطنية وتلويثها.

وكذلك الأمر بالنسبة للنفايات المنزلية فكل الأسر المستجوبة صرحت بأنها ترمي نفاياتها المنزلية مباشرة في الخلاء والطبيعية، مما يلوث ويشوه المشهد الزراعي بالمنطقة.

المبيان 3: الاتصال بشبكة الصرف الصحية-حسب العينة المدروسة

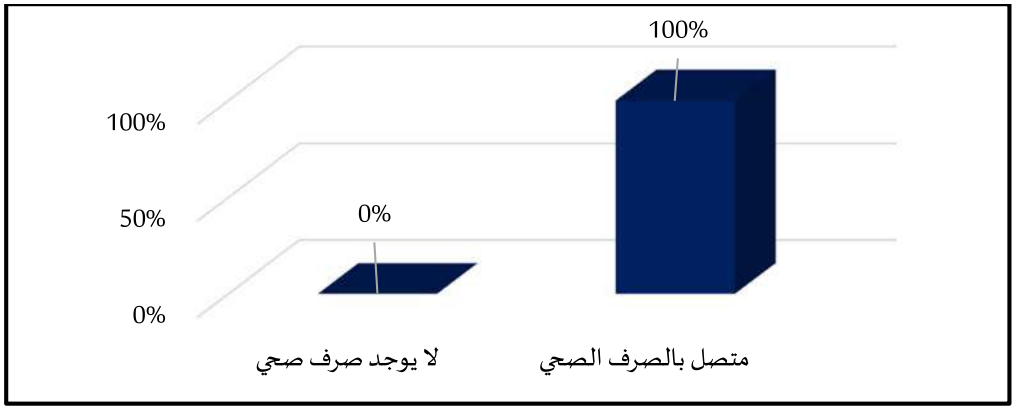

المصدر: البحث الميداني 2018

4- أهم التحولات على مستوى السكن

تعرف مساكن الدواوير التابعة لغابة كريفلة، وعلى غرار باقي الأنشطة المحلية، تحولات هيكلية ارتبطت بالتطورات التي عرفتها الأرياف المغربية عامة، وهضبة زعير خاصة. حيث أضحت المشاهد السكنية إحدى أهم تجليات ومظاهر تلك التحولات.

الصورة 2 : الخيام في زعير قبل بناء السد

الصورة 3: السكن التقليدي الهش

الصورة 4 : سكن تقليدي صلب

الصورة 5: سكن عصري

المصدر: صفحة مؤرخ زعير (على الفيسبوك)، الميدان 2021

فقبل سبعينيات القرن الماضي كان الإنسان الزعري، لا يزال يعتمد على الخيام في سكنه (الصورة 2)، لكن مع بناء السد تقلصت حركات الترحال الرعوي، فاستقرت الساكنة، وتم التخلي عن الخيام، وبدأت تظهر المساكن التقليدية الهشة الطينية (الصورة 3)، ومع بداية التسعينات برزت مشاهد سكانية حديثة للسكن التقليدي الصلب (الصورة 4)، أوحيانا نجد تمازج المساكن التقليدية الطينية الهشة مع المساكن التقليدية الإسمنتية والمساكن العصرية الحديثة ذات الهندسة الحضرية (الصورة 5).

يعزى هذا التحول في المشاهد السكنية إلى مجموعة من العوامل، يمكن إجمالها فيما يلي:

– عرفت المنطقة منذ التسعينات، في إطار برامج النهوض بأوضاع العالم القروي، إدخال مجموعة من التجهيزات الأساسية والبنيات التحتية التي غطت التراب المحلي، ولو بشكل جزئي (كهرباء، وطرق، وماء صالح للشرب(سقايات)...)، الشيء الذي ساهم في بروز مشاهد سكنية عصرية إلى جانب المساكن التقليدية التي ظلت تميز المشهد السكني المحلي لوحدها طويلا؛

– ساهمت الهجرة بدورها بشكل مهم في هذه التحولات السكنية، بانفتاح هؤلاء المهاجرين على أنماط سكنية جديدة وعصرية، ونقل هذه الثقافة الخارجية إلى مجتمعهم المحلي؛

– ساهم القرب من التجمعات الحضرية الكبرى (الرباط وسلا)، وتردد أبناء المنطقة عليها للدراسة أو الشغل، في نقل ثقافة السكن العصري؛

– ساهم تقطيع الأراضي إلى ملكيات صغيرة وبعيدة عن الغابة، بدوره في بروز نوع جديد من السكن، وهو السكن الصلب القائم على الإسمنت والحديد، والسكن المستقل الذي كان ضعيفا فيما سبق؛

– كما ساهم النمو الديموغرافي الذي عرفه مجال الدراسة في بروز هذه التحولات على مستوى السكن؛ حيث عرفت ساكنة المنطقة تطورا ملحوظا من الفترة الممتدة ما بين سنة 1960 حيث كان عدد السكان يقدر ب 5375 نسمة، وسنة 2014 حيث أصبح عدد السكان 12645 نسمة، أي بزيادة قدرت بحوالي 57% في ظرف 54 سنة (الإحصاء العام للسكن والسكنى 1960-2014). وإذا انطلقنا من أن متطلبات وحاجيات السكان سنة 1960، ليست هي متطلبات سكان الألفية الثالثة، فهذا سيحدث فعلا تحولات جدرية على مستوى أشكال السكن وكذا على المستوى الاقتصادي والاجتماعي بالمنطقة.

كل هذه العوامل ساهمت في ظهور أنماط جديدة في السكن، إذ سجلنا بداية تبني مجموعة من الأسر أو العائلات الاستقرار خارج الدواوير، وتفضيلهم الاستقرار داخل الضيعات الفلاحية، على أساس عدم إحداث قطيعة مع المجال الغابوي، والتردد عليه بشكل متسمر، خاصة في فصل الربيع للرعي. كما سجلنا انتشار استعمال مواد جديدة في البناء كالإسمنت والحديد، وتزويد المنازل بتجهيزات حديثة؛ ماء، وكهرباء، ووسائل الاتصال بكافة أنواعها.

II– مناقشة النتائج

تتوفر ساكنة منطقة كريفلة على سكن متنوع منه ما هو تقليدي موروث ومنه ما هو عصري دخيل وجديد، فأغلب السكن على هوامش الهضاب، بنما داخل الغابة فالسكن قليل ومتشتت، وهناك دواوير قليلة التي تتوفر على نوع السكن المتجمع مثل دوار المباركيين. أما على مستوى السكن فوجدنا السكن العصري فينتشر في مجال

الدراسة قرب الضيعات الكبيرة وخصوصا من طرف الساكنة الدخيلة على المنطقة، أما السكن التقليدي فوجوده متوزع متشتتا أو متجمعا. أما بخصوص علاقة المسكن بالتجهيزات الكبرى فأغلب الساكنة تتوفر على إسطبل في سكنها أو قريب من مسكنها على شكل زرائب صغيرة أو حظائر كبيرة.

وبخصوص التحول الذي عرفه السكن الريفي بكريفلة، فهو مرتبط ببناء سد سيدي محمد بن عبد الله في نهاية سبعينات القرن الماضي، وفرض الغرامات على الماشية لولوج المراعي الغابوية، وظهور الزراعة الشجرية التي حدت من حرية الرعي، تراجعت المساحات الرعوية مما دفع السكان إلى الاستقرار والتخلي عن الخيام بشكل تام، وبناء مساكن هشة طينية في تسعيناته، لنصل اليوم إلى مشاهد سكانية حديثة، تمازج فيها المساكن الطينية الهشة مع الإسمنتية الحديثة ذات الهندسة الحضرية.

تتميز ساكنة مجال غابة كريفلة بنمو ديموغرافي مرتفع، نتيجة استقرار السكان وتحسن ظروف عيشهم، الأمر كما يتميز مجال الدراسة أيضا بضعف البنية التحتية والتجهيزات والمرافق الضرورية، فرغم المجهودات المبذولة بهذا الخصوص فإنها تبقى غير كافية، ولا تلبي حاجيات الساكنة المتزايدة والمتنوعة، وبالتالي لم تواكب متطلبات التنمية المحلية في شقها الإجتماعي. تنضاف إليها المتاعب المترتبة عن هشاشة الأوضاع الإقتصادية.

وقد أظهرت العديد من الدراسات حول السكن الريفي أن هذه التحولات التي عرفها هذا الأخير مست جميع التراب الوطني دون استثناء، فمثلا دراسة (بوهلال، 2016) بينت أن السكن القروي لم يعرف تحولات نوعية قبل وعلى عهد الاستعمار، سواء من حيث عمارته أو بنياته وتجهيزاته رغم الاستقرار القديم للإنسان، لكن منذ الستينات عرف السكن الريفي تطورات هامة شبيهة بتلك التي عرفتها المدن وبالتالي سيعرف هذا السكن تغيرات أبعدت العديد من المرافق التي كانت تميزه، لتخلق مرافق جديدة تتماشى والمستوى الاقتصادي والاجتماعي لسكان الأرياف، هذه النتيجة تتطابق مع ما وصلت إليه هذه الدراسة.

تستخلص من خلال هذه النتائج أن السكن له أدوار ووظائف منها ما باقي ثابت (الإواء، الستر...) ومنها ما طرأ عليه تغير، أما فيما يخص الهندسة الداخلية والخارجية فقد طرأ عليها تحول مهم. إن الانسان لديه تمثلات مختلفة حول استعمال المسكن وتجهيزاته، مما يجعله يتخذ أي خطوة تخدم راحته النفسية والجسدية وراحة القطيع أيضا.

لائحة المراجع

- ابن سودة محمد بن عمر التاودي، (1977). قبيلة زعير قديما وحديثا. الجزء الأول، مطابع دار الكتاب الدار البيضاء، 26 غشت 1977. عدد الصفحات 137.
- التركي ابراهيم، 2008. إشكالية إستدامة الماء بمطقة زعير بين قلة الموارد وتزايد الطلب. أطروحة دكتوراه، شعبة الجغرافيا، جامعة الحسن الثاني كلية الآداب والعلوم الإنسانية المحمدية. نسخة منقحة عدد الصفحات 162.

- الطيلسان محمد، 1999.التكونات السطحية وتطور الوسط الطبيعي لهضاب زعير السفلى الغربية وساحلها. رسالة دكتوراه الدولة شعبة الجغرافيا جامعة محمد الخامس كلية الآداب والعلوم الإنسانية. عدد الصفحات 337.
- الأكحل المختار، 2004. دينامية المجال الفلاحي ورهانات التنمية المحلية: حالة هضبة بنسليمان. أطروحة دكتوراه الدولة بجامعة الحسن الثاني كلية الآداب والعلوم الإنسانية. 349 صفحة.
- إديل عمرو 1995، البحث الميداني في الجغرافيا القروية (حدوده وإمكانياته)، منشور بمجلة بحوث، العدد 6، كلية الآداب ظهر المهراز فاس.
- بورقية رحمة، 1983. الثابت والمتحول في علاقات الدولة بالقبائل في زمور، دبلوم الدراسات العليا، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة محمد الخامس، الرباط.
- بوهلال عبد السلام ، 2016. التحولات الحديثة للسكن القروي بالريف الأوسط، نماذج من صنهاجة السراير. مجلة تدغين للأبحاث الأمازيغية والتنمية. العدد 5، السنة الرابعة 2016. الصفحات 70-86.
- بن عمارة فاطمة الزهراء، 2020. دينامية المنظومة الغابوية في ظل التحولات البيئية العامة وأشكال المستدام بغابة كريفلة: د راسة كيفية وكمية للتشكيلات والعشائر النباتية، والمؤهلات العلفية، وحلقات النمو الشجري. أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، بكلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة محمد الخامس. عدد الصفحات 362.
- جنان لحسن وإديل عمرو 1987. تحولات البوادي المغربية، مقاربة منهجية، مجلة كلية الآداب مكناس، العدد الثاني. ميلود الرحالي وحسن ضايض،2020. الإعداد التقليدي في الأرياف المغربية، أهميته والحاجة إلى تثمينه. مقال نشر في مجلة جيل العلوم الانسانية والاجتماعية العدد 64 الصفحة 101.
- المصلحة الإقليمية للمياه والغابات الخميسات.
- المندوبية السامية للتخطيط، الإحصاء العام للسكان والسكنى، 1960. 1971. 1980. 1994 . 2004. 2014.
- تقرير السكن في الوسط القروي: نحو سكن مستدام ومندمج في محيطه، سنة 2018. تم إعداده من طرف اللجنة الدائمة المكلفة بالجهوية المتقدمة والتنمية القروية والترابية التابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي.
- AUBERT P., 1960 : Le pays de Zaer Bull. Economique et social du Maroc. Vol. XXIV , n85 pp 203-263.
- BOUDY P., (1952) : Guide du forestier en Afrique du Nord, dépôt légal édition n° 211 -3° trimestre 1952. P 134– 136 .
- MACHOURI, N., (2005) : Potentialités pastorales et systèmes d'exploitation des zones forestières et péri forestières. Évaluation en vue de l'élaboration d'une stratégie de développement durable participatif, Thèse de Doctorat.FLSH. Université Med-V-Rabat., 444 pages.
- Plan d'aménagement provisoire (P.A.P) d'année 2015, sous la direction de bureau d'étude TOBBA (Marché en cours).

تحولات السكن بأرياف الحوز الأوسط العوامل والنتائج

The Changes in the Middle Houz Rural Areas: Factors and Consequences

للانجاة المهداوي

Lalla Najat EL MEHDAOUI

جامعة القاضي عياض، كلية الآداب والعلوم الإنسانية بمراكش، المغرب، lallanajatelmehdaouidoc@gmail.com

ملخص

يعد السكن بأرياف الحوز الأوسط مرفقا حيويا داخل المحاط، عرف تحولات ساهمت في انتشار نسيج سكني جديد يوازي سكن المدن، كما يعتبر عنصرا هاما في عملية المحافظة على الأراضي الفلاحية وحمايتها، وكذا المساهمة في تنظيم عملية التعمير، بهدف بعث الحياة في الوسط الريفي لاستقرار الأفراد بمناطقهم.

وتتمحور مضامين هذه الورقة حول تبيان المفاهيم النظرية لتحول سكن الأرياف بالحوز الأوسط، وإلى جانب التركيز على أهم التحولات التي مست المسكن من حيث تصنيفه وظروف إنتاجه ونوع الاستغلال وطبيعة عملية البناء، وكذلك تسليط الضوء على أبرز العوامل والنتائج الأساسية المساهمة في تحول السكن بأرياف الحوز الأوسط.

الكلمات المفاتيح: التحولات، السكن، الأرياف، الحوز الأوسط.

Abstract:

Housing in the middle Houz rural areas is considered to be a vital utility in the milieu. On the one hand, it has undergone successive transformations which have contributed to the encroachment of a social rural fabric that parallels the urban one. On the other hand, housing is an essential element in the process of protecting agricultural lands and in the contribution to the organization of rural urbanization aiming at invigorating life in rural areas so that dwellers may achieve permanent stability.

The paper's lines of investigation are aimed at accounting for the theoretical concepts relating to transformation of housing in rural areas in middle Houz. It also places focus on the remarkable changes affecting housing in terms of its typology, its production circumstances, the manners of its exploitation, and nature of its construction. Besides, the paper sheds light on the notable factors and consequences contributing to transformation of housing in rural areas if middle Houz.

Keywords: transformations, housing, rural areas, middle Houz

مقدمة

عرف السكن بأرياف الحوز الأوسط تحولات عميقة خلال السنوات الأخيرة نتيجة للتحسن الذي شهده على مستوى بعض الخدمات والتجهيزات الأساسية وظروف العيش بصفة عامة غيرت من المشهد بالأرياف، وقد تمثلت هذه التحولات أساسا في التنوع الذي حصل في نوع المسكن ومواد وطريقة البناء وتجهيز السكن بالخدمات الأساسية، والانتشار المتزايد لأشكال السكن الصلب. حيث أضحت الحياة الريفية تتأثر بنمط الحياة المدينية، والتزايد السكاني وطبيعة الأنشطة الممارسة بها. وهي كلها عوامل تؤدي إلى حصول تحول كبير على مستوى مظهر السكن وصفة حيازته وطريقة البناء والظروف العامة لإنتاجه.

وتحت ضغط النمو الديمغرافي السريع واستفحال المضاربات العقارية وتزايد عمليات البناء بالأراضي الفلاحية، عرفت الأرياف بالحوز الأوسط ظهور مجموعة من التحولات أهمها، اتساع رقعة المجال المبني على حساب الأراضي الفلاحية في غياب أي تخطيط تقديري مسبق مع تغيير الوضعية السكنية، وتجمع السكان بالدواوير، وانتشار السكن الفردي داخل المحاط. مما ولد مجموعة من الاختلالات كصعوبة التحكم في البناء داخل المحاط، وارتفاع الطلب على السكن بالأرياف في ظل غياب بنيات الاستقبال المتعلقة بالتجهيز والتشغيل، بالإضافة إلى انتشار سكن ذو تصنيف صلب ومختلط وهش وتدهور الأنسجة الأصلية للسكن العتيق.

وعليه، فقد شهدت أرياف الحوز الأوسط طفرة نوعية في إنتاج السكن، وكان لهذه الطفرة نتائج على مستوى تعدد أنواع السكن لتلبي احتياجات جميع الفئات الاجتماعية، وكذلك على مستوى الإنتاج، حيث تطور إنتاج السكن وتنوع بطريقة متطورة وسريعة واكبته مجموعة من التغيرات الداخلية والخارجية،

بالإضافة إلى معرفة عوامل ومسببات التحولات اليوم، وأهمية السكن التي أصبحت مطلبا هاما ومسعى أساسي لسكان الأرياف وصيغة متميزة للقضاء على مشكل السكن في الحوز الأوسط، كان لابد من إثارة الإشكالية الموالية والمتمثلة في السؤال الذي يطرح نفسه بإلحاح هو إلى أي حد يمكن تقنين تحول السكن بأرياف الحوز الأوسط، وما هي دلالات ومفاهيم السكن بالأرياف ومدلول التحول؟ وماهي أهم عوامل التحول المتحكمة في السكن ونتائجه بأرياف الحوز الأوسط؟ وجعلتنا هذه التساؤلات بدورها أمام إشكالية منهجية بالضرورة ما دمنا ملزمين بالبحث عن الإجابة، وهي كيفية البرهنة على قدرة أرياف الحوز الأوسط على مواكبة تحولات السكن المعاصرة.

مما دفعنا بالضرورة إلى استعانا بفرضية باعتبارها أن لها دوراً تنظيميًا للمعطيات وللمعلومات الميدانية، إذ نفترض أن التحول الذي تعرفه أرياف الحوز الأوسط يرتبط بالنمو الديمغرافي والهجرة ومجموعة عوامل أخرى، مع ما يرافق ذلك من ازدياد الحاجيات على السكن والمرافق والخدمات، وبالتالي الحاجة المتزايدة من أجل السكن. مما ينتج

تحولات مهمة، يمكن إرجاعها إلى أنماط العيش. كما أن نوعية العلاقات التي تربط بين أنواع السكن الريفي المعاصر والقديم تؤثر بشكل كبير في تنظيم الفضاء بأرياف الحوز الأوسط. وكذلك هناك تعددا لاستعمالات السكن الريفي وعدم توازنها. كما اعتمدنا بالأساس في معالجة هذا الموضوع على المقاربة النظرية والملاحظة الميدانية. وتم اختيارنا لعينة عشوائية تشمل جميع جماعات أرياف الحوز الأوسط التي عرفت تحولات على مستوى السكن، إذ قمنا بملء استمارة عن كل جماعة موزعة على الدواوير الكبرى بكل جماعة وقمنا بإدراج معطيات تفريغها ضمن موضوعنا المدروس.

1ـ التأطير المفاهيمي وتحول نمط السكن بين الأمس والحاضر بأرياف الحوز الأوسط

يعتبر مفهوم التحول من المفاهيم الصعبة التعريف إذ نجد أن التعاريف التي قُدمت في هذا المجال، كانت دائما تعكس الخلفية التخصصية للباحثين، ولا يعد كونه دراسة حالة معينة، يصعب تعميمها، طالما أن لكل مجال خصوصيته الجغرافية والتاريخية، وسنسلط الضوء على مفهوم التحول والسكن بالأرياف، انطلاقا من تحول نمط السكن بين الأمس والحاضر.

1.1 التحول: مقاربة نظرية ومفاهيمية

إن مفهوم التحول" لا يعبر على الانتقال عبر خطوات إلى الأمام، ولكنه يعبر في ذات الوقت عن وضعية تراجع إلى الوراء، كما أنه يشكل رمزا لاضطراب البنيات التقليدية مع تحطيم التوازنات البيئية والاجتماعية، وما ينجم عن ذلك من توجهات جديدة" (أقديم و الحافيظ، 2016، صفحة 165).

ولهذا التحول مسببات وعوامل يحددها المختار الهراس وإدريس بن اسعيد بالقول: ترجع التحولات التي يشهدها المجتمع القروي المغربي إلى عوامل داخلية متمثلة بالأساس في التضخم الديمغرافي، وتفتت الملكيات الزراعية، وإدراج الأرض ضمن قنوات التبادل، وتكثيف ديناميات الهجرة، وتعدد النشاطات، وتراجع القيم والعلاقات المشتركة، وكذا عوامل خارجية متمثلة في تسرب قيم السوق واتساع نطاق التنفيذ والعمل المأجور والمكننة، وتزايد قنوات الاتصال مع العالم الخارجي، وبروز الدولة كفاعل أساسي في إنشاء البنى التحتية الضرورية وإعادة تقطيع الأطر القبلية وإعداد المجال القروي والإشراف على الدينامية التنموية (الهراس المختار، 2002، صفحة 07).

كما أن التحول يشكل العمليات الانتقالية من مستوى إلى مستويات أخرى السمة البارزة للمجتمعات الإنسانية منذ وجودها إلى درجة أصبحت معها هذه العمليات تتخذ شكل مبدأ أساسيا يحكم حياة المجتمعات في مختلف المجالات وعلى مختلف الأصعدة (عبد الخلقي محمد، 2004ـ2005، صفحة 01).طبقا لذلك تجد

المجتمعات الإنسانية، نفسها مندرجة كليا أو جزئيا في عمليات انتقال وفي حركة مستمرة ومنخرطة في الحركة التاريخية، وذلك لهدف تغيير ذاتها وأفرادها ومحيطها والمجتمعات المرتبطة بها (Rocher, G., 1972, p. 78).

ويقتضي الحديث عن التحول، الوقوف على الشيء الذي تغير أو الظاهرة التي تعرضت للتغير، عند محطات ونقاط زمنية متتالية، بحيث لا يمكن الحديث عن التحول والتغير إلا عبر هذه المسافة أو المسافات الزمنية، التي ليست شيئا آخر سوى فعل التاريخ (عبد الخلقي محمد، 2004-2005، صفحة 04). إذ أن التحول لا يمكن رصده إلا داخل الزمان والمكان(Rocher .G, 1986, p. 17).

يشكل التعريف الذي يقدمه جورج بلانديه، أحد أهم التعاريف لمفهوم التحول، وقد استمد هذا التعريف من روجي باستيد R. Bastide، حيث يرى أن هذا المفهوم يرتبط بالتغير الاجتماعي، الذي يحدد الانتقال من بنية إلى بنية أخرى كرجة تطال الأنساق القائمة(Roger Bastide,, 1971, , p. 45).

ومن تم فإن التحول يعني تغيرا بنيويا، وعملية موجهة نحو تغيير الأنساق الاجتماعية، وخلق أوضاع اجتماعية جديدة من حيث شكلها التنظيمي وسيرها العام، طبقا لحدة ودرجة عوامل هذا التحول (عبد الخلقي محمد، 2004- 2005 ، الصفحات 35-36)، فإذا كانت قوى التغير ذات مفعول كبير، وإذا ما كانت الضغوطات التي تمارس على النسق من الخارج والداخل قوية جدا، فإن خلخلة توازن هذا النسق تؤدي إلى تغيرات على مستوى بنيته، وهي التغيرات التي تنتج أوضاعا مختلفة أكثر، من الوضعية السابقة التي أخذت كنقطة انطلاق (Rocher G, 1972, p. 223). وقد قام A. Tourine، بتحديد خمسة عوامل بإمكانها أن تنتج عملية التحول وهي: القوة، الابتكار، التعبئة، السيطرة، التجديد والتنمية (Touraine A, 1973, p. 475). وتتميز عمليات التحول الاجتماعي، بكونها عمليات غير معطاة سوسيولوجيا بل تظل متخفية، ذلك أن عمليات التحول الاجتماعي ليست معطاة مباشرة في مجال السوسيولوجيا، فهي تظل مختفية قبل أن تطفو على السطح وتساهم في إحداث التبدلات داخل المجتمع (Balandier,G , 1971, p. 86).

في حين يرى أحمد هوزالي التحول هو عدم الثبات واتخاذ الشيء شكلا أو صفات تخالف ما كان عليه سابقا. والتحولات المجالية يقصد بها ما يعتري الوسطين الريفي أو الحضري من تغيرات وتطور ينعكس على مستويات كثيرة من منظر جغرافي ومضمون اقتصادي واجتماعي وعلاقات (هوزالي احمد، 1987، الصفحات 18-19).

2.1 السكن بالأرياف: مفاهيم ودلالات

يشكل السكن بالأرياف جزء من التنظيم المجالي والاجتماعي، يطلق على التجمع البشري والمستقر بمحاط أو حيازة بالمجال الريفي، وفي هذا الصدد يعرف "بيير جورج" السكن بالأرياف بأنه نمط لتوزيع الأماكن المسكونة

داخل جهة معينة، ولفظة المكان هنا تبقى مرتبطة بمضمونها البشري، وعلى هذا يمكن القول أن السكن بالأرياف هو طريقة توزيع السكن داخل مجال معين (بوعزة رشيد، 2017، صفحة 20).

ومما يركز عليه "محمد بلفقيه" في تعريف أن مفهوم السكن بالأرياف يختلف عنه في المدن، ففي المدن يعني السكن المسكن، أما بالأرياف فهو يعني الرقعة التي يحتلها المنازل والمرافق التابعة له. وهكذا فالسكن يكون إما متجمعا وإما متفرقا كما أن التجمعات السكنية تتخذ أشكالا متنوعة جدا (بلفقيه محمد، 1987، صفحة 20).

كما أن السكن بالأرياف ليس معطى تابت، بل يتحول ككل الأنظمة الاقتصادية والاجتماعية ضمن صيرورة تحولات المجتمع من مجتمع تقليدي إلى مجتمع أكثر انفتاحا وأكثر اندماجا في تيارات العولمة والتأثيرات الكبرى، وأنه لم يعرف تحولات نوعية قبل وعلى عهد الاستعمار سواء من حيث عمارته أو بنياته وتجهيزاته رغم الاستقرار القديم للإنسان لكن منذ الستينات سيعرف تحولات شبيهة بتلك التي عرفتها الحواضر، أي تغييرات في المرافق التي كانت تميز السكن بالأرياف (الفارسي مولاي لحسن، 2009).

وعليه، يكتسي السكن بأرياف الحوز الأوسط أهمية كبرى على مستوى الأسرة والمجتمع، لأن الظروف السكنية الجيدة تؤثر إيجابيا على أفراد الأسرة والعكس صحيح فبرداءة الظروف السكنية يكون التأثير سلبي وفي كل المجالات الصحية والأخلاقية، وتفقد الأسر وظيفتها الأساسية وهي إنتاج أفراد صالحين للمجتمع، دون إغفال الدور الذي تؤديه المرافق والخدمات الواجب توفرها بدواوير الأرياف والاستقرار بمساكنها بين الماضي والحاضر.

3.1 التحول والاستقرار في السكن بأرياف الحوز الأوسط بين الأمس والحاضر

عرفت أرياف الحوز الأوسط تطورات مختلفة على مستوى عدد السكان الناتج عن تأثيرات خارجية وأخرى داخلية، وبالتالي استوجب ذلك مواكبته بتطور نمط السكن من حيث شكل البناء والمواد المستعملة. ولازالت بعض المساكن بالدواوير القديمة التي تشكل النواة الأولى، تحتفظ بجزء وبقايا النمط التقليدي للسكن الريفي، وبذلك تشكل شاهدا على تاريخ التعمير بالحوز الأوسط، هذه المساكن يسيطر عليها السكن الطيني والمبني من القش ومع التغيرات التي عرفها السكن حاليا أضحت نسبها في تراجع، وهذا يؤول إلى الإصلاحات التي بدأت تعرفها هذه المساكن ويتم تحويلها إلى مساكن إسمنتية هجينة تجمع ما بين العصري والتقليدي. وأما في المرحلة الحالية فقد عرف نمط السكن بأرياف الحوز الأوسط تطورا مهما خصوصا من حيث طبيعة المواد المستعملة في البناء، وبالتالي ظهور المساكن العصرية المبنية بالإسمنت المسلح، وهي اليوم تشكل نسبة مهمة.

فمن خلال التطور الذي عرفه نمط السكن في أرياف الحوز الأوسط والذي تميز بوجود نمط قديم متمثل في السكن الريفي التقليدي، ونمط حديث متمثل في المساكن العصرية والتقليدية. هذا فيما يخص نمط السكن. والشكل الموالي يظهر تصنيف السكن حسب الأقدمية بأرياف الحوز الأوسط.

الشكل رقم01: تصنيف السكن حسب الأقدمية بأرياف الحوز الأوسط

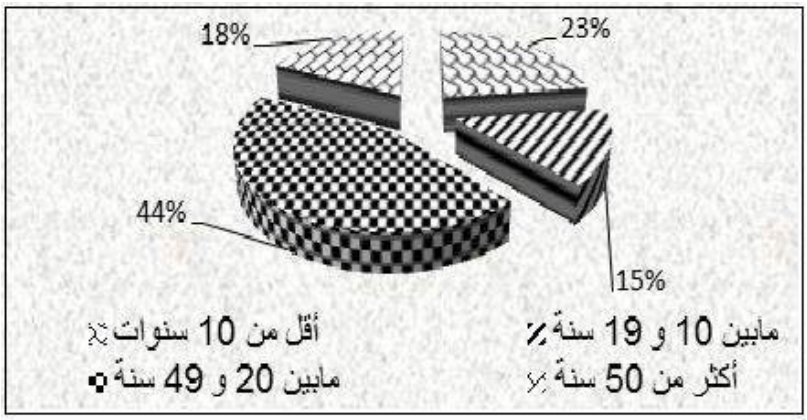

المصدر: عمل شخصي، اعتمادا على الاستمارة الميدانية يناير 2022

وفيما يتعلق بالسكن من حيث الأقدمية فنجد تباينا إذ تشكل المساكن التي يتراوح عمرها مابين 20 و49 سنة نسبة 44 %، في حين التي يتراوح عمرها مابين 10 و19 سنة تمثل نسبة 23 %، أما التي يزيد عمرها عن 50 سنة فتشكل نسبة 18 %، وأما تلك التي يقل عمرها عن 10 سنوات فتمثل نسبة 15 % و الشكل أعلاه يوضح ذلك.

ونميز داخل أرياف الحوز الأوسط بين أنواع مختلفة من المباني التي تختلف في شكلها وهندستها وكذا أدوات بنائها، مما يصعب علينا تصنيفها بشكل دقيق، لكن سنقتصر على وضع تصنيفين، الصنف الأول: وهو السكن التقليدي، والصنف الثاني: يمثله السكن العصري. يهيمن السكن التقليدي على بعض الدواوير السكنية بالحوز الأوسط، والملاحظ أن هذه الدواوير تعرف كثافة سكانية كبيرة، وتتميز مساكنها بالتنوع من حيث الشكل والهندسة ومن حيث مواد البناء، وتتواجد مساكن بنيت بالطين والحجارة إلى جانبها مساكن أخرى بنيت بالإسمنت والحديد، لكن مجملها لم تبنى وفق تصاميم هندسية قانونية، بل بنيت بعشوائية كبيرة كما أنها لم تحترم شروط البناء القانونية.

لقد خلق هذا الوضع اختلالا في المشهد العام لهذه الدواوير بأرياف الحوز الأوسط، وشكل تواجد نوع آخر من السكن العصري تناقضا مجاليا آخر، حيث نجد هذه المساكن قد بنيت بشكل مخالف لسابقاتها التقليدية حيث اعتمدت على طرق عصرية تراعي شروط السكن الصحي والقانوني وتشترك هذه المساكن في نوع مواد البناء المستعملة (الحديد والإسمنت...الخ) عكس السكن التقليدي. وإن هذا التناقض الصارخ الذي طبع أرياف الحوز الأوسط إنما

هو نتاج لغياب مخططات عقلانية مسبقة للتهيئة والتعمير بالأرياف. فافتقاد الحوز الأوسط لوثائق التهيئة والتعمير جعلها عرضة للعشوائية والمتناقضات كما أن الواقع السوسيو ثقافي والاقتصادي ساعد بشكل أو بأخر في إنتاج هذا المشهد الجديد للسكن بالأرياف الذي يطبعه تواجد مجموعة من الدواوير التي تهيكله. ولقد نشأت هذه الدواوير بالحوز الأوسط في أزمنة مختلفة وارتبطت بمجموعة من التحولات التي عرفها هذا المجال.

وتجدر الإشارة إلى أن السكن تغير بشكل كبير من سكن تقليدي يعتمد في بنائه على الطوب والأحجار إلى سكن عصري مبني بواسطة الإسمنت المسلح ويتوفر على مختلف التجهيزات الضرورية، حيث أن الفلاح بأرياف الحوز الأوسط وجد نفسه أمام ضرورة تغيير سكناه والزيادة في عدد الغرف والتجهيزات المنزلية الضرورية، قصد تحسن مستوى العيش مما نتج بعض مظاهر التحول التقنية على السكن.

2 ـ مظاهر وعوامل التحولات التقنية للسكن بأرياف الحوز الأوسط

تعتبر مظاهر وعوامل التحولات التقنية للسكن بأرياف الحوز الأوسط من بين المقومات المساهمة في نظام الأرياف المعقدة، والتي تضم مجموعة من العوامل من بينها ما يطبع حجم المساكن والكثافة داخله، والتحول الملحوظ الذي طبع البنية الخارجية والداخلية للمساكن، هذا إضافة إلى الجوانب الخاصة بالسكن ونوع الاستغلال.

2ـ1 مظاهر التحولات وحجم السكن والكثافة داخله بأرياف الحوز الأوسط

إن لتحول المجال والمجتمع دور هام في تفسير أقدم نمط عيش الإنسان، حيث ظل السكن في ثقافتنا لا يمثل فقط جناحا أو بيتا مسخرا للإقامة ولكنه مجال يكتسب الأفراد في إطاره خبراتهم وتجاربهم، الأولى الخاصة بالتعايش، وفي إطاره يعايشون أيضا الأحداث والوقائع والخبرات الأكثر دلالة سيكولوجيا واجتماعيا وحتى وجوديا. وفي إطاره أيضا ينمي الفرد تجاربه الإدراكية والتصورية حول العالم الخارجي، ويكسب أيضا أدوات تمكنه من التغلب على مشاكله والتعامل مع واقعه (أفلال رشيدة، 1997، صفحة 84). فالممكن الرجوع إليه لتفسير وتحليل وتأويل بعض السلوكات والممارسات والأنشطة التي تمثل إحدى مكونات تحرك الفرد في الزمان والمكان، بل أكثر من ذلك أن السكن لا يكتسب معناه الحقيقي إلا كعنصر فاعل في تشكيل قوة العمل وفي العلاقات الاجتماعية التي ينبني عليها النظام الاقتصادي السائد (Aydalot, F, 1985, p. 163).

كما أنتشر السكن المتفرق في العقود الأخيرة مع استتباب الأمن، فاستقر السكان في مناطق متباعدة مجاليا ومنخفضة، خصوصا بجوانب الطرق، بالإضافة إلى الانفتاح على المحيط الخارجي وتحسن المستوى المعيشي للساكنة، ورغبة السكان في الاقتراب من الطرق المعبدة.

ولقد كان حجم المساكن آنذاك كبيرا جدا، حيث كان السكن بالحوز الأوسط خلية وأداة للاستغلال الفلاحي تجمع الإنسان والحيوان وأدوات العمل، وبذلك يختلف كليا عن السكن الحضري. فهو أولا يشكل خلية تجمع العائلة بمختلف حاجيتها والمرافق الأخرى الضرورية المتصلة به والمستعملة في النشاط الفلاحي من مخازن لجمع المحاصيل ومستودعات العتاد وحظيرة الماشية. فالسكن يقوم بوظيفة مهمة في إطار تنظيم النشاط داخل المشارة، فهو تعبير عن احتلال الإنسان للمجال، وهو جزء من الحيازة كوحدة إنتاج.

وعليه، عرف السكن بالحوز الأوسط كثافة سكانية، حيث نجد داخل المسكن الواحد مجموعة بشرية، تتكون من الجد والأبناء والأحفاد وكذا بعض أفراد العائلة إما الخالة أو العمة ...، ومع حدوث تحولات وتغييرات بهذا المجال من حيث المساحة والتطور، أصبحنا نجد أسرة واحدة داخل السكن الواحد، وذلك مرده إلى ظروف وقساوة العيش من غلاء كما أنه في بعض الأحيان لا يستطيع رب الأسرة توفير القوت اليومي لأسرته ما عدى الأفراد الأخرى، ونظرا كذلك لغياب موارد مالية لدى فئات عريضة من السكان. وأضحى التضامن العائلي في تراجع تدريجي مستمر أسفر عن خلق أسر نووية بدل العائلة الممتدة. مما أدى إلى تعمق الفوارق الاقتصادية والاجتماعية وتدهور الأوضاع السكنية، وذلك مرده إلى الوضعية الاجتماعية المتدنية لغالبية الفئات الاجتماعية بأرياف الحوز الأوسط. مما نتج عنه تحول ملحوظ طبع بالتطور على مستوى البنية الخارجية والداخلية للسكن.

2-2 يطبع البنية الخارجية والداخلية للسكن بأرياف الحوز الأوسط تحول ملحوظ

يرجع تنوع السكن بأرياف الحوز الأوسط إلى توفير التعمير الذاتي الذي ساهم في بروز أصناف سكنية متعددة من حيث الهندسة البنائية والشكلية للجدران والسقوف وكذا الأرضية، فهناك أنماط سكن مختلفة كالسكن المختلط والسكن المبني بالصلب، والسكن المتجمع الذي عرف تحولا ملحوظا، والسكن المتشتت، فقد عرفت المساكن تحول في الشكل والمضمون.

ويمكن دراسة التحولات التي يعرفها السكن بالحوز الأوسط من حيث شكله الخارجي، فقد أصبح هذا الأخير يفتقد إلى التجانس الذي ميزه قبل التسعينيات حيث أصبح مزيج بين السكن الطيني والإسمنتي والمختلط وبين السكن العالي والقصير على مستوى الطول.

جدول رقم01: نوع السكن بأرياف الحوز الأوسط قبل وبعد التجهيز الداخلي والخارجي

	نوع السكن	
	قبل التجهيز	بعد التجهيز
الطين	%63.1	%6
الإسمنت	%4	%50
المختلط	%32.9	%44
المجموع	% 100	% 100

المصدر: عمل شخصي، اعتمادا على استمارة ميدانية يناير2022

تتميز فترة ما بعد التجهيز بتطور المساكن المشيدة بالإسمنت لتصل نسبتها إلى 50%، بعدما كانت قبل التجهيز لا تشتمل سوى على 4 %، كما نلاحظ تراجعا كبيرا للسكن المشيد بالطين والحجر إلى 6% بعدما كان يستحوذ على أزيد من 60% من المساكن، أيضا نلاحظ زيادة في السكن المختلطة من 33 % إلى 44 %. لكن هذه النسب تختلف من سنة إلى أخرى حسب السنوات الممطرة والجافة، إذ يتبين أن بناء السكن عرف فترات أوج وفترات تراجع، حيث تميزت 2000، 2002 و2005، بالإضافة إلى السنين الأخيرتين بناء أزيد من 65 % أغلبها بالإسمنت مما يدل على أن التطور بالمنطقة يتأثر إيجابا بالسنوات الممطرة، كما يتضح استغناء الساكنة في السنوات الأخيرة عن بناء السكن الطيني، حيث لم يشيد ولو منزل واحد في 12 سنة الأخيرة (المهداوي للانجاة، 2010، صفحة 93).

وتجدر الإشارة إلى أن تطور السكن لا يتمظهر فقط في الشكل الخارجي، بل أيضا يهم المحتوى الداخلي لهذه المساكن من المرافق التي تحتويها عدد الغرف والتجهيز المنزلي. وكما يضم السكن بأرياف الحوز الأوسط مطابخ تقليدية وحمامات عصرية وتقليدية، وتحتوي كذلك هذه المساكن على مراحيض مزودة بحفر امتصاصية وأخرى تم تزويدها حديثا بالصرف الصحي، والشكل البياني الموالي يوضح لنا نسبة توزيع المساكن المستفيدة من هذا الربط:

إجمالا، نستنتج بداية اعتماد أرياف الحوز الأوسط على السكن العصري وتراجع السكن التقليدي، لكن بوتيرة نسبيا ضعيفة نظرا لاعتماد المنطقة على المعطيات المناخية، فكلما كان الموسم ممطرا كان التطور بالسكن قويا ويتراجع بتراجع الأمطار. كما يتميز السكن بسيادة مواد البناء كالحجر والطين حيث تستعمل هذه الأخيرة في بناء أساس البيت ومحيطه وتقسيم الغرف بالأجور واستعمال المواد العصرية في تسقيف المنازل، الشيء الذي يفرز لنا

بيوت مزدوجة ما بين الشكل العصري والتقليدي، وللحديث عن هذا النوع من السكن لابد من الإشارة إلى النسبة التي تم ربطها بالصرف الصحي وهذا ما يظهره الشكل الموالي:

الشكل رقم02: نسبة السكن الذي تم ربطه بالصرف الصحي

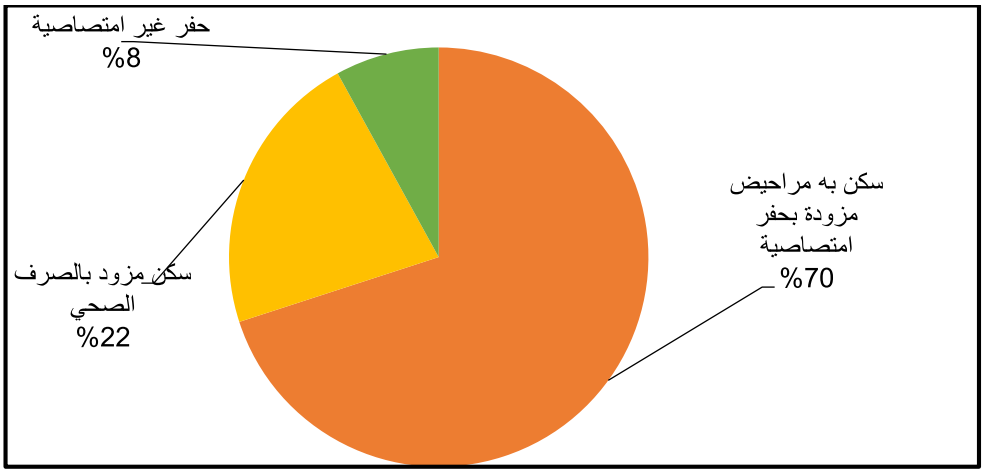

المصدر: عمل شخصي، اعتمادا على استمارة ميدانية يناير2022

نستشف من معطيات الشكل أن نسبة السكن الذي يتوفر على حفر امتصاصية بلغت 70%، بينما 22% منه فقط هو الذي استفاد من الربط بالصرف الصحي، في حين تعتمد المنازل المتبقية على الهواء الطلق والحفر غير امتصاصية بنسبة 8%. إلى جانب هذا فهناك بعض المشاريع الجديدة في طور الإنجاز لربط بعض الدواوير بشبكة الصرف الصحي بالحوز الأوسط. مما يفضي بنا إلى الحديث عن الجوانب الخاصة بالسكن ونوع الاستغلال.

2ـ 3 الجوانب الخاصة بالسكن ونوع الاستغلال بأرياف الحوز الأوسط

نتيجة لمختلف التحولات التي شهدها المجال الترابي لأرياف الحوز الأوسط ظهرت أشكال جديدة من السكن، فرغم أن معظم السكان مالكون لسكناهم، لكن في مقابل هذا نجد أنواع أخرى لم تكن من قبل بالمجال الريفي كالكراء والرهن، وقد أضحت وعن أي وقت مضى في تحول متزايد خاصة بجنبات الطرق أو القريبة منها وكذلك السكن المتواجد بالدواوير الأخرى، والشكل الموالي يبرز توزيع الأنواع السائدة لاستغلال السكن بأرياف الحوز الأوسط.

الشكل رقم 03: توزيع الأنواع السائدة لاستغلال السكن بأرياف الحوز الأوسط

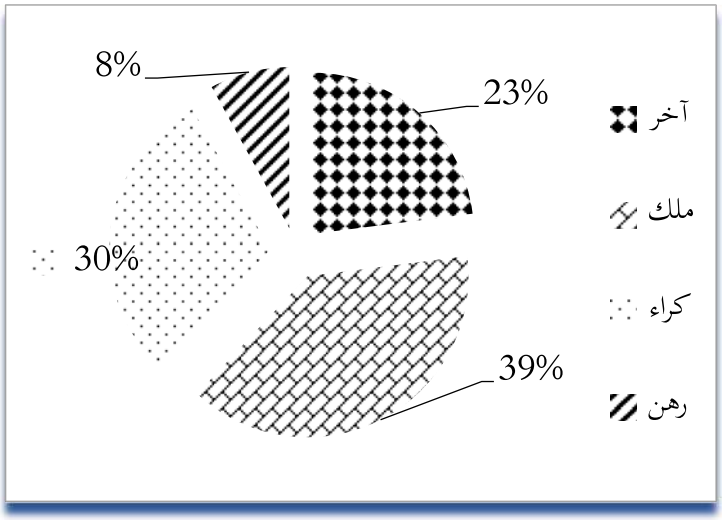

المصدر: عمل شخصي اعتمادا على استمارة ميدانية يناير 2022

من خلال الاستمارة الميدانية وكما هو مبين في الشكل يتضح أن 39% من سكان أرياف الحوز الأوسط يمتلكون السكن، و23% آخر و30% يكترون و8% على شكل رهن، والملاحظ هو قلة الرهن على المستوى المجالي. وما قد يثير الانتباه هو ملامسة وجود علاقة بين فئة من الملاك وفئة المستغلين على شكل كراء ورهن وأخر مرفقة بالتحولات الراهنة، وعلى العموم فهذه الفئة منحدرة من أصول جغرافية مختلفة وهمهم اغلبهم الحصول على سكن خاص، وهذه الظاهرة تولدت نتيجة التحولات التي عرفتها أرياف الحوز الأوسط في السنوات والتي أضحى ضحيتها السكن الأصلي الذي أصبح يندثر شيئا فشيئا نتيجة ظهور الكراء والرهن للسكن.

3ـ أبرز عوامل التحول وظروف إنتاج السكن ونتائجه بأرياف الحوز الأوسط

تكمن أهمية هذا المحور في تسليط الضوء على أبرز العوامل التي ساهمت في تحول إنتاج السكن بأرياف الحوز الأوسط، ولا يتأتى ذلك إلا بالتركيز على تصنيف السكن على أساس نوع البناء صلب مختلط وهش والوقوف على النتائج التي خلفها التحول على السكن بأرياف الحوز الأوسط.

3ـ 1. ظروف وعوامل إنتاج السكن بالحوز الأوسط

عرف إنتاج السكن بأرياف الحوز الأوسط تحولات خاصة خلال نهاية العقد الأول من القرن الواحد والعشرين، إذ يعتبر عامل توسع مركز الحوز الأوسط على حساب أريافه بفعل النمو الديمغرافي المتزايد والطلب المتزايد على السكن هو ما فرض توسع مراكش بشكل أفقي على الأرياف المحيطة بها، مما أدى إلى خلق تحولات مجالية

سريعة تسعى لتلبية حاجيات السكن وتصريف فائض النمو الديمغرافي عبر خلق مناطق سكنية جديد من شأنها مواكبة التحول الحاصل، وحل مشكل السكن وفك الضغط السكني عن مركز الحوز الأوسط الذي لم يعد قادرا على استيعاب وتيرة تدفق السكان عليه، ومن تم ربط مركز الحوز الأوسط بالأرياف المحيطة بها عبر تشييد شبكة طرقية واسعة وبنية تحتية قوية وتقريب التجهيزات والخدمات من المواطنين قصد فك العزلة عن هذه المجالات وتشجيع السكان على الاستقرار فيها وتجنب الوقوع في أخطاء الدواوير العشوائية على ما سبق.

كما أصبح بناء السكن في أرياف الحوز الأوسط ظاهرة خطيرة وسريعة العدوى والانتشار ولا يتم ذلك من العدم بل من أسباب مباشرة وأخرى غير مباشرة، أي يتولد ويتحول نتيجة لوجود أسباب خاصة ولأسباب عامة، كما لها آثار تمس بالمصلحة العامة في جوانبها المختلفة المعمارية والبيئية والاقتصادية والاجتماعية، وأن نتيجة عدم تنمية المناطق الريفية والتجمعات السكانية من حيث التجهيزات الأساسية والخدمات المتنوعة التي يحتاجها بالأخص الفرد في حياته اليومية. أدى إلى نشوء اختلال بأرياف الحوز الأوسط، التي تولدت عنها أسباب خاصة بنشوء سكن حضري بالأرياف.

وعليه، يتعلق الأمر هنا بالسكن المستعمل لأدوات البناء العصري (الإسمنت وقضبان الحديد والرمل والحصى، الأجور...)، والتي عوضت المواد المحلية (الطين، الجحر، أعمدة الخشب...). وإذا كان هذا السكن ينتشر خاصة ببعض الدواوير التي عرفت هجرة إلى دواوير الحوز الأوسط، فإنه كذلك ينتشر، بالدواوير القريبة من الطرق وأما الدواوير التي كلما ابتعدنا عن جنبات الطريق فنجد أن السكن فيها لا يزال تقليديا إلى مزدوجا.

وفيما يخص مؤشرات السكن العصري فقد عرفت أرياف الحوز الأوسط تحولا ملموسا، وهذا التحول مرده إلى استثمار أموال الساكنة في بناء سكن بمواد إسمنتية وإلى عوامل أخرى.

2ـ3 ملامسة بعض أسباب وعوامل التحول للسكن بأرياف الحوز الأوسط

ساهمت عوامل في تحول السكن أدت إلى ظهور أنماط مختلفة والتي تتكون في غالبيتها من مسكن مبني بالصلب وهو ما أصبحنا ما نراه حاليا، والذي يتوفر على أغلبية التجهيزات التحتية من ماء شروب وكهرباء وصرف صحي وخدمات أخرى، ومن بينها مجموعة من الدواوير خاصة المباشرة للمحاور الطرقية، حيث عْرف السكن وفي غالب الأحيان أنداك من صنف واحد أو صنفين اثنين مبنيان بالهش أو المختلط. لكن التطورات المجالية والمجتمعية والاقتصادية المتسارعة التي أصبحت مسرحا لها بالحوز الأوسط ساهمت إلى حد بعيد في بروز وتطور أنماط سكنية لم تكن مألوفة من ذي قبل بالأرياف.

كما تبرز مشكلة تصنيف السكن كمشكلة منهجية في غاية التعقيد لتداخل العوامل والعناصر المتحكمة في إنتاج السكن من جهة، وتعدد وظائفه وأشكاله من جهة أخرى، وبالتالي، نجد أنفسنا أمام مجموعة من المعايير والمقاربات. من بينها تصنيف السكن على أساس نوع البناء، حيث يعتمد هذا التصنيف الأكثر شيوعيا على الإطار المبني كمعيار، اعتقادا بأن "الشكل المورفلوجي" يعكس المضمون الاجتماعي إلا أن الملاحظة الميدانية بالمجال لم تؤكد هذا الطرح تصنيف الحيز السكني المنجزة ضمن مجموعة من المعايير بكثير من الحذر، علما بأننا سنقدم طرحا بديلا. والشكل الموالي يوضح ذلك.

الشكل رقم04: حالة السكن حسب مواد البناء بأرياف الحوز الأوسط

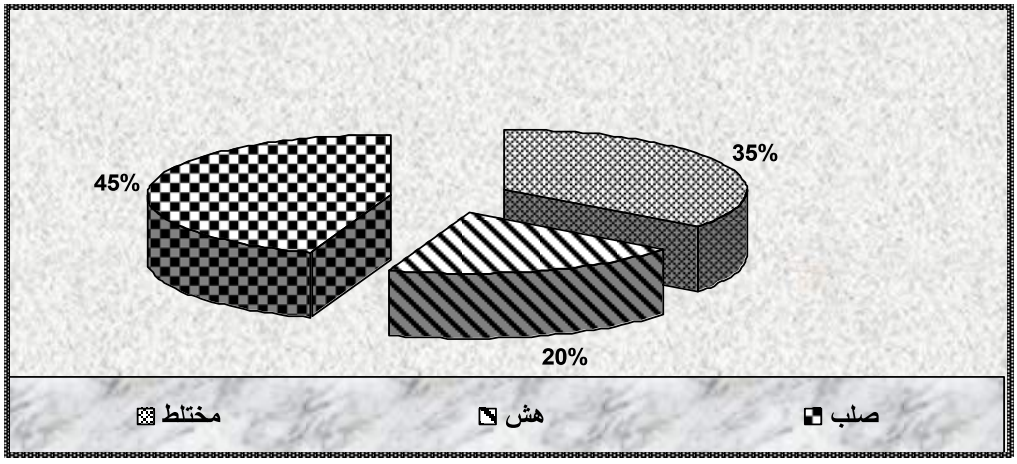

المصدر: عمل شخصي، اعتمادا على استمارة ميدانية يناير 2022

قبل الشروع في تحليل محتوى الشكل أعلاه، نود في البداية تقديم المعايير التي اعتمدنا عليها لتحديد المقصود بالسكن الصلب، والهش، والمختلط، الوارد في مقاربة هذا الموضوع.

أن المعايير المتداولة، وعلى رأسها المعايير المعتمدة من طرف مديرية الإحصاء، فإن مشكلة تصنيف السكن، اعتمادا على مواد البناء، ما تزال يشوبها كثير من الغموض، وذلك راجع لكون إنتاج السكن يخضع لمجموعة من الاعتبارات البيئية والثقافية والاجتماعية. ومن ثمة فالتصنيف النموذجي مسألة غير واردة في ظل الاختلافات والتباينات الموجودة حتى داخل الحيز الحضري عينه، فبالأحرى بالنسبة لمجال الأرياف. كما هو الشأن بالنسبة لمفهوم "السكن المندمج" الذي طرح الأستاذ محمد الناصري (الناصري محمد، 1989، صفحة 45) والذي إعتمد فيه مجموعة من المعايير يصعب تحديدها وقياسها.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن السكن التقليدي الذي تم تحويله إلى صلب لاحقا، فهو في غالب الأحيان في ملك الفلاحين الذين سمحت لهم ظروفهم المادية بتجديد مساكنهم وترميمها كمظهر من مظاهر الرقي الاجتماعي، والأمر عكس ذلك كوننا أصبحنا نجد تلاشي للنسيج العتيق الذي كان يشكل السمة الأساسية للمجالات الريفية. حيث بات المشهد الطاغي هو الغزو الإسمنتي عل حساب المناظر الفلاحية. فأين يجرنا مسلسل تحول السكن هذا إن إستمر على المنوال ذاته؟ هل سنسقط من جديد في العشوائية بحثا عن اللاعشوائية؟

كما نجد النوع المختلط من السكن في تحول والذي يمثل 44% نفضل تسميته "بالسكن المحلي" عوض السكن المختلط: لأن صفة الإختلاط فيه بين ما هو صلب وبين ما هو هش هي صفة أصلية تعود لفترة طويلة ولا تعبر عن تحول حديث، وكل الدواوير التقليدية تتشابه في هذا المعطى بغض النظر عن تاريخ بنائها. يتميز السكن المختلط من حيث مواد بنائه بوجود جدران صلبة مكونة من الطين.

وهذا النوع من السكن يستجيب لمتطلبات الحياة المحلية، حيث يضم المسكن مجموعة من المرافق التي يستغلها الفلاح في تربية المواشي وخزن المنتوجات الفلاحية، ومن الملاحظة الأساسية أن هذا النوع من المساكن لا يعكس لنا من خلال شكله المورفلوجي المستوى الاجتماعي، نظرا للتشابه الكبير الذي يطبعه، فهل هذا يعني أن قاطنيه يعرفون نفس المستوى الاجتماعي؟ إننا لا نستطيع الحسم في ذلك لعدم توفرنا على معايير تمكننا من مقاربة الموضوع. فالمعيار الوحيد المتاح هو الأرض بحيث أن كل الفلاحين المنتمين لنفس الدواوير، يستفيدون من قطع أرضية من نفس الحجم أو متفاوتة. إلا أن الأرض لا تشكل المورد الوحيد لهؤلاء السكان كاشتغال أبنائهم في أراضي الخواص، أو تعاطيهم لأنشطة أخرى.

ويعتبر السكن الهش التقليدي من أهم العناصر المكونة للمنظر الزراعي آنذاك، وذلك لما لعبه من أدوار في حياة الأفراد والجماعات، بل خزان وشاهد على مجموعة من المعطيات التاريخية، الاجتماعية والسياسية وكذلك الاقتصادية، الثقافية، إذن، فهوا يوضح بجلاء بأن السكن قد عرف تحولا خاصة ما بعد التقسيم الإداري لسنة 1992، ويمثل هذا السكن 20 % من مجموع أنواع السكن بأرياف الحوز الأوسط، وأهم ما يميزه على مستوى التوزيع تركزه بدواوير بعيدة عن المدينة، حيث يتراجع هذا النوع كلما ابتعدنا عن المدن وجنبات الطريق، لكن دون أن يسجل غيابا تاما من المشهد العام للأرياف بالحوز الأوسط.

3ـ3 نتائج وتوصيات حول تحول السكن بأرياف الحوز الأوسط

وقد ساهمت تحولات السكن بالأرياف في القضاء والحد من مشكل التزوح، واستقطاب عدد هائل من سكان الأرياف بل وحتى من يقطنون الحضر. والتخفيف من أزمة السكن، وتحقيق امتيازات عديدة ساهمت في

استقرار المجتمع بالأرياف وتثبيت سكانه بأراضيهم، وخلق توازنا حقيقيا بين المجالات الريفية والحضرية. مما أسفر واقعا مجاليا ريفيا معقدا يستدعي الوقوف عنده من أجل تحديد سبل التدخل لإيجاد منافذ لتحقيق توازن السكن الريفي. ولا تكاد هذه الظاهرة تفارق فضاء الحوز الأوسط، إذ لم يستطع بلورة حلول أنجع لمعالجة مشاكل التحولات الناتجة عن السكن بالأرياف.

فقد أصبح بالإمكان، حاليا، الحديث عن أزمة السكن التقليدي كتعبير عن حدة التحولات على مستوى السكن التي يعيشها أرياف الحوز الأوسط، كما هو الشأن لباقي الأرياف الأخرى المغربية، مما أفقد هذه الأرياف تجانسها السكني بفعل تداخل أشكال السكن التقليدي والعصري في وسط جغرافي واجتماعي لا يعكس مستوى هذا السكن فعلا، وعموما تعتبر من أهم نتائجها تغيير بنية السكن التقليدي وظهور أنماط وأشكال جديدة من السكن، مست الشكل والهندسة والتجهيز. وبفعل التحولات العميقة لم يعد السكن وكإبداع جماعي لمجتمع ريفي متجانس قادر على الصمود أمام صدمة التحول وتغير القيم والممارسات والسلوكات المحلية، نتيجة الانفتاح على العالم الخارجي.

وبناء عليه، فالسكن بأرياف الحوز الأوسط يخضع لتحولات ذات وثيرة سريعة ويحتل مجالات واسعة، ولكنه يعتبر مصدر طاقة بشرية مهمة، وكذلك مجالا لترويج الرساميل من خلال الأنشطة التي تستقر به، وكما هو معلوم فإن عددا من المساكن ظهرت بصفة فجائية في مواقع غير صالحة للبناء وتفتقر لأبسط التجهيزات الأساسية.

وكما لا يمكننا تفادي الحاجة السكنية لساكنة أرياف الحوز الأوسط من أبسط مستلزمات حقوق المواطنة والارتباط بأرض الأرياف، والحفاظ على العائلة والمجتمع برمته. ويتضح هذا أكثر بصورة دالّة، من خلال نظرتنا سواء كانت بالزيارة أو المشاهدة، أو بما يعرض عبر وسائل الإعلام لظروف التي يعيشها ساكنو الحوز الأوسط أو فاقدو السكن نتيجة للتحولات التي يعرفها السكن بالأرياف، مأسات إنسانية كبيرة، قد تؤدي إلى نتائج سلبية على جميع الجوانب الاقتصادية والاجتماعية الأخرى ومنها الأمن والاستقرار، حيث لازالت السلطات العمومية عاجزة عن وجود الحلول السياسية والاقتصادية والتقنية بنفس الدرجة تلبية الطلب المتزايد من سنة إلى أخرى.

خاتمة

تأسيسا على ما سبق، فإن تطرقنا لمفاهيم أساسية متعلقة بموضوع مقالنا في البداية كمفهوم التحول، والذي اعتبرناه مجموع التغيرات التي تحدث بمجال معين على مستوى السكن، وهذا مرده إلى أن المجال عبارة عن ذاكرة تحتفظ وتسجل مختلف أنواع التحولات من بينها ما يرتبط بالنمو الديمغرافي والهجرة ومجموعة عوامل أخرى، كالحاجة المتزايدة من أجل السكن وظهور أنماط عيش متنوعة، ونوعية العلاقات التي تربط بين أنواع السكن الريفي المعاصر

والقديم وتعددا لاستعمالات السكن، كما أن هناك مجموعة من المظاهر والعوامل التي ساهمت في تحول السكن، مما سيسهم في تحقيق الرهان المنتظر، هذا من جهة. ومن جهة أخرى، يستدعي ذلك تفادي مشكلة السكن وتطويق أزمته، وذلك من خلال تخطيط طويل المدى وبشراكة بين السياسات العامة للإسكان، التي تساهم في توجيه وإرشاد وقيادة قطاعه عبر مجموعة من السياسات والخطط والتشريعات والضوابط، التي تهيئ وتحفز وتسهل بناء قدراته وإمكاناته في صناعة السكن وتحقيق الإنتاجية والكفاءة في تلبية الطلب المتزايد على السكن من جهة أخرى. إلا أنه لعدم وجود إستراتيجية واضحة المعالم للسكن بالأرياف تحدد الأدوار والأطر العامة لما يتوقع من جميع الأطراف المشاركة في صناعة السكن، لذلك فلن يتحقق الوصول إلى النتائج المطلوبة وسيظل مجتمع أرياف الحوز الأوسط يعاني من مشكلة السكن وتحولاته.

كما يمكننا القول، أن هناك عوامل ساهمت في تنويع السكن وخصوصياته وتجهيزاته، مما جعل نسيجه يتميز بالتباين الشديد، زيادة حدة التباين وضعف الإجراءات المتخذة وتباينها داخل المجالات الريفية، وكذا التحولات الغير متحكم فيها، مما أفرز لنا شبه تحضرا ثنائي الوثيرة بأرياف الحوز الأوسط، الذي تغذيه هجرة دائمة، وضغطا قويا ومستمرا على الأراضي الريفية، من خلال النمو الديمغرافي الذي تعرفه الأرياف، وهذا نتيجة لعامل انعكس فيه التحول على السكن بالأرياف بشكل كبير، والذي يعرف بدوره ضغطا ديمغرافيا انتقاليا ونمو علاقات منحدرة من خلال العلاقات بين السكان التي كان من نتائجها التأثر بالنمط الحضري والعولمة ومحاولة تقريب الخدمات إليها.

قائمة المراجع:

- Aydalot, F. (1985). Economie régionale et urbaine, éd Economica, Paris.
- Balandier,G . (1971). Sens et puissance, Paris, PUF, .
- Rocher .G. (1986). , le changement social, introduction à la sociologie générale, Ed.H,M, Paris, Point,.
- Rocher, G. (1972). le changemennt sociale. introduction à la sociologie générale. coll. Points. Paris.tom2.
- Roger Bastide. (1971). , Anthropoligie appliquée, P. B, Payot, .
- Touraine, G. (1972). l'organisation sociale entroduction à la sociologie générale,coll,. Paris
- Touraine,A. (1973). Prodduction de la société, édition du Seuil, Paris,.
- أيت حمزة محمد. (1990). ملامح التحولات السوسيومجالية بحوض أسيف مكون، السفح الجنوبي للأطلس الكبير الأوسط، مجلة دراسات، العدد الرابع، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة ابت زهر أكادير.

- أفلال رشيدة. (1997). السكن كرأسمال مجالي، مجلة البحث العلمي، عدد43 –44.
- براهيم أقديم، و إدريس الحافيظ. (2016). الماء والتحولات المجالية بحوض زكزل المغرب الشرقي. صفحة 165.
- بلفقيه محمد. (1987). أوليات في الجغرافية الزراعية، منشورات الشركة المغربية لتنمية النشر والتوزيع صومابروم،.
- بوعزة رشيد. (2017). التحولات المجالية والاجتماعية بمنطقة مقدمة تلال الريف الاوسط:حالة جماعة اجبابرة، بحث لنيل شهادة الاجازة في الجغرافيا، كلية الآداب والعلوم الانسانية سايس فاس.
- بنسعيد ادريس الهراس المختار. (2002). التحولات الإجتماعية والثقافية في البوادي المغربية سلسلة ندوات ومناظرات رقم 102. بالرباط، الطبعة الأولى: منشورات كلية الآداب والعلوم الانسانية.
- زروالي علال. (2005). تحولات السكن الريفي بالريف الشرقي، تحولات الأرياف في جبال الريف بالمغرب، منشورات مجموعة البحث الجغرافي حول جبال الريف، سلسلة دراسات مجالية العدد 2، مطبعة الخليج العربي، تطوان.
- عبد الخلقي محمد. (2004- 2005). التحولات الإجتماعية والقيمية بالريف الشرقي، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه الوطنية في علم الاجتماع الحضري، جامعة سيدي محمد بن عبد الله، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، فاس.
- الفارسي مولاي لحسن. (2009). السكن الريفي بالمغرب
.hl=fr&http://www.google.co.ma/search?q=les+formes+d%27habitat+rural،
- المهداوي للانجاة. (2010). الأنشطة غير الفلاحية ودورها في التنمية المجالية: جماعات سعادة وتسلطانت أنموذجا، بحث لنيل شهادة الماستر، جامعة القاضي عياض، كلية الآداب والعلوم الإنسانية مراكش.
- الناصري محمد. (1989). تطور السكن غير المندمج في نماذج التعمير الحديث، مجلة البيئة الإفريقية عدد 1.
- هوزالي احمد. (1987). التحولات المجالية والاقتصادية وحركة التمدين بالاطلس الكبير المراكشي مثال طريق: تحناوت– تيزي نتاست، رسالةلنيل دبلوم الدراسات العليا، الجزء الأول، جامعة محمد الخامس، كلية الآداب والعلوم الانسانية، الرباط.

الهجرة الدولية وتأثيرها على إعادة تشكيل المجال والمجتمع الريفي بجنوب الريف الأوسط: حالة دائرة تاونات

International Migration and its impact on reshaping rural society in the south of Central Rif: Taounate as a case study

نوراس ابن الحاج[1]، حسن الكتمور[2]، عمرو إديل[3]

Naourass BELHAJ[1] , Hassane AMKATMOUR,[2] Amr IDIL[3]

[1]جامعة مولاي إسماعيل، كلية الآداب والعلوم الإنسانية مكناس، المغرب، belhajnaourass19@gmail.com

[2]جامعة سيدي محمد بن عبد الله، كلية الآداب والعلوم الإنسانية فاس سايس، المغرب، alkatmour@yahoo.fr

[3]جامعة مولاي إسماعيل، كلية الآداب والعلوم الإنسانية مكناس، المغرب، a.idil@umi.ac.ma

ملخص

تشهد دائرة تاونات تحولات هامة تمس جميع المستويات، ويعتبر انخراط ساكنة المنطقة ضمن مسلسل الهجرة الدولية والتي أخذت أبعادا متسارعة خلال فترة الاستقلال سواء على المستوى الكمي والنوعي للمهاجرين أو على مستوى مناطق الاستقبال. وقد شكلت الهجرة الدولية من بين العوامل الأساسية التي لعبت دورا حاسما في التحولات التي همت البنيات الاقتصادية والسوسيومجالية بدائرة تاونات، رغم تركز استثمارات المهاجرين في القطاعات غير المنتجة، وتدني مساهمتها في توفير فرص الشغل، إلا أن تأثيراتها تبقى واضحة، حيث ساهمت في خلخلة التراتبية الاجتماعية وتحديث السكن القروي وظهور بوادر تحضر بوادي دائرة تاونات.

ولمقاربة هذا الموضوع نهدف إلى رصد حقيقة انعكاسات الهجرة الدولية بدائرة تاونات، وتأثيراتها الاقتصادية والسوسيومجالية على أسر المهاجرين المستقرين بمنطقة المنشأ، ومدى الدور الذي يمكن أن تلعبه في النهوض بالتنمية الاقتصادية المحلية. إذ لا يمكن تصور التطور المجالي الذي عرفته قرى المنطقة وما يرتبط بها من أنشطة تجارية وخدماتية في ظل غياب أموال المهاجرين التي تعتبر العامل الرئيسي في تحريك الدينامية المجالية التي عرفتها الجماعات القروية خصوصا خلال العقدين الأخيرين.

الكلمات المفاتيح: دائرة تاونات، المجال الريفي، الهجرة الدولية، التحويلات المالية، التنمية المحلية.

Abstract:

The district of Taounate is witnessing important transformations affecting all levels: the integration of the population of the region into the process of international migration, (both quantitatively and qualitatively) and at the level of reception. Despite the concentration of migrants' investments in unproductive sectors, and their low contribution in providing job opportunities, International migration played a decisive role in the transformations that affected the economic and social structures in the district of Taounate. This paper aims at monitoring the reality of the repercussions of international migration in the district of Taounate, its economic and social impacts on the families of immigrants settled in the region, and the role it can play in promoting local economic development.

Keywords: Taounate Department, rural area, international migration, remittances, local development.

مقدمة

تعد الهجرة الدولية منذ ستينيات القرن الماضي أحد المظاهر الكبرى المميزة للمشهد الديمغرافي الوطني، خصوصا بالمناطق غير المؤهلة اقتصاديا وذات كثافة سكانية مرتفعة كما هو الحال بمنطقة جنوب الريف الأوسط، حيث أن انفتاح هذه الأخيرة على العالم الخارجي واندماجها في النظام الرأسمالي بفعل تدخل المستعمر الفرنسي، أدى إلى اختلال البنيات الاجتماعية والاقتصادية التقليدية التي كانت قائمة لعدة قرون، وتظافرت هذه العوامل مع النمو الديمغرافي المتسارع خلال فترة الاستقلال، وهو ما أدى إلى ضغط متزايد على الموارد المحلية المتوفرة. وقد واكب ذلك ضعف التجهيزات والبنيات التحتية الأساسية من طرق، ومدارس، وتجهيز فلاحي، ومستشفيات... كل هذا أدى الإخلال بالتوازن الاقتصادي، الشيء الذي دفع بالساكنة إلى البحث عن حلول مناسبة لتعديل التوازن بين المعادلة القائمة بين السكان والموارد المحلية المتاحة، وهو ما أدى إلى بروز المنطقة كمجال طارد للسكان نتج عنه هجرات متعددة الاتجاهات.

لقد أصبحت عائدات المهاجرين آلية من آليات تنظيم المجال والمساهم الرئيسي لمختلف التحولات الاقتصادية والسوسيو مجالية. ورغم تأثر تحويلاتهم بالأزمات الاقتصادية في بلدان المهجر، واستثمار جزء كبير منها في قطاعات غير منتجة، إلا أنها لعبت دورا مهما في تحسين ظروف عيش أسرهم، ونمو المراكز القروية، وظهور بوادر التحضر، خصوصا على طول الطرق وبجانب الأسواق، إلى جانب تحريك وتنشيط عجلة الهجرة القروية.

ضمن هذا السياق نطرح إشكالية الهجرة الدولية وتأثيرها على إعادة تشكيل المجال والمجتمع الريفي بجنوب الريف الأوسط حالة دائرة تاونات، من خلال السؤالين التالين:

- أين تبرز تأثيرات عائدات الهجرة الدولية على المستويات الاقتصادية والسوسيومجالية؟
- وما الدور الذي تلعبه في النهوض بالتنمية المحلية؟

ومن أجل تحليل إشكاليتنا المحورية فإننا سننطلق من فرضيتين أساسيتين:

- تعد عائدات الهجرة الدولية عنصـــرا حاسما في التحولات الراهنة للمجال المدروس اقتصـــاديا اجتماعيا ومجاليا.
- تساهم الهجرة الدولية في تحريك مسلسل الهجرة القروية وتمدين مناطق الهجرة.

وللإجابة على هذه الفرضيات، سنحاول الإجابة عن الإشكالية العامة وتمحيص الفرضيتين من خلال الاعتماد على الدراسة الكمية، عبر استغلال الاحصائيات والمعطيات الرسمية والمستخرجة من الاستمارة الميدانية

وتحليلها وتفسيرها، لنتوصل إلى استنتاجات يمكن تعميمها وتوظيفها لفهم دور الهجرة الدولية في مشاريع التنمية المحلية المرتبطة بظاهرة الهجرة الخارجية بالمجال المدروس.

I. الموقع الجغرافي للمجال المدروس

ينتمي مجال الدراسة من الناحية الإدارية إلى إقليم تاونات الذي كان تابعا سابقا لجهة تازة الحسيمة تاونات، لكن ألحق في إطار النظام الجهوي الجديد لسنة 2015 بجهة فاس مكناس، كما تبين ذلك الخريطة التالية:

خريطة رقم 1: توطين مجال الدراسة جهويا ووطنيا

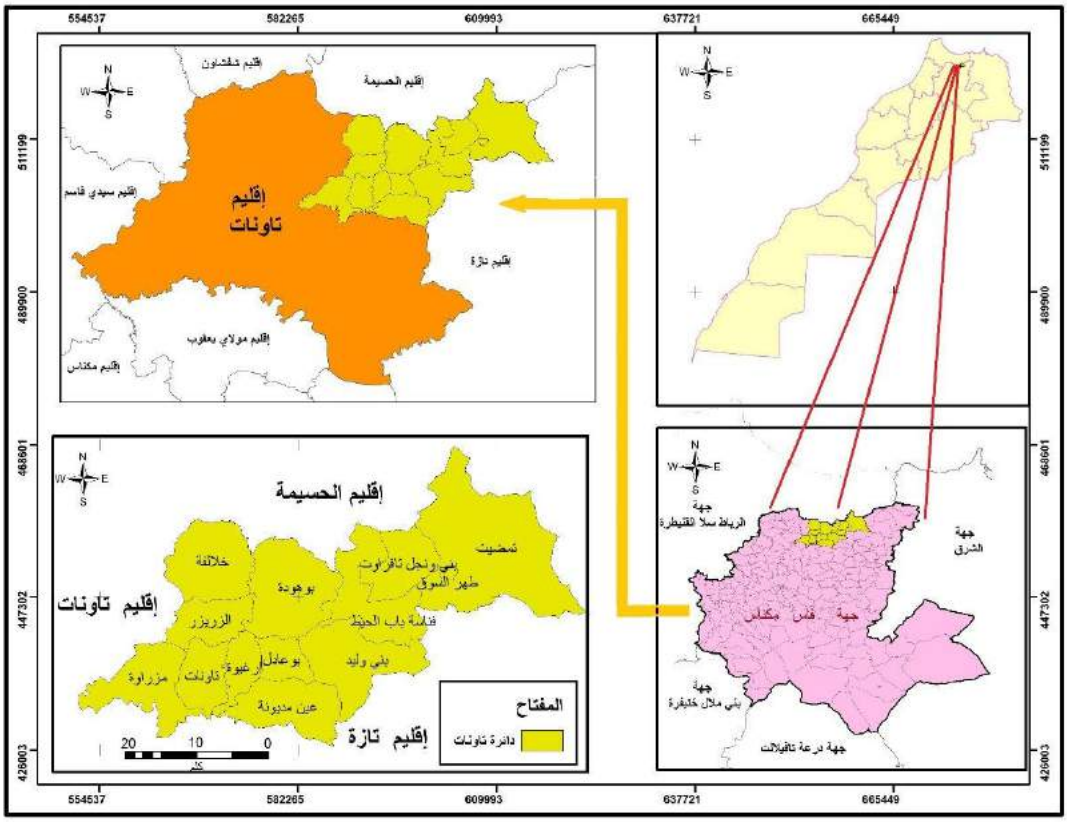

المصدر: إنجاز شخصي 2022

تتكون دائرة تاونات من 13 جماعة ترابية، اثنتان منها حضرية وهي (تاونات، وطهر السوق) و11 جماعة قروية هي (تمضيت، وبني أونجل تافراوت، وفناسة باب الحيط، وبني وليد، وبوهودة، وخلالفة، وازريزر، ورغيوة، وبوعادل، وعين مديونة، ومزراوة). يحدها من الشمال إقليم الحسيمة، ومن الشرق والجنوب إقليم تازة، ومن الغرب

دائرتي تيسة وغفساي. يبلغ عدد سكانها حسب الإحصاء الأخير لسنة 2014 حوالي 175962 نسمة، ويقدر معدل الكثافة السكانية بها بـ 81.91 نسمة / كلم مربع.

ومن الناحية الطبيعية تقع المنطقة في الجزء الأوسط من مجال الالتقاء بين جبال الريف شمالا وتلال مقدمة الريف جنوبا، وبالتالي فهي تشكل امتدادا جغرافيا للريف الأوسط من ناحية الجنوب بتموضعها فوق مرتفع متضرس ومتقطع يتراوح ارتفاعه ما بين 500 م و800 م ويتشكل من سفوح وعرة يتجاوز ميلها 45%.

II. التحويلات المالية للمهاجرين وعلاقتها بالانعكاسات الاقتصادية بدائرة تاونات

تعتبر الأموال التي يبعث بها المهاجرون، مصدرا مهما لدعم أسرهم، حيث تستعمل هذه النقود في إعالة العائلة التي ظلت مقيمة في البلد الأصلي، وتساهم في تقليص مستوى الفقر على المستوى المحلي. فقد اتضح أن الأموال تتجه بشكل رئيسي إلى الاقتصاديات العائلية الأشد فقرا، وخاصة في الحالات التي تكون فيها المرأة مسؤولة بمفردها لعائلتها نتيجة غياب الزوج المهاجر، وإلى المسنين والعاطلين عن العمل. كما تعطي هذه التحويلات المالية دفعة للتنمية الاقتصادية للبلد.

1. التحويلات المالية للمهاجرين: دور مهم في الاقتصاد المحلي

أصبحت التدفقات المالية للمهاجرين تكتسي أهمية كبرى حتى أضحت متغيرا رئيسيا للسياسة الاقتصادية للدول التي تعتمد عليها كالمغرب، (Aboudahab. Z, 2011, P 30) نظرا لكونها تشكل المصدر المالي الأساسي والأول بالمغرب بدون منازع، خصوصا وأنها تعد موردا للعملة الصعبة على الصعيدين الوطني والمحلي، أضحى يلعب دورا أساسيا في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والمجالية التي تشهدها مناطق الانطلاق. كما أنها تعد رهانا أساسيا للأسر على وجه العموم ومجال الدراسة على وجه الخصوص، كونها تحد من الفقر والهشاشة الاجتماعية وتعمل على تغطية نفقات التعليم والصحة وتمويل المشاريع...، وهو الدور الذي يلعبه مهاجرو دائرة تاونات بشكل مهم في المساهمة في التحويلات المالية من مختلف بقاع العالم وخصوصا من فرنسا.

2. أهمية التحويلات المالية لمهاجرين دائرة تاونات

تلعب التحويلات المالية بدائرة تاونات دورا أساسيا في الحفاظ على التوازنات، غير أنه يبقى من الصعب إن لم نقل من المستحيل الحصول على حجم هذه التحويلات، وذلك راجع لعدة اعتبارات. فإلى جانب تنوع القنوات الرسمية وغير الرسمية التي يختارها المهاجرون في تحويل أموالهم، هناك أيضا صعوبة الحصول على المعلومات والبيانات المتعلقة بهذا الشأن بسبب رفض المؤسسات المالية التصريح بحجم الأموال المحولة لديها بدعوى سريتها. ونظرا لهذه

الصعوبات فقد حاولنا إعطاء فكرة عن حجم تحويلات المهاجرين اعتمادا على أسئلة مضمنة في استمارة البحث الميداني.

وقبل الخوض في الموضوع لا بد أن نستحضر عالم الاقتصاد وعلم الاجتماع "ماكس فيبر" عندما قال: "تسيطر على الإنسان نزعة اقتناء وجمع المال بوصفهما هدفين أساسيين في الحياة. ويعد الإنجاز الاقتصادي بمثابة المبدأ الأساسي الموجه للرأسمالية" (حيتومي محمد، جويد عبد الإله، 2012، ص 29). حيث يصبح الهاجس الأساسي للمهاجر هو جمع المال حتى يتمكن من ادخاره وتحويل جزء منه لعائلته بمسقط رأسه. وعلى هذا الأساس نجد أن إيجابيات التحويلات المالية لا يمكن إحصائها، فهي تهدف إلى تحسين الوضعية المعيشية لعائلة المهاجر كون هذا الأخير لم يقم بفعل الهجرة لأنه كان يرغب في ذلك، بل هاجر بهدف تجاوز ضغوطات الحياة المتمثلة أساسا في الفقر والبطالة، ومن هنا يكون لزاما عليه تخصيص جزء من عائداته لعائلته. كما صرحت مجموعة من الأسر خلال البحث الميداني الذي أنجزناه سنة 2018 –أن المهاجر لم ينتقل إلى الديار الأوربية من أجل نفسه فقط وإنما من أجل جميع أسرته، وهذا ما يوضحه المبيان التالي حينما قمنا بتوجيه سؤال لعائلة المهاجر حول: هل يرسل هذا الأخير أموالا لعائلته بالمغرب؟ حيث تبين أن 90% من الأسر أجابت بنعم.

مبيان رقم 1: نسبة المهاجرين الذين يقومون بإرسال الأموال إلى ذويهم

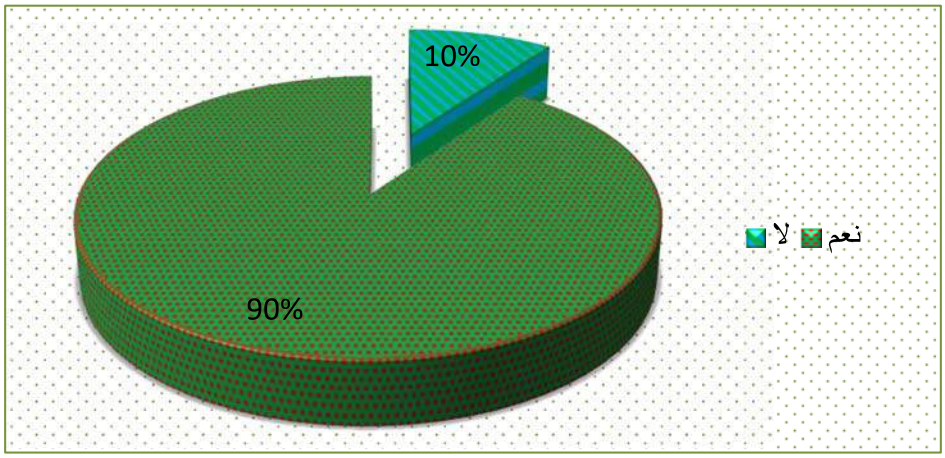

المصدر: بحث ميداني 2018

3. مجالات استثمار المهاجرين

تجمع كل الدراسات والأبحاث التي تناولت موضوع الهجرة الدولية على أن أغلبية المهاجرين بتاونات يستثمرون أموالهم في السكن بجميع أحواض الهجرة (القرى على الخصوص) كمرحة أولى، وذلك بسبب رغبة هؤلاء في السكن

لكونه لا يتطلب مساطر إدارية معقدة ولا رأسمال كبير، كما أن له قيمة رمزية عالية (Khachani .M, 2006, p 2) عند ساكنة دائرة تاونات التي لا تشكل استثناء عن هذه القاعدة. وهذا ما تبين من خلال المسح الميداني الذي قمنا به بمجال الدراسة.

مبيان رقم 2: ميادين استثمار المهاجرين

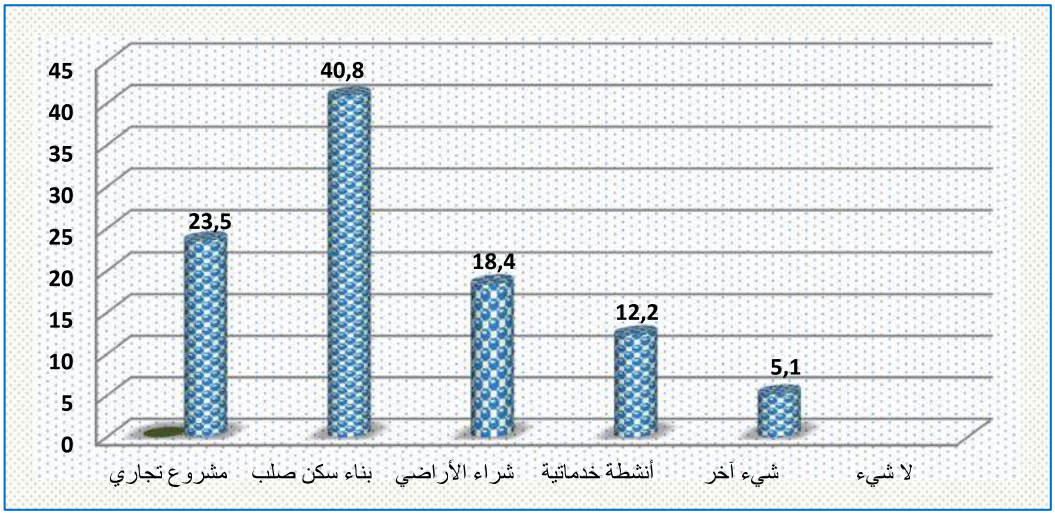

المصدر: بحث ميداني 2018

1.3 يتصدر قطاع السكن أولى استثمارات مهاجري دائرة تاونات

يتبين من خلال المبيان أعلاه، أن بناء السكن الصلب يحظى بحصة الأسد من حيث نسبة الاستثمارات، حيث يمثل حوالي 40.81 % من مجموع باقي الاستثمارات الأخرى. وهذا الإقبال يعد طبيعيا لما عاشه المهاجر وأسرته قبل الهجرة من تدهور في وضعيتهم السكنية بتلك الدواوير خصوصا في فصل الشتاء.

فأول مشروع يتبادر إلى ذهن المهاجر بعد تسوية وضعيته القانونية بالديار الأوربية وتخصيص جزء من مدخراته لحاجياته ومتطلباته اليومية وإعالة أسرته هو بناء السكن، بالإضافة إلى العمل على إعادة هيكلة وإصلاح السكن القديم، ويفسر هذا بالحاجة النفسية والاجتماعية، إذ يمثل لهم رمزا للنجاح وضمان الاستقرار الجيد لأسرته.

لوحة صوررقم 1: دورسكنية لمهاجري دائرة تاونات ذات أشكال هندسية متميزة

المصدر: تصويرشخصي 2022

إن الاستثمار في بناء السكن يعد أولوية مطلقة ضمن اهتمامات عامة الناس سواء كانوا مهاجرين أم لا. وبناء على ذلك فإن اهتمام مهاجري تاونات لم يأت من فراغ، بل هو مرآة تعكس مدى أهمية هذا القطاع الذي يصير حلم جميع مهاجرين المنطقة بدون استثناء. خصوصا وأنه يعد بمثابة مظهر سلوكي يقوم به المهاجرون بهدف تحقيق ذواتهم بقراهم، وكذلك مظهرا من مظاهر التمايز والرقي الاجتماعي الذي يتسم به غالبية مهاجري دائرة تاونات. فهذا السلوك ظلت نسبته في تزايد مستمر مما أضحى محركا أساسيا في دينامية التعمير القروي، وهو ما رسم توجها اتبعه جل المهاجرين إن لم نقل جميعهم. فامتلاك مسكن أو أكثر أصبح هاجس تلك الفئة سواء اقتضت الحاجة إليه أو لم تقتضيها. (محمد الأكلع ومصطفى وادريم ونادية السملالي، 2013، ص 14) وعلى هذا الأساس وبعد نشاط تيارات الهجرة الدولية من المنطقة نحو بلدان أوربا الغربية تزايدت عائدات الهجرات وأصبحت تستثمر في غالب الأحيان في العقار المبني، حتى أصبح وجود المهاجرين بالخارج مؤشرا واضحا وحقيقيا على تطوير التعمير، خصوصا بمحاور الطرق والمراكز القروية المنتمية إليها تلك الجماعات.

2.3 تركز قوي لاستثمارات المهاجرين في النشاط التجاري

يحتل الاستثمار في النشاط التجاري المرتبة الثانية بعد الاستثمار في قطاع السكن بنسبة 23.46% وهي نسبة مهمة، نظرا للاهتمام البالغ للمهاجرين بهذا القطاع. وتحتل تجارة المواد الغذائية والألبسة والأحذية مكانة متميزة ضمن هذا النوع من الاستثمار. كما عرفت تجارة التجهيزات المنزلية ومواد البناء تطورا مهما، حيث استقطبت اهتمام المهاجرين بشكل كبير نظرا للدينامية النشيطة التي تعرفها حركة البناء بمجال الدراسة. ويعرف النشاط التجاري رواجا كبيرا خلال فصل الصيف الذي يصادف العودة السنوية للمهاجرين، وهذا ما يؤدي الى ارتفاع نسبة المواد الاستهلاكية المعروضة للبيع وتزايد الطلب على الألبسة والتجهيزات المنزلية.

كما يقوم مجموعة من المهاجرين أثناء زيارتهم إلى موطنهم الأصلي بجلب العديد من المواد المستعملة في سيارتهم الخاصة، هذا السلوك اعتادت عليه الغالبية العظمى من الجالية، ففي كل مناسبة سواء صادفت أعياد دينية أو العطل الصيفية تحمل معها المواد التي توجه إما للاستهلاك العائلي أو للتجارة دون أن ننسى الهدايا المقدمة لأفراد العائلة كالعطور والأثواب والشاي...، وقد بينت الاستمارة أن 35% من مهاجري مجال الدراسة يقومون بجلب مجموعة من المعدات المختلفة.

مبيان رقم 3: نسبة المهاجرين الذين يجلبون المعدات المستعملة من الخارج

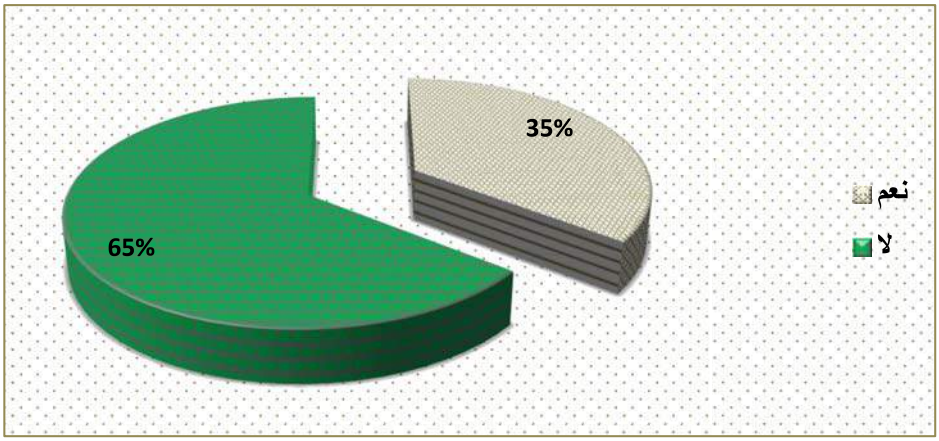

المصدر: بحث ميداني 2018

وأغلب هذه المعدات تكون مستعملة ويكون الهدف منها هو إعادة بيعها في الأسواق الأسبوعية مثل الآلات الكهربائية، الأواني، الأفرشة المنزلية، الدراجات الهوائية. ويرجع سبب ذلك لكونها مفضلة لدى الساكنة المحلية مقارنة بالمنتوجات الوطنية. والملاحظ أن هذا السلوك في جلب هذه المواد يقوم به فقط المهاجرون من الجيل الأول؛ أما المهاجرون الشباب فإنهم يرفضون قطعا ممارسة هذا النوع من التجارة (56 %) باعتبارها تنقص من قيمتهم ومستواهم الاجتماعي الذي يتفاخرون به.

يتم شراء هذه السلع المستعملة وغيرها من السلع الأخرى بأثمنة زهيدة أو يقومون بجمعها من النفايات ويحققون من ورائها أرباحا مهمة، حيث تعرض بكثرة في الأسواق الأسبوعية نظرا لكونها تستقطب نسبة مهمة من السكان القرويين لكون أثمنتها مناسبة مقارنة ببعض المنتوجات المحلية. وقد اتخذ بعض المهاجرين من هذا النوع من التجارة عملا قارا لهم، حيث يترددون أكثر من مرة في السنة على المنطقة، خصوصا وأن هذا النوع من السلع أصبح

يعرف تسهيلات مهمة من أجل تشجيع المهاجرين على العودة السنوية، بعدما كانت تتعرض لتفتيش دقيق في محطات العبور من طرف موظفي الجمارك لكونها تنافس المنتوجات المعروضة للبيع بشكل قانوني.

4.3 أهمية استثمار المهاجرين في قطاع الخدمات بدائرة تاونات

إن اهتمام المهاجرين بالاستثمار في قطاع الخدمات يرجع أساسا لكونها لا تتطلب رأسمالا كبيرا ولا خبرة واسعة، وتحتل الخدمات التالية أولوية في الاستثمار ومنها مثلا، المقاهي، ومطاحن الحبوب، ومعاصر الزيتون، ووسائل النقل، وهي خدمات تشكل نسبا مهمة من مجموع الخدمات بمجال الدراسة. هذا ويمكن تفسير استثمار المهاجرين في المقاهي إلى الإقبال الكبير عليها خلال أشهر السنة، وتزداد أهميتها خلال العطل الصيفية ومناسبات الأعياد الدينية.

وما يثير الانتباه هو التطور المهم في عدد مطاحن الحبوب وخاصة مطاحن الزيتون حيث يتوفر إقليم تاونات على 3000 وحدة تقليدية، و82 وحدة شبه عصرية، و26 وحدة عصرية، وهي ظاهرة عامة في جميع الجماعات القروية بدائرة تاونات. خصوصا وأنها تدر أرباحا مضمونة ومهمة على مالكيها. كما ظهرت خدمات حديثة العهد بالمنطقة والمتمثلة في نوادي الالعاب الالكترونية كونها تشكل المتنفس الوحيد تقريبا للشباب بمجال الدراسة. كما اتجهت استثمارات المهاجرين كذلك نحو خدمات النقل، حيث يميل عدد كبير منهم إلى شراء وسائل النقل، خاصة مركبات من "نوع مرسديس" 207 "ومرسديس" 310، إما للاستفادة الشخصية أو استغلالها كوسيلة للنقل السري باعتبارها الوسيلة الوحيدة للتنقل للسكان داخل دواوير المنطقة، سواء تعلق الأمر بتنقلهم داخل تراب الجماعة أو نقل بضائعهم لبيعها في الأسواق الأسبوعية.

5.3 استثمارات المهاجرين ضعيفة بالقطاع الفلاحي

تشهد المنطقة تناقضا كبيرا بين ما يصرح به المهاجرون من أسباب دفعتهم إلى الهجرة وبين توجيه جزء من مدخراتهم لخدمة تلك الأسباب. فمن جهة نجد أن الظروف الطبيعية الصعبة المتمثلة في تقطيع ووعورة التضاريس وتوالي سنوات الجفاف وهيمنة الملكيات الصغيرة، لا يساعد على قيام نشاط فلاحي مهم؛ ومن جهة أخرى نجد أن عائدات الهجرة الدولية ساهمت بشكل مباشر في دعم واستمرار هذا القطاع الذي يعد النشاط الأول بالمجال رغم ضعف مردوديته، حيث بلغت نسبة المهاجرين المستثمرين في النشاط الفلاحي حوالي 18. %. ومن الآثار الإيجابية للهجرة الدولية على القطاع الفلاحي بدائرة تاونات، هو امتلاك عدد من المهاجرين لمساحات مهمة من الأراضي الفلاحية، أو العمل على الاحتفاظ بها بهدف تفادي انتقال الملكية خارج العائلة.

وقد عرف هذا النشاط تحولات عميقة تمثلت أساسا في إدخال أصناف جديدة من الأشجار المثمرة كالزيتون واللوز على سبيل المثال مميزاتها إعطاء مردودية أكبر، كما خصص جزء من المدخرات لشراء الأسمدة والمبيدات، بالإضافة إلى التقنيات الحديثة في الاستغلال (مكننة الفلاحة)، وقد واكب ذلك انتشار استعمال الضخ الآلي في استخراج المياه من الآبار عوض الوسائل التقليدية. لكن رغم ذلك يبقى الاستثمار في الميدان الفلاحي بالمجال المدروس ضعيفا مقارنة بالاستثمارات في باقي القطاعات الأخرى كالسكن والتجارة والخدمات. فالاعتماد القوي لساكنة المنطقة على عائدات الهجرة الدولية أفقد الاهتمام بالأنشطة الفلاحية خاصة مع هجرة السواعد القوية ذات الخبرة في هذا المجال، خصوصا وأنها تعتمد في مجملها على ما تجود به السماء، الشيء الذي جعل المردودية ضعيفة بعدما كانت الأرض تشكل محليا طابعا مقدسا ورمزا للمكانة الاجتماعية، وهذا ما يفسر الإقبال الضعيف على الاستثمار في هذا القطاع.

III. الانعكاسات الاجتماعية للهجرة الدولية بدائرة تاونات

يعيش المجتمع القروي بصفة عامة ودائرة تاونات بصفة خاصة تحولات اجتماعية عميقة تداخلت فيها مجموعة من العوامل كان أبرزها الانفتاح عن العالم الخارجي بفعل الهجرة الدولية. فإلى حدود منتصف القرن 20 كانت تعيش ساكنة المنطقة على مردودية النشاط الفلاحي التقليدي المعاشي من أجل تحقيق اكتفائها الذاتي، كما أن جل الساكنة كانت تعيش في بيت طيني أو قصديري، لكن بمجرد ما بدأت ظاهرة الهجرة الدولية تنشط بالمنطقة، وبدأت عائداتها تظهر على الأسر القروية حتى حصل تحول كبير في البناء الاجتماعي. إذ ظهرت فئات اجتماعية ميسورة الحال يمكن أن نطلق عليها اسم "البرجوازية المحلية الناشئة" التي استفادت بشكل كبير من عائدات الهجرة الدولية، حيث أصبحت أسر المهاجرين مالكة للأراضي بعدما كانت في السابق تقوم باجتثاث الغابة للحصول على أراضي صالحة للزراعة، تستغلها في ممارسة الأنشطة الفلاحية لتلبية حاجياتها الأساسية. كما حصل كذلك شرخ كبير في أوضاعها الاقتصادية، إذ لم تعد تعتمد على الفلاحة بالدرجة الأولى، بل عرفت تغيرات عميقة في أنماط استهلاكها.

هذا إلى جانب تحولات مجالية جوهرية لم تبرز أهميتها إلا في أواخر عقد الثمانينيات، وذلك تزامنا مع احتدام المد الهجري نحو أوربا. فقد شكلت ظاهرة الهجرة الانطلاقة الحقيقية لتحول المجال القروي، بفضل استثمار عائدات الهجرة الدولية. وعلى الرغم من أن أموال المهاجرين ليست منتجة على النحو المطلوب فإنها تعتبر العامل الرئيسي في الدينامية المجالية التي عرفتها قرى جماعات تاونات خصوصا خلال العقدين الأخيرين. إذ لا يمكن أن نتصور التطور المجالي الذي عرفته جماعات المنطقة وما يرتبط بها من أنشطة تجارية وخدماتية في ظل غياب أموال المهاجرين وكذا عائدات زراعة القنب الهندي.

1. مساهمة الهجرة الدولية في ارتفاع دخل الأسر القروية

لقد كانت جل ساكنة دائرة تاونات تعيش أوضاعا اجتماعية جد قاسية قبل ظهور الهجرة الدولية، وبداية استفادة المجال من مداخيل الأنشطة غير المشروعة "زراعة الكيف"، لكن مباشرة بعد نجاح تيار الهجرة وبداية بروز سماته بالمجال المدروس، حتى أصبحت الأسر تشهد تحولا ملموسا على مستوى أوضاعها الاجتماعية من خلال تحسن مستواها المعيشي الذي انعكس بشكل واضح على مستوى رفاه الاستهلاك الأسري. وقد واكب هذا ارتفاع أجور اليد العاملة الفلاحية بالمنطقة. فقد نتج عن تدفق الحوالات المالية تشجيع أفراد أسرة المهاجر المقيمة بمنطقة الانطلاق على التخلي جزئيا عن مباشرة الأعمال الفلاحية، والعمل على جلب عمال جدد لتعويضهم، وهو ما أدى إلى ارتفاع أجور اليد العاملة الفلاحية، خصوصا خلال موسمي جني الزيتون والحصاد.

2. دور الهجرة الدولية في ارتفاع دخل الأسر القروية وتغيير التراتبية الاجتماعية ونمط عيش الساكنة

لم تسمح الهجرة إلى الخارج بتحسين مداخيل الأسر فقط وإنما أيضا في تغيير "الحدود الاجتماعية" التي كانت تفصل بين فئات المجتمع المحلي، بعبارة أخرى أحدثت الهجرة انقلابا حقيقيا في التراتبية الاجتماعية بالمجال، إذ أصبحت عائلات المهاجرين تحتل المراتب الأولى في ترتيب الهرم الاجتماعي على المستوى المحلي، بينما تحتل أسر غير المهاجرين المراتب الدنيا. بل أكثر من ذلك أصبح الاحترام والتقدير اللذان يحظى بهما المهاجرون في مناطقهم الأصلية في الوقت الحاضر ما كان ليتحقق لولا الهجرة إلى الخارج. فلم تعد ملكية الأرض ولا النسب الشريف يحدد مكانة الشخص في المجتمع كما كان الأمر سابقا. وكان من الطبيعي أن ينتج عن هذه المكانة التي احتلتها أسر المهاجرين على مستوى الهرم الاجتماعي محليا، سلوكا استهلاكيا يزداد مستواه أكثر أثناء عودة المهاجرين إلى المنطقة خلال فصل الصيف، حيث تبرز مظاهر التفاخر الاجتماعي الذي يتوخى أصحابه إبراز نجاحهم في الهجرة. ولعل النفقات المرتبطة بالمناسبات أو غيرها دليل ملموس لإثبات المكانة الاجتماعية بين الناس، إضافة إلى التباهي بالسيارات الفخمة داخل الدواوير أو في شوارع المراكز القروية المحلية.

لقد أبانت عائدات الهجرة الدولية بدون شك عن دينامية خاصة في مناطق الهجرة وأدت إلى ارتفاع المستوى الاستهلاكي لأسر المهاجرين. (بوظليب الحسين، 2010، ص 69-70) فالوضع الاجتماعي للفرد يتحدد بمستواه الاقتصادي، فإذا كان ميسور الحال فإنه يلقى في المقابل احتراما كبيرا والعكس صحيح. ويظهر هذا الاحترام في بعض المظاهر المحسوسة كبناء سكن، وفي الهندام من خلال طريقة اللباس والاستهلاك اليومي. هذا الوقع يمس كافة شرائح المجتمع المغربي بما فيه مجال الدراسة، لكنه يظهر بشكل جلي عند المهاجرين. فبمجرد نجاح المهاجر تبدأ أسرته بالتباهي والتفاخر بالتحول الاجتماعي الذي حققته، خصوصا وأن جزءا كبيرا من تلك الأسر لم تكن في البداية

تنتمي إلى نفس الطبقة الاقتصادية، الأمر الذي ولد لديها حرمانا ونقصا كبيرين. فنسبة كبيرة من ساكنة دائرة تاونات لم تكن اللحوم على سبيل المثال تدخل ضمن برنامجها الغذائي اليومي والأسبوعي بل وحتى الشهري في بعض الأحيان، باستثناء بعض المناسبات العائلية أو خلال فترة عيد الأضحى. نفس الشيء بالنسبة للفواكه التي كانت غائبة بشكل مطلق عن كل وجبة باستثناء الفواكه المحلية كالتين، والتين الهندي والبرتقال. لكن مباشرة بعدما بدأت تتدفق الحوالات المالية على المنطقة تغير نمط الاستهلاك بشكل كبير. وهذا ما يفسر بأن الهجرة الدولية أدت إلى تقليص الهوة بين الفئات الميسورة والفئات التي يوجد بعض أفرادها بالخارج، والتي أصبحت تنافس الفئات الأولى في بناء منازل ذات أشكال هندسية متميزة إلى جانب الفئات الميسورة. فلم تعد المراكز القروية ك "بوعادل"، "واد القصبة "وو"بني وليد" ... حكرا على هذه الأخيرة فقط، وإنما فرضت أسر المهاجرين أيضا مكانتهم في المجال من خلال بناء سكن جديد وإنجاز استثمارات تعود بالنفع عليهما.

3. مساهمة الهجرة الدولية في تراجع أشكال التضامن الجماعي والاجتماعي

تعتبر علاقة الانسان بمحيطه علاقة وطيدة حيث يسعى الإنسان لتطوير حياته، واستغلال ما حوله بما

يحقق من رغباته ويلبّي حاجاته من الضروريات إلى قمة الكماليات، وفي سبيل تحقيق هذه الغايات مارس الإنسان كل أشكال الاستغلال على الموارد المتاحة له مسخرا جميع إمكاناته العقلية والفكرية، مما أوقع آثارا سلبية بدأت تجلياتها تظهر من خلال الهجرات وعلى مختلف مستويات التضامن الجماعي والاجتماعي.

- **على المستوى الجماعي**: أدت الهجرة الدولية إلى تراجع أشكال التعاون والتضامن الجماعي، بل إلى اندثاره في بعض في معظم المناطق مثل "تويزة"[1]، "والوزيعة"[2]، "والساقية"[3]، "والتعاون في المناسبات والأفراح"[4]. بالمقابل تم تعويضه بروح الفردانية والمصلحة الخاصة. فالهجرة الدولية أضحت موردا اقتصاديا

1- التويزة: هي عبارة عن أعمال مسخرة لفائدة الجميع يشارك فيها كل أفراد الجماعة إما لصالح فرد من أفرادها أو لصالح الجماعة كلها، ويطبق هذا النمط من التعاون بكيفية خاصة في الأعمال الفلاحية من حرث وحصاد.

2- الوزيعة: نوع من التعاون يشبه تعاونيات الاستهلاك حيث يشترك عدة أفراد من الجماعة في شراء دابة لذبحها وتوزيع لحمها فيما بينهم، كل حسب مساهمته، وفي بعض الاحيان تأخذ شكل تضامن اجتماعي من طرف الجماعة مع فرد من أفرادها عندما تحل به نكبة بتعرض بعض ماشيته للموت فتقوم الجماعة بمؤازرته عندما تتكلف بتوزيع لحومها بين أرادها مع أداء الثمن الذي يستفيد منه المتضرر لشراء ماشية أخرى.

3- الساقية: بواسطتها يتم تعاون أفراد الجماعة لجلب الماء وتنظيم الري وتوزيعه.

4- التعاون في المناسبات والأفراح: يتعاون أفراد الجماعة مع صاحب الوليمة بمناسبة حفل زواج أو الختان مثلا بإحضار وجبة الفطور كل حسب إمكانياته ودرجة قربه من صاحب الفرح وكذا إعداد الخبز ...

غير فلاحي، الشيء الذي أدى إلى تهميش النشاط الفلاحي الذي كان يشكل مجالا للتضامن وللأعمال الاجتماعية. وهذا ما جعلنا نتحدث عن أزمة في التضامن الجماعي، حيث أن الموارد المالية التي يوفرها المهاجر لأسرته جعلتها في غنى واستقلال تام عن العديد من خدمات التضامن الجماعي.

إن احتكاك مهاجري القرى بالمجتمع الأوربي جعلهم يؤمنون بشكل كبير بالنزعة الفردانية والاعتماد على الذات عوض الاعتماد على الجماعة.

- **على المستوى الاجتماعي**: لقد سبق وأن أشرنا إلى أن مميزات الهجرة الدولية بمجال الدراسة هو التكافل الاجتماعي، حيث أن الهاجس الأول للمهاجر هو الحصول على دخل قار يخصص جزء منه لإعالة أفراد أسرته بمسقط رأسه. غير أن تأثر المهاجر بالثقافة الغربية جعل سمات التضامن والتكافل الاجتماعي تتراجع شيء ما، حيث بدأ بعض المهاجرين خصوصا الذين ينتمون للجيلين الثاني والثالث يميلون إلى الاستقلالية عن أسرهم دون إحداث قطيعة معها بشكل نهائي، من خلال بناء أو شراء منزل مستقل في إحدى المدن الخاصة المجاورة لمجال الدراسة كفاس ومكناس. ويتقوى هذا السلوك بشكل واضح عند المهاجرين المتزوجين، وشكل ما يسمى بـ " ثقافة العَزيل"، (العطري عبد الرحيم، 2009، ص 126) حيث صار معطى الانتقال من بنية الأسرة الممتدة إلى الأسر النووية باصما مجموعة من عائلات قرى ودواوير المنطقة المدروسة، بحيث لا يكون التجمع إلا بقوة المناسبات كالعودة من الخارج أو بعض المناسبات الدينية كعيد الأضحى مثلا. (العطري عبد الرحيم، 2009، ص 126)

غير أنه بالرغم من ذلك فإن خاصية الإعالة والكفالة لازالت قائمة، خاصة في ظل الظروف الاقتصادية والاجتماعية العسيرة التي تميز هذه المنطقة مثل ارتفاع معدل البطالة، وتراجع النشاط الفلاحي، وضعف الموارد المحلية وفترات الجفاف، والفترات العصيبة كالتي فرضتها جائحة كوفيد 19 حاليا.

عموما يكتسي موضوع مبدأ التضامن الجماعي في انعكاس الهجرة الدولية أهمية خاصة، وذلك بالنظر إلى الاختلالات التي تعرفها المنظومة المجتمعية اليوم، والتي جعلت الفرد مهددا بمواجهة الصعاب لوحده في مجال يفرض تحديات اجتماعية واقتصادية وطبيعية وتضاريسية وعرة، صارت تشكل رهانا كبيرا في علاقات الأرياف بمحيطها وأفرادها، وتصنف ضمن القضايا التي تستوجب مجابهة جماعية في إطار التضامن والتآزر المجتمعي بقرى المنطقة.

4. دور المهاجرين في نشر ثقافة الهجرة

إن المظاهر الخارجية للمهاجر من لباس وامتلاكه لسيارة، والثراء وغيرها من الأمور الأخرى التي يتظاهر بها المهاجر بعد عودته خلال العطل إلى مسقط رأسه بالقرية، أصبحت تشكل تأثيرا كبيرا على نفسية الفئات الشابة غير المهاجرة، حيث أصبحت الهجرة للخارج الهاجس الأكبر والمبتغى الوحيد في الحياة لعدد كبير من شباب الساكنة. إذ أصبح العيش في العالم الغربي مطلبا اقتصاديا واجتماعيا ووجوديا لهم، وهو ما يفسر تزايد عدد المهاجرين الذين ركبوا قوارب الموت وفضلوا خوض غمار المغامرة على أن يبقوا في منطقة لم تعد ترقى لمستوى تطلعاتهم المعيشية في الحياة. وما زاد من هوس حول الهجرة هو أن المهاجر العائد إلى مسقط رأسه يتحدث فقط عن الجوانب الإيجابية التي توفرها البلدان الأوربية المستقبلة لهم من تعليم جيد وتطبيب وأجور مرتفعة... ولا يتطرق إلى الظروف السيئة والاستغلال والعنصرية التي يتعرض لها، وغياب سلطة الأب وانحراف الأبناء وهلم جرا..

إن وضعية التهميش وانسداد الأفق الذي يعيشها شباب دائرة تاونات وما يشابهها من باقي مناطق المعمور، يزيد على التأثير النفسي الذي يقوم به المهاجر الوافد على المنطقة في عطله لترتفع الرغبة لدى الشباب في مغادرة أرض الوطن بأي وسيلة وفي أي فرصة سانحة للوصول إلى أوربا، بصرف النظر عن المخاطر التي يمكن أن تواجهه في ركوب موجة الهجرة.

IV. التحولات المجالية لظاهرة الهجرة الدولية بدائرة تاونات

عرف مجال الدراسة تحولات مجالية جوهرية لم تبرز أهميتها إلا في أواخر عقد الثمانينيات، وذلك تزامنا مع احتدام المد الهجري نحو أوربا. فقد شكلت ظاهرة الهجرة الانطلاقة الحقيقية للتوسع المجالي، وذلك من منطلق استثمار عائدات الهجرة الدولية. فعلى الرغم من أن أموال المهاجرين ليست منتجة على النحو المطلوب فإنها تعتبر العامل الرئيسي في تحريك الدينامية المجالية التي عرفتها الجماعات القروية بمجال الدراسة خصوصا خلال العقدين الأخيرين. إذ لا يمكن أن نتصور التطور المجالي الذي عرفته قرى المنطقة وما يرتبط بها من أنشطة تجارية وخدماتية في ظل غياب أموال المهاجرين وعائدات زراعة الكيف.

1. على مستوى السكن القروي

إلى حدود منتصف القرن 20 شكل السكن القروي السكن الرئيسي بمجال الدراسة، لكن بدأ هذا الأخير في التراجع بسبب اتجاه رساميل الهجرة إلى قطاع البناء التي أحدثت تغيرا ملموسا فيه، غير أن هذا التغير لا يرجع سببه فقط إلى عائدات الهجرة الدولية، وإنما أيضا إلى مداخيل زراعة القنب الهندي التي لعبت دورا حاسما في إنعاش

حركة البناء بالمنطقة. وهذا ما أدى إلى إحداث تغير تدريجي على مستوى وظائف السكن التقليدي، لتحل محلها وظائف جديدة تستجيب للتحولات الاقتصادية والاجتماعية التي عرفتها منطقة جنوب الريف الأوسط عموما.

1.1 تحديث السكن القروي

لقد قام مجموعة من الباحثين على رأسهم (Maurer. G, 1968) بتقديم وصف دقيق عن طبيعة السكن بجبال الريف الأوسط، الذي كان يتسم ببساطته من خلال استعمال المواد المحلية في بنائه والمكونة أساسا من أحجار وطوب وأعمدة يتم قطعها من الأشجار وأخرى يتم استخلاصها من القصب، حيث أنه كان يتكيف بشكل كبير مع البيئة الطبيعية. وما كان يميز هذا السكن الريفي هو تشتته أحيانا وتجمعه أحيانا أخرى. فبالنسبة لهذا الأخير كان يتجمع على أساس القرابة العائلية فقط، حيث نجد منازل أفراد العائلة كبيرة متقاربة ومتلاصقة أحيانا فيما بينها. أما الشكل الثاني المتمثل في السكن المتشتت فهو الخاصية المميزة لمجال الدراسة الذي يرجع بالدرجة الأولى إلى غيرة الرجال على نسائهم، وبالتالي فإنهم يفضلون أن تكون المنازل متباعدة ومشيدة في مواقع مرتفعة ووعرة تفاديا لنشوب الصراعات بين الأشخاص.

لوحة صوررقم 2: طبيعة السكن التقليدي بدائرة تاونات

المصدر: تصوير شخصي 2022

إلا أنه وخلال العقدين الأخيرين وفي إطار التحولات العميقة التي همت البنيات الاقتصادية والاجتماعية بمجال الدراسة، عرفت المساكن بدورها تغيرات كبيرة كان أبرزها الانتقال من العيش في المناطق الجبلية الوعرة إلى الاستقرار بالمناطق المنبسطة خصوصا على طول الطريق الجهوية رقم 510. لذا فالتحول السريع الذي شهدته مساكن الأسر بالمنطقة، ما كان ليحدث لولا إعطاء مهاجري المنطقة الأولوية لقطاع البناء الذي استفاد أكثر من غيره من عائدات الهجرة الدولية بالمجال المدروس. كما نلمس كذلك التحول الذي طرأ على المساكن من خلال مواد

بنائها ومظهرها الخارجي، حيث بدأ الإقبال كبيرا على استعمال الإسمنت والحديد إلى جانب اختيار أشكال هندسية حضرية تحاكي في بعض الأحيان أشكال البناء في المهجر، بتوفر على جنبات وحدائق خاصة صغيرة، كما تتوفر على مختلف التجهيزات الضرورية، وهذا ما أدى إلى تراجع الدور التقليدية لصالح منازل على شاكلة المساكن الحضرية.

وبالحديث عن التحولات التي طرأت على المساكن نجد استبدال "النوالة"، "والدار البلدية"، بدار عصرية ذات أسوار عالية وأبواب محكمة الاقفال. فالمهاجر وبفضل رساميله المادية والرمزية بات مساهما في تغيير كثير من معالم المجال. وأصبحت الأموال التي يرسلها إلى الأهل أو تلك التي يستقدمها معه صيفا يحرص على صرف جزء كبير منها في الاعلان عن "وجهاته الاجتماعية" عبر الاستثمار في تزيين سكن العائلة ولو كان هذا التزيين مفهوما من لدنه على أنه علو في التسوير. (العطري عبد الرحيم، 2009، ص 125، 126) وهو ما تم وصف التحولات التي شهدتها المنشآت القروية بـ "الثورة". (Maurer.G, 1986)

2.1 التوسع العمودي للسكن

لقد أظهرت نتائج البحث الميداني بالمنطقة تفاوتات واضحة في عدد مستويات السكن. ونتيجة الإقبال الكبير على بناء السكن الصلب ظهرت مجموعة من التجمعات السكنية الجديدة بالقرب من الطريق الجهوية رقم 510، هذا الإقبال المتزايد على البناء ساعد في ارتفاع أثمنة الأرض خاصة القريبة من المراكز وكذلك من الطريق المذكور سلفا. إن المنافسة القوية في البناء بين المهاجرين في مجال الدراسة، تعد السبب الرئيسي في انتقال السكن من أفقي إلى عمودي وهو ما يعطي صورة مزيفة عن الغنى في الوقت الذي يشهد فيه الجميع على فقر المنطقة، وهو ما يفسر برغبة المهاجرين في إبراز مدى نجاح مشروعهم الهجروي.

2. ظهور بوادر التحضر على مستوى مراكز الجماعات القروية

كان يطغى على الجماعات القروية بدائرة تاونات إلى عهد قريب نمط عيش تقليدي وتنظيم اجتماعي أساسه القبيلة. لكن مع دخول الاستعمار الذي قام بتنظيم جديد للمجالات بخلق مدن جديدة مقابل القديمة أصبحت تظهر بوادر جديدة للتمدين، حيث عمل على إحداث عدة مراكز للمراقبة العسكرية فوق مجموع تراب الإقليم، نذكر من بينها المركز الحضري لـ "طهر السوق" الموجود في قلب مجال الدراسة الذي انطلقت منه الشرارات الأولى للتحولات المجالية التي ستشهدها المنطقة فيما بعد. إذ لعب تدخل الاستعمار وأهمية الأسواق الأسبوعية وانفتاح المنطقة على الخارج بحكم موقعها على الطريق الجهوية الرئيسية، دورا أساسيا في ترقية بعض المراكز إلى مقر للجماعة أو القيادة كما هو الحال بالنسبة لقيادة سيدي عبد الرحمان، وواد القصبة، وبني وليد. هذه الترقية رافقها إحياء

مجموعة من الأنشطة التجارية والخدماتية التي بدأت تلعب دورا بارزا في استقطاب السكان القاطنين بالمناطق المرتفعة والوعرة للاستقرار بجوارها. غير أن هذه المراكز لم تشهد ساكنتها سوى نموا طفيفا إلى حد ما يشبه "بالتصحر الحضري" كما عبر عنه تروان (Troin.G. F). (Troin.G. F, 1967, P 41)

وخلال السنوات الأخيرة شهدت حركة التمدين دينامية لا بأس بها بهذه المراكز، التي لم تحدث برنامج تهدف إلى تنميتها وتحديثها، وإنما ارتبطت أساسا بعائدات الهجرة الدولية وعائدات زراعة القنب الهندي، حيث بدأ يلاحظ التسابق بين المهاجرين إلى بناء منزل بأحد تلك المراكز المحلية وعلى طول الطرق من أجل إثبات التمايز مجاليا، وهذا ما أدى إلى إحداث تغير عميق بالمجال مع وجود اختلاف طبعا من مركز لآخر. وهكذا تركزت حركة البناء في جل المراكز المحلية وعلى طول الطرق محققة الجزء الأول من المشروع الذي يطمح لتحقيقه المهاجر قبل الانتقال لبناء أو امتلاك عقار في إحدى المدن الجهوية أو الوطنية.

كما نلمس التحول العميق الذي عرفته هذه المنطقة كذلك في تغيير أسماء بعض الدواوير التي تشهد حركة هجروية مكثفة، حيث أصبعت تنعت بأسماء دول أوربية مثل: دوار سويسرا ودوار يونان.

لوحة صوررقم 3: المركز القروي لبني وليد وعين مديونة

المصدر: تصوير شخصي 2022

نستنتج مما سبق أن الدينامية المجالية التي تشهدها المنطقة تجد تفسيرها في العديد من العوامل منها:

- النمو الديمغرافي السريع بالمجال الذي يصاحبه كثافة سكانية مرتفعة؛
- وجود أسواق محلية نشيطة كسوق "ثلاثاء بني وليد"، "وخميس مرنيسة"، "وسبت بوهودة"؛
- الدور الحيوي للطريق الجهوية رقم 510؛

- ترقية مجموعة من القرى إلى مراكز الجماعات والقيادات، واستفادتها من عدة تجهيزات وخدمات ضرورية؛
- الانخراط المهم لساكنة هذه المنطقة ضمن مسلسل الهجرة الدولية والتسابق فيما بينهم لامتلاك عقارات سكنية بدواوير مسقط رأسهم، أو بالمراكز القروية القريبة من دواويرهم من أجل إثبات نجاح مشروعهم الهجروي ورقيهم الاجتماعي.

وهكذا يمكن القول بأن تدفق رساميل الهجرة الدولية على المجال المدروس شكل العنصر البارز في تغيير المشهد المجالي العام للمنطقة، فبدون العائدات المالية للهجرة الدولية لا يمكن الحديث في الوقت الراهن عن المراكز الصغرى كما هي حاليا بدائرة تاونات، إذ ساهم المهاجرون في ظهور النواة الأولى لهذه المراكز وذلك من خلال الإقبال على البناء العمودي لمساكنهم، وهو ما دفع بالجهات المسؤولة على التعمير إلى إنجاز تصاميم التهيئة لضبط شكل ونوع التوسع بالمجال.

3. الهجرة الدولية المحرك الأساسي للهجرة القروية بدائرة تاونات

إن تحول إقامة عائلة المهاجر من البادية إلى المدينة يأتي بعد أو إبان نجاح مشروع المهاجر، حيث أن الصورة النهائية تظهر على شكل مثلث يتم فيه ربط الوسط القروي الأصل بالوسط الحضري المستقبل، بعد ربط يتم بالضرورة عبر الهجرة الدولية. (حمجيق محمد، 2002، ص 256) ونتيجة لذلك يبدو هذا الشكل الجديد للهجرة الداخلية مختلف عن الصورة الكلاسيكية للهجرة القروية الناتجة عن تأزم الوضع الاقتصادي بها، حيث أنها لم تعد هجرة الفقر التي تفسر بوضع سوق الشغل أو غياب وسائل الإنتاج، (الدرغازي أحمد، 2007، ص 91) بل أن تحسن مستوى عيش أسر المهاجرين وتطور نمط عيشهم بفعل عائدات الهجرة الدولية أدى إلى ازدياد رغبتهم في الاستقرار بالوسط الحضري الذي يستجيب لتطلعاتهم الاجتماعية والاقتصادية، من أجل الاستفادة من الخدمات والتجهيزات الأساسية كالتطبيب والتمدرس ... حيث أن إمكانياتهم المادية تؤهلهم لشراء منزل أو بقعة أرضية وبناؤها. غير أن هذا يخلق انعكاسات سلبية على بوادي دائرة تاونات من خلال إفراغ تلك الدواوير من اليد العاملة النشيطة.

خاتمة

لقد شهدت دائرة تاونات تحولات عميقة مست كل المستويات من خلال اعتمادها على عناصر تتسم بعدم استقرارها وهي عائدات المهاجرين المتواجدين بأوربا الغربية، وأيضا عائدات زراعة القنب الهندي المتذبذبة. الأمر الذي يشكل نموا مصطنعا يخفي واقعا اقتصاديا واجتماعيا ومجاليا متأزما، وهو ما يتطلب العمل على:

- الاهتمام بالمنطقة من خلال توفير البنيات التحتية الأساسية لفك العزلة عنها.
- خلق عمل منتج عن طريق تنويع الأنشطة الاقتصادية، فالمنطقة بمقدورها أن تزاول أنشطة فلاحية ـ صناعية مرتبطة بإنتاج الزيتون والقمح والتين مثلا.
- الاهتمام ببعض الأنشطة غير الفلاحية كتشجيع الاستثمار في قطاع السياحة القروية والجبلية والبيئية.
- العمل على إدماج الشباب العاطل في سوق الشغل، ومنحهم قروض لإنشاء مشاريع صغرى ومتوسطة، وتوفير بناياتها الضرورية حسب الإمكانيات المحلية بهدف النهوض بالتنمية المحلية.

عموما ومن أجل النهوض بالمجتمع الريفي بدائرة تاونات، لا بد من وضع خطة تنمية اقتصادية ـ اجتماعية تلتزم بثلاث مبادئ أساسية وهي: الواقعية والشمولية والمرونة، بمعنى آخر التنمية المفتقدة بالمنطقة لن تكون سوى تنمية شاملة وعادلة ومتعددة المضامين والأبعاد (اجتماعية، اقتصادية وسياسية) تصبح الساكنة مبتغاها وشرطها الرئيسي.

المراجع المعتمدة

- أبو العز عبد الفتاح، (2003)، "تأثير الهجرة الدولية على المجال الريفي بتادلة"، أطروحة لنيل الدكتوراه، جامعة محمد الخامس، الرباط.
- الأكلع محمد، وادريم مصطفى، السملالي نادية (2013) "دور الهجرة الدولية في تفعيل دينامية المجالات الحضرية، نموذج قلعة السراغنة " مجلة جغرافية المغرب، مجلد 28 عدد 1-3 خاص بأعمال المؤتمر الثالث للجغرافيين المغاربة.
- بوظليب الحسين (2010): "الهجرة الدولية بالريف الشرقي وانعكاساتها" مجلة أسيناك، منشورات المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، عدد مزدوج 4-5.
- حمجيق محمد (2002):"الهجرة الدولية والتنمية بالريف الأوسط" أطروحة لنيل الدكتوراه في الجغرافيا جامعة سيدي محمد بن عبد الله، كلية الآداب والعلوم الانسانية ظهر المهراز.
- حيتومي محمد، جويد عبد الإله (2012): "ثنائية هجرة تنمية على ضوء المقاربة الترابية: حالة مدينة وادي زم" مجلة م. ش. المغرب عدد 9-11 دجنبر.
- الدرغازي أحمد (2007): " الهجرة الدولية ونمو المراكز الصغرى بالريف الشرقي حالة مركزي قاسيطة وميضار (مقاربة كرطوغرافية)" بحث لنيل دبلوم الدراسات العليا المعمقة في الجغرافيا، جامعة سيدي محمد بن عبد الله، كلية الآداب والعلوم الإنسانية سايس فاس.

- العطري عبد الرحيم، (2009)، تحولات المغرب القروي: أسئلة التنمية المؤجلة، طوب بريس، ط 1، الرباط.
- منير صالح، (1996)، من الفقيه بن صالح الى ميلانو: الهجرة الدولية المغربية إلى ايطاليا وتأثيرها على مناطق الانطلاق"، أطروحة لنيل الدكتوراه، جامعة محمد الخامس، الرباط.
- هاربيزون سارة، (1981)، هيكل الأسرة وقرار الأسرة بشأن اتخاذ قرار الهجرة، مناهج متعددة الاختصاصات للدراسات على المستويات البسيطة في الدول النامية والمتقدمة، مطابع بيرجام.
- Aboudahab. Z, (2011), les droits économique de la diaspora marocaine à l'aune des accords Maroc-France et Maroc – UE : Quelle gouvernance ? In Bulletin économique et social du Maroc. Nouvelle série, N°168 décembre. Publication de l'Institut Universitaire de la recherche scientifique. Gouvernance Développement économique du Maroc et migrations.
- Belguendouz. A, (1991), Le cadre général de l'émigration marocaine en liaison avec la problématique de l'immobilier au Maroc pour la communauté marocaine à l'étranger. Etude pour C.G.I.
- Chadia. Arab, (2009), Les Ait Ayad la circulation migratoire des Marocains entre la France, l'Espagne et l'Italie, Presses universitaire de Rennes.
- Khachani .M, (2006), Statistiques sur les migrants de retour au Maroc. Association Marocaine d'Etudes et de recherches sur les Migration (AMERM).
- Maurer. G, (1968), Les paysans du Haut Rif Central. RGM.N°14.
- Maurer.G, (1986), Le nouveau visage des campagnes marocaines. R.G.M. Vol 10 N°1,2. numéro spécial.
- Troin.G. F, (1967), Le Nord – Est du Maroc mise au point régional, RGM. N°8.

الهجرة الدولية وإعادة تشكيل المجال الريفي، حالة جماعة سيدي جابر، المغرب

International migration and the restructuring of the rural area, the Sidi Gaber rural center as a model, Morocco

عزيزة عسو[1]، حمزة الهاليل[1]، محسن إدالي[1]، محمد ظهيري[2]

Aziza ASSOU[1], Hamza BHALIL, [1] Mouhsine IDALI[1], Mohammed DAHIRI [2]

[1]جامعةالسلطان مولاي سليمان، كلية الآداب والعلوم الإنسانية بني ملال، المغرب، aziza@gmail.com،

IDALIMOUHSINE@gmail.com ،hamzaelhalilcrow@gmail.com

[2] جامعة كمبلوتينسي بمدريد، إسبانيا، mdahiri@ucm.es

ملخص

تعتبر جماعة سيدي جابر أحد المجالات الريفية الغنية على المستوى الفلاحي، إذ يشكل القطاع الركيزة الأساسية التي يعتمد عليها اقتصاد المنطقة، غير أن التفاوتات التي يتعرض لها القطاع الفلاحي بالمنطقة بين الأراضي التي تعتمد على السقي والأراضي التي تعتمد على الأمطار يجعل من هذا المجال الريفي منطقة تعيش اختلالات عميقة، وقد تعددت التدخلات التي تم القيام بها من طرف الدولة من اجل النهوض بالقطاع، كمخطط المغرب الأخضر، وتواجد القطب الفلاحي القريب من هذا المجال القروي، الذي من المفترض أن يرفع من مستوى التنمية على المنطقة.

غير أنه وبالرغم من كل هذه التدخلات، ظل هذا المجال الريفي يعيش اختلالات عميقة، وبحكم انتماء هذه المنطقة لسهل تادلة التي تعتبر حوضا هجرويا بامتياز فقد عرف هو الآخر حركات هجروية اتجاه البلدان الأوروبية بالخصوص، الشيء الذي أنتج تأثيرا عميقا على المنطقة من خلال تحويلات المهاجرين، والتي كان لها دورا مهما في إدخال أنظمة السقي إلى العديد من الأراضي التي كانت تعتمد على الأمطار، وتحديث أنظمة الزراعة، كما أنها أدت إلى شراء العديد من الأراضي وبالتالي اتساع الملكيات العقارية.

الكلمات المفاتيح: الهجرة الدولية، المجال الريفي، جماعة سيدي جابر، المغرب.

Abstract:

The Sidi Gaber community is considered one of the rich rural areas at the agricultural level, as the sector constitutes the main pillar on which the economy of the region depends, other than the disparities that the agricultural sector is exposed to in the region between the lands that depend on irrigation and the lands that depend on rain makes this rural area an area experiencing imbalances There have been many interventions carried out by the state in order to advance the sector, such as the Green Morocco scheme, and the presence of the agricultural pole close to this rural area, which is supposed to raise the level of development in the region.

However, despite all these interventions, this rural area continued to experience profound imbalances, and by virtue of the affiliation of this region to the Tadla plain, which is considered a migratory basin par excellence, it has also known migratory movements towards European countries in particular, which has produced a profound impact on the region through migrant remittances, Which had an important role in introducing irrigation systems to many lands that depended on rain, and modernizing agricultural systems, as it led to the purchase of many lands and thus the expansion of real estate holdings.

Keywords : International migrations, Rural area, Sidi Gaber, Morocco

مقدمة

يعتبر الريف أحد الوحدات المجالية الكبرى على مستوى التراب المغربي، إذ عرف هذا المجال تحولات عميقة ساهمت في تشكيله عبر مرور الزمن، هذه التحولات ارتبطت أساسا بالفترات الزمنية المتعاقبة التي مر منها المغرب تاريخيا، فإذا كان التراب المغربي خلال فترات ما قبل الحماية قد كان في معظمه ريفيا ما عدا بعض المدن التي تتسم بقدم التعمير (كفاس، ومراكش...)، فإنه وخلال الحماية قد تسارعت وثيرة التمدين مما خلق هوة عميقة بين المجال الريفي والحضري، الشيء الذي أفضى إلى تيارات هجروية كبيرة من الأرياف نحو المدن، وهو ما خلق تأثيرا عميقا في المجال الريفي المغربي، من خلال تفريغ الأرياف من ساكنتها خاصة الفئات الشابة. كما أن تأثير فترة الاستعمار لم يكن تأثيرها مقتصرا على إطلاق مسلسل من الهجرات الداخلية، بل أيضا ساهم في تحديث أساليب الاستغلال الفلاحي وتنويع الأشكال والبنيات العقارية على مستوى المغرب.

أما في فترة الاستقلال، فالريف المغربي قد تأثر بشكل كبير بتوجهات بناء الدولة الحديثة التي شملت بناء السدود وإدخال عمليات السقي في الفلاحة، وقد تزامن مع هذه التحولات حركات هجروية قوية للساكنة المغربية اتجاه الدول الأوروبية التي كانت في حاجة بشكل كبير إلى اليد العاملة، هذه الهجرات كان لها تأثير قوي على المجتمع والمجال المغربي وخاصة المجال الريفي، ويتجلى هذا التأثير في تحويلات المهاجرين المغاربة إلى البلدان الأوروبية، والتي ساهمت بشكل كبير في بروز وتطور مراكز قروية وتأهيل مجالها فلاحيا أو عمرانيا.

والملاحظ أن العديد من المجالات الريفية المغربية، وبالرغم من غناها الطبيعي والفلاحي إلا أنها تعتبر مجالات طاردة لسكانها اتجاه العديد من الدول الأوروبية (كسهل تادلة مثلا باعتباره حوضا هجرويا بامتياز)، وهو الشيء الذي يطرح تساؤلات كثيرة حول الدور الذي تلعبه الهجرة الدولية في تشكيل المجالات الريفية. ولما كان مجال سهل تادلة مجالا شاسعا فإننا قد اخترنا أحد المناطق التي تأثرت بشكل كبير بالفعل الهجروي بالمنطقة وهي مجال سيدي جابر وهو التساؤل الإشكالي الذي سنعالجه خلال دراستنا هاته.

- **إشكالية الدراسة**

تعتبر منطقة سيدي جابر من المناطق الغنية فلاحيا وطبيعيا على مستوى سهل تادلة، إلا أنها تعتبر مجالا طاردا لسكانه اتجاه البلدان الأوروبية، غير أن المهاجرين الذين ينحدرون من المنطقة لم يقطعوا صلتهم بالمنطقة، بل ظلوا يشكلون صلة وصل بين بلد الأصل وبلد الاستقبال، وقد كانت مساهمتهم كبيرة في تطوير المنطقة وإعادة تشكيلها، وعلى هذا الأساس يمكننا أن نبني التساؤل الإشكالي الآتي للدراسة: **"كيف ساهمت الهجرة الدولية في**

إعادة تشكيل المجال الريفي لمنطقة سيدي جابر؟" ومن خلال هذا التساؤل يمكننا الانفتاح على مجموعة من الأسئلة الفرعية التي تمكننا من تأطير محاور دراستنا هاته والتي تتلخص فيما يلي:

- ما هي التحولات التي طرأت على منطقة سيدي جابر باختلاف المحطات الزمنية التي مرت منها؟
- ما هي الوضعية الاقتصادية لجماعة سيدي جابر؟
- كيف ساهمت الهجرة الدولية في تشكيل المجال الريفي لمنطقة سيدي جابر؟
- **تقديم مجال الدراسة**

تقع جماعة سيدي جابر بإقليم بني ملال على مساحة إجمالية تقدر ب 74 كلم^2 تقريبا، حيث يزاول أغلبية الساكنة بها النشاط الفلاحي وجلهم من أصول عربية. وتفيد الروايات الشفوية المنقولة عبر الأجيال أن أراضي سيدي جابر كانت عبارة عن أراضي منبسطة خصبة تتخللها مروج دائمة الاخضرار فيما جلها كانت تكسوه السدرة والدوم، وكانت تستغل في غالبيتها للرعي والمزروعات الموسمية خاصة السنوية منها فيما كانت المزروعات المسقية منحصرة في بقع أرضية صغيرة المساحة تقع بالقرب من بعض السواقي (عين أسردون، فوغال، تمكنونت، بوقاري...).

قبل سنة 1976 (تاريخ صدور الظهير المتعلق بالتنظيم الجماعي) كان مقر الجماعة بمدينة بني ملال وكانت تضم ثلاث جماعات تحت اسم جماعة بني معدان وأحواز بني ملال، وقد شكلت سنة 1959 نقطة تحول في تاريخ الجماعة بإحداث مركز سيدي جابر الذي سيشكل فيما بعد نواة الجماعة القروية لسيدي جابر.

- **الجهاز المفاهيمي**

- **الهجرة الدولية:**

تعتبر الهجرة ظاهرة مألوفة عبر التاريخ الإنساني كله، بل إن طبيعة بعض الهجرات هي التي شكلت معالم عالمنا الراهن، ولقد كانت الهجرات والمنطق الذي يطبعها هو "الهجرة من الحياة الصعبة إلى الحياة السهلة (حسن الشويكي، 1988، ص 90) ولقد كانت الهجرات باستمرار ظاهرة ملازمة للإنسانية، أما الهجرة في طابعها الحديث فلها جذور عميقة وغارقة في التفاوتات البنيوية حسب البلدان، وتظهر هذه التفاوتات على جميع المستويات العلمية والفكرية والاجتماعية والثقافية والسياسية والاقتصادية...بل إن أنطوني غدنز يصف هذا العصر بعصر الهجرة (انتوني غنديز، 2001، ص 331) .وعموما، هذا التنقل الكثيف للناس من بلد لآخر يفسر بالبحث المضني عن ظروف الحياة الجيدة .

وتشكل هذه الظاهرة حركة جغرافية يتم من خلالها تنقل السكان مع تغيير محل سكناهم أي الانتقال إلى وحدة جغرافية أخرى، فهي بالنسبة إليه مثل الممر من وسط للعيش إلى آخر، بصفة دورية مع تغيير محل الإقامة والسكن(عبد القادر قصير، 1969، ص 105).وبالتالي فالهجرة الدولية حق قانوني للإنسان، إذ يتمتع بحقوق وتفرض عليه واجبات، وفي هذا الإطار يقول G.Scelle أستاذ القانون الدولي بجامعة باريس (: " إن الإنسان وقد ولد حرا بغير قيود، لا ينبغي أن توضع أمامه العقبات والعراقيل التي تحول دون تحركه وانتقاله من مكان إلى آخر، لا داخل حدود دولته فحسب- بل خارج هذه الحدود أيضا. (نامق صالح الدين، 1964، ص181)

- **المجال الريفي:**

الريف شكل من أشكال تنظيم المجال الطبيعي فهو مجال جغرافي ظهر نتيجة تدخل الإنسان في الوسط الطبيعي عبر تهيئته ليتحول إلى إطار عيش للسكان ولنشاطهم المرتكز أساسا على إنتاج المواد الفلاحية أو لإيواء مؤسسات صناعية أو خدماتية مرتبطة بالمدينة (بوطيب الطاك، 1992، ص157 و 163).

I. جماعة سيدي جابر بين الموروث التاريخي والوضعية الراهنة

1. التطور الكرونولوجي الذي مرت منه جماعة سيدي جابر

1-1. مرحلة ما قبل الحماية

في الفترة التي سبقت تدخل الحماية بتادلة، كان المجال يخضع لنمط من التنظيم الموروث ميزته التجانس في أشكال الإعداد والتداخل مع منطق للتنظيم متكيف مع خصائص المجتمع بكل أبعاده الاقتصادية، المتمثلة في نشاط رعي- زراعي، وقد كانت الأراضي كلها ذات صيغة عقارية جماعية بعيدة عن أشكال التعقد والصراعات.(محمد أحبشان، 2008، ص 216)

الخريطة رقم (1): وضع سهل تادلة في فترة ما قبل الحماية

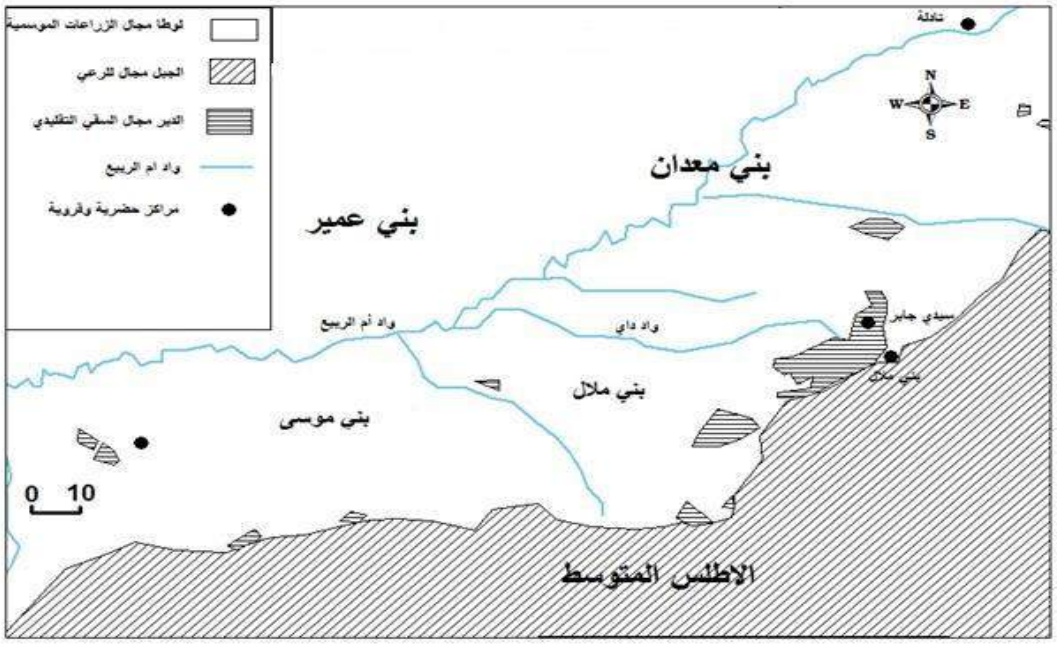

المصدر: محمد أحبشان (بتصرف)

لقد عرفت جماعة سيدي جابر خلال هذه الفترة، نوعا من الاستغلال المرتبط بالسقي التقليدي الذي يعتمد على السواقي، وكانت الاستغلاليات ذات صيغة عقارية جماعية وهو الشيء الذي يعكس التجانس الذي كانت تعرفه المنطقة من حيث البنية الفلاحية والعقارية.

1-1-1 فترة الحماية

في فترة الحماية انقلبت الأمور رأسا على عقب، نتيجة لإقحام المجال التادلي في مسلسل تنظيمي، مغاير ومتمحور حول تقنية السقي الحديث. هذا التدخل أحدث تصدعا بل وتفككا انعكس أولا على المورفولوجية المرئية للمجال عبر التمييز بين مجال بوري يزداد قحولة، ومجال مسقي تراجعت قحولته ليحل محله الاخضرار، بل إن هذا الميز المجالي له امتدادات سوسيومجالية من أهمها تفكيك مؤسسات القبيلة وخنق اقتصاد رعي زراعي وقلب موازين الصيغ العقارية للأراضي (محمد أحبشان، 2008، ص 216)، ومن ضمنها المجال المدروس.وتوضح الخريطة أسفله استعمال الأرض في إطار تطور السقي الحديث.

الخريطة رقم 2: تطور استعمال الأرض خلال فترة الاستعمار بسهل تادلة

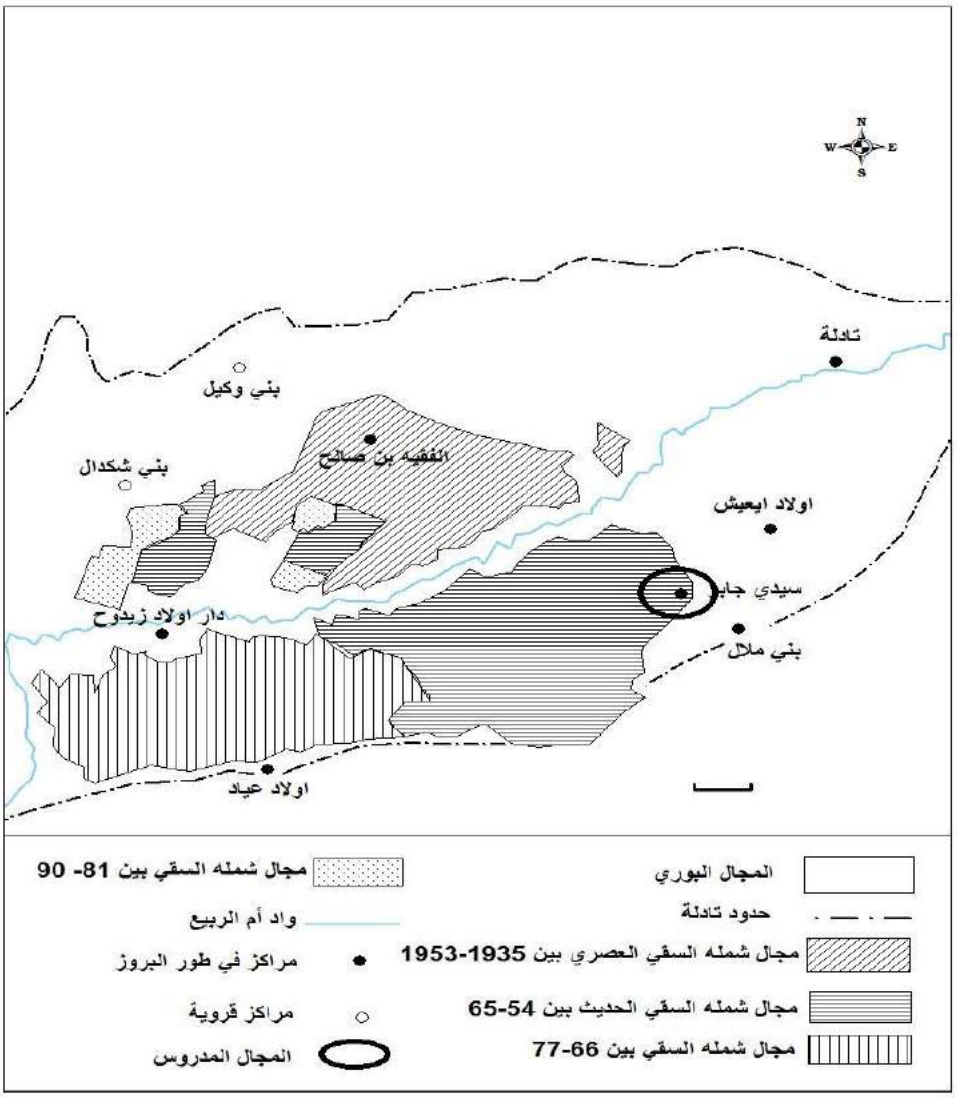

المصدر: محمد أحبشان (بتصرف)

1-1-2فترة الاستقلال

لم تشهد هذه الفترة إقلاعا عن النمط التنظيمي الذي جاء به المعمر، بل على العكس من ذلك تم تعزيزه بتوسيع السقي وبالتالي تكريس الميز السوسيو-مجالي، الذي أثر على توازن الريف التادلي وكذا هوامشه (محمد أحبشان، 2008، ص 216).

2-1 الوضعية الاقتصادية بالمجال الريفي سيدي جابر

1-2-1 تشكل الفلاحة الركيزة الأساسية لاقتصاد جماعة سيدي جابر

تشكل الفلاحة ركيزة أساسية ضمن ركائز الاقتصاد المغربي، بحيث أنها تحظى بأهمية كبرى داخله وتتجلى هذه الأهمية في كونها تساهم بنسب لا بأس بها في الناتج الوطني الخام، وتعد جهة تادلة أزيلال من بين الجهات التي يعتمد نشاطها بشكل كبير على القطاع الفلاحي، بحكم شساعة المساحات القابلة للزراعة والشبكة المائية الوافرة زيادة على التربة الخصبة التي تتميز بسيادة نوع الترس والحمري (التصميم الجهوي لأعداد التراب لجهة تادلة ازيلال،2010).

- **يتميز الإنتاج بالجماعة بسيادة منتوج الحوامض والزيتون**

تشكل الحوامض والزياتين أهم المنتجات الزراعية داخل الجماعة المدروسة، حيث أن مردوديتها تقدر بحوالي 2826 ,5قنطار بالنسبة للزياتين و 2045,88 قنطار بالنسبة للحوامض وتكون بالأساس موجهة للتسويق، وتحظى هذه المنتجات باهتمام كبير من طرف مكاتب ومراكز التنمية الفلاحية، في حين أن الزراعات المعيشية التي تعتمد على التساقطات تبقى محصورة في بعض المناطق والمساحات البورية. وعموما يتميز المردود الفلاحي داخل الجماعة بالارتفاع خصوصا على المنتجات التسويقية، ويوضح المبيان أسفله المردود الفلاحي للأراضي بجماعة سيدي جابر.

المبيان رقم (1): توزيع الأراضي حسب المردود بالقنطار

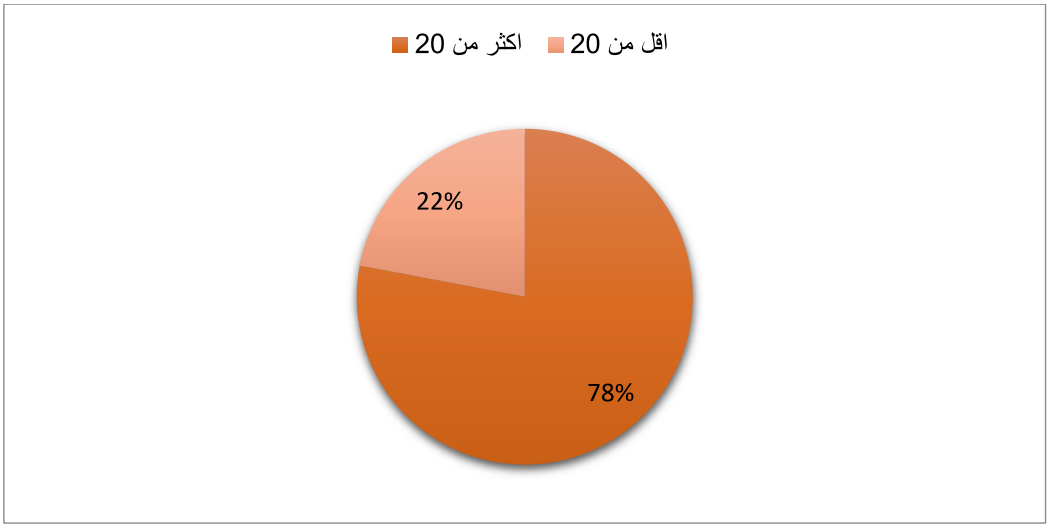

المصدر: العمل الميداني 2014

يوضح المبيان أعلاه توزيع الأراضي الفلاحية حسب المردود، حيث أن الأراضي التي تنتج أكثر من 20 قنطارا تشكل حوالي 78%، وهي غالبا ترتكز بالأراضي السقوية التي تفوق مساحتها 10هكتارات بالجماعة، في حين أن الأراضي التي تعاني من صغر المساحة أو التجزؤ بفعل الإرث تحتل نسبة 22%من حيث المردود، ويهيمن عليها طابع الإنتاج العلفي أو المعيشي وهذا النوع من الإنتاج بجماعة سيدي جابر يعاني وبشكل كبير من ضعف إمكانية التسويق، نظرا لأن الإنتاج غالبا ما يكون موجها للاستهلاك الذاتي وإن كان موجها نحو التسويق فتأثر العملية بتواجد الوسطاء الفلاحيين، الشيء الذي يمنع الفلاح من الوصول المباشر إلى السوق، وبالتالي ارتفاع كلفة الإنتاج وانخفاض المدخول بالنسبة لصغار الفلاحين.

- **تحتل الأبقار أهمية كبرى في تربية الماشية بالجماعة**

تساعد تربية الماشية الفلاحين على الزيادة من المدخول وتنويع الإنتاج، ويوضح المبيان أسفله نسبة الفلاحين المتوفرين على الأبقار بجماعة سيدي جابر.

المبيان رقم (2): نسبة الفلاحين المتوفرين على الأبقار

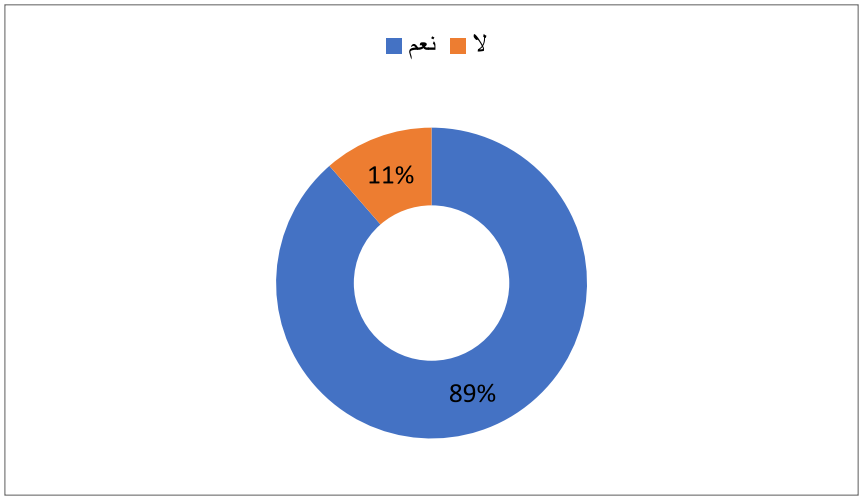

المصدر: العمل الميداني 2014

بالنسبة للجماعة فإن النمط السائد في نظام تربية الماشية هو الأبقار، حيث يوضح المبيان أعلاه نسبة الفلاحين التي تتوفر على رؤوس أبقار، إذ تشكل هذه النسبة حوالي 89%، وأغلب هؤلاء الفلاحين يوجه هذه الأبقار لإنتاج الحليب وتتكلف التعاونيات بعمليات التسويق والتوزيع، في حين أن بعضا من كبار الفلاحين له

تعاملات مباشرة مع بعض الشركات كشركة صافي ليتيير(**Safi litière**) وشركة سنترال، في حين أن نسبة الفلاحين الذين لا يتوفرون على رؤوس أبقار تصل نسبتهم إلى حوالي11%، وهم غالبا ما يتوفرون على قطعان الماشية والأغنام.

- **عرفت جماعة سيدي جابر إنشاء وحدات لتربية النحل**

إن الرغبة في تنويع المنتوجات المحلية وتثمينها، وإعطاء القيمة للفلاحة المحلية وتحسين مدخول الفلاحين، جعلت من مركز التنمية الفلاحية لجماعة سيدي جابر يعمل على خلق وحدات لتربية النحل حيث يبلغ عددها حوالي 4 وحدات ويشكل إنتاجها حوالي 21 طن، غير أن هذه الإستراتيجية وبالرغم من كونها ساهمت في ازدياد وتنويع نسبة المردود الفلاحي بجماعة سيدي جابر إلا أن اصطدامها بواقع ارتفاع تكاليف الإنتاج وضعف تسويقها على المستوى الوطني، زيادة على ضعف الأثمنة المعروضة بالأسواق شكلت عائقا أمام استمرارية وتطوير هذه المشاريع على مستوى الجماعة.

II. تأثير الهجرة الدولية على المجال الريفي بالمنطقة المدروسة

تعتبر الهجرة الدولية ظاهرة حديثة بسهل تادلة في شكلها الحالي، حيث شملت 12000 مهاجر، 69% منهم بالديار الإيطالية، وكذلك اسبانيا وباقي بلدان الاتحاد الأوروبي، ويساهم هؤلاء المهاجرين في حقن السهل بجملة من التحويلات المادية والمعنوية السلوكية بشكل مستمر ومتواتر في الزمن، إلا أن هذه الأفعال لم تكن لتتخذ أهميتها لولا الموارد المائية والفلاحية المهمة، وقد بدأت هذه الحركية منذ الثمانينيات لتمتد إلى مطلع التسعينيات (عبد الفتاح أبو العز: 2008 الهجرة الدولية والماء بسهل تادلة ص 29).

يمكن إجمال هذا التأثير في النقط التالية:

- ❖ يحول المهاجرون حاليا حوالي 131 مليار سنتيم كل سنة مما يكفي لشراء السهل المسقي كله خلال 15 سنة فقط، مع العلم أن تجهيز السهل قد كلف الدولة حوالي 60 سنة لإعداده.
- ❖ إن تأثير هذه الأموال بالسهل كبير ومتواتر بالمقارنة مع مناطق الطرد الهجري للمناطق الأخرى بالمغرب.
- ❖ ساهمت هذه التحويلات في تزايد الأرض المسقية المشترات من طرف المهاجرين بنسبة 51,6% والبورية بنسبة 25%.
- ❖ زادت هذه التحويلات من استفادة 33,4% من الأسر الهجرية من الآلات الكبرى وآلات ضخ المياه الباطنية وتوسيع مساحة السقي خارج نطاق تأثير المكتب الجهوي للاستثمار الفلاحي بسهل تادلة.

هذه البنية المجالية المقصية من حيث التأطير والتخطيط، ستلجأ إلى الهجرة الدولية كآلية دفاعية وكدعامة مالية لتطوير مجالها الفلاحي، يتراوح معدل تحويل المهاجر السنوي بين 10و12 مليون سنتيم في السنة، الشيء الذي يساعد على اقتناء الأراضي بالحيز البوري، وحفر الآبار وتجهيزها بمحركات الضخ وبناء الصهاريج وقنوات السقي (عبد الفتاح أبو العز، 2008).

1. دور الهجرة في تقويم الوضع الفلاحي بجماعة سيدي جابر

1-1 نسبة الهجرة بجماعة سيدي جابر

عرف سهل تادلة حركات هجروية قوية ساهمت في إعادة تشكيل مجاله الريفي وبروز العديد من المراكز الريفية، والسؤال الذي يطرح ذاته في سياق هذه الدراسة، هو مدى مساهمة الهجرة الدولية في تطوير القطاع الفلاحي بالمنطقة المدروسة، ويوضح المبيان أسفله نسبة الهجرة بجماعة سيدي جابر.

المبيان رقم (3): نسبة الهجرة بجماعة سيدي جابر

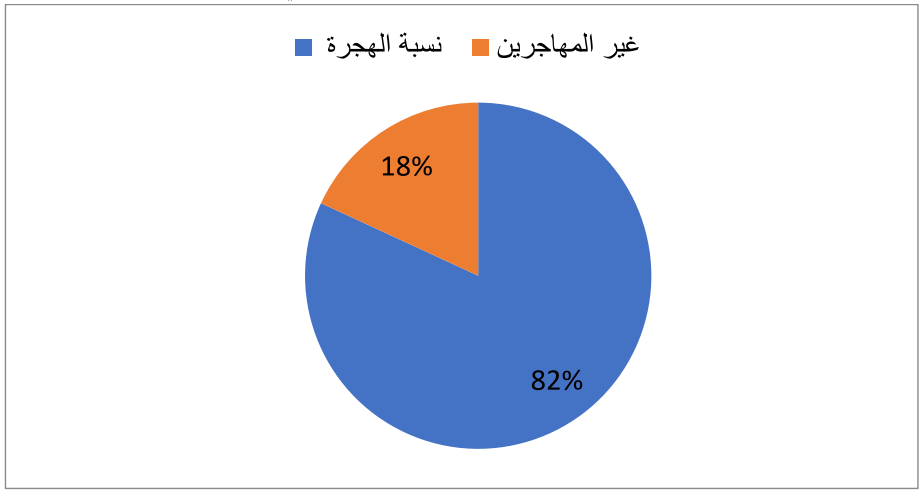

المصدر: العمل الميداني 2014

إن هذا المجال المقصي من فعالية الإرشاد الفلاحي وعدم تعميم الاستفادة من القرض الفلاحي، يعرف ارتفاعا على مستوى حركة الهجرات إذ تقدر هذه النسبة بحوالي 82 %، وهو الشيء الذي يعكس المستوى الذي يمكن أن يصل إليه القطاع الفلاحي من هذا الميكانيزم الذي قد يوفر ظروفا تنموية قوية للقطاع، وبالتالي فعلى الدولة والجماعات المحلية وباقي المؤسسات إدماج الفعل الهجري الفلاحي ضمن مخططاتها (عبد الفتاح أبو العز، 2008).

1-3 اتجاهات الهجرة الدولية لمهاجري جماعة سيدي جابر

لقد شكل مجال جماعة سيدي جابر مجالا طاردا لفئة عريضة من السكان نحو الخارج بالرغم من تواجد بنيات فلاحية مهمة قادرة على تشغيل العديد من العمال بالمنطقة. وعليه فتعتبر أوروبا الوجهة الأولى لمهاجري جماعة سيدي جابر، وذلك لما توفره من إمكانيات مادية ومعنوية للمهاجر، فحسب نتائج البحث الميداني فقد شكلت إسبانيا 41% من مهاجري مجال الدراسة، تم تأتي بعدها إيطاليا ثانية من حيث الأهمية ب16%، فيما شكلت نسبة 43 % باقي بلدان العالم الأخرى، ويفسر مقصد المهاجرين بالمنطقة، بكون إسبانيا تعتبر أقرب بلدان أوروبا إلى المغرب، مما يشجع على الهجرة إليها، خاصة أولئك الراغبين في الهجرة بطريقة غير قانونية (سرية)، زد على ذلك أن هذا البلد يوفر فرصا للشغل تتناسب والمهارات المحدودة لبناء المنطقة، إذ يشتغل معظم هؤلاء في قطاعات اقتصادية لا تحتاج إلى تأهيل مهني كالفلاحة والبناء، فاليد العاملة الفلاحية الخبيرة بجماعة سيدي جابر تستغل هذه الخبرة والتجربة المكتسبة خلال العمل الفلاحي على المستوى المحلي وتساعد في تنمية فلاحتها بدلا من استغلالها على المجال المدروس، أما إيطاليا فبدورها توفر للمهاجرين فرصا للشغل كإسبانيا، وإلى حدود 15 أبريل 1990 كانت الحدود الإيطالية مفتوحة دون تأشيرة دخول، مما كان يشجع الهجرة نحو هذا البلد (محمد ملوك، 2021،ص 279).

وبالتالي فقد ساهمت الهجرة بالمجال المدروس في عزوف الشباب أبناء الفلاحين عن التعاطي للعمل الفلاحي، فإن لم يتحقق حلم الفلاح في الالتحاق بأوروبا، فإنه يبقى بالجماعة معتمدا في موارده على الإعانات والتحويلات المادية التي يستقبلها من أفراد عائلته.

1-4 تحويلات مهاجري الجماعة وأثرها على القطاع الفلاحي المحلي

تشكل الهجرة الدولية متنفسا اقتصاديا حقيقيا ساهم في امتصاص نسبة غير يسيرة من العاطلين عن العمل بالمنطقة، بالإضافة إلى أهمية ميكانيزم الهجرة تتجلى في مستوى التحويلات التي يرسلها المهاجرون من الدول الأوروبية، والتي تشكل دعامة أساسية في خلق نوع من الإعانة للفلاحين الصغار والمتوسطين في ظل غياب الإرشاد الفلاحي وضعفه وعدم تعميم القرض الفلاحي، والانتقائية المتعامل بها مع الأراضي السقوية والبورية، ويوضح المبيان أسفله أنواع التحويلات المرسلة من طرف المهاجرين بجماعة سيدي جابر.

المبيان رقم (4): نوع المساعدة من طرف المهاجرين

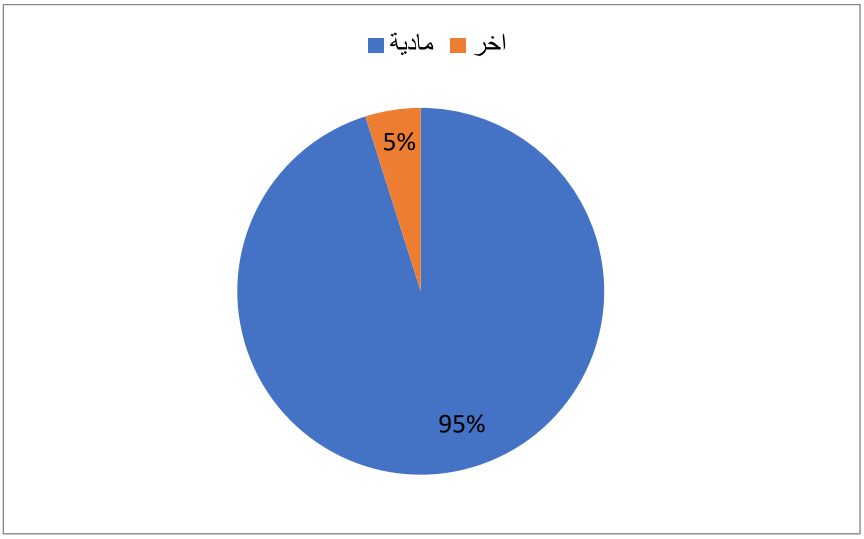

المصدر: العمل الميداني 2014

تتخذ المساعدات المقدمة من طرف مهاجري جماعة سيدي جابر طابعين أساسيين، مادية وهي تأخذ شكل أموال مرسلة في مختلف قنوات الإيصال ويستعملها معظم الفلاحين في شراء الوسائل والأدوات اللازمة من أجل تطوير الأرض أو الاستغلالية، من أسمدة أو دفع أثمان حصص المياه زيادة على دفع أجر العمال الفلاحيين في حين أن النوع الثاني يأتي على شكل تجهيزات خاصة بالفلاحة، كما هو الحال بالنسبة للمحركات الخاصة بضخ المياه والأدوات المستعملة في العمل الفلاحي، ويبقى تأثير هذا الميكانيزم قويا بالمناطق البورية بالجماعة بالمقارنة مع المناطق السقوية نظرا لأن معظم أبناء الفلاحين أصحاب الأراضي البورية قد هاجروا بسبب ضعف المردود الفلاحي ورغبة في تحسين الوضع القائم بالمنطقة.

2. ميكانيزمات التنمية الفلاحية بجماعة سيدي جابر

في إطار المخطط التنموي الذي سطرته فعاليات جماعة سيدي جابر، جاء المخطط الجماعي للتنمية القروية الخاصة بالمجال المدروس كرؤية ديالكتيكية للوضع القائم بالمنطقة على مختلف المستويات، وقد اتخذ من القطاع الفلاحي أحد المحاور الأساسية التي يجب التركيز عليها باعتبارها محركا للدينامية الاقتصادية ودعامة لتثمين المنتوجات الفلاحية المحلية، وقد اتخذ هذا المخطط مجموعة من المحاور كأداة لجعل القطاع الزراعي المحلي يساير الركب الوطني وبالتالي الاندماج في الاقتصاد الوطني والعالمي، وقد جاء في المخطط مجموعة من الدعامات نذكر منها:

- تمليك أراضي الجموع وتسوية الوضعية العقارية (مونوغرافية الجماعة 2014).
- خلق فضاءات واسعة بالتشارك مع جماعات أخرى من أجل التسويق (مونوغرافية الجماعة 2014).

- التسريع بعصرنة السقي (المغرب الأخضر) (مونوغرافية الجماعة 2014).
- تأطير الفلاح وتأهيله لرفع تحديات اللحاق بركب التطور والتقدم الفلاحي (مونوغرافية الجماعة 2014).
- تتبع وتأهيل معاصر الزيتون وتنظيم أربابها بما يتماشى والتنامي الحاصل في زراعة الزيتون وتأمين تسويق الزيوت.
- تأهيل وتكوين منخرطي تعاونيات جمع وتسويق الحليب من أجل تجاوز المعيقات التي باتت تعرفها والتي تهددها بالزوال:"ارتفاع تكلفة إنتاج الحليب، تدني ثمن البيع، السهر على عملية استيراد الأبقار الحلوب، خلق اتحادات لتمثيلية وازنة".
- إحداث منطقة صناعية.
- إيجاد موقع ملائم لسوق أسبوعي يفي بالغرض المطلوب (تسويق المنتوج الفلاحي...).

تظل الأهداف المسطرة على مستوى المخطط جيدة من حيث الصياغة اللغوية وطريقة تقديمها، غير أن الواقع المعاش من طرف الساكنة المحلية والفلاحين يعكس وضعا آخر، حيث أن تعدد البنية العقارية وصعوبة الحصول على الوثائق الخاصة بالأراضي الفلاحية، كلها عوامل تساهم في تعقيد عمليات استغلال الأراضي فلاحيا، هذا إن لم نقل أنه يساهم في تجزؤها وبالتالي ضعف المردود والإنتاج، وعلى مستوى التسويق فمن خلال البحث الميداني فقد اتضح على أنه من بين المشاكل التي تعيق التطور الفلاحي بالمنطقة وذلك راجع لعوامل ذاتية ممثلة في غياب دور المؤسسات التأطيرية والتمويلية وتدخل الوسطاء الفلاحيين بالمنطقة.

2-1 عملية خلق قطب فلاحي (Agropole) من أجل تنمية المجال الريفي للمجال المدروس

إن المؤهلات التي تزخر بها جهة تادلة أزيلال تعد إحدى القوائم الأساسية التي يقوم عليها اقتصاد المنطقة، وهذا الغنى الطبيعي من حيث الثروات الفلاحية جعل من فعاليات المنطقة تفكر في تثمين الإنتاج المحلي وتطويره وخلق وحدات متطورة قادرة على اكتساح الأسواق الوطنية بل وحتى العالمية، وذلك من أجل الرفع من القيمة المضافة التي يمنحها القطاع الفلاحي للناتج الداخلي الخام المغربي، وتحقيق نوع من التكامل الجهوي في إطار مشروع الجهوية الموسعة والمتقدمة، وقد جاء المشروع شاملا لمجموعة من المحاور المهمة التي إذا ما تكاملت ستخلق من جهة تادلة أزيلال بتعاقد مع الجماعات المتواجدة بها (جماعة سيدي جابر) قطبا فلاحيا بامتياز وقد شملت هذه المحاور ما يلي:

- مسألة تطوير البنيات الطرقية من أجل تكثيف عمليات التسويق (étude stratégique pour le développement de secteur agro-industriel, 2014).
- تطوير النقل الجوي من أجل استقبال عدد أكبر من السياح وتسويق ما يسمى بالسياحة الفلاحية.

- مخطط المغرب الأخضر: إطار مهيكل من أجل تنمية الصناعات الفلاحية.
- تدبير والحفاظ على الثروات المائية والبيئية.

2-2-تطوير وسائل النقل ودوره في خلق تنمية فلاحية بالمنطقة

2-2-1 النقل الجوي

يعتبر النقل الجوي ضروريا من أجل الانفتاح على المناطق الأخرى على المستوى الوطني والدولي، وعليه فمن أجل خلق قطب فلاحي بجهة تادلة أزيلال كان لابد من إنجاز مطار قادر على استيعاب هذا الانفتاح وتسهيل الاتصال مع مناطق أخرى. وتوضح الصور أسفله المطار المنجز على مستوى منطقة أولاد أيعيش بجهة بني ملال خنيفرة.

الصورة رقم (1) و(2): صورة لمطار جهة تادلة أزيلال

المصدر: وزارة التجهيز والنقل ببني ملال 2014

لقد كلف هذا المشروع حوالي 32000000 درهم للهكتار ويمتد على مساحة تقدر ب 113 هكتار (وزارة التجهيز والنقل ببني ملال 2014).

2-2-2 البنيات الطرقية بين المكتسب والموروث وعلاقتها بالتسويق

بالنسبة للبنية الطرقية فجهة تادلة أزيلال تعتبر ذات شبكة طرقية مهمة إذ تربطها بمختلف جهات المملكة شمالا وجنوبا وشرقا وغربا، حيث أن الطريق الرئيسية رقم 11 تربط مدينة بني ملال بالدار البيضاءمرورا بجماعة سيدي جابر أي المجال المدروس، وبالتالي فهذا الأخير يقع على محور طرقي مهم ما يشجع عمليات التسويق بشكل كبير، كما عرفت جهة بني ملال-خنيفرة في الآونة الأخيرة إنجاز مشروع الطريق السيار الرابط بين بني ملال والدار البيضاء.

أ) **الشبكة الطرقية بالجهة قبل انجاز المشروع**

لا شك في أن الطرق تشكل وسيلة للانفتاح على المناطق الأخرى، وعليه فإن البنية الطرقية للجهة كانت تساهم في نوع من سهولة الولوج إلى مختلف المناطق التي تتواجد بها، غير أنه وعلى صعيد المجال المدروس لاحظنا غياب بعض الطرق التي تربط الطريق الرئيسية ببعض الدواوير، حيث قد يستغرق الوصول إليها أحيانا 2 كلم وبالتالي فإن كان هذا يدل على شيء إنما يدل على ضعف التجهيزات والبنيات التحتية بالمجال المدروس.

ب) **البنية الطرقية الجديدة وعلاقتها بالتسويق**

يشكل الطريق السيار الذي أنجز مؤخرا صلة وصل بين جهة بني ملال–خنيفرة والدار البيضاء ، وعليه فإن المشروع الجديد للطريق السيار سيمكن الجهة من الانفتاح السريع على بعض المدن الكبرى الاقتصادية كالدار البيضاء، ويساهم في خلق منافذ جديدة للتسويق غير أن تواجد هذه البنية الطرقية سيقلل من أهمية الطرق الرئيسية مثل الطريق رقم 11 الرابط بين بني ملال وخريبكة مرورا بالمجال المدروس، وعليه فبالإضافة إلى مشكل ضعف التسويق الذي تعاني منه جماعة سيدي جابر، ستصبح هذه الأخيرة في مشكل آخر وهو العزلة عن المناطق الأخرى، إذ أن مدينة بني ملال ستلعب دور الوسيط الاستراتيجي في هذه العملية بين جماعة سيدي جابر وباقي الجماعات وبين المناطق الأخرى كالدار البيضاء وغيرها، وعموما فبحكم المؤهلات الطرقية التي تتوفر عليها جهة بني ملال–خنيفرة عامة والمجال المدروس خاصة، وتمركزها فوق بنية طرقية محورية رئيسية قد يساهم ذلك في تنمية المنتجات المحلية من خلال عملية تسويق المنتجات الفلاحية، وانفتاحها على أسواق مجاورة في ظل غياب فعالية السوق الأسبوعي المتواجد بالجماعة، الشيء الذي يدفع الفلاحين أو التجار إلى التنقل نحو هذه الأسواق، وفي هذا السياق جاءت فكرة إنشاء أكبر سوق فلاحي بالجهة وذلك بجماعة أولاد أمبارك على بعد حوالي 7 كلم من المجال المدروس، هذه الفكرة ستؤدي إلى دينامية تجارية كبيرة مما سيعطي للجماعة إشعاعا أكبر وانفتاحا أكثر على الأسواق الكبرى، ولإنجاز هذا المشروع الطموح سيتوجب ذلك إشراك مختلف الفاعلين المحليين في تصميم القرارات والمبادئ التوجيهية من أجل إعطاء بداية حقيقية لتنمية شاملة لتراب الجماعة.

2-2-3استراتيجية مخطط المغرب الأخضر

تعطي الدولة من خلال الدعامة الثانية أهمية كبرى لميزانيتها من أجل النهوض بالقطاع الفلاحي على مستوى أو صعيد جهة بني ملال خنيفرة، إذ أن مساهمتها تبقى أكثر من مساهمة القطاع الخاص وذلك رغبة في مساعدة صغار الفلاحين والفلاحين المتوسطين من خلال تقديم مجموعة من المساعدات في إطار نظام مساعدة الفلاحين، وقد جاءت هذه الاستراتجيات في إطار مشروع مخطط المغرب الأخضر الهادف إلى جعل القطاع الفلاحي محرك

اقتصادي وأداة فعالة في محاربة الفقر بالعالم القروي. إن الفلاحة فعلا هي قلب التنمية المستدامة والأمن الغذائي، فبالإضافة إلى مساهمتها في الاقتصاد الوطني بنسبة 14% يعتبر تأثيرها السوسيواقتصادي أكبر من هذه النسبة بكثير بفضل قدرتها على تحفيز التنمية على جميع المستويات بما فيها الاستهلاك (الفلاحة المغربية بالأرقام 2012).

خاتمة

ونخلص مما سبق إلى أن الهجرة ساهمت في تطوير القطاع الفلاحي بالجماعة خاصة في المناطق البورية التي تعتمد على التساقطات المطرية، إذ أن تحويلات المهاجرين قد شكلت محركا ديناميا لتطوير وسائل الإنتاج، حيث أصبحت العديد من الأراضي تعتمد النمط السقوي من خلال حفر الآبار وشراء التجهيزات الأساسية لضخ المياه، إذ لولا هذا الميكانيزم لظل الوضع الفلاحي أسوء مما هو عليه الحال الآن.

كذلك تم العمل باستراتيجية مخطط المغرب الأخضر لتطوير الواقع الفلاحي المحلي وتنظيمه بغية خلق إنتاج ذي جودة عالية، غير أن الواقع الإداري الذي تعيشه الجماعة خاصة مركز التنمية الفلاحية من خلال تعامله الانتقائي في ظل هذا المخطط، أدى ذلك إلى تعقد هذا الوضع من خلال التركيز على أصحاب الحيازات الكبيرة وترك الفلاحين الصغار والمتوسطين يتخبطون بين غلاء أسعار مواد ووسائل الإنتاج وبين ضعف التسويق، وكدا نظام إعانة الفلاحين الذي ركز على منتجات دون غيرها.

فبعد حوالي 5 سنوات من انطلاق العمل بمخطط المغرب الأخضر، كمحاولة جادة من الجهات المسؤولة والمعنية لإخراج القطاع الفلاحي من مشاكله وإنقاذ ما يمكن إنقاذه من الموارد الطبيعية للبلاد، والتي تسير في طريقها نحو التدهور، تصطدم هذه الاستراتيجية بواقع تواجد ضعف في الموارد المائية، والعقار، زيادة على ارتفاع نسبة الفلاحين الصغار، مما يعني أن مصير هذا المخطط قد لا يكون أحسن حالا من مصير المخططات والإصلاحات التي سبقته.

لائحة المراجع

- انتوني غدنز، علم الاجتماع مع مداخلات عربية2001، ترجمة فايز الصايغ، المنظمة العربية للترجمة، توزيع مركز دراسات الوحدة العربية، ط 4 بيروت،2006.
- بوطيب الطاك، تحولات العالم القروي المشهد الريفي كمقاربة مجالية امكاناتها وحدودها – تنمية الانظمة الريفية بالشاوية وقضايا منهجية حول المجال الريفي بالمغرب، 1992
- حسن الشويكي، مقال بعنوان: "الهجرة على النفط ومصير التحويلات: استهلاك أم استثمار"، مجلة الوحدة، السنة الرابعة، عدد 43، 1988
- عبد الفتاح أبو العز: الهجرة الدولية والماء بسهل تادلة 2008
- عبد القادر القصير، الهجرة من الريف إلى الحضر، دراسة ميدانية اجتماعية عن الهجرة من الريف إلى المدن بالمغرب، بيروت، دار النهضة العربية 1969

- محمد أحبشان، 2008 المراكز "الحضرية" الناشئة (المدن الصغرى) عرض لبعض الاستنتاجات نموذج تادلة 2016
- محمد ملوك، "انعكاسات الهجرة الدولية على الأرياف المغربية: حالة الحوز الشرقي"، باحث بسلك الدكتوراه كلية الآداب جامعة ابن طفيل المغرب، مقال ضمن مؤلف جماعي – الهجرة الدولية والديناميات السوسيومجالية: السياقات–التجليات –الإفرازات، ط1 ،2021، عدد صفحات الكتاب 525، المركز الديموقراطي العربي–برلين والمركز الجامعي لدراسات الهجرة التابع لجامعة محمد 1 وجدة –المغرب
- معطيات التصميم الجهوي لإعداد التراب لجهة تادلة أزيلال 2010
- مونوغرافية جماعة سيدي جابر لسنة 2014
- نامق صالح الدين، "الانفجارات السكانية في العالم"، 1964، القاهرة، ص: 181.
- d'une étude stratégique pour le développement de secteur agro-industriel etla mise en œuvre d'un agropole dans la région Tadla-azilal.

الهجرة الدولية بالأرياف المغربية وتنمية المجال: حالة السبت أولاد النمة بتادلا

International migration in the Moroccan countryside and territorial development : the case of OULED NEMMA, in Tadla

إبراهيم المرابط

Brahim ELMOURABET

جامعة السلطان مولاي سليمان، كلية الآداب والعلوم الإنسانية بني ملال، المغرب، elmourabet.b@gmail.com

ملخص

تعتبر الهجرة عموما، والدولية منها خصوصا، واحدة من الظواهر البشرية المميزة للأرياف المغربية، حيث نجد في بعض الأحيان أكثر من مهاجر بالأسرة الواحدة، يقوم بمساعدة أسرته عبر ما يرسله من مبالغ مالية ومواد عينية خلال فترات مختلفة من السنة. فقد أصبحت موارد الهجرة خلال فترات الجفاف والأزمات الاقتصادية المورد الأول لعيش الأسر بالبوادي والأرياف بكل من سوس والريف وتادلا، هذه الأهمية التي حظيت بها الهجرة الدولية أخذت في بعض المناطق أبعادا أكثر تطورا، إذ لم تعد فعلا فرديا وتخطيطا معزولا يقوم به المهاجر، بل هو قرار عائلي تتخذه العائلة ضمانا لاستمرار أنشطتها ومكانتها المادية والاجتماعية، وهو الأمر الذي وقفنا عنده في بحثنا بأرياف تادلا.

في هذا المقال سنقف على الهجرة الدولية بأرياف سهل تادلا؛ أسبابها ودوافعها، وعلى دور العائلة الريفية في تفعيلها والتشجيع عليها وتمويل نفقاتها، بل وحتى متابعتها فيما بعد كمشروع عائلي اعتبرته صمام أمانها من التقلبات الاقتصادية والطبيعية التي تعرفها تلك المجالات الهشة.

الكلمات المفاتيح: الأرياف، الهجرة الدولية، العائلات الريفية، الاستثمار، سهل تادلا.

Abstract:

International migration is one of the human phenomena characteristic of rural Morocco. In some rural areas, almost no family is free of an immigrant abroad, who periodically helps his family by sending money and materials during different periods of the year. During periods of drought and economic crises, migration resources became the primary source of livelihood for families in the deserts of Souss, Rif and Tadla.

This importance of international migration has taken in some areas more developed dimensions, as it is no longer an individual act and planning carried out by the immigrant alone, but rather has become a family decision taken by the family to ensure the continuation of its activities and its material and social position, which is what we found in the region of Tadla.

In this article, we will stand on international migration in the Tadla Plain; Its causes and motives, and the role of the rural family in activating it, encouraging it and financing its expenses, and making it a family project that protects it from the economic and natural fluctuations in these fragile areas.

Keywords: Rural, international migration, rural families, investment, TADLA plain.

مقدمة

حظيت الهجرة في البلدان الفقيرة، وبمجالاتها الريفية خصوصا، باهتمام وجاذبية خاصة، نظرا لعائداتها المادية الكبيرة، فالدراسة التي أنجزناها في وقت سابق تؤكد أن المهاجرين الذين عبروا عن ندمهم على قرار الهجرة قليلون جدا إن لم نقل منعدمون. (المرابط إبراهيم، 2018، 115)

تعتبر الهجرة في حد ذاتها شكلا من أشكال الاستثمار، ومثل سائر أنواع الاستثمارات فالتكاليف ينبغي أن تدفع مقدما، بينما الأرباح تتحقق تدريجيا بمرور الزمن، وفترة الشباب هي الوقت المناسب للهجرة، حيث لا تثقل كاهل المهاجر تكاليف إعالة أسرة أو ما شابه، غير أن الشباب يواجهون أكثر المشكلات تعقيدا وهي تمويل الهجرة/الاستثمار. (بول كولير، 2016، 157)

لتحقيق تحصيل تدريجي للفوائد تتطلب الهجرة تكاليف أولية عالية، ورغم ذلك فالتحصيل لا يكون مضمونا دائما، فالمهاجر لا يعرف إن كان سيصل إلى بلد المهجر وما إن كان سيحصل على عمل أم لا؟ وإذا اتضح أن قراره بالهجرة كان خاطئا فمن الصعوبة التراجع لأن الأمر يحتاج إلى تكاليف أخرى للعودة، تكاليف مادية ونفسية.

يجد الشباب المقبل على الهجرة صعوبة في تمويل هجرتهم بأنفسهم، فأغلب مواردهم المالية تأتي من عائلاتهم، غير أن العائلة كي تمول هجرتهم للخارج لا بد أن تتوقع منهم شيئا بالمقابل، المقابل الذي عادة ما يتمثل في إرسال الحوالات المالية، فالصفقة هي: "نحن نمول هجرتك الآن، ولكن عليك أن ترسل إلينا حصة مما تكسبه هناك لاحقا". (بول كولير، 2016)

إذا كانت العائلة هي من يدفع تكاليف الهجرة، وهي من تستفيد لاحقا من حوالاتها التي ترسل إليها، فمن الممكن أن يكون قرار الهجرة من أساسه هو قرار عائلي لا يعود إلى المهاجر لوحده، إن العائلة تعد هنا فاعلا أساسيا قبل عملية الهجرة، وأثنائها، وبعدها، بل وقد يكون لها دور في قرار العودة، وفي الاستثمار في الموطن الأصلي. هذا الواقع الهام للعائلة لمسناه بشكل واضح عند دراستنا لهجرة شباب أرياف سهل تادلا نحو إسبانيا وإيطاليا في ثمانينات وتسعينات القرن الماضي، هجرة دفعت العائلات الفلاحية أسعارها الباهظة حتى غدت هجرةً للأغنياء لا الفقراء.

سنقف في هذا المقال على الهجرة الدولية بأرياف سهل تادلا؛ أسبابها ودوافعها، وعلى دور العائلة الريفية في تفعيلها والتشجيع عليها وتمويل نفقاتها، بل وحتى متابعتها فيما بعد كمشروع عائلي اعتبرته صمام أمانها من التقلبات الاقتصادية والطبيعية التي تعرفها تلك المجالات الهشة.

1- الهجرة الدولية أهي قرار فردي أم جماعي؛ نظريات وتيارات

أ- النظريات التقليدية لمحددات الهجرة الدولية

- المقاربة الكلاسيكية الجديدة

من بين النظريات التقليدية قدمت المقاربة النيوكلاسيكية العناصر الأولى للتحليل، وذلك من خلال نموذج بسيط لتعظيم المنفعة تحت قيد الأجور، وبالتالي فان الهجرات تعتمد على الفروقات في الأجور ما بين دول الأصل والدول المستقبلة. لقد عرفت هذه المقاربة انتشارا واسعا، فعلى سبيل المثال اهتم كل من Harris وTodaro بالهجرات بين المدن واستخرجوا الفرضية النيوكلاسيكية للتشغيل الكامل وأدرجوا احتمال إيجاد عمل بدلالة دالة المنفعة للمهاجر، وهذا ما يفسر الهجرة نحو الأقاليم الجاذبة من حيث الأجور رغم ارتفاع حجم أخطارها. (مغتات صابرينة، 2012، 70)

إذن فحسب نموذج الاقتصاد الجزئي النيوكلاسيكي، تمثل الهجرة قرارا فرديا يتخذ بعد التقييم العقلاني للتكاليف والفوائد، وبناء على عوامل الطرد في البلد الأصلي وعوامل الجذب في البلد المستقبل، في حين أن نظرية الاقتصاد الجديد للهجرة ترى أن قرار الهجرة لا يقوم فقط على المستوى الفردي ولكن على مستوى العائلة أو الجماعة. هذا النموذج يؤكد أن الغرض من الهجرة ليس فقط تعظيم الإيرادات وإنما كذلك التقليل من المخاطر. (بلميمون عبد النور، 2015، 61)

- نظرية رأس المال البشري

قدمت هذه النظرية عناصر تحليلية ونتائج مشابهة للمقاربة النيوكلاسيكية على يد كل من Schuliz وBecker، ويكفي من أجل هذا اعتبار الهجرات كاستثمار في رأس المال البشري. فقرار الهجرة هنا يعتمد على المردود بعد احتساب التكاليف. هذا المردود يعتمد في حد ذاته على الفرق في الأجور ما بين دول الأصل والدول المستقبلة، ويعتمد أيضا على عمر المهاجر والذي يدخل في حساب الفرق في الأجر الحالي، بحيث كلما كان المهاجر أكثر شبابا كلما كان الفرق المحسوب على دورة الحياة أكثر أهمية، وبالتالي تزيد نسبة الهجرة.

كما تعتمد الهجرة على المستوى التعليمي، وعلى مدى كفاءة المهاجر وتأهيله، فزيادة مستوى التأهيل يقلل من الخطر المرتبط بالهجرة، لذلك فإنها تتزايد مع ارتفاع مستوى التأهيل والخبرة، موازاة مع ذلك تكشف نظرية "هجرة الأدمغة" عدم تماثل المعلومة حول مستوى كفاءة وتأهيل المهاجر (حيث أن دول المقصد تملك معلومات أكبر حول كفاءة المهاجر من دول الأصل)، إن عدم التماثل هذا يفسر أن العاملين في الدول المستقبلة يتقاضون أجورهم وفقا للإنتاجية الحقيقية، في حين أن العمال في دول الأصل يتقاضون أجورهم وفقا للإنتاجية المقدرة. (Nicolas Péridy, 2007, 122) هذه المقاربة تم التوسع والتفصيل فيها أكثر من خلال نظرية "كسب الأدمغة" التي

توضح آثار هجرة النخبة على دول الأصل والدول المستقبلة على حد سواء، وأثبتت هذه النظرية أن هجرة الأدمغة تتزايد كلما كان مردود الكفاءة أكبر في الدول المستقبلة، غير أنها تدرس كذلك الشروط التي تسمح لهذه الفئة (النخبة) بالبقاء في دولهم خصوصا من خلال سياسات التشجيع على الإبداع التي تنهجها هذه الدول. (مغتات صابرينة، 2012، 71)

– نظرية النظام العالمي

تؤكد هذه النظرية أن الهجرة الدولية هي نتاج للنظام الرأسمالي، وأن نماذج الهجرة المقدمة تميل إلى تقسيم العالم إلى المركز "الدول الغنية" والمحيط "الدول الفقيرة"، كما يتسبب التطور الصناعي في الدول الأولى إلى إحداث مشكلات هيكلية في اقتصاديات الدول الثانية، مما يشجع على الهجرة.

تحلل هذه النظرية «الهجرة» بمنظور شامل، مؤكدة على أهمية اقتصاد السوق. وتشير إلى أن التبادلات بين الأنشطة الاقتصادية الضعيفة والأنشطة الاقتصادية القوية العالية المستوى، سوف تؤدي حتما إلى ركود في الأنشطة الأولى وإلى تخبط الدوائر الاقتصادية والأطر الاجتماعية والثقافية، إن هذه العلاقات غير المتكافئة تزيد من التشجيع على الهجرة، بشكل أكثر من الفوارق في الأجور والوظائف.

يرى أنصار هذه النظرية أن من نتائج تأثيرات العولمة، ترك اقتصاديات دول الجنوب تعتمد على الزراعة وتصدير المواد الخام، مراكمة بذلك التأخر الصناعي وغارقة في التأخر. وهذا ما يفسر تحرك تدفقات الهجرة نحو مسار واحد من المحيط إلى المركز.

وبالتأكيد، فإن التيارات الكبيرة للهجرة المعاصرة لا يمكن فصلها عن التفاوتات الاقتصادية، فقد تمت دراستها مع قضايا التنمية والتأخر أيضا، خصوصا حين أظهرت التحليلات الاقتصادية التقليدية لهجرة العمل محدوديتها وأنها تركز بشكل أكثر على الجانب الفردي للهجرة، الأمر الذي جعلها محل تشكيك من قبل الدراسات التي تعالج هجرة العمل، بالتالي أصبحت التيارات المعاصرة تتناول الهجرة كعملية ترتكز على اختيار جماعي ويأخذ الوحدة العائلية كإطار للتحليل. (مغتات صابرينة، 2012، 72)

مما سبق يمكن القول أن النظريات التقليدية سمحت بالتطرق لبعض محددات الهجرة، خصوصا من حيث أن الهجرة مرتبطة سلبيا بالدخل في دول الأصل، مع الأخذ في الحسبان تكاليف الهجرة.

جزء هام من محددات النظريات التقليدية للهجرة الدولية نجد له وجودا بمجال الدراسة، فالقرار الفردي للهجرة الدولية يمكن تسجيله بمجال أولاد النمة لكن بنسب متفاوتة، فالقرار الفردي نجده أكثر حضورا لدى مهاجري الأسر الفقيرة، بينما يقل أو يختفي لدى مهاجري الأسر الميسورة.

الهجرة لمحددات الحديثة ب- النظريات

عرفت النظريات المفسرة لمحددات الهجرة خلال العشرين سنة الأخيرة توجهات جديدة مهمة، ونقترح في هذا الصدد التطرق إلى نموذج الاختيار الذاتي، وخصوصية تكاليف الهجرة.

- نموذج الاختيار الذاتي

تعتبر الدراسات المتعلقة بنظرية الاختيار الذاتي للهجرة التي قام بها Borjas في سنوات 1987 و1989 و1994 من الدراسات الأولى الأكثر أهمية، ونقطة البداية. فقد مر Borjas بداية بالدخل الفردي في دول الأصل والدول المستقبلة، والتي تعتمد في نفس الوقت على الخصائص الملاحظة على الفرد (التعليم، العمر)، وكذلك الخصائص غير الملاحظة كالإمكانيات الفردية،. فإذا كان الدخل في الدول المستقبلة أعلى من دول الأصل ففي هذه الحالة سيرغب الأفراد في الهجرة، وفسر ذلك بصفة احتمالية، حيث وضح نموذجه أن الهجرات تتزايد مع تزايد الدخل المتوسط في الدول المستقبلة وبتكاليف الهجرة. (مغتات صابرينة، 2012، 72)

هناك توجه آخر لنموذج Borjas يرى أن قرارات الهجرة لا تتم دائما بشكل فردي، بل قد تكون في إطار عائلي، حسب "نظرية الهجرة العائلية". إن إدراج العائلة في نماذج الهجرة ليس بالأمر الجديد، فقد بين Mincer سنة 1978 أن للعائلة مصلحة في أن تهاجر إذا كان عائد الفرد الذي هاجر بمفرده يعوض خسائر باقي أفراد العائلة الذين لن يستطيعوا الهجرة. وقدم Starck أيضا "الهجرات العائلية" كوسيلة لتدنية الخسائر على مستوى العائلة ككل. إن هجرة فرد أو عدة أفراد من العائلة يعتبر وسيلة لتنويع مصادر المداخيل وكذا التقليل من الأخطار.

ويدرج كل من Bornars وBorjas من خلال نموذج "الاختيار الذاتي"، أن العائلة تتدخل مباشرة في قرار الهجرة بهدف تعظيم دخل الفرد. وبتطبيق نفس منهجية نموذج الاختيار الذاتي فإن الأخذ في الاعتبار عنصر العائلة يقودنا إلى نتيجتين إضافيتين؛ الأولى أن هناك عائلات يهاجر أفرادها حتى ولو كانت خياراتهم الفردية تميل إلى البقاء، وفي نفس الوقت يمكن للأشخاص تقرير البقاء حتى ولو كانت خياراتهم الفردية المثلى تتمثل في الهجرة. هناك وجهات نظر أخرى مقارنة لنموذج Borjas تعتبر أن قرار الهجرة لا يتحدد أساسا بقرارات اقتصادية واجتماعية، بل يمكن إدراج القرارات السياسية والدينية والعقائدية فيه كذلك. (مغتات صابرينة، 2012، 74)

- خصوصية تكاليف الهجرة

توازيا مع الدراسات المتعلقة بنموذج الاختيار الذاتي للمهاجرين، هناك دراسات أخرى جاءت لتقوي المعرفة بمحددات الهجرة، وخصوصا تلك المرتبطة بخاصية "تكاليف الهجرة"، فالتكاليف التقليدية معرفة على أنها تكاليف نقدية مباشرة (المسافة الجغرافية، تكاليف المعيشة في الدول المستقبلة، تكاليف المعلومات، التكاليف المرتبطة بعدم التحكم في اللغات، التكاليف النفسية أو غير الاقتصادية مثل الديانة، المناخ، البيئة...الخ)، وهناك بعض الباحثين

أدرجوا تكاليف أخرى مثل التكاليف الحدودية، وغياب الشبكات الاجتماعية من نفس دول الأصل، وكذا سياسات الهجرة. (مغتات صابرينة، 2012، 74)

فيما يخص تكلفة الهجرة المرتبطة بغياب الشبكات الاجتماعية فإنه يفسر بأن وجود مهاجرين مستقرين في دول المقصد يسمح بتخفيض التكاليف على المهاجرين المستقبليين ذوي نفس الأصول الجغرافية، وبصفة عامة فان الأخذ في الاعتبار وجود شبكات ضمن التحليل المرتبط بالهجرة لا يعتبر أمرا جديدا، حيث قدم Al وCarrington (مغتات صابرينة، 2012، 75) مساهمات كبرى في ذلك، بإثبات أن تكاليف الهجرة هي عبارة عن دالة متناقصة بالنسبة للهجرات السابقة، هذا الانخفاض في التكاليف قد يكون مرتبطا بالمعلومات التي يقدمها قدماء المهاجرين للمهاجرين الجدد والتي تخص مثلا سوق العمل، وفي هذا السياق فإن كلفة المعلومة شكلت أحد مركبات مفهوم الشبكات الاجتماعية. حسب الباحث Chou (مغتات صابرينة، 2012، 75) يستطيع قدماء المهاجرين تخفيض التكاليف النقدية بشكل مباشر وذلك بتوجيه الجدد حول البحث الأسرع عن العمل والسكن، وقد تم ملاحظة أنه خلال الفترة الأخيرة قلت تكاليفهم لأن وجود مثل هذه الشبكات يساعد على التأقلم مع ثقافة البلد المضيف من ناحية اللغة والبيئة "تخفيض التأثير النفسية"، كما أن تكاليف النقل المرتبطة بالهجرة غير الشرعية يمكنها أيضا أن تنخفض بوجود مهاجرين مستقرين في هذه الدول، إذ يوجهونهم إلى مختلف الطرق من أجل تفادي الدوريات على الحدود.

في حالة بحثنا هذا يعد نموذج "الاختيار الفردي" الأقرب لتفسير ظاهرة الهجرة الدولية الأولى المنطلقة من تادلا، لتصبح، بعد أن ظهرت نتائجها الاقتصادية والاجتماعية، مشروعا تنخرط فيه العائلة، تقريرا وتشجيعا وتوجيها وتمويلا، كما لا يجب أن نغفل الظروف المحيطة بدول المنشأ ودول الاستقبال، فهي الأخرى تؤدي دورا هاما في تفعيل هذا القرار.

2- أي تأثير للأسرة على الهجرة الدولية بأرياف سهل تادلا؟

تميزت أرياف سهل تادلا بكونها من أهم الأحواض الهجرية الجديدة بالمغرب[1]، وبسيادة الهجرة السرية غير القانونية بها. فالهجرة الدولية المنطلقة من الدوائر السقوية لبني عمير وبني موسى هي هجرة سرية في معظمها، تميزت

1- حسب تقرير منظمة "كاريتاس" الإنسانية، إيطاليا، 2012، تأتي الجالية المغربية بإيطاليا في المرتبة الثانية في قائمة الأجانب المقيمين بهذا البلد برسم سنة 2011. بما مجموعه 506 آلاف مغربي مسبوقة بالجالية الرومانية.

بكونها هجرة ذكورية، شبابية، همت العزاب أساسا، اشتغلوا بالمهجر في قطاعات اقتصادية متعددة، كالبناء والفلاحة والتجارة[1]، واتجهت نحو إيطاليا وإسبانيا. (منير صالح، 1996، 50)

أ- أسباب الهجرة الدولية بسهل تادلا

تعددت وتنوعت أسباب الهجرة بتادلا، ويمكن أن نميز فيها بين عوامل الجذب وعوامل الطرد:

- **العوامل الطاردة**: يدل التحليل النفسي الاجتماعي لهذه الحركة على وجود بعض العوامل في البيئة الطاردة تُحْدِث في نفس المهاجر شعورا داخليا ينفره من بيئته الأصلية، ويدفعه للبحث عن بيئة جديدة يتوقع أن تكون ظروف الحياة فيها أفضل، (مجدة إمام، 2009، 17) ولعل العامل الاقتصادي يعد أهمها على الإطلاق. فعلى الرغم من أنه لا توجد بالضرورة علاقة بين معدلات البطالة والهجرة، فليس كل العاطلين يتجهون إلى الهجرة وليس كل العاملين يعزفون عنها، إلا أن معدلات فائض العمالة في سوق العمل[2] الداخلي هي أحد مصادر الهجرة المحتملة. (راوية توفيق، 2007، 18)

أدى تغير دور الدولة في حماية اقتصادها بعد تبنيها لسياسة التقويم الهيكلي الذي فرضه البنك الدولي، إلى نتائج لم يكن جميعها إيجابيا، فقد أدت إلى تراجع الدولة عن التدخل لتحديد أسعار مخرجات ومدخلات الإنتاج الفلاحي، وتراجعت عن دعم أسعار وسائل الإنتاج من أسمدة ومياه السقي وغيرها، مع الحد من القيود المفروضة على القطاع الخاص في استيراد وتصدير المنتجات الفلاحية وغيرها.

أفرز هذا الوضع زيادة في معدلات الفقر والبطالة[3] بين العاملين في المجال الفلاحي وعزز الحافز لديهم، خاصة في صفوف الشباب، للهجرة بحثا عن عمل بديل. كما أدت سياسة الخوصصة إلى خفض أعداد اليد العاملة

1- تناول تقرير كونفدرالية قطاع الخدمات بإيطاليا سنة 2012 بالبحث مهن المهاجرين المغاربة بإيطاليا، فأكد أن ممارسة مهنة البيع بالتجوال بين الأجانب بإيطاليا يعتبر "ماركة مسجلة" باسم المهاجرين المغاربة، حيث تبلغ نسبة المشتغلين بهذا القطاع ما يفوق 60% من مجموع 57 ألف سجل تجاري مسجل باسم مغاربة مقيمين بإيطاليا.

2- زاد من تأثير هذه العوامل الاقتصادية التركيبة الديموغرافية للسكان، والتي تميزت منذ خمسينيات القرن الماضي بارتفاع معدل النمو السكاني بالمغرب، وارتفاع نسبة الفئة العمرية للشباب من إجمالي السكان. فرغم أن معدل النمو السكاني ومعدلات الخصوبة قد انخفضت خلال العقد الماضي، إلا أن هذا الانخفاض لن يظهر آثاره إلا على المدى الطويل، وسيستمر الضغط على سوق العمل في المديين المتوسط والقصير.

3- "إن من أسباب الهجرة الريفية إلى إيطاليا شيوع البطالة، حيث أن معظم المهاجرين كانوا يعانون من بطالة اختيارية أو إجبارية أو مقنعة، خاصة في صفوف فئتي الحاصلين على تعليم متوسط أو جامعي، أو رغبة منهم في الحصول على دخل أعلى، وذلك بسبب قلة

في المنشآت الفلاحية، وإلى زيادة معدلات الفقر، (راوية توفيق، 2007) خصوصا في ظل غياب صناعة غذائية قادرة على معالجة وتحويل الفائض من الإنتاج الفلاحي وبالتالي توفير فرص عمل للشباب الذي يصل سنويا إلى سوق الشغل، الأمر الذي حفز الجميع على الهجرة، فقراء وأغنياء، بشكل فردي أو بقرار جماعي عائلي.

– **العوامل الجاذبة**: تتوفر في دول الاستقبال عوامل جاذبة لمهاجري سهل تادلا، عوامل لعبت دورا مهما في نشوء تيارات الهجرة الدولية، نذكر منها:

* الدخل المرتفع بالدول المتقدمة، وحرية ممارسة المهنة لتحقيق مستوى معيشي لائق ومقبول.
* إمكانية الحصول على عمل مناسب.
* التقدم العلمي والاستقرار السياسي والجو الديمقراطي وحرية الرأي.
* توفر المناخ الملائم للعمل.
* إمكانية الاستفادة من الخدمات الاجتماعية. (مجدة إمام، 2009، 18)

ب– كان للعائلة تأثير واضح في هجرة أبناء سهل تادلا نحو الخارج

لقد أخذت الهجرة الدولية بتادلا منحى آخر في تسعينيات القرن الماضي، كان للبعد النفسي والمجتمعي فيه النصيب الأكبر، حيث ستصبح الهجرة للعمل بأوروبا مفخرة يتم التباهي بها بين الأسر والعائلات، فالمهاجرين العائدين عند كل موسم صيف ينظر إليهم كأوفر الناس حظا وأحسنهم حالا ومآلا. لقد أجج هذا الشعور النفسي الرغبة في الهجرة لدى الشباب، سواء بالطرق القانونية أو بغيرها من الطرق السرية.

لا يمكن اعتبار العامل الاقتصادي العامل الوحيد المحدد للهجرة الدولية بتادلا، فهناك عوامل أخرى كان لها دور مهم في مغادرة عدد من أبناء هذه المناطق لمواطنهم الأصلية والاستقرار ببعض البلدان الأوربية. فقد أصبح البحث عن الرفاه ورغد العيش للأفراد والأمن الاقتصادي للأسر أهم محفز للهجرة الدولية المنطلقة من مجال يُعد واحدا من أغنى المجالات الفلاحية بالمغرب.

العائد من الوظيفة العمومية، أو حيازة ملكية محدودة من الأرض الزراعية لا يتناسب مدخولها مع ارتفاع مستوى المعيشة" مجدة إمام، هجرة الشباب الدولية والتنمية الفرص والتحديات؛ مقالة.

مبيان رقم 1: عوامل هجرة أبناء مدينة الفقيه بن صالح نحو إيطاليا

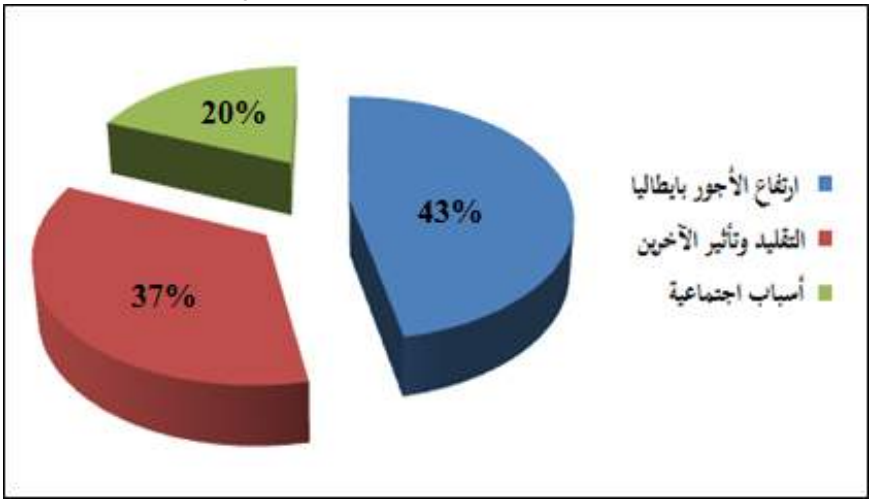

مصدر المعطيات: منير صالح، 1996

فحسب المبيان أعلاه، يلاحظ أن هناك ثلاثة أسباب دفعت أبناء الفقيه بن صالح بتادلا إلى الهجرة نحو إيطاليا، فحوالي 43% منهم غادروا نحو إيطاليا نظرا لارتفاع الأجور بها، أي أن لديهم مداخيلهم بالمغرب لكنها لا ترقى لطموحهم، بينما هاجر حوالي 37% منهم لأسباب نفسية تمثلت في تأثير الآخر والرغبة في تقليد أسلوب حياة الغرب التي ينشرها المهاجرون عند عودتهم[1]، هذا ولا تتعدا نسبة الذين هاجروا لأسباب اجتماعية مرتبطة بالفقر والحاجة للعمل 20 بالمائة. (منير صالح، 1996، 154) وما يؤكد هذا المعطى هو وجود مجموعة مهمة من المهاجرين بإيطاليا ينتمون لأسر ميسورة تملك أراضي فلاحية مسقية بسهل تادلة، هذه الأسر هي التي دفعت تكاليف الهجرة عن أبنائها، فأزيد من 80% من مجموع أسر المهاجرين بالوسط الريفي تملك حيازات فلاحية مسقية، و33,7% من أسر المهاجرين بالمركز الحضري تتوفر هي الأخرى على حيازات فلاحية، هذا الأمر يجعلنا أمام هجرة للأغنياء عكس الهجرة الأولى المنطلقة من الجبال والأوساط الفقيرة.

1- التقليد والمحاكاة: "من المفاهيم التي تداولتها دراسات اقتصاديات التنمية وعلم الاجتماع، تعبيرا عن ظاهرة انتقال وانتشار أنماط السلوك الاستهلاكي عبر الحدود الدولية، وعبر التكوينات الاجتماعية المحلية، وفي البداية، كان أثر التقليد منصبا على التأثر بأنماط الإنفاق الاستهلاكي من الدول الغنية والصناعية المتقدمة إلى البلاد النامية، مما أضعف الميل للادخار وخاصة بين الشرائح الاجتماعية ذات المواقع المنخفضة على سلّم الدخل. وفي فترة تالية، أصبح استخدام المصطلح أكثر تداولا، تحت تأثير التقدم التكنولوجي وخاصة من حيث حيازة السلع والأجهزة بغرض التسلية أو الاستخدامات المنزلية، وفرض هذا المتغير تطلعات اجتماعية متنامية. وعبر عن ذلك عبر آليات الحراك الاجتماعي، في سياق ما يسمى ثورة التوقعات المتزايدة".

لقد فرض العاملان، الاقتصادي والنفسي، نفسيهما كأحد أهم دوافع الهجرة نحو الخارج بسهل تادلا، فالمجتمع المغربي كبقية المجتمعات النامية جعل الجانب المادي معيارا للنجاح والتفوق، وصارت فيه الكماليات ضروريات لدى شبابه. ولما كانت الهجرة تمكن الفرد المهاجر من تحقيق بعض المكاسب المادية؛ (سيارة فارهة، منزل فخم، أموال طائلة ...) فإن مكانته داخل المجتمع سوف تتحسن وسيكن له الجميع الاحترام والتقدير، كل هذا جعل العديد من الشبان يعيش حلم الهجرة الذي جعل جميع المهن والوظائف والحرف غير ذات قيمة أمام عمل بسيط وسط ميلانو أو برشلونة[1]. إن هذه النظرة المجتمعية للمهاجر تجعل الشبان يعيشون حلم الهجرة حياتهم كلها. (مجيد بوجمعاوي، 2010) فالهجرة الدولية المنطلقة من مدينتي الفقيه بن صالح وأولاد النمة وغيرهما بسهل تادلا ضمت في صفوفها أبناء الأسر المالكة للأراضي وغير المالكة لها، وشملت الموظفين والمهنيين والعاطلين على حد سواء، وعليه يتضح أن أسباب هذه الهجرة متداخلة بين ما هو اقتصادي وما هو اجتماعي ونفسي، (منير صالح، 1996) وهو ما قد يجعل تأثيرها يختلف من مجال لآخر بل ومن مهاجر لآخر كل حسب دافعه من تلك الهجرة.

لقد اتضح لنا أثناء قيامنا بمقابلات مع مجموعة من المهاجرين وأسرهم بسهل تادلا أن للأسرة تأثيرا هاما في الدفع بالشباب نحو عبور البحر، خصوصا من قبل الأسر الفلاحية الميسورة التي شجعت على الأقل أحد أبنائها للهجرة عبر التكفل بجميع المصاريف الضرورية، لما رأت في ذلك من استثمار سيعود عليها بالنفع الاقتصادي ولإيمانها أنها إن لم تفعل ذلك فقد تخسر أراضيها وفلاحتها بفعل توالي سنوات الجفاف ورفع دعم الدولة عنها، وستخسر مكانتها بفعل ازدياد ثراء الأسر الفقيرة التي عاد أبناؤها المهاجرون بأموال واستثمارات كبيرة نقلتها من الهامش الاجتماعي إلى محط تقدير واحترام.

فالهجرة لديها صمام أمان من المخاطر الاقتصادية التي لا تملك تأمينا عليها، وهي تطوير لمشاريعها العائلية وتنويعها حيث تركت عدة أسر للمهاجرين نشاطها الفلاحي واتجهت للاستثمار في العقار والسكن بحواضر السهل، وهي أيضا تكريس لمكانتها وحظوتها في المجتمع.

3- استثمارات المهاجرين التادليين وتأثير الأسرة في توجيهها

استفادت الأسر الريفية بشكل مباشر من هجرة أبنائها، التي ساهمت في بعض أو جل تكاليفها، إما عن طريق الحوالات البنكية والبريدية التي يرسلونها باستمرار، والتي يحسنون بها حياتهم الاقتصادية ويغيرون بها نمط استهلاكهم أو يطورون بها مشاريعهم العائلية القائمة، أو عن طريق المشاريع الاستثمارية التي ينشئها المهاجرون بمناطق

1- أثر حلم الهجرة لأوروبا على نفسية الشبان المغاربة وجعلهم أمام صراع نفسي ينطلق من عَقْد مقارنات بين نظرة المجتمع السلبية لشاب عاطل أو عامل بأجر محدود في بلده، ونظرته الإيجابية بل والتقديرية لمهاجر يعود إلى بلده لمدة شهر أو أقل يَلقى فيها جميع أنواع الترحيب.

الانطلاق، مشاريع توفر فرص عمل لأفراد الأسرة وتؤمن لها مداخيل جديدة، فأي تأثير لأسر المهاجرين في توجيه هذه الاستثمارات؟

أ- ساهمت العائلة في إقناع ابنها المهاجر على «الاستثمار» بالمغرب

إن الاقتناع "بفكرة الاستثمار" لدى المهاجرين المستثمرين بمدينة أولاد النمة بتادلا جاءت نتيجة لأربع متغيرات رئيسة. متغيرات تمثلت إما في اقتناع المهاجر نفسه بالاستثمار، أو بإلحاح من عائلته، أو من خلال تأثير شريك الاستثمار عليه، أو جراء توجيه الدولة وتحفيزها للمهاجر على استثمار عائدات الهجرة، متغيرات توزعت كما يلي وكما يوضحها المبيان أدناه:

- **اقتناع شخصي**: بلغت نسبة المهاجرين الذين اقتنعوا بضرورة الاستثمار في بلدهم حوالي 59% لدى مهاجري أولاد النمة.

- **العائلة**: دفعت "العائلة" بحوالي 21% من مهاجري أولاد النمة للاستثمار في الموطن الأصلي، فقد أوعزت العائلات لأفرادها المهاجرين بضرورة خلق مشاريع اقتصادية من أجل توفير فرص شغل لبعض أبنائها العاطلين عن العمل.

- **شريك الاستثمار**: كانت فكرة الاستثمار بالموطن الأصلي بالنسبة لعدد من المهاجرين المستثمرين من اقتراح الشريك، حيث بلغت نسبة هؤلاء المهاجرين المستثمرين حوالي 16% من مجموع المهاجرين المستثمرين بمدينة أولاد النمة. شريك الاستثمار قد يكون مقيما بالمغرب أو مهاجرا دوليا أو مواطنا أجنبيا.

- **توجيه من الدولة**: تحفيز الدولة للمهاجرين على الاستثمار بالموطن الأصلي كان ضعيفا جدا، فحوالي 4% من المهاجرين المستثمرين بأولاد النمة كانت الدولة سببا في توجيههم وتحفيزهم على الاستثمار.

مبيان رقم 2: أصل فكرة الاستثمار لدى المهاجرين الفاعلين

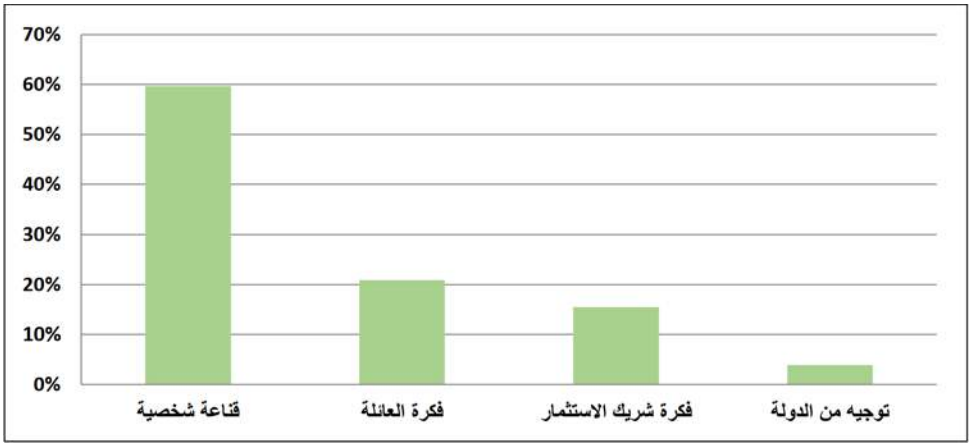

المصدر: بحث ميداني 2013، إنجاز الباحث

يتضح أن الاقتناع الشخصي يظل أهم محفز على الاستثمار، "الاقتناع الشخصي" هو بصيغة أخرى "الفردانية في اتخاذ القرار"، فالمهاجر ورغم احتكاكه بالثقافة الغربية لا يزال متأثرا بمجتمعه ذي الثقافة الذكورية المتسمة بأحادية اتخاذ القرار. لذلك نجد أن المهاجرين الذين لم تتدخل العائلة في هجرتهم لا من ناحية التوجيه أو الدعم يتخذون قرار الاستثمار بشكل فردي، بينما الذين هاجروا بإيعاز أو دعم من العائلة تكون قراراتهم الاستثمارية مرتبطة بموافقة العائلة أو بمشورتها، ومنهم من قد ينقلب على القرار العائلي ويرفض الاستثمار على الأقل في الوقت الراهن.

ب– الحنين للجو العائلي والاستقرار بالمغرب كانت الدافع لاستثمار المهاجرين

تنوعت دوافع الاستثمار لدى المهاجرين الدوليين تبعا لعدة اعتبارات تختلف من مهاجر لآخر، والتي نجملها في خمس دوافع رئيسة كما يوضحها المبيان (رقم 3)، وهي:

– **الحنين للجو العائلي والاستقرار بالمغرب:** قرر حوالي 50% من المهاجرين المستثمرين بأولاد النمة الاستثمار بالمدينة رغبة منهم في العودة والاستقرار نهائيا بالمغرب. فقد صرح جزء مهم من المهاجرين المستثمرين بعدم رغبتهم في تلقي أبنائهم تعليما أوليا بالمهجر كي لا يتشبعوا بثقافة الغرب، ولهذا ظل هؤلاء المهاجرون يتحينون الفرصة للعودة مع أبنائهم إلى المغرب. لقد صرح أحد مهاجري أولاد النمة أن من أسباب عودته واستثمار أمواله بالمدينة توجسه وخوفه من هامش الحرية الكبير الذي تتمتع به المرأة والطفل بأوروبا، وهو ما قد يقوض أسس الأسرة وتماسكها حسب رأيه، وهذا ما أكده لنا السيد (ع)؛ مستثمر بأولاد النمة، وهو مهاجر عائد من إيطاليا رفقة زوجته وأبنائه بصفة نهائية، بالقول: "تلك ثقافة غريبة عنا، نحن مسلمون ولا نرضى بذلك الانفتاح، أبناؤك لن يعودوا تحت سلطتك هناك، قد تسجن إن قمت بتربيتهم كما تريد ... المرأة أيضا تصير خارج السيطرة هناك ... قد تتنكر لك في أية لحظة ... عالم آخر يعيشه المغاربة هناك.. مساكين!!".

كما أكد جزء آخر من المهاجرين الفاعلين أنهم عادوا واستثمروا بالمغرب لكي يظلوا قريبين من آبائهم وعائلاتهم، ليعيشوا الجو العائلي الغائب عن المجتمعات الغربية.، هذا الميل العاطفي للعيش بالقرب من العائلة نجده حاضرا بقوة لدى المهاجرين الأوائل والجيل الأول منهم، لكنه آخذ في النقصان مع تقدم الأجيال، فقد صرح السيد (ج)؛ أحد المهاجرين المستثمرين بالقول: "تلك بلاد باردة في كل شيء... نحن هنا اعتدنا على الجو العائلي والأصدقاء والجيران... أبوابنا مفتوحة دائما ... كبرنا وسط أعمامنا وأخوالنا وجداتنا، هناك لا وجود لشيء اسمه العائلة... لا شيء هناك يعوضك عن جلسة مع الوالدين والإخوة ... أما أن تجلس رفقة الأصدقاء وأنتم ترتشفون كؤوس الشاي كما اعتدنا على ذلك في الدوار فذاك من المستحيلات هناك".

– **الأزمة الاقتصادية:** أدت الأزمة الاقتصادية الأخيرة التي عرفتها أوروبا إلى عودة عدد كبير من المهاجرين لبلدانهم الأصلية. المغرب كان من بين الدول التي تأثرت جاليته بالأزمة الاقتصادية، خصوصا المهاجرين الذين هاجروا في

العقود الأخيرة نحو إسبانيا وإيطاليا. هذه الأزمة أدت إلى عودة عدد مهم من المهاجرين وجعلت العديد منهم يستثمرون عائدات الهجرة في مشاريع اقتصادية بمناطقهم الأصلية. فقد استثمر حوالي 26% من المهاجرين الفاعلين بأولاد النمة مدخراتهم بعد عودتهم من أوروبا بعدما توقفت أنشطتهم الاقتصادية هناك، حيث أكد السيد (ر) ذلك بالقول؛ وهو مهاجر عاد مؤخرا من إيطاليا: "آلاف المغاربة عادوا بعد أزمة أوروبا، منهم من تأزم نفسيا ومنهم من يصارع الزمان في صمت، من جمع قليلا من المال عاد وأنشأ استثمارا مؤقتا بأولاد النمة ريثما تتحسن الأوضاع مجددا بالمهجر، أعرف عددا مهما من المغاربة بإيطاليا لا يجدون مسكنا ولا مأوى وتمنعهم كبرياؤهم وأقوال الناس من العودة للمغرب، ماذا سيقول الناس عنهم، إنها مأساة"

– **تطوير مشاريع العائلة**: شكلت الرغبة في إدارة وتطوير مشاريع العائلة الدافع الرئيس الذي جعل بعض المهاجرين يفضلون العودة إلى مواطنهم الأصلية. هذا العامل دفع بحوالي 14% من المهاجرين إلى الاستثمار بمدينة أولاد النمة، خصوصا وأن لأغلبهم أراضي فلاحية مسقية تسعى العائلة لتطويرها.

لقد توصلت الدراسة إلى أن التدخل الذي قام به المهاجرون سواء لتمويل، أو لتطوير المشاريع العائلية الفلاحية بمناطقهم الأصلية انحصر أساسا في:

– اقتناء الآلات الفلاحية الحديثة: الجرارات، وسائل النقل، آلات الحصاد، ...

– تجهيز الأراضي بآلات السقي: المضخات، وسائل السقي الحديث، ...

– توسيع المساحات المزروعة: مد القنوات، استصلاح الأراضي، زراعة الأشجار المثمرة، استعمال البذور المنتقاة...

– استعمال المبيدات الفلاحية والأسمدة،

– اقتناء أراضي فلاحية،

– الاهتمام بتربية الأبقار الحلوب من خلال اقتناء أبقار من الصنف الأصيل والهجين.

هذا الاهتمام بمشاريع العائلة كان ضمن اهتمامات المهاجرين الأوائل فقط، كما سجلنا تأثره بتوالي سنوات الجفاف وميول الأسر إلى التخلي التدريجي عن مزاولة الأنشطة الفلاحية وتعويضها بأخرى أسرع مردودية.

مبيان رقم 3: دو افع الاستثمار لدى المهاجرين بأولاد النمة

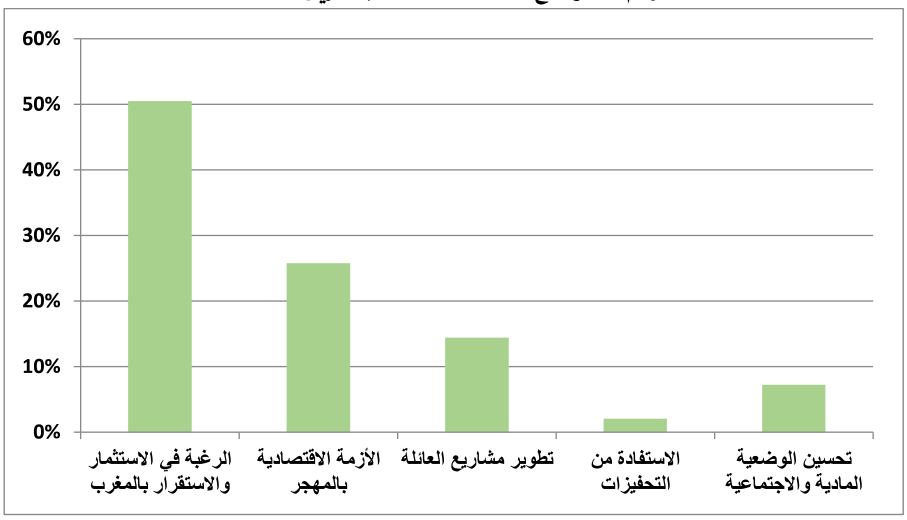

المصدر: بحث ميداني 2013، إنجاز الباحث

– **الاستفادة من التحفيزات**: تعتبر التحفيزات التي قدمتها الدولة للمهاجرين المستثمرين واحدة من العوامل التي دفعت مهاجري المدينة للاستثمار بالمغرب، لكن أهمية هذا الإجراء تظل ضعيفة جدا، فلم تتعدى هذه النسبة 2% من مجموع المهاجرين المستثمرين بمدينة أولاد النمة، هذا الأمر نرجعه إلى ثلاثة عوامل هي:

– غياب تام لبرامج تقدم الدعم للمهاجرين المستثمرين،

– عدم وجود برامج توجه وتشجع المهاجرين على الاستثمار بمناطقهم الأصلية،

– ضعف التواصل لتقديم البرامج الخاصة بالتوجيه والدعم لكنها تظل غير معروفة نظرا لغياب أو ضعف التواصل.

مما سبق يتبين أن للأسرة دورا هاما في الدفع بالمهاجرين للاستثمار بمناطق الانطلاق سواء بشكل غير مباشر كما هو الحال بالنسبة لحوالي النصف الذين اختاروا العودة والاستثمار بحثا عن الدفء العائلي والاستقرار النفسي لهم بجوار عائلاتهم، أو بشكل مباشر لحوالي الخمس الذين استثمروا بالمدينة بضغط مباشر من العائلة، وحتى الذين استثمروا بعد عودتهم جراء الأزمة الاقتصادية فمن غير المستبعد أن يكون لعائلاتهم تأثير عليهم عبر تشجيعهم على العودة والاستثمار بالمغرب.

ج– لم يكن اختيار القطاع المُستثمَر فيه أمرا عشوائيا لدى المهاجرين

إن اختيار قطاع الاستثمار لم يكن بالأمر السهل، فهو مرتبط بعدة دوافع، فالمهاجر الذي قرر الاستثمار يعرف أنه سيصرف أموالا كثيرة على المشروع، مبالغ مالية سعى طيلة مدة هجرته على جمعها، وقد تضيع إذا لم يكن اختياره مبنيا على أسس ودوافع سليمة.

يمكن تصنيف الدوافع التي جعلت المهاجر بمدينة أولاد النمة يغامر بمجهود سنوات الغربة، ويوجه مدخراته المالية صوب الاستثمار، إلى خمس فئات كبرى، كما يوضحها المبيان (رقم 4) وهي:

– **مشروع قليل المخاطرة وغير مكلف**: من الاعتبارات المهمة التي وضعها المهاجرون المستثمرون نصب أعينهم عند اختيار مشروع الاستثمار هي الكلفة والمخاطر. فغالبا ما يقع الاختيار على مشروع ما بناء على كلفة إنجازه وحجم المخاطر المحيطة به. لذلك نجد نسبة مهمة من المهاجرين يستثمرون في مشاريع معروفة من قبل، ومضمونة المردودية خلال الشهور الأولى لانطلاقها، في حدود كلفة لا تتجاوز المليون درهم.

فقد توصلت الدراسة إلى أن 31% من المهاجرين المستثمرين بأولاد النمة اختاروا مشروعهم الاستثماري انطلاقا من مؤشري: كلفة الإنجاز، ودرجة الأمان الاقتصادي، لذلك وجدنا بالمنطقة مشاريع صغيرة ومتوسطة لا تحتاج لرأس مال كبير وتتمتع بدرجة أمان اقتصادي معتبرة كالمقاهي ومحلات البقالة وغيرها.

– **استثمار الخبرة المهنية**: راكم بعض المهاجرين المغاربة خبرة مهنية مهمة في عدة قطاعات اقتصادية بالمهجر. خبرة حاول العديد منهم نقلها لموطنهم الأصلي عبر إحداث مشاريع اقتصادية. هذا الأمر لمسناه بشكل واضح في صفوف المهاجرين المستثمرين. فقد كان لتوفر المهاجرين النماويين على خبرة في أنشطة اقتصادية زاولوها بالمهجر الدافع الأول لحوالي 28% منهم للاستثمار في قطاعات اقتصادية بعينها.

مبيان رقم 4: دوافع اختيار قطاع الاستثمار لدى المهاجرين النماويين

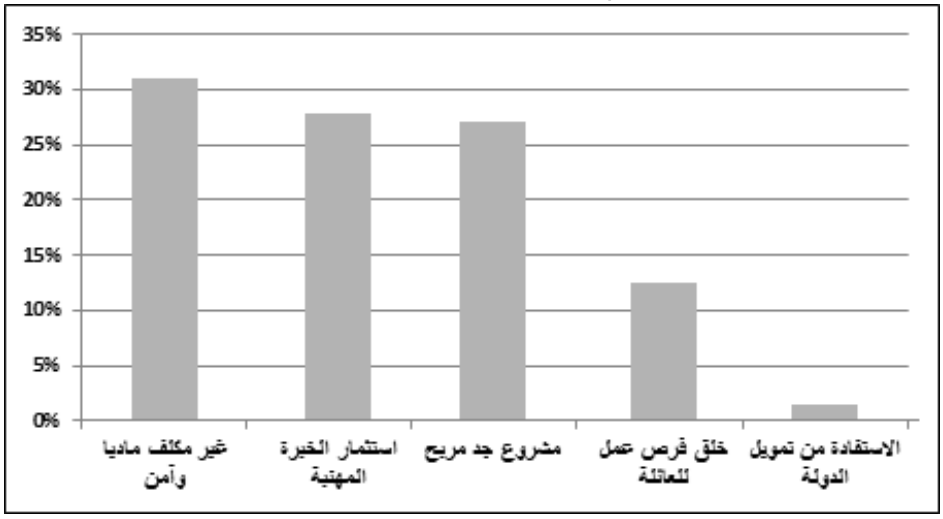

المصدر: بحث ميداني 2013، إنجاز الباحث

– **مشروع جد مربح**: عادة ما يفضل المستثمر مشروعا مربحا يستثمر فيه أمواله وخبرته، حيث يبحث منذ الوهلة الأولى عن المشروع المناسب في منطقة معينة، هذا البحث عادة ما تراعى فيه الخصوصيات الجغرافية والبشرية للمنطقة.

لقد اهتم المهاجرون المستثمرون بمؤشر "المردودية وحجم الأرباح" عند اختيارهم لمشروع الاستثمار. فقد بُني اختيار 27% من المهاجرين المستثمرين بأولاد النمة لمشروعهم الاستثماري على مردوديته، وحجم أرباحه المتوقعة، وفق ما سمعوه أو عاينوه من مشاريع مربحة أحدثت بمناطقهم الأصلية. على سبيل المثال فلم يكن بأولاد النمة قبل خمسة عشر سنة غير محل واحد لغسل السيارات وبعض المقاهي البسيطة، إلا أنه وبعد أن ظهرت مردودية هذه المشاريع أصبحت في العقد الأخير من أهم المشاريع التي استثمر فيها المهاجرون، بحيث وعملوا على تطويرها وتجهيزها لتصبح جاذبة للزبناء.

– **خلق فرص عمل للعائلة**: إن ما دفع بحوالي 12% من المهاجرين المستثمرين بأولاد النمة لإحداث مشاريعهم هو الرغبة في تشغيل أحد أفراد عائلتهم، وفي بعض الأحيان تقترح العائلة على ابنها المهاجر الاستثمار في مشروع معين لتوفير عمل لأحد إخوته العاطلين عن العمل، فالمهاجر هو صاحب المشروع والتسيير يؤول للعائلة أو لأحد أفرادها.

إن غاية المهاجر المستثمر هنا في إيجاد عمل لأحد أفراد أسرته هو ضمان استقرار أقاربه بموطنه الأصلي لرعاية مصالح العائلة، وتلبية طلبات الصغار والنساء وكبار السن.

– **الاستفادة من تمويل الدولة**: لقد اختار حوالي 85% من المهاجرين المستثمرين بأولاد النمة قطاعات استثمارهم إما نظرا لكونهم راكموا خبرة لا بأس بها في ذاك القطاع، أو لأن المشروع لا يحتاج لرأس مال كبير في مقابل مردوديته الجيدة. بينما نجد أن الذين اختاروا مشروعهم الاستثماري نظرا للدعم الذي ستوفره لهم الدولة عبر التسهيلات والتحفيزات المالية لا يمثلون سوى 2% من المهاجرين المستثمرين.

من هنا يمكن أن نتساءل كيف أن منطقة فلاحية غنية مثل سهل تادلا لم ينخرط مهاجروها في المخططات القطاعية للدولة، في الوقت الذي يحاول فيه المغرب جلب المزيد من المستثمرين الأجانب؟

د– يسود "الاستثمار الفردي" في صفوف المهاجرين، وتعد العائلة أهم شريك

إن السلوك الاستثماري السليم، حسب خبراء الاقتصاد، يقتضي توزيع الأموال المخصصة للاستثمار على عدة استثمارات وليس على استثمار واحد، عن طريق الدخول كشريك في مشاريع عدة. فالأمر يقلل من هامش الخطر ويزيد من فرص الاستثمار. هذا التفكير الاستثماري هو ما حاولنا قياسه عند المهاجرين المستثمرين بمدينة أولاد النمة، فكلما كان عدد "المشاريع المشتركة" أكبر من عدد "المشاريع الفردية" إلا وكان ذلك دليلا على ما اكتسبه المهاجرون من وعي استثماري ببلد المهجر، والعكس قد يكون صحيحا.

لقد توصلت الدراسة إلى أن للمشاريع المشتركة حضورا في استثمارات المهاجرين، وشريك الاستثمار إما من العائلة، مهاجرا آخر، أو شخصا أجنبيا، كما يشير إلى ذلك المبيان التالي:

مبيان رقم 5: شركاء الاستثمارلدى مهاجري مدينة أولاد النمة

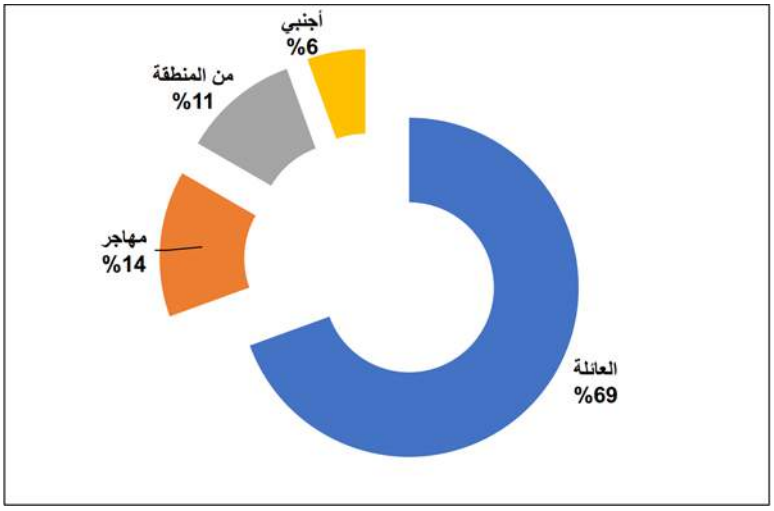

المصدر: بحث ميداني 2013، إنجاز الباحث

تعد العائلة شريك الاستثمار فيما يقارب 70% من المشاريع المشتركة لمهاجري أولاد النمة، بينما توزعت النسبة المتبقية على شركاء آخرين قد يكونون مهاجرين أيضا (14%)، أو من أبناء المنطقة (11%)، أو شركاء أجانب (6%). إن الانتماء العائلي القوي في المجتمعات الريفية يجعل حديث المرء عن الملك الفردي غائبا والإحساس بالحياة المشتركة طاغيا، كما أن نصيب العائلة في هذه "الشراكة" إن وجدت يصعب تحديده بدقة وفق معايير الاستثمار المعتمدة. إن مشاريع المهاجرين ما تزال بعيدة عن المفهوم الصحيح للمشاريع العائلية أو المشاريع متعددة المساهمين.

هـ – الانعكاسات الثقافية والاجتماعية لاستثمارات المهاجرين على العائلة– المجتمع

إن الحديث عن التأثير في العلوم الاجتماعية يعني بالضرورة وجود فعل وتفاعل بين الفاعل والمفعول به، هذا التأثير قد يكون ماديا أو غير مادي، دائما أو مؤقتا، شاملا أو محدودا.

في دراستنا لاستثمارات المهاجرين بمدينة أولاد النمة بتادلا رصدنا تأثير هذه الاستثمارات على العائلة والمجتمع على عدة مستويات:

اقتصاديا؛ مجموعة معتبرة من الاستثمارات التي تم إنجازها من طرف المهاجرين هي استثمارات عائلية؛ إما أنها امتداد وتطوير لمشاريع عائلية سابقة للفعل الهجري، أو أنها جاءت تلبية لطلب العائلة بهدف خلق فرصة شغل لأحد

أفرادها بالمغرب، أو أنها مشاريع أحدثت للإبقاء على بعض أفراد العائلة بالمغرب ليبقوا حرصين على ممتلكات العائلة.

اجتماعيا؛ لم يعد مجتمع الهجرة الدولية هو نفسه ما قبل الهجرة الدولية، إن علاقات كثيرة قد تغيرت؛ فيما يخص علاقة الفرد بالعائلة وبالمجتمع، وعلى مستوى علاقته بالأرض، أيضا في علاقته بالمال والأعمال. فانتقل المجتمع بفعل الهجرة من مجتمع بسيط مرتبط بالأرض والفلاحة إلى مجتمع مادي لا يسعى إلا للكسب السريع بأية وسيلة كانت.

ثقافيا؛ يعد التأثير الثقافي للهجرة الدولية على أحواض الهجرة مهم جدا، فيكفي التجول بأولاد النمة لتعرف أن سكان هذا المركز شرعوا في التخلي عن سلوك أهل الريف وبدأوا يتبنون سلوكيات حضرية في نمط الاستهلاك واللباس على غرار ما نلاحظه بكبريات المدن. طريقة اللباس تغيرت بالمنطقة وأصبح شبابها يرتدون آخر الصيحات العالمية في اللباس ويقودون سيارات فارهة. تغيرت أيضا ثقافة الأسر الاستهلاكية في الأكل وعلى مستوى التجهيزات المنزلية. أصبح هناك نفور من العمل الفلاحي؛ فلم يعد الشباب يقبلون على المهن الفلاحية، وأصبحت مدة بقائهم بالمقاهي وصالات الألعاب في ازدياد، كما أن الأنترنت المتوفر بالمقاهي مكنهم من التواصل اللامحدود مع العالم بأسره، ما يعني بالتالي استمرار حلم الهجرة وتطوره رغم الأزمات والإجراءات المتزايدة.

خاتمة

أرسلت مجموعة من الأسر الريفية أبناءها نحو الخارج للرفع من دخلها وتحسين وضعها الاجتماعي أو لتحصين مشاريعها العائلية عن طريق تعدد المداخيل، وبالفعل فقد أسهمت عائدات الهجرة في توفير دخل شبه قار لعدد من أسر المناطق الريفية، وهو ما انعكس على حياتها اليومية.[1]

لقد اقترحت مجموعة من الأسر على أبنائها الاستثمار بالمغرب (20% من المهاجرين المستثمرين بمدينتي أولاد النمة)، وهناك من عرض عليه نوع المشروع للاستثمار فيه، (12% من المهاجرين المستثمرين بأولاد النمة).

1- أشارت دراسة حول أثر تحويلات المهاجرين في التقليص من الفقر، أن 1,2 مليون مغربي تخلصوا من الفقر بفضل تحويلات المغاربة المقيمين في الخارج. واستنادا إلى بحث حول مستوى المعيشة للأسر أجري سنة 1998-1999، أدت تحويلات المغاربة المقيمين في الخارج إلى تخفيض نسبة الفقر من 23,2% إلى19% على المستوى الوطني. وسيتسبب غياب هذه التحويلات في ارتفاع نسبة الفقر من 12% إلى 16,6% في المجال الحضري، ومن 27,2% إلى 31% في المجال القروي. وهذا يعني أن حوالي 200.000 أسرة كانت ستصبح فقيرة في حالة عدم استفادتها من التحويلات المالية للمهاجرين، وعلى هذا الأساس، فإن ما يقرب من 1.200.000 شخص ينقذون من الفقر بسبب هذه التحويلات المالية." هذا دون احتساب عدد المهاجرين المغاربة بالخارج الذين يفوق عددهم الخمسة ملايين مهاجر": خالد سودي وعبد القادر تيتو، "مساهمة تحويلات المغاربة المقيمين في الخارج في خفض الفقر: مقارنة تحليلية بين مختلف مصادر التحويلات: حالة المغرب"، المؤتمر الإقليمي عن الهجرة العربية في ظل العولمة، القاهرة، 2-4 سبتمبر 2003.

أصبحت بعض العائلات شريكا في مشاريع أبنائها المهاجرين، فحوالي 70% من الاستثمارات التي أنجزت بمدينة أولاد النمة تعود للمهاجر وعائلته، كما أن حوالي 10% من الاستثمارات المنجزة يسيرها بعض أفراد عائلة المهاجر.

إن للعائلة دور أساس في المسار الهجري لعدد مهم من المهاجرين الدوليين؛ من التفكير والتحضير للهجرة، إلى الاستقرار والعمل بالمهجر، وصولا للعودة والاستثمار بالموطن الأصلي. عدد مهم من العائلات خصوصا بمنطقة أولاد النمة مولت هجرة أبنائها للخارج، وواكبت مسارهم بالمهجر، ثم وجهت وأطرت استثمار عائداتهم من الهجرة بالموطن الأصلي، حفاظا منها على مشاريع العائلة وتطورها وضمانا لمداخيل أخرى متنوعة.

انقسمت المشاريع العائلية للمهاجرين المستثمرين إلى قسمين:

- مشاريع تستهدف تطوير المشروع العائلي الفلاحي (14% من مشاريع المهاجرين بأولاد النمة)، حيث يعمل المهاجر على تجهيز الاستغلالية العائلية عبر حفر الآبار وتجهيزها بالمضخات، وأيضا باقتناء الأراضي وتوسيع الاستغلالية واقتناء الأبقار الحلوب.
- مشاريع جديدة أسهمت العائلة في إنجازها بهدف خلق فرص عمل لأحد أبنائها، كما هو الحال بالنسبة لحوالي 12% من المهاجرين المستثمرين بمدينة أولاد النمة.

تنوعت الانعكاسات المباشرة لاستثمارات المهاجرين الدوليين على المجالات الريفية، انعكاسات اتخذت أشكالا مختلفة، فقد همت الاقتصادية منها خلق فرص شغل جديدة، سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، كما أسهمت الاستثمارات في تراجع النشاط الفلاحي، ولم يعد يشكل النشاط الأول للساكنة، وأدت إلى تطوير مشاريع العائلة واستمرارها، بينما تجلت الانعكاسات الثقافية والاجتماعية في تغير نمط عيش الساكنة واكتسابها لسلوكيات حضرية جديدة.

قائمة المراجع:

1- المرابط إبراهيم، (2018)،"آثار الهجرة الدولية على تنوع وتعدد الأنشطة الحضرية بمدن الدوائر السقوية، حالة مدينتي أولاد تايمة والسبت أولاد النمة"، أطروحة الدكتوراه، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة المولى سليمان، بني ملال، 309 صفحة.

2- إمام مجدة ، (2009)، هجرة الشباب الدولية والتنمية، الفرص والتحديات، مقال، 25 صفحة.

3- بلميمون عبد النور، (2015)، تحديات الهجرة جنوب-شمال، أثر التحويلات المالية للمهاجرين على الاقتصاد الجزائري. شهادة دكتوراه في شعبة الاقتصاد، جامعة أبو بكر بلقايد، 222 صفحة.

4- بوجمعاوي مجيد، (2010)، الهجرة والتنمية بالمغرب، دراسة في إسهام المهاجرين في التنمية على المستوى الوطني والجهوي "الجهة الشرقية نموذجا"، جامعة محمد الأول بوجدة، 150 صفحة.

5- راوية توفيق، (2007)، هجرة أبناء الشمال الأفريقي إلى أوروبا: تحليل للأسباب والدوافع، ندوة المغتربون العرب من شمال إفريقيا في المهجر الأوروبي، من تنظيم: جامعة الدول العربية؛ إدارة المغتربين العرب بالتعاون مع برنامج الدراسات المصرية الإفريقية بجامعة القاهرة، 258 صفحة.

6- مغتات صابرينة، (2012)، محددات انبعاث الهجرة الدولية، دراسة قياسية "حالة الجزائر"، شهادة الماجستير في شعبة الاقتصاد، جامعة حسيبة بن بوعلي، 191 صفحة.

7- منير صالح، (1996)، من الفقيه بنصالح إلى ميلانو: الهجرة الدولية المغربية إلى إيطاليا وتأثيرها على مناطق الانطلاق، بحث الدراسات العليا، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط، 369 صفحة

8- كولير بول ، (2016)، الهجرة كيف تؤثر في عالمنا؟ ترجمة مصطفى ناصر، عالم المعرفة، العدد 439، 296 صفحة

9- Nicolas Péridy, 2007 « Tendances migratoires entre les pays méditerranéens et l'UE: Evaluation quantitative et implications en termes de politiques économiques » Femise Research Programme 2006-2007, LEM, Université de Nantes, France p122

تأثير الهجرة القروية على المدن الصغرى المغربية: حالة مدينة تاهلة كنموذج

The impact of rural migration on the Moroccan smaller cities: Tahla city as a case study

الحسين أفقير[1] محمد ازكرار[2]

EL Houssine AFKIR[1], Mohamed AZEGRAR[2]

[1] جامعة عبد المالك السعدي، كلية الآداب والعلوم الإنسانية تطوان، المغرب، elafkir@gmail.com

[2] جامعة عبد المالك السعدي، كلية الآداب والعلوم الإنسانية تطوان، المغرب، med.azegrar@gmail.com

ملخص

استقبلت مدينة تاهلة التي تقع شمال المغرب وبالتحديد بالأطلس المتوسط الشمالي الشرقي تيارات هجروية قادمة بالأساس من العالم القروي الأمر الذي ساهم في خلق دينامية مجالية قوية ومتسارعة أنتجت مشهدا حضريا مشوها وغير متجانس وأدت إلى بروز جملة من المشاكل الصعبة والمعقدة. وقد بدأت هذه الدينامية منذ عهد الحماية الفرنسية وتواصلت حدتها بعد الاستقلال وخاصة خلال الثمانينات والتسعينات من القرن الماضي. يهدف هذا المقال إلى إبراز دور الهجرة القروية في نمو مدينة تاهلة والنتائج التي أسفرت عنها، وذلك من خلال تتبع مراحلها التاريخية البارزة وتأثيراتها المباشرة على شكل التوسع الحضري. يتضح من دراسة هذا الموضوع وتحليل أبعاده المختلفة أن الهجرة القروية شكلت إحدى المحركات الرئيسية للتوسع العشوائي الذي عرفته المدينة والذي أدى في النهاية إلى ظهور أحياء سكنية غير قانونية تفتقر إلى البنيات التحتية والى التجهيزات الأساسية بالإضافة إلى نشأة مجموعة من المخاطر ذات الطابع البيئي.

الكلمات المفاتيح: الهجرة القروية؛ التأثير؛ المدن الصغرى؛ الدينامية؛ تاهلة.

Abstract:

The city of Tahla, which is located in the north of Morocco, specifically in the northeastern Mediterranean Atlas, has received migration streams coming from the rural world. They contributed in creating a strong and accelerating spatial dynamic that produced a distorted urban landscape. This dynamism began since the French protection and continued its intensity after independence, remarkably during the eighties and nineties of the last century .This article aims to highlight the role of rural migration in the growth of Tahla city as well as the consequences that resulted from it, through tracing its prominent historical stages and its direct effects on the format of urban expansion. As it indicated from the analysis of its various dimensions that rural migration constituted one of the major engines of the random expansion that the city has witnessed. Eventually, leading to the emergence of illegal residential neighborhoods that lack infrastructure and the basic equipment, addition to the emergence of a group of environmental risks.

Keywords: Rural migration; influence; smaller towns; dynamism; Tahla.

مقدمة

عرفت مدينة تاهلة توافد عدد مهم من المهاجرين من الأصول القروية في غالبيتهم حيث استطاعوا تشييد منازلهم بطرق غير قانونية في كثير من الأحيان والاستقرار في مناطق غير مشمولة عمليا بقانون التعمير.

تنامي ظاهرة الهجرة القروية وخاصة بعد حصول المغرب على الاستقلال جعل مدينة تاهلة تتوسع بشكل عشوائي في كل الاتجاهات خارج نطاق القانون وفي غياب المراقبة والتخطيط.

الإشكالية المطروحة هنا تكمن في كون المدينة موضوع الدراسة وبالرغم من كونها كانت مجرد دوار مهمش، ثم بعد ذلك جماعة قروية فقيرة ولاحقا مدينة صغيرة لا تتوفر على قاعدة اقتصادية صلبة، استطاعت رغم ذلك جذب العديد من المهاجرين والتوسع بشكل كبير الأمر الذي أدى إلى ظهور العديد من الأحياء الهامشية وغير القانونية والتي تفتقر لأبسط الخدمات والتجهيزات الأساسية.

للإجابة عن هذه الإشكالية يمكن وضع الفرضيات التالية:

الفرضية الأولى: إن الجاذبية التي مارستها وتمارسها مدينة تاهلة على محيطها القروي تعود إلى توفرها على عدد من الخدمات الإدارية والتعليمية والصحية بالإضافة إلى تنامي الأنشطة التجارية والخدماتية والتي شكلت عامل جذب واستقطاب للعديد من سكان البوادي بعدما عرفت تضخما ديموغرافيا هائلا صاحبه تأزم في أوضاع القطاع الفلاحي بفعل توالي سنوات الجفاف.

الفرضية الثانية: انخفاض أسعار العقار وغياب المراقبة شجع العديد من الأسر القروية على الهجرة والاستقرار بالمدينة.

الفرضية الثالثة: تقاعد مجموعة من العسكريين من أبناء المنطقة جعلهم يشيدون مساكنهم بمدينة تاهلة وبالتالي ترحيل أسرهم القروية للاستقرار نهائيا بالمدينة.

لدراسة الإشكالية المطروحة أعلاه سنتبع مجموعة من المناهج المختلفة أهمها: المنهج التاريخي لاستعراض المحطات التاريخية الرئيسية لأهم تيارات الهجرة القروية التي توافدت على المدينة، ثم المنهج الوصفي لوصف مظاهر التوسع الحضري التي عرفتها مدينة تاهلة بسبب ظاهرة الهجرة القروية، وأخير المنهج التحليلي لتحليل الميكانيزمات والآليات المتدخلة في هذا التوسع وأبعاده المجالية.

I. المراحل التاريخية الأساسية للهجرة القروية لمدينة تاهلة

1. مرحلة ما قبل الحماية الفرنسية

كانت مدينة تاهلة قبل الحماية الفرنسية عبارة عن دوار يتألف من حوالي 15 منزلا بساكنة إجمالية تتراوح ما بين 70 و 80 شخصا (FADLOULAH A, 1972, p 265). استقبلت المدينة خلال هذه المرحلة بعض الأسر القروية القادمة من البوادي المجاورة وخاصة من قبيلة بني وراين (آيت عبد الحميد وزرارة)، كما هاجرت إلى

المدينة أسر من أصول أخرى مختلفة، عربية بالأساس (وزانية ودكالية) استطاعت أن تتكيف مع خصوصيات المنطقة وأن تصبح جزء منها.

ما يلاحظ خلال هذه المرحلة أن تاهلة كانت مهمشة وخارج نطاق حركات الهجرة القروية لكون قبيلة بني وراين التي شكلت لاحقا مصدرا أساسيا لتصدير المهاجرين نحو مدينة تاهلة كانت منشغلة بممارسة نشاط الرعي والترحال في أعالي جبال الأطلس المتوسط الشمالي الشرقي قبل أن توجه اهتمامها نحو حوض إيناون والدخول في مواجهة مسلحة مع المحتل الفرنسي ومع عدد من القبائل المناوئة، ثم الاستقرار بعد ذلك فوق أراضي منخفضة (لوطا) حيث الشروط الطبيعية والاقتصادية ملائمة للعيش.

2. مرحلة الحماية الفرنسية

خلال الحماية الفرنسية استقبلت مدينة تاهلة أفواجا جديدة من المهاجرين وخاصة خلال سنوات الأربعينيات، كما أصبحت للمدينة أهمية كبرى عندما أنشأت سلطات الحماية ثكنة عسكرية لمراقبة تحركات رجال المقاومة الذين اتخذوا من الجبال معقلا لهم لانطلاق عملياتهم الفدائية ضد المحتل الفرنسي، ومنعت بالمقابل كل أشكال الاستقرار بمنطقة مطماطة المجاورة.

كما أنشأت بها أيضا سوقا محليا للتبادل التجاري وتزويد المدينة بالسلع الضرورية، وفي سنة 1943، تم خلق أول نواة تجارية دائمة توفر السلع الضرورية الاستهلاكية للسكان، وتتكون التجهيزات التجارية من دكاكين لبيع المواد الغذائية، وأخرى لبيع الأثواب، ومقهى صغيرة (بوبرية عبد الواحد، 2002، ص 238).

كل هذه التجهيزات الحيوية شكلت النواة الاقتصادية الأولى للمدينة والتي ستتوسع وتزداد أهميتها مباشرة بعد الاستقلال حيث ستصبح أحد العوامل الأساسية لجذب واستقطاب الهجرة القوية بالمدينة.

3. مرحلة ما بعد الاستقلال

بعد جلاء المستعمر الفرنسي وحصول المغرب على الاستقلال تزايدت تيارات الهجرة القروية باتجاه مدينة تاهلة وخاصة خلال سنوات السبعينات والثمانينات وحتى خلال عقد التسعينات بعدما تمت ترقية مدينة تاهلة إبان التعديل الدستوري لسنة 1992 إلى مستوى جماعة حضرية تتمتع بالشخصية المعنوية وبالاستقلال المالي، هذه الترقية الإدارية جعلت المدينة تستفيد من إنشاء بعض الخدمات الجديدة بشكل منح لها جاذبية أكبر لاستقبال مزيد من المهاجرين.

بعد أن كانت مدينة تاهلة تتشكل فقط من النواة الإدارية الأولى التي أسسها المستعمر الفرنسي والمتمثلة في "الحي الإداري" توسعت المدينة مجاليا بعدما أقيمت بها بعض البنيات الخدماتية (كالمكتب الإداري، القباضة، مقر

المحكمة، القرض الفلاحي، مسجد، حمام، مدرسة ابتدائية وإعدادية)، فظهرت بذلك أحياء سكنية جديدة كحي "جامع الحمراء"و "الملعب الرياضي"، لتتواصل عملية التوسع الحضري العشوائي للمدينة بظهور أحياء جديدة على شكل دواوير ضخمة، هامشية ومعزولة (كحي القدس، الفتح، التقدم، المسيرة، البساتين، الأمل و النهضة)، تفتقر لكل البنيات التحتية الضرورية (كالطرق) وللتجهيزات الأساسية (كشبكة التطهير السائل، المرافق الثقافية، المساحات الخضراء...).

تتميز الأحياء الجديدة بكونها غير قانونية وتشكل خزانا للمهاجرين الوافدين على المدينة حيث تنعدم فيها معظم المرافق والتجهيزات (ضعف شبكة الطرق، ضعف شبكة التطهير السائل، غياب المرافق السوسيوثقافية والترفيهية ...) وأصبحت تطرح اليوم إشكالية عميقة على مستوى تهيئة المجال الحضري وهيكلته.

II. المحركات الرئيسية للهجرة القروية نحو مدينة تاهلة

1. التضخم الديموغرافي وتأزم الأوضاع الاقتصادية والمعيشية بالبوادي

عرفت قبيلة بني وراين التي شكلت المصدر الأساس لتيارات الهجرة الوافدة على مدينة تاهلة تحولات عميقة سواء على مستوى "التضخم" الديموغرافي الذي صاحب القبيلة منذ عقود (المودن عبد الرحمان، 1995، ص 212) والذي لعب دورا في التوسع الورايني، أو على مستوى الأنشطة الاقتصادية التي ظلت تمارسها لوقت طويل، حيث كانت تتعاطى بالأساس للرعي والترحال كنشاط اقتصادي رئيسي إلى جانب بعض الزراعات البورية المحدودة كزراعة الحبوب.

غير أن مجموعة من العوامل ساهمت في إحداث تحول عميق في البنية الاقتصادية للقبيلة بعد تراجع أهمية نشاط الرعي والترحال وبالتالي النزوح من المناطق المرتفعة (الجبل) والاستقرار بالمناطق المنخفضة (لوطا).

من هذه العوامل التحاق العديد من أبناء القبيلة بالجندية، إذ غادر العديد من الشباب قراهم الأصلية في سن مبكر للانخراط في "العسكر"، الأمر الذي أثر سلبا على هذا النشاط حيث قلت أهميته بشكل ملحوظ.

من الأسباب الأخرى المتدخلة في هذا التحول مغادرة مجموعة من الأسر القروية التي حاربت إلى جانب المستعمر الفرنسي وخاصة بعد 1965 حيث انتقلت للعيش بمدينة تاهلة بعد حصولها على التقاعد IDIL A, (1982, p 307) وأصبحت جزء لا يتجزأ من المدينة، هذا فضلا عن قساوة الظروف الطبيعية وتوالي سنوات الجفاف مما أدى إلى انخفاض مردودية الأنشطة الاقتصادية وبالتالي الهجرة نحو المناطق المجاورة وخاصة مدينة تاهلة لتوفرها على بعض الخدمات المهمة وبالتالي شروع العديد من أبناء القبيلة من الذين ولجوا إلى الجندية في العودة إلى المنطقة وتشييد مساكنهم بتاهلة ثم ترحيل أسرهم القروية القاطنة بالجبال للاستقرار نهائيا بالمدينة.

2. انخفاض أثمنة العقار

تتميز الأوضاع العقارية بمدينة تاهلة بالصعوبة والتعقيد، حيث يمكن التمييز بين أربع أوضاع عقارية رئيسية وهي: أراضي الجموع ثم أراضي الأملاك المخزنية بالإضافة إلى أراضي الأحباس وأراضي الملك الخاص التي تهيمن على المجال الحضري مقارنة مع باقي الأوضاع العقارية الأخرى.

جدول 1: طبيعة الأوضاع العقارية بمدينة تاهلة

نوع العقار	مساحته بالهكتار	نسبته المئوية
الجموع	20	2.17
الأحباس	5	0.54
أملاك مخزنية	25	2.72
ملك خاص	870	94.57
المجموع	920	100

المصدر: تقديرات قسم الشؤون التقنية والتعمير بجماعة تاهلة، 2015.

وجود مساحات مهمة من أراضي الخواص وبأثمنة جد منخفضة (ما بين 50 و100 دهم للمتر المربع) (ازكرار محمد، بحث ميداني، 2019) شجع العديد من الأسر القروية وخاصة خلال السبعينات والثمانينات من القرن الماضي على اقتناء الأراضي وبناء مساكن لهم والاستقرار بالمدينة بحثا عن ظروف عيش أفضل بعدما تدهورت أحوال البوادي جراء توالي سنوات الجفاف.

هيمنة الملكية الخاصة لا يساعد بتاتا على عملية التجزيئ ويعقد مهمة الجماعة الترابية لتاهلة والوكالة الحضرية بتازة في تنفيذ مختلف البرامج والمخططات الحضرية سواء تعلق الأمر ببرامج التأهيل الحضري أو بمخططات التهيئة الحضرية أو التقويم التعميري، إذ يصعب تعبئة هذا النوع من العقار وذلك بسبب تعقيدات إجراءات نزع الملكية وما يترتب عنها من نتائج سلبية بالنسبة للملاك وللإدارة على السواء (صواب ماجدة، 2001، ص306).

ورغم وجود بعض مشاريع التجزيئ كتجزئة الأمل غرب المدينة وبعض التعاونيات السكنية الصغيرة داخل المدينة في محاولة لتنظيم قطاع البناء وإخضاعه لقانون التعمير فإن كل هذه المحاولات تبقى محدودة ولم تحقق بعد نتائج ملموسة على أرض الواقع، ويعزى ذلك إلى ارتفاع أثمنة العقار بهذه التجزئات (ما بين 1000 درهم و أكثر من 2000 درهم للمتر المربع) (ازكرار محمد، بحث ميداني، 2019)، بشكل لا يتناسب مع الإمكانات المادية المتواضعة لمعظم الأسر، ناهيك عن وجود عقلية قروية لا زالت تفضل السكن بشكل منعزل وفي فضاءات مفتوحة بدل السكن في تجمعات سكنية أو في أماكن مغلقة.

3. توفر المدينة على بعض الخدمات الهامة

كان لتوفر المدينة على بعض الخدمات التعليمية والصحية (مدرسة مولاي عبد الله الشريف، إعدادية تاهلة، ثانوية تاهلة، المركز الصحي، القباضة، مكتب أداء الأجور والمعاشات للجنود والمتقاعدين ...) وكذا بعض الأنشطة التجارية والخدماتية، دورا مهما في استقطاب مزيد من تيارات الهجرة القروية نحو المدينة.

تزايدت الخدمات وتنوعت حيث تم تشييد مدارس ابتدائية جديدة وصل عددها اليوم إلى ست مدارس (مولاي عبد الله الشريف، طارق بن زياد، المنظر الجميل، واد الذهب، الإمام البخاري، تاهلة الجديدة)، كما تمت إضافة إعدادية جديدة (المجد) وظهرت في السنوات الأخيرة بعض المداس الخاصة (أقلام، بلسمين، الإخلاص) لتعزيز العرض التعليمي بالمدينة، بالإضافة إلى وجود المركز الصحي المحلي، دار الأمومة، دار الشباب، مركز للبريد، وكالات بنكية وغيرها. كما ازدهرت مجموعة من الأنشطة الخدماتية كالبناء والتجارية كتجارة الملابس والمواد الغذائية بالإضافة إلى تجارة الخضر والفواكه. كل هذه المستجدات ساهمت في الرفع من درجة استقطاب المدينة لمزيد من المهاجرين الوافدين من مختلف البوادي المجاورة طمعا في الاستفادة من الخدمات المتوفرة وبحثا عن فرص عمل مذرة للدخل تضمن لهم حياة أفضل ولأسرهم.

خريطة 1 : أهم تيارات الهجرة الوافدة على مدينة تاهلة

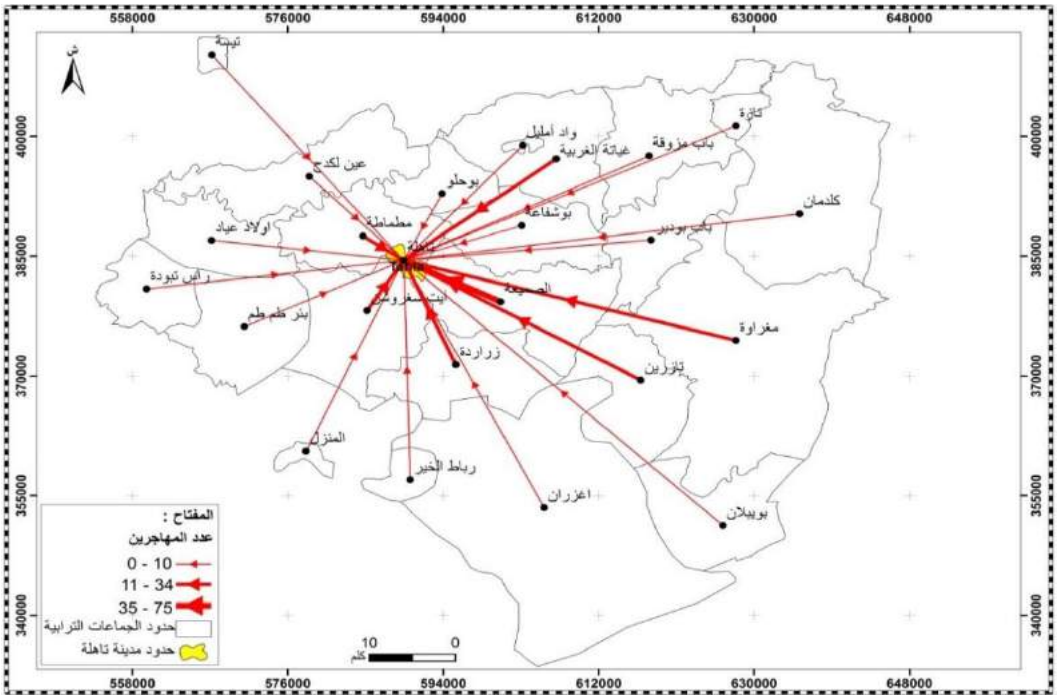

المصدر: ازكرار محمد، بحث ميداني، 2019

تجدر الإشارة إلى أن عملية الاستقطاب التي تمارسها مدينة تاهلة تهم معظم القبائل والجماعات الترابية المجاورة (الصميعة، مغراوة، تازرين، آيت سغروشن، غياتة وغيرها). هذا الاستقطاب القوي للمدينة أصبح يطرح تحديات كبرى على مستوى قدرتها على استيعاب هذه الأفواج المتزايدة من المهاجرين، الأمر ينذر بانفجار حضري قوي تصعب معه السيطرة على التوسع المجالي للمدينة وتوفير ما يلزم من خدمات وتجهيزات للساكنة.

III. أثر الهجرة القروية على التوسع الحضري لمدينة تاهلة

1. اتجاهات التوسع الحضري بمدينة تاهلة

اتخذ التوسع الحضري لمدينة أبعادا مختلفة يمكن إجمالها في ثلاثة اتجاهات رئيسية وهي: الشمال والشرق والغرب.

خريطة 2: اتجاهات التوسع الحضري لمدينة تاهلة

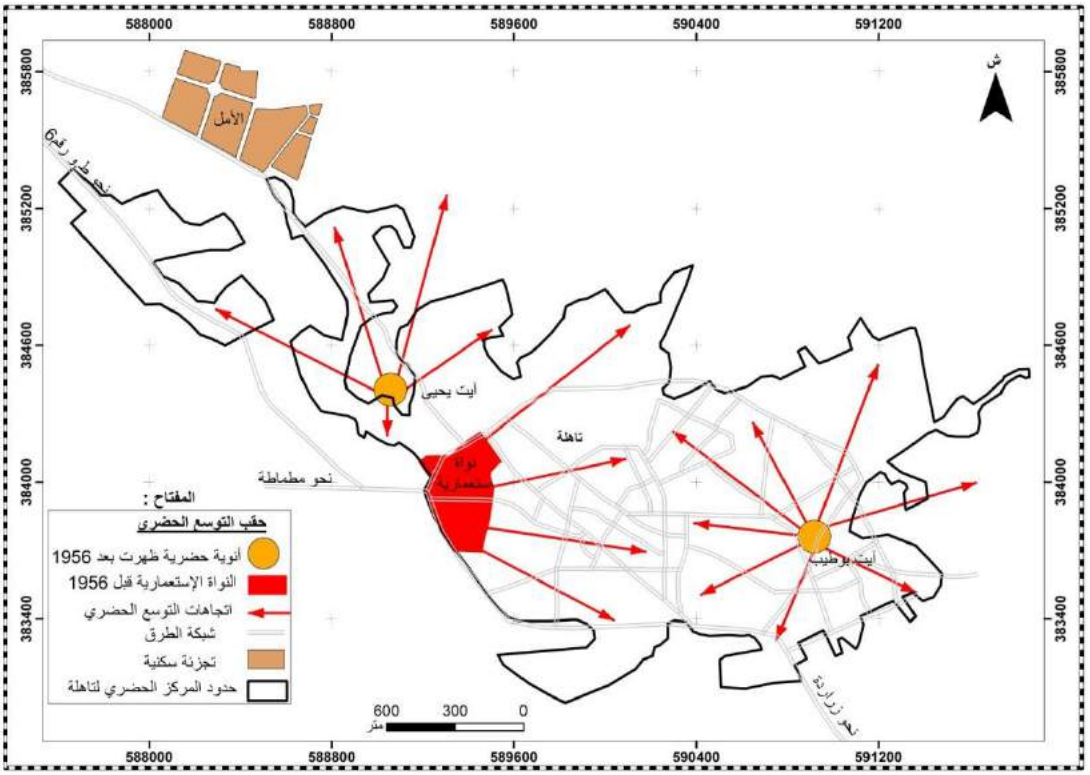

المصدر: ازكرار محمد، 2019

بعد انسحاب المستعمر الفرنسي من مدينة تاهلة ترك بها ما يشبه نواة حضرية أولى تتوفر فيها مختلف الخدمات الهامة (مقر القايد، الثكنة العسكرية "القشلة"، المحكمة، محلات تجارية...). بعد ذلك بدأت مدينة تاهلة

في التوسع بعد ظهور نواتين حضريتين كبيرتين إلى جانب النواة الأولى هما: نواة "آيت بوطيب" في الشرق ثم نواة "آيت يحيى" في الغرب.

لم يتوقف التوسع الحضري لتاهلة عند هذا الحد بل تواصل بشكل عشوائي مما أدى إلى وجود أزمة حضرية هي بالأساس أزمة تدبير وحكامة (ازكرار محمد، 2020، ص 344)، من تجلياتها، ظهور مجموعة من الأحياء العشوائية كالفتح والشيشان والقدس والتقدم والأمل وغيرها، وكلها تفتقر إلى أبسط التجهيزات والمرافق وتطرح اليوم إشكالية على مستوى إمكانية الاستفادة الفعلية من برامج التأهيل الحضري والتقويم التعميري بالنظر إلى التعقيدات التي يطرحها تنفيذ هذه البرامج.

2. ظهور أحياء سكنية غير قانونية وناقصة التجهيز

أدى التوسع الحضري غير المتحكم فيه لمدينة تاهلة إلى ظهور العديد من الأحياء غير القانونية في الهامش، تفتقر إلى معظم التجهيزات والخدمات وتحتاج إلى إعادة الهيكلة لإخراجها ولو نسبيا من الظروف السيئة التي توجد عليها، رغم أن برامج إعادة الهيكلة التي تم إتباعها لحد الآن تبقى فاشلة انطلاقا من كونها تمس أساسا تبليط الأزقة، ومد الواد الحار، في حين تبقى البنايات على حالها دون أن يتم فحصها ومعرفة درجة صلاحيتها وتحملها لتفادي وقوع كوارث بشرية (صواب ماجدة، 2001، ص 297).

صورة 1: سكن قروي بحي الأمل **صورة 2: طريق متدهورة بحي القدس** **صورة 3: غياب التطهير بحي الفتح**

المصدر: ازكرار محمد، 2016 **المصدر: ازكرار محمد، 2018** **المصدر: ازكرار محمد، 2016**

تشكل الأحياء ناقصة التجهيز حالة شاذة معماريا ومجاليا (ESSAHEL H, 2012, p 76) وقد استفادت رغم ذلك من مجموعة من تصاميم التقويم التعميري، إذ قامت الوكالة الحضرية بتازة بإعدادها بناء على دراسة حاجيات كل حي، وتشمل هذه التصاميم في مجملها إنشاء بعض المرافق والتجهيزات كإنشاء الطرق وتبليط الأزقة وتهيئة الساحات العمومية والمساحات الخضراء وغيرها، إلا أن تنفيذها تواجهه صعوبات جمة.

3. بروز مخاطر جديدة ذات طابع بيئي

عرفت مدينة تاهلة بروز مخاطر بيئية جديدة وذلك بفعل الدينامية الديموغرافية الكبيرة التي ميزت المدينة والتي تعود أساسا إلى النمو الديموغرافي الطبيعي وارتفاع تيارات الهجرة القروية، حيث عرفت ساكنة المدينة نموا ملحوظا تمثل في انتقال عدد ساكنتها من 1542 نسمة سنة 1960 إلى 27719 نسمة سنة 2014.

جدول 2: تطور ساكنة مدينة تاهلة ما بين 1960 و2014

السنة	1960	1971	1982	1994	2004	2014
عدد السكان	1542	2823	11122	20147	25655	27719
عدد الأسر	220	989	1642	3456	4879	6242

المصدر: الإحصاء العام للسكان والسكنى (1960، 1971، 1982، 1994، 2004، 2014).

هذه الساكنة المرتفعة التي أصبحت تحتل رقعة جغرافية واسعة إلى حد ما لم تواكبها مجهودات حقيقية سواء على مستوى ضبط التوسع العشوائي للمدينة أو على مستوى توفير الخدمات والتجهيزات الضرورية، الأمر الذي سيؤدي إلى ظهور مجموعة من المشاكل ذات الطابع البيئي.

من هذه المشاكل نذكر كثرة النفايات سواء تعلق الأمر بالنفايات المنزلية أو الصحية، أو بمخلفات مواد البناء، أو نفايات السوق المغطاة أو غيرها وتراكمها بجانب الشوارع والأزقة وفي الفضاءات الفارغة على شكل نقط سوداء متناثرة هنا وهناك، ملحقة أضرارا كبيرة بجمالية المدينة وبالوسط المعيشي للساكنة. ويعود هذا الوضع المتأزم بالأساس إلى قلة الموارد المادية والبشرية المرصودة لمصلحة جمع النفايات. هذا بالإضافة إلى الوضعية الكارثية التي يوجد عليها المطرح العمومي العشوائي، إذ لا تتوفر مدينة تاهلة حتى الآن على مطرح منظم ومراقب للنفايات بالرغم من وجود مخطط مديري لتدبير النفايات المنزلية تم تبنيه على المستوى الإقليمي منذ 2015.

صورة 4: تراكم النفايات بمحاذاة السوق المغطاة

المصدر: ازكرار محمد، 2021

صورة 5: وضعية كارثية للمطرح العمومي غير المراقب

المصدر: ازكرار محمد، 2016

كما تعاني المدينة من ظاهرة الفيضانات التي أصبحت تتعرض لها مجموعة من الأحياء وخاصة خلال موسم تساقط الأمطار، حيث يساهم وجود مجموعة من الشعاب الجافة التي تخترق المدينة في بروز خطر الفيضانات بشكل مستمر، ينضاف إلى ذلك تكاثر البنايات السكنية غير القانونية في مناطق محرمة للبناء وخاصة بمحاذاة الشعاب، الأمر الذي يساهم في الرفع من خطر وقوع الفيضانات.

ورغم أشغال التهيئة التي استفادت منها بعض الشعاب والتي أشرفت عليها وكالة الحوض المائي لسبو إلا أن ذلك لم يمنع وقوع حوادث جديدة من الفيضانات وخاصة بحي النهضة، الأمر الذي يطح مجموعة من التساؤلات حول نجاعة هذه الأشغال وقدرتها على تحييد هذا الخطر الذي لازال حاضرا وبقوة في غياب تهيئة شاملة لعالية المدينة والحاجة الملحة لشبكة قوية لتصريف مياه الأمطار.

4. مقترحات استشراف آفاق نمو سليم ومستدام للمدينة

- التدخل للتحكم في المجال الحضري وذلك بتنفيذ برامج التأهيل الحضري وتصاميم التقويم التعميري وتسهيل عملية إقامة التجزئات السكنية والتقيد بقانون التعمير في إنجاز كل المشاريع السكنية.
- تعبئة الموارد العقارية الضرورية لإقامة التجهيزات والخدمات الضرورية بدل الرهان على خيار نزع الملكية الذي يكلف الجماعة أموالا هامة.
- حماية البيئة المحلية وذلك بالرفع من عملية جمع النفايات في جميع الأحياء وتوفير كل الموارد المادية والبشرية الممكنة لهذا الغرض.
- التدخل العاجل لتهيئة المطرح العمومي العشوائي غرب المدينة لما يشكله من تهديد كبير للموارد الطبيعية وللوسط المعيش للساكنة.
- مكافحة خطر الفيضانات التي لازالت تتربص بالمدينة رغم أشغال التهيئة التي استفادت منها بعض الشعاب وذلك بمنع كل أشكال البناء السري بالمناطق المحرمة ومواصلة تهيئة مجاري الشعاب والقيام بأشغال التهيئة في العالية حماية للمدينة من السيول الجارفة.
- الرفع من جودة الخدمات وتطويرها والاهتمام بإنشاء المرافق السوسيوثقافية والترفيهية وتوفير الفضاءات الخضراء للساكنة.
- بناء قاعدة اقتصادية قوية بالمدينة تضمن لها الإقلاع الاقتصادي المنشود وتوفر لساكنتها فرص شغل إضافية وتساهم في الرفع من مستوى معيشتها.
- التأسيس لنمط جديد من التدبير الحضري قائم على قيم النزاهة والشفافية والحكامة الجيدة.

خاتمة

ساهمت تيارات الهجرة القروية التي عرفتها مدينة تاهلة على مدى الحقب التاريخية السابقة وخاصة خلال الثمانينات والتسعينيات من القرن الماضي في خلق دينامية حضرية قوية أدت إلى توسع المدينة بشكل عشوائي في غياب أي شكل من أشكال المراقبة والتخطيط. هذا التوسع الذي تدخلت فيه عدة عوامل أخرى تم في اتجاهات مختلفة وكانت له تأثيرات كبيرة على نمو المدينة وتطوها المستقبلي حيث ظهرت أحياء حضرية معزولة في الهامش تفتقر إلى أبسط الخدمات والتجهيزات الأساسية (حي الفتح، القدس، الأمل، التقدم، المسيرة ...)، كما برزت مجموعة من الأخطار البيئية المهددة للوسط الطبيعي كتكاثر النفايات ووجود مطرح عمومي غير مراقب غرب المدينة ما فتئ يتوسع بشكل عشوائي مشكلا تهديدا للموارد الطبيعية وخاصة لغابة بونواس المجاورة.

قائمة المراجع

- **المودن عبد الرحمان.** (**1995**) : "البوادي المغربية قبل الاستعمار، قبائل إيناون والمخزن بين القرن السادس عشر والتاسع عشر"، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، سلسلة : رسائل وأطروحات رقم 25 ، 457 صفحة.
- **ازكرار محمد ومزياني هند** (**2020**): "تعقد تدبير المدن الصغرى بالمغرب: حالة مدينة تاهلة"، البحث الجغرافي بالمغرب وسؤال التنمية، الطبعة الأولى، ص 327-344.
- الإحصاء العام للسكان والسكنى (1960، 1971، 1982، 1994، 2004، 2014).
- **بوبرية عبد الواحد، (2001–2002)**: "النقل وتنظيم المجال بالأطلس المتوسط الشمالي الشرقي، حالة الطريق الرابطة بين مطماطة ورباط الخير"، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في الجغرافيا الاقتصادية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية ظهر المهراز فاس، 361 صفحة.
- **صواب ماجدة** (**2000–2001**): "إعادة هيكلة السكن غير القانوني بمدينة فاس: الحصيلة والأفاق"، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في الجغرافيا، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، ظهر المهراز– فاس، 454 صفحة.
- **ESSAHEL. H, (2011) :** Politiques de réhabilitions des quartiers non réglementaires au Maroc et mobilisation(s) des habitants. Etude de cas dans l'agglomération de (Rabat, Temara, Skhirat), thèse de doctorat en Géographie, Université François – Rabelais, Tours, 569 pages.
- **FADLOULAH A, (1972) :** La vie humaine dans le plateau du Tahla-Matmata (étude géographique), mémoire pour le diplôme d'études supérieures, TOME II, p 184-351
- **IDIL A, (1982) :** L'évolution des structures sociales et spatiales dans le moyen atlas du Nord-Est (Maroc), thèse de doctorat de 3ème cycle, université de Toulouse le MIRAIL, 339 pages.

تطور التعمير وانعكاساته على البيئة والتنمية بالمناطق الجبلية للأطلس الكبير حالة أوريكا المركز

The evolution of urbanization and its impact on the environment and the development in the mountainous regions of high Atlas the case of Ourika The center

زكرياء محرير،[1] هدى بوكال،[2] عبد الغاني الزردي[3]

Zakaria MOUHARRIR,[1] Houda BOUKAL,[2] Abdelghani EZZARDI[3]

[1] أكاديمية الفيلسوف، المغرب، almoharer@yahoo.fr

[2] جامعة الحسن الثاني، كلية الآداب والعلوم الإنسانية المحمدية، المغرب، boukalhouda0@gmail.com

[3] جامعة الحسن الثاني، كلية الآداب والعلوم الإنسانية المحمدية، المغرب، abdelghaniezzardi@gmail.com

ملخص

تعد الجماعة القروية "أوريكا" ككل ومركزها إحدى اهم الجماعات القروية المغربية الكبرى لما لها من اهمية سياحية، مما جعلها تشهد دينامية تعميرية سريعة، خاصة مع نهاية الألفية الثانية. وكان لهذه الدينامية المتنوعة الأبعاد أثار بالغة على المجال البيئة والمجتمع. لقد شملت الدينامية العمرانية بجماعة "أوريكا" مناطق عديدة لكنها عرفت تركزا كبيرا في المركز بحكم تواجد مجموعة من المرافق والخدمات العمومية (القيادة، المستوصف، خدمات الماء والكهرباء...) وهي تعتبر حاليا مركزا في نمو مستمر على المستوى الديمغرافي والعمراني والاقتصادي.

الكلمات المفاتيح: دينامية التعمير؛ الاثر على البيئة؛ التحولات السوسيو-مجالية والاقتصادية؛ نوع وطبيعة السكن.

Abstract:

The rural community "Ourika" as a whole, and its center, is experiencing environmental and developmental transformations, due to the rapid reconstruction dynamics it witnesses, especially with the end of the second millennium. This dynamic had major impacts on the environment and society. This was accompanied by the spread of the random housing phenomenon in addition to many environmental imbalances. The study of the stages of reconstruction and growth would provide the researcher and the actor with a clear view of how this dynamic took place, its trends, and its implications, especially on the level of the environment, the resources and the economy.

Keywords : urbanization ; environment ; development ; mountainous regions.

تقديم

تزخر المناطق الجبلية بإمكانات متنوعة في مجالات الفلاحة والغابات والمراعي والمناجم والسياحة كما تُوفر المناطق الجبلية فرصة لتحقيق تنمية مستدامة مرتكزة على تثمين الموارد وخلق دينامية جديدة في القطاعات المنتجة للثروة ولفرص الشغل، من خلال إحداث أقطابٍ للتنمية تثمن امكانياتها لكن، ورغم هذه الثروات، إلا أنها تسجل أعلى معدلات الفقر والهشاشة على المستوى الوطني وتشهد هذه الأخيرة تأخرا ملحوظا في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتظل مساهمتها المباشرة في الناتج الداخلي الخام محدودة، إذ لا تتجاوز 5 في المائة منه وقد عملت الدولة جاهدة على تنمية العالم القروي بهدف التخفيف من الفوارق السوسيو-مجالية والاقتصادية وخاصة في مجال البنيات التحتية والولوج إلى الخدمات. لكن هذه المجهودات لم تحقق التحسن الفعلي لظروف عيش ساكنة المناطق الجبلية، بل تكالبت عليها ظروف التدهور الطبيعي وتنامي التعمير والبناء وما رافقه من تحولات عامة.

إن علاقة تطور التعمير بالوضع البيئي والتنمية هي علاقة مركبة متشابكة إذا أن لعمليات التهيئة والتعمير، تأثير حقيقي على البيئة إما ايجابيا أو سلبيا، إذ أن الوسط الذي يعيش فيه الإنسان يتطلب حماية دائمة ومستمرة من الأخطار التي تهدده، سواء كانت أخطارا طبيعية أو بفعل البشر. وقد عرف المغرب في الآونة الأخيرة دينامية كبيرة في المجال العمراني بالمناطق الجبلية فاقت قدرات الدولة فيما يخص عمليات التحكم فيها رغم الترسانة القانونية الهائلة التي تخص عملية البناء، وعليه كان لهذا التوسع العمراني انعكاسات سلبية على البيئة التي تعد المتضرر الأول، رغم أن المشرع لم يغفل هذا الجانب بسنه قوانين تخص حماية البيئة.

تعد الجماعة القروية "أوريكا" ككل ومركزها إحدى اهم الجماعات القروية المغربية الكبرى لما لها من اهمية سياحية، مما جعلها تشهد دينامية تعميرية سريعة، خاصة مع نهاية الألفية الثانية. وكان لهذه الدينامية المتنوعة الأبعاد أثار بالغة على المجال البيئة والمجتمع، وقد رافق ذلك انتشار ظاهرة السكن العشوائي. ولقد شملت الدينامية العمرانية بجماعة "أوريكا" مناطق عديدة لكنها عرفت تركزا كبيرا في المركز بحكم تواجد مجموعة من المرافق والخدمات العمومية (القيادة، الجماعة، المستوصف، خدمات الماء والكهرباء...) وهي تعتبر حاليا مركزا صاعدا على المستوى الديمغرافي والعمراني والاقتصادي على مستوى الجماعة.

إن دراسة مراحل التعمير والنمو، من شأنها أن تزود الباحث والفاعل برؤية واضحة عن الكيفية التي تمت بها هذه الدينامية، واتجاهاتها، والاثار المترتبة عليها خاصة على مستو البيئة الموارد والاقتصاد، وبالتالي المساهمة في تهيئة وتدبير المجال، وحتى نتمكن من ذلك نجد ان التقنيات الجديدة المرتبطة بالجيوماتيك قد أضافت الكثير إلى الدراسات

الجغرافية، نظرا لما توفره من امكانيات تقنية تبسط العمل وتقلل من غلافه الزمني بالإضافة لما يتوفر من كم هائل للصور الجوية التي تعتبر دعامات لهذه الدراسة اذ سيتم تتبع دينامية التعمير بالمركز القروي للجماعة بالاعتماد على الصور الجوية المتوفرة، والخرائط الطبوغرافية.

انطلاقا مما سبق تتمحور إشكالية الورقة العمل عموما حول التساؤلات الآتية:

- ما هي درجة إسهام نظم المعلومات الجغرافية في دراسة وتتبع ظاهرة التعمير بأوريكا المركز؟
- ما هي أبرز الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية التي خلفها التعمير؟

- **المنهجية المعتمدة**

تم الاعتماد في الدراسة على المنهج والخطوات الموضحة في الخطاطة التالية.

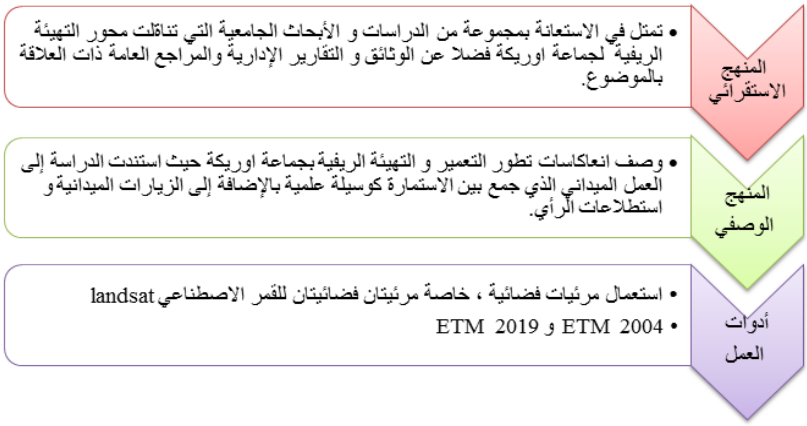

- **التعريف بالجماعة الترابية أوريكا**

تنتمي منطقة الدراسة إلى حوض أوريكا أحد الاحواض المهمة داخل سلسلة الاطلس الكبير الغربي، أو "أطلس مراكش" كما يطلق عليه. وهو أحد الوجهات السياحية المغربية المشهورة حيث يبعد عن مدينة مراكش بحوالي 35 كلم أما إداريا فينتمي الحوض الى ولاية مراكش عمالة الحوز. تعرف المنطقة بقساوة مناخها، الناتجة عن طبيعة توجيه تضاريسها التي تتخذ اتجاها عاما من الشمال الشرقي نحو الجنوب الغربي. حيث تتلقى المؤثرات الاطلنتية الرطبة الاتية من الشمال الغربي بالإضافة لخضوعها للمؤثرات الصحراوية الجافة الاتية من الجنوب الشرقي. أحدثت الجماعة الترابية لأوريكا عام 1959 بمقتضى الظهير رقم 2.59.1834 المؤرخ في 01 جمادى الثانية 1379 (1959.12.02)، ومنذ ذلك الوقت لم يحدث أي تغيير لا في التقسيم ولا في الصنف الإداري للجماعة. وهي

منطقة أمازيغية سكانها الأصليون ينحدرون من (المصامدة (، اسمها الأصلي إوريكن Iwrikne ثم بعد بناء الادارات والانفتاح السياحي والتعريب أصبح أوريكا أو أوريكا. وهي كذلك منتزه طبيعي بنواحي مراكش، حيث تتميز بالشلالات الخلابة والهضبات الخصبة والجذب السياحي المتميز (منوغرافية اوريكا، 2016، ص15). تتمركز بالمنطقة العديد من المحلات التجارية التي تساهم بشكل كبير في تنمية الاقتصاد في هذه المنطقة. من أهم المميزات الأخرى لمنطقة أوريكا، نجد واد أوريكا وشلالات "ستي فاضمة " وكذا جبال "أوكايمدن". فكل هذه المميزات تجعل المنطقة تعج بالزوار في مختلف الفصول. يخترقها واد أوريكا واد صغير منحدر يجري في واد يحمل نفس الاسم. ينبع الواد من جبال الأطلس الكبير إلى الجنوب الشرقي من مراكش في وسط المغرب ويتغذى الواد من مياه الثلوج الذائبة في قمم الجبال وتوجد مزارع صغيرة على جانبي الواد تزود مراكش بالخضراوات.

الخريطة رقم 1: توطين المجال المدروس

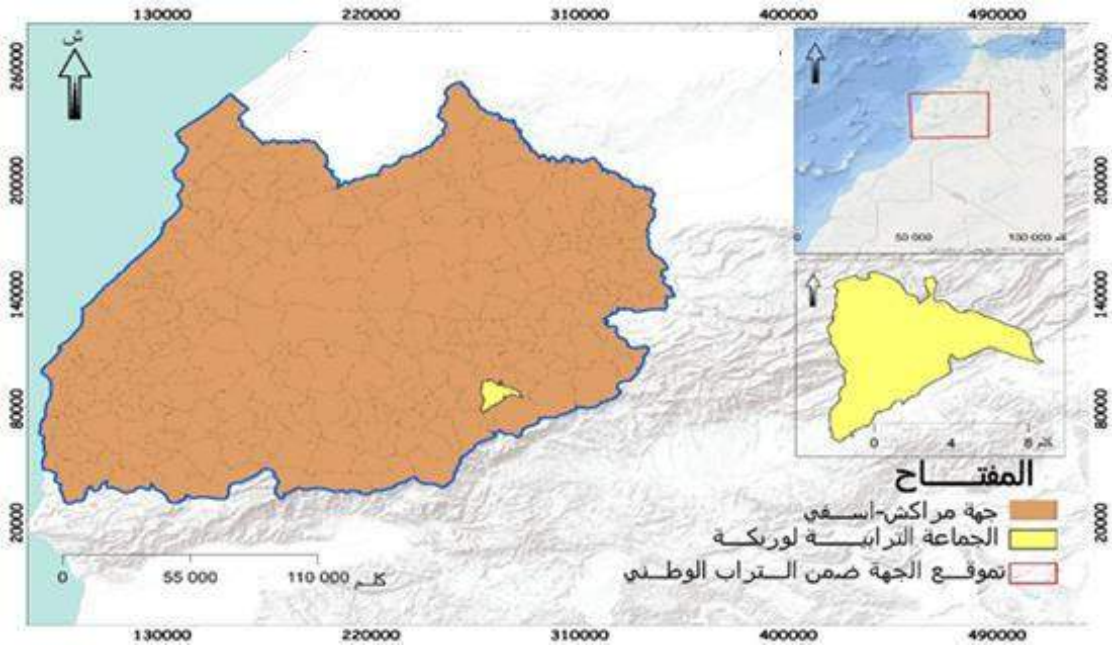

المصدر: الخريطة الطبوغرافية لتحناوت وأربعاء تغدوين 50000/1، إنجاز هدى بوكال

الصورة رقم1: مشهد من أوريكا المركز

المصدر: العمل الميداني

تتمثل المصالح الخارجية المتواجدة بالجماعة في مقر القيادة للدرك الملكي المركزيات التعليمية مندوبية الصحة مندوبية المياه والغابات مركز الاستثمار الفلاحي والبريد. اما اداريا فتنتمي الجماعة القروية لأوريكا لجهة مراكش تانسيفت الحوز، إقليم الحوز دائرة تحناوت وقيادة أوريكا، وتضم 37 دوارا منها 18 دوارا مجمعا وأربعة متفرقة و15 مشتتة المساحة الإجمالية للجماعة 156 كلم^2. تحد الجماعة شمالا جماعة اغمات جنوبا جماعة ستي فاضمة شرقا جماعتي "إكرفروان" و"أغمات" وغربا الجماعة القروية "لتحناوت"(الموقع الرسمي للجماعة).

خريطة رقم 2: الحدود الإدارية لأوريكا والجماعات المجاورة لها.

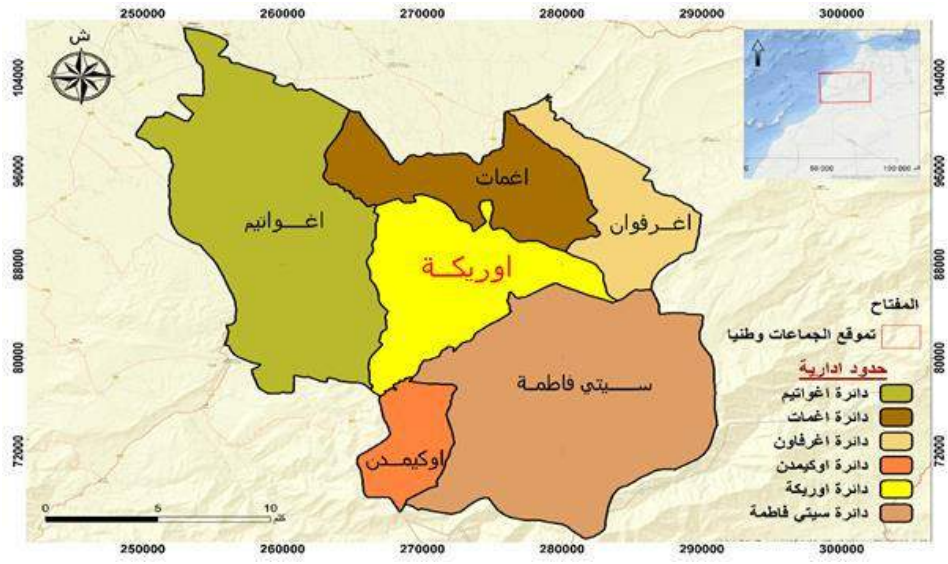

المصدر: الخريطة الطبوغرافية لتحناوت وأربعاء تغدوين 50000/1، إنجاز هدى بوكال

I. النتائج وتحليلها

1. مراحل تطور التعمير بمجال الدراسة

تعتبر أوريكا إحدى المراكز المغربية التاريخية الكبرى، إذ تعتبر ظهيرا الأهم لمدينة مراكش، وقد شهد المركز دينامية عمرانية سريعة، خاصة مع بداية الألفية الثالثة. وكان لهذه الدينامية المتنوعة أثر بالغ على التوسع العمراني بالمركز، الذي اقترن بانتشار ظاهرة السكن العشوائي. لقد شمل التوسع مناطق كانت تمثل مجالات ريفية بامتياز وقد أصبحت تعتبر حاليا مركزا ديمغرافيا وعمرانيا على مستوى الجهة، إضافة إلى انتقالها من الأنشطة الفلاحية واحتضانها لأنشطة اقتصادية وخدماتية وسياحية (بوكال هدى، 2019، ص34).

المرحلة الأولى (ما قبل 1999): شهدت المنطقة في هذه الفترة نموا بطيئا واستقرارا للسكان، وتميز السكن فيها بالتفرق أو التباعد، والاستيطان في المناطق الطبوغرافية السهلة، التي تتوفر على مؤهلات بيدولوجية تساعد على قيام أنشطة زراعية كثيفة، وأما فيما يتعلق بعمارة السكن ومورفولوجيته فكانت بسيطة تعكس الواقع الاقتصادي والاجتماعي للسكان، ولم تكن أبدا ذات هندسة معمارية موحدة النوع لعدم وجود صنف سكني واحد. وقد تميزت الوحدات السكنية بنمو مستمر حيث كلما كبر أحد الأبناء الذكور يتم إضافة غرفة في البيت من أجل تزويجه، حيث من المهم داخل هذا النمط الاجتماعي التقليدي المحافظة على الروابط العائلية وبالتالي يصبح سكنا لأسرة ممتدة تضم الأب والأبناء والأحفاد.

الخريطة رقم 3: الحالة العمرانية بمركز أوريكا الى حدود سنة 1999

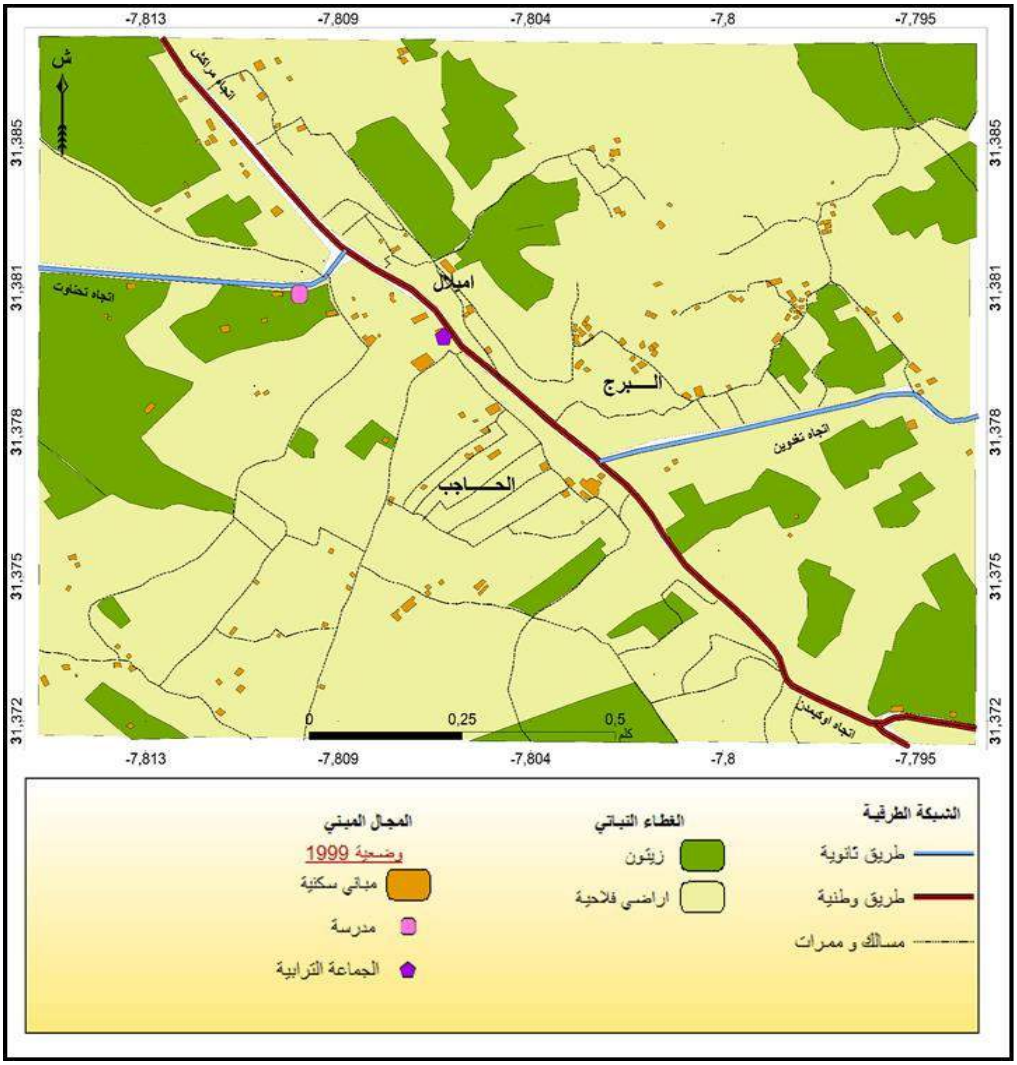

المصدر: مرئية فضائية لسنة 1999، إنجاز هدى بوكال

المرحلة الثانية بين 1999و 2011: تميزت هذه المرحلة بزحف عمراني كبير على الأراضي الصالحة للزراعة تمثل في حركة البناء والتعمير الحديث لارتفاع المستوى المعيشي والتحول في العادات الاجتماعية كالرغبة في الاستقلال عن العائلة، بالإضافة إلى عنصر رئيسي وهو انتعاش القطاع السياحي بمنطقة أوريكا. وقد ساعدت الظروف الاقتصادية والاجتماعية التي يمر بها المغرب من حيث ارتفاع دخل الاسرة المادي الى الاتجاه نحو تشييد دور سكنية ثانوية غالبيتها كانت على حساب الأراضي الزراعية، حيث ازداد عدد المباني السكنية بكل من حي البرج، الحاجب و "إميلال" مما جعلها مركزا ذو اهمية ديموغرافية تستدعي بالضرورة

الاستجابة لمطالب السكان التجارية والادارية والخدماتية فبرزت العديد من المباني الغير سكنية بالموازاة مع الطريق الرئيسة وامتدت باتجاه مراكش "أوكيمدن" و "تغدوين" كما أن الثقل الديموغرافي بالمركز أوجب إنشاء العديد من المرافق، تمثلت في بناء مسجد العقرب ونقل أكبر مؤسسة إدارية –القيادة– من مقرها بالسوق الأسبوعي إلى أوريكا المركز مجال الدراسة نظرا للأهمية التي حظي بها المركز على مستوى الإقليم. أما بخصوص السكن ومرفولوجيته فقد انتقل شكل البناء من النمط السائد أي البيت القروي المتكون من عدة مرافق ذات وظائف متعددة، إلى منازل عصرية بطوابق وفناء مهيئ ومرآب للسيارات.

صورة رقم 2 و3: الشكل المورفولوجي للبناء

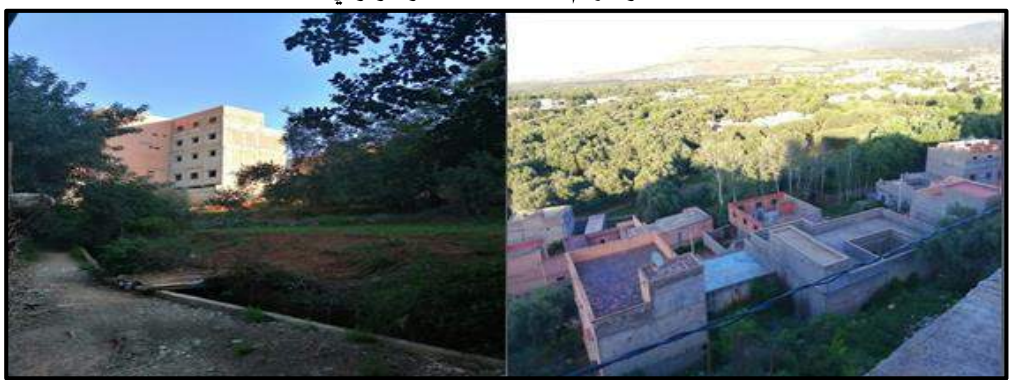

المصدر: العمل الميداني

الخريطة رقم 4: الحالة العمرانية بمركز أوريكا الى حدود سنة 2011

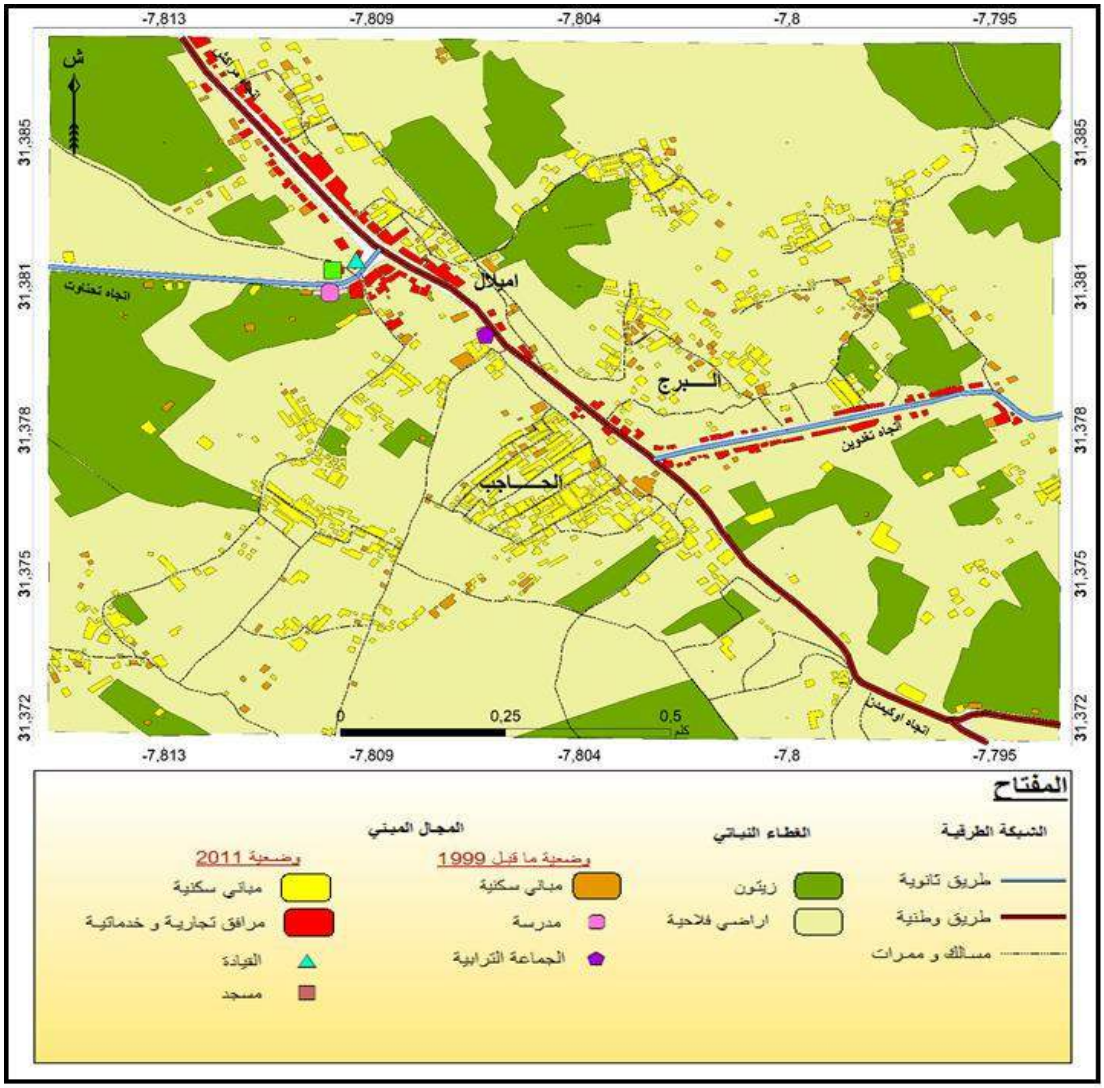

المصدر: مرئية فضائية 2011، إنجاز هدى بوكال

المرحلة الثالثة بين سنة 2011 و2015: شهدت المدينة في هذه الفترة نمواً بطيئا مقارنة بالمرحلة السابقة، واقتصرت الزيادة في الوحدات السكنية، على بعض الفيلات بكل من "إميلال" و "البرج" و دور عصرية بحي الحاجب و على جوانب الطريق، إذ توجه التعمير من الشمال الشرقي إلى الجنوب الغربي ، وقد عرفت هاته الفترة ارتفاعا في عد المباني السكنية والمحلات التجارية وطلبا اكبر على الأراضي الفلاحية، فالعديد من الناس أصبحوا يختارون الاستثمار في شراء عقارات جديدة، سواء سكن أو محل تجاري أو أرض فارغة، كما أن الإقبال المتزايد على شراء المنازل الصيفية، بالمركز جعل من المشاريع السكنية والمحلات التجارية، تعرف ازدهارا و إقبالا كبيرا

بالمنطقة. وقد عرف شكل البناء خلال هذه المرحلة نوعا آخر من الأنماط السائدة، حيت اتجه السكان الغير محليين إلى بناء فيلات بمساحات شاسعة، تتوفر على مسبح وفناء خارجي وحديقة ومرآب للسيارة، وقد استوطن هذا النوع من الدور بعيدا عن الطريق الرئيسة، اما على جوانب الطريق فقد ظهر البناء العمودي الذي يتميز بتعدد الطوابق.

الخريطة رقم 5: الحالة العمرانية بمركز أوريكا الى حدود سنة 2015

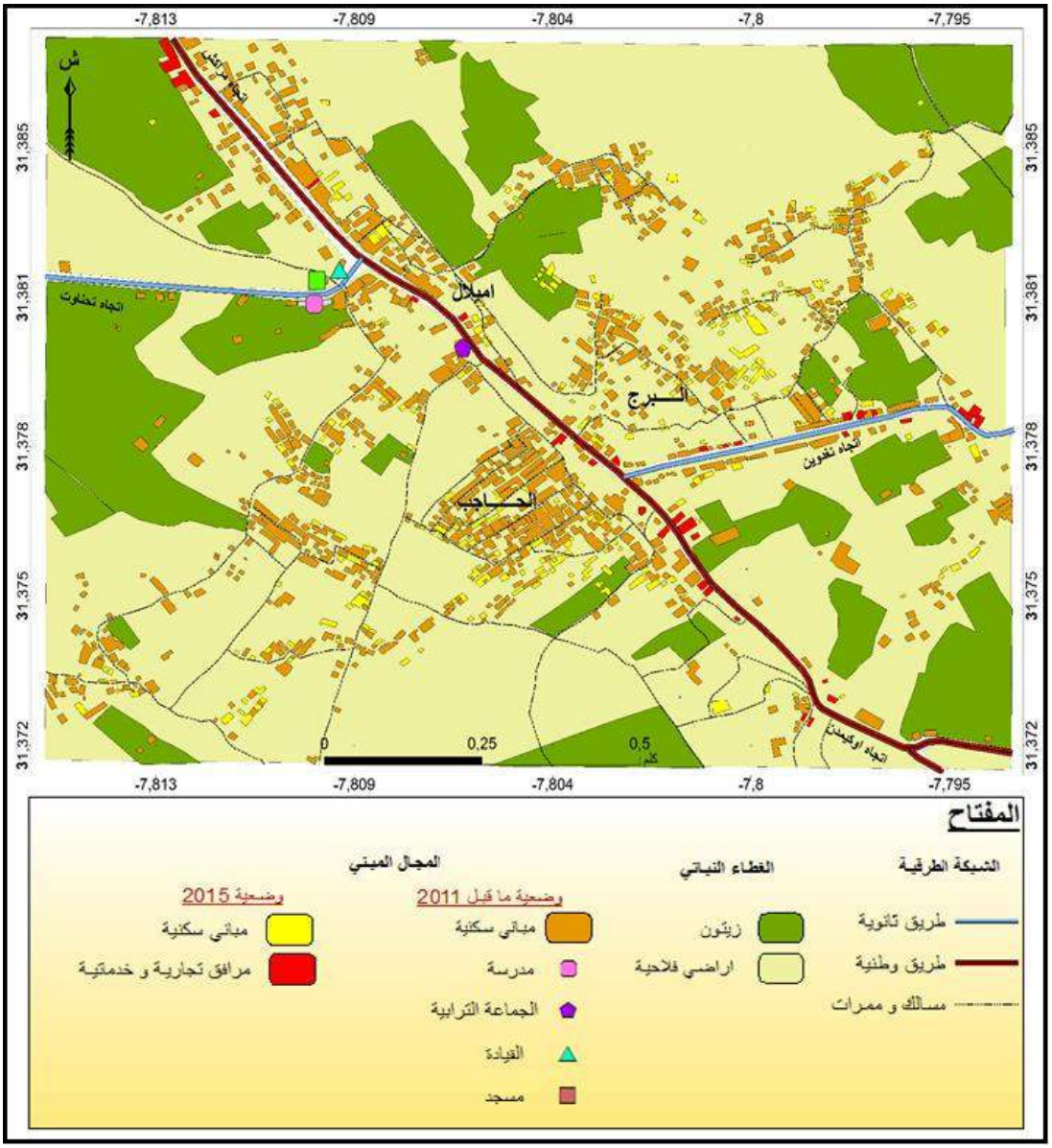

المصدر: مرئية فضائية لسنة 2015، إنجاز هدى بوكال

المرحلة الرابعة بين سنة 2015 و2019: تميزت المرحلة بتغلغل الرأسمال العقاري والمضاربة بالمركز، حيث تمثلت أبرز مظاهر التغلغل في شراء الأراضي الفلاحية من طرف المواطنين المغاربة، الذين أقاموا وحدات سكنية فخمة، او ضيعات كبيرة، ويعبر الوضع الجديد عن القيمة المضافة التي يشكلها هذا النوع من السكن، على شكل ضيعات كبيرة Fermes فأغلب هذه الملكيات عبارة عن رأسمال خارجي عن المنطقة، ساهم في الرفع من القيمة المالية للأراضي الفلاحية، وأجج حدة المضاربة العقارية بشكل ملفت للانتباه، إذ زادت الوحدات السكنية ب4.29968 هكتار وقد واكب هذا النمو الديموغرافي انفتاح المركز على النشاط الجمعوي.

الخريطة رقم 6: الحالة العمرانية بأوريكا المركز الى حدود سنة 2019

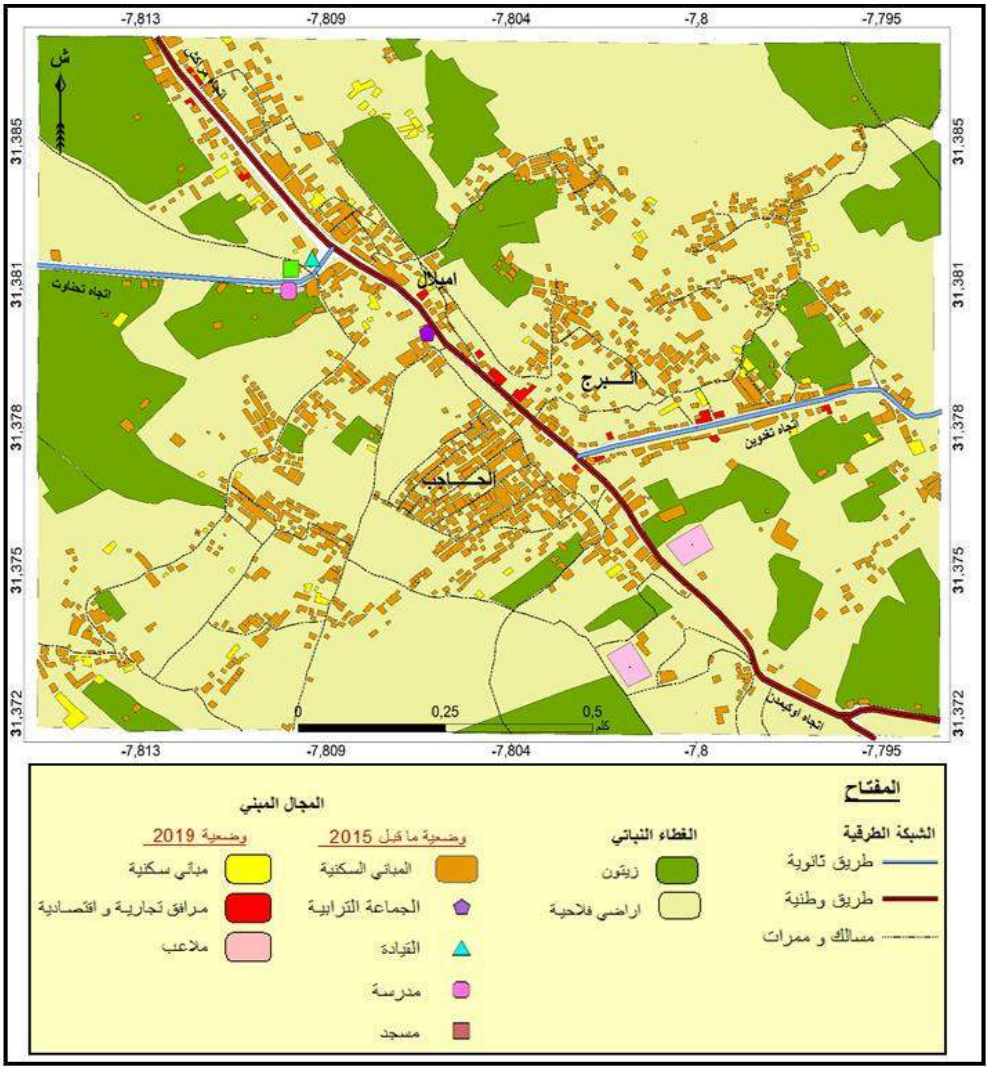

المصدر: مرئية فضائية لسنة 2019، إنجاز هدى بوكال

2. أثر التعمير على البيئة والتنمية الاقتصادية بأوريكا المركز

1.2 أثر التعمير على البيئة بمجال الدراسة

إن العلاقة بين البيئة والتعمير، هي علاقة وطيدة وأزلية وتتسم بالنفعية لما تقدمه البيئة من خلال المجال الطبيعي للتعمير من امكانيات طبيعية متنوعة ولا حدود لها، فالبيئة هي العمود الفقري لأي نشاط بشري وخاصة التعمير، لكن زيادة الطلب على الارض وارتفاع أعداد الساكنة وتنوع انشطتهم، يؤدي إلى ظهور العديد من الآثار البيئية السلبية، مثل التدهور السريع لبعض الموارد الطبيعية والازدحام دون اغفال مشكل تراجع المعارف التقليدية المرتبط بتدبير المجال. ومن جانب آخر، فإن الاستخدام المفرط للبيئة في المناطق الجبيلة قد يؤدي إلى تدهور قيمتها، ولهذا السبب تم استحداث ما يسمى بالتعمير المستدام او التعمير المندمج، وهو تعمير يراعي الحفاظ على البيئة، ويراعي نظام القيم والعادات المحلية

البناء على السفوح وتدمير المدرجات الزراعية: تلعب المدرجات ادوارا عديدة فهي تساهم في صيانة التربة وحمايتها من الانجراف والتعرية، وكذلك في حفظ المياه والحد من جريانها السطحي وزيادة معدل تسربها الداخلي، وفي تغذية الينابيع والجداول وزيادة تدفقها واستمراريتها وفي دعم الاحتياطي المائي للخزانات الأرضية السطحية والجوفية. كما تعمل المدرجات على تحسين خواص التربة الفيزيائية والكيمياوية ورفع خصوبتها، ولاسيما محتواها من المادة العضوية الناتجة من النباتات النامية فيها وبتأثير إحياء التربة، وتسهم في الحفاظ على التنوع الحيوي النباتي والحيواني ودعمه وإثرائه في المنطقة، وتفيد المدرجات أيضاً في حماية الطرقات في المناطق الجبلية من الانهيارات والردم ولاسيما في فصل الشتاء. تسهّل المدرجات كثيراً أعمال الخدمة الزراعية مثل الحرث التقليدي والري وغيرها.

تسبب التوسع العمراني بالمنطقة في إحداث تغيرات كبيرة بالأنظمة الطبيعية لتصريف المياه السطحية ونظام الري التقليدي الذي يعتمد على استغلال مياه الأمطار لري المدرجات الزراعية بمناطق السفوح وقد تدهورت حالة هذه المدرجات بسبب حركة تحويل أراضي السفوح الجبلية إلى مناطق سكنية، أما بالنسبة للمدرجات التي لم يحدث توسع عمراني بمناطق وجودها فإن عوامل الهجرة إلى المدن وتحول السكان إلى مهن وانشطة أخرى والمتطلبات المرتفعة من اليد العاملة لصيانة هذه المدرجات أدت إلى إهمالها. وكنتيجة لهذا فإنه لا يوجد بالمنطقة حاليا إلا القليل من المدرجات المستغلة في العمل الزراعي وتتضح هذه الظاهرة بشكل واسع بالمنطقة عينة الدراسة بدوار "إميلال" حيث تحتل المناطق السكنية مواقع المدرجات الزراعية القديمة. ادى البناء على السفوح في إحداث أضرار بيئية أخرى، فقد أدى هذا التوسع إلى الإخلال بالنظم الطبيعية لتصريف مياه الأمطار بالمنطقة. ولوحظ في عدد كبير من المناطق خصوصا على حواف الطرق وجود خدات نتجت عن حصر المياه السطحية وتوجيهها بشكل خطي على السفح مما زاد في قوة جرفها للتربة السطحية. كما أن هذا النمو العمراني بالسفوح الجبلية تسبب في ارتفاع معدلات انجراف

التربة وتخريب العديد من المدرجات الزراعية. ومن المتوقع أن تؤدي هذه الظروف الجديدة إلى ارتفاع معدلات الجريان السطحي مما يزيد من أخطار السيول وانجراف التربة. وكنتيجة غير مباشرة فإن زيادة معدلات الجريان السطحي تؤدي إلى الإقلال من معدلات إعادة التغذية الطبيعية للمياه الجوفية. ويمكن التعرف على ذلك من تراجع مياه عدد من الابار بالمنطقة، وقد اضطر ساكنتها لتعميق الابار حتى يتمكنوا من ضمان التزود بالماء.

صورة رقم 5: البناء على السفوح وتدمير المدرجات المخصصة للزراعة

المصدر: العمل الميداني

تلوث التربة والمياه الجوفية بفعل المياه العادمة: يؤدي غياب شبكات مياه الصرف الصحي، الى تلويث التربة حيث عادة ما يتم التخلص من مخلفات مياه الصرف الصحي عبر أنظمة "المطمورات" وهي الطريقة التقليدية التي تتجمع فيها المخلفات وبعدها تمتص بواسطة الرواسب من قاعدة صهريج التجميع لهذه المخلفات. وعليه فإن إمكانية تلوث المياه الجوفية قد تزيد وتحد من فائدة استخدامها وتراجع جودتها. ولتجاوز ذلك أطلقت الجماعة مشروعا للتطهير السائل بمجموعة من الدواوير بشراكة مع وزارة الطاقة والمعادن والماء والبيئة ومديرية البحث والتخطيط المائي، وقد شمل هذا المشروع دواوير: "تكديرت"، مصرف البرج1، مصرف البرج2، مصرف البرج3، و"تكترت" وفي مرحلة أخرى تم تزويد دواري الحاجب و"بوتبيرة" لكن ضعف هذه الشبكة بل غياب انجازها في دواوير اخرى ادى الى اعتماد المطامير للتخلص من المياه العادمة، إلا أن هذه العملية لها انعكاسات صحية وبيئية كما سبق الذكر.

صورة رقم 6: إعداد "مطمورة" كحل سائد بالمنطقة للتخلص من المياه العادمة

المصدر: العمل الميداني

تراجع التنوع البيولوجي بفعل تهيئة السواقي: فرض مشكل التسرب الذي يرافق جريان السواقي والذي يبلغ أحيانا 30% على الفاعلين (الجماعة والخواص) تحديث هذا النظام، من خلال تبليط السواقي بالإسمنت وهو ما خفض نسبة المياه المتسربة الى حوال 6%، واذا كان هذا التدخل قد خلص الى نتائج إيجابية فيما يخص الحفاظ على نسبة مهمة من المياه الموجهة للسقي، فإن هذه العملية أدت الى تراجع نسبة تغطية وكثافة النباتات الممتدة على طول السواقي، ناهيك عن تراجع التنوع البيولوجي الذي كانت تضمنه السواقي في شكلها التقليدي اذ كانت تضم اعشاش لبعض الطيور وموائل للعديد من الزواحف خاصة السلحفاة الاغريقية **Testudo graeca** التي كانت تتخذ من الفراغات والشقوق أماكن للسبات والتي اتضح تراجع اعدادها من خلال الملاحظة المباشرة ومن بين نتائج تبليط السواقي مستقبلا الرفع من نسبة التبخر خاصة مع تراجع النباتات الممتدة على طولها والتي تلعب دور المضلة الواقية من التبخر(زكرياء محرير، 2019، ص 67).

صورة رقم 7: تحديث السواقي باستعمال الاسمنت

المصدر: العمل الميداني

تراجع الانتاج الزراعي: يلاحظ أن إنتاج المزروعات السنوية بالجماعة شهد تراجعا ملحوظا خلال الخمس سنوات الأخيرة لا من حيث الكمية المنتجة ولا من حيث المساحة المزروعة، كالخضروات والمزروعات العلفية وكذلك زراعة الحبوب التي تهيمن على 68 % من الأراضي الصالحة للزراعة، وذلك بفعل توالي سنوات الجفاف وقلة الموارد المائية وبالخصوص نتيجة تراجع الاراضي الفلاحية بفعل توجيهها نحو التعمير. في نفس الإطار وبحكم موقعها الجغرافي تمتاز الجماعة بزراعة الزيتون، حيث عرف الإنتاج تطورا مهما رغم أن المساحة المخصصة له لا تتجاوز 9% من مساحة الأشجار المثمرة. بالإضافة إلى ذلك يعتبر التفاح والسفرجل والبرقوق من الأشجار المثمرة التي عرف إنتاجها في السنوات الأخيرة تراجعا بفعل قلة التساقطات وتقلص المساحة المسقية. ولا يزال الغمر في السقي هـ المستعمل بشكل كبير على حساب الطرق العصرية، وهذا ما يؤثر سلبا على مردودية المنتوج في المساحة المسقية.

ظهور النقط السوداء ومشكل النفايات الصلبة والسائلة

نتيجة التطور العمراني والديمغرافي الذي يشهده المجال فقد تزايدت كمية النفايات الصلبة وهي ظاهرة واضحة رغم غياب معطيات رسمية عنها ومن مظاهرها الانتشار الكبير للنقط السوداء واستعمال السواقي كطريقة للتخلص السريع من النفايات وامام هذا الوضع تلجا الساكنة لحرق جزء كبير منها فيما تتم تعبئة هذه النفايات من طرف الجماعة بواسطة شاحنة جمع الأزبال ونقلها إلى المطرح العمومي بمدينة مراكش.

صورة رقم8 و9: رمي النفايات الصلبة على جوانب السواقي وبالأماكن العامة

المصدر: العمل الميداني

2.2 التحولات الاقتصادية الناتجة عن تطور التعمير

التحولات المهنية: عرف مجال الدراسة نهاية القرن 20 عدة تحولات منها التحولات المهنية والانشطة، وساهمت عدة عوامل في ذلك ومن أهمها التطور المستمر للتعمير بالمجال، الذي ادخل معه مجموعة من المتطلبات والسلوكيات المرتبطة بتحول نمط العيش من القروي الى الحضري، بالإضافة للتغيير في أساليب الزراعة والسقي... يضاف الى كل ذلك التزايد الكبير لعدد السكان بفعل الزيادة الطبيعية والهجرة، كلها عوامل ساهمت في ظهور انشطة ومهن كانت غائبة بالمجال كخدمة الانترنت والمحلات التجارية العصرية وخدمات الطعامة وغيرها ... إن تفكك العائلات

الممتدة، وظهور الأسر النووية، وتزايد العمل المأجور وتراجع كل أشكال التضامن في العمل، كلها مظاهر غيرت طبيعة المهن المزاولة، وغزا القطاع الخدماتي والتجاري منطقة الدراسة، وهذا ما أدى الى حدوث تغيير عميق في المشهد الريفي. ويتضح كل ما سبق عند مدخل جماعة أوريكا وعلى طول الطريق الاقليمية رقم 2017، حيث تتراص المحلات التجارية والخدماتية (الأبناك وكالات تحويل الأموال وخدمات الهاتف...) والترفيهية (مقاهي نوادي الألعاب...) بشكل مكثف خاصة في أوريكا المركز على الامتداد الرابط من مقر القيادة الى مقر الجماعة القروية. مما يعكس تحولات الأنشطة والتحولات المهنية الذي عرفته هذه المنطقة كما عرفت الميزانية المخصصة للتسيير والتجهيز تطورا إيجابيا خلال الخمس سنوات الأخيرة الممتدة ما بين 2011 و2015. وكما هو الشأن بالنسبة لباقي الجماعات القروية الأخرى تشكل ميزانية التسيير أكثر من 80 % من ميزانية الجماعة الشيء الذي يحد من إمكانيات الاستثمار والتجهيز.

جدول رقم 1: تطور ميزانية الجماعة خلال الخمس سنوات الأخيرة بآلاف الدراهم

الميزانية / السنوات	2011	2012	2013	2014	2015
التسيير	5136.05	5898.23	6957	6748.6	8094.60
التجهيز	2772.72	3067.99	3327.30	3825.40	3195.13
المجموع	7908.77	8966.22	10284.30	10574	11289.73

المصدر: الإحصاء العام للسكان والسكنى 2014

تراجع المهن الفلاحية: كانت نسبة كبيرة من الساكنة النشيطة المحلية بالجماعة، تقدر بأزيد من النصف تشتغل في القطاع الفلاحي لكن خلال السنوات الأخيرة، أصبح هذا القطاع يعرف بعض التراجع، لصالح قطاعات أخرى كالتجارة، الخدمات، السياحة والبناء...

جدول رقم 2: تراجع المهن الفلاحية بالمنطقة

القطاعات	النسبة المئوية
الفلاحة	**21.50**
البناء	**11**
التجارة	**37.79**
الخدمات	**23**
النقل والمواصلات	**3.71**
الوظيفة العمومية	**3**

المصدر: الإحصاء العام للسكان والسكنى 2014

يعزى تراجع النشاط الفلاحي إلى تجميد الأراضي الفلاحية نتيجة المضاربة العقارية، وتخلي الفلاحين عن حرث الأراضي، نظرا لضعف المردودية من جهة، وارتفاع أثمنة الاراضي الموجهة للبناء، إضافة إلى تطلع فئات واسعة من الشباب لممارسة أنشطة أقل جهدا وأكثر ربحا.

كما وجدت الفئة النشيطة الشابة ضالتها في التجارة، والتي استهوت كذلك الكثير من الفلاحين، وخاصة ر ذوي النفوذ بالمنطقة، نظرا للرواج التجاري الناجم عن التحولات الاقتصادية والتعمير بالمنطقة وحسب الاستطلا ع الميداني، فإن عدد كبير من الفلاحين يرغبون في تغيير النشاط الفلاحي، أما بخصوص الذين يتشبثون بممارسة نشاطهم الفلاحي فإن نسبتهم في تراجع مستمر، اذ أن عملية زحف البناء على الأراضي الفلاحية جد كبيرة.

تزايد جمعيات التنمية والاقتصاد التضامني: بفعل التعمير المستمر والتزايد السكاني عرف تنشط فوق تراب الجماعة 141 جمعية، تختص في مجالات متعددة: تنموية، رياضية، تربوية، سياحية، فلاحية وصحية تساهم كل حسب إمكانياتها في تنمية المنطقة والرفع من مستوى عيش الساكنة والرقي بالجماعة من خلال الأنشطة التي تقوم بها تماشيا مع أهدافها ومبادئها.

جدول رقم 3: عدد الجمعيات حسب النشاط.

حقل النشاط	عدد الجمعيات	
	المجموع	التسوية منها
تنموي	105	02
رياضي	12	–
تربوي	18	–
سياحي	02	–
فلاحي	03	–
الصحة	01	–
المجموع	141	–

المصدر: الإحصاء العام للسكان والسكنى 2014

خاتمة

لقد عرفت منطقة الدراسة تحولات مجالية اجتماعية اقتصادية وبيئية متسارعة منذ اعتبارها وجهة سياحية نهاية القرن العشرين، نظرا لما تزخر به من مؤهلات طبيعية متنوعة، وتراث ثقافي مميز. ورغم كونها تمر بفترات جمود سياحي وازمات بفعل الفيضانات المتعاقبة خاصة فيضان 1995، إلا أن امكانياتها حالت دون استمرار الجمود، لكن ذلك لم يمر دون تسجيل العديد من اشكال الضغط على الاوساط البيئية ومن بينها تراجع المساحات الزراعية

، اضافة للعشوائية والفوضى في استغلال الموارد والمجال... ولن يتم تجاوز ذلك من دون خلق تصور للتدبير مندمج ومستدام للمناطق الجبلية ككل ومجال الدراسة عبر المحافظة على التراث الطبيعي و المواقع و المناظر الطبيعية و مكافحة التعرية بالسفوح، و حماية و تنمية الأنشطة الاقتصادية المتواجدة بها.

عرفت جماعة أوريكا خلال العشر سنوات الأخيرة تزايدا كبيرا في عدد السكان بفعل النمو الديمغرافي السريع، والهجرة المضادة، وقد انعكس هذا الضغط على مجال التعمير بالجماعة إذ أنه في ظل التأخير الذي يعرفه إخراج مشروع تصميم التهيئة إلى حيز الوجود، والذي لا يزال قيد الدراسة لدى المصالح المختصة، وقد نتج عن هذه الوضعية فوضى في مجال التعمير وتنامي المضاربات العقارية وبالتالي ارتفاع أسعار العقار.

وبصفة عامة، فإن التحولات الناجمة عن التعمير السريع بأوريكا المركز ثم تجسد عبر مظهرين، مظهر إيجابي تمثل في تطوير وتدعيم القاعدة الاقتصادية المرتكزة على تنوع الانشطة بأنشطة غير معهودة، والخدمات والاقتصاد التضامني، كما تم تطوير وظيفة السكن، وتجهيزاته المتنوعة التي تضمن العيش الكريم كالدار المغربية العصرية والفيلات بينما تجسد المظهر السلبي، في طفح المجال المبني واستهلاك سريع للمجال، مع تحويل وظيفة الأراضي من الإنتاج الفلاحي إلى وظائف عديدة. وقد تم هذا التحول السلبي بالأساس، عبر التعمير، والمضاربة العقارية؛ التي لم تأخذ بعين الاعتبار أهمية الحفاظ على الموروث الطبيعي، المتجسد في التربة الخصبة التي تزخر بها الأراضي الفلاحية. والغطاء النباتي المتمثل في أشجار الزيتون وبعض الأشجار المثمرة الاخرى وقد خضعت سياسة تدبير المجال لكثير من العشوائية واللامبالاة، خاصة مع تعاقب العديد من المنتخبين على راس الجماعة والتي تميز تدبيرها غالبا بتعارض الأهداف، مما خلف تبعات مجالية خطيرة وانعكاسات بيئية لا تتلاءم والتعمير المستدام.

ان الوضع الحالي للجماعة القروية يفرض ضرورة وضع مخطط تنموي شامل للتنمية والتعمير مع مراعاة التنمية المستدامة للموارد وخصوصيات المجتمع خاصة على مستوى القيم وفي هذا الصدد يجب جرد التحديات و المقومات التي يمكن أن تعترض سيرورة التعمير بأوريكا واهمها مظاهر التحول الاجتماعي بالجماعة و انعكاسات هذه التحولات الاجتماعية على المجتمع الريفي بالإضافة لضرورة المحافظة على البيئة و استدامة مواردها وبما ان السياحة الجبلية قطاع اقتصادي واعد بالمنطقة رغم ضعف تجهيزاته فانه من الضروري بمكان ادماجه ضمن مخططات ومشاريع التنمية.

قائمة المراجع:

- الإحصاء العام للسكان والسكنى 2014.
- بوكال هدى 2019: دينامية التعمير وأثرها على البيئة والتنمية بالمناطق الجبلية للأطلس الكبير حالة اوريكا المركز اعتمادا على نظم المعلومات الجغرافية بحث لنيل شهادة الماستر في الجغرافيا كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالمحمدية.

- جمعة داوود، محاضرات أسس التحليل المكاني في إطار نظم المعلومات الجغرافية 2015 ص 25 منور على الانترنت.
- جنان لحسن 1990: اشكالية التنمية المجلية في المناطق الجبلية وهوامشها، مجلة كلية الآداب تطوان، العدد 4 خاص بندوة جبال الريف: المجال والانسان.
- ريدة ديب وسليمان مهنا 2003: **التخطيط** من اجل التنمية المستدامة، مجلة جامعة دمشق للعلوم الإنسانية، المجلد 25، العدد الأول، 2003.
- فاتح عبد العالي 2016. التوسع الحضري واشكال التمدين بأحواز المدن الكبرى: حالة جماعة عين اعتيق بضاحية الرباط– تمارة. مقال ضمن المؤلف الجماعي تنظيم وتهيئة المجال الريفي بالمغرب ابحاث وتدخلات، تنسيق المختار الاكحل واخرون، منشورات كلية الآداب والعلوم الانسانية جامعة محمد الخامس الرباط.
- محرير زكرياء، بوكال هدى 2019: "التحولات البيئية والتنموية بفعل التعمير في المراكز القروية حالة أوريكا– المركز" مجلة مدارات سياسية العدد (04) من المجلد الثالث 2019، منشورات مركز المدار المعرفي للأبحاث والدراسات بالجزائر
- مديرية إعداد التراب الوطني 2002، نوافذ على المجال المغربي.
- مصباحي مقداد،2016: دور قواعد التهيئة والتعمير في حماية البيئة، مذكرة ماجستير في قانون البيئة، جامعة سطيف.
- منوغرافية الجماعة الترابية لأوريكا.
- ووثائق وكالة الحوض المائي تانسيفت.
- Aabir Saadia, El Mahiri Latifa et El Qayedy Jaouad. 2001. Etude Environnementale et Géotourisme Dans la vallée de L'Ourika (Maroc). Mémoire du D.E.S.A..p 111
- EL BAHTARI Jamila.EL BAHRI Fatima Zahra. 2009. Caractérisation et évaluation d'un système de prevision et d'alerte aux crues exemple du " SPAC" du bassin versant de l'Ourika (Haut-Atlas, Maroc).Mémoire de fin d'études.
- Fniguire Fatima, Boukrim Siham. 2007. Etude dynamique et statistique des crues du Haut Atlas de Marrakech (Maroc), Cas des bassins versant du N'Fis, de la Ghiraya et de l'Ourika. Mémoire de fin d'études.

الفعل الترابي في الأرياف المغربية: الفاعلون والمتدخلون
دراسة حالة إقليم الفحص أنجرة

The territorial action in the Moroccan countryside: the actors and the interfering. Case study of the Fahs Anjra province

بدر الدين الرواص
Badreddine ROUASS
جامعة عبد المالك السعدي، كلية الآداب والعلوم الإنسانية تطوان، المغرب، BADREROUASS@GMAIL.COM

ملخص

عرفت المجالات الهشة وضعية صعبة تجلت في سيادة اقتصاد معيشي هش، وضعف التجهيزات السوسيو ثقافية التي تسمح للمواطن بالولوج للخدمات الأساسية. ويعتبر إقليم الفحص أنجرة من الأقاليم الحديثة المهمشة، التي عرفت تحولات كبرى، ناتجة عن إنجاز المركب المينائي طنجة المتوسط. وقد لعب الفعل الترابي دورا مهما في تنمية الإقليم، وفك العزلة، عبر خلق شراكات بين مختلف الفاعلين.

تهدف الورقة البحثية إلى معالجة مفهوم الفعل الترابي وأثره على إقليم الفحص أنجرة، من أجل كسب رهان التنمية الترابية. اعتمادا على مقاربات متعددة، منها العمل الخرائطي والإحصائي والملاحظات الميدانية. وقد توصلت الدراسة إلى أهمية دور الفاعلين في تحسين الظروف السوسيو-اقتصادية للساكنة المحلية عبر إحداث جمعيات تنموية وتوجيه الاهتمام نحو الاقتصاد الاجتماعي، ودور إحداث الميناء المتوسطي في ظهور تحولات اجتماعية واقتصادية مهمة بالمنطقة.

الكلمات المفاتيح: الفعل الترابي؛ إقليم الفحص أنجرة؛ المبادرة الوطنية للتنمية البشرية؛ مؤسسة طنجة المتوسط.

Abstract:

The fragile areas have experienced a difficult situation, which was manifested in the presence of a fragile and poor living economy, and the weakness of the socio-cultural infrastructure that allows citizens to access basic services. Fahs-Anjra is one of the modern marginalized regions, which have known major transformations, resulting from the establishment of the Tangier Med port complex. The territorial action has played an important role in developing the region and breaking isolation by creating partnerships among various actors.

The research paper aims to address the concept of Territorial action and its impact on the province of Fahs-Anjra, in order to win the challenge of territorial development Depending on multiple approaches, including cartographic and statistical work, and field observations. The study has shown the influential role of different social actors in improving the socio-economic conditions of the local population by creating development associations and directing attention towards the social economy, and towards the role of creating the Mediterranean port in the emergence of important social and economic transformations in the region.

Keywords: Territorial action - Fahs Province Anjra - National Initiative for Human Development - Tangier Med Foundation

مقدمة

يعتبر إقليم الفحص أنجرة من الأقاليم المغربية الحديثة في شمال المغرب التي عانت من الهشاشة والفقر. وعلى إثر إنجاز المشاريع الاقتصادية على ترابه، وصدور التعديل الدستوري لسنة 2011 الذي حث على ضرورة إشراك الساكنة المحلية في تدبير مجالاتهم الترابية، وتشجيع المجتمع المدني على المشاركة في الفعل الترابي، وفي وضع تصوراتهم للتنمية الاقتصادية والاجتماعية الترابية، وتبني التدبير التشاركي المبني على توزيع الأدوار بين مختلف الفاعلين؛ عرف الإقليم تحولات كبرى، تجلت في تزايد أهمية الفاعلين الترابيين في تنشيط الفعل الترابي، ودعم البرامج التنموية المحلية، وتأهيل المجال والساكنة لمواكبة التحولات الناتجة عن هذه المشاريع الاقتصادية، وبعث الإقليم كنموذج تنموي جهوي.

أ- الإشكالية:

لقد أصبحت الحاجة ملحة لاعتماد مقاربات منسجمة تعتمد على تعبئة مختلف الفاعلين المحليين والعموميين والخواص، قصد إعداد مشاريع ترابية قادرة على مواجهة التحديات المطروحة، والتكيف مع التحولات العميقة الناتجة عن إنجاز المركب المينائي طنجة المتوسط والتجهيزات المرافقة له، وتأهيل إقليم الفحص أنجرة كمجال هش بمواكبة التحولات الناجمة عن المركب. من هنا نتساءل: "ماهي خصائص الفعل الترابي في إقليم الفحص أنجرة، وإلى أي حد نجح الفاعلون المتدخلون في كسب الرهان التنموي في الإقليم؟"

وتتفرع الإشكالية إلى عدة أسئلة:

- ما معنى الفعل الترابي؟ وماهي مكوناته؟ وخصائصه في المغرب عموما وإقليم الفحص انجرة خصوصا؟
- ماهي المشاريع التي ساهم فيها الفاعلون، وآثار برامج التنمية في إقليم الفحص انجرة؟

أ- الفرضيات:

- ساهمت المشاريع الاقتصادية في تطور الفعل الترابي بإقليم الفحص أنجرة؛
- تعددت تدخلات الفاعلين الترابيين لدعم برامج التنمية بالإقليم؛
- ساهم الفاعلون الترابيون في خلق تحولات سوسيو اقتصادية ومجالية بالإقليم؛

ب- المنهجية المعتمدة:

اعتمدنا في دراستنا على المنهج الاستقرائي من خلال الانطلاق من الفعل الترابي بالمغرب كهدف عام، إلى خصائص الفعل الترابي بإقليم الفحص أنجرة كهدف خاص. إلى جانب المنهج التحليلي من خلال تحليل معطيات إحصائية التي تبين مظاهر وأثار الفاعلين الترابيين في إقليم الفحص أنجرة.

ت– الوسائل والأدوات:

العمل الكرطوغرافي من خلال إنجاز خريطة لتحديد مجال الدراسة. علاوة على برنامج معلوماتي مثل Excel لإنجاز الجداول والمبيانات.

ث– تحديد مجال الدراسة:

أحدث إقليم الفحص أنجرة سنة 2003 أقصى شمال المغرب، ويحد شمالا بمضيق جبل طارق وبالبحر المتوسط، وجنوبا وغربا بعمالة طنجة أصيلة، وشرقا بولاية تطوان، وعمالة المضيق الفنيدق. ويمتد الإقليم على مساحة 682,26 كلم^2. حيث يمثل ما يعادل 5,98% من مساحة جهة طنجة تطوان الحسيمة.

الخريطة رقم 1: الموقع الجغرافي لإقليم الفحص أنجرة

المصدر: عمل شخصي اعتمادا على التقسيم الإداري لسنة 2009

I. الفعل الترابي في إقليم الفحص أنجرة العناصر والخصائص

عرف إقليم الفحص أنجرة بعد إنجاز المشاريع الاقتصادية، تحولات كبرى توازيها رغبة سياسية في توسيع مجال التنمية الترابية، بناء على التعاون اللامركزي المبني على تفعيل دور الفاعلين الترابيين من أجل تجاوز أدوارها التقليدية

في تقديم الخدمات الأساسية، إلى تحريك دواليب التنمية الاقتصادية والاجتماعية (ودار، الحسن، 2017، ص: 115). ولعل الفعل الترابي كان منعطفا حاسما في تاريخ ومجال الإقليم الذي عانى من سنوات التهميش والهشاشة.

1. **مفهوم الفعل الترابي ومكوناته**

يبقى الانسان غير قادر على تحسين أوضاعه بشكل انفرادي، على أساس أن حريته ومعطياته محدودة. وفي هذا السياق فمحدودية العقلانية تقتضي البحث بشكل دوري الاجابة عن الإشكاليات، التي تستجيب لأدنى مستوى من متطلباته البشرية (Croiser, Michel et Freiberg, Erhard, 1977, p : 48).

ويعتبر الفعل الترابي مقاربة شمولية، ترتكز على الأخذ بعين الاعتبار كل الأبعاد والمكونات المجالية، وأداة تنموية استراتيجية تهدف إلى توفير المحيط الملائم للمبادرات المحلية قصد تقوية القدرات الفردية والاجتماعية. ويرتكز الفعل الترابي على خلق انسجام بين المجال والسلطة والفاعلين في إطار احترام الهوية المحلية، ووضع استراتيجية كإطار منهجي، وتحقيق التنمية المستدامة.

يشكل العمل الجمعوي العمود الفقري للمجتمع المدني، وفاعلا ترابيا نشيطا في توعية وتوجيه المجتمع من خلال المشاركة في تقديم مجموعة من الخدمات الضرورية له. وتكمن أهمية الجمعيات في قدرتها على تشكيل شريك مهم في المعادلة التنموية، من خلال مساهمتها في تأطير المجتمع، وسهولة تقبلها من طرف السكان. (ودار، الحسن، 2017، ص: 119).

إلى جانب ذلك يعتبر العمل الجمعوي فاعلا أساسيا في المجال، يتحمل مسؤولية مهمة في ترجمة مفهوم الفعل الترابي، و"تشجيع الساكنة المحلية وتقريبها للانخراط في الجمعيات، والإنصات إليها، والإحساس بمشاكل الساكنة ومعالجتها بشكل مستدام عبر آليات التشارك، والمشاركة الفعالة في بناء القرار التنموي والتعاون". (المملكة المغربية، وزارة العدل،2011، ص: 15). إلى جانب تجسيد العلاقة التشاركية التي تربط الجمعيات بالساكنة المحلية كمستهدف أول في عملية التنمية، التي تجعل الجمعيات كفاعل ترابي أقرب مؤسسة إلى المواطن أو الساكنة المحلية بغية الاستجابة لمتطلباتهم التنموية من أجل جودة التدبير المحلي الفعال والقادر على تحقيق التنمية في مجال ترابها (Zainabi ,Ahmed Toufik) (2010). Pp : 29-30).

1 – 1 الفعل الترابي في إقليم الفحص أنجرة خصائصه ومكوناته

يعتبر إقليم الفحص أنجرة من الأقاليم المغربية الحديثة التي تأسس في خضم المشاريع الاقتصادية التي أنجزت على ترابه، خاصة "**المركب المينائي طنجة المتوسط**" و"مصنع **رونو طنجة**" و"**المنطقة الصناعية المندمجة اجوامعة**"، التي ساهمت في خلق تحولات كبرى، ودعم الفعل الترابي بالمجال الذي سهر على تنشيطه فاعلين ترابيين محليين كالمجلس الإقليمي والمجالس الترابية السبعة المكونة له (القصر الصغير وقصر المجاز وملوسة واجوامعة وأنجرة وتغرامت

والبحراويين)، إلى جانب فاعلين عموميين كالمبادرة الوطنية للتنمية البشرية، وشبه عموميين كوكالة إنعاش أقاليم الشمال والوكالة الخاصة طنجة المتوسط، وفاعلين خواص كمصنع رونو طنجة.

المبيان رقم 1: الفاعلون المتدخلون في أهم جماعات إقليم الفحص أنجرة سنة 2019

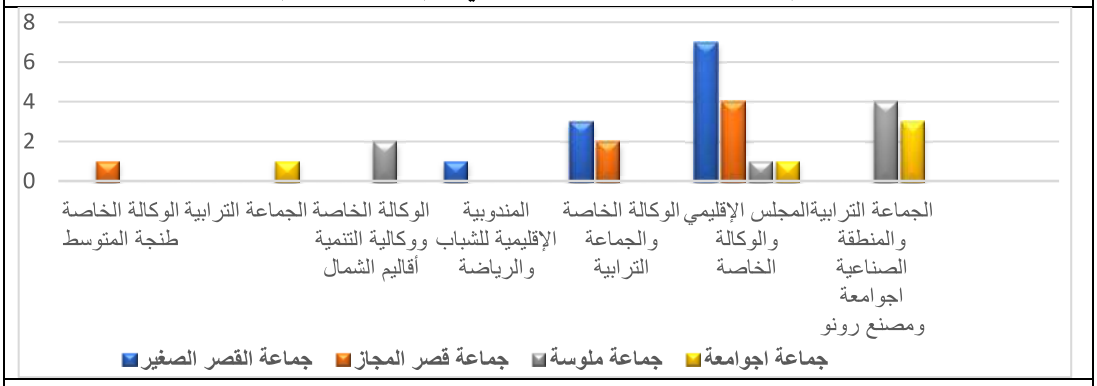

المصدر: عمل شخصي انطلاقا من العمل الميداني لسنة 2019.

1-1-1 العمل الجمعوي فاعل ترابي بإقليم الفحص أنجرة

عرف الفعل الجمعوي بإقليم الفحص أنجرة تطورا منذ سنة 1997 مع إحداث الإقليم تحت اسم الفحص بني مكادة. وتعتبر جمعية التضامن من أولى الجمعيات التي تأسست في إقليم الفحص بني مكادة في نهاية التسعينات، والتي التزمت بخلق "**مشروع ألفا**"3000 وهو مشروع يهدف إلى القضاء على الأمية من خلال تعليم 3000 أمي بالإقليم. تلتها **الجمعية الخيرية** التي تأسست سنة 2001.وبعد تأسيس صندوق التنمية المحلية بإقليم الفحص أنجرة، والاعلان عن المبادرة الوطنية للتنمية البشرية سنة 2005.

لقد عرف العمل الجمعوي بالإقليم طفرة نوعية خلال العشرية الأخيرة ما بين (2005-2015) التي استفاد من دعم المبادرة الوطنية للتنمية الوطنية من خلال مساهمتها في دعم عدة مشاريع تنموية، إلى جانب ذلك عرف عدد التعاونيات ارتفاعا إلى 50 تعاونية التي باشرت مهمة التشغيل الذاتي في إطار أنشطة المدرة للدخل. كما عرفت الجمعيات المهنية كجمعية قوارب الصيد التقليدي وجمعية النقل البري الدولي، وجمعيات الأعمال الاجتماعية التي ظهرت مع إنجاز الوحدات الصناعية بالموازاة مع المكاتب النقابية خاصة مع تفعيل المرحلة الثانية من مشاريع المبادرة الوطنية التي ركزت على التأهيل الترابي بالعالم القروي.

لقد ساهم تطور البنية التعليمية بالإقليم بعد إنجاز المركب المينائي، في ظهور نخبة محلية تمارس العمل الجمعوي لكن أغلب الجمعيات بإقليم الفحص أنجرة يسيّرها رؤساء من جنس الذكور، ويعود ذلك إلى طبيعة التقاليد والعادات

السائدة في الإقليم، لكن مع تطور المستوى التعليمي للإناث، تمكن عدد من النخبة المحلية النسائية[1]، من تأسيس جمعيات وتعاونيات في إطار الاقتصاد الاجتماعي، لتثمين المنتوج المحلي، وخلق أنشطة مدرة للدخل.

1-1-2 المستشارون الترابيون: نخبة محلية سياسية لتنسيق الشراكات بين الساكنة والفاعلين

تبنى المغرب سياسة القرب الترابي من أجل المساهمة في تعزيز جاذبية المجال الترابي، وتشجيع النخب المحلية، على تسيير شؤون مجالها، تسييرا مؤسساتيا، باعتبارها نخبة سياسية، إذ اقتضت المقاربة المجالية على فسح المجالس التداولية للوحدات الترابية، والتنسيق مع جميع الفاعلين الترابيين المحليين (الحاضري، عبد القادر،2016. ص:51).

لقد باتت الجماعات الترابية فاعلا ترابيا، إذ هو مطالب بالفعل، بالتنظيم، وباستشراف الرؤية التنموية للمجال، وبالتالي أصبحنا أمام الجماعات التي ارتقت لمصاف الشريك إلى جانب الدولة وباقي مكونات التأسيس المحلي للفعل الترابي، وذلك عبر الانفتاح عن الساكنة والقوى الحية المحلية عبر توسيع آليات التشاور العمومي حول مخرجات الخيارات العمومية المحلية، والإسهام في إنعاش دورة الاقتصاد المحلي وتعزيز مقومات الجذب والاستقطاب للاستثمار المنتج والمدمج للقوى العاطلة (الوردي، العباس، 2015، ص:01).

ينميز المستشارون الترابيون بالإقليم بمستويات تعليمية متواضعة، حيث أن (40,6%، منهم يتوفرون على مستوى ثانوي، ونسبة 28 %من المستشارين ينوفرون على مستوى جامعي) (عمل شخصي انطلاقا من العمل الميداني: أكتوبر-نونبر2018).

1-1-3 مصنع رونو طنجة: مصنع معولم في مجال هش

يعتبر مصنع **رونو طنجة** من ضمن خمس مجمعات صناعية لمجموعة شركات **رونو** الفرنسية، التي دخلت المغرب إبان الاستعمار، وصارت رائدة في صناعة السيارات في المغرب من خلال فرعها: الشركة المغربية لهياكل السيارات صوماكا. وقد تم توقيع بروتوكول من أجل إنجاز مصنع **رونو** طنجة في فاتح شتنبر2007، بالمنطقة الصناعية الحرة ملوسة بجماعة ملوسة. وانطلقت أنشطته في سنة 2012.

[1] – من بين النساء الفاعلات في المجال المدروس رئيسة جمعية حسانة الكبرى للتنمية والتواصل بجماعة القصر الصغير، التي دأبت على المشاركة في أنشطة مراقبة عدادات الكهرباء المجحفة، والقيام بحملات التوعية في صفوف النساء. وقد أخبرتني بأن أنشطتها تتعرض لمضايقات من طرف مستشار مدشرها، والذي يرغب في دمجها في برنامجه الانتخابي.

الجدول رقم1: تطور الإنتاج والاستثمار بمصنع رونو نيسان مابين سنتي 2014 و2018

السنوات	2015	2016	2017	2018
الإنتاج	340,000	273,176	300,202	318,600
عدد العمال	5000	7200	8000	8500

المصدر: مصنع رونو طنجة، التقرير السنوي لأنشطة المصنع.

من خلال الجدول نلاحظ أن المعمل تمكن من تشغيل ما يقارب 8500 عاملا، وذلك يعود إلى أهمية المشروع، وارتفاع الإنتاج بسبب تزايد الطلب على سيارات من علامة رونو.لكن تبيّن أن مصنع رونو طنجة استقطب 27,5% من اليد العاملة من جهة مكناس فاس، بينما لم يستقطب سوى 26 % من شغيلة جهة طنجة تطوان الحسيمة من مجموع العاملين بمصنع رونو (المصدر: عمل شخصي انطلاقا من العمل الميداني: نونبر 2018).

1-1-4 المركب المينائي طنجة المتوسط مشروع لوجيستي بأهداف تنموية

يشكل "المركب المينائي طنجة المتوسط" نموذجا تنمويا جهويا وطني، يتميز بتدبير خاص، وصلاحيات واسعة. أنجز المركب سنة 2002 في حوض واد الرمل بجماعة قصر المجاز لإقليم الفحص أنجرة. ويستهدف إعادة هيكلة القطاع المينائي بالمغرب، وخلق تنمية سوسيواقتصادية بجهة طنجة تطوان الحسيمة، والرفع من قدراتها التنافسية من خلال خلق مناطق صناعية ولوجيستيكية تساهم في استقطاب الاستثمارات وخلق فرص الشغل، وتوفير القيمة المضافة. إضافة إلى دعم التّمدرس وفك العزلة عن الدواوير الموجودة في مجال تدخلها.

ويتمثل القطب الاجتماعي للمركب في "مؤسسة طنجة المتوسط للتنمية البشرية" التي تأسّست سنة 2007 والتي سهرت على تنفيذ الاستراتيجية الترابية لمجموعة (الوكالة الخاصة طنجة المتوسط) المكوّنة من أربعة محاور أساسية: التعليم والصحة والتكوين والتنمية السوسيوثقافية؛ وذلك بالتنسيق مع الفاعلين المحليين والرسميين في المنطقة.

وتصل حصيلة المشاريع المنجزة ما بين سنة 2008 و2016 إلى ما يقرب 467 مشروعا يستفيد منه ما يقارب من 17700 مستفيدا مباشرا كل سنة. ومن مهامها: تأهيل وتهيئة المؤسسات التعليمية وبناء مدارس إيكولوجية، ودعم إنجاز وحدات سكنية إيوائية جديدة مثل المركز الاجتماعي للقرب بمركز ملوسة، وتأهيل قطاع السياحة القروية بمنطقة سد واد الرمل بتنسيق بين المؤسسة ووكالة تنمية الأقاليم الشمالية (الوكالة الخاصة طنجة المتوسط، 2018، ص: 52).

وعلى المستوى الصحي، تم إنجاز مركز لتصفية الدم بمدشر فرسيوة بجماعة القصر الصغير بشراكة بين مؤسسة طنجة المتوسط للتنمية البشرية ووكالة تنمية الأقاليم الشمالية والمبادرة الوطنية والمندوبية الإقليمية للصحة العمومية بإقليم الفحص أنجرة وجمعيات مساندة ودعم مرضى القصور الكلوي، وقد افتتح المركز في ماي سنة 2017 بغلاف مالي بلغ 55 مليون درهم والذي يستقبل 30 مريضا في ثلاث حصص أسبوعيا

الصورة رقم 1: المركب المينائي طنجة المتوسط

المصدر: الوكالة الخاصة طنجة المتوسط: التقرير السنوي لأنشطة المركب لسنة 2018، ص:58

تبين الصورة المركب المينائي طنجة المتوسط الذي أنجز لجماعة قصر المجاز. وتعتبر الإدارة المسؤولة عن تدبيره" الوكالة الخاصة طنجة المتوسط " من أهم الفاعلين المتدخلين في إقليم الفحص أنجرة. وقد ساهمت تدخلاتها في خلق تحولات عديدة منها: دعم الجمعيات مثل جمعيات النقل المد رسي، وهيكلة بعض الطرق القروية، وخلق فرص عمل نسبية للساكنة المحلية

وما لوحظ أن العمال المنحدرين من جماعات إقليم الفحص أنجرة، لا يمثلون سوى 9,5% من مجموع العمال بالمركب المينائي، مما يدل على أن سكان الاقليم، لم يستفيدوا من الفرص المتاحة للعمل في المركب المينائي، نظرا لضعف مستواهم التعليمي، أو ضعف تكوينهم في المهن المينائية، أو انتشار ظواهر كالمحسوبية التي تحول دون استفادة الساكنة من فرص العمل في مرافق المركب المينائي طنجة المتوسط (المصدر: عمل شخصي اعتمادا على العمل الميداني: أبريل 2019).

1-1-5 المبادرة الوطنية للتنمية البشرية: برنامج عمومي لتحقيق العدالة المجالية في المجالات الهشة

يجسد مفهوم المبادرة الوطنية للتنمية البشرية التزاما سياسيا على أعلى مستوى في مجال محاربة الفقر في العالم القروي، وكذلك في مجال الإقصاء والهشاشة في الوسط الحضري. وما يميز مفهوم المبادرة هو اختلاف أساليب معالجة الإقصاء والهشاشة بطريقة منفصلة. وتقوم المبادرة الوطنية للتنمية البشرية على "فلسفة" تنموية، ويتمثل هدفها في تدعيم المبادرات القطاعية بمبادرات تكميلية يتم اختيارها بطريقة تشاركية من قبل الساكنة المعنية في المناطق الأكثر فقرا، وتفعيلها من قبل هذه الساكنة ما أمكن ذلك (المجلس الاقتصادي والاجتماعي، تقرير المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، ص: 14).

وقد سعت المبادرة الوطنية إلى تحسين الصحة المدرسية للرفع من مستوى التعلّمات بالمؤسسات التربوية بالإقليم، حيث تم في هذا الإطار اقتناء 25 آلة طبية للسمع لفائدة التلاميذ، إضافة الى استفادة أزيد من 16 ألف تلميذ وتلميذة من مبادرة مليون محفظة برسم الموسم الدراسي 2020 – 2021.

لقد ساهمت المبادرة الوطنية للتنمية البشرية في تعزيز أسطول النقل المدرسي لما يضطلع به من دور هام في التقليص من نسب الهدر المدرسي، حيث بلغ عدد المستفيدين حوالي 5 آلاف تلميذ، إلى جانب تخصيص غلاف مالي يصل إلى 420 ألف درهم لتمويل مشروعين للرفع من التحصيل التعليمي خلال فترة الجائحة لحوالي 1200 تلميذ. وعلى مستوى التعليم الأولي، تم خلال سنتي 2019 و2020 تأهيل وتجهيز وتسيير 172 وحدة للتعليم الأولي، بغلاف مالي يناهز 51 مليون درهم ساهمت فيه المبادرة بحوالي 16 مليون درهم، يستفيد منها أزيد من 2332 طفل، بإشراف من 173 مربية.

وفي إطار دعم الاقتصاد الاجتماعي، وخلق أنشطة المدرة للدخل، تم إنجاز مصنع الأجبان بجماعة اجوامعة، بشراكة بين مؤسسة طنجة المتوسط للتنمية البشرية، والمبادرة الوطنية للتنمية البشرية، ومندوبية الفلاحة بإقليم الفحص أنجرة، وتعاونية الريان بمدشر "عيدادة". وقد بلغ حجم الاستثمار 756 ألف درهم.

إلى جانب ذلك، هناك فاعلين أخرين كوكالة إنعاش أقاليم الشمال، وهي مؤسسة عمومية تأسست سنة 1996 ويندرج ضمن مدار تدخلها عمالات وأقاليم جهة طنجة-تطوان الحسيمة. وتستهدف تحسين ظروف عيش الساكنة، وتقوية التنافسية للجهات الشمالية عبر دعم الاستثمار والقطاعات المنتجة، وتثمين المبادرات المحلية للتنمية عبر دعمها تقنيا وماليا، وتشتغل الوكالة من خلال الاختصاصات المخولة لها كمنسق بين مجموع المتدخلين والفاعلين التنمويين، وعقد شراكات معهم بإقليم الفحص أنجرة لإنجاز المدارس الجماعاتية ودعم النقل المدرسي، وتعبيد المسالك القروية لفك العزلة عن الدواوير المنعزلة.

كما نجد المجلس الإقليمي الذي يتكون من رؤساء الجماعات الترابية السبعة المكونة لإقليم الفحص أنجرة، والتكوين المهني والأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين بجهة طنجة تطوان الحسيمة، التي ترتبط بشراكات مع الفاعلين الاخرين تستهدف إنجاح البرامج التنموية، والتخفيف من حدة الفقر والهشاشة بالإقليم.

II. دور الفعل الترابي في تنمية المجالات الهشة بإقليم الفحص أنجرة

لقد ساهم الفاعلون الترابيون من خلال المشاريع الاقتصادية التي يديرونها، وتدخلاتهم المتعددة في خلق تحولات سوسيو اقتصادية ومجالية في جماعات إقليم الفحص أنجرة، منها تطوير البنية التعليمية ونمو العمل الجمعوي وتطور أنشطة الاقتصاد التضامني خاصة كأنشطة مدرة للدخل.

المبيان رقم 2: توزيع البنية التعليمية بإقليم الفحص أنجرة حسب الأسلاك

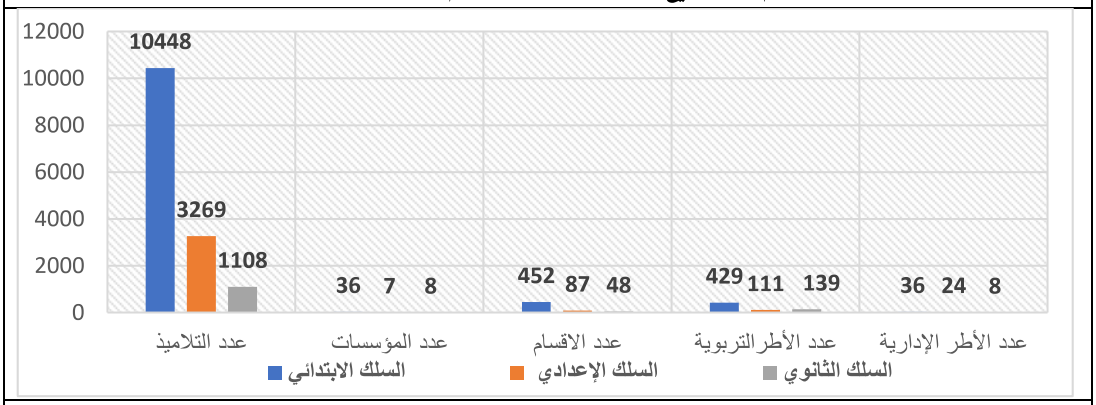

المصدر: المديرية الإقليمية لوزارة التربية الوطنية بالفحص أنجرة (الموسم الدراسي 2018-2019)

عرفت الوضعية التعليمية بإقليم الفحص أنجرة عرفت ارتفاعا ملحوظا، إذ ارتفع عدد التلاميذ بعد إنجاز المركب الميناءي إلى 10448 تلميذا في السلك الابتدائي و3269 تلميذا في السلك الإعدادي، و1108 تلميذا في السلك الثانوي. ويعود ذلك إلى إنجاز عدة مؤسسات تعليمية، حيث بلغ عدد المؤسسات بالإقليم 36 مؤسسة ابتدائية، وتتوفر على 429 من الأطر التربوية، و36 إداريا. إضافة إلى سبع مؤسسات إعدادية وثانوية، تتوفر على 250 إطارا تربويا، و32 إداريا. ولعل تطور البنية التربوية، ساهمت تطور الوضعية التربوية في الإقليم، وهذا ما يوضحه الجدول التالي.

الجدول رقم 2: تطور الوضعية التربوية في إقليم الفحص أنجرة (%) سنة 2019

النسبة/ الطور	الابتدائي	الاعدادي	الثانوي
نسبة التمدرس	91	77	50
نسبة الهدر المدرسي	1,45	4,32	03

المصدر: المديرية الإقليمية للتربية والتكوين بإقليم الفحص أنجرة

يلاحظ من خلال الجدول أن الفاعلين الترابيين ساهموا من خلال تدخلهم في تطور البنية التعليمية لإقليم الفحص أنجرة باعتباره مجالا جغرافيا يتسم بالهشاشة والفقر وارتفاع الامية. ويتجلى ذلك في ارتفاع نسبة التمدرس إلى 91 % في المستوى الابتدائي، و77%في المستوى الاعدادي و50%في مستوى التعليم التأهيلي. ويمكن تفسير ذلك بمجهودات الشركاء مثل الوكالة الخاصة طنجة المتوسط وقطبها الاجتماعي و"وكالة إنعاش أقاليم الشمال" و"المبادرة الوطنية للتنمية البشرية"، التي عملت على دعم النقل المدرسي لتشجيع التلاميذ خاصة الإناث المنحدرين من الدواوير البعيدة على المواظبة على الدراسة، وبناء مدارس في العديد من الدواوير، وتمويل برامج وأنشطة تربوية في دور إيواء التلاميذ كحصص الدعم التربوي، وترميم الحجرات الدراسية.

الجدول رقم 3: توزيع التجهيزات السوسيو ثقافية بإقليم الفحص أنجرة بعد إنجاز المركب الميناءي

المؤسسة	دار الشباب	المركز الاجتماعي للقرب	دار الطالب	النادي النسوي	الخزانة المدرسية
العدد	03	05	04	04	04

المصدر: إعداد شخصي اعتمادا على العمل الميداني: فبراير 2019.

من خلال الجدول يتبين أن إقليم الفحص أنجرة عرف تحسنا على مستوى التجهيزات السوسيو ثقافية، إذ أصبح يتوفر على ثلاث دور للشباب، وخمس مراكز اجتماعية للقرب، وأربعة دور للطلبة. حيث ساهم الفاعلون الترابيون في دعم المشاريع التنموية خاصة مؤسسة طنجة المتوسط للتنمية البشرية، وأربعة أندية نسوية، وأربع خزانات مدرسية، وذلك بفضل دعم مبادرة الوطنية للتنمية البشرية. وبشراكة بينها وبين الجمعيات والمجلس الإقليمي، والجماعات الترابية، لكنها غير كافية مقارنة مع عدد الفئات الشابة الموجودة في جماعات الإقليم، ووضعية الهشاشة التي يعانيها الإقليم.

ولعل تطور هذه التجهيزات، وتوسع البنية التربوية، ساهم في ارتفاع مستوى التمدرس، وظهور فئات شابة متعلمة مثقفة سارعت إلى إنشاء جمعيات محلية، وتنشيط المجتمع المدني من خلال المشاركة النسائية في لجن تكافؤ الفرص، ونوادي تأهيل القدرات النسائية، وفي مجالس الجماعات الترابية، ودعم الحملات الطبية التي تسهر على توعية النساء القرويات بأهمية التخطيط العائلي.

المبيان رقم 3: تطور عدد الجمعيات بإقليم الفحص أنجرة ما بين سنة 2004 و2018

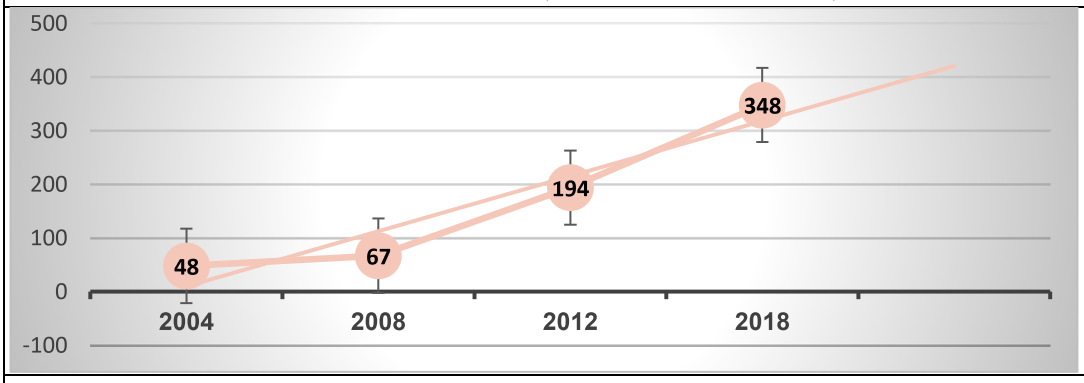

المصدر: إقليم الفحص أنجرة: قسم الشؤون العامة.

من الملاحظ أن عدد الجمعيات بإقليم الفحص أنجرة، عرف تزايدا مهما. ويعود ذلك إلى رغبة الجمعيات في الاستفادة من الدعم المالي الذي يمنحه الفاعلون الترابيون خاصة المبادرة الوطنية للتنمية البشرية والوكالة الخاصة طنجة

المتوسط وعبر مؤسستها الاجتماعية مؤسسة طنجة المتوسط للتنمية البشرية، وارتفاع عدد الجمعيات والتعاونيات الحاملة لمشاريع المبادرة الوطنية للتنمية البشرية

المبيان رقم 4: توزيع عدد الجمعيات والتعاونيات الحاملة لمشاريع المبادرة الوطنية ما بين 2005 و2018

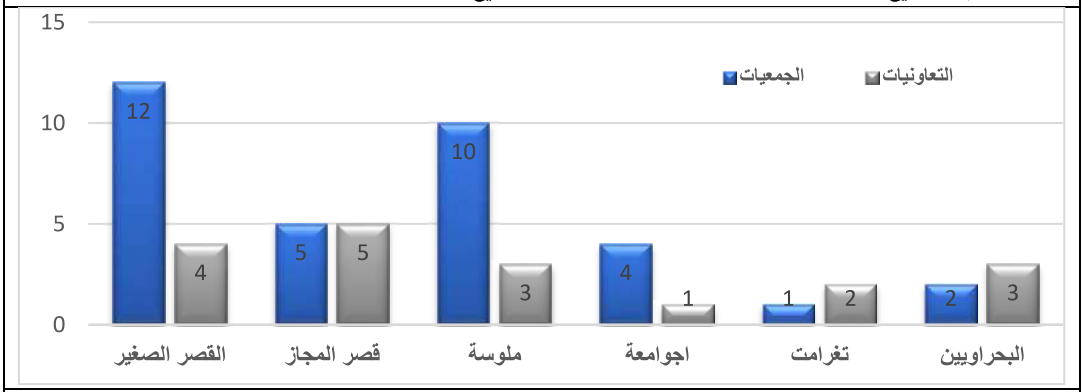

المصدر: إقليم الفحص أنجرة، الكتابة العامة، قسم العمل الاجتماعي

نلاحظ ان العديد من الجمعيات والتعاونيات بالمنطقة المدروسة، استفادت من دعم المبادرة الوطنية التنمية البشرية. حيث بلغ عدد الجمعيات والتعاونيات الحاملة لمشاريع المبادرة البشرية ما يقارب 44 جمعية وتعاونية، منها 31 جمعية، و13 تعاونية. وقد تباين العدد حسب الجماعات.

ومن المعلوم أن الجمعيات في إقليم الفحص أنجرة نجحت في تدبير النقل المدرسي أهمها جمعية النقل المدرسي بجماعة القصر الصغير، التي تعتبر من أهم الجمعيات في الإقليم التي نجحت في تدبير القطاع، حيث تستفيد من دعم الأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين بمبلغ 50 مليون سنتيم، ودعم مالي من مؤسسة طنجة المتوسط للتنمية البشرية التي اتفقت مع الجمعية لتغطية مصاريف النقل المدرسي ل500 تلميذ بمبلغ 50 مليون سنتيم، ومن منحة التميز لدعم مشاريع التميز.

استفاد الإقليم من صفقة مهمة لاقتناء حافلات النقل المدرسي بلغت سنة 2019 ما يقارب 65 حافلة، والتي استفاد منها 3800 تلميذ وتلميذة خاصة من الدواوير البعيدة. ويفسر ذلك بأهمية الجمعيات في الاقليم، التي تبنت النقل المدرسي كمشروع تكميلي لدعم التمدرس القروي، عبر عقد شراكات مع الفاعلين الترابيين بالمنطقة مثل مصنع رونو طنجة، ومؤسسة طنجة المتوسط، والعمالة، للربط بين المداشر والمؤسسات الإعدادية والثانوية، والرفع من معدل التمدرس، ومحاربة الهدر المدرسي خاصة في صفوف الإناث، والتعثر بالنسبة للتلاميذ القاطنين بعيدا عن المؤسسة التعليمية.

الصورة رقم2: حافلات النقل المدرسي بدعم من وكالة إنعاش أقاليم الشمال	الصورة رقم 3: مركز سو سيو ثقافي بدعم من المبادرة الوطنية للتنمية البشرية

الصور بعدسة الباحث الرواص بدر الدين بتاريخ : 23-01-2020

تشير الصورة الأولى إلى حافلة مدرسية وهبتها (وكالة إنعاش اقاليم الشمال) والمبادرة الوطنية للتنمية البشرية لإقليم الفحص أنجرة، وهي ضمن أسطول الحافلات التي منحت للإقليم لدعم النقل المدرسي، ومحاربة الهدر المدرسي، وتشجيع الإناث على التمدرس خاصة المنحدرات من الدواوير البعيدة. بينما تشير الصورة الثالثة مركز سوسيو ثقافي أنجز بدعم من المبادرة الوطنية للتنمية البشرية بهدف الرفع من القدرات النسائية، ووضع برامج لمحو الأمية.

ومن جهة أخرى ساهم الفاعلون الترابيون في خلق أنشطة مدرة للدخل إما على شكل أسواق القرب أو منصات تجارية على الطريق الرئيسية، أو دعم الجمعيات لتدبير المشاريع السياحية، حيث دأبت المبادرة الوطنية للتنمية البشرية على تمويل أسواق القرب مثل سوق القرب بجماعة القصر الصغير، في حين ساهمت وكالة إنعاش أقاليم الشمال في دعم جمعية الإخلاص بجماعة ملوسة لإنشاء مدار سياحي.

الصورة رقم 4: مشروع سياحي بجماعة ملوسة	الصورة رقم 5 : سوق القرب بجماعة القصر الصغير

الصورة لعدسة الباحث الرواص بدر الدين بتاريخ 12-01-2022

توضح الصورة الأولى مدارا سياحيا بدوار (الزميج) بجماعة ملوسة، وهو مشروع يندرج في إطار السياحة القروية بدعم من وكالة إنعاش أقاليم الشمال، وتدبره جمعية الإخلاص. أما الصورة الثانية فهي تبين سوق القرب بدوار (غوجين)، وهو من مشاريع الاقتصاد الاجتماعي التي تدعمها المبادرة الوطنية للتنمية البشرية.

كما ساهم المستشارون الترابيون بإقليم الفحص أنجرة من خلال الشراكات التي تم عقدها مع المجلس الإقليمي ومجلس جهة طنجة تطوان الحسيمة والمبادرة الوطنية للتنمية البشرية، من فك العزلة عن الدواوير المنعزلة عبر تعبيد مسلك قروي بمدشر الحومة بغلاف 1,5 مليون درهم، ومسلكين بمدشر عين شوكة بمبلغ 1,85 مليون درهم وإنجاز طريقين اقليمين بمبلغ 1,1 مليون درهم، ومشروع ربط الطريق رقم 4703 بمدشر عين شوكة ومركز تغرامت بمبلغ 200 مليون درهم بين والمديرية الإقليمية للتجهيز والجماعة الترابية لتغرامت.

إلى جانب ذلك عقدت جماعة جوامعه صفقة سنة 2013 مع المجلس الإقليمي والمديرية الإقليمية للتجهيز والمبادرة الوطنية للتنمية البشرية من أجل انجاز الطريق بين مدشري الكعدة ومرج اللوا، والتي ستستفيد منها مداشر المخالد وخندق الكبش ودار ميمون والرمل ومرج اللوّا بمبلغ 120 مليون سنتيم، وتغطية نصف مداشر الجماعة من ايصالات فردية للماء الشروب بمبلغ 500 مليون سنتم بجماعة جوامعه، وعقد صفقة بين جماعة ملوسة والمكتب الوطني للماء والكهرباء من اجل ربط 15 دوار بالماء الشروب، منها ربط 150 منزل بمدشر الرمان بالماء الشروب. علاوة على تطوير البنية التربوية من خلال بناء فرعيات جماعاتية.

الخريطة رقم 2: تطورتجهيزات البنية التحتية بأهم جماعات إقليم الفحص أنجرة

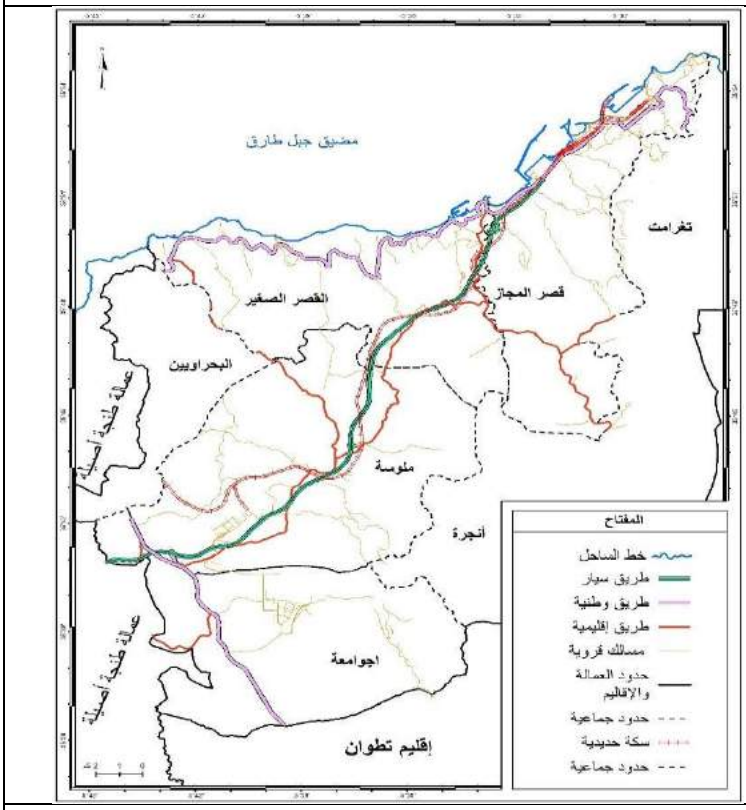

المصدر: عمل شخصي اعتمادا من معطيات المديرية الإقليمية للتجهيز بطنجة.

خاتمة

- يتميز الفعل الترابي في إقليم الفحص أنجرة بعدة خصائص، منها حداثة العمل الجمعوي الذي ظهر في الإقليم منذ سنة 1997، وتطور مع الإعلان عن تنفيذ المبادرة الوطنية للتنمية البشرية سنة 2005، لكن مالوحظ أن رؤساء الجمعيات يتميزون بمستوى تعليمي متواضع، وهذا يحول دون المشاركة بشكل فعلي في رسم البرامج التنموية الكبرى، والاستجابة للتحديات التي بواجهها الإقليم، وخلق شراكات حقيقية مع الفاعلين الاخرين؛
- بعاني المستشارون الترابيون من ضعف المستوى التعليمي، وهذا المستوى سيؤثر سلبا على قدرتها في التعاطي مع الإشكالات الناتجة، عن إنجاز المشاريع الضخمة على تراب جماعاتهم ومدى قدرتها على التواصل مع الفاعلين الاخرين خاصة الوكالة الخاصة طنجة المتوسط؛ كما أن ضعف مستواهم التعليمي، وغياب البعد التنموي لدى المستشارين، وحضور الانتماء السياسي بمعناه الضيق لدى أغلبهم، وضعف العمل الجمعوي، ساهم بشكل كبير في عدم استفادة الساكنة المحلية من المشاريع الاقتصادية التي أنجزت في المجال المدروس.
- ساهمت المشاريع الاقتصادية في تطور الفعل الترابي بإقليم الفحص أنجرة، في ظهور جمعيات وتعاونيات محلية التي كان لها وقع إيجابي في تثمين المنتوج المحلي، والرفع من المستوى المعيشي للساكنة، وتدبير ملفات كالنقل المدرسي وإيواء التلاميذ، وتدبير الشأن المحلي داخل المجالس الترابية، وتنشيط مهرجانات إقليمية كمهرجان العنصرة بجماعة القصر الصغير، ومهرجان سيدي علي بن حرازم في جماعة ملوسة
- دعمت المشاريع الاقتصادية مجموعة من الجمعيات النشيطة في الإقليم، للقيام بمهام المرافقة الاجتماعية، وامتصاص الاحتقان الاجتماعي، ومنها: جمعية سيدي علي حرازم–جمعية ملوسة — جمعيات النقل المدرسي – جمعية السنبلة — جمعية أنجرة للتنمية — جمعية الساحل؛
- تعددت تدخلات الفاعلين الترابيين لدعم برامج التنمية بالإقليم؛ ومنها تنفيذ مشاريع المبادرة الوطنية للتنمية البشرة مثل دعم برامج الاقتصاد التضامني كخلق أنشطة مدرة للدخل، والتي برزت من خلال أسواق القرب والمنصات التجارية المتمركزة على طول المحاور الطرقية الرئيسية.
- التخفيف من حدة الاحتقان الاجتماعي بين الفينة والأخرى بسبب استمرار الهشاشة مثل عدم تغطية كافة دواوير الإقليم بشبكة الماء الشروب، والتطهير، وتهميش اليد العاملة الشابة المحلية، وتضرر الساكنة المحلية من عمليات نزع الملكية؛
- ساهم الفاعلون الترابيون في خلق تحولات سوسيو اقتصادية ومجالية بالإقليم؛ حيث صار إقليم الفحص أنجرة كنموذج جهوي للتنمية الترابية بجهة طنجة تطوان الحسيمة، خاصة مع ظهور أنشطة اقتصادية جديدة في الإقليم كالمشاريع السياحية، والوكالات البنكي

- الرفع من مستوى البنية التعليمية ودعم النقل المدرسي، التي رافقها تحسن مستوى التمدرس وانخفاض معدل الامية والهدر المدرسي. مقابل ذلك لم يتمكن الفاعلون من خفض معدل البطالة في الإقليم، وتشغيل الساكنة المحلية، والإسراع بخلق معاهد للتكوين مرتبطة بتخصصات المهن المينائية، وضرورة اعادة النظر في مستويات تكوين المنتخبين، والقيام بالتحسيس بضرورة التعاون والشراكة بين جميع الفاعلين" أحزاب سياسية، قطاع خاص، منظمات المجتمع المدني، ومواطنين".

المراجع المعتمدة

- أعراب، عبد الهادي، 2002،"حدود المدرسة في التحولات الاجتماعية والثقافية بالبادية المغربية"، مقتطف من التحولات الاجتماعية والثقافية في البوادي المغربية، سلسلة ندوات ومناظرات رقم 102، منشورات كلية الآداب، الرباط، المغرب.
- الحاضري، عبد القادر، 2016، الجماعات الترابية بالمغرب من التسيير الترابي إلى تدبير اقتصاد التنمية مقاربة قانونية وسياسية مقالة ضمن كتاب التنمية الترابية والحكامة المنتظرة سلسلة دراسات تنموية رقم 1.
- الحقاوي، وسيمة،2012، تمكين المرأة الريفية ودورها في القضاء على الجوع والفقر: التنمية والتحديات الراهنة. عرض تم تقديمه بمناسبة الدورة 56 للجنة وضع المرأة لدجى المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة. يوم 28 فبراير 2012.
- الرواص، بدر الدين، 2021، المركب المينائي طنجة المتوسط والتحولات المجالية للجماعات المحيطة به (القصر الصغير وقصر المجاز وملوسة واجوامعة)، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في الجغرافية، كلية الآداب، جامعة عبد المالك السعدي، تطوان، المغرب.
- الرواص بدر الدين، 2021، الدينامية المجالية بالريف الغربي دراسة حالة القصر الصغير قصر المجاز، دار بصمة، المغرب، ط1.
- العنبي، عبد الرحيم، 2012، الأسرة القروية بالمغرب من الوحدة الإنتاجية إلى الاستهلاك دراسة ميدانية لاتجاهات التغير الأسري بالوسط القروي المغربي. منشورات جامعة ابن زهر. كلية الآداب والعلوم الإنسانية. أكادير. المغرب
- المملكة المغربية، المجلس الاقتصادي والاجتماعي، تقرير المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، تحليل وتوصيات. مطبعة كانا برنت، المغرب.
- الهراس، المختار، 1988،" بروز الفرد داخل العائلة في انجرة: الهوية الاقتصادية وصراعات الجنس والأجيال"، أطروحة لنيل دكتوراه الدولة في علم الاجتماع، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة محمد الخامس. الرباط
- هسكر، بهيجة، 2010، الجماعة المقاولة بالمغرب: الأسس، الممكنات والرهانات. سلسلة اللامركزية والإدارة المحلية. العدد 05. مطبعة طوب بريس. الرباط الطبعة الأولى.
- ودار، الحسن، 2017، العمل التشاركي لجمعيات القرب وتفعيل المبادرة الوطنية للتنمية البشرية. مقاربة ميدانية (حالة أكدز). مقتطف من كتاب التنمية الترابية والحكامة المنتظرة. سلسلة دراسات تنموية. المطبعة والوراقة الوطنية. مراكش.
- الوردي، العباس، 2015، التدبير الاستراتيجي للفعل الترابي. مقتطف من جريدة هسبريس الالكترونية، الأربعاء 6 يونيو
- الوكالة الخاصة طنجة المتوسط، (2018)، "التقرير السنوي لأنشطة المركب المينائي طنجة المتوسط لسنة 2018"
- Croiser, Michel et Freiberg, Erhard, 1977, l'acteur et le système, Ed du seuil, collection sociologique politique, France
- Zainabi (Ahmed Toufik) (2010): Contribution des association de proximité au développement locale de la province de Zagora. Thèse de doctorat en géographie .flsh.Université Mohamed 5-rabat agdal.

إدماج البعد البيئي في المخطط الجماعي للتنمية: حالة جماعة تمكروت

Integrating the environmental dimension into the collective development plan, the case of the Tamgroute community

محمد نعيم[1]، أيوب الشيخ[2]، بدر بن كيران[2]

Mohamed NAIM[1], Ayyoub CHIKH[2], Badr BENKIRANE[3]

[1] جامعة القاضي عياض، الكلية متعددة التخصصات آسفي، المغرب، m.naim@uca.ma

[2] جامعة القاضي عياض، الكلية المتعددة التخصصات آسفي، المغرب، chikh.ayyoub91@gmail.com

[3] جامعة ابن زهر، كلية الآداب والعلوم الإنسانية أكادير، المغرب، badr.benkirane@edu.uiz.ac

ملخص

تهدف الدراسة إلى إبراز أهمية دور إدماج البعد البيئي في المخطط الجماعي للتنمية ، حالة جماعة تمكروت ، حيث تعتبر البيئة عنصرا أساسيا في حياة الإنسان وجب على المحافظة عليها وعلى مواردها من خلال استغلالها بشكل عقلاني وبتدبير محكم ورشيد.كما تهدف إلى تمكين الجماعات الترابية من المعارف والآليات اللازمة لفهم قضايا التغيرات المناخية وأخذها بعين الاعتبار في مخططاتها التنموية مع إدراج البعد البيئي ضمن هذه المخططات، وكذا اقتراح مشاريع في إطار مقاربة تشاركية تسعى إلى التدبير الجيد للموارد الطبيعية بالجماعة.وتمحورت هذه الدراسة أيضا حول دور الجماعات الترابية في تفعيل القانون الإطار بمثابة ميثاق وطني للبيئة والتنمية المستدامة، وإدماج المخاطر المناخية والتكيف مع التغير المناخي في التخطيط المحلي، ووسائل ومنهجية التخطيط مع إدماج الرهانات البيئية.

الكلمات المفاتيح: البيئة، البعد البيئي، المخطط الجماعي للتنمية، جماعة تمكروت، الجماعة الترابية.

Abstract:

The study aims to highlight the importance of the role of integrating the environmental dimension into the collective plan for development, the case of the Tamgroute community, where the environment is an essential element in human life and must be preserved and its resources through exploitation It also aims to enable earth groups to know and take into account the issues of climate change and to take them into account in their development plans, including the environmental dime unison within These plans, as well as proposing projects within the framework of a participatory approach aimed at the good management of the community's natural resources. This study also focused on the role of the territorial communities in activating the framework law as a national charter for the environment and sustainable development, And the integration of climate risks and adaptation to climate change in local planning, and the means and methodology of planning with the integration of environmental issues.

Keywords: The environment, the environmental dimension, the collective plan for development, Tamgroute community, the territorial community.

مقدمة

تعاني الجماعة الترابية تمكروت من مجموعة من الاختلالات البيئية، خاصـــة في الوقت الراهن بالمقارنة مع السنوات التي مضت، كان للعوامل الطبيعية دور مهم في هذه التحديات، ونجد منها الظروف مناخية قاسية وقلة التساقطات والجفاف وارتفاع درجة الحرارة ...الخ. هذا إضافة إلى العامل البشري الذي يعتبر أهم عنصر حيوي في إحداث التغيير البيئي والإخلال الطبيعي البيولوجي. فمنذ وجوده وهو يتعامل مع مكونات البيئة، وكلما ازداد تحكما في البيئة خاصة بعد أن يسر له التقدم التكنولوجي والعلمي مزيدا من فرص إحداث التغيير في البيئة وفقا لازدياد حاجياته اليومية واستغلاله غير المعقلن للموارد المتاحة.

على ضوء ما سبق فإن أهم التطورات المسجلة في السنوات الأخيرة في ميدان التنمية الاجتماعية والاقتصادية يكمن في بروز الجماعات الترابية كفاعل أساسي ومهم في مسلسل التغيير والإصلاح والتحديث، ولهذا فميدان البيئة لم يستثنى من هذا التوجه، حيث حظيت الجماعات الترابية باختصاصات جديدة في تدبير المجالات البيئية خاصة في الميثاق الجماعي الحالي. ويصبو هذا التوجه إلى دعم وتقوية دورها في المحافظة وحماية البيئة، وفي التدبير المعقلن للموارد الطبيعية المحلية.

أ- إشكالية الدراسة

عرفت الوضعية البيئية (الماء، الهواء، الغطاء النباتي، التربة ...الخ) بجماعة تمكروت اختلالات عميقة أصبحت تهدد أمن حياة الساكنة المحلية، حيث أصبحت تفقد مجموعة من الموارد الأساسية والحيوية بها. من قبيل تراجع الغطاء النباتي والأشجار المثمرة خاصة النخيل الذي يعتبر أساس الاقتصاد المحلي بالمجال، ناهيك عن تراجع الموارد المائية نتيجة الضغط المتزايد عليها من طرف الساكنة والأنشطة التي أصبحوا يزاولونها، إضافة إلى ذلك استفحال ظاهرة التصحر وزحف الرمال. كل هذا ساهم في هجرة السكان وتزايد وتفاقم حدة هذه الاختلالات.

ولمعالجة هذه الإشكالات المتمحورة حول **إدماج البعد البيئي في المخطط الجماعي للتنمية لجماعة تمكروت**، ولقد تم التركيز على النقط التالية:

- التشخيص الترابي لمجال الدراسة؛
- سياق إعداد المخطط الجماعي للتنمية لجماعة تمكروت وأهم المشاريع البيئية المدرجة فيه؛
- رصد أهم المشاكل والاختلالات البيئية بجماعة تمكروت؛
- تصنيف المشاريع البيئية المدرجة في المخطط الجماعي واستراتيجية تدخل الفاعلين.

ب – منهجية الدراسة

تم الاســـتعانة بمجموعة من المناهج الجغرافية؛ من أجل الإحاطة بالعناصـــر المكونة لهذا الموضـــوع والعوامل المتحكمة فيه وأهم المعيقات التي يواجهها، فقد اعتمدنا المنهج الوصـــفي لوصـــف التحولات التي عرفتها منطقة الدراسة، والمنهج التحليلي لتشخيص واقع الحالة البيئية بالجماعة الترابية تمكروت، والمنهج النسقي الذي يجمع بين ما هو طبيعي بما هو بشـري. وقصـد الوقوف على الوظائف التي يؤديها كل فاعل محلي داخل المنطقة المدروسـة نهجنا المنهج الوظيفي.

ت – وسائل وأدوات الدراسة

تم الاعتماد في إنجاز هذه الدراسة على المزاوجة بين الأسلوبين النظري والتطبيقي والتكامل فيما بينهما، وبالاعتماد على على أدوات عديدة لتحقيق دراسة علمية، ومن هذه الأدوات قمنا بتوظيف:

– **العمل البيليوغرافي**: من خلال جمع مجموعة من المراجع والدراسـات التي تطرقت إلى هذا الموضـوع، سـواء من خلال الكتب ورسائل وأطاريح والمقالات وذالك من أجل قراءتها وتحليلها وتأويل معطياتها.

– **العمل الميداني** :عبر الزيارات المتعددة لمجال الدراسـة لمعاينة أهم الإختلالات والتغيرات البيئية التي عرفها المجال. تم أخذ مجموعة من الصور التي تبين كل المظاهر البيئية والإلمام بهذه الأخيرة وكذا معرفة مدى التفاعل بين الإنسـان وعناصـر البيئة المختلفة، والتواصـل مع السـاكنة والفاعلين المحليين من خلال اسـتمارات موجهة لكل طرف منهم ومقابلات مع عدد من السكان المحليين.

– **العمل الخرائطي** :**وضع** العديد من الخرائط التي تم انجازها بواسطة برنامج نظم المعلومات الجغرافية لرسم الخرائط ومعالجة البيانات وتحليل المعطيات، إضـافة إلى مجموعة من الجداول منها المأخوذة من المصـالح الإدارية المختلفة أو الجداول التي تم وضـعها انطلاقا من معطيات ميدانية وكذا الاعتماد على مجموعة من المبينات والأشـكال والصـور المختلفة كوسائل إيضاح ملموسة.

I. I.المؤهلات الطبيعية والبشرية لجماعة تمكروت

1. الموقع الجغرافي والإداري لجماعة تمكروت

تحظى جماعة تمكروت بموقع جغرافي يكتسـي بعدا دينيا وتاريخيا؛ حيث "تعود مرجعية اسـم الجماعة إلى المكان الذي توجد به الزاوية الناصـرية، وتقع جماعة تمكروت في الجنوب الشـرقي للمملكة المغربية. تحدها شـرقا جماعتي فزواطة وترناتة، غربا جماعتي زاكورة وترناتة. وشمالا جماعتي الروحا وتغبالت، في حين تحدها جماعة تاكونيت جنوبا.

الخريطة 1: الموقع الجغرافي للجماعة الترابية تمكروت

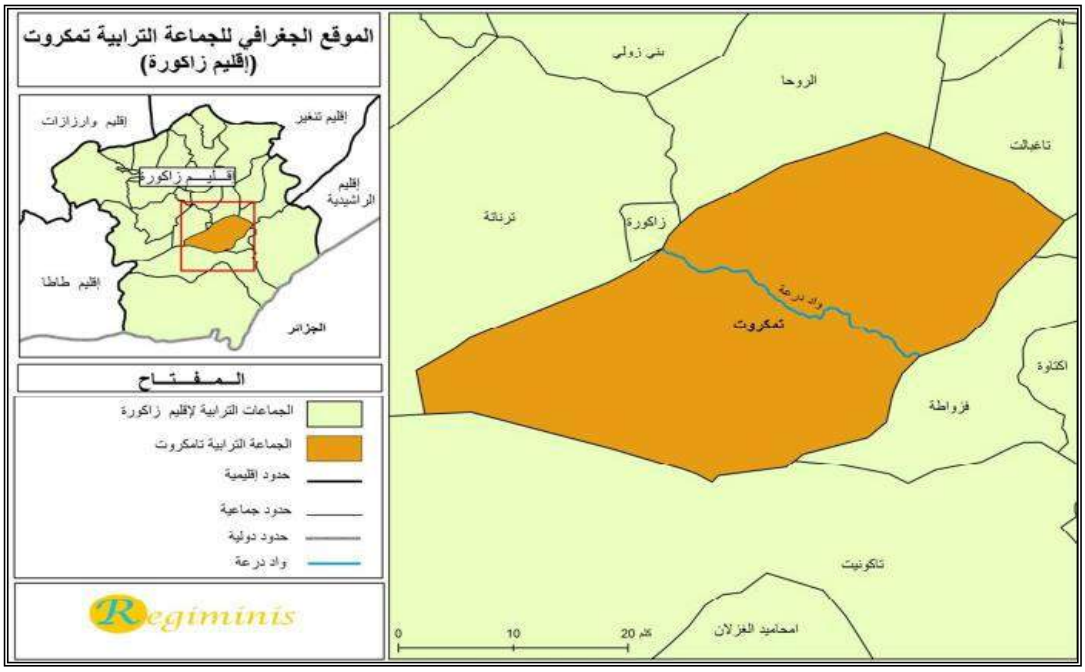

المصدر: تقرير برنامج عمل جماعة تمكروت 2017-2022

أحدثت بموجب الظهير الشريف رقم 351-59-1 الصادر بتاريخ جمادى الثانية 1379 الموافق ل (02 دجنبر 1959) والمرسوم رقم 1834-59-2 الصادر بتاريخ فاتح جمادى الثانية 1379. الموافق ل (2 دجنبر 1959). ويمتد على مساحة 22 ألف و215 كلم مربع، ويتكون من بلديتين حضريتين و23 جماعة قروية، ويبلغ عدد ساكنته 285 ألف نسمة غالبيتهم من القرويين. (منوغرافية جماعة تمكروت 2017)

2. ظروف مناخية قاسية

يلعب المناخ دورا أساسيا في الحفاظ على التوازنات البيئية، ويندرج مناخ جماعة تمكروت ضمن المناخ الصحراوي، وخصائص هذا المناخ أنه شديد الحرارة صيفا وشديد البرودة في الشتاء وينعكس هذا بشكل نسبي على كل من درجة الحرارة والمعدل السنوي للتساقطات". فبالنسبة للحرارة فتعرف المنطقة حرارة مرتفعة وغير منتظمة خلال فصل الصيف، إذ تصل إلى 40 °في بعض الأحيان، أما بالنسبة للتساقطات فأهم ميزة تطبع المناطق الصحراوية هي ندرة التساقطات المطرية، وبالتالي تبقى التساقطات بالجماعة الترابية تمكروت ضعيفة لا تتعدى 45 ملم كمعدل سنوي (منوغرافية جماعة تمكروت 2017) .

المبيان 1: المعدل السنوي للتساقطات بزاكورة ما بين سنة 1989 و2017

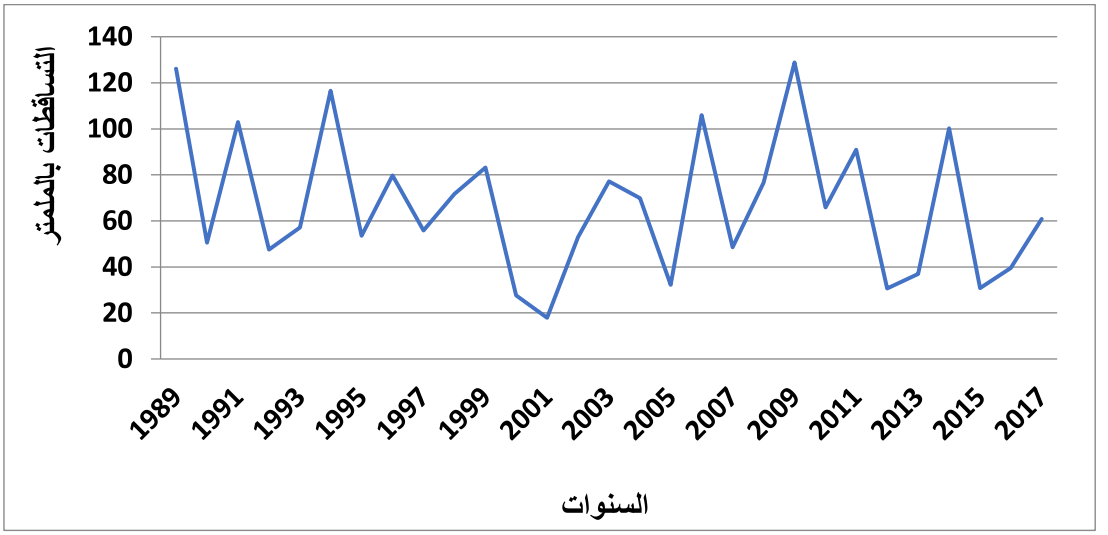

المصدر: المعطيات الإحصائية لمركز الاستثمار الفلاحي أسرير زاكورة 2017

وما يمكن أن نستشفه خلال هذه الفترة التي شملتها الدراسة هو أن الجماعة تعرف تفاوتات صارخة فيما بين هذه السنوات في كمية التساقطات ويمكن تقسيمها إلى فترات ممطرة وفترات غير ممطرة جافة. ويمكن اعتبار الفترة الممتدة ما بين سنة 1989 و1995 والفترة الممتدة ما بين سنة 2005 و2017 فترات ممطرة حيث سجلت أعلى نسبة سنة 2009 وصلت إلى 128 ملم. وفي سنة 2014، الفترة الممتدة من سنة 1996 و 2004 يمكن اعتبارها فترة جافة بامتياز؛ عرفت قلة التساقطات وبالتالي انتشار ظاهرة الجفاف خلال هذه الفترة مما أدى إلى حدوث خلل في الموارد المائية السطحية، وبالتالي التأثير على العديد من القطاعات وأبرزها كما سلف الذكر القطاع الفلاحي وبالتالي التأثير على الساكنة المحلية وتهديد أمنها الغذائي.

إلى جانب التساقطات التي تتسم بعدم الانتظام هناك أيضا وجود فوارق كبيرة تطبع درجة الحرارة، حيث يتأثر النظام الحراري بالتيارات الصحراوية الجافة بحكم الموقع الجغرافي المنفتح على النطاق الصحراوي الجاف. فإنها تتميز بحرارة مرتفعة تتجاوز 45 درجة في بعض الأحيان خاصة في فصل الصيف. (منوغرافية جماعة تمكروت 2017)

المبيان 2 : المتوسط السنوي للحرارة درجة الحرارة ما بين سنة 1989 و 2015

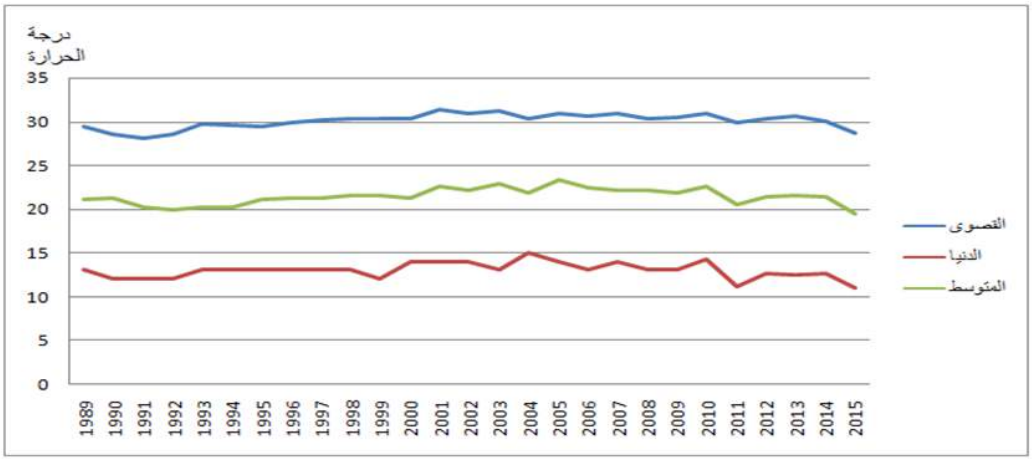

المصدر: المعطيات الإحصائية لمركز أسرير زاكورة 2017

3. الموارد المائية والغطاء النباتي بجماعة تمكروت

يعتبر الماء موردا طبيعيا وعنصر ضروري في حياة كل الكائنات الحية الموجودة فوق سطح الأرض. ويمكن التمييز هنا بين مصدرين من مصادر المياه؛ مياه سطحية وباطنية.

يعتبر واد درعة القلب النابض والمصدر الرئيسي للمياه السطحية بالمنطقة والواحات الجنوبية بصفة عامة ويرتبط الجريان بالواد بالطلقات التي ينظمها المكتب الجهوي للاستثمار الفلاحي بورززات، ويلعب دورا مهما في استقرار الساكنة ويمكنها من مزاولة نشاطها الفلاحي (منوغرافية جماعة تمكروت 2017).

أما المياه الجوفية (الباطنية) فتتجلى في بعض العيون، إضافة إلى الآباربإعتبارها تقنية من تقنيات تعبئة هذه المياه، حيث متوسط عمق هذه الآبار يصل إلى حوالي 10 الى 20 متر. ويختلف عددها من دوار إلى آخر داخل الجماعة.

جدول 1: تزايد عدد الآبار بجماعة تمكروت ما بين سنة 2004 و2013

السنة	الجماعة القروية	عدد الآبار	الآبار المجهزة	الآبار النشيطة	الآبار غير النشيطة
2004	تمكروت	300	200	180	70
2013		510	510	470	40
المجمـوع		810	710	650	110

المصدر: المديرية الإقليمية للفلاحة زاكورة 2017

على العموم يمكن القول بأن هذه الموارد المائية تؤثر في طبيعة الغطاء النباتي للجماعة. وبالتالي نجد غطاء نباتي ينتشر أساسا على جانب الواد الذي يوفر الظروف الملائمة لنمو هذه النباتات. النخيل، الرمان، المشمش ...الخ. هذا إضافة بعض المزروعات التي يعتمد عليها الإنسان من أجل سد حاجياته اليومية أو لتوفير الكلأ للماشية. اللفت، الجزر، البصل القمح، الشعير، والفصة والذرة والبرسيم ...الخ.

الصنف الثاني من هذه النباتات بعيد عن الواد (الحدب) وهي عبارة عن نباتات شوكية قصيرة تبعا لمناخ المنطقة. الطلح، السدر والعكاية ...الخ.

4. الخصائص البشرية لجماعة تمكروت ودورها في الاختلالات البيئية

عرفت جماعة تمكروت استقرارا بشريا منذ القدم، حيث توافدت عليها العديد من الأجناس المختلفة، نظرا للأدوار الاجتماعية والدينية (الزاوية الناصرية) والاقتصادية والسياسية. " وتقطن بها ساكنة قروية تقدر ب 21603 نسمة حسب الاحصاء العام للسكان لسنة 2014 (منوغرافية جماعة تمكروت 2017). وتتكون من الأجناس العرقية التالية، دراوة، أيت عطا، المرابطون والشرفاء، " مسوفة وهي قبيلة صنهاجية بواحة فزواطة وجماعة تمكروت في سلسلة من القصور، مثل قصر أمزرو وسارت وانكزاط وقصبة أيت هكو وغيرها (أحمد البوزيدي التاريخ الاجتماعي لدرعة (مطلع القرن 17- مطلع القرن 20) دراسة في الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية من خلال الوثائق المحلية مطبعة آفاق 1994،ص44).تزاول هذه الساكنة مجموعة من الأنشطة الاقتصادية، وبالتالي زيادة الضغط على الموارد واستنزافها (الماء، التربة، الغطاء النباتي ...الخ). كما ساهم بناء سد المنصور الذهبي الذي شيد بزاوية النورباز بوارزازات في حدة هذه الاختلالات البيئية التي تعاني منها المجالات الواحية التي توجد جنوب السد (ترناتة، فزواطة، اكتاوة والمحاميد الغزلان) إضافة إلى ذلك هناك سد أخر فيطور البناء بأكدز سيكون له دور لا محالة في زيادة هذه الاختلالات والمشاكل بهذه المجالات، وبالتالي هجرة السكان إلى المدن الكبرى باحثين عن موارد أخرى لتحسين وضعهم الإجتماعي.

II. سياق إعداد المخطط الجماعي للتنمية لجماعة تمكروت وأهم المشاريع البيئية المدرجة فيه

تلعب الجماعات الترابية دورا مهما في تحقيق التنمية المحلية، فالمسؤولية اليوم ملقاة عليها لابتكار وإيجاد الأجوبة المناسبة والملائمة للمشاكل المطروحة وفق مقاربة ترابية تشاركية ترتكز على خصوصيات ومن ثم الإمكانيات الاقتصادية للتراب مع ضمان تنسيق جهود كل الفاعلين واعتماد مبدأ الحكامة الرشيدة (الوردي العباس2013، ص 2). وقد مرت الجماعة في المغرب من مراحل مهمة شكلت معالم نموذج مغربي متميز في تأطير التراب وفي تقريب الإدارة من السكان وإشراكهم في أخذ القرار الذي يهم شؤونهم المحلية. ويمكن إجمال هذه المراحل في المحطات التالية:

خطاطة 1: المراحل التي مرت منها الجماعات الترابية بالمغرب

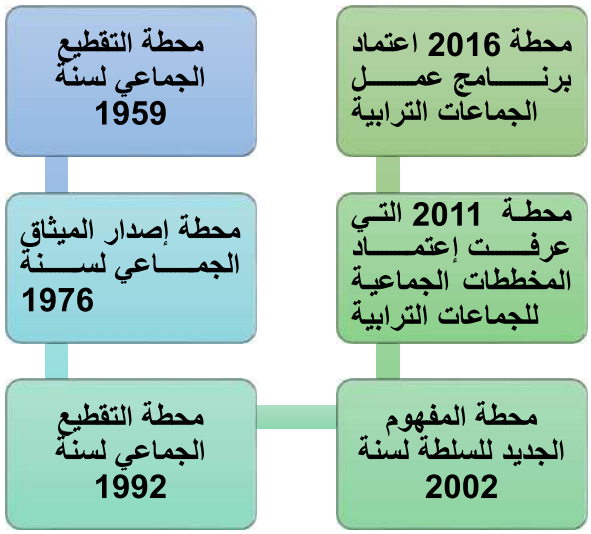

المصدر: عمل شخصي بالاعتماد على كتاب الجهة والجهوية بالمغرب أي مشروع لأي تراب.
سعيد بوجروف، 2012، ص 7.

بالرجوع إلى ما سبق يعتبر برنامج العمل آلية من آليات تفعيل مجموعة من المشاريع التنموية والإحاطة بكل من نقط القوة ونقط الضعف وكذا الفرص التي يتيحها هذا المجال والتهديدات التي تواجهه. وبالتالي فقد مر إعداد المخطط الجماعي للتنمية لجماعة تمكروت بسبع مراحل متكاملة:

- مرحلة إعداد وانطلاق البرنامج؛
- مرحلة التشخيص المجالي، جرد للحالة الراهنة لتشكيل رؤية مشتركة حول وضعية المجال؛
- مرحلة التشاور والتبادل، أخذ أراء وملاحظات الفاعلين المحليين والساكنة المحلية؛
- مرحلة تقوية قدرات الفاعلين المحليين؛
- مرحلة تحرير المخطط الجماعي للتنمية، من التشخيص المجالي إلى التخطيط الاستراتيجي؛
- المرحلة العملية، من أجل أنشطة فعالة؛
- مرحلة التواصل من أجل تعبئة أكبر حول المخطط الجماعي للتنمية.

1. الاختلالات والمشاكل البيئية بجماعة تمكروت

يعتبر تدهور الأوساط الطبيعية من بين المواضيع الحديثة التي تشغل بال الباحثين في مختلف التخصصات العلمية. فقد ترتب عن التقلبات المناخية من جهة والتزايد الديمغرافي وما يفرضه من ضغط متزايد على الوسط الطبيعي من جهة ثانية.تدهور وتراجع الأوساط الطبيعية (عبد العزيز عبد الصادق ، 2008-2009، ص 4) .

تأسيسا على ما سبق، تعاني جماعة تمكروت من مجموعة من المشاكل التي تعيق مسلسل التنمية بها. (التصحر، زحف الرمال، الجفاف، ندرة الموارد المائية، تراجع التنوع البيولوجي ...الخ. الشيء الذي يتطلب تدخل الفاعلين المحليين والمهتمين بالشأن البيئي داخل الجماعة إلى التدخل السريع للحد والتقليص من حدة هذه المشاكل البيئية.

الصورة 1 : زحف الرمال على الأراضي

الصورة 2 : تأثير مرض البيوض على النخيل

المصدر: عدسة شخصية 2020

2. المشاريع البيئية المدرجة في المخطط الجماعي لجماعة تمكروت

ضم المخطط الجماعي للتنمية لجماعة تمكروت مجموعة من المشاريع التنموية، حيث همت العديد من الأوساط الحيوية. ونجد من بينها:

- الوسط المائي: الربط الفردي بالماء الصالح للشرب لصالح 15 دوار بجماعة تمكروت...الخ.
- الوسط الهوائي: إنشاء مطرح عمومي مراقب للنفايات المنزلية. إضافة إلى إنشاء شبكة التطهير بالمركز وزاوية سيدي الناس.
- الوسط الغابوي: إنشاء محمية طبيعية بعدة مواقع داخل تراب الجماعة.

- التنوع البيولوجي: إحداث ضيعة نموذجية، غرس فسائل ذات جودة جيدة ودعم الفلاحين لغرس فسائل النخيل.
- محاربة زحف الرمال: تثبيت الرمال ميكانيكيا وبيولوجيا، إقتناء ألة لتنقية السواقي من الرمال.

3. تصنيف المشاريع البيئية المدرجة في المخطط الجماعي للتنمية وإستراتيجية التدخل

يمكن تصنيف هذه المشاريع البيئية إلى أربعة أقسام مختلفة وهي كالتالي:

- التطهير السائل: مثلا مشروع إنجاز شبكة التطهير بالمركز تمكروت وبدوار زاوية سيد الناس بكلفة مالية قدرها 300.000 درهم.
- التطهير الصلب: لا تزال ساكنة جماعة تمكروت تحتفظ بطرق تقليدية في جمع والتخلص من النفايات والأزبال خلال رميها في أماكن مختلفة وبطرق عشوائية غير منظمة ومضبوطة غالبا ما يتم رميها قرب المنازل أو بمساحات بجانبها.

المبيان 3: نوع النفايات بتمكروت

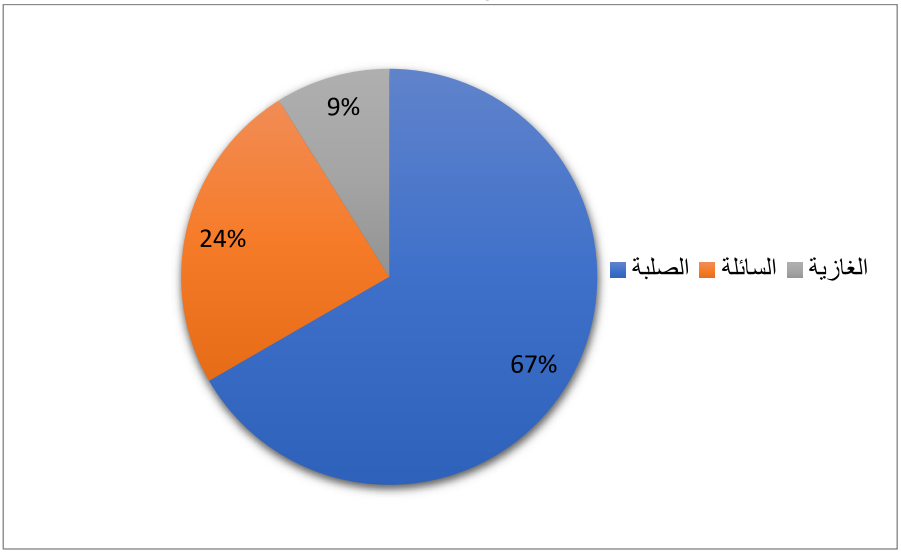

المصدر: عمل شخصي بالاعتماد على المديرية الإقليمية للفلاحة زاكورة 2017

- التحسيس بالجانب البيئي: قامت جماعة تمكروت بتنظيم أيام تحسيسية حول المحافظة على البيئة بمختلف الدواوير التابعة للجماعة الترابية تمكروت.
- التنوع البيولوجي: إنشاء محمية طبيعية بكلفة مالية قدرت ب 300.000 درهم.
- زحف الرمال: ثبيت الرمال ميكانيكيا وبيولوجيا بالعديد من الدواوير داخل الجماعة، بكلفة مالية تقدر ب 300.000 درهم.

الصورة 3: غياب مطارح النفايات بتمكروت

المصدر: عدسة شخصية 2020

4. المشاريع البيئية المنجزة وغير المنجزة وأثارها على الموارد الطبيعية والساكنة المحلية

بعد الدراسة الميدانية التي قمنا بها لأغلب دواوير الجماعة الترابية تمكروت، ومن خلال الاستمارة الميدانية سواء الموجهة إلى السـاكنة المحلية أو الفاعلين المحليين داخل الجماعة؛ تبين أن عدد المشـاريع البيئية المنجزة داخل تراب الجماعة محدودة ومعدودة على رؤوس الأصـابع، على الرغم من أن عدد المشـاريع المدرجة في المخطط الجماعي للجماعة عديدة. ونجد من بين هذه المشاريع المنجزة:

- مشروع قرية الفخار بالمركز تمكروت

القيام ببناء قرية الفخار بمركز تمكروت وتجهيزها بأفران غازية ومنع استعمال الحطب. عكس ماكانت عليه قرية الفخار السابقة. ومشروع كهذا لامحالة ستكون له بطبيعة الحال مجموعة من الآثار الإيجابية لا من حيث الساكنة المحلية وبالخصـوص السـاكنة التي تزاول هذه الصـناعة التقليدية،وذلك من أجل تحسـين الدخل الفردي للصـناع والحرفيين التقليديين و بالتالي محاربة الفقر والولوج إلى الخدمات العمومية، وإنتاج كمية كبيرة من الأوان الطينية والخزفية بأقل كلفة وفي مدة زمنية قصيرة، إضافة إلى تشـجيع السياحة الخارجية، وهو ما سيجعل المنطقة تنافس المدن الرائدة في صـناعة الخزف، وأيضـا التخفيف من حدة تلوث الهواء والمحافظة على التنوع البيولوجي النباتي والمساهمة في استقرار الساكنة خاصة منها التي تمارس هذه الحرفة.

الصورة 4: قرية الفخار الجديدة بالمركز تمكروت

المصدر: عدسة شخصية 2020

لكن رغم هذا، إلا أن هذه القرية لم ترقى إلى تطلعات الســـاكنة التي تمتهن حرف الخزف. بحيث تعطي لون مختلف عن اللون الأصلي الذي يمتاز به فخار المنطقة (اللون الأخضر).

❖ بناء مجزرة بالمركز تمكروت

يعاني مركز تمكروت من انتشار روائح كريهة، خاصة بالنسبة للساكنة التي توجد بالقرب من السوق الأسبوعي لتمكروت الذي يعقد كل يوم سبت جراء مخلفات المجزرة التي توجد به. نظرا لصغر مساحتها وعدم توفر مكان للتخلص من المياه المستعملة لغسل اللحوم التي تكون محملة بدماء هذه الذبائح وتعرضها للأشعة الشمس التي تزيد من حدة هذه المشـــاكل، كما تســـاهم مخلفات هذه المجزرة في تلوث الهواء وتتســـبب في ظهور العديد من الأمراض.

❖ تنظيم أيام تحسيسية للمحافظة على البيئة بمركز تمكروت

قامت جماعة تمكروت بتنظيم أيام تحسيسية حول المحافظة على البيئة بمركز تمكروت على طول الفترة التي امتد عليها المخطط الجماعي للتنمية لجماعة تمكروت من ســـنة 2011 إلى 2013.والدواوير التابعة لها من خلال مجموعة من جمعيات المجتمع المدني، إذ تنشط بتراب الجماعة حوالي 41 جمعية نشيطةتعمل في مجالات متعددة.

❖ تهيئة الساحات والمساحات الخضراء بالمركز تمكروت

قامت جماعة تمكروت بتهيئة الســـاحات والمســـاحات الخضـــراء بمركز تمكروت بكلفة مالية قدرت ب 480 000 درهم خلال مدة زمنية امتدت ما بين 2011 إلى 2013. رغم الدور الذي ســـتقوم به هذه المساحات من قبيل تلطيف الجو ومجال للراحة، إلا أنها ستزيد من حدة الضغط على الموارد المائية.

الصورة 5: المساحات الخضراء بمركز تمكروت

المصدر: عدسة شخصية 2020

ونجد من بين المشاريع البيئية الغير منجزة بناء مطرح عمومي مراقب، وتوفير شاحنة لنقل النفايات وإنشاء محمية طبيعية بموقع بني عثماني وتزنت قيلالت، وتثبيت الكثبان الرملية ميكانيكيا وبيولوجيا بعدد من دواوير جماعة تمكروت. أبريجة، سارت، تمتيك، أسكجور وتلكي.

أدت مجموعة من الأسباب والمعيقات إلى عدم إنجاز هذه المشاريع البيئية وتتمثل في محدودية الموارد المالية لجماعة تمكروت،"بحيث تعتمد جماعة تمكروت في ميزانيتها على القيمة المضافة التي تصل في المتوسط إلى 96 % من المداخيل العامة للجماعة ويخصص معظم الميزانية للتسيير، كما أن الجماعة لا تمتلك موارد مالية خاصة وكافية لبرمجة مشاريع تنموية كما أن الفاعلين المحليين لا يلعبون إلا أدوارا محدودة في تنمية جماعاتهم (المخطط الجماعي للتنمية لجماعة تمكروت 2011-2016، ص 16). وغياب المقاربة التشاركية، وغياب التواصل بين حاملي المشاريع والفئة المستهدفة.

5. استراتيجية تدخل الفاعلين المحليين

عملت الجهات المسؤولة والساكنة المحلية على اتخاذ مجموعة من التدابير للحد من هذه المشاكل والاختلالات التي تعرفها الجماعة الترابية تمكروت. ونجد من بين المتدخلين:

* الجماعة الترابية تمكروت: وذلك من خلال العديد من المشاريع التنموية والأنشطة في العديد من القطاعات والمجالات التي من شأنها المساهمة في التنمية المحلية.

* المديرية الإقليمية للمياه والغابات ومحاربة التصحر بزاكورة: تهدف إلى تأمين الملك الغابوي ومحاربة الحرائق وكذا مكافحة الجنح الغابوية. وتثمين التنوع البيولوجي...الخ. وقد رصدت غلاف مالي مهم من أجل محاربة هذه

الاختلالات البيئية وذلك من خلال برامجها العشـــري 2004-2015 التي خصـــصـــت له كلفة مالية قدرها 22.385.000.00 درهم، موزعة على مجموعة من المشاريع كإنتاج الشتائل الغابوي وتثبيت الكثبان الرملية.

* وكالة الحوض الحوض المائي لسوس ماسة درعة: قامت وكالة الحوض المائي لسوس ماسة درعة بتخصيص مجموعة من المحاور والمشـــاريع في العديد من الجماعات الترابية التابعة لإقليم زاكورة، منها التنقيب عن المياه الجوفية وحماية هذه الجماعات من خطر الفيضانات من خلال بناء جدارعلى جانب واد درعة.

* الوكالة الوطنية لتنمية مناطق الواحات وشـــجر الأركان: المســـاهمة في برنامج غرس 3 مليون شـــتلة من أصـــناف النخيل المقاومة للبيوض، تمويل 3 مشـــاريع بمســـاهمة الوكالة ب 315000 درهم من أجل التكيف مع التغيرات المناخية...الخ.

* مراكز الاســتثمار الفلاحي بزاكورة: الإرشــاد الفلاحي وتأطير الفلاحين بجماعة تمكروت وفزواطة، اعداد تقارير شهرية حول تتبع كل موسم فلاحي، مساعدة الفلاحين الراغبين في الاستفادة من السقي بالتنقيط...الخ.

* دور الســـاكنة المحلية وجمعيات المجتمع المدني: تثبيت الكثبان الرملية، اصـــلاح الســـواقي والمنشـــئات المائية...الخ

المبيان 4: المتدخلون المحليون بجماعة تمكروت

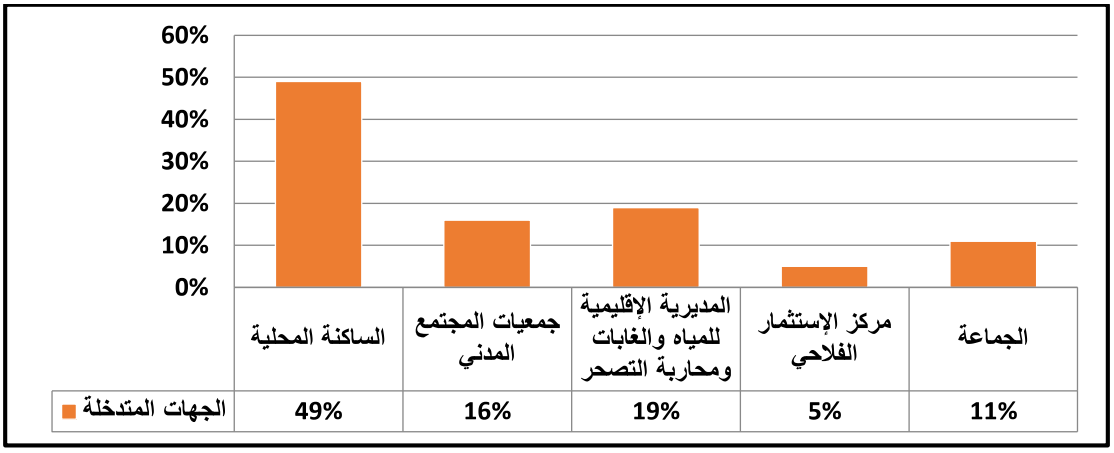

المصدر: الاستمارة الميدانية 2020

خاتمة

بناء على ما ســـبق، نســـتخلص أن الجماعة الترابية تمكروت تعاني من العديد من الاختلالات والمشـــاكل البيئية التي تهدد أمن واســـتقرار الســـاكنة المحلية التصـــحر، زحف الرمال، تراجع التنوع البيولوجي، ندرة الموارد المائية بســـبب الاســـتغلال غير المعقلن وبالتالي نضـــوب الفرشـــة الباطنية... الخ. وكذا تأثير العوامل الطبيعية والبشـــرية والتحولات الاقتصادية والاجتماعية على الموارد بجماعة تمكروت.

وقد تم رصـــد العديد من المشـــاريع التنموية التي تهم المجال البيئي من طرف الجماعة الترابية تمكروت من خلال مخططها الجماعي للتنمية، وباقي الفاعلين المحليين. ومن خلال هذا تم صـــياغة مجموعة من الاقتراحات التي تبدو لنا من الوســائل والآليات المســاعدة على النهوض بالمجال البيئي بجماعة تمكروت، والمســاهمة في حل مختلف الاختلالات، هذه الاقتراحات تتجلى في:

- تبني مقاربة تشاركية مبنية على الحوار والتشاور من أجل تنسيق الجهود وترسيخ الإمكانيات.
- تأطير الفاعلين المحليين والسـاكنة المحلية وتكوينها وحثها على الانخراط في العمل والتخطيط الاسـتراتيجي للمشاريع.
- استحضار مختلف أدوار الفاعلين المهتمين بالشأن المحلي، وبالقضايا البيئية بالمنطقة.
- تحسيس الساكنة المحلية بالقضايا البيئية حتى يتسنى لها الانخراط في المشاريع التنموية.
- مساعدة جمعيات المجتمع المدني المكلفة بالشأن البيئي من أجل سن مجموعة من السياسات الأكثر نجاعة وفعالية لمجابهة الاختلالات البيئية بجماعة تمكروت.

قائمة المراجع

- أحمد البوزيدي، 1994، ص ،44، التاريخ الاجتماعي لدرعة (مطلع القرن 17- مطلع القرن 20) دراســـة في الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية من خلال الوثائق المحلية مطبعة آفاق .
- بوجروف سعيد، 2012، ص 7، لجهة والجهوية بالمغرب أي مشروع لأي تراب.
- عبد العزيز عبد الصـادق، 2008-2009، ص 4، اسـتغلال وتدبير الغطاء النباتي بالأطلس الكبير الغربي، غابة أغبار بحوض نفيس الأعلى نموذجا.
- عبد المجيد هلال، يونيو 2014، ص 13، العدد 8، المحيط البيئي لمدينة الجديدة من منظور الســـكان المحليين: الواقع والمأمول، دراسات مجالية جهة مراكش تانسيفت الحوز، التدبير البيئي واستراتيجية التنمية المستدامة، تنسيق، محمد السبتي، إدريس أيتلحو، محمد البوشحاتي.
- المديرية العامة للجماعات المحلية، 2011-2016، ص 16. وكالة التنمية الاجتماعية المبادرة الوطنية للتنمية البشـــرية، المخطط الجماعي للتنمية لجماعة تمكروت.
- المقاطعة الفلاحية زاكورة، 2019.
- المملكة المغربية، وزارة الداخلية، الوزارة المنتدبة لدى وزير الطاقة والمعادن والماء والبيئة، المكلفة بالبيئة، ص 5، دليل إدماج البعد البيئي في التخطيط الاستراتيجي المحلي لفائدة الجماعات الترابية.
- منوغرافية جماعة تمكروت، 2019.
- الوردي العباس، 2013، ص 2، التدبير الاستراتيجي للجماعات الترابية ومسألة إنعاش الاقتصاد.

المقاولة التعاونية النسائية رافعة للتنمية الترابية
دراسة حالة مجموعة ذات النفع الاقتصادي للزربية بتازناخت

Women's cooperative enterprise is a lever for territorial development: A case study of the economically beneficial Group specializing in Taznakht carpet

حورية اوراغ، [1] عبد العالي الجرماطي، [2] ليلى لحلو [3]

Houria AOURAGH[1], Abdellali EL JERMATI,[2] Laila LAHLOU[3]

[1] جامعة الحسن الثاني بالدار البيضاء، كلية الآداب والعلوم الإنسانية المحمدية، المغرب، houria.aouragh90z@gmail.com

[2] جامعة الحسن الثاني بالدار البيضاء، كلية الآداب والعلوم الإنسانية المحمدية، المغرب، eljermatiabdellali@gmail.com

[3] جامعة الحسن الثاني بالدارالبيضاء، المدرسة الوطنية لتجارة والتسيير، المغرب، lahlouulaila@gmail.com

ملخص

تهدف هذه الدراسة إلى تشخيص وتفسير مدى قدرة المقاولاتية الاجتماعية على تحريك الأوضاع وبعث الحس والفعل التنموي المبني على التضامن والتعاون، وذلك عبر دراسة حالة مجموعة ذات النفع الاقتصادي لزربية تازناخت "تكظيفت تزناخت" كنموذج، والتي تدخل في إطار مشروع التمكين السوسيو اقتصادي للمرأة النساجة بتازناخت الكبرى. تضم مجوعة ذات النفع الاقتصادي مجموعة من التعاونيات والمقاولات ذات الأهداف والتوجهات المتشابهة والعاملة في مجال الزربية الواوزكيطية ويتم تشبيكها داخل شبكة واحدة. من تم تحاول المداخلة الجواب على السؤال الرئيسي الآتي: إلى أي حد ساهمت المجموعة ذات النفع الاقتصادي للزربية بتازناخت في النهوض بالوضعية الاجتماعية والاقتصادية للتعاونيات المنخرطة فيها؟ من أجل الإجابة عن هذا التساؤل اعتمدنا مقاربة منهجية كمية عبر دراسة حالة خمسة جماعات ترابية بإقليم ورززات، وتبين بالملموس وانطلاقا من نتائج الاستمارة ونتائج التحليل الإحصائي، أن مجموعة ذات النفع الاقتصادي لها تأثير على التعاونيات النسائية للزربية المنخرطة فيها.

الكلمات المفاتيح: مجموعة ذات النفع الاقتصادي–المقاولة النسائية–المقاولاتية الاجتماعية.

Abstract:

This article aims at identifying and explaining the extent to which social entrepreneurship is able to motivate the situation and give a meaning to development action based on solidarity and cooperation through a case study of The economically beneficial Group specialized in Taznakht carpet “Tegdift Taznakht” as a model, which comes within the framework of the socio-economic empowerment project for women weavers in Tazanakht. The economically beneficial Group of cooperatives and companies with similar goals and orientations, working in the field of carpets and rugs, and they are networked within one network.Then, the intervention is trying to answer the following main question: To what extent did The economically beneficial Group specialized in Taznakht carpet contribute to the advancement of the social and economic situation of the cooperatives members? In order to answer this question, we adopted a quantitative methodological approach through a case study of five communes in the province of Ouarzazate. Obviously and based on the outcomes of the questionnaire and the results of statistical analysis, that the economically beneficial Group has an impact on the women carpets cooperatives members.

Keywords: The economically beneficial Group - women's enterprises - social enterprise.

مقدمة

يستأثر موضوع المقاولاتية الاجتماعية باهتمام الباحثين من مختلف التصنيفات العلمية، وخاصة في العلوم الاجتماعية والإنسانية نظرا لما أصبح له من دور جلي في طرح بدائل اقتصادية واجتماعية تسعى بالأساس إلى خلق أسباب التنمية خارج الإطار المؤسسي للدولة، وتعطي للمجتمع المدني حق المبادرة من أجل خلق اقتصاد تضامني اجتماعي يتفرد بخصوصيات تعتمد على الداريات المحلية والإمكانات الترابية والمجالية.

وبالتالي فإن التنظيمات المقاولاتية لها مكانة واضحة في الاقتصاد الوطني والجهوي نظرا لمساهمتها في الناتج الداخلي الإجمالي. واعتبارا لدور المرأة التي أصبحت عضوا نشيطا من داخل المنظومة الاقتصادية المغربية حيث انخرطت في إطار هذه التنظيمات إلى جانب الرجل وأصبح لها دور مهم في التنمية.

ومن أجل بحث هذه الأدوار الجديدة لهذه التنظيمات الجديدة ومن خلالها دور المرأة، عمدنا إلى دراسة نموذج منها وهي التعاونيات النسائية للزربية "تازناخت" من خلال التركيز أكثر على مدى تأثير مجموعة ذات النفع الاقتصادي كمقاولة تضامنية اجتماعية تضم مجموعة من التعاونيات النسائية وبالتالي دورها في تحسين وضعية النساء المنخرطات كرئيسات أو عضوات في التعاونية على المستوى الاجتماعي والاقتصادي ودورها في التنمية الترابية.

1. إشكالية الدراسة وفرضياتها

يتمحور الإشكال الرئيسي للدراسة على تفسير وتشخيص تأثير مجموعة ذات النفع الاقتصادي للزربية بتازناخت على الوضعية الاقتصادية والاجتماعية للتعاونيات المنضمة إليها، ومحاولة الكشف عن مدى تأثير هذه العلاقة. للوقوف عند هذه العلاقة تحاول هذه الدراسة الجواب على السؤال الرئيسي الآتي: إلى أي حد ساهمت المجموعة ذات النفع الاقتصادي للزربية بتازناخت في النهوض بالوضعية الاجتماعية والاقتصادية للتعاونيات المنخرطة فيها؟

للإجابة على هدا السؤال الإشكالي نسلم بالفرض الآتي، وهو كون مجموعة ذات النفع الاقتصادي لها تأثير إيجابي على تحسين مستوى الاقتصادي والاجتماعي للتعاونيات المنخرطة بها.

اعتبارا للأهداف المحددة لهذه البحث، شملت وحدات المعاينة المجالية، خمس جماعات ضمن تراب إقليم ورزازات، وما يميز هذه الجماعات هو هيمنة الطابع القروي على مجالها باستثناء جماعة واحدة التي تعد جماعة حضرية، (مونوغرافية جماعة تازناخت، 2017) إضافة إلى كون هذه الجماعات تضم عدد كبير من التعاونيات، كما أن مجموعة ذات النفع الاقتصادي لزربية تازناخت ضمت تعاونيات من كل هذه الجماعات.

2. أهداف الدراسة

تهدف هذه المقالة إلى تشخيص وتفسير الوضعية الاجتماعية والاقتصادية لتعاونيات النسائية المنضمة لمجموعة ذات النفع الاقتصادي والوقوف على أهم الإنجازات التي قامت بها المجموعة ذات النفع الاقتصادي للتعاونيات النسائية لزريبة بتازناخت.

3. منهجية الدراسة

تبنت هذه الدراسة مقاربة منهجية كمية للتحقق من الفرض الأساسي، حيث تم الاعتماد على الاستطلاع الميداني الأولي، مستندا على مؤشر عدد التعاونيات وتوزيعها على الجماعات الترابية بالمجال المدروس، حيث تم سحب عينة عشوائية قصدية 18 تعاونية نسائية للزربية أي بنسبة 50 % مشاركة في المجموعة ذات النفع الاقتصادي من مجموع 35 تعاونية للزربية على صعيد تازناخت الكبرى.

وقد شملت الاستمارة أسئلة مفتوحة ومغلقة، مع فتح المجال للمبحوثين لتقديم الاقتراحات، وقد تم ملؤها بمشاركة 18 تعاونية نسائية للزربية على صعيد تازناخت الكبرى.

أما بشأن وسائل معالجة المعطيات، فقد تم الاعتماد على مجموعة من البرامج وهي:

- برنامج نظم المعلومات الجغرافية SIG
- برنامج الإحصاء SPSS للقيام بالعمليات الإحصائية التي من شأنها مساعدتنا على التشخيص والتفسير للوصول إلى النتائج.

4. المفاهيم المهيكلة للدراسة

أ. المقاولاتية الاجتماعية

إن المقاولة كفضاء للتنشئة الاجتماعية والمهنية والاقتصادية ولإنتاج الثقافات الجماعية، ينتج الروابط الاجتماعية في إطار التضامن الجماعي والعمل المشترك الذي يتم كل يوم ينتج عبره تضامن جماعي ويخلق هويات مهنية (طلعت إبراهيم لطفي، ص 33).

وتشكل المقاولة فضاءً للاندماج الثقافي سواء بين مختلف الطبائع المألوفة أو بين مختلف ثقافات العمل، كما أنها –المقاولة– فضاء للإبداع المؤسساتي، حيث يتم تجريب آليات أو مقتضيات يراد منها التنمية الاجتماعية للمقاولة. وتكفي الإشارة هنا إلى مبدأ المشاركة الذي اهتم به الباحثون منذ مدرسة – العلاقات الإنسانية– (De Coster, 1999).

تعتبر المقاولة مؤسسة اجتماعية للإنتاج لأنها تواجه إكراهات الاستمرارية والديمومة عبر أجيال عدة أو حتى قرون عدة، حيث تتجاوز المقاولة الأشخاص الذين أسسوها وتزعموا قيادتها لفترة زمنية معينة (Amblard, berreros ,1996, p 15).

المقاولة تتضمن مجموعة من الوسائل الأساسية، ومن بينها:

- الموارد البشرية التي تعتبر الكفاءات والأفراد الذين يشكلون المقاولة، لهم مهارات وكفاءات مختلفة وضرورية لتحريك أو تفعيل المرافق المتخصصة للمقاولة.
- الوسائل الاقتصادية الضرورية لمختلف الاستثمارات التي تقوم بها المقاولة ولتحقيق مشاريعها.
- الوسائل التقنية أو اللوجيستيكية من عقارات وآليات وتجهيزات مختلفة تحتاج إليها المقاولة.
- الوسائل المعلوماتية التي تمكن المقاولة من التواصل داخليا وخارجيا ونشر وتطوير صورتها في السوق (Minguet, Thuderos, 2005, p 22).

وكل هذه الوسائل تمكن المقاولة من تحقيق أنشطتها المتعددة والمختلفة والمتكاملة ومن بينها على سبيل المثال:

- دراسة تصور السلعة أو الخدمة التي تود المقاولة الترويج لها في السوق
- عملية الإنتاج، -عملية الصيانة،
- عملية التخطيط، -عملية التواصل،
- إبرام عقود والتفاوض مع المقاولات التي تتعامل معها، -عملية التسويق...

ب. التعاونية النسائية

يعرف القانون التعاونية حسب الفصل الأول من القانون 83-24 المنظم للتعاونيات كما يلي: هي مجموعة من الأشخاص الطبيعيين اتفقوا على أن ينضم بعضهم إلى البعض لإنشاء مشروع يكون الغرض منه أن يتيح لهم لوحدهم الحصول على خدمات ومنتجات هم بحاجة إليها، للقيام بتسييره. (النظام الأساسي العام للتعاونية، 1995)

ويعرفها مكتب العمل الدولي كونها مشروع من نوع خاص من حيث الطابع الاقتصادي والاجتماعي والثقافي، وهي ذات رأس مال وأعضاء متغيرين تتكون بين أشخاص يواجهون نفس الصعوبات ويتحدون بحرية على أساس المساواة في الحقوق والالتزامات جاهدين من أجل حل هذه الصعوبات، ولتحقيق شروطهم المادية المعنوية بما يتوافق مع مبادئ خاصة (باقة، 1978، ص 15).

مفهوم التعاونية النسوية من الوجهة الاقتصادية هي تجمع من نوع خاص واتحاد اقتصادي يهدف إلى خدمة حاجيات الاقتصادية عن طريق القيام بنشاطات اقتصادية يشارك من خلالها جل الأعضاء بصفة ممولين أو مستهلكين ويستفيد الاتحاد من أعمالهم (معطى الله، 2005، ص 22).

ومن وجهة نظر قانونية هناك من أصبغ عليها صفة شركة خاصة وليس عامة، شركة أشخاص وليس أموال وتؤسس بحرية وبإرادة أعضائها وتسير من قبلهم ومن أجلهم ويتمتعون فيها على قدر المساواة دون النظر لقدر مساهمتهم (باقة، 1978، ص 15).

أما مكتب تنمية التعاون فأقر أن التعاونيات النسوية هي نوع من التعاونيات التي تؤسسها مجموعة من النساء من أجل النهوض بأوضاعهن الاجتماعية وتفعيل دور المرأة داخل مجتمعها لتحقيق تنمية سوسيو اقتصادية (حسن، 2010، 94 ص 105).

ج. مجموعة ذات النفع الاقتصادي

بناءً على مقتضيات القانون رقم 97- 13 المتعلقة بالمجموعات ذات النفع الاقتصادي الصادر بالظهير رقم 1-99-12 من 18 شوال 1419 (5 فبراير 1999) والمنشور بالجريدة الرسمية رقم 4678 من 14 ذي الحجة 1419 (فاتح أبريل 1999) (ظهير شريف رقم 12-99-، 1999).

وبناءً على القواعد العامة المتعلقة بإنشاء العقود اتفق وقرر ما يلي:

التسمية: تسمى " المجموعة ذات النفع الاقتصادي " **تكظيفت تزناخت**"

الغرض: تهدف المجموعة ذات النفع الاقتصادي إلى تحسين الوضعية الاقتصادية والاجتماعية لأعضائها:

- تثمين وتسويق منتوجات الزربية الواوزكيطية ومنتوجات محلية أخرى لها علاقة بالزربية لفائدة أعضائها،
- تسير الوحدة الصناعية المنجزة بجماعة ازناكن،
- السعي لتحقيق كل نشاط تجاري، صناعي، مالي، ثقافي أو اجتماعي لفائدة أعضائها،
- اقتناء المواد الأولية أو شبه الجاهزة اللازمة لتصنيع المنتوج وتسويقه،
- الإنعاش، التنظيم والمشاركة الجماعية للتعاونيات والجمعيات والأشخاص الذاتيين في المعارض، محليا، وطنيا ودوليا،
- الترافع وعقد شركات واتفاقيات مع المنظمات الحكومية وغير الحكومة لتحقيق الأهداف المسطرة،
- تبادل التجارب والخبرات بين أعضائها،
- تأطير التعاونيات والجمعيات العاملة في مجال الزربية الواوزكيتية،
- تسيير وتدبير شؤون الوحدة الصناعية بجماعة ازناكن.

المدة: تمتد مدة صلاحية تأسيس المجموعة ذات النفع الاقتصادي إلى 99 سنة.

المقر: يوجد مقر المجموعة ذات النفع الاقتصادي بجماعة ازناكن قيادة وسلسات والفرع ببلدية تزناخت باشاوية تزناخت، ويمكن نقله إلى أي عنون آخر بقرار من المتصرفين، كما يمكن خلق فروع للمجموعة حسب الضرورة.

شركاء المجموعة:

- الجماعات الترابية تازناخت الكبرى
- جماعة خزامة
- جماعة سيروا
- جماعة ازناكن
- جماعة تزناخت
- جماعة وسلسات
- التعاون الوطني

I. تشخيص أوجه إسهامات مجموعة ذات النفع الاقتصادي في تحسين الأوضاع الاجتماعية للتعاونيات النسائية المنخرطة بها

-التكوين ومحو الأمية

أسفرت محاولة معرفة نسبة التعاونيات النسائية للزربية المنخرطة في مجموعة ذات النفع الاقتصادي التي استفادت من برامج التكوين ومحو الأمية، عن النتائج التالية:

مبيان رقم 1: استفادة التعاونيات من برنامج محو الأمية

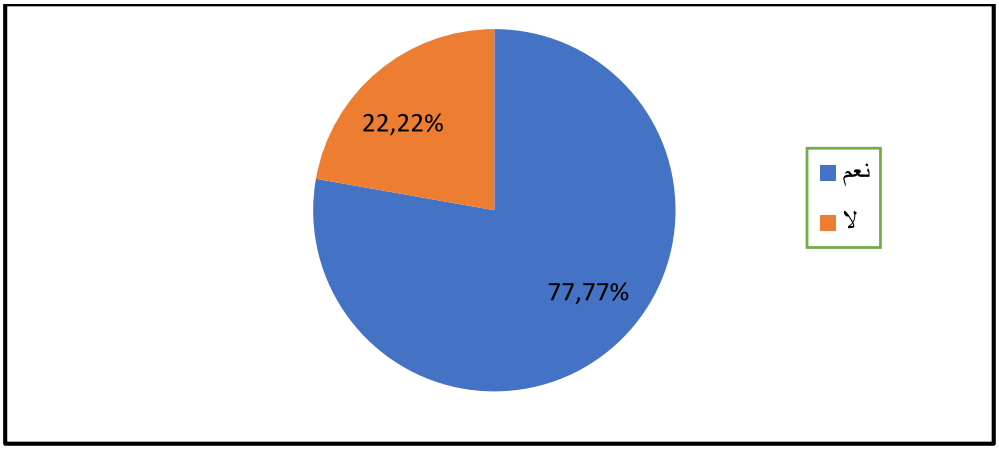

المصدر: بحث ميداني 2017

يتبين من خلال المبيان أن اغلب التعاونيات المنخرطة في مجموعة ذات النفع الاقتصادي للزربية بتازناخت استفادت من برنامج محو الأمية والتكوين بإجابة 14 تعاونية بالإيجاب، في حين أن 4 تعاونيات فقط لم تستفد من البرنامج.

-الخدمات الصحية:

جدول رقم 1: الاستفادة من الخدمات الصحية

الصحة	نعم	لا
دعم التعاونيات لشراء الأدوية	0	18
توفير بطاقة التغطية الصحية	0	18

المصدر: بحث ميداني 2017

عبرت جميع التعاونيات المستجوبة بالنفي على السؤالين إذ أن مجموعة ذات النفع الاقتصادي لا تقدم المساعدة، ولا توفر التأمين والتغطية الصحية للتعاونيات المنخرطة فيها، ويمكن تفسير هذا إما بعدم اهتمام التعاونيات بالولوجية الصحية، أو بعدم توفر التعاونيات على الإمكانيات المادية التي تمكنها من توفير هذه الخدمة.

II. تشخيص دوافع انخراط التعاونيات في المجموعة ذات النفع الاقتصادي للزربية بتازناخت

مبيان رقم 2: أسباب انخراط التعاونيات النسوية للزربية في مجموعة ذات النفع الاقتصادي

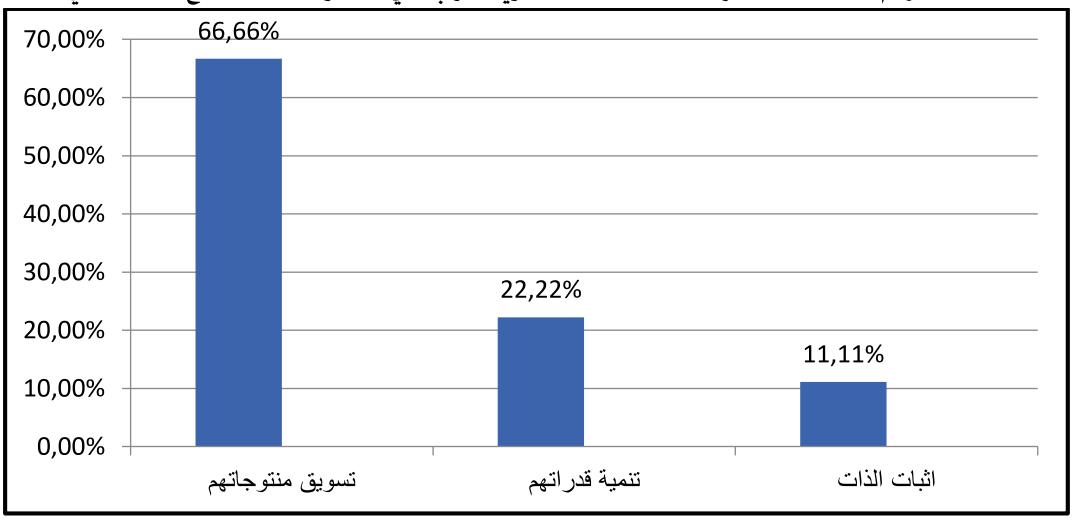

المصدر: بحث ميداني 2017

يتبين من خلال المبيان أعلاه أن نسبة 66.66%من التعاونيات النسائية انخرطت في مجموعة ذات النفع الاقتصادي بحثا عن منافذ أخرى لتسويق منتجاتهم، في حين أن نسبة 22.22% من التعاونيات كان الغرض من انخراطها هو تنمية قدراتهم، فيما صرحت نسبة 11.11%عن أن الهدف من انخراطها كان هو إثبات الذات.

-مدخول التعاونيات

يعتبر مدخول التعاونيات المنخرطة في مجموعة ذات النفع الاقتصادي للزربية بتازناخت مهما بالنسبة للمنخرطات، حيث يعتبر تحصيل الأجرة الهدف المركزي في عمل التعاونيات النسائية ويشكل أيضا أكبر المشاكل التي تعرفها أغلب التعاونيات والجدول التالي يبين زمن تحصيل الأجرة لكل تعاونية.

جدول رقم 2: زمن تحصيل الأجرة لدى التعاونيات المنخرطة بمجموعة ذات النفع الاقتصادي

الأجرة	الأجوبة
كل 15 يوم	1
شهر	2
حسب العمل والطلب	15
المجموع	18

المصدر: بحث ميداني 2017

وبالتالي فالغالبية العظمى من التعاونيات تتقاضى أجورها حسب العمل والطلب، بمعنى أنه في غياب الزبناء تتوقف عملية إنتاج الزرابي، وهذا ما أبانت عنه نتائج الاستمارة إذ أكدت المتعاونات في 15 تعاونية نسائية منخرطة في المجموعة ذات النفع الاقتصادي للزربية بتازناخت الكبرى عدم حصولهن على أجرتهن إلا حين يتلقين طلبا من الزبائن، فيما عبرت المنخرطات في تعاونيتين حصولهن على أجرتهن كل شهر، بينما أكدت المنتميات إلى تعاونية واحدة أنهن يتلقين أجرتهن كل 15 يوما.

مبيان رقم 3: كفاية الأجرة لتعاونيات المنخرطة في مجموعة ذات النفع الاقتصادي لزربية بتازناخت.

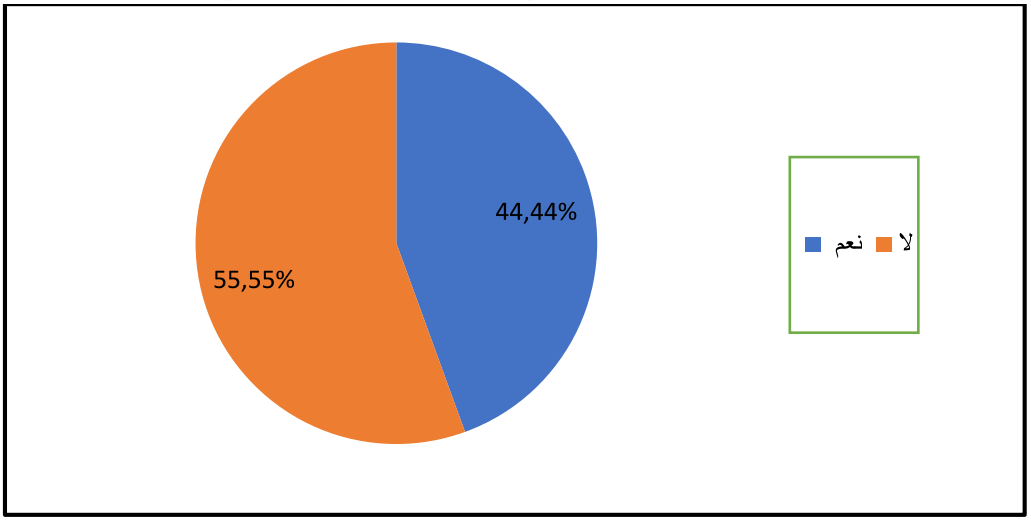

المصدر: بحث ميداني 2017

عبرت نسبة 44% .44 من التعاونيات النسائية بالإيجاب في كفاية الأجرة، فيما أقرت 55.55% من التعاونيات النسائية عن عدم كفاية الأجرة، ويمكن تفسير ذلك لكون ما تتقاضاه النسوة مقابل أعمالهن لا يرقى لمستوى متطلباتهن، وهذا راجع إلى انخفاض ثمن الزربية، وأيضا انخفاض التعويضات المعمول بها لحساب الأجر.

-رأس مال التعاونيات:

تمت الدراسة في سنة 2017 بينما كان انخراط التعاونيات في مجموعة النفع الاقتصادي سنة 2016 وبالتالي فإن هذه المدة رغم قصرها تمكننا من قياس تأثير مجموعة ذات النفع الاقتصادي على التعاونيات المنخرطة فيها. وتبين الدعامة رفقته تطور رأس مال التعاونيات النسائية المنخرطة في مجموعة ذات النفع الاقتصادي قبل وبعد انخراطها في مجموعة ذات النفع الاقتصادي.

جدول رقم 3: رأس مال التعاونيات قبل وبعد الانخراط في مجموعة ذات النفع الاقتصادي

حجم رأس المال	رأس المال قبل الانخراط		رأس مال التعاونيات بعد الانخراط	
	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %
أقل من 10000	15	83.33%	5	27 .77%
ما بين 10000 إلى 20000 درهم	3	16 .66%	5	27 .77%
أكثر من 20000	0	0%	8	44 .44%
المجموع	18	100%	18	100%

المصدر: بحث ميداني 2017

III. تشخيص كمية الإنتاج السنوية للتعاونيات النسائية للزربية ووجهات التسويق

يعتبر التسويق من أهم مراحل نجاح أي تعاونية. وتعرف التعاونيات النسائية للزربية بتازناخت تفاوتا في تسويق منتجاتها حيث تسوق بعض التعاونيات منتجاتها بشكل كبير وبالمقابل تشهد تعاونيات أخرى ضعفا في تسويق الزرابي. وقد كان انخراط التعاونيات النسائية في مجموعة ذات النفع الاقتصادي بهدف تجاوز مشاكل التسويق والانفتاح على أسواق أخرى. وفي المحور التالي سوف نعرض أهم التطورات التي عرفتها التعاونيات النسائية للزربية بتازناخت بعد انخراطها في مجموعة ذات النفع الاقتصادي.

جدول رقم 4: الكمية التي تنتجها التعاونيات النسائية للزربية في السنة.

الكمية	عدد التعاونيات	النسبة %
اقل من 30 زربية في السنة	3	16.66%
ما بين 30 إلى 60 زربية في السنة	6	33 .33%
ما بين 60 إلى 90 زربية	2	11 .11%
أكثر من 90 زربية	7	38 .88%
المجموع	18	100%

المصدر: بحث ميداني 2017

من خلال المعطيات أعلاه يظهر أن التعاونيات النسوية للزربية في تازناخت تنتج كميات مختلفة من الزرابي بحيث أن نسبة 16.66%من التعاونيات تنتج اقل من 30 زربية في السنة، في حين أن نسبة 44.44%من التعاونيات الأخرى تنتج ما بين 30 إلى 90 زربية في السنة ،و نسبة 38 .88%من التعاونيات تنتج أكثر من 90 زربية في السنة

يختلف الأداء عامة من تعاونية إلى أخرى بل أيضا من امرأة إلى أخرى لأن إعداد الصوف والغزل هو أنشطة عرضية تتم وفقا للوقت المتبقي والمتاح النساء بعد القيام بالمهام المنزلية والزراعية وأشغال رعاية الثروة الحيوانية مما يجعل حساب الوقت المحدد لكل عملية صعبة للغاية، وخاصة أن النساء لا تولين اهتماما لمعرفة أدائهم اليومي. ومع ذلك، توفر بعض الشهادات تقديرا تقريبيا لكل خطوة ولكل جزء من العمل اليومي، وهكذا فإن الوقت المقدر لإعداد كيلوغرام واحد من الصوف، من الغسل إلى الغزل، هو حوالي أسبوع واحد لأكثر النساء كفاءة وشهر واحد لتلك الأقل كفاءة.

جدول رقم 5: الكمية التي تم بيعها سنة 2017

الكمية التي تم بيعها في سنة 2017	**العدد**	النسبة %
أقل من 30 زربية	4	22 .22%
ما بين 30 إلى 60 زربية	3	16.66%
ما بين 60 زربية إلى 90 زربية	6	33.33%
أكثر من 90 زربية	5	27.77%
المجموع	18	100%

المصدر: بحث ميداني 2017

من خلال الجدول التالي يظهر أن سنة 2017 كانت سنة مميزة بالنسبة للتعاونيات بحيث تم تسويق منتوج الزربية بشكل كبير وهذه السنة هي سنة انضمام كل هذه التعاونيات إلى مجموعة ذات النفع الاقتصادي، وهذا يرجع إلى كون التعاونيات دخلت في أسواق محلية ووطنية، أتاحت لها تسويق منتجاتها بشكل كبير.

مبيان رقم 4: الوجهة الأخيرة لتسويق منتجات الزربية

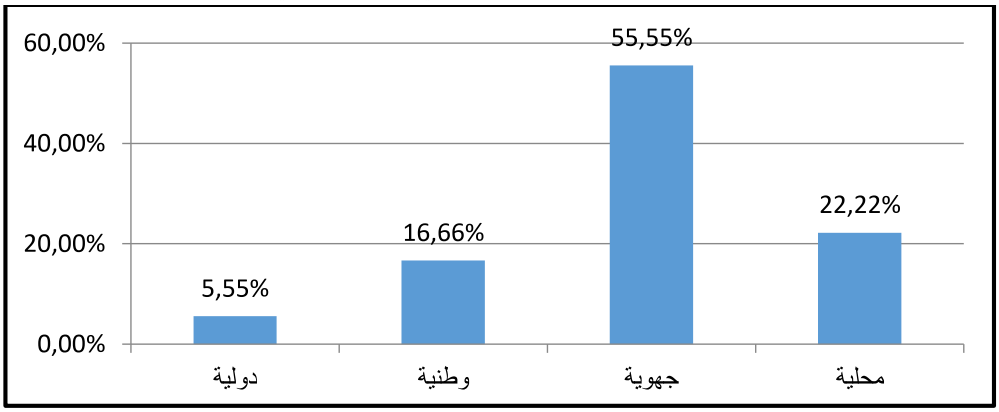

المصدر: بحث ميداني 2017

من خلال أجوبة التعاونيات المستجوبة يتبين أن نسبة 55,55% تعاونيات تسوق منتجاتها في الأسواق الجهوية بمعنى أسواق جهة درعة تافيلالت في حين أن نسبة 22,22% من التعاونيات تسوق منتوجاتها في الأسواق المحلية بتازناخت الكبرى و 16,66% من التعاونيات تسوق الزرابي في الأسواق الوطنية لتبقى نسبة 5,55% من التعاونيات هي المنفتحة على الأسواق الدولية، وبالتالي يظهر أن هناك ضعف في الانفتاح على الأسواق الوطنية والدولية وهذا راجع إلى ضعف إمكانيات التعاونيات في التنقل إلى أسواق أخرى خارجية، وعوائق أخرى تعود بالأساس إلى الأمية والفقر والعزلة بحكم أن جل التعاونيات توجد مقراتها بالعالم القروي.

مبيان رقم 5: مدى تجاوب منتوجات التعاونيات مع حاجيات السوق

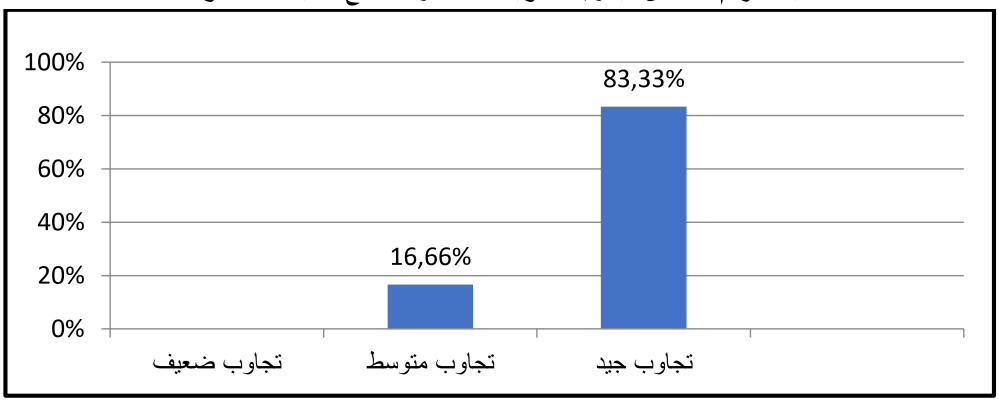

المصدر: بحث ميداني 2017

من خلال المبيان أعلاه يظهر أن نسبة 33%. 83 من التعاونيات النسائية تتجاوب منتجاتها مع حاجيات السوق بشكل جيد ونسبة66%. 16 من تعاونيات تتجاوب مع السوق بشكل متوسط، وهذا يدل على أن التعاونيات لها خبرة ومهارة في نسج الزرابي حيث أن الزربية بمنطقة تازناخت تعتبر المقياس الحقيقي لمعرفة ما وصلت إليه الصانعة التقليدية من تقدم وتطور فني. واعتبارا لأن مزاولة حرفة نسج الزرابي متجذرة وموروثة عبر أجيال كثيرة، وهي بمثابة امتداد حي للتاريخ الحضاري والاجتماعي والثقافي إلى جانب الإبداع التقليدي بالنظر إلى أصالتها وقيمتها المادية والمكانة المتميزة التي تحتلها على الصعيد الوطني والدولي.

IV. مناقشة النتائج

ساهمت مجموعة ذات النفع الاقتصادي للزربية بتازناخت في النهوض بالتعاونية النسائية للزربية، وقد تأتى ذلك من خلال حصر أهم الإنجازات نذكر منها مشروع **بيديل** الذي تبناه التعاون الألماني والذي يهدف إلى العمل لرفع مستوى سلسلة القيم لـ"**سجاد إيت تازناخت**" وخلق القدرة التنافسية، والجودة الأصيلة وتمكين النساء من الرقي والعدالة الاجتماعية.

شكل رقم 1: سلسلة القيم لسجاد تازناخت الكبرى

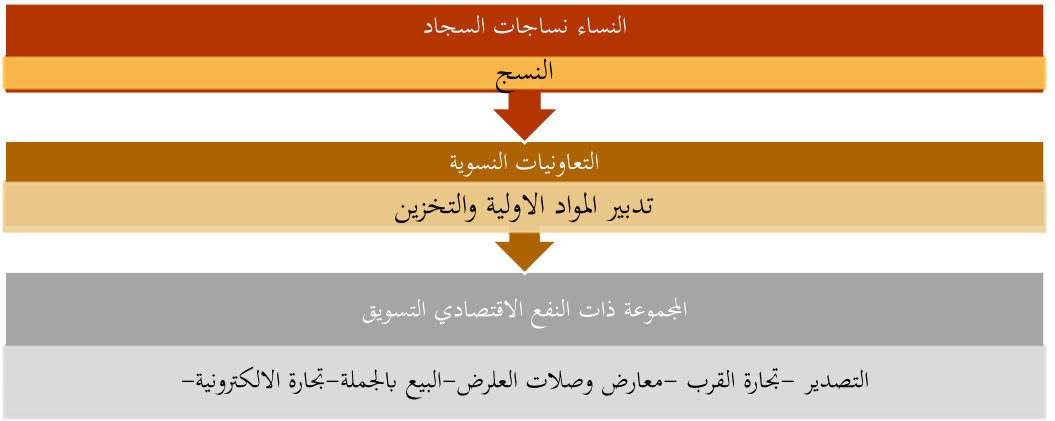

من خلال الشكل أعلاه يظهر أن مشروع بيديل هو مشروع يتبنى رؤية شمولية تتمثل في النهوض بالمرأة النساجة بتازاخت وتقوية قدرات التعاونيات في مجال التسويق.

- تتمحور المهام التي يتعين إنجازها في المشروع حول ما يلي:

المرحلة الأولى:	المرحلة الثانية:	المرحلة الثالثة:	المرحلة الرابعة:
دراسة تشخيصية تستهدف سلسلة الصوف بالمنطقة	دراسة جدوى فنية واقتصادية لوحدة الغزل	خطة عمل لوحدة شبه الصناعية لغزل الصوف	وضع نظام إدارة الوحدة وتقييم الأثر الاجتماعي والاقتصادي للمشروع من حيث التشغيل والدخل
دراسة الحالة الراهنة وتقديم لمحة عامة عن قطاع الصوف على مستوى تازناخت الكبرى، خاصة رسم خريطة للفاعلين في السلسلة، تقييم قدرات الفاعلين، فحص التقنيات المستعملة في التثمين، تقييم المردودية في السلسلة، التكاليف، أسعار البيع، الجودة، طريقة التسويق،	دراسة الفرص المتاحة لتثمين الصوف المحلي (مع الأخذ بعين الاعتبار الكمية والجودة ومتطلبات السوق) تحديد الأسواق الحالية والمحتملة وصف للعمليات المقترحة لمعالجة وتثمين الصوف الطريقة التقنية المناسبة التي سيتم اختيارها لوحدة الغزل إجراء تقييم فني ومالي لوحدة الغزل، تحديد استراتيجية للترويج والتسويق.	سيتم وضع خطة العمل بالتنسيق الوثيق مع الشركاء في مشروع، خاصة التعاون الوطني، والمجموعة ذات النفع الاقتصادي، والتعاونيات، وجمعية الواحة الخضراء للتنمية والديمقراطية، والجمعية الوطنية للأغنام والماعز (ANOC)	على أساس المعطيات الميدانية: سيتم اقتراح سيناريوهات لتنظيم إدارة المشروع وتسيير وحدة غزل الصوف المحلية المبرمجة.

خاتمة

يشكل النهوض بوضعية المرأة القروية عامة والتعاونيات النسائية للزربية بتازناخت خاصة نموذجا صريحا لمحاولة النهوض بمقومات التنمية المحلية والترابية. حيث أكدت نتائج البحث الميداني أن مجموعة ذات النفع الاقتصادي للزربية بتازناخت لها تأثير إيجابي على التعاونيات النسائية المنخرطة فيها، وذلك لعدة أسباب منها:

-مجموعة ذات النفع الاقتصادي ساهمت في توفير برامج محو الأمية للنساء المنخرطات.

- تحسن رأس مال التعاونيات بفضل مجهودات مجموعة ذلت النفع الاقتصادي، وذلك نظرا لتوسع - مجال تسويق الزربية وإيجاد أسواق جديدة.

- ساهمت مجموعة ذات النفع الاقتصادي في استقطاب مشاريع مهمة لفائدة التعاونيات النسائية منها مشروع **بيديل** الذي يهدف إلى الرفع من المستوى السوسيواقتصادي للتعاونيات.

لائحة المراجع:

- طلعت إبراهيم لطفي، علم الاجتماع التنظيم القاهرة، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع،
- النظام الأساسي العام للتعاونية ومهام مكتب تنمية التعاون الظهير الشريف رقم 1-23-226، والمؤرخ بمحرم 1405 5 أكتوبر 1984 الجريدة الرسمية الصادرة يوم الأربعاء 2 فبراير 1995.
- باقة، ف، 1978.الحركة التعاونية في المغرب مكتبة المعارف، الرباط.
- معطى الله، ع. 2005. التنظيمات المهنية الفلاحية بالجزائر دار هممة .
- حسن، ح 2010.التعاونيات والجمعيات النسائية مجلة التعاون العدد 94
- ظهير شريف رقم 12-99-1 صادر في 18 من شوال 1419 بتنفيذ القانون رقم 97-13 المتعلق بالمجموعات ذات النفع الاقتصادي (ج. ر. بتاريخ 14 ذي الحجة 1419 -فاتح أبريل(1999
- -مونوغرافية جماعة تازناخت 2017.
- De Coster (M) Sociologie du travail et gestion des ressources humaines, Belgique, De boeek universite ,1999.
- Amblard (H)berreros (G)les nouvelles approches sociologique des organisations ,Paris editions du seuil,1996 P /15.
- Minguet (G) et Thuderos (CH) (sous la direction) Travail entreprise et société Paris Editions PUF, 2005.

المرافق العمومية والتنمية الريفية: حالة الجماعات الريفية بجهة بني ملال خنيفرة

Public facilities and rural development: case of rural communities in the Beni Mellal-Khenifra region

عبد الحق اهندار

Abdelhak Ahandar

جامعة السلطان مولاي سليمان، كلية الآداب والعلوم الإنسانية بني ملال، المغرب، abdelhakahandar@gmail.com

ملخص

تعالج هذه المقالة موضوع المرافق العمومية والتنمية الريفية بجهة بني ملال خنيفرة من زاوية الجغرافيا الاجتماعية، وسنحاول معالجة الموضوع في جانبين، وذلك للجواب على السؤالين الإشكاليين: ما أوجه التوزيع المطلق والنسبي للمرافق العمومية بالجماعات الريفية لجهة بني ملال خنيفرة؟ وما علاقة التوزيع المطلق والنسبي لهذه المرافق بتلبية حاجات الساكنة؟ اتخذت الدراسة منهجية الدراسة الكمية اعتمادا على البيانات الإدارية للمصالح المختصة في قطاعات المرافق العمومية التي استهدفتها الدراسة على المستوى الجهوي لسنة 2021، وبناء على التحليل الإحصائي والكارطوغرافي فقد توصل البحث إلى النتائج التالية: اختلاف في توزيع المرافق العمومية (الصحية والتعليمية ومرافق التعاون الوطني) بالجماعات الريفية، وكذا اختلاف في توزيعها حسب مؤشر الثقالة المكانية. ارتباط متوسط ما بين حجم السكان والتوزيع المطلق لبعض مؤشرات المرافق العمومية هي مدارس التعليم الثانوي بسلكيه، ونفس العلاقة ما بين التوزيع الاحتمالي للمرافق الصحية (المراكز الصحية والمستوصفات) بالنظر إلى حجم السكان. بتحليل العلاقة ما بين توزيع المرافق العمومية وحجم السكان اتضح أن توزيعها لا يتماشى مع حجم السكان، وبالتالي فالمرافق العمومية لا تلبي حاجات كل الساكنة.

الكلمات المفاتيح: المرافق العمومية؛ التنمية الريفية؛ التوزيع المطلق؛ التوزيع الاحتمالي؛ جهة بني ملال –خنيفرة.

Abstract:

This study addresses the subject of public equipment and rural development in the Beni Mellal-Khenifra region in two dimensions to answer the following problematic questions: What aspects of the distribution of public equipment in the rural communities of the Beni Mellal-Khenifra region? What is the relationship between the quantitative and relative distribution of public equipment to fulfil the population's needs? The study used a quantitative study methodology based on the administrative data of the competent authority in the public equipment sectors targeted at the regional level for the year 2021 and based on statistical and cartographic analysis. The research showed the following preliminary results: a) The absolute (quantitative) and relative distribution of public equipment varies across Beni Mellal-Khenifra communities; b) Given population size, there are mean partial links between the distribution of public equipment, such as secondary education schools with one wire, and the same relation exists between the probabilistic distribution of health facilities (health centers and clinics).c) The link between the distribution of public equipment and the population was examined, and it was shown that the distribution does not match the size of the population, so public equipment does not meet the needs of all people.

Keywords: Public Equipment; Rural Development; Quantitative Distribution; Relative Distribution; Beni Mellal Region.

مقدمة

تلعب تنمية المرافق العامة بالمجالات الريفية دورا حاسما في التنمية، إذ تساهم في تعزيز النمو والرفع من العملية الإنتاجية وتحسين مستوى التنمية البشرية، وكذا محاربة الفقر والرفع من المستوى المعيشي للسكان. ، كما تشكل المرافق العامة حجز الزاوية في التخطيط الريفي في معظم البلدان النامية، ومن بينها المغرب، وإذ يتم تخصيص موارد مهمة للاستثمار وتعزيز النفقات العمومية في مجالات الصحة والتعليم والتعاون الوطني... وغالبا ما يتم تخصيص أهداف كثيرة في مقدمتها، الوصول العادل لاحتياجات الأفراد والجماعات وتوفير الحد الأدنى منها.

1. الإطار النظري وتحديد مفهومي المرافق العامة والتنمية الريفية

يندرج مفهوم المرافق العمومية ضمن ثلاثة اتجاهات فكرية هي الاتجاه الراديكالي الذي يحدد المرافق العامة في مفهوم الاستهلاك الجماعي، والاتجاه الوظيفي الذي يلخص مفهوم المرافق العامة في الخدمات العمومية، وأخيرا الاتجاه السلوكي الذي يضعها في إطار مفهومي العرض والطلب.

يندرج مفهوم المرافق العامة الامتلاك الجماعي في الاتجاه الراديكالي البنيوي الماركسي(Castle,1976,p148)، ويشمل مفهوم الاستهلاك الجماعي التخطيط الحضري بكل أبعاده، ووسائل النقل العمومية، والإسكان، وقطاع الصحة وغيرها. ويرى هذا التصور أن المرافق العمومية ترتبط بمفاهيم الصراعات الاجتماعية والطبقات الاجتماعية والعدالة الاجتماعية... وقد وجهت لهذا التصور انتقادات كثيرة تتمثل في إهمال البعد المكاني خارج العلاقات الاجتماعية (تايلور وفلنت، 2002، ص137)، علاوة على عدم إدراج البعد الزمني في تحليل الولوج للمرافق، بالرغم من أن المكان والزمان غير مستقلين وهما في تفاعل مستمر ومتزامن مع بعضهما البعض، ولذلك فإن دمج هذين العنصرين قد يمكننا من فهم الظواهر الاجتماعية. ومهما كانت طبيعة الانتقادات، فنستخلص بأن المرافق العمومية ينظر إليها كمتغير ينتمي إلى مفهوم عام هو الاستهلاك الجماعي، وإذا كانت قوة هذا المفهوم تتمثل في التفسير بناء على مفهوم الصراعات الاجتماعية فإن عيبه الأساسي هو إهمال النظام المكاني. أما المرجعية الفكرية الثانية لمفهوم المرافق العمومية فهي في الاتجاه الوضعي المحدث، ويرتبط مفهوم المرافق بالخدمات العمومية (الخدمات الصحية والتعليمية والترفيهية...) تصنف هذه المرافق في إطار خدمات عمومية موجهة لمجموعة غير محددة من السكان والمتصفة بأحدية التنقل من مكان المستفيد إلى موقع المرافق مثلا (من المنزل إلى المركز صحي)، وفي المقابل يمكن في بعض الأحيان أن يكون هناك تنقل متعدد الاتجاهات، وخاصة على مستوى المجالات الريفية بالنظر للبعد عن الخدمات ونقص ووسائل النقل؛ إذ يضطر الزبون إلى الالتجاء إلى عدة مرافق في اليوم، وهذا الأمر يرتبط بالجدول الزمني للفرد، وبالتالي تبرز أهمية المسافة المقطوعة من موقع سكن المستفيد، والزمن الذي يستغرقه

سواء في الولوج للخدمة أو الزمن الفعلي للاستفادة من الخدمة، فضلا عن طبيعة التنقل ووسائل النقل المستخدمة في هذا التنقل (weber & kwan,2003).

ويؤكد (Sanguin,1977, p96) على أهمية تأثير المكان في توطين المرافق العمومية. ويرى تصور "سانغان" أن متغيرات مثل المسافة والقرب والعدالة الاجتماعية والرفاه العمومي ضرورية في التحليل. ويرى الاتجاه السلوكي الذي بأن المرافق العامة ترتبط بالعرض والطلب، إذ أن الوصول والاستفادة من خدمات المرفق يمثل درجة "رضى" بين الزبناء والخدمات والتعرف على أبعاد الوصول "المناطق المحددة أكثر للرضى"؛ مثل الوفرة وسهولة الوصول والإقامة والقدرة على تحمل التكاليف، وكذا المقبولية " (Penchansky& Thomas ,1981 ;P126). كما أن الوصول هو تفاعل ما بين جوانب العرض والطلب، أما "جانب الطلب" ، مثل دخل الأسرة ، والعوامل النفسية والثقافية، والمعرفة المسبقة، والخصائص الشخصية الأخرى بالإضافة إلى ميزات النظام "جانب العرض" مثل نوع المنشأة ، وتكاليف الخدمة والنقل وموقع المؤسسة ومواقف الموظفين والموظفين ووقت الانتظار(Ensor & Cooper,2004 ;P70-71) تم تصور الحصول على الخدمات على أنه يتضمن عددًا من الأبعاد عند تطبيقه على بلدان الدخل المنخفض والمتوسط، ولاسيما المجالات الريفية مثل التوافر والقدرة على تحمل التكاليف والمقبولية بدلاً من تدابير الاستخدام (Mcintyre & Thiede,2009)، إذ تضمن الوصول إلى الخدمات والمرافق تفسيرات كثيرة لها للجنس والعمر والعرق والفقر والدخل الفردي وغيرها (Mooney et al,2000 ; Berry & Gesler,2000)الأمر الذي أدى إلى تطورات نظرية مهمة ومعقدة للمرافق العامة الريفية وبناء على كل هذا لا يمكن الفصل ما بين المتغيرات الديمغرافية والاجتماعية للسكان على سبيل المثال ((Berry and Gesler 2000, P1187; يؤكدان بأن "مجموع البيئات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والمادية لا يمكن فصلها عن سياق المرافق العامة".

يصعب إيجاد تعريف جامع ومانع لمفهوم المرافق العمومية، نظرا لتعدد استعمالاته حسب المرجعيات الفكرية، وأيضا تناوله من عدة حقول معرفية خاصة من ناحية الدراسات الجغرافية والاقتصاد المجالي، وهكذا نجد المرافق العمومية تندرج في إطار مفاهيم عدة منها: مفهوم التجهيزات العمومية التي تقدم خدماتها لكافة المواطنين خارج نظام السوق (العرض/الطلب)، وتتوزع بشكل متفاوت ما بين المركز والهامش (الشويكي، 1996؛217ص). كما نجد أيضا دراسات أخرى تركز على مفهوم التجهيزات العمومية التي يتميز توزيعها في المجال بالقلة أو سوء التوزيع، حيث تنتشر في هوامش المستوطنات البشرية مما يقلل من دورها (أمدافعي، 2002؛ ص278). وترتبط التجهيزات العمومية بحجم المداخيل والحمولة الديمغرافية لكل جماعة وبسياسة المجالس الجماعية واتساع الحيز الترابي التابع لها. وتوجد دراسات أخرى على مستوى المدن تركز في دراستها للمرافق العمومية على مفهوم الخدمات، وتشير إلى أن

المرافق العمومية هي نوع من الخدمات الاجتماعية التي تقدم خدماتها لكل السكان في المدينة (الأسعد، 2006؛ ص117) وترتبط المرافق العمومية حسب الدراسة بثلاث عوامل أساسية وهي: حاجات السكان والتقطيع الترابي للبلديات والموارد المالية للبلديات وتوجد دراسات تربط ما بين المرافق العمومية والتدبير الاجتماعي، باعتبارها أشكالا من القرارات التي تتخذها البلديات حسب طبيعة الحكم المحلي بها (الأسعد، 2000م، 51)، وتبعا لهذا فالمرافق المحلية العمومية لا يمكن فصلها عن التدبير المحلي، وبالتالي فهي وجه من أوجه التدبير المحلي. كما تعرف أيضا المرافق العمومية بأنها نشاط تمارسه جماعة عامة يهدف إلى إشباع حاجة من الحاجات التي يحتاج إليها السكان، وبالتالي فهي نوع من الخدمات الاجتماعية وتضم البنايات العمومية مثل المؤسسات التعليمية والصحية والسوسيوثقافية والإدارية والبنيات التحتية من شبكات الماء والكهرباء والطرق وشبكات الصرف الصحي (امدافعي، 2006). وفي الأخير نؤكد أن مفهوم المرافق العمومية يصعب إيجاد تعريف موحد وجامع له، لأن كل واحد يعرفه حسب تخصصه ومجال بحثه والإشكالية والأهداف التي يتوخاها من دراسته. وبصفة عامة فالمرافق هي كل ما ينتفع بها من مختلف الخدمات التي تهدف إلى تحقيق المصلحة العامة وإشباع حاجات ساكنة في سياق زماني ومكاني (اهندار، 2019؛ اهندار، الأسعد وميوسي، 2020) محددين. ويمكن تعريف المرافق العمومية من الناحية الإجرائية بأنها مجموع الأنشطة والخدمات التي تستهدف إشباع حاجات السكان، وتصنف إلى:

- مرافق صحية: هي البنايات التحتية والمصالح العمومية للقطاع الصحي وتتكون من وحدات المستشفيات، ووحدات الرعاية الأولية (المراكز الصحية والمستوصفات)؛
- مرافق التعليمية: هي كل البنى التحتية لنظام التربية والتكوين وتتكون من المؤسسات التعليمية حسب كل مستوى؛
- مرافق التعاون الوطني: هي مجمل البنى التحتية المتعلقة بالتضامن الاجتماعي للأسر محدودة الدخل (مؤسسات الرعاية الاجتماعية) وتربية الأطفال قبل سن المدرسة (رياض الأطفال)، أو مؤسسات لتقديم مساعدات فنية ومهنية (مراكز التربية والتكوين)؛

تقدم الأدبيات الفكرية مجموعة واسعة من وجهات النظر حول التنمية الريفية وتوفر التركيبات التي يمكن استخدامها في القياس أو الرصد (Bell,1999)، و (تقرير البنك الدولي، 2000)، والذي يعرّف التنمية الريفية على أنها تشمل: توفير البنية التحتية الاجتماعية والمادية، توفير الخدمات المالية في المناطق غير الحضرية، والأنشطة غير الزراعية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المجتمعات الريفية، التي ترتبط ارتباطًا وثيقًا بالاقتصاد الريفي أكثر من ارتباطها باقتصاديات المدن الحضرية الكبرى، وكذلك تنمية القطاعات الريفية التقليدية، مثل الزراعة وإدارة الموارد الطبيعية. لتشمل العناصر الرئيسية التي ستسهل تحقيق التنمية الريفية البنية التحتية الاجتماعية والفيزيائية كالأبنية

التحتية والخدمات المالية، إذ ستمهد ديناميكيات هذه العناصر الثلاثة الطريق لتحسين الظروف المعيشية للأسر الريفية من جهة، كما أن مراقبة هذه القضايا يمكن أن تسهل قياس بنيات التنمية الريفية. وتعرف أيضا التنمية الريفية بانها عملية تحسين الإنتاجية الزراعية وتثمين الموارد الطبيعية والبشرية، الأمر الذي يؤدي إلى الرفع من دخل الأسر، والذي بدوره يؤثر في تحسين التغذية والصحة والتعليم واستخدامها لتنظيم الأسرة، وفي الواقع يتأثر كل بُعد من أبعاد التنمية البشرية بشكل مباشر أو غير مباشر بواحدة أو عدة أنواع من المرافق العامة (Charnoz ,2003 ;P3).

وتعرف أيضا التنمية الريفية بأنها عملية تفضي إلى ارتفاع مستوى الإنتاجية الزراعية وارتفاع الفائض القابل للتسويق واتساع فرص العمل غير الزراعي، وتحسين فرص الحصول على الخدمات والوصول إلى البنية التحتية واكتساب القدرة على التأثير في السياسات العمومية بالمساهمة في تحسين سبل العيش في المناطق الريفية وتحقيق نمو شامل. وبالتالي تشكل التنمية الريفية مكونا حاسما للنمو الشامل وللتنمية المستدامة بكل أبعادها الاجتماعية والاقتصادية والبيئية (الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، 2016). كما يعرفها بعض الباحثين بأنها تتضمن جهودًا اقتصادية واجتماعية بطبيعتها، تهدف إلى تشجيع مفاهيم الاستبقاء والنمو والتوسع في مناطق خارج المدن، بما في ذلك تحسين نوعية الحياة لسكان الريف (Atkinson ,2017 ;P1). والتنمية الريفية أوسع من التنمية الزراعية، فهي تشمل العديد من القطاعات وتعالج الروابط بين الأبعاد الاجتماعية والتقنية والاقتصادية والسياسية والمؤسسية والبيئية للتغيير الريفي. هدفها الأساسي هو تحقيق نمو عادل لإفادة الفقراء في المناطق الريفية. وتشمل الوسائل الاستثمار في الزراعة، وتحسين الخدمات والبنية التحتية الريفية، والإصلاح المؤسسي، والتغير التكنولوجي، والتغير الاقتصادي، والإصلاح السياسي –وكل ذلك مصحوبًا بتدابير لضمان الاستدامة البيئية. يتطلب نهجًا متعدد التخصصات حقًا.

بناء على ما سبق تتأثر التنمية الريفية بشكل مباشر بالعوامل الاقتصادية والاجتماعية، شهدت المناطق الريفية "تحسنًا في تكافؤ الدخل بين الريف والحضر وانخفاض عدد سكان الأرياف وتنويع اقتصادي مهم" خلال القرن الماضي (Irwin et al,2010 ;P523)، وذلك بعد أن عرفت عدة تحولات فقد أصبحت المناطق الريفية مصادر لكل من الضعف والإمكانات غير المستغلة، وبدأت تظهر الكثير من القضايا التي تهم الحياة الريفية للحياة الريفية تثير الإحساس بالانتماء إلى المجتمع والعمل والتغيير الاجتماعي. و "الحفاظ على الخدمات المحلية والسكان المحليين (Steiner and Atterton 2015 ; P43). واليوم تشهد الأماكن الريفية تحولًات عميقة بسبب "العولمة والانكماش الاقتصادي وضغوط ميزانية القطاع العام والشيخوخة الديموغرافية والتغير المناخي والبيئي" (Steiner and Atterton 2015 ,op.cit)

وكان هناك تحول كبير في الوظائف في المناطق الريفية: فالوظائف الريفية التقليدية (التعدين والزراعة والتصنيع) إلى وظائف مرتبطة بتقديم الخدمات كما في المدن مثل الرعاية الصحية البناء والنقل والخدمات الأخرى (Irwin et

al,2010 ,op.cit).وتعد الخدمات التعليمية والصحية والترفيهية... قطب الرحى في التنمية الريفية ، كما هو الحال في المناطق الحضرية، لكن الاحتياجات الخاصة قد تكون مختلفة بالنظر إلى خصوصيات المجالات الريفية كشساعة المجال والعزلة وضعف البنيات التحتية الأساسية، فمثلا قد يكون التحصيل التعليمي والمستوى الصحي في المناطق الريفية أقل نسبيًا منه في المناطق الحضرية ؛ مما يؤدي إلى ازدياد البطالة والفقر إلى زيادة البطالة وعدم المساواة مما يؤثر على أفاق التنمية، فالتنمية الريفية قد لا تولي دائمًا الاهتمام الكافي أو الواجب لاحتياجات الفئات المحرومة. يمكن أن تتفاقم المشاكل في المناطق الريفية أكثر بالنسبة لهؤلاء السكان لأسباب تتعلق بالوصول العادل إلى الخدمات والبنى التحية الأساسية.

2.مشكلة الدراسة

يساهم الاستثمار في البنية التحتية الاجتماعية في توفير الحد الأدنى من الاحتياجات الأساسية، وبالتالي يؤدي بشكل غير مباشر إلى القضاء على الفقر من خلال توفير بيئة عمل ومعيشة أفضل وتنمية الصحة البدنية وتكوين رأس المال البشري. وفي معظم الحالات، يتجلى الفقر في عدم كفاية خدمات البنية التحتية الاجتماعية والصحة، ويمكن أن يؤدي الاستثمار في الخدمات الصحية في الحد من الإصابة بالأمراض ولكن أيضًا من خلال انخفاض معدل المواليد وتحسين اللياقة البدنية وتوفير التكاليف الطبية وتوسيع وقت العمل، وتقليل خسائر الإنتاجية إلى الحد الأدنى. وبالمثل، يعتبر تكوين رأس المال البشري من خلال التعليم والتدريب النظاميين أقوى سلاح ضد الفقر. بناء على كل ما سبق نطرح السؤال الإشكاليين المركزيين لبحث، ما واقع التوزيع المطلق والنسبي للمرافق العمومية بالجماعات الريفية؟ وما علاقة هذا التوزيع بتلبية حاجات السكان؟

3.أهمية الدراسة ومبرراتها

تتجلى أهمية الدراسة من خلال أهمية المرافق العمومية التي خضعت للبحث وهي المرافق الصحية والمرافق التعليمية والمرافق التعاون الوطني، باعتبار هذه المرافق جزء لا يتجزأ من الخطيط الريفي، إذ أنها تلعب دورا حاسما في تأهيل العنصر البشري صحيا وتعليميا... كما تساهم في تأطير السكان وتحسين نوعية حياتهم، علاوة على أنها تساهم في توقيف النزوح الريفي وإفراغ المجالات الريفية من طاقتها وإمكاناتها البشرية. وتتمثل مبررات الدراسة في: أهمية موقع الدراسة (جهة بني ملال خنيفرة) والنمو السكاني والعمراني الذي تعرفه من جهة، ومن جهة أخرى أهمية موضوع المرافق العمومية ومركزيتها في التنمية البشرية المستدامة، كما أن هذا الموضوع لم يحظى بدراسات كافية بالمجالات الريفية.

4.أهداف وفرضيات الدراسة

تعالج هذه الدراسة مسألة توزيع المرافق العامة ودورها في تحقيق التنمية الريفية مع إبراز العلاقة ما بين توزيعها وحجم السكان، لهذا يهدف هذا البحث إلى تحقيق أهداف: دراسة التوزيع الحالي للمرافق العمومية (البعد الوظيفي) وتحديد مدى التجانس والعدالة في توزيعها من ناحية، ومن ناحية أخرى دراسة العلاقة ما بين هذا التوزيع وعدد السكان (البعد الديناميي). ويفترض البحث ما يلي: "لا توجد فروق واختلافات في توزيع المرافق العمومية المتمثلة في المرافق الصحية ومرافق التعليمية ومرافق التعاون الوطني حسب حجم السكان بالجماعات الريفية "بجهة بني ملال خنيفرة".

I.منهجية ومجال الدراسة

1.منهجية الدراسة

تنهج الدراسة استراتيجية تمحيص كمية في وصف وتحليل التوزيع المطلق والاحتمالي للمرافق العمومية وعلاقتها بالتنمية الريفية، وذلك بتفسير هذا التوزيع حسب حجم السكان. وقد تم اعتماد عدة مصادر في جمع المادة العلمية، أولها قراءة وتقييم العديد من الدراسات السابقة التي تناولت موضوع المرافق العمومية والتنمية الريفية أو جزء منه سواء على المستوى الدولي أو الوطني، ثانيها جمع البيانات الوثائقية والإدارية من مختلف المصالح الإدارية المختصة سواء على المستوى الوطني من خلال الوزارات الوصية على القطاع والمندوبية السامية للتخطيط، أو على المستوى الجهوي والإقليمي من لدن المديريات الجهوية والإقليمية لجهة بني ملال خنيفرة، ولاسيما ما يتعلق بموضوع المرافق العامة (قطاعات التعليم الأولي والرياضة والصحة والتعاون الوطني) ، فضلا عن المنوغرافيات الجهوية التي تعدها المندوبية السامية للتخطيط.

وتطلب تحليل البيانات اعتماد المقاربة الإحصائية في دراسة التوزيع الحالي للمرافق العامة على مستوى أقاليم الجهة، بغية تحديد مدى التجانس أو التشتت في توزيعها، ولذلك تم الاستعانة بمقاييس إحصائية هي المتوسط الحسابي والانحراف المعياري ومعامل الاختلاف، بالإضافة إلى بعض الاختبارات الإحصائية ومنها اختبار الدلالة Anova one way واختبار الدلالة Test-T ومعامل الارتباط. أما على مستوى الأدوات الخرائطية فاعتمد البحث على أدوات خرائطية لرسم خرائط وصفية وتفسيرية لتوزيع أصناف ومؤشرات المرافق العامة. كما اتبعت الدراسة منهجا علميا (المنهج النسقي) بوصف التوزيع الجغرافي للمرافق العامة وتفسيره بالعوامل المتحكمة فيه.

2. مجال الدراسة

يتعلق مجال الدراسة بالجماعات الريفية التابعة ترابيا لأقاليم جهة بني ملال خنيفرة، والتي تقع وسط المغرب على المحور الطرقي للمدن الكبرى للملكة الدار البيضاء ومراكش وفاس، إذ تبعد عن العاصمة الاقتصادية بحوالي

200 كلم. تتكون الجهة من هضبة الفوسفاط وسهل تادلة وجزء كبير من سلسلة الأطلس المتوسط والكبير، ويمتد تراب جهة بني ملال خنيفرة على مساحة 28.374 كلم مربع، أي ما يشكل 3.99% من المساحة الإجمالية للمملكة، يبلغ عدد سكان الجهة سنة 2014 (الإحصاء العام للسكان والسكنى) 2.520.776 نسمة، حيث أن 1.238.739 نسمة منهم يقطنون بالوسط لحضري، حيث بلغت نسبة التمدين 49.14% بالجهة. أما السكان الذين يقطنون بالوسط الريفي فقد بلغ عددهم 1.282.037نسمة، أي ما يمثل 50.86%. أما فيما يتعلق بالتقطيع الإداري فتتكون الجهة من 5 أقاليم وهي: خريبكة وبني ملال والفقيه بن صالح وأزيلال وخنيفرة. ويبلغ عدد جماعاتها 136 جماعة موزعة بين 117 ريفية و17 حضرية فقط.

II.نتائج الدراسة

سنقوم بعرض النتائج وفق الأهداف المعلن عليها بالمقدمة سواء على المستوى الوظيفي (توزيع المرافق العمومية)، أو على مستوى البعد الدينامي المتمثل في علاقة وضعية المرافق العامة بالثقل السكاني ومساحة الجماعات الريفية.

1.البعد الوظيفي لوضعية المرافق العامة بأرياف جهة بني ملال خنيفرة

سنهتم بجوانب البعد الوظيفي قصد وصف وتوزيع المرافق العمومية بالجماعات الريفية بجهة بني ملال خنيفرة، بالنظر إلى المرافق الصحية (المراكز الصحية) والمرافق التعليمية ومرافق التعاون الوطني ومرافق الشباب والرياضة، مع الأخذ بها توزيعا وصفيا واحتماليا.

1.1التوزيع المطلق للمرافق العمومية بالجماعات الريفية لجهة بني ملال خنيفرة

يقصد بالتوزيع المطلق التشخيص الكمي للمرافق العمومية لتحديد مدى التجانس أو التباين فيها حسب الجماعات الريفية. ويقدر عدد المرافق العمومية المعنية بالبحث على مستوى الجماعات الريفية بجهة بني ملال–خنيفرة بحوالي 1229 مرفقا خلال سنة 2021. تتوزع هذه المرافق بكيفية متفاوتة حسب أصناف التجهيزات، إذ تحتل المرافق التعليمية الصدارة بنسبة 61.83% من مجموعها، تليها المرافق الصحية بنسبة (16.59%)، بينما توجد مرافق التعاون الوطني في المرتبة الثالثة (11.78%)، وأخيرا مرافق الشباب والنساء (7. 8%). ويلاحظ تفاوت التوزيع حسب أنواع التجهيزات، إذ نجد أن خمسة أنواع من مؤشرات المرافق تشكل 90% من عددها الإجمالي وهي المرافق التعليمية (عدد مؤسسات التعليم الابتدائي والتعليم الثانوي الإعدادي)، والمرافق الصحية (المراكز الصحية والمستوصفات) ومؤسسات الرعاية الاجتماعية. وتحتل المرافق التعليمية أغلبية هذه المرافق (الجدول 1).

الجدول 1. اتجاهات التشتت والاختلاف لمؤشرات المرافق العمومية بالجماعات الريفية لجهة بني ملال خنيفرة

أصناف المرافق العمومية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف	مؤشر التباين
المرافق الصحية	3,40	1,41	41,44	1,99
المرافق التعليمية	12,67	4,30	33,97	18,51
مرافق التعاون الوطني	2,35	1,27	172,20	1,60
مرافق الشباب والرياضة	2,00	1,56	78,25	2,45

المصدر: مخرجات التحليل الإحصائي

تتوزع المرافق العمومية بالتفاوتات حسب أقاليم جهة بني ملال خنيفرة، إذ يتركز زهاء الثلثين بإقليمي خريبكة وأزيلال، يليهما إقليم خنيفرة بنسبة 15%، وفي الأخير نجد كل من إقليمي بني ملال والفقيه بن صالح بحوالي 12% لكل منهما، وبالنظر إلى توزيع أصناف المرافق العمومية فإننا نجد أن مرافق الشباب والنساء مرافق التعاون الوطني أكثر تجانسا في توزيعها الإقليمي، حيث يأتي انحرافهما المعياري (9.50 و 12.32 على التوالي) كما أن مؤشر تباينها ومعامل اختلافها اقل مقارنة مع المرافق الصحية والمرافق التعليمية، وخاصة الأخيرة التي تعد أكثر تشتتا واختلافا (المبيان 1).

وبالنظر إلى توزيع المرافق العمومية على المستوى المحلي (الجماعات الريفية) فيلاحظ التباين والاختلاف في توزيعها، إذ يسجل مؤشر الانحراف المعياري (5.69) ومؤشر التباين (27.88)، الشيء الذي يؤكد التباين الكبير في التوزيع، ويمكن تأكيد ذلك من خلال المقارنة ما بين أصغر قيمة (مرفقين فقط بالجماعة الريفية بوتفردة) وأكبر قيمة (25 مرفقا بجماعة أولاد فنان)، وبالنظر إلى توزيع المرافق العمومية حسب أصنافها فنسجل أن مرافق التعاون الوطني والمرافق الصحية أكثر تجانسا من غيرها، ولاسيما دور الشباب والأندية النسوية والمستوصفات القروية، بينما تعد المرافق التعليمية أكثر تشتتا على مستوى الجماعات الريفية أكثر من الأصناف الأخرى.

المبيان 1. التوزيع المقارن للمرافق العمومية الريفية حسب أقاليم جهة بني ملال خنيفرة

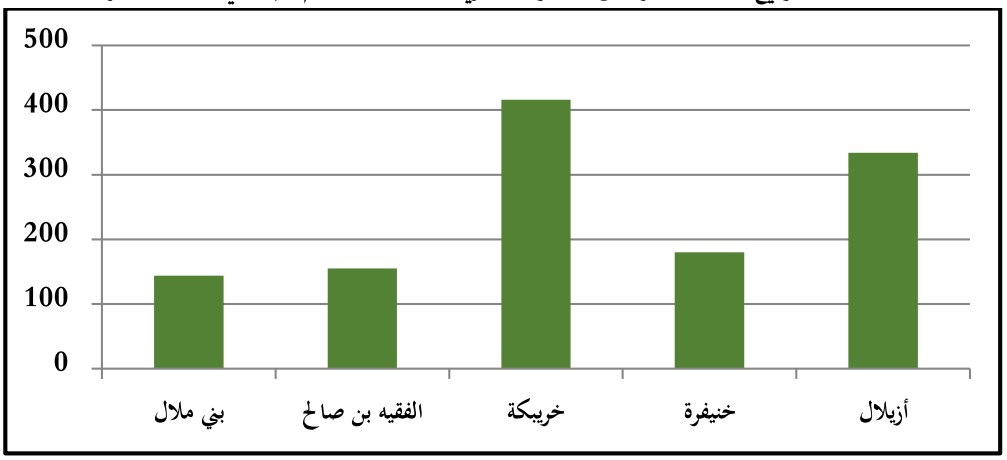

المصدر: بيانات المصالح الإدارية الجهوية لوزارات التعليم والصحة والتعاون الوطني والشباب والرياضة 2021

توجد فروقات ذات دلالة إحصائية في توزيع المرافق العمومية، حيث بلغت قيمة الدلالة (ف) المحسوبة حوالي 127,65، وسجلت قيمة الدلالة (ف) الجدولية (1,51)، وبما أن قيمة الدلالة (ف) المحسوبة أكبر قيمة الدلالة (ف) الجدولية عند مستوى الدلالة الاحتمالية (0,05)، أي أن هناك تباينا كبيرا وانحرافا عن متوسط قيم المرافق العمومية، إذن توجد فروقات ذات دلالة إحصائية، وبالنظر إلى قانون أقل فرق معنوي (LSD)فإننا لا نجد اختلافات في التوزيع ما بين المرافق الصحية ومرافق التعاون الوطني ومآبين مرافق التعاون الوطني ومرافق الشباب والنساء، وبالتالي يصبح قبول الفرض البديل (ف1) أمرا ممكنا.

تتوزع المرافق العمومية بتراب جهة بني ملال–خنيفرة على ثلاث فئات كبرى: فئة عليا (17 مرفقا عموميا وأكثر) وتسود في الغرب والشمالي الغربي، ويتركز به حوالي 35% من إجمالي المرافق العمومية، فئة متوسطة (ما بين 9 و16 مرفقا)، وتحيط بالنطاق السابق، ونجدها حاضرة في الشمال الغربي والشمال الشرقي وفي الجنوب والوسط الجنوبي. وفئة دنيا (أقل من 8 مرافق)، وتشمل الجنوب والجنوب الشرقي. (الخريطة 1).

1.1.1.التوزيع المطلق للمرافق الصحية

يبلغ عدد المرافق الصحية الريفية (المراكز الصحية والمستوصفات القروية) 204 مرفقا، تحتل المستوصفات القروية النصيب الأكبر منها (52%). وتتوزع المرافق الصحية بكيفية غير متكافئة على المستوى الإقليمي، ويهمين إقليمي أزيلال وخريبكة على 59% من إجمالي المرافق الصحية، أهمية المستوصفات القروية، يليهما إقليم الفقيه بن صالح بنسبة 21%، تم في المرتبة الثالثة إقليم بني ملال (13%)، وفي الأخير نجد كل من إقليم خنيفرة بسبة 7% فقط. وبالنظر إلى توزيع مؤشرات المرافق الصحية فإننا نلاحظ أن المراكز الصحية أكثر تجانسا في توزيعها مقارنة مع المستوصفات القروية. أما بالنسبة للتوزيع المحلي فيلاحظ التباين والاختلاف في توزيعها، إذ يسجل المتوسط الحسابي

(3.40) ومؤشر الانحراف المعياري (1.41)، في حين يقدر مؤشر الانحراف عن المتوسط (1.91)، الشيء الذي يؤكد التباين الكبير في التوزيع، ويمكن تأكيد ذلك من خلال المقارنة ما بين أصغر قيمة (غير موجودة بجماعة أولاد ناصر) وأكبر قيمة (10 مرافق بجماعة أولاد بورحمون)، وبالنظر إلى توزيع مؤشرات المرافق الصحية فتبقى المراكز الصحية أكثر تجانسا غلى منوال التوزيع الإقليمي، إذ يأتي انحرافها المعياري (0.40) ومعدل التباين (0.19) (الجدول 1).

الخريطة 1: حجم المرافق العمومية بالجماعات الريفية بجهة بني ملال خنيفرة

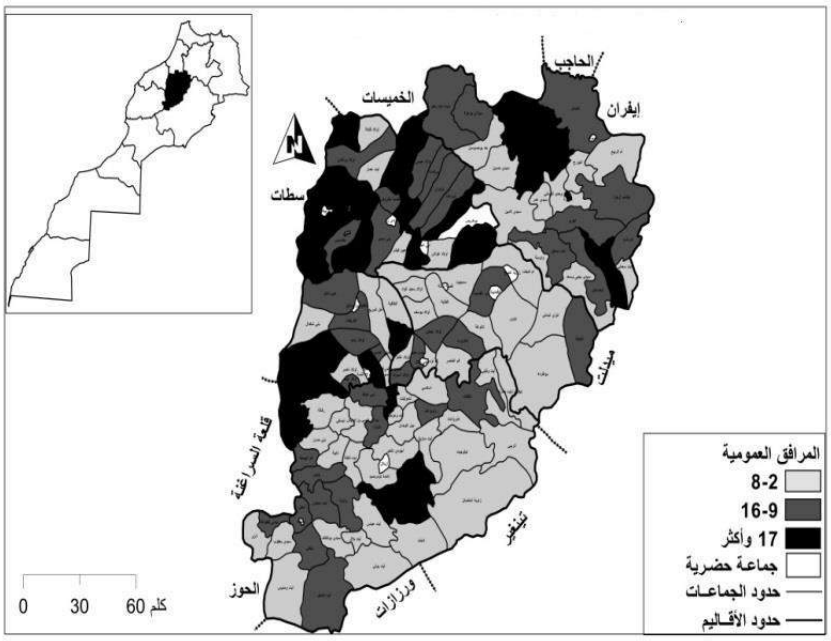

المصدر: بيانات المصالح الإدارية الجهوية لوزارات التعليم والصحة والتعاون الوطني والشباب والرياضة 2021، رسم وإعداد ع، اهندار

وبالنظر إلى الدلالة الإحصائية لتوزيع المرافق الصحية حسب الجماعات الريفية، فإنه لا توجد فروق في توزيعها حيث بلغت قيمة الدلالة (ت) المحسوبة حوالي 0,67، وسجلت قيمة الدلالة (ف) الجدولية (1,97)، وبما أن قيمة الدلالة (ف) المحسوبة أقل من قيمة الدلالة (ف) الجدولية عند مستوى الدلالة الاحتمالية فإن هناك تجانسا في توزيع المراكز الصحية.

يمكن توزيع المرافق الصحية (المراكز الصحية) على مستوى الجماعات الريفية لجهة بني ملال خنيفرة في ثلاث فئات مجالية كبرى: فئة عليا (أكثر من 3 مراكز صحية) وتتركز بالأساس في الوسط الغربي والغرب من الجهة، وخاصة بإقليمي الفقيه بن صالح وأزيلال، فئة متوسطة (3 مراكز صحية وأقل)، وتهم الشمال الغربي والجنوب الغربي، وفئة دنيا (مركز صحي واحد)، وتنتشر على مستوى الجنوب والشرق والجنوب الشرقي (الخريطة رقم 2).

الخريطة 2. المراكز الصحية العمومية (مراكز الرعاية الأولية) بالجماعات الريفية لجهة بني ملال خنيفرة

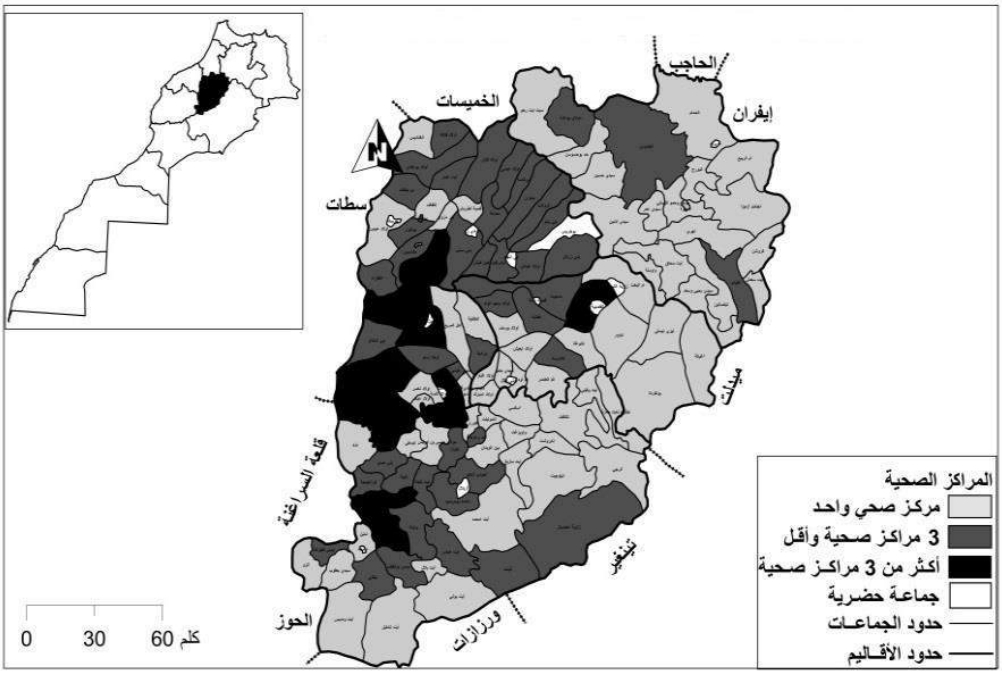

المصدر: بيانات المديرية الجهوية للصحة ببني ملال 2021، رسم وإعداد ع. اهندار

2.1.1 التوزيع المطلق للمرافق التعليمية

يقدر عدد المرافق التعليمية (مدارس التعليم الابتدائي ومدارس التعليم الثانوي الإعدادي ومدارس التعليم الثانوي التأهيلي) على مستوى الجماعات الريفية بجهة بني ملال–خنيفرة بحوالي 760 مرفقا خلال سنة 2021، وتتوزع هذه المرافق بكيفية متفاوتة حسب أصنافها، إذ تحتل مدارس التعليم الابتدائي نصيب الأسد (84%) من عدد الإجمالي، تليها مدارس التعليم الثانوي الإعدادي بنسبة (12%)، بينما لا تمثل مدارس التعليم الثانوي التأهيلي سوى (4%). وتتوزع المرافق التعليمية بكيفية غير متكافئة على المستوى الإقليمي، ويهمين إقليمي خريبكة وأزيلال على 53% من مجموع المرافق التعليمية، مع أهمية مدارس التعليم الابتدائي، يليهما إقليم الفقيه بن صالح بنسبة 15%، تم في المرتبة الثالثة إقليم بني ملال (11%)، وفي الأخير نجد كل من إقليم خنيفرة بنسبة 9% فقط، وبالنظر إلى توزيع مؤشرات المرافق التعليمية فإننا نلحظ أن مدارس التعليم الثانوي بسلكيه أكثر تجانسا في توزيعها مقارنة مع مدارس التعليم الابتدائي.

وبالنظر إلى توزيع المرافق التعليمية على المستوى المحلي (الجماعات الريفية) فيلاحظ التباين والاختلاف في توزيعها، إذ يسجل المتوسط الحسابي(12.67) ومؤشر الانحراف المعياري (4.30) ومؤشر التباين (18.51)، الشيء الذي يؤكد التباين الكبير في التوزيع. ويمكن تأكيد ذلك من خلال المقارنة ما بين أكبر قيمة (21 مرفقا

بالجماعة الريفية أولاد فنان بإقليم خريبكة) وأصغر قيمة (مرفق واحد بجماعة أولاد أنرجي بإقليم أزيلال)، وبالنظر إلى توزيع مؤشرات المرافق التعليمية فنسجل أن مرافق مدارس التعليم الثانوي أكثر تجانسا من غيرها، بينما تعد المدارس الابتدائية أكثر تشتتا على مستوى الجماعات الريفية (الجدول 2).

الجدول 2. اتجاهات التشتت والاختلاف لمؤشرات المر افق التعليمية بالجماعات الريفية لجهة بني ملال خنيفرة

أصناف التعليمية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف	مؤشر التباين
المدارس الابتدائية	10,62	4,07	38,38	16,60
مدارس الثانوي الإعدادي	1,53	0,66	42,82	0,43
مدارس الثانوي التأهيلي	0,52	0,46	88,95	0,21

وبالعودة إلى اختبار الدلالة الإحصائية للمرافق التعليمية حسب الجماعات الريفية ، فإننا وجدنا فروق في توزيعها حيث بلغت قيمة الدلالة (ت) المحسوبة حوالي 162,74، وسجلت قيمة الدلالة (ف) الجدولية (3,02)، وبما أن قيمة الدلالة (ف) المحسوبة أكبر بكثير من قيمة الدلالة (ف) الجدولية عند مستوى الدلالة الاحتمالية (0,05)، وبالتالي فإنه يوجد تباين واختلاف كبير في توزيع المرافق التعليمية، وبالنظر إلى قانون أقل فرق معنوي فإننا لا نجد اختلافات في التوزيع ما بين مدارس التعليم الثانوي الإعدادي ومدارس التعليم الثانوي التأهيلي، وفي المقابل توجد فروق ما بين المدارس الابتدائية ومدارس التعليم الثانوي بسلكيه، وبالتالي يصبح قبول الفرض البديل (ف1) أمرا ممكنا.

وتتوزع المرافق التعليمية حسب الجماعات الريفية في ثلاث فئات مجالية كبرى: فئة عليا (11 مؤسسة وأكثر) وتسود هذه الفئة في الشمال الغربي، وخاصة إقليم خريبكة، وتبقى هذه الفئة الأقل من الناحية المجالية، وفئة متوسطة (ما بين 6 و10 مؤسسات) وتهم هذه الفئة الشمال والشمال الشرقي والغرب، وفئة دنيا (أقل من 5 مؤسسات)، وتحضر هذه الفئة على مستوى الجنوب والشرق والجنوب الشرقي، وتركز في الغالب على مستوى إقليمي أزيلال وبني ملال (الخريطة 3).

3.1.1. التوزيع المطلق لمرافق التعاون الوطني

يبلغ عدد مرافق التعاون الوطني (مؤسسات الرعاية الاجتماعية ورياض الأطفال ومراكز التربية التكوين) على مستوى الجماعات الريفية بجهة بني ملال–خنيفرة زهاء 145 مرفقا خلال سنة 2021. تتوزع هذه المرافق بكيفية متفاوتة حسب أصنافها، إذ تستحوذ مؤسسات الرعاية الاجتماعية على نصف مرافق التعاون الوطني، تليها مدارس التعليم الثانوي الإعدادي بنسبة (30%)، وفي المرتبة الأخيرة رياض الأطفال (20%).

الخريطة 3. المرافق التعليمية العمومية بالجماعات الريفية لجهة بني ملال خنيفرة

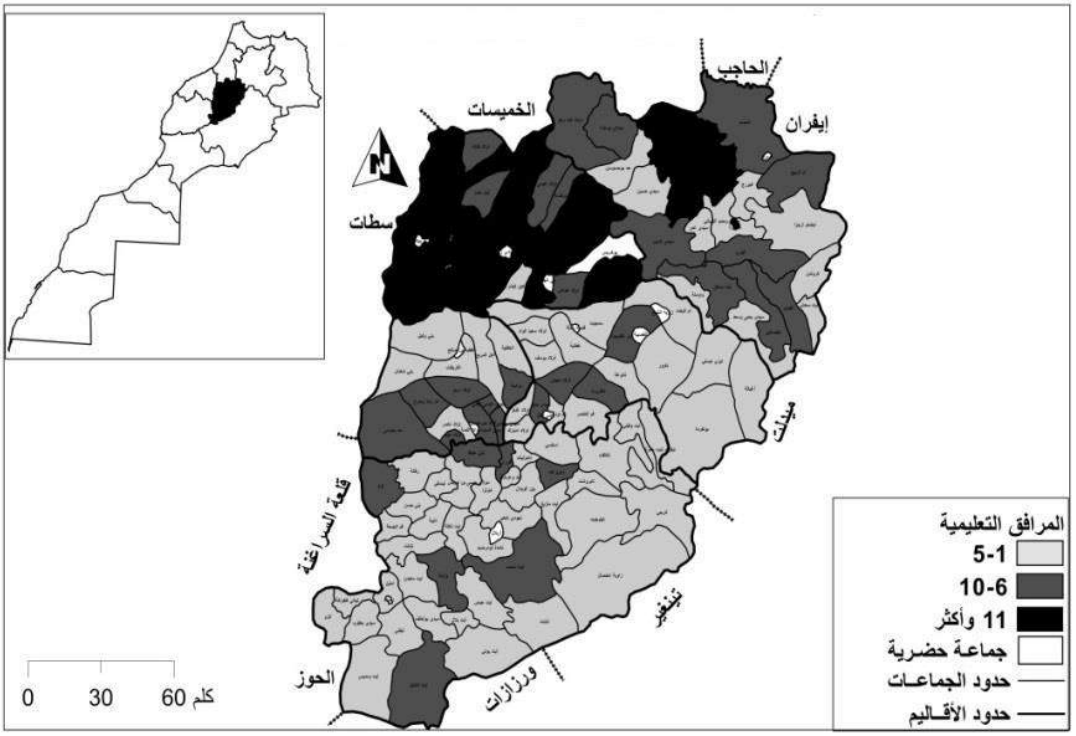

المصدر: بيانات الأكاديمية الجهوية لوزارة التعليم والرياضة ببني ملال 2021، رسم وإعداد ع. اهندار

وتتوزع المرافق التعليمية بكيفية غير متكافئة على المستوى الإقليمي، ويهمين إقليمي خنيفرة وأزيلال على 52% من إجمالي مرافق التعاون الوطني، يليهما إقليم خريبكة بنسبة 20%، تم في المرتبة الثالثة إقليم بني ملال (16%)، وفي المرتبة الأخيرة نجد كل من إقليم الفقيه بن صالح بنسبة 12%، وبالنظر إلى توزيع مؤشرات مرافق التعاون الوطني فإننا نلحظ أن رياض الأطفال أكثر تجانسا في توزيعها مقارنة بمؤسسات الرعاية الاجتماعية بينما تبقى مراكز التربية التكوين أكثر تشتتا واختلافا. وبالنظر إلى توزيع المرافق التعليمية على المستوى المحلي (الجماعات الريفية) فيلاحظ التباين والاختلاف في توزيعها، إذ يسجل المتوسط الحسابي(2.35) ومؤشر الانحراف المعياري (1.27) ومؤشر التباين (1.60)، الأمر الذي يؤكد بأنها توزيعها يطبعه التباين، ويمكن تأكيد ذلك من خلال المقارنة ما بين أكبر قيمة (4 مرافق بالجماعة الريفية القباب بإقليم خنيفرة) وأصغر قيمة (غير موجودة بجماعة سيدي بولخالف بإقليم أزيلال)، وبالنظر إلى توزيع مؤشرات مرافق التعاون الوطني فيلاحظ أن مراكز التربية والتكوين أكثر تجانسا مقارنة مع مؤسسات الرعاية الاجتماعية، بينما تعتبر رياض الأطفال أكثر تشتتا واختلافا في توزيعها.

وباختبار الدلالة الإحصائية للفروق في توزيع مرافق التعاون الوطني حسب الجماعات الريفية ، فإننا وجدنا فروق في توزيعها حيث بلغت قيمة الدلالة (ف) المحسوبة حوالي 7,89، وسجلت قيمة الدلالة (ف) الجدولية

(3,02)، وبما أن قيمة الدلالة (ف) المحسوبة أكبر بكثير من قيمة الدلالة (ف) الجدولية عند مستوى الدلالة الاحتمالية (0,05)، وبالتالي فإنه يوجد تباين واختلاف في توزيع المرافق التعليمية، وبالنظر إلى قانون أقل فرق معنوي فإننا لا نجد اختلافات في التوزيع ما بين مؤسسات الرعاية الاجتماعية والصنفين الأخرين(رياض الأطفال ومراكز التربية والتكوين)، كما نجد نفس الفروق ما بين مراكز التربية والتكوين وبالتالي يصبح قبول الفرض البديل (ف1) أمرا ممكنا.

يمكن توزيع مرافق التعاون الوطني حسب الجماعات الريفية في ثلاث فئات مجالية كبرى: فئة عليا (3 مرافق وأكثر) وتنتشر هذه الفئة في الجنوب والشرق، وخاصة إقليمي أزيلال وخنيفرة، كما تنتشر بشكل محدود في شرق إقليم الفقيه بن صالح وشمال إقليم خريبكة، وفئة متوسطة(مرفقين) وتهم هذه الفئة إقليم خريبكة وشمال إقليم أزيلال وشرق إقليم بني ملال، وفئة دنيا (مرفق واحد)، وتعد هذه الفئة الأكثر انتشارا من الناحية المجالية، وتحيط بالنطاقين السابقين في معظم أقاليم الجهة (الخريطة 4).

الخريطة 4. مر افق التعاون الوطني العمومية بالجماعات الريفية لجهة بني ملال خنيفرة

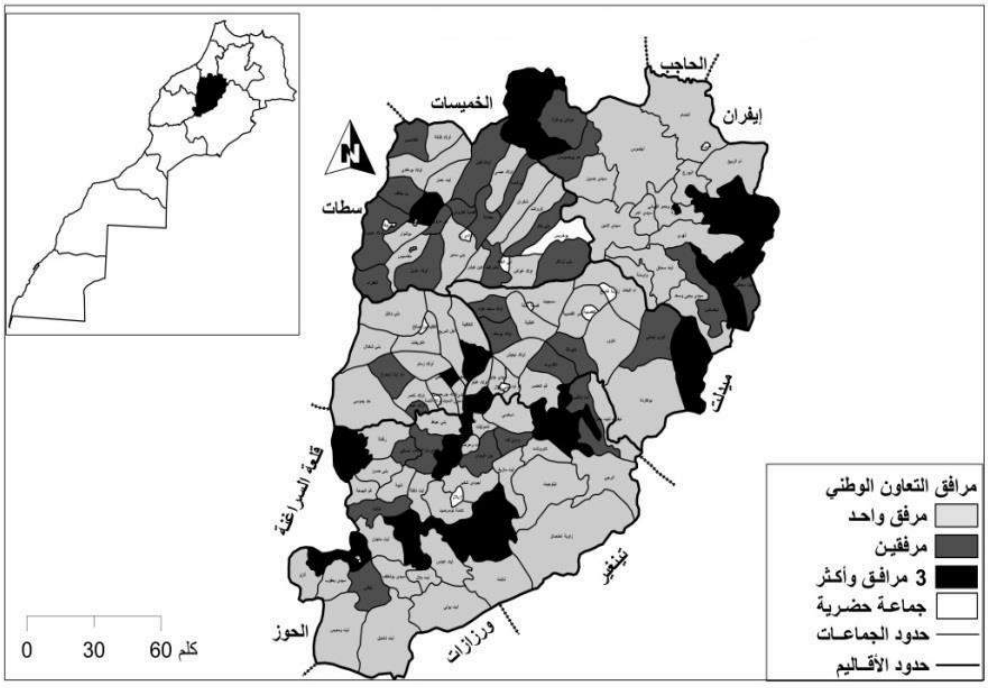

المصدر: بيانات المندوبيات الإقليمية للتعاون الوطني 2021، رسم وإعداد ع. اهندار

3 التوزيع الاحتمالي للمرافق العمومية بالجماعات الريفية لجهة بني ملال خنيفرة

يقصد بالتوزيع الاحتمالي التشخيص النسبي للمرافق العمومية بناء على مؤشر الثقالة المكانية، وهو توزين التوزيع الكمي للمرافق العمومية للتعرف على الثقل الحقيقي للتوطين، وذلك من خلال قسمة مجموع المرافق العمومية لجميع

الجماعات على مؤشر موحد (100)، ويمكن توزيع المرافق العمومية حسب هذا المؤشر إلى ثلاث فئات (أنظر الخريطة 6):

- فئة عليا (مؤشر 0.151 -0.630) تتوزع بالشمال الغربي والشمال والغرب للجهة، حيث تعرف هذه الفئة تركزا مهما للمرافق العمومية، وخاصة بالجماعات الريفية بإقليم خريبكة التي تحتكر معظم أصناف المرافق العمومية، ثم يأتي إقليم الفقيه بن صالح بدرجة ثانية.
- فئة متوسطة (مؤشر 0,081- 0.150) وتنتشر هذه الفئة في الجنوب والوسط والشمال الشرقي والشمال الغربي للجهة، وخاصة على مستوى إقليمي أزيلال وبني ملال.
- فئة دنيا (مؤشر أقل من 0.080) ويتركز على مستوى الجنوب الشرقي والوسط والوسط الشمالي-الشرقي، وخاصة بأقاليم بني ملال وأزيلال وخنيفرة، مما يدل على أن هذا المجال يعرف خصاصا في المرافق العمومية.

الخريطة 5. مؤشر الثقالة المكانية للمرافق العمومية بالجماعات الريفية لجهة بني ملال خنيفرة

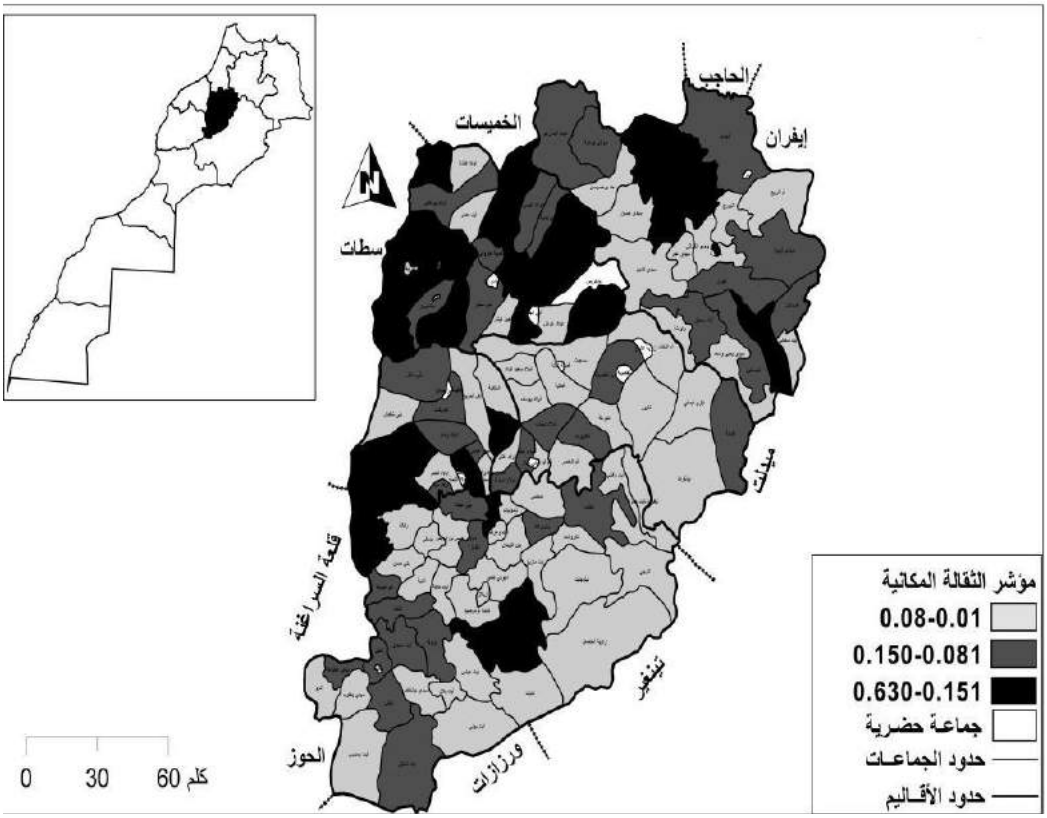

المصدر: بيانات المديرية الجهوية لوزارة الشباب والرياضة ببني ملال2021، رسم وإعداد ع. اهندار

2.1 علاقة وضعية للمرافق العمومية بالثقل السكاني بالجماعي الريفية

1.2.1. الثقل السكاني وعلاقتها بالتوزيع المطلق للمرافق العمومية

سنحلل في هذه الفقرة علاقة وضعية المرافق العمومية بتوزيع السكان ومدى تلبيتها لحاجياتهم، وسنهتم بهذه العلاقة على مستويين، مستوى علاقة التوزيع المطلق للمرافق العمومية بتوزيع السكان، وكذا مستوى علاقة السكان بالتوزيع الاحتمالي للمرافق العمومية.

يبلغ عدد السكان الريفيين بجهة بني ملال خنيفرة حسب تقديرات (2020) حوالي 1.264.736 نسمة، يتوزع هذا الحجم السكاني بشكل متفاوت ما بين الجماعات الريفية، ويمكن تصنيفها في أربع فئات (الخريطة 6):

- الفئة الأعلى (15621- 44.660 نسمة) ؛وتتركز على مستوى الغرب والوسط والشمال الشرقي، فضلا عن الجنوب، وتهيمن هذه الفئة على نسبة 16% فقط من المرافق العمومية، وخاصة بإقليم الفقيه بن صالح وغرب إقليم بني ملال، زيادة على شرق وشمال إقليم خنيفرة.
- الفئة العليا (9992-15620 نسمة)؛ وتحيط هذه الفئة بالفئة السابقة، وخاصة على مستوى الغرب والجنوب الغربي، وكذا الجنوب الشرقي، وتسيطر هذه الفئة 22% من إجمالي المرافق العمومية.
- الفئة الوسطى (6865-9991 نسمة)؛ وتسود هذه الفئة بأقصى الشمال الغربي والشمال الشرقي والشرق، كما نجدها في الجنوب الغربي، وتستحوذ هذه الفئة على 30% من المرافق العمومية
- الفئة الدنيا (1644-6864 نسمة)؛ وتمتد هذه الفئة على عدد محدود من الجماعات، ولاسيما في الشمال والجنوب الشرقي، وتهيمن هذه الفئة على أكبر نسبة من المرافق العمومية (31%) على الرغم من أنها لأتعرف الثقل السكاني بالمقارنة مع الفئات السالفة الذكر.

ويبلغ عدد الأسر الريفيين بجهة بني ملال خنيفرة حسب تقديرات (2020) حوالي 315,304 نسمة، يتوزع هذا الحجم السكاني بشكل متفاوت ما بين الجماعات الريفية، ويمكن تصنيفها في أربع فئات.

- الفئة الأعلى (2992-8064 أسرة) وتتركز على مستوى الغرب والوسط والشمال الشرقي، فضلا عن الجنوب، وتهيمن هذه الفئة على نسبة 27% فقط من المرافق العمومية، وخاصة بإقليم الفقيه بن صالح وغرب إقليم بني ملال، زيادة على شرق وشمال إقليم خنيفرة.
- الفئة العليا (1991-2991 أسرة) وتحيط هذه الفئة بالفئة السابقة، وخاصة على مستوى الجنوب الغربي والغرب والوسط، وبنسبة محدودة في الشمال الشرقي، وتسيطر هذه الفئة 23% من إجمالي المرافق العمومية.

- الفئة الوسطى (1261-1990 أسرة) وتسود هذه الفئة بأقصى الشمال الغربي والشمال الشرقي والجنوب الشرقي وتستحوذ هذه الفئة على 26% من المرافق العمومية
- الفئة الدنيا (275-1260 أسرة) وتمتد هذه الفئة على محدود من الجماعات، ولاسيما في الوسط الشمالي الشمال والجنوب الشرقي، وتهيمن هذه الفئة على أكبر نسبة من المرافق العمومية (20%) على الرغم من أنها لأتعرف الثقل السكاني بالمقارنة مع الفئات السالفة الذكر.

يتضح من خلال تحليل العلاقة ما بين التوزيع المطلق للمرافق العمومية على مستوى الجماعات الريفية وعدد السكان وعدد الأسر، بأن عدد الأسر يتحكم أكثر في توزيع المرافق العمومية هو عدد الأسر بالنظر إلى أن توزيعها مقارنة بالعدد الفعلي لعدد السكان

الخريطة 6.حجم المرافق العمومية حسب عدد السكان بالجماعات الريفية بجهة بني ملال خنيفرة

الخريطة 7.حجم المرافق العمومية حسب عدد السكان بالجماعات الريفية لجهة بني ملال خنيفرة

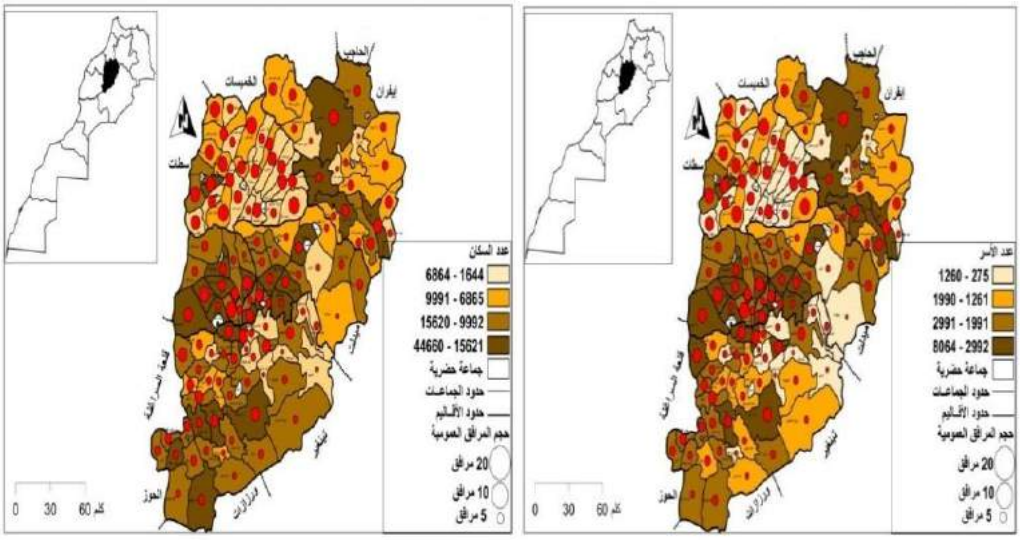

المصدر: المصدر: بيانات المصالح الإدارية الجهوية لوزارات التعليم والصحة والتعاون الوطني والشباب والرياضة 2021، رسم وإعداد ع، اهندار

2.1. الدلالة الإحصائية لعلاقة توزيع المرافق العمومية بالجماعات الريفية بالثقل السكاني

1.2.1. الدلالة الإحصائية لعلاقة التوزيع المطلق للمرافق العمومية بالثقل السكاني

سنهتم في هذه الفقرة باختبار الدلالة الإحصائية للتوزيع المطلق والاحتمالي للمرافق العمومية بالجماعات الريفية في علاقته بتوزيع حجم الأسر وعدد السكان بالجماعات الريفية.

يوجد ارتباط ذي دلالة إحصائية متوسطة بين توزيع عدد السكان وتوزيع المرافق العمومية تصل إلى 0.38 بدلالة احتمالية تبلغ 0.0001، مما يعني أن توزيع المرافق العمومية يتأثر بعدد السكان بالجماعات الريفية، كما نجد نفس العلاقة حسب عدد الأسر. وبالنسبة لأصناف المرافق العمومية فإننا نجد أيضا علاقة ما بين العدد الكلي للمرافق الصحية بناء على متغيري عدد السكان وعدد الأسر، والنظر إلى مؤشرات هذه الأخيرة فإن هناك علاقة ما بين توزيع المستوصفات القروية وعدد السكان، إذ تبلغ قيمة معامل الارتباط 0.35 بدلالة احتمالية تقدر ب 0.0004، وكذلك حسب عدد الأسر بارتباط يقدر ب 31%.

وبالنسبة لتوزيع عدد المرافق التعليمية في علاقتها بحجم عدد السكان فلا توجد أي ارتباط ذي دلالة إحصائية، الأمر الذي يؤكد أن عدد المرافق التعليمية بالجماعات الريفية لا يتأثر بعدد السكان، وبالتالي هناك عوامل أخرى تفسرها، وبالنظر إلى توزيع مؤشراتها فإننا نجد علاقة ذات دلالة إحصائية متوسطة عدد السكان وعدد مدارس التعليم الثانوي الإعدادي ومدارس التعليم الثانوي التأهيلي، إذ يفسر معامل الإندار الخطي البسيط حوالي 44% و 40% من الارتباط بين توزيع مدارس التعليم الثانوي الإعدادي والثانوي التأهيلي وعدد السكان على التوالي، كما توجد ذات العلاقة ما بين توزيع مدارس الثانوي بسلكيه وعدد الأسر، الأمر الذي يدفعنا إلى رفض الفرض العدم (ف0).

أما فيما يخص توزيع مرافق التعاون الوطني فنسجل ارتباط ضعيف، لكنه ذي دلالة إحصائية حسب عدد الأسر، وارتباط ضعيف للغاية (ذي دلالة إحصائية) ما بين توزيع رياض الأطفال وعدد الأسر

2.2.1. الدلالة الإحصائية لعلاقة التوزيع الاحتمالي للمرافق العمومية حسب الثقل السكاني

يتبين أن معامل الارتباط يفسر حوالي 31% من الاختلافات الملاحظة ما بين التوزيع الاحتمالي للمرافق العمومية وبين متغيري عدد الأسر وعدد الأسر، وهو ما يؤكد وجود علاقة ارتباطية متوسطة ما بين المتغيرين. وبالنظر إلى التوزيع الاحتمالي لأصناف المرافق العمومية فيسجل علاقة ضعيفة إلى متوسطة ما بين المرافق الصحية والمتغيرين المستقلين (عدد السكان وعدد الأسر). كما يوجد ارتباط ذي دلالة إحصائية ضعيفة بين توزيع عدد السكان والتوزيع الاحتمالي للمرافق التعليمية تصل إلى 0.18 بدلالة احتمالية تبلغ 0.04، مما يعني أن توزيع المرافق العمومية يتأثر بعدد السكان بالجماعات الريفية.

خاتمة

انطلقت هذه المقالة من ثلاث تصورات فكرية أطرت موضوع المرافق العمومية بالجماعات الريفية بجهة بني ملال خنيفرة –حسب ما توفر لنا من مراجع– هي الماركسية والوضعية المحدثة(الوظيفية) والسلوكية، ونظرا لطبيعة البيانات المعتمدة في البحث (بيانات إدارية)، وبناء على الأهداف التي توختها الدراسة بتشخيص التوزيع المطلق

للمرافق العمومية وتفسيره بالثقل السكاني، فإن النتائج المتوصل عليها تتماشى مع التصور الوظيفي(Sanguin ,1977) و(الأسعد 2006؛ 2019) الذي يحدد المرافق العمومية بالخدمات العمومية ، ونظرا للطبيعة المفيدة للبيانات غير الميدانية وخاصة فيما يتعلق باستعمال المرافق العمومية والرضى عنها (الاتجاه السلوكي) فقد تطرقنا له في دراسات سابقة على مستوى المجالات الحضرية (أهندار والأسعد وميوسي، 2021) (اهندار، 2020)، وسنخصص له دراسات بالمجالات الريفية عند توفر ظروف الإنجاز.

كان الهدف من هذه الدراسة هو تحديد مدى التباين في التوزيع المطلق والاحتمالي للمرافق العمومية وتفسيره بالثقل السكاني، وبناء على التحليل الإحصائي والكارطوغرافي فقد تم التوصل إلى النتائج التالية:

- اختلاف في توزيع المرافق العمومية (الصحية والتعليمية ومرافق التعاون الوطني ومرافق الشباب والنساء) بالجماعات الريفية، وكذا اختلاف في توزيعها حسب مؤشر الثقالة المكانية؛
- ارتباط متوسط ما بين حجم السكان والتوزيع المطلق لبعض مؤشرات المرافق العمومية هي مدارس التعليم الثانوي بسلكيه، ونفس العلاقة ما بين التوزيع الاحتمالي للمرافق الصحية (المراكز الصحية والمستوصفات) ومرافق الشباب والنساء بالنظر إلى حجم السكان؛
- بتحليل العلاقة ما بين توزيع المرافق العمومية وحجم السكان اتضح أن توزيعها لا يتماشى مع حجم السكان، وبالتالي فالمرافق العمومية لا تلبي حاجات كل الساكنة.

توصيات وآفاق مستقبلية

بناء على النتائج التي توصلنا غليها في البحث نوصي بما يلي:

- ضرورة تحديد مواقع المرافق انسجاما مع الحجم السكاني، وكذا توزيعها بالمدن أكثر وخاصة المجالات التي تعاني من النقص منها.
- تطبيق مبدأ الفعالية والعدالة المجالية والاجتماعية عند إقامة المرافق العمومية مستقبلا، حتى لا يشكل توزيع مواقع هذه المرافق عبأ على السكان من أجل الولوج العادل والاستفادة من الخدمة.
- تعديل رتب المواقع المكانية التي لا تتوفر على المرافق العمومية أو تعزيز المرافق القائمة برفع قدرتها في الاستجابة لأكبر عدد ممكن من الساكنة.
- توجيه الاستثمارات في المرافق العمومية نحو المناطق الأقل حظا ، ولاسيما هوامش المدن.
- إعداد خطط مستقبلية لاستيعاب النمو السكاني للجماعات الريفية ومواكبتها بالحجم المثالي للمرافق العمومية.

- ضرورة إسارك السكان ومختلف الفاعلين والفرقاء في قضايا التنمية وإعداد التراب الوطني وفي أي عملية تخطيط للمرافق العمومية، على اعتبار أن هذه الأخيرة جزء لا يتجزأ من التنمية الريفية.
- ضرورة الاهتمام بمختلف الفئات الاجتماعية بمختلف أجناسها وأعمارها ومستوياتها الثقافية والاقتصادية والاجتماعية واحترام خصوصياتها ومواقفها في تخطيط المرافق العمومية.

لائحة المصادر والمراجع

- الأسعد محمد. (2019). كرطغرافية المرافق العمومية بجهات المغرب. ورد في. بن الأمين بإشراف الأسعد ومحي الدين الجهة والبيئة وإعداد التراب .(pp. 21-40) الدار البيضاء: منشورات جامعة الحسن الثاني كلية الآداب بنمسيك.
- الأسعد، م. (2000). المجال السياسي المحلي ومسألة التدبير المحلي للجماعة الحضرية الإدريسية بمدينة الدار البيضاء: دراسة في الجغرافية السياسية. ورد في. الرفاص، المدينة المغربية بين التدبير المحلي والتنظيم الجهوي (رقم المجلد 85، 1-2(22)). الرباط: منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية.
- الأسعد، م. (2006). المرافق الاجتماعية والحكم المحلي بالمدن الكبرى بالمغرب: نموذج مدينة الدار البيضاء. الملتقى الثالث للجغرافيين الشباب. ص ص 105-126.
- أمدافعي محمد. (2000). دور المجالس الجماعية في التدبير المحلي، حالة جماعتي مديونة وتيط مليل بظهير مدينة الدار البيضاء. ورد في. الرفاص، المدينة المغربية بين التدبير المحلي والتنظيم الجهوي رقم المجلد 85، 1-2(22)). الرباط: منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط.
- أمدافعي محمد. (2002). التحولات المجالية ودور المؤسسة الجماعية في تدبير المجال. حالة ضاحية مدينة الدار البيضاء. مراكش: رسالة دكتوراه دولة، جامعة القاضي عياض.
- أمدافعي محمد. (2006). انتتاج التجهيزات والبنايات الجماعية في الجماعات الضاحوية لمدينة الدار البيضاء. مجلة جغرافية المغرب، 1-2(22) السلسلة الجديدة، الرباط، 619-658.
- اهندار عبد الحق، الأسعد محمد وميوسي محمد. (2020). إشكالية الولوج للمرافق الصحية بالمدن الكبرى والمتوسطة بالمغرب حالة مدن: بني ملال والفقيه بن صالح وسوق السبت. مجلة التخطيط العمراني والمجالي، العدد 3 المجلد 1، 102-124.
- اهندار، ع. (2019). سهولة الوصول للمرافق الصحية بالمجالات الجبلية بالمغرب حالة مدينة القصيبة. دراسات في علوم الانسان والمجتمع- جامعة جيجل، عدد 1، مجلد2 8-37
- البغدادي محمد. (1994). دراسة منهجية في علاقة علم الجغرافيا بالخدمات. حولية كلية البنات، جامعة عين شمس، عدد 17، 255-278.

- تيلور وكولن فلنت. (2002). الجغرافيا السياسية لعالمنا المعاصر. عالم المعرفة، عدد 283، منشورات المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت (ترجمة: عبد السلام رضوان وإسحاف عبيد 7-227.
- شويكي المصطفى. (1996). الدار البيضاء مقاربة سوسيومجالية. كلية الآداب والعلوم الإنسانية، عين الشق، الدار البيضاء، المجلد 85.

- Apparicio, P & Séguin, A,M. (2006). L'accessibilité aux services et aux équipements : un enjeu d'équité pour les personnes âgées résidant en HLM à Montréal. Cahiers de géographie du Québec,139(50), 23-44.
- Brejon De Lavergnee, N. (1984). Schémas d'armature rurale et problématique des équipements collectifs. Revue de Géographie du Maroc.8, 77-92.
- Jacquet, P& Charnoz, O. (2003). Infrastructures, croissance et réduction de la pauvreté, le Forum franco-vietnamien.
- Castells , M . (1978). City class and power, Macmillan : London
- Christopher L. Atkinson. (2017). Rural Development, A. Farazmand (ed.), Global Encyclopedia of Public Administration, Public Policy, and Governance, DOI 10.1007/978-3-319-31816-5_1014-1
- Ensor T, Cooper S. Overcoming barriers to health services access: influencing the demand side. Health Policy Plan 2004;19: 69–79.
- Irwin EG, Isserman AM, Kilkenny M, Partridge MD. (2010). A century of research on rural development and regional issues. Am J Agric Econ 92(2):522–553
- Mooney, C., Zwanziger, J., Phibbs, C. S., & Schmitt, S. (2000). Is travel a barrier to veterans' use of VA hospitals for medical surgical care? Social Science & Medicine, 50, 1743–1755.
- Mcintyre, D., & Thiede, M. (2009). Access as a policy relevant concepts in low and middle income countries. Journal of Health Economics, Policy and Law, 4(2), 179e193.
- Perry, A., & Gesler, W. (2000). Physical access to primary health care in Andean Bolivia. Social Science & Medicine, 50, 1177–1188.
- Sanguin, A .(1977). La géographie politique ,PUF : Paris
- Steiner A, Atterton J (2015) Exploring the contribution of rural enterprises to local resilience. J Rural Stud 40:30–45
- U.S. Department of Agriculture, Economic Research Ser- vice (USDA ERS) (2016) Rural education. Retrieved
- Weber, J & Kwan, M,P. (2003). Evaluating the effects of Gepgraphic contexts on individual Accessibility: A multievel approch. Urban Geography,24(8), 647-671
- Penchansky, R & Thomas,J. (1981). The concept of Access definition and relationshipto Consumer Stisfication Medical care. 19(2), 127-140.

النزوح القروي وضعف الخدمات العمومية، العلاقات والانعكاسات: جماعتي عين الصفا ولبصارة بالمغرب الشرقي نموذجا

Rural displacement and poor public services, relations and repercussions: the Ain al-Safa and Bassara communities in the Eastern Morocco as a model

إسماعيل بوكلبة،[1] الحسن بلغيثري[2]

Smail BOUGUELBA[1] Hassan BELRHITRI[2]

[1] جامعة محمد الأول، كلية الآداب والعلوم الإنسانية وجدة، المغرب، boug1993ismail@gmail.com

[2] جامعة محمد الأول، كلية الآداب والعلوم الإنسانية وجدة، المغرب، belrhitri2@yahoo.fr

ملخص

يشكل العنصر البشري عامل أساسي في النهوض بالعمل التنموي من خلال توفر المجتمع على نسبة كبيرة من الفئة النشيطة القادرة على العمل. وفي هذا الإطار تتوفر جماعتي عين الصفا ولبصارة الريفيتين بالمغرب الشرقي على هرم سكاني شاب، ويد عاملة نشيطة، لو تم استثماره بشكل إيجابي، لنعكس ذلك على التنمية المحلية. لكن تشكل الهجرة بنوعيها تهديداً حقيقيا للاستفادة المجال من مؤهلاته البشرية في ظل غياب فرص الشغل وضعف نسبة الولوج إلى الخدمات العمومية (التعليم والصحة) مما يؤذي إلى عرقلة مسلسل التنمية.وعلاقة بذلك يقدم هذا المقال دراسة جغرافية لإشكالية اللاعدالة المجالية في الاستفادة من الخدمات الصحية والتعليمية بين السهل والجبل وبين المجال الحضري والمجال القروي وبين مجال يتوفر على الموارد الطبيعية ومجال أخر يعاني من هشاشة الوسط وما يرافقه من انعكاسات من قبيل فقدان المجال لعناصره البشرية المساهمة في ديناميته بسبب حركة السكان في المجال الجهوي الوطني والدولي.

الكلمات المفاتيح: عين الصفا _لبصارة؛ الخدمات الصحية والتعليمية؛ النزوح القروي؛ اللاعدالة المجالية؛ التنمية البشرية.

Abstract:

The human element constitutes an essential factor in the advancement of development work through the availability of society to a large proportion of the active group capable of work. In this context, the rural communities of Ain Al-Safa and Bessara in eastern Morocco have a young population pyramid and an active workforce, if it is then invested in a positive way, to reflect this on local development. However, both types of immigration pose a real threat to the field benefiting from its human qualifications in light of the absence of job opportunities and the low rate of access to public services (education and health care), which impedes the development process.In connection with that, this article presents a geographical study of the problem of spatial/social injustice in benefiting from health and educational services between the plain and the mountain, between the urban and rural areas, and between an area that has natural resources and another area that suffers from the fragility of the environment and its attendant repercussions such as the loss of space for its human elements contributing to Its dynamism is due to population movement in the national and international regional sphere.

Keywords : Ain Al-Safa - Libsara; health and education services; rural exodus; social inequity; Human Development.

مقدمة

رافق النمو الديموغرافي بالمجال القروي المغربي العديد من الإكراهات والتحديات، بحيث يعتبر من المجالات التي وصلت مرحلة متقدمة في تحولها الديمغرافي والتي توصف من قبل الديمغرافيين بمرحلة النضج الديمغرافي (منظمة الأمم المتحدة للطفولة،1987، ص283-281) وساهم التطور الديمغرافي لأرياف المغرب الشرقي في حدوث انعكاسات على مستوى توسيع المدينة وما يطرحه من مشاكل مرتبطة بالسكن والشغل والخدمات الأخرى كالتعليم والصحة. (كرزازي، 1993، ص 287)

وانطلاقا من ذلك تحتل الخدمات المجتمعية أهمية كبيرة وأساسية بوصفها قواعد ضرورية لأغراض التنمية المكانية والبشرية لأي مستقرة بشرية، وإن توفرها ومدى حجم الاستثمار الخاصة بهذهِ الخدمات دليل جيد ومؤشر ملموس لمستوى تطور وتنفيذ البرامج الاجتماعية والاقتصادية عموماً (الجنابي، 2002، ص 209). ولقد أحدث واقع عدم التكافؤ في توزيع التجهيزات العمومية بين الأرياف والمراكز الحضرية تفاوتا في الحصول عليها بين المجالين فدراسة ظاهرة العلاقة بين الأرياف والمراكز الحضرية سكانيا واقتصاديا إنما يشارك فيها الطرفان بشكل تبادلي غير أن البحث في الجانب المتعلق بالعلاقات الخدمية لا يعدو أن يكون من طرف واحد وهو الناتج عن حاجة السكان القرويين شبه المطلقة إلى الخدمات العامة التي لا يستطيعون إيجادها إلا في المراكز الحضرية (حميمي، 2016، ص 188) ويعد توزيع وتنظيم الخدمات العامة الأساسية من أهم أهداف التخطيط والتنمية الترابية نظرا لارتباطه المباشر بخدمة سكان المدن والقري وتلبية حاجياتهم وتسهيل وصولهم إلى هذه الخدمات هلال منيب، 2012، ص 1)

في هذا الاطار يعاني مجال الدراسة من ضعف التجهيزات والخدمات العمومية الضرورية للسكان خاصة (التعليم والصحة) بحيث ترتفع فيه نسبة الهدر المدرسي في المجال الجبلي خاص بالنسبة للإناث لعوامل متعددة أبرز بعد مقر السكن عن المدرسة خاصة بالتعليم الثانوي الإعدادي والتأهيلي وفي هذا الصدد فان الدعم الاجتماعي للأسر الفقيرة في الوسط القروي ما فتئ يشكل مصدر قلق كبير، من الضروري مصاحبة الفئات الهشة قصد تسهيل ولوج أبنائهم إلى التعليم والتكوين الأساسي، وتعزيز النقل المدرسي، خاصة لفائدة الأطفال الذين يقطعون مسافات طويلة للذهاب إلى المدرسة (المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، تنمية العالم القروي التحديات والافاق، 2017) مما يفرض ضرورة تحسن نسبة تغطية الجماعات القروية بمؤسسات مدرسية، ولا سيما على مستوى سلك الثانوي الإعدادي، إذا أن هذه النسبة في 2016-2015 لم تتجاوز66,5 % (وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني، 2015).

1- مجال الدراسة: تباينات طبوغرافية وتوزيع غير متجانس للسكان

تتواجد جماعتي عين الصفا – لبصارة القرويتين ضمن الجهة الشرقية بإقليم وجدة أنكاد بممر وجدة تاوريرت، وتحد هذه الجماعتين شرقا مدينة وجدة وغربا جماعة سيدي بوهريه، وشمالا كل من جماعتي بني خالد وفزوان وتافوغالت، وجنوبا جماعة. ويشكل مجال الدراسة من الناحية الطبيعية جزء من سلسلة جبال بني يزناسن وهي امتداد للأطلس المتوسط.هذه الجبال تتكون من بروزات رئيسية للجهة الساحلية بين ملوية والحدود المغربية الجزائرية في ممر وجدة تاوريرت، وهو عبارة عن مجموعة من السهول المجزئة منها سهل عين الصفا ولبصارة، وتتخلل هده السهول مجموعة من التلال المنعزلة تفصل بينها (لعوينة، 1990، ص 20) وباتصالها فقد شكلت ممرا لعب دورا تاريخيا بين الشرق والغرب (اليزيدي، 2004، ص 45).

خريطة رقم 1: توطين جغرافي لمجال الدراسة

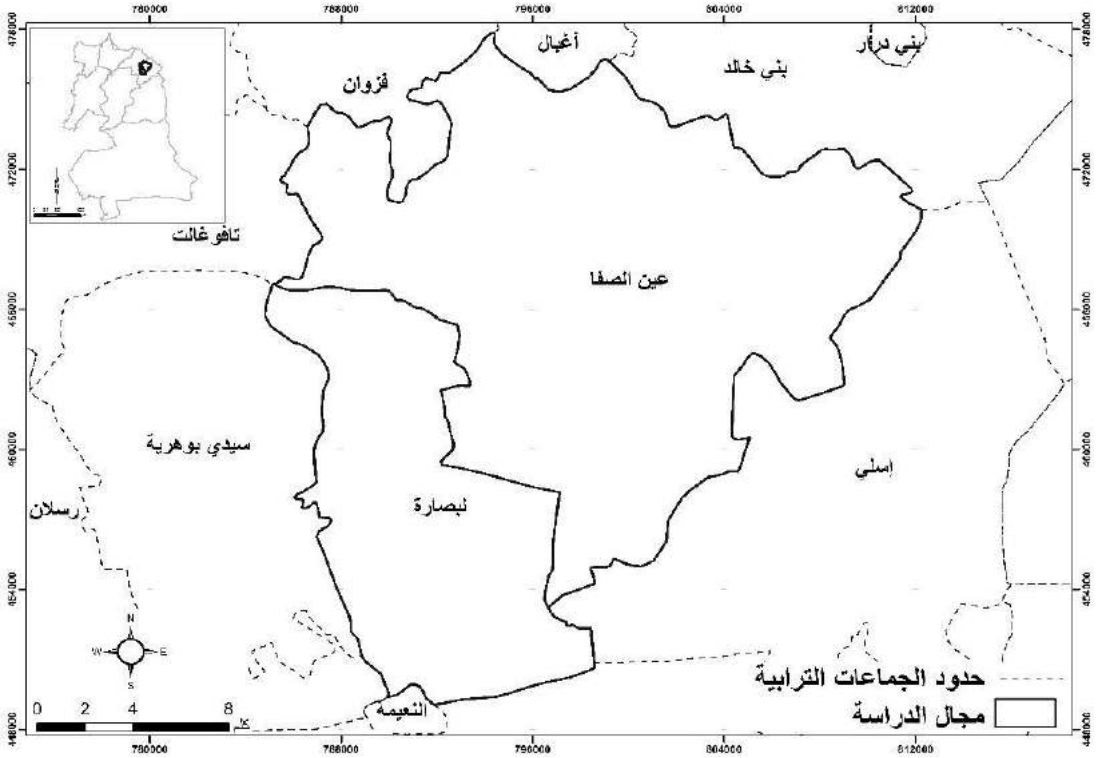

المصدر :خريطة تقسيم المغرب 2015 وعمل شخصي

وتتميز الجماعتين الترابيتين "عين الصفا ـ لبصارة "بحدة التباين من حيث المميزات الطبيعية المورفولوجيا من جهة الموزعة بين الوحدات السهلية والجبلية ومن جهة أخرى بطابع الجفاف المتردد وهذا راجع لوجود حواجز جبلية تمنع وصول المؤثرات المحيطية الرطبة مما يجعل التساقطات ضعيفة وغير منتظمة وهو ما انعكس بشكل سلبي على استقرار السكان وحركتهم داخل المجال، وهذا ما أظهره تراجع معدلات النمو الديموغرافي بالمجال نتيجة الهجرة الداخلية

والخارجية والعزوف عن الزواج وقلة فرص العمل في غياب تنمية حقيقية بالإضافة إلى ضعف التجهيزات والخدمات العمومية الضرورية للسكان كل هذه العوامل نتجت عنها نزوح سكاني لبعض الدواوير بأكملها، نموذج دوار لقجاوعة بعين الصفا ودوار أولاد البالي بلبصارة .

2-إشكالية الدراسة

يسجل المغرب نسب مهولة فيما يخص الهجرة حيث وصل عدد المهاجرين إلى الخارج سنة 2002 قرابة 2.6 مليون مغربي أي ما يعادل 10 % من مجموع ساكنة المملكة، وتشكل أوروبا القطب الجاذب بامتياز للمهاجرين المغاربة (85 %) متبوعة بالبلدان العربية (9%) ثم أمريكا الشمالية (6%) (تقرير الخمسينية، المغرب، 2005، ص 58). ولقد أشار المغرب في إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية للفترة 2012 -2016 إلى هجرة القوى العاملة، إلى ضرورة القيام بعدو إجراءات لاسيما في الجزء المتعلق بتعزيز جودة التعليم والتدريب، مع التركيز على ضرورة إنجاح عملية التأهيل الاقتصادي والاجتماعي الذي تستلزمه العولمة المتزايدة، وهو ما يتوقف أيضا على القدرة على تحسين جودة التعليم والتدريب والارتقاء بالكفاءات إلى مستوى احتياجات سوق الشغل(الأمم المتحدة اللجنة الاقتصادية لإفريقيا، 2014، ص 38).

وتعتبر الخدمات التعليمية متغيراً مهماً يؤثر في خصائص السكان ديموغرافياً واجتماعياً، فهو أحد معايير القوة الاقتصادية والاجتماعية ومؤشراً مهماً لمدى التقدم الذي حققته الدول وذلك لارتباطه بالسياسات والتوجهات المتعلقة بتنمية الموارد البشرية (Pevelopmen United Nations, 2005, P 86) كما أن إقامة مشاريع الخدمات في المناطق الأقل تطورا تساهم في تطوير هذه المناطق وتقلل من مستوى التفاوت الاقتصادي في البلد الواحد (حسن، 2013). وفي هذا الاطار يعاني القطاع الصحي بالمغرب من فروقات مجالية كبيرة حيث تشير الإحصائيات لسنة 2019 أن 97% من مستشفيات النظام الصحي الوطني تتوطن بالوسط الحضري مقابل 3 % بالوسط الريفي، وهو ما يعكس الخلل الكبير في إعداد التراب الوطني، كما أن أكثر من 21 % من المستشفيات تتركز مجاليا بأربع جهات فقط تقع بشمال المجال المغربي (أيت لعسري ، أنفلوس، 2021، ص 134) وأكثر من ذلك فان توزيع عرض العلاجات الصحية يتمثل في مركزية مفرطة للبنيات الصحية والديمغرافية الطبية بمركز المدينة في حين أنه متدنية بالمجال الترابي الضاحوي والريفي كميا ونوعيا (أيت لعسري ، 2004، ص 142 -254).

وهذا ما ينطبق مع مجال الدراسة الذي يشكل جزء من المجال الريفي المغربي الذي يعاني ضعف البنيات التحتية الصحية والخدمات التعليمية المقدمة بإضافة إلى توزيعها المجالي الغير متكافئ مما ترتب عنه نزوح السكان إلى مناطق الجذب خاصة إلى المدن المجاورة والى خارج المغرب. وبناء على كل ما سبق تتمحور إشكالية الدراسة حول

سؤال محوري: **إلى أي ساهم ضعف وعدم التكافؤ في توزيع التجهيزات والخدمات العمومية الصحية والتعليمية بجماعتي عين الصفا ولبصارة في النزوح السكاني وتأخر مسلسل التنمية البشرية؟**

وتتفرع الإشكالية المركزية إلى مجموعة من الأسئلة الثانوية التالية:

-هل التوزيع الجغرافي للخدمات المجتمعية متوافقا مع التوزيع الجغرافي للسكان؟

-هل الزيادة السكانية المتواصلة رافقها زيادة في أعداد المؤسسات الخدمية؟

- هل ضعف الولوجية للخدمات العمومية وضعف البنيات التحتية بمجال الدراسة سببا رئيسيا في النزوح السكاني وتأخر مسلسل التنمية الترابية؟

3-منهجية وأدوات العمل

ركزت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي قصد وصف توزيع السكان وتوزيع التجهيزات التعليمية والصحية وربط العلاقة بينها. مع توزيع استمارة عشوائي بنسبة 2 %سنة 2019 على السكان لتحديد درجة الولوجية للخدمات التعليمية والصحية إضافة إلى التواصل مع السلطات المختصة بالمجال التعليمي والصحي للاطلاع على المعطيات الكمية الرسمية لمعرفة هل هناك تناسق بين توزيع الخدمات وتوزيع السكان على اعتبار هذا التناسق يحقق فوائد كثيرة للفرد والمجتمع.

وعلى هذا الأساس كان من الضروري استعمال المسافة المعيارية لفهم علاقة الخدمات بتوزيع السكان مع الاقتصار على قياس انتشار الظاهرة(التجهيزات التعليمية والصحية) وبعدها عن الدواوير وتم الاستعانة بهذه الطريقة لمعرفة انتشار الظاهرة الجغرافية على خريطة التوزيعات المكانية بالاستعانة بالتمثيل الكارطوغرافي لتوضيح تأثير العنصر الطبيعي المجالي على توزيع التجهيزات التعليمية والصحية في علاقتها بتوزيع الكثافات السكانية بين السهل والجبل ومعرفة مدى التوزيع الغير متكافئ وغير عادل بين المجالات في درجة الولوجية للخدمات التعليمية والصحية وفي تواجدها في بعضها وبعدها وانعدامها في أخرى وتأثيره على النزوح القروي إلى المناطق المجاورة والمناطق البعيدة الأكثر تجهيزا .وتكتسي هذه الدراسة أهمية تخطيطية وأرضية لتدخل صاحب القرار لمعالجة أزمة هذا المجال القروي الهامشي وإنصافه والتخفيف من الفوارق واللاعدالة المجالية بالمغرب الشرقي.

4- فرضيات الدراسة

تعتبر الفرضية عن إجابة أولية لإشكالية البحث وتشير إلى التعميمات التي لم تثبت صحتها أو عكس ذلك إلا بعد التحقق منها من خلال نتائج الدراسة وتتلخص فرضيات الدراسة فيما ما يلي:

1-الزيادة السكانية تشكل ضغطا على مؤسسات الخدمات المجتمعية في هذه المراكز مما يولد عجزا في هذه المؤسسات في توفير الخدمات الأساسية.

2-هل التوزيع الجغرافي للخدمات المجتمعية يوازي التوزيع الجغرافي للسكان على مستوى الدواوير الجبلية والسهلية

3- ضعف الخدمات التعليمية والصحية يمكن أن يساهم في نزوح السكان إلى المدن المجاورة والى خارج المغرب وفقدان خيلة الشباب المؤهلة لتنمية المجال.

I. الخدمات المجتمعية الصحية والتعليمية: التوزيع الجغرافي ودرجة الولوج

الخدمات المجتمعية هي التي يلتقي عندها كل أو بعض من مجتمع المدينة أو الإقليم لممارسة نشاطات اجتماعية أو تأدية وظائف معينة وبانتظام، مما يجعل المؤسسات التي تقدم هذه الخدمات ذات أهمية كبيرة في تحقيق العلاقات الاجتماعية وتطويرها الأمر الذي يسهم في خلق بيئة استيطانية مدنية سليمة، وتتمثل هذه الخدمات بمؤسسات التعليم والمؤسسات الصحية والترفيهية وأماكن العبادة وغيرها (الاشعب، ص 125).

1. الخدمات التعليمية: تفاوتات صارخة بين المناطق السهلية والجبلية

يكتسي التعليم أهمية قصوى في تطوير المجتمعات ويشكل كذلك الهاجس الأساسي للآباء حيث يرغبون في تعليم أبناءهم في ظروف جيدة لكن هذا لن يتم إلا بتحسين مستوى عيش الآباء خاصة في العالم القروي الذي لا زال يعاني من نسب كبيرة من الهدر. التعليم بشتى أنواعه يعاني العديد من الإكراهات حيث ضعف البنية التحتية وفيما يخص جماعة لبصارة وعين الصفا.

أكدت الدراسة الميدانية أن التعليم يعاني العديد من الإكراهات حيث ضعف البنية التحتية والنقل المدرسي ويعتبر مشكل التعليم من بين الأسباب التي دفعت الأسر إلى الهجرة إلى مدينة وجدة والمدن المجاورة على الرغم من تواجد بعض الملحقات التعليمية التي وفرت للأطفال فرصة الالتحاق بالمؤسسات التعليمية إلا أنها تتخبط في العديد من المشاكل تؤثر في السير العادي للدراسة وندكر منها:

- عدم وجود الماء والكهرباء في الدشيرة.
- مؤسسات السهل تفتقر إلى المياه الصالحة للشرب مما يطرح مشكلا كبيرا للأطر التربوية وللمتعلمين.
- مشكل الانتقال المتكررة للأسر العاملة في الفلاحة وتغيير التلاميذ للمؤسسات التعليمية باستمرار مما يؤدي إلى التأثير على سير التعلمات بالنسبة للمتعلمين. وتجدر الإشارة إلى أن نسبة الانقطاع عن الدراسة مرتفعة جدا خاصة بالنسبة للمستوى الثانوي الإعدادي في منطقة الدشيرة بجماعة لبصارة. إدا تصل نسبة المتعلمين في المستوى الإعدادي أقل من 5 %من نسبة التلاميذ الحاصلين على الشهادة الابتدائية ويتأكد من هنا أن عامل البعد عن المؤسسة التعليمية هو العامل الأساسي في الانقطاع عن الدراسة مع غياب الطرق المعبدة وعدم وجود وسائل النقل المدرسي، وتوضح الخريطة التالية بعد الدواوير عن المؤسسات التعليمية

خريطة رقم 3: بعد الدواوير عن المؤسسات التعليمية بجماعتي عين الصفا ولبصارة سنة 2018

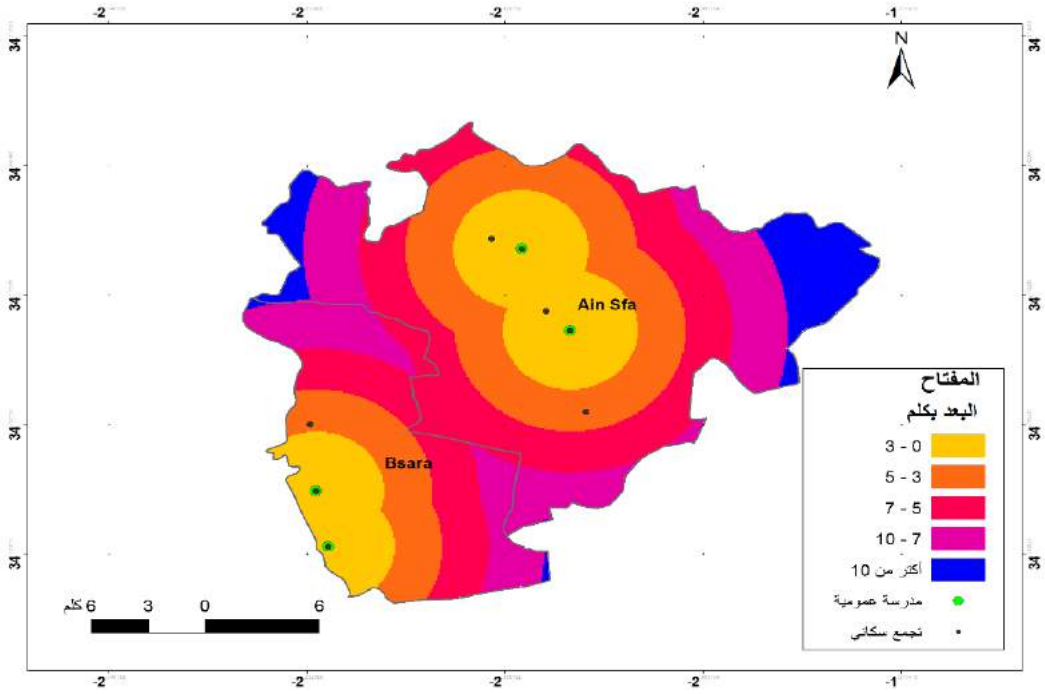

المصدر: استغلال معطيات المديرية الإقليمية لوزارة التربية الوطنية بعمالة وجدة أنكاد، 2018 + عمل شخصي

رغم توفر المجال على بعض المراكز التعليمية إلا أن بعض الدواوير لا زالت تعاني من بعد المؤسسة التعليمية عن المتعلمين خاصة في المناطق الجبلية، حيث أن بعض الدواوير تبعد عن المؤسسة التعليمية ما بين 3 و5 كلم وأكثر كما إضافة إلى طبيعة السكن المتفرق حسب الضيعات الفلاحية، وبالنسبة لعين الصفا فان الاستقطاب خارجي في مستوي التعليم الإعدادي والتأهيلي بحيث جل التلاميذ يتابعون دراستهم في مدينة وجدة أما جماعة لبصارة فان نسبة استقطاب المحلي لتلاميذ المستوي الثانوي الإعدادي بلغت 100% . في حين أن نسبة الاستقطاب الخارجي (وجدة) في المستوي الثانوي التأهيلي تبلغ 100%. ورغم تتوفر جماعة لبصارة على مؤسسة للتعليم الإعدادي التي تعتبر المراد الوحيد للمتعلمين لكنها تشهد غياب النقل المدرسي في معظم الدواوير مما أدى إلى تراجع عدد التلاميذ كلما تقدم المستوى خاصة عند الفتيات، وانقطاع العديد من التلاميذ بعد إنهاء المرحلة الابتدائية خاصة العنصر الأنثوي في حين ينعدم تواجد مؤسسة للتعليم الإعدادي بجماعة عين الصفا بحيث يضطر التلميذ إلى الانتقال إلى مدينة وجدة لإتمام دراستهم الإعدادية والتأهيلية والجامعية.

2. الخدمات الصحية: توزيع جغرافي متباين وغير عادل

يتوفر المجال على مركزين صحين ويشهد القطاع الصحي بالجماعتين غياب المولدات وعدم توفر الأدوية والمعدات الطبية الضرورية، بالإضافة إلى غياب سيارة الإسعاف كما يعاني السكان بعد المراكز الصحية عن مقر سكناهم كما توضح الخريطة التالية.

خريطة رقم 4: بعد السكان عن المراكز الصحية بجماعتي عين الصفا ولبصارة سنة 2018

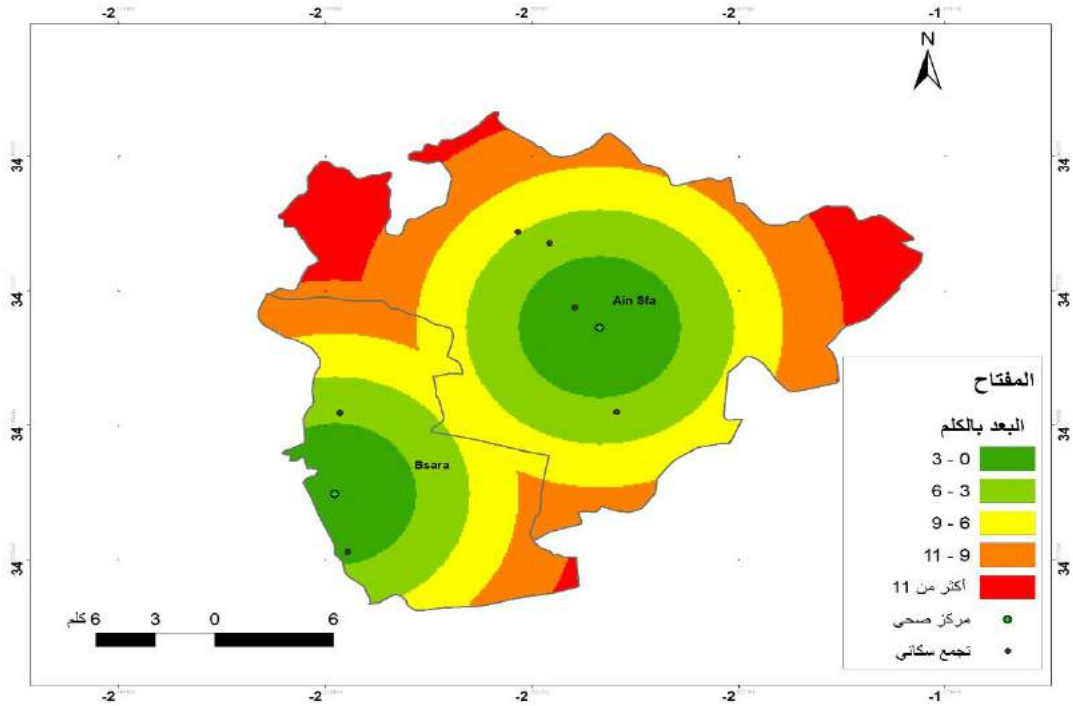

المصدر: استغلال معطيات المندوبية الإقليمية لوزارة الصحة بعمالة وجدة أنكاد، 2018 + عمل شخصي

يمكن تسجيل العديد من الملاحظات من خلال تحليل معطيات الخريطة وهي كالتالي:

- معظم الدواوير تبعد بمسافة ما بين 1 و3 كلم عن المركز الصحي.

ـ يعاني القطاع الصحي بالمجال من قلة التجهيزات الأساسية داخل المرافق الصحية، وقلة الموارد البشرية والمادية لتلبية الخدمات الصحية لكافة الساكنة وغياب مختص في الكشف بالصدى والمولدات،

ـ عدم وجود مداومة بالمركز والمستوصف، وصعوبة الولوج والتنقل إلى أغلبية الدواوير في فصل الشتاء. وفيما يخص توجه السكان إلى العلاج بين المحلي والتوجه الحضري إلى مدينة وجدة النسبة تنقسم بالتساوي بجماعة عين الصفا ولبصارة (حميمي عبد الحفيظ، 2016، ص 200). ويمكن طرح التساؤل التالي عن كيفية النهوض بقطاع الصحة ليرقى إلى مستوى تطلعات الساكنة الآنية والمستقبلية بحيث تشكل أن درجة الولوج إلى الخدمات الاجتماعية لا

ترقى إلى تطلعات الساكنة الحالية. لذلك من الضروري بدل جهد كبير مختلف الجهات المسؤولة على النهوض بالقطاع الخدماتي لتمكين الجماعتين من تلبية حاجيات الساكنة.

3. التوزيع الجغرافي للسكان عامل أساسي في درجة الولوج إلى الخدمات الصحية والتعليمية

3 .1. كثافة سكانية ضعيفة في المجال الجبل

تعتبر الظروف الطبيعية القاسية غير مساعدة على استقرار السكان، كما للعوامل البشرية بدورها انعكاسات ملموسة في تنظيم المجال، وتشكل هذه العوامل أهم الأسباب المساهمة في طرد السكان بمجال الدراسة خاصة من أقدام الجبال التي عرفت استقرارا قديما باستثناء بعض البقع المسقية المحاذية لواد صفرو بعين الصفا وواد تاسبولت بالبصارة، إضافة إلى بعض العيون المهمة كعين بورزك بصفرو وعين الصفا بالمركز دون إغفال العيون الجبلية ودورها في إنعاش الفلاحة المعيشية واستقرار السكان أهمها عين مرزوق وعين أولاد البالي بالبصارة ثم عين تنسان وتاسلي بالمناطق الجبلية لعين الصفا.

وشكل الاستقرار بهذه العيون أمرا حتميا قصد استغلال الفرشة المائية في الفلاحة المعيشية وتوريد الماشية، برغم من ضعف الصبيب وجفاف الأودية في الآونة الأخيرة وانعكس توزيع العيون على التوزيع الجغرافي للسكان داخل مجال الدراسة حيث يضم دواوير متفرقة، نادرا ما نجدها مجتمعة كما هو الحال لدوار عين الصفا المركز ودوار أولاد صالح بصفرو الكهف، أما في الجماعة الترابية لبصارة فيتركز السكن في مركز الجماعة ومركز لغرسات إضافة إلى دواوير مهمة كدوار العلابات ودوار أولاد بوفرة الجبل وأولاد البالي التحاتة من يطرح مشكل ضعف وانعدام الخدمات الصحية والتعليمية أمام هذا التوزيع المتباين للسكان.

على العموم فإن السكان يتركزون في الوسط والجزء الشمالي للجماعتين، حيث تتجمع معظمها حول المراكز القروية وعند قدم الجبال والسهول القريبة من المراكز وتمتاز بالتشتت وعدم التركز كلما اتجهنا نحو الجبل مع بعض الاستثناءات وتبقى العيون أهم عامل في تجمع السكان واستقرارهم في المجال الجبلي بينما تبقى الجهة الجنوبية شبه فارغة مما طرح مشكل عدم تكافئ الفرص بين المناطق في الاستفادة من الخدمات الصحية والتعليمية.

3. 1. كثافة سكانية مركزة في الدواوير الفلاحية الأكثر تجهيزا

تبرز دراسة الكثافة السكانية العلاقة بين حجم السكان والمساحة التي يعيشون عليها، وقد كان لتفاوت الحجم السكاني ومساحة الجماعتين المدروستين أثره الواضح في ضعف كثافتهما وإذا كان تحليل التطور السكاني قد أوضح التفاوت الحاصل بين هذه الجماعتين في توزيع أعداد الساكنة، فإن دراسة الكثافة تعطي انطباعا أكثر عن هذا التوزيع وتشير أن المجالات التي تعرف كثافات مرتفعة ذات حظ أوفر في الاستفادة من الخدمات الصحية

والتعليمية. والخريطة رقم 5 توضح الكثافة السكانية لمجال الدراسة وعلاقتها بكثافة الجماعات الأخرى المكونة لإقليم وجدة أنكاد.

خريطة 5: الكثافة السكانية بجماعات إقليم وجدة أنكاد سنة 2014

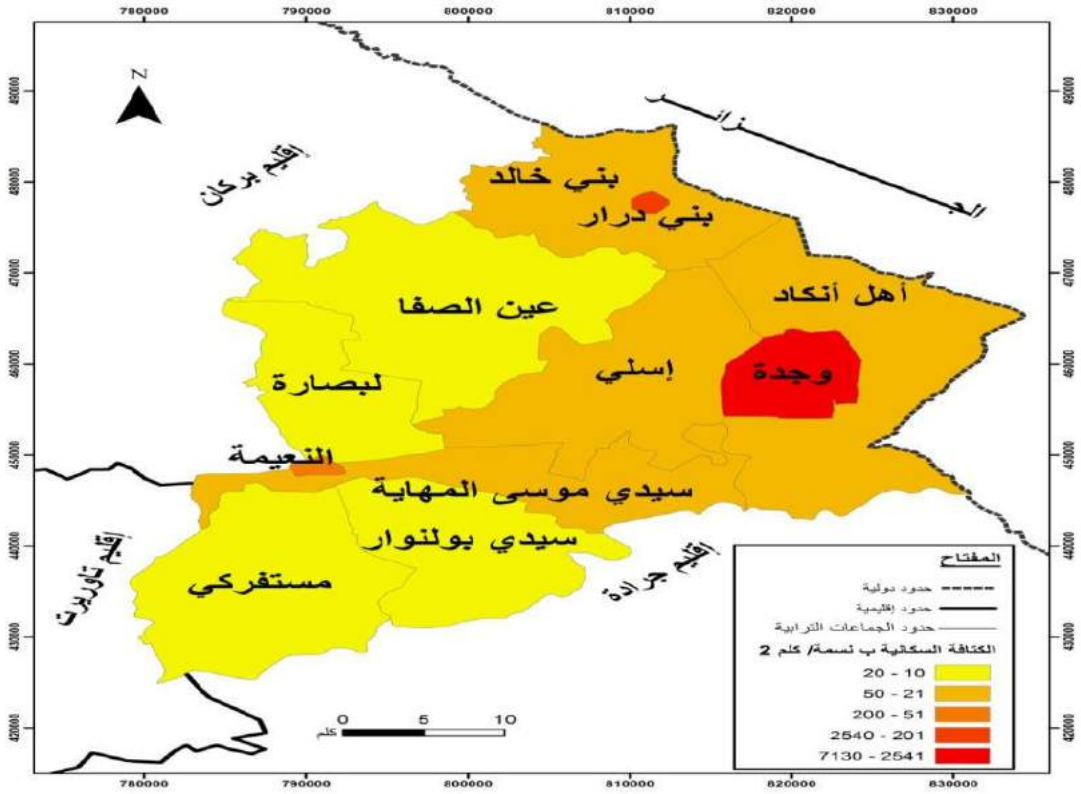

المصدر: إحصاء العام للسكنى والسكن 2014 + عمل شخصي

تصنف جماعة عين الصفا ولبصارة في ذل ترتيب جماعات إقليم وجدة أنكاد في يخص الكثافة السكانية إدا تتراوح ما بين 10 و20 نسمة في الكلم^2 ويرجع انخفاض الكثافة السكانية الجماعتين إلى كونهما لم تقدر على استيعاب ساكنها في ظل تراجع أهمية الموارد الاقتصادية التقليدية، وتردي مستوى البنيات التحتية والخدمات الاجتماعية بالإضافة إلى كون قرب هذه الجماعات قريبة من المجالات الحضرية لوجدة وبركان وتاوريرت حيث ساهمت الهجرة القروية بجانب عامل الهجرة الخارجية في انخفاض أحجام الساكنة التي في جل الحالات خاصة مع انتشار المجالات الجبلية الوعرة، والتي لا تساعد على استقرار السكان بالمقابل سجلت نسبة كثافة سكانية مرتفعة بمدينة وجدة ما بين 2540 و 7130 نسمة في الكلم^2 وهذا ما يتوافق مع مركز حضري كبير تتوفر فيه التجهيزات الأساسية والخدمات العمومية .

II. النزوح القروي: العوامل والتجليات

1.الهجرة بين الحتمية الطبيعية وتحسين المستوي المعيشي

ليس من السهل الغوص في التاريخ السكاني لمجال الدراسة التي تعد من أعرق المناطق المغربية التي عرفت استقرارا بشريا قديما، كما تظهر ذلك بقايا العظام البشرية التي وجدت بمغارة الحمام قرب تافوغالت والتي يرجع تاريخها إلى العصر الحجري القديم لكن سنحاول الإحاطة لبعض جوانب حركات السكان في العقود الأخيرة، وفي هذا الصدد عرفت قبائل بني يزناسن تعميرا عريقا إلا حدود الفترة الاستعمارية، حيث شكلت منطقة استقطاب لليد العاملة من أحوازها لتوفرها على معمل لصناعة حبال الدوم، واقتصرت حركية السكان بعين الصفا ولبصارة بين المجال السهلي والمجال الجبلي في إطار ظاهرة الانتجاع كمرحلة أولى، حيث غلبت عليها تحركات موسمية، معتمدين في ذلك على الفلاحة البورية والرعي، حيث يقومون بالترحال نحو الأراضي السهلية خلال فترة الحصاد في الصيف، ثم يعودون إلى الجبال حيث المياه والفلاحة المعيشية المعتمدة على العيون والغطاء النباتي.

لكن مع مرور الوقت بدأ السكان يتجهون نحو الاستقرار في السهول بسبب تردد سنوات الجفاف إضافة إلى صعوبة العيش بسبب وعورة المسالك وقساوة المناخ ثم بعد ذلك اضطر الكثير منهم إلى الهجرة خارج مجالهم الجغرافي كمرحلة ثانية في اتجاهات متنوعة بحيث أن أغلب التحركات كانت في البداية في اتجاه أوروبا وذلك خلال أواخر الستينات(استمارة ميدانية، 2019) وكان الهدف هو البحث عن مصادر إضافية لتحسين أوضاع الأسرة، حيت انطلقت حركة نزوح مهمة في البداية من داخل مجال القبيلة تمثلت في النزوح من الجبال إلى السهول، لكن أمام الصعوبات المناخية ازدياد الهجرة نحو الخارج وتوجه الأطفال والشباب نحو الدراسة والعمل بالمدينة والاستثمار في أعمال التجارة، قامت عدة أسر بالهجرة نحو المراكز القروية داخل الجماعة و المدن المجاورة خصوصا نحو وجدة وبركان حيث على سبيل المثال وقعت عدة تطورات في قوية في قرية لبصارة خلال فترة التسعينات نجم عنها نزوح قروي نحو جهات أخري ويمكن حصر العوامل المحددة للهجرة في ثلاث أسباب :انعدام الشغل أو قلته بالقرية ومتابعة الدراسة في المدينة وجاذبية الهجرة نحو الخارج لتحسين مستوي المعيشة (كرزازي،1997، ص 229).

تشكل الظروف الطبيعية القاسية عامل أساسي على عدم استقرار السكان، وذات تأثير سلبي على المجال الفلاحي بالخصوص، كما تنعكس بشكل سلبي ملموس على تنظيم المجال، وفي المقابل يعتبر تحسين المستوي المعيشي والقرب اللي المرافق الصحية والتعليمية عامل مساعد على الهجرة حيث تضافرت هذه العوامل كلها في طرد عدد مهم من سكان دواوير مجال الدراسة باستثناء بعض البقع المسقية المحاذية لواد صفرو بعين الصفا وواد تاسبولت بالبصارة، إضافة إلى بعض العيون المهمة كعين بورزك بصفرو وعين الصفا بالمركز دون إغفال العيون الجبلية ودورها

في إنعاش الفلاحة المعيشية واستقرار السكان أهمها عين مرزوق وعين أولاد البالي بالبصارة وتاسلي بالمناطق الجبلية لعين الصفا.

فالاستقرار بهذه العيون كان أمرا حتميا قصد استغلال الفرشة المائية في الفلاحة المعيشية، برغم من ضعف الصبيب وجفاف الأودية. فمجال الدراسة يضم دواوير متفرقة، ونادرا ما نجدها مجتمعة كما هو الحال لدوار عين الصفا المركز ودوار أولاد صالح بصفرو الكهف أما في الجماعة القروية لبصارة، فتركز السكان بمركز الجماعة ومركز لغرسات إضافة إلى دواوير مهمة كدوار العلابات ودوار أولاد بوفرة الجبل وأولاد البالي التحاتة، بالمقابل نجد بعض الأجزاء داخل الجماعات تعرف تركز السكن ويظهر أساسا في الجهة الشمالية للجماعات حيث وعورة المسالك. عموما يبقى توزيع الساكنة بمجال الدراسة توزيعا متباينا حيث تتجمع معظمها حول المراكز القروية وعند قدم الجبال والسهول القريبة من المراكز القروية الأكثر تجهيزا وتمتاز بالتشتت وعدم التركز كلما اتجهنا نحو الجبل مع بعض الاستثناءات وتبقى العيون أهم عامل في تجمع السكان في قدم الجبل.

2. نمو سكاني ضعيف دليل على نزوح سكاني مهم .

تشكل معرفة الجوانب الديمغرافية أمرا مهما لرسم الخطوط الكبرى لتطور سكان منطقة معينة، ويكتسي التحول الديمغرافي أهمية في تحسن الأداء الاقتصادي ككل لأي دولة من الدول (كرموني، 1996 ص 169) ويمكن التعبير عنه بمجال الدراسة من خلال الفترة التي تتوفر فيها المعطيات الإحصائية الرسمية، أي أننا نعتمد في الدراسة على المعطيات الإحصائية المتوفرة لسنوات الإحصاء العام للسكان والسكنى 1982- 1994-2004 -2014 والمقارنة فيما بينها ويمكن التعبير عن التطور السكاني لهذه الجماعتين انطلاقا تحليل تطور السكان حسب سنوات وحساب معدل النمو السنوي لاستنتاج النتائج المرتقبة.

جدول رقم1: تطور معدل النمو السكان بجماعتي عين الصفا ولبصارة حسب الإحصاءات الرسمية

	1982	1994-1982		2004-1994		2014-2004	
الجماعة الترابية	عدد السكان	عدد السكان	معدل النمو	عدد السكان	معدل النمو	عدد السكان	معدل النمو
لبصارة	2489	2311	%-0,6	1922	-1,4	1428	-2,1 %
عين الصفا	-	5727	%-0,3	5085	%-0 ,9	4490	%-1

المصدر: الإحصاء العام للسكان والسكنى 1982-1994-2004 -2014

يعد معدل النمو السكاني مؤشر مهمة لحساب الإحصاءات الديمغرافية التي تستند على المعلومات المستخرجة من التعداد المنتظم للمواطنين وتظهر النمو الطبيعي والديناميكي لسكان مجال معين وبناء على هذا الأساس خلصت الدراسة إلى النتائج التالية:

- الفترة ما بين 1982 . 1994: سجل تراجع سلبي مقارنة بتطور معدل النمو الجهوي الإيجابي حيت سجل المعدل السنوي بجماعة لبصارة 0,6-% و0,3-% بجماعة عين الصفا.
- الفترة ما بين 1992-2004 :تراجع في هذه الفترة معدل النمو السنوي بشكل سلبي ب 1,4-%
- الفترة ما بين 2004 . 2014: استمر معدل النمو الديموغرافي والتراجع السلبي في الجماعتين حيث بلغ حدته بالجماعة الترابية لبصارة بنسبة 2,1-%% بينما عرفت جماعة عين الصفا تراجع نسبي في معدل النمو السكاني بين الفترتين إلى حد ما والذي لم يتعدى 0,03 -% حيث تراجع من9, 0-% إلى1-%.
- إن معدل النمو الديموغرافي بالجماعتين ظل منخفضا خلال هذه الفترة وبشكل كبير مقارنة بالتطور الإيجابي لمعدل النمو الديموغرافي الجهوي الذي بلغ 2,06% والذي ارتفع بنسبة 1,22%.
- تشير إسقاطات السكان لسنة 2030 بمجال الدراسة أن معدلات النمو سينخفض بشكل كبير ومن المتوقع أن عدد السكان سيصل إلى 2643 نسمة بجماعة عين الصفا وكذلك جماعة لبصارة ستسجل عدد السكان انخفاض حيث سيصل إلى 639 نسمة . (Haut-commissariat au Plan, 2017 p28)
- يمكن استنتاج العامل الأساسي المسؤول عن هذا الانخفاض المهم وهو النزوح السكاني على اعتبار أن المجال هو مجال طارد للسكان خاصة وأن معدل المواليد لا يتأثر فقط بالعوامل البيولوجية مثل نسب المواليد وموانع الحمل ولكنه يتأثر أيضا بالعوامل والأوضاع الاجتماعية والاقتصادية وهو ما يشير إليه الديمغرافيون.

مبيان رقم 1: نسبة السكان حسب الجماعات القروية التابعة لإقليم وجدة سنة 2014

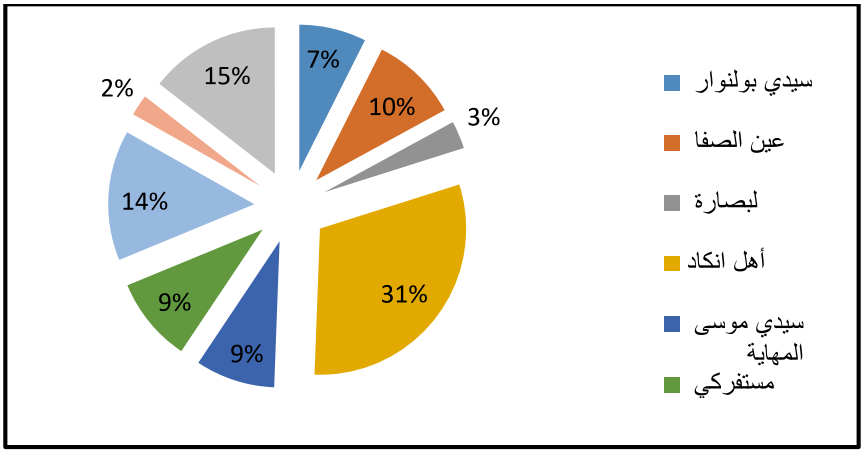

المصدر : المندوبية السامية للتخطيط سنة2014

تنتمي إلى إقليم وجدة أنكاد 8 جماعات قروية تشكل جماعة أهل أنكاد أعلى نسبة للسكان ب 31 % بينما تشكل الجماعات الترابية المدروسة نسبة ضعيفة مقارنة مع الجماعات الأخرى حيث تشكل عين الصفا 10% ولبصارة 3 %، لكن رغم أن هده النسبة ضعيفة إلا أنها تعاني من إشكالية الضعف التنموي. عموما ومما لا شك فيه أن النمو السكاني بهذه الجماعات قد سجل تراجعا في الكتلة البشرية في أغلب الفترات الإحصائية الأخيرة سجلت أقل من المعدلات المسجلة على المستوى الإقليمي والجهوي، مما يدل على احتدام ظاهرة النزوح السكاني التي انطلقت من هذه الجماعات في اتجاه مناطق أخرى أكثر حيوية عوض البقاء في هذه الأرياف الجبلية الفقيرة، في اتجاه الداخل كالمدن الجهوية الكبرى (وجدة –بركان...) أوفي وترجع أسباب هذا التراجع إلى الهجرة القروية نحو المراكز الحضرية القريبة والهجرة نحو اتجاه الديار الأوروبية والإسبانية على الخصوص إضافة إلى ضعف الخصوبة والعزوف عن الزواج بسبب الفقر، وضعف الخدمات الصحية والتعليمية وتزايد الوعي بمسؤولية الإنجاب والتربية وتوفير الحاجيات الضرورية في ظل انعدام دخل قار في وسط تطبعه الهشاشة والضعف التنموي.

خاتمة

تعرف جماعتي عين الصفا ولبصارة في الفترة الحالية كثافة سكانية متوسطة ونمو سكاني ضعيف بسبب عوامل تاريخية وطبيعية، بحيث تم التعامل مع مجال الدراسة بمنطق الإقصاء والتهميش سواء في الفترة ما قبل الاستعمار التي تميزت بضعف سيادة الدولة المركزية على هذا المجال أو خلال الفترة الاستعمارية، التي كانت ميزتها الأساس استنزاف المستعمر لخيرات المجال خاصة في سهل فرط دون العمل على تنميتها، أو غداة الاستقلال وظهور ما كان يطلق عليه آنذاك مغرب نافع وآخر غير نافع، مما أثر بشكل سلبي على التنمية الاقتصادية والاجتماعية وضعف الولوج إلى المرافق العمومية الصحية والتعليمية رغم ما يتوفر عليه المجال من مقومات طبيعية وبشرية مهمة ينبغي استثمارها بطريقة سليمة.

فمن الناحية الطبيعية يتوفر المجال على مجال سهلي مهم وغني بحاجة لاستغلال أمثل في المجال الفلاحي باعتباره النشاط المهيمن على المجال أما من الناحية البشرية فيعتبر المجال من بين المناطق الريفية المغربية التي تتوفر على ساكنة نشيطة مهمة من شأنها أن تشكل رافعة للتنمية الترابية. وتساهم في تغيير الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، في إطار تنمية مستديمة حقيقية، بحيث يعتبر العنصر البشري القادر على تجاوز الإكراهات والمعيقات التي يطرحها تراب معين، واستغلال مؤهلاته بكيفية سليمة تجعل من التنمية الشاملة هدفها الأساس. وخلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج والمقترحات لتجاوز الأزمة.

– يرجع انخفاض الكثافة بمجال الدراسة إلى كونه لم يقدر على استيعاب ساكنته في ظل تراجع أهمية الموارد الاقتصادية التقليدية، وتردي مستوى البنيات التحتية والخدمات الاجتماعية بالإضافة إلى تأثير المجالات الحضرية لوجدة وبركان وتاوريرت

–ساهم عامل الهجرة الداخلية والخارجية في انخفاض أحجام الساكنة التي سجلت نسب نمو ضعيفة بل وسلبية خاصة في مجال انتشار المجال الجبلي الوعر، والتي ساعدت في هجرة السكان باستثناء بعض الدواوير القريبة من المراكز القروية كدوار أهل صفرو وبالكهف بعين الصفا على سبيل المثال.

– ثم استنتاج أن مجال الدراسة بإمكانها استيعاب ساكنته نظرا لشساعة مساحته، وأن يوفر لهم سبل العيش الكافية شريطة أن يتم ذلك في ظروف تنمية أفضل.

– المشكل الأساسي الذي يعاني منه مجال الدراسة ليس ضعف الموارد الترابية بقدر ما هو تأخير جهود التنمية وهذا ما يفسر إلى حد ما أهمية الحمولة الديموغرافية داخل المراكز القروية والدواوير القريبة منها حيث التجهيزات متوفرة إلى حد ما فيما تعاني الدواوير الجبلية أزمة ديموغرافية جراء نفور سكانها بحثا عن أماكن تؤمن لهم ظروف استقرار أفضل من الإحساس بالانعزال وضعف التجهيزات العمومية.

– وجود فئة نشيطة قادرة على العمل، وبإمكانها أن تساهم في تنمية المجال إذا ما تم استغلالها على أحسن وجه، أي إذا وفرت لها ظروف تشغيل مواتية، لكن الواقع الملموس يؤكد وجود مشاكل على مستوى تشغيل هذه الفئة، ومن تم ارتفاع نسب البطالة وعدم قدرة القطاعات الاقتصادية على الانخراط والاستثمار، رغم توفرها على أراضي فلاحية.

– تطرح قضايا جوهرية لفئة أقل من 18 سنة التي سجلت نسبة متوسطة بالمجال على مستوى ضمان تعليم حقيقي ومرافق سوسيوثقافية ورياضية مقبولة خصوصا في المناطق الجبلية لبني يزناسن رغم المجهودات التي قامت بها الدولة لفك العزلة عن هذا المجال الجبلي إلا أنها تبقى دون المستوى.

لائحة المراجع:

- الأمم المتحدة اللجنة الاقتصادية لإفريقيا. مكتب شمال إفريقيا 2014 إشكاليه الهجرة في سياسات استراتيجيات التنمية في شمال إفريقيا ص 38
- أيت لعسري بدر الدين .2014، التباينات الجغرافية للوضعية الصحية، حالة الدار البيضاء الكبرى، أطروحة لنيل الدكتوراه في الجغرافيا، جامعة الحسن الثاني الدار البيضاء، كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالمحمدية. المغرب.
- أيت لعسري بدرالدين، محمد أنفلوس، 2021، البعد الجغرافي للعدالة الصحية ومؤشرات التباينات الجهوية للمنظومة الصحية المغربية، مجلة ابن خلدون للدراسات والأبحاث، المجلد الأول، العدد الثالث الجزء الثاني، المغرب. ص1347.
- تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، 2017 تنمية العالم القروي التحديات والآفاق

- حسن وفاء (2013) التحليل المكاني للخدمات المجتمعية في المراكز الحضرية الرئيسة في محافظة واسط دكتوراه في الجغرافية كلية التربية ابن رشد – جامعة بغداد. العراق.
- حميمي عبد الحفيظ، 2016، دينامية المراكز الحضرية ودورها في تنظيم المجال الريفي وآفاق التنمية الترابية بمر وجدة تاوريرت. أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في الآداب كلية الآداب والعلوم الإنسانية جامعة محمد الأول بوجدة. المغرب. ص200.
- خالص الاشعب، المدينة العربية (التطور، الوظائف، البيئة، التخطيط)، مؤسسة الخليج للطباعة والنشر، الكويت، 2012، ص 125
- كرزازي موسي (1997) النزوح القروي وعواقبه على البيئة جماعة (لبصارة) بالسفح الجنوبي لجبال بني يزناسن إقليم وجدة منشورات مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية جامعة محمد الخامس بالرباط. المغرب. عدد مزدوج 21-22. ص 229.
- كرزازي موسي.1993 . الحركة السكانية الأفقية وبعض انعكاساتها بوجدة كعاصمة لمغرب الشرقي أعمال ندوة وجدة حاضرة المغرب الشرقي منشورات كلية الآداب بوجدة. المغرب. ع 3.ص.287
- كرموني باي، 1996، إقامة السلام مع الكوكب .ترجمة عارف حفيدة، سلسلة علوم25، منشورات وزارة الثقافة، سوريا. ص 164-166.
- اللجنة المديرية، 2005، 50 سنة من التنمية البشرية وآفاق سنة 2025، تقرير الخمسينية، المغرب الممكن إسهام في النقاش العام من أجل طموح مشترك، ص 58.
- اللجنة المديرية، 2005، 50 سنة من التنمية البشرية وآفاق سنة 2025، تقرير الخمسينية، المغرب الممكن إسهام في النقاش العام من أجل طموح مشترك، ص 58.
- لعوينة عبد الله (1990) المغرب الشرقي نماذج تضاريسية وديناميات الحجر الجيري، منشورات جامعة محمد الأول بوجدة رقم1، المغرب. ص20
- المملكة المغربية، منظومة الأمم المتحدة بالمغرب: إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائي 2012 -2016.
- منظمة الأمم المتحدة للطفولة 1987 (UNICEF): تقرير حول وضع الأطفال. ص 281-283.
- هلال عبد المجيد، منيب مريم ،2012، تحليل الولوجية للخدمات الصحية من خلال حالة إقليم الجديدة مقاربة جغرافية في خدمة التخطيط. المغرب. ص 1
- وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني المغربية 2015.
- اليزيدي المصطفي (2004) التنمية وإعداد المجال الحضري الجهة الشرقية بين حداثة التمدين وصعوبات التنمية، بحث لنيل دكتوراه الدولة في الآداب، جغرافيا بشرية، جامعة محمد الأول بوجدة، المغرب. ص 45.
- Haut-Commissariat au Plan(2017)PROJECTIONS DE LA POPULATION DES PROVINCES ET DES COMMUNES DE LA REGION DE L'ORIENTAL 2014-2030 p. 28.
- United Nations, 2005, Country team Malaysia, Achieving the millennium Development coals successes, Eenomle planning united. Malaysia, p. 86.
- United Nations, Achieving The Millennium pevelopmen 2005 p.86.

واقع التعليم بالأرياف المغربية، بين الإكراهات والانتظارات: حالة جماعة بني أحمد الشرقية (إقليم شفشاون)

The reality of education in rural areas between limitations and expectations: The case of Bni Ahmed CharkiaCommune (Eastern Bni Ahmed) in Chefchaouen Province

عبد العزيز بوليفة،[1] جواد الركلاوي[2]

Abedelaziz BOULIFA[1], Jaouad REKLAOUI[2]

[1] جامعة عبد الملك السعدي، كلية الآداب والعلوم الإنسانية تطوان، المغرب.Boulifa@yahoo.fr

[2]جامعة عبد الملك السعدي، كلية الآداب والعلوم الإنسانية تطوان، المغرب، jawaderrklawi@gmail.com

ملخص

تناول المقال واقع التعليم بجماعة بني أحمد الشـــرقية (إقليم شـفشـاون شمال المغرب)، بالتطرق إلى مختلف المؤشـرات الكمية والنوعية المعتمدة في تقييم خدمات القطاع ومحاولة تفسير المحددات التي أسهمت في تأخره في معظمها. إضافة إلى محاولة رصـد سـلم الانتظارات التنموية للسـاكنة المحلية المتطلعة إلى تجويد الخدمات التعليمية باعتبار أن المدرســة رافعة اجتماعية ومدخلا أســاســيا لتأهيل الموارد البشــرية بالمنطقة وتنويع فرص اختياراتها.

خلص المقال أن واقع مرفق التعليم بمجال الدراســة يعاني مجموعة من الإكراهات تحكمت في ســيرورة تطوره وأثرت ســلبا على مخرجاته، مما جعل مختلف المؤشــرات النوعية المعتمدة في تقييم خدمات القطاع ضــعيفة وبعيدة عن المؤشــرات الجهوية والوطنية. وعليه، تبقى مســؤولية الدولة وباقي مختلف الفـاعلين الترابيين كبيرة للنهوض بالقطـاع وتحسين خدماته كأحد المداخل الأساسية للتنمية الترابية.

الكلمات المفاتيح: قطاع التعليم؛ المؤشرات النوعية؛ الانتظارات التنموية؛ جماعة بني أحمد الشرقية.

Abstract:

The article tackles the reality of education in the Commune of Bni Ahmed Charkia (Chefchaouen province) by means of aiming at clarifying the various accredited indicators of quantity and quality. It also tries to explain the factors behind the lateness and the weakness of these indicators. In addition, it aims at monitoring the ladder of developmental expectations of the local people, who are eager to ameliorate and improve the sector's services, bearing in mind that the school is a social lever and an essential key entry to the rehabilitation of the human resources in the region with the hope of diversifying the locals' opportunities for more choices.

The article concludes that the reality of education in the area under study suffers from several constraints which have controlled the process of its development. These constraints have negatively affected the sector's outputs. Consequently, the various accredited indicators of quality which have been made use of in the assessment of the sector's services are substandard and far from any regional and national standards. As a result, It remains a huge responsibility of the state to ameliorate the sector in the area under study, which is one of the essential key entries to the territorial development.

Keywords: Education Sector; Indicators of quality; Developmental Expectations ; The Commune of Bni Ahmed Charkia (Eastern Bni Ahmed).

مقدمة

يعتبر واقع التعليم بجماعة بني أحمد الشرقية بإقليم شفشاون جزءا من الواقع التعليمي بالعالم القروي. فرغم الجهود المبذولة من طرف الدولة لتحسين مؤشراته الكمية والنوعية، بالتركيز على توسيع وتحسين البنيات التحتية وتجويد العرض التربوي (الزيادة في عدد الأطر التربوية والإدارية، الاهتمام بالتجهيزات والمعدات الديداكتيكية الداعمة للتعلم وتوفير خدمات النقل المدرسي...). إلا أن الواقع يؤكد أن قطاع التعليم بمجال الدراسة مازال يتخبط في مجموعة من الإشكالات (نقص الأطر، الأقسام المشتركة، هشاشة البنيات التحتية...) تسيء إلى صورة المدرسة العمومية المغربية مما يؤثر سلبا على جودة مخرجاتها ونبل رسالتها المجتمعية.

- **إشكالية وفرضيات الدراسة**

تندرج هذه الورقة البحثية في إطار معالجة إشكالية واقع التعليم بمجال الدراسة وذلك بدراسة وتحليل مختلف المؤشرات الكمية والنوعية المعتمدة في تقييم جودة خدماته، ومحاولة تفسير ذلك بالبحث في مختلف المحددات التي أطرت سيرورة تطوره وأسهمت في تشكيل واقعه وأثرت على مخرجاته.وبهدف الإحاطة بالإشكال المطروح والتقدم السلس والمنهجي في تحقيق أهداف هذه الدراسة، تم تبني الفرضيتين الآتيتين:

– يعاني الواقع التعليمي بمجال الدراسة من تأخر مجموعة من المؤشرات النوعية المعتمدة في تقييم جودة خدماته؛

– تبدي الساكنة المحلية عدم رضاها عن خدمات قطاع التربية والتعليم بمجال الدراسة، وتجعل من مطلب تحسينها على رأس انتظاراتها التنموية.

- **المنهجية المتبعة والوسائل المعتمدة**

استندت الدراسة على طرق علمية رصينة ومتكاملة تجمع بين المنهجين الاستقرائي والاستنباطي وتوظيف مختلف آليات التفكير العلمي من وصف وتحليل وتفسير ومقارنة. وقد استحضرنا في بناء متن الدراسة مختلف وسائل التعبير الجغرافي المتنوعة مما مكننا من الإلمام بمختلف الجوانب المرتبطة بإشكالية هذه الورقة البحثية. وتم ذلك بمنهجية واضحة ضمت عدة عناصر ومرت بثلاث خطوات أساسية:

– مرحلة العمل البيبلوغرافي: الوقوف على مجموعة من الدراسات والمقالات والتقارير الرسمية والإحصائيات السنوية... التي تعنى بقطاع التعليم بمجال الدراسة؛

– مرحلة الدراسة الميدانية: تمثلت في الزيارات المتعددة لمجال الدراسة وتعبئة حوالي160استمارة (تضمنت أسئلة تهم مسألة التعليم) همت أرباب أسر ثلاثة مداشر (المعصرة وبني خليفة وتاية) بالجماعة الترابية لبني أحمد الشرقية بعينة 34%.

– مرحلة ترتيب المعطيات وتحليلها واستخلاص النتائج.

- **تقديم مجال الدراسة إداريا**

تنتمي جماعة بني أحمد الشرقية (مجال الدراسة) إداريا إلى إقليم شفشاون بجهة طنجة–تطوان–الحسيمة. تقع بأقصى جنوب إقليم شفشاون، وهي جماعة حدودية تربط بين إقليمي شفشاون وتاونات. تخترقها عرضا، على طول7,47 كلم، الطريق الجهوية رقم 419 الرابطة بين جهتي طنجة–تطوان–الحسيمة وفاس–مكناس.

خريطة رقم 1: توطين مجال الدراسة إداريا

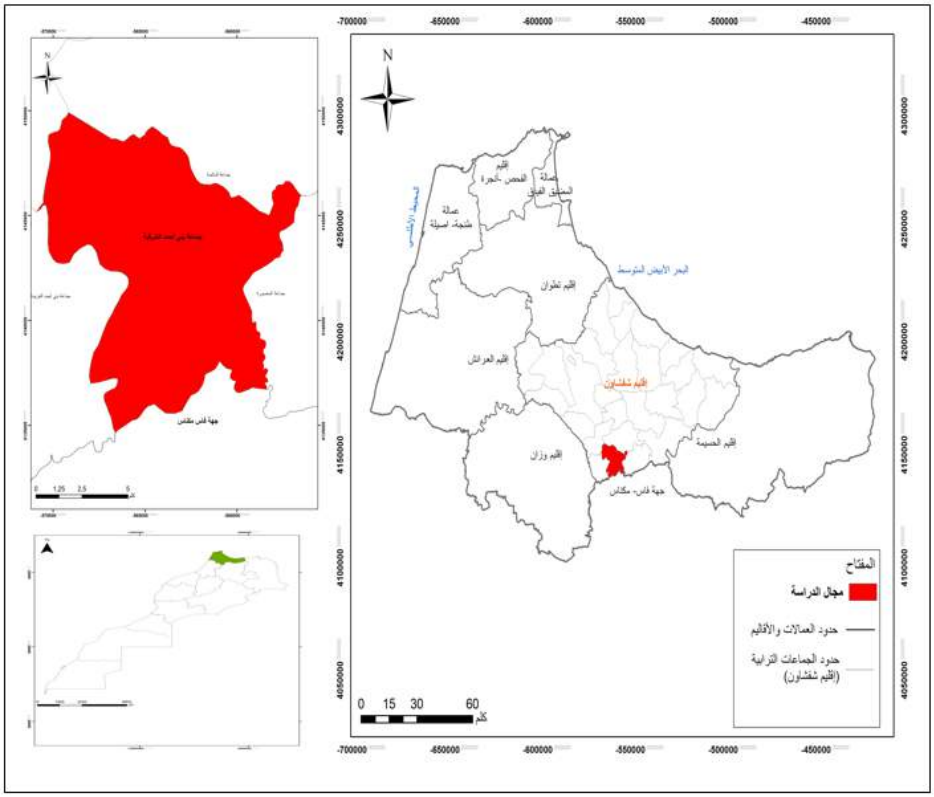

المصدر: إنجازشخصي اعتمادا على: معطيات حدود الجماعات الترابية للمندوبية السامية للتخطيط، خريطة التقسيم الإداري الحالي لجهة طنجة- تطوان- الحسيمة والتقسيم الجهوي للمغرب لسنة 2015.

1. التعليم بالمجال المدروس: قطاع حيوي يحتاج إلى جهد مضاعف للنهوض بخدماته وتجويدها

عرفت جماعة بني أحمد الشرقية، منذ السبعينات، نموا ديموغرافيا مطردا، لم يواكبه توسع وتجويد خدمات قطاع التربية والتعليم، مما ترتب عنه اختلالات متداخلة انعكست سلبا على مؤشراته النوعية المعتمدة في تقييم جودة خدماته (مؤشر متوسط سنوات التمدرس، مؤشر جيني للتربية...)، والتي ظلت بعيدة عن المعدلات الجهوية والوطنية. وسعيا لتدارك هذا التأخر وتصحيح بعض الاختلالات التي يعرفها القطاع، بذلت الجهات الوصية مجهودات محمودة من أجل تحسين بنية العرض التربوي ببني أحمد الشرقية والتخفيف من بعض إكراهات التمدرس بالمنطقة، ومنها:

- تغطية كل مداشر الجماعة الترابية بالفرعيات المدرسية على الأقل.
- تخفيف الضغط على الثانوية المختلطة (الإعدادي والتأهيلي) بالجماعة الترابية المدروسة ببناء الثانوية الإعدادية بجماعة بني أحمد الغربية المجاورة سنة 2017.
- تعزيز العرض التربوي بمجال الدراسة بافتتاح المدرسة الجماعاتية موسم 2019-2020 مما سمح لتلاميذ مركز الجماعة الترابية ومدشر اكلالة العليا من متابعة دراستهم في ظروف حسنة ومقبولة.
- تزويد الجماعة الترابية بحافلتين للنقل المدرسي (تتوفر الجماعة الترابية على ثلاثة خطوط للنقل المدرسي: خط المركز -تلوان، خط المركز- بوشيبة، خط المركز-الميزال).

ولمقاربة الموضوع ومحاولة فهم وتشكيل ملامح صورة الواقع التعليمي بمجال الدراسة، سنتناول بالتحليل والدراسة بعض المؤشرات النوعية التي تعنى بجودة العرض التربوي من أجل مدرسة أكثر إنصافا تروم ضمان تكافؤ الفرص بين العالمين الحضري والقروي.

1-1 يعاني التعليم الابتدائي بمجال الدراسة من إكراهات متعددة تؤثر سلبا على المسار الدراسي للمتعلمين

1-1-1 تعد الأقسام المشتركة من أهم إكراهات التعليم الابتدائي بالمجال المدروس

إن تتبع منحنى تطور عدد المتعلمين بمجال الدراسة، يبرز، في العقود الأخيرة، تزايد مهم لعدد المتمدرسين وعدد المؤسسات التعليمية[1] بالمجال المدروس. إلا أن قطاع التعليم يعتمد في تقييمه على مقاربة تتقاطع فيها المؤشرات الكمية والنوعية معا.

[1] نتوه أن بنية العرض التربوي بمجال الدراسة تتألف، فقط، من مؤسسات التعليم العمومي، ولا يتوفر المجال على مؤسسات خصوصية للتربية والتعليم. وهنا نشير، في سنة 2012 افتتح أحد المستثمرين روضا للأطفال بمركز جماعة بني أحمد الشرقية بمواصفات جودة عالية. وأكد عزمه على توسعة المشروع بافتتاح مدرسة ابتدائية خاصة. غير أنه تفاجأ بعدم إقبال الساكنة المحلية على تسجيل أبنائها بالتعليم الخصوصي رغم الإمكانيات المادية المريحة لأغلبيتها. ويفسر عدم تجاوب الساكنة مع المشروع والانخراط فيه بحداثة التجربة أولا، إضافة إلى أن غالبية الساكنة المحلية تنظر للاستثمار في تعليم الأبناء طريق طويل وغير مضمون النتائج.

جدول رقم :1 بعض المؤشرات التربوية بمجموعة مدارس المعصرة

بجماعة بني أحمد الشرقية للموسم الدراسي 2021-2022

المدارس	عدد التلاميذ	عدد المدرسين	عدد الأقسام	عدد الحجرات	متوسط عدد التلاميذ لكل مدرس	وجود الأقسام المشتركة	نسبة التلاميذ الذين يدرسون بالقسم المشترك (%)
مركزية المعصرة	70	3	03	3	23,33	نعم	100
فرعية بوشيبة	164	6	05	3	27,33	نعم	34,75
فرعية تاية	45	3	03	2	15	نعم	100
فرعية اكلالة السفلى	44	3	03	2	14,66	نعم	100
المجموع	323	24	26	10	20,80	----	83,68

المصدر: استغلال شخصي لمعطيات المديرية الإقليمية للتربية والتعليم، شفشاون، 2021.

ومنه، يبقى مؤشر تزايد عدد التلاميذ بالتعليم الابتدائي بمجال المدرسة غير معبر ومضلل، يخفي مجموعة من الاختلالات التي يعاني منها القطاع بالمنطقة. ومن خلال قراءة في المؤشرات المتضمنة في الجدول أعلاه، يستنتج ما يلي:

- يبقى معدل عدد التلاميذ بالنسبة لكل مدرس بمجال الدراسة مقبولا، إذ لا يتجاوز 21 تلميذ لكل مدرس، مع اختلاف واضح بين مدرسة وأخرى.إذا كان متوسط عدد التلاميذ بفرعية مدشر تاية لا يتجاوز 15 تلميذ لكل مدرس، فإن المتوسط بفرعية مدشر بوشيبة يبلغ 28 تلميذا لكل مدرس، وهذا يعتبر مرتفعا بالنسبة للتعليم الابتدائي؛ إذ أن نجاح العملية التعْلِيمية التعلُمِية وضبط إيقاعات التعلم المتباينة بين التلاميذ يتطلب أقسام غير مكتظة والاستغلال الجيد للغلاف الزمني المخصص للبرنامج، وهذا يظل صعبا في ظل وجود الأقسام المشتركة.
- تعد ظاهرة الأقسام المشتركة إحدى الاختلالات التي تؤثر سلبا على المنظومة التربوية بالعالم القروي وتتعارض مع الحق في تكافؤ الفرص بالنظام التعليمي. إذ يلاحظ بمجموعة مدارس المعصرة أن كل المؤسسات التعليمية بمختلف المداشر تعاني من مشكلة الأقسام المشتركة بين مستويين مختلفين، وذلك في ظل نقص الأطر التربوية وقلة الحجرات الدراسية. يستنتج من الجدول أعلاه، أن نسبة 83,68% من مجموع التلاميذ تدرس في ظل إكراه الأقسام المشتركة. وعليه، أن أكثر من 4/5 من تلاميذ المجموعة المدرسية يحظون في أحسن الأحوال فقط بنصف الزمن المدرسي المخصص لإنجاز برنامجهم الدراسي وهذا

ينعكس سلبا على التحصيل الدراسي لدى المتعلمين ويشكل خللا سترافقهم تبعاته البيداغوجية طيلة مسارهم الدراسي. ويؤكد الباحثون التربويون أن التمدرس في ظل الأقسام المشتركة من العوامل الرئيسية التي تفسر تدني المستوى التعليمي بالعالم القروي وتضاعف من متاعب أطر التدريس في أداء مهامها على الوجه الأكمل.

- ضعف مؤشر عدد الحجرات بكل المؤسسات التعليمية؛ إذ يقدر متوسط عدد الحجرات بكل مؤسسة تعليمية 2,5 حجرة لكل مؤسسة. وهذا يبقى غير كاف لتسطير تنظيم تربوي ملائم يضمن الشروط الأساسية لنجاح العملية التعْلِيمية التعلُمِية وينعكس إيجابيا على مستوى تحصيل المتعلمين. ناهيك، أن حالة بعض الحجرات غير صالحة للتدريس كما أن بعض المدارس تفتقر إلى المرافق الصحية والرياضية.

1-1-2 تساهم مجموعة من العوامل في ارتفاع عدد المنقطعين بالتعليم الابتدائي

يعتبر الانقطاع الدراسي من أهم الإشكالات التي تعاني منها المنظومة التربوية الوطنية ويبقى مظهرا من مظاهر الهدر المدرسي الذي يكلف الدولة خسائر كبيرة.

جدول رقم 2: نسبة المتسربين والمفصولين بمختلف مدارس جماعة بني أحمد الشرقية

المواسم الدراسية	عدد المركزيات	عدد الفرعيات	عدد الأساتذة	عدد التلاميذ	عدد المنقطعين
موسم 13 -14	3	9	55	1638	81
موسم 17-18	3	9	73	1712	28
موسم 19-20	3	9	81	1734	32

المصدر: استغلال شخصي لمعطيات المديرية الإقليمية لوزارة التربية الوطنية بشفشاون، مصلحة التخطيط، 2020.

يلاحظ من خلال الجدول المرفق رقم 2، أن المجال المدروس ما زال يتميز بنسب انقطاع مرتفعة بالتعليم الابتدائي، مع اختلاف النسبة من مدشر إلى آخر تبعا لمجموعة من المتغيرات تمت الإشارة سالفا للبعض منها. ويعرف معدل الانقطاع المدرسي تذبذبا بالمجال المدروس من موسم لآخر، وسجل الموسم الدراسي 2013-2014 رقما مرتفعا بحوالي 81 حالة انقطاع بنسبة 4,72 % من مجموع المتمدرسين. وتعتبر نسبة الانقطاع نتيجة حتمية ومباشرة لاختلالات أخرى، منها: ضعف التحصيل المدرسي، الأقسام المشتركة، نقص في الأطر، صعوبة الظروف المادية للأسر... وتؤكد التقارير الرسمية أن نسبة الانقطاع بالوسط المدرسي تعد من المؤشرات المقلقة بالمنظومة التربوية الوطنية، ولذا يضمن النظام التعليمي المغربي حق الإدماج في المدرسة العمومية وإعطاء فرصة ثانية لكل المنقطعين،

مهما كانت ظروف انقطاعهم إلى حدود 16 سنة. كما تخصص الدولة عبر برنامج "تيسير" منحا دراسية شهرية للأسر المحتاجة لتحفيزها للسماح لأبنائها لمتابعة دراستهم، مما أسهم في التقليل من ظاهرة الهدر والتسرب المدرسيين.

ويعد الطفل منقطعا عن الدراسة إذا ابتدأ مرحلة تعليمية ولم ينهها بنجاح وهناك نوعان من الانقطاع: "انقطاع إرادي ويرجع لأسباب ذاتية ومرتبطة بالأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والثقافية للأسرة وهو ما يعبر عنه "بالتسرب"، انقطاع غير إرادي من طرف التلميذ: ويكون التلميذ فيه مرغما على مغادرة المدرسة على إثر الفشل والتأخر الدراسيين، ينتج هذا الانقطاع على إثر قرار إداري وهو ما يعبر عنه "بالفصل عن الدراسة" وتكون المدرسة مسؤولة عن هذا النوع من الانقطاع" (وزارة التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي، 2008، ص 11).

2-1 يتميز التعليم الثانوي بمجال الدراسة باختلال التوازن بين المؤشرات الكمية والنوعية

شكل إحداث الثانوية الإعدادية بالمجال المدروس منتصف الثمانينات (سنة 1986) حدثا مهما في تاريخ المنطقة، إذ تمكن عدد كبير من التلاميذ، وخاصة التلميذات، من تحقيق حلم متابعة دراستهم الثانوية في ظروف مقبولة؛ حيث أن نسبة كبيرة من تلاميذ المنطقة التي ينتمي إليها مجال الدراسة، قبل تأسيس الثانوية الإعدادية، توقفت مسيرتهم الدراسية عند المرحلة الابتدائية، خصوصا فئة الإناث، في ظل عدم توفر المنطقة على مؤسسة للتعليم الثانوي الإعدادي. "إن عددا كبيرا من هؤلاء الأطفال خاصة في الوسط القروي يتوقف عن الدراسة قبل الوصول إلى نهاية التعليم الابتدائي، حيث تشير الأرقام إلى أن عدد الأطفال القرويين الذين يغادرون المدرسة قبل السنة السادسة ابتدائي يقدر ب 36% مقابل 21% بالنسبة لأطفال الوسط الحضري" (العربي الوافي، 2005، ص67).

ومنذ تأسيس الثانوية الإعدادية بمجال الدراسة عرفت بنيتها التربوية تزايدا كبيرا؛ حيث تضاعف عدد التلاميذ بثلاث مرات خلال العشرية 2000-2010. ويعزى ذلك إلى مجموعة من العوامل:

- استفادة المنطقة من برامج دعم تمدرس الفتاة القروية في المرحلة الابتدائية؛
- توفر المؤسسة الثانوية الإعدادية على القسم الداخلي للبنات؛
- توفر المنطقة على دار الطالبة التي تسير من طرف الجمعية الخيرية الإسلامية، مما يسمح لمجموعة من التلميذات من متابعة دراستهم في ظروف مقبولة؛
- بداية انحصار هيمنة العقلية الذكورية وخلخلة الفكر والتمثلات الذهنية الدونيّة للمرأة بالمنطقة، والتأكيد على ضرورة منح فرص إتمام الدراسة للذكور والإناث على قدم المساواة.

كما أسلفت سابقا، إن المؤشرات الكمية تبقى غير قادرة على رسم الصورة الحقيقية لواقع التعليم بالمنطقة، إذ في ظل تزايد الطلب على المقاعد الدراسية ولضمان التمدرس للجميع، تحتم على المسؤولين تغليب البعد الكمي وإغفال البعد النوعي وجودة العرض التربوي من معادلة المنظومة التربوية بالمجال المدروس، وهنا نُؤكد أن جل الأطفال في سن التمدرس يلجون حجرات الدراسة، لكن ليس المهم تحقيق هذا الظفر فقط، وإنما لتقييم الأمور على ما يرام يجب التساؤل عن الكيفية التي يتم بها ذلك.

فإذا كانت الأقسام المشتركة هي عنوان مرحلة التعليم الابتدائي بالمنطقة، فإن ظاهرة الاكتظاظ وقلة الأطر التربوية والإدارية وضعف بعض المؤشرات النوعية الأخرى (مؤشر جيني، مؤشر متوسط عدد سنوات الدراسة...) تعد من الإكراهات الحقيقية التي تحد من فعالية النظام التعليمي بالمرحلة الثانوية بالمجال المدروس.

1-2-1 ارتفاع متوسط عدد التلاميذ بالقسم

يلاحظ، من خلال المبيان رقم 4، تزايد متوسط عدد التلاميذ بالقسم بالسلك الثانوي من سنة إلى أخرى؛ إذ انتقل متوسط عدد التلاميذ بالقسم من 39 تلميذا سنة 2010-2011 إلى 49 سنة 2013-2014، لتستقر في حدود40 تلميذ في القسم موسم 2017-2018 لينخفض المتوسط إلى 36 تلميذ بالقسم موسم 2020-2021. وعليه، يستنتج أن التعليم الثانوي بمجال الدراسة يعاني من ظاهرة الاكتظاظ التي تفسر بوجود اختلال بين العرض التربوي والطلب المتزايد على المقاعد الدراسية؛ حيث إن التزايد الإجمالي للمتمدرسين بمجال الدراسة لم يواكبه توسع في البنيات المدرسية والتجهيزات البيداغوجية والزيادة في عدد الأطر. وتعتبر ظاهرة الاكتظاظ من العوامل المسؤولة عن ضعف التحصيل الدراسي واستفحال ظاهرة التأخر والفشل الدراسيين بمجال الدراسة، لذا يؤكد الخبراء التربويون أن الدراسة في ظل الأقسام المخففة من الشروط الأساسية للرفع من جودة التعليم.

مبيان رقم 1: تطور متوسط عدد التلاميذ بالقسم بالثانوي (الإعدادي والتأهيلي) ما بين 2010-2011 و2020-2021.

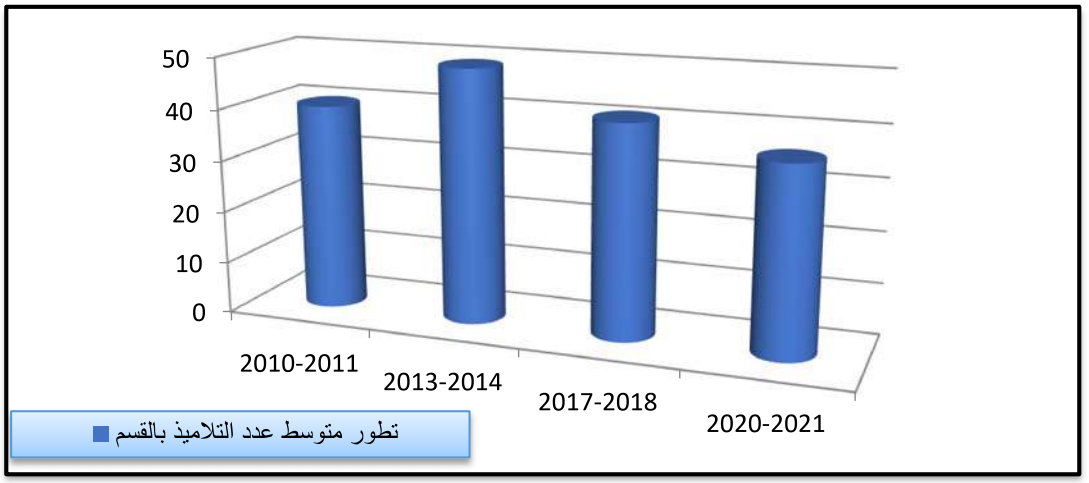

المصدر: استغلال شخصي لمعطيات المديرية الإقليمية لوزارة التربية الوطنية بشفشاون، مصلحة التخطيط، 2021.

2-2-1 يبقى مؤشر نسبة المتعلمين الذين أنهوا مرحلة الثانوي الإعدادي في السن العادي بمجال الدراسة بعيدا عن المعدل الجهوي والوطني

يهتم هذا المؤشر بإشكالية التأخر المدرسي للمتعلمين بمجال الدراسة، ويعتبر من المؤشرات النوعية التي تهتم بالجودة والإنصاف وتكافؤ الفرص. من خلال الجدول أسفله، يلاحظ أن نسبة التلاميذ الذين أنهوا مرحلة الإعدادي بجهة تطوان-طنجة-الحسيمة بدون تأخر تقدر بحوالي 14,04%، وهو أقل من المعدل الوطني الذي قدر بحوالي 16,2%. ويلاحظ بمجال الدراسة أن هذه النسبة لا تتجاوز 7,8%، وتبقى نسبة ضعيفة وبعيدة عن المعدل الوطني.

جدول رقم 3: مؤشر نسبة المتعلمين الذين أنهوا مرحلة الثانوي الإعدادي في السن العادي (à l'âge normal)سنة 2018(Observatoire National du développement, 2018, pp 19-21).

المجالات الترابية	عدد السكان 2014	الفئة العمرية 16-15	تلاميذ أنهوا المرحلة الإعدادية دون تأخر	%	المؤشر
شفشاون (المدينة)	42786	1485	465	28.3	175
دائرة بني أحمد	55303	1919	149	7.8	48
طنجة-تطوان-الحسيمة	3556729	123418	17334	14.04	86.7
المغرب	33848242	1181882	191104	16.2	100

المصدر: عمليات إحصائية أنجزت اعتمادا على قاعدة المعطيات لوزارة التربية الوطنية والتكوين المهني، المندوبية السامية للتخطيط، 2018.

وحسب تصنيف المندوبية السامية للتخطيط تنتمي الجماعة الترابية لبني أحمد الشرقية (دائرة بني أحمد) إلى المناطق المهمشة؛ حيث لا تتجاوز نسبة التلاميذ الذين أنهوا فترة الثانوي الإعدادي بدون تأخر7,8 %. إن الإلمام بخصوصيات واقع التعليم الثانوي بمجال الدراسة، يفرض علينا التطرق إلى مؤشر الانقطاع الدراسي، باعتباره من أكثر المؤشرات النوعية المقلقة بالتعليم بالعالم القروي.

1-2-3 يفسر ارتفاع مؤشر عدد المنقطعين بمجال الدراسة بتعدد الاختلالات وتداخلها

من خلال المبيان أسفله، يعتبر عدد المنقطعين من المؤشرات المقلقة في قطاع التعليم الثانوي بمجال الدراسة، حيث قدر عددهم في الموسم الدراسي 2013-2014 بحوالي 77 حالة انقطاع، إذ ما يمثل 4,44 %من العدد الإجمالي للتلاميذ، ليستقر في حدود 36 حالة بالموسم الدراسي 2020-2021. تفسر ظاهرة التسرب والانقطاع الدراسي بمجال الدراسة بتداخل مجموعة من العوامل الموضوعية والذاتية ذات طبيعة سوسيو اقتصادية وبيداغوجية ونفسية، نجملها على الشكل الآتي:

- يرتبط ارتفاع نسبة المفصولين والمتسربين بالتأخر والفشل الدراسيين؛
- تدفع الظروف المادية الصعبة بعض الأسر إلى إنهاء المسار الدراسي لأبنائها مبكرا؛
- تؤثر التنشئة الاجتماعية للطفل وخلفيتها السيكولوجية سلبا على اختياراته وتدفعه، أحيانا، إلى اتخاذ قرار الانقطاع الطوعي عن الدراسة.

مبيان رقم 2: تطور العدد الإجمالي للتلاميذ وعدد المنقطعين بالتعليم الثانوي ما بين 2011-2012/2020-2021

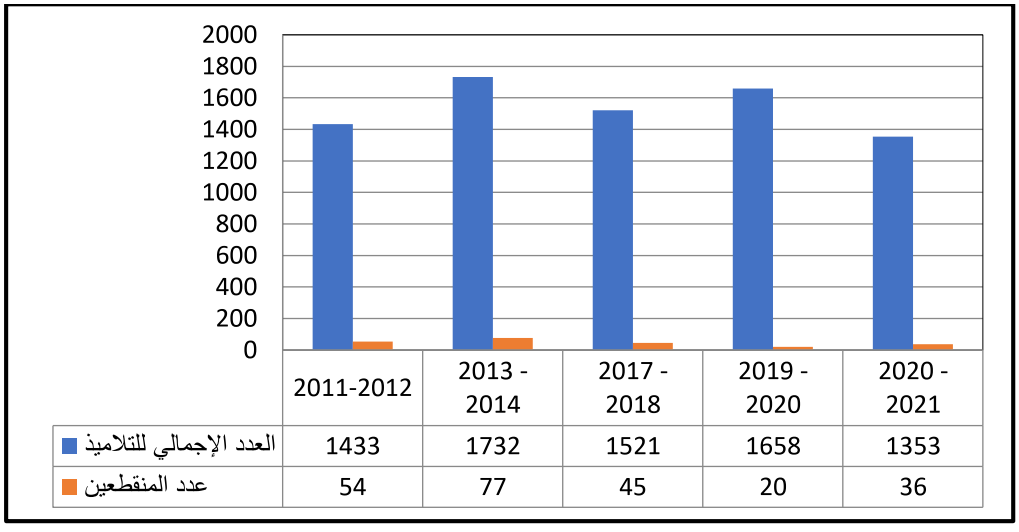

	2011-2012	2013 - 2014	2017 - 2018	2019 - 2020	2020 - 2021
العدد الإجمالي للتلاميذ	1433	1732	1521	1658	1353
عدد المنقطعين	54	77	45	20	36

المصدر: استغلال شخصي لمعطيات المديرية الإقليمية لوزارة التربية الوطنية بشفشاون، مصلحة التخطيط، 2021.

ويتفق الجميع (مجتمع مدني، أطر تربوية، أطر إدارية...) على تراجع المستوى التعليمي بالمنطقة، ويربط البعض بين تدني المستوى التعليمي وانتشار زراعة الكيف محليا؛ إذ يلاحظ في خضم التحولات التي عرفها المجتمع المحلي منذ تسرب زراعة الكيف للمنطقة، منذ سنة 1986، تراجع قيمة المدرسة والمتعلمين معا في سلم التراتبية المجتمعية، إذ أن الزراعة الجديدة فرضت النقد كمعيار محدد في التراتبية الاجتماعية، وتوارى في زمنها الرأسمال الرمزي الثقافي والمعرفي. وعليه، استعجلت مجموعة من الأسر الاستثمار الآني في أطفالها وأدمجتهم في الأنشطة الفلاحية بصفة مساعد عائلي. وترسخت قناعة لدى الساكنة المحلية أن المسار الدراسي طريق طويل وشاق وغير مضمون النتائج، خصوصا في ظل انتشار بطالة حاملي الشهادات. وهكذا هوى مؤشر المدرسة إلى رتب متدنية في ظل المنطق الذي فرضته زراعة الكيف. وفي معرض حديثها عن تصور للنهوض بالواقع التعليمي بالمنطقة، تقترح الأطر الإدارية للثانوية التأهيلية بعين المكان مجموعة من الإجراءات والتدخلات المستعجلة، نوجزها كالآتي:

- تعويض الأطر الإدارية والتربوية عن التدريس بالعالم القروي؛
- توسيع الطاقة الاستيعابية لأقسام الداخلية؛
- الزيادة في الطاقة الاستيعابية لدور الطالب والطالبة وتحسين ظروف إقامة النزلاء.

1-2-4 يسجل مؤشر متوسط عدد سنوات التمدرس ومؤشر جيني بمجال الدراسة تأخرا عن المعدلات الجهوية والوطنية

جدول رقم 4: مؤشر متوسط عدد سنوات التمدرس[1] وجيني للتعليم بمجال الدراسة سنة 2017

الجماعات الترابية	متوسط عدد سنوات التمدرس	مؤشر جيني
بني أحمد الشرقية	3,78	0,619
شفشاون(المدينة)	7,18	0,439
المغرب (المعدل الوطني)	5,54	0,558

المصدر: المملكة المغربية، المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي، الهيئة الوطنية لتقييم منظومة التربية والتكوين والبحث العلمي، " الأطلس المجالي الترابي للفوارق في التربية سنة 2017"، ص 21 و47.

[1] يمكن حساب متوسط سنوات التمدرس حسب المعادلة الآتية: $MAS= \sum_{j}^{n} yj\ pj$؛ حيث n عدد مستويات التمدرس المحتفظ بها. في حالة هذه الدراسة تم الاحتفاظ بستة مستويات تتراوح بين " لاشيء" والمستوى العالي. Yj عدد سنوات التمدرس المطابقة لمختلف مستويات التربية، (0 بالنسبة إلى "لاشيء" و1 بالنسبة للتعليم الأولي، و 5بالنسبة إلى التعليم الابتدائي، و9 بالنسبة إلى الثانوي الإعدادي و12 بالنسبة إلى التعليم الثانوي التأهيلي، و16 بالنسبة إلى التعليم العالي)، (الهيئة الوطنية لتقييم منظومة التربية و التكوين والبحث العلمي،2017،ص 75).

انطلاقا من الجدول رقم 4، يلاحظ أن مجال الدراسة يسجل متوسطا ضعيفا من حيث عدد سنوات التمدرس، إذ لا يتجاوز 3,7سنة، ويبقى أقل بحوالي سنتين عن المتوسط الوطني الذي يتجاوز 5,5سنوات. "يبلغ متوسط مدة الدراسة عند المغاربة 5.5سنوات في 2018 (4,5 سنوات عند الإناث و6,4 سنوات عند الذكور)".(المندوبية السامية للتخطيط، 2020، ص 2).

وتعد الظروف المادية الصعبة للأسر (ضعف مؤشر الفقر المادي، البطالة، ارتفاع نسبة الإعالة...) والمستوى التعليمي المتدني للوالدين من المحددات التي تفسر ضعف متوسط السنوات بمجال الدراسة؛ إذ يلاحظ أن عدم المساواة في الدراسة ينتقل من جيل إلى جيل آخر، وعلى الرغم من توسيع عملية التمدرس فقد بات منطق التراكم حاضرا خصوصا بالعالم القروي. " إن مدة المكوث في النظام التربوي تظل متباينة إلى حد كبير بسبب مقاييس اجتماعية – ثقافية ومقاييس اجتماعية – اقتصادية، وهي مؤشرات تقيس عدم التكافؤ وبعبارة أخرى، فإن عدد سنوات الدراسة التي راكمها أولئك الذين تمدرسوا ما بين سنتي 2000-2015 يرتفع، في الواقع، حسب مستوى دخل و/أو تعليم الوالدين"(المرصد الوطني للتنمية البشرية،2017،ص05).

ومن ناحية أخرى، يسجل المغرب تقهقرا واضحا على مستوى مؤشر جيني للتربية[1]؛ إذ يظل هذا المؤشر مرتفعا نسبيا ويسجل في حدود 0,55 ليحتل المغرب المرتبة 150 عالميا من حيث عدم مساواة الحظوظ في ولوج التربية. وتزداد الصورة قتامة بمجال الدراسة، إذ يرتفع المؤشر إلى 0,619، ويبقى متخلفا عن المعدل الوطني بنقطة واحدة وعن مدينة شفشاون بنقطتين؛ مما يعني أن مجال الدراسة يسجل درجات مرتفعة في عدم اللامساواة في التعليم، وهو ما يحتم على المسؤولين بالقطاع والأسر ومنظمات المجتمع المحلي وباقي مختلف الفاعلين الترابيين بذل جهد أكبر للحد من تداعيات هذه الظاهرة وخصوصا بالعالم القروي. لهذا جعلت الرؤية الاستراتيجية 2015 – 2030 من الإنصاف والتكافؤ أحد المداخل الأساسية لإصلاح المدرسة المغربية. وحسب التصنيف[2] الذي توصلت إليه الدراسة، ينتمي مجال الدراسة حسب مؤشر جيني للتربية إلى فئة الجماعات الترابية التي تعاني من العجز، ويفسر ذلك في إطار التراكم الذي يعانيه المجال القروي في عدم مساواة الحظوظ في الولوج للتربية.

[1] قيمة مؤشر جيني التربية من الصفر، غياب عدم المساواة في التربية داخل الساكنة بينما تعني القيمة القريبة من 1 أقصى مستوى اللامساواة.

[2] يخبر هذا الأطلس لأول مرة، عن التفاتات واللامساواة في التربية اعتمادا على التقسيم الجهوي والإداري المعتمد سنة 2015، ويضع في متناول المهتمين شبكة تمكن من تصنيف 1538 جماعة محلية مغربية حسب مؤشر جيني للتربية إلى أربع فئات رئيسية: جماعات تعاني من عجز كبير، وجماعات تعاني من العجز، جماعات تعاني من عجز خفيف وأخيرا جماعات لا تعاني من أي عجز.

1-2-5 تضاعف رداءة المسالك من عناء التنقل اليومي للتلاميذ بين المؤسسة ومداشرهم

تعتبر الولوجية إلى المرافق العمومية من بين الإكراهات التي تحاصر سكان الأرياف بالمناطق الجبلية وخصوصا في فصل الشتاء. ونظرا لضعف البنيات التحتية وسوء حالة الطرق والمسالك الرابطة بين المداشر ومركز الجماعة القروية، يعتبر التنقل اليومي للتلاميذ بين مقر سكناهم والثانوية التأهيلية عبئا يوميا وإكراها حقيقيا يعاني منه أكثر من نصف مداشر مجال الدراسة (المعصرة، الدراويين، بوشيبة، اكلالة السفلى، ترتكعلو...)؛ إذ يضطر التلاميذ إلى قطع مسافات طويلة بمسلك رديء تزداد حالته سوءا في فصل الشتاء.

جدول رقم 5: طول المسالك وحالة ولوجيتها بجماعة بني أحمد الشرقية سنة 2020.

المسالك	الطول (كلم)	حالة الولوجية
بوشيبة- المركز	4	رديئة
الدراويين- المركز	2,380	رديئة
اكلالةالسفلى- المركز	1.5	رديئة
تلنداود- المركز	2,5	رديئة
ترتكعلو- المركز	3,8	رديئة

المصدر: الجماعة الترابية بني أحمد الشرقية، المصلحة التقنية سنة 2021.

الصورتان رقم 1و2: حالة المسالك بالجماعة الترابية لبني أحمد الشرقية في فصل الشتاء

توضح الصورتان الحالة الرديئة للمسالك بجماعة بني أحمد الشرقية وصعوبة التنقل اليومي للتلاميذ بين المؤسسة ومقر سكناهم (الصورتان بعدسة محمد الزرهوني شتاء 2014 وجواد الركلاوي شتاء 2017).

خريطة رقم 2: توزيع الطرق والمسالك بجماعة بني أحمد الشرقية

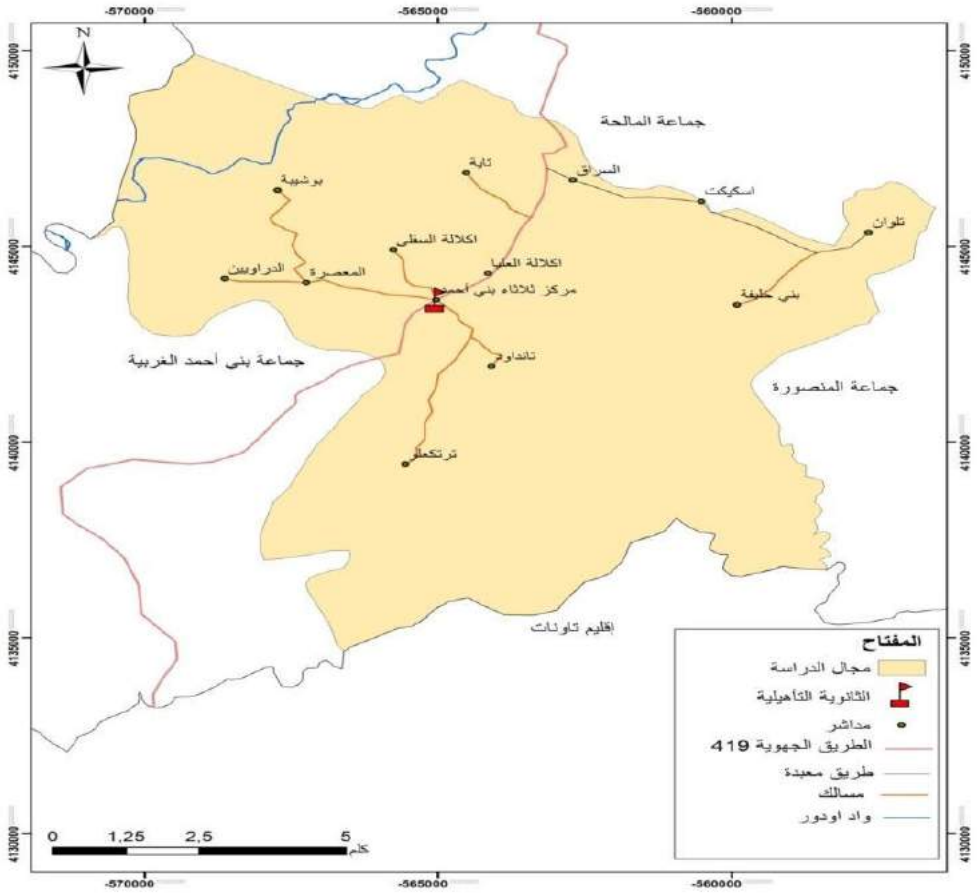

المصدر: إنجاز شخصي اعتمادا على معطيات حدود الجماعات الترابية للمندوبية السامية للتخطيط، خريطة التقسيم الإداري الحالي لجهة طنجة-تطوان-الحسيمة والتقسيم الجهوي للمغرب لسنة 2015.

وفي إطار الجهود المبذولة من طرف مختلف الفاعلين الترابيين بجماعة بني أحمد الشرقية، فقد تم توفير ثلاثة خطوط للنقل المدرسي تربط بين المركز ومداشر تلوان وبوشيبة والميزال. وقد خففت فعليا خدمة النقل المدرسي من معاناة تنقل التلاميذ الذين يتوفرون على هذه الخدمة المؤدى عنها. وتؤكد المقابلات التي أجريت مع أباء وأولياء التلاميذ بالثانوية التأهيلية أن خطوط النقل المدرسي خففت من عبء نسبة لا بأس بها من التلاميذ، إلا أن الخطوط الحالية تبقى غير كافية وثمن الخدمة الشهرية يبقى في نظرهم مرتفعا لدرجة تجد بعض الأسر صعوبة في أدائه. ومن

جهة أخرى، تؤكد الجمعية المشرفة على النقل أنها تعاني صعوبة في استخلاص المستحقات الشهرية "الرمزية"، إضافة أن رداءة المسالك تؤثر على الحالة الميكانيكية للسيارات وتضاعف من تكلفة صيانتها.

2. تضع الساكنة المحلية الاهتمام بقطاع التعليم وتجويد خدماته على رأس انتظاراتها

تعد عملية تقييم الخدمات الاجتماعية (التعليم والصحة) من طرف الساكنة المحلية عملية ضرورية تكشف نظرة الساكن المحلي لواقعه التنموي. وتشكل الخلاصات المتوصل إليها تشخيصا ضروريا لبلورة كل تدخل تنموي ممكن، وكذا مرجعا أساسيا لتسطير أولويات وبرامج التدخل بمجال الدراسة.

2-1 تقييم خدمات التعليم بالمجال المدروس: تباين تقييم الساكنة المحلية بين العلامة المتوسطة والضعيفة

يعتبر قطاع التعليم بالمنطقة من القطاعات التي تحتاج إلى إعادة الاعتبار والاهتمام في منطقة عطوبة، لعله يشكل مدخلا أساسيا للنهوض بالواقع المعيش وشرطا أمام شباب المنطقة من أجل تنويع الفرص والاختيارات. في سؤال مغلق عن الواقع التعليمي بالمجال المدروس، جاءت الأرقام متباينة إلى حد كبير[1]؛ إذ يلاحظ أن حوالي 26 %من ساكنة مجال الدراسة[2] عبرت عن عدم رضاها عن الواقع التعليمي بالجماعة الترابية وتعتبر خدماته ضعيفة، في حين اعتبرت 60% من الساكنة التعليم قطاعا ذا مردودية متوسطة، و14 % ترى أن مردودية القطاع جيدة. في قراءة للنتائج المحصل عليها يفسر تباين نتائج التقييم باختلاف المعايير التي يوظفها المستجوب في تقييم القطاع؛ إذ أن المستجوب، عموما، يعتمد في تقييمه على المعيار الكمي (تزايد عدد التلاميذ، تزايد الأطر، توسع البنيات المدرسية...) دون الإلمام بباقي مؤشرات المردودية والجودة. إضافة إلى حضور وازن للذاتية والتجارب الأسرية والانطباعات الشخصية في عملية التقييم.

[1] نؤكد في البداية على صعوبة وضع تقييم منطقي لخدمات قطاع التعليم وخصوصا من طرف الساكنة المحلية، نظرا لطبيعة الخدمات التي يقدمها القطاع والتي يتطلب تقييمها أطرا تربوية مختصة حتى تستطيع ضبط إيقاع مخرجاتها، ومدى انعكاس ذلك على المتعلمين. وتم التركيز في عملية التقييم على المحددات الخارجية لواقع التمدرس بالمجال المدروس من بنيات تحتية، وتوفر الأطر التربوية والإدارية والمستوى التعليمي للتلاميذ.

[2] تم احتساب متوسط النتائج المتوصل إليها بالمداشر المدروسة (المعصرة وبني خليفة وتاية) ودمجها في مبيان واحد.

مبيان رقم 6: تقييم الساكنة المحلية لخدمات قطاع التعليم بمجال الدراسة

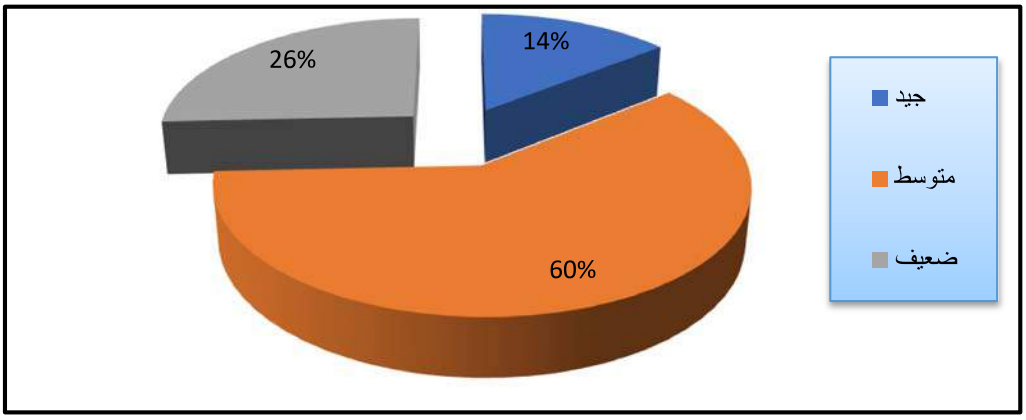

المصدر: استغلال شخصي لمعطيات العمل الميداني، يوليوزوغشت 2017 (عينة 34%).

2-2 يأتي تجويد الخدمات الاجتماعية على رأس انتظارات الساكنة المحلية

من خلال المبيان رقم7، تتضح الصورة التركيبية لانتظارات وطموحات الساكنة المحلية بمجال التنمية، وهي تعبر بجلاء عن الترتيب المنطقي لسلم أولوياتها، وتعكس بوضوح نبض تطلعاتها وسقف مطالبها. ومن المؤكد أن ترتيب هذه الانتظارات تتحكم فيها بالدرجة الأولى السياق الاقتصادي والاجتماعي للأسرة المستجوبة؛ إذ ما يظهر ضروريا وذا أهمية لدى أسرة معينة، قد لا يكتسي أهمية لدى الأسرة الأخرى.

مبيان رقم 7: ترتيب انتظارات الساكنة المحلية حسب الأولوية.

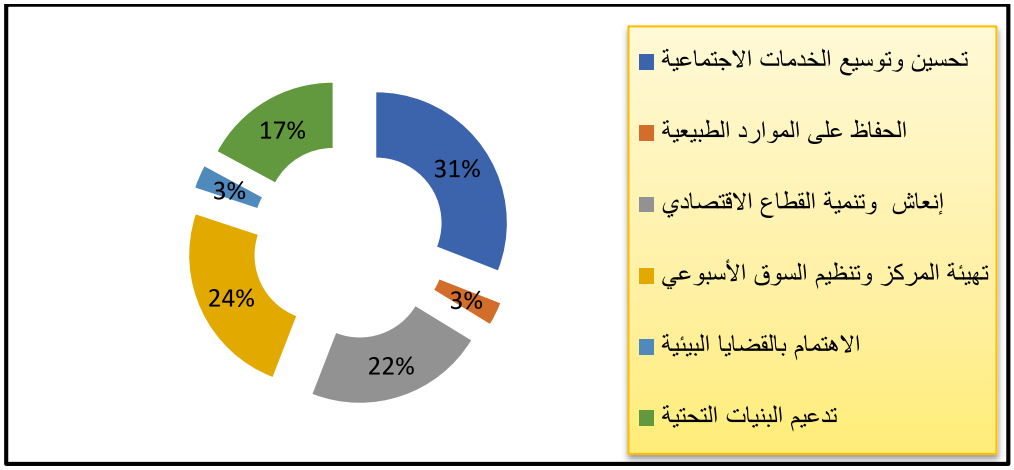

المصدر: استغلال شخصي لمعطيات العمل الميداني، يوليوزوغشت 2017 (عينة 34%).

وهكذا انقسمت الساكنة المحلية لمجال الدراسة إلى أربع مجموعات؛ حيث وضعت 31 % من العينة المدروسة مطلب تحسين وتوسيع الخدمات الاجتماعية (التعليم، الصحة...) على رأس انتظاراتها. وعلى نقيض ذلك، لم تحظ

البيئة ومواردها لدى الساكنة المحلية بالاهتمام الكافي؛ إذ لم تتجاوز نسبة الأسر التي صنفت مطلب المحافظة على الموارد الطبيعية مطلبا ذا أهمية (3%).

إن قراءة في الأرقام والمؤشرات التي أفرزتها العينة المدروسة، يمكن استثمار الخلاصات الآتية:

- تباين اهتمامات وانتظارات الساكنة المحلية، وهذا أمر عادي ومنطقي، فباختلاف الظروف الاقتصادية والاجتماعية للأسر المستجوبة تختلف انتظاراتها. فما يبدو ضروريا لدى مجموعة من الأسر قد لايسترعي اهتمام الأسر الأخرى.
- ترتيب مطلب تحسين وتوسيع الخدمات الاجتماعية على رأس انتظارات الساكنة المحلية يفسر بضعفها بالمجال المدروس. وتتشبث الساكنة المحلية بضرورة تجويد الخدمات الاجتماعية ومنها التعليم وبالحق في العيش الكريم في إطار تكافؤ الفرص بين الوسطين الحضري والقروي.

خاتمة

أسهمت الأوراش الكبرى التي أطلقتها الدولة المغربية، في العقدين الأخيرين، لإصلاح قطاع التعليم والنهوض به في تحسن ملحوظ على مستوى مختلف المؤشرات المعتمدة في تقييم جودة خدمات القطاع. ورغم الجهود المبذولة مازال القطاع، خصوصا بالعالم القروي، تعتريه مجموعة من الاختلالات تؤثر سلبا على جودة مخرجات المنظومة التربوية الوطنية.

وانسجاما مع التطور الإيجابي الذي يعرفه القطاع على المستوى الوطني، شهدت بنية العرض التربوي بمجال الدراسة تحسنا مهما انعكس إيجابا على بعض مؤشرات القطاع النوعية والكمية؛ غير أن عدد من المؤشرات الأخرى تبقى دون المعدلات الجهوية والوطنية. وفي ظل الدينامية المجتمعية التي يشهدها مجال الدراسة، في السنوات الأخيرة، أضحت الساكنة المحلية تستشعر، أكثر من أي وقت مضى، أهمية المدرسة باعتبارها رافعة اجتماعية ومدخلا أساسيا لتأهيل الموارد البشرية بغية إدماجها في مختلف الاختيارات التنموية الممكنة على كافة المستويات الترابية (محليا وجهويا ووطنيا). ومنه، لم تتردد الساكنة المحلية بمجال الدراسة في جعل مطلب تحسين القطاعات الاجتماعية على رأس انتظاراتها التنموية.

وعليه، تبقى مسؤولية الدولة وباقي الفاعلين الترابيين كبيرة من أجل مضاعفة الجهود للنهوض بقطاع التربية والتعليم والتخفيف من التباينات التي يشهدها في معظم المؤشرات بين الوسطين الحضري والقروي في أفق تكريس مدرسة الإنصاف وتكافؤ الفرص.

لائحة المصادر والمراجع

- ✓ الخطاب الملكي السامي، بتاريخ 20 غشت 2019، بمناسبة ذكرى ثورة الملك والشعب.
- ✓ العربي (الوافي)، 2005، "أي تعليم لمغرب الغد؟"، منشورات مجلة علوم التربية، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، 220 ص.
- ✓ المرصد الوطني للتنمية البشرية "تقرير التنمية البشرية 2017، التفاوتات السوسيو- مجالية والتنمية البشرية: مساهمة في الحوار حول النموذج التنموي بالمغرب، خلاصة تركيبية، الرباط، المغرب، 30 ص.
- ✓ المملكة المغربية، المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي، الهيئة الوطنية لتقييم منظومة التربية والتكوين والبحث العلمي، " الأطلس المجالي الترابي للفوارق في التربية 2017"، 80 ص.
- ✓ المندوبية السامية للتخطيط،" تقرير حول مؤشرات التنمية البشرية بالمغرب لسنة 2020"، اليوم العالمي للإحصاء 20.10.2020، 7 ص.
- ✓ وزارة التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي، 2008، " اليقظة التربوية: دليل الإجراءات التنظيمية"، الرباط، المغرب.
- ✓ Royaume du Maroc, 2018, Observatoire National du développement humain, " Disparités
- ✓ territoriales en matière de développement social au Maroc", analyse régionale, 157 p.

شمال المغرب والإكراهات التنموية: جماعة فيفي نموذجا (إقليم شفشاون)

Northern Morocco and developmental constraints: Fifi community as a model (Chefchaouen Province)

نجاة التزروتي

Najat ATTAZROUTI

جامعة محمد الخامس، كلية الآداب والعلوم الإنسانية الرباط، المغرب، najat.attazrouti@gmail.com

ملخص

يمكن اعتبار هذه المقال مساهمة سوسيولوجية في فهم وتحليل مفهوم التنمية وما تعرفه من إكراهات مختلفة، داخل مجتمع كانت أهم التحولات التي عرفها مرتبطة بزراعة القنب الهندي، فتم الاشتغال بداية على إبراز الموارد السوسيومجالية ثم ركزنا على ما يعرفه من إكراهات متعددة تمثل عائقا في التنمية القروية رغم الجهود التي تبذلها الدولة هناك لأنها تظل غير كافية لتلبية الاحتياجات الأسرية. فتوصلنا إلى أن رغم العديد من البرامج التنموية في جماعة فيفي فلا تزال تعرف الفقر والهشاشة إلى جانب ظهور قيم دخيلة مرتبطة بزراعة القنب الهندي.

الكلمات المفاتيح: المجتمع القروي؛ شمال المغرب؛ التنمية.

Abstract:

This article can be considered as a sociological contribution to understanding and analyzing the concept of development and what you know of the different constraints, within a society whose most important transformations were related to the cultivation of cannabis,

At first, we worked on highlighting the socio-economic resources, then we focused on what he knew of the multiple constraints that represent an obstacle to rural development despite the efforts made by the state there because it remains insufficient to meet family needs. So we concluded that despite the many development programs in the Fifi community, it still knows poverty and vulnerability, in addition to the emergence of extraneous values associated with the cultivation of cannabis

Keywords: Rural society - northern Morocco - development.

مقدمة

لقد ظلت المسألة التنموية في المجتمع القروي تشغل اهتمام مختلف الدراسات والأبحاث، نظرا لأنه يمثل أكثر من 60 % من العدد الإجمالي لسكان المغرب حسب إحصاء 2014، وما رافقه من تحولات قبل الاستقلال وما بعده، ومن بين هذه الأبحاث نجد جاك بيرك الذي اهتم بالوضعية السوسيواقتصادية للقرويين، مركزا على ما لم تحققه مشاريع التنمية بالأطلس الكبير، نظرا لتضارب المصالح بين المجتمع القبلي الخائف على حيازاته الزراعية وعلاقاته الاجتماعية وبين المعمرين ومشاريعهم الزراعية، إلى جانب أزمة الغذاء التي عرفها المجتمع المغربي في 1945، كما وجدنا بول باسكون قد اعتبر أن تركيبة المجتمع القروي المزيجة كانت نتاجا للتحولات السوسيوتاريخية، وكانت لها نتائج على البنية الأسرية التقليدية، إلا أن كريكوري لازاريف يرى أن هناك عوامل أخرى ساهمت في التحولات السوسيواقتصادية والثقافية في المجتمع القروي المغربي مثل ارتفاع نسبة الأمية، والبطالة، ونقص التجهيزات الأساسية، والماء الشروب، وشبكة الكهرباء ومد الطرق وإنشاء مراكز الصحة وشبه انعدام للأنشطة الثقافية، فكل هذه المؤشرات عبرت على فشل التنمية القروية.

رغم ما قامت به من تشييد للمؤسسات التربوية من أجل نشر التعليم ومشاريع الري الزراعي وتشييد الطرق لفك العزلة، إلا أن ما ساهم في عرقلة التنمية أيضا ما يضمه المجال. فرغم ما تتوفر عليه جماعة فيفي التابعة لإقليم شفشاون من معطيات سوسيومجالية إلا أن ذلك لم يساهم في تنمية المنطقة بالشكل الذي يلبي فيه مجتمع المنطقة احتياجاته، لنجد أنفسنا نتساءل:

- ما هي الموارد السوسيومجالية التي تتميز بها المنطقة؟
- إلى أي حد ساهمت الإكراهات التي تعرفها هذه المنطقة في عرقلة عمليات التنمية بها؟

1. الموارد السوسيومجالية والاقتصادية

لا يمكن فهم الإنسان بمعزل عن الإطار الاجتماعي الذي يعيش فيه، فالإنسان والبيئة الاجتماعية في تفاعل ديناميكي، فهو مجموعة من العوامل الطبيعية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والجمالية التي تحيط وتؤثر في حياة الناس بشكل مستمر (وحيد دريدري، ص 450)، وتساعد كثيرا في قياس التحولات التي مست بنية المجتمع، ليس كمعطى مجالي فقط وإنما كذلك كمعطى اجتماعي واقتصادي وأخلاقي وطقوسي.

1.1الموارد السوسيومجالية

تقع "جماعة فيفي" ضمن تراب إقليم شفشاون، وقد أحدثت بالتقسيم الإداري للمملكة في سنة 1959 قيادة فيفي دائرة باب تازة، وهي تبعد عنه ب 45 كلم، وتمتد على مساحة تقدر ب 144 كلم^2 أما عدد السكان فيبلغ 8104 نسمة أما عدد الأسر1626 الأسر1626 حسب الإحصاء العام للسكان والسكنى 2014. والخريطة التالية تبين توطين مجال البحث جماعة فيفي في سياقها الإداري العام.

خريطة رقم 1: توطين جماعة فيفي ضمن التراب الوطني

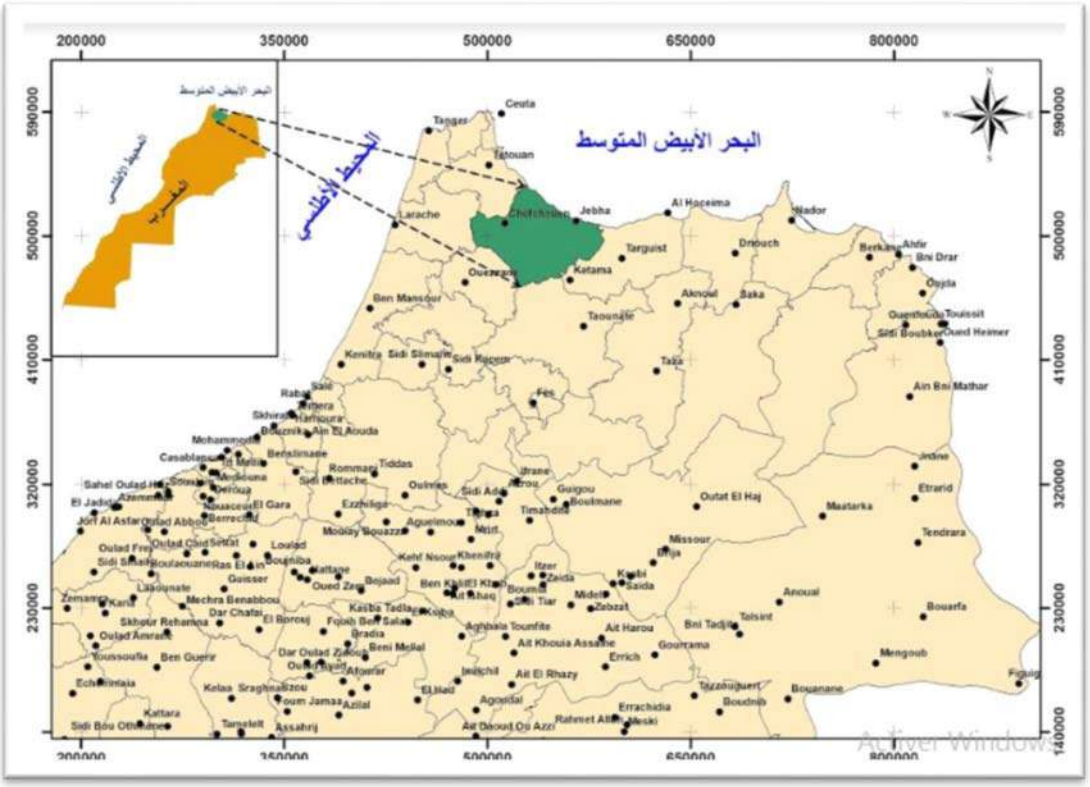

المصدر: إعداد شخصي انطلاقا من التقسيم الجهوي الجديد 2015

بالرجوع للمعطيات المونوغرافية نجد أن جماعة فيفي منطقة جبلية بامتياز، حيث تغطي الجبال فيها نسبة65 %، في حين تمثل السهول نسبة5 %، وهي ذات تضاريس صعبة نظرا لكون معظمها شديدة الانحدار وهشة، كما عرفت تراجعا على مستوى الحيازات الزراعية الصالحة للزراعة بسبب عمليات التعرية التي تعرفها جبال الريف.

صورة رقم 1: نموذج حيازة زراعية (دوارتيزرا)

المصدر: البحث الميداني غشت 2017

يتم اجتثاث المجال الغابوي من أجل توسيع الحيازات الفلاحية، عبر افتعال الحرائق داخل هذه المساحات الغابوية (خواجة حسين، 2017، ص 22)، وساعد الاستغلال البشري غير المعقلن للتربة في هذه الوضعية التي تتسم بالهشاشة والتدهور (جمال الكركوري، 2017، ص237-267). وأصبحت هذه التضاريس تشكل تحديا حقيقيا أمام أي نشاط فلاحي، أو تشييد بنية تحتية بالاعتماد على امكانيات المنطقة (المخطط الجماعي لتنمية جماعة فيفي، 2012، ص11).

أما على مستوى المناخ فتعرف جماعة فيفي مناخا متوسطيا باردا وممطرا في الشتاء، وجافا في الصيف بحيث يصل معدل الحرارة إلى 40°في حدها الأقصى، وفي فصل الشتاء يصل أدناها إلى 3°، وتتميز بتساقطات مطرية مهمة تتراوح بين 900 و1300 ملم في السنة، وهي موسمية وغير منتظمة وتعرف الأودية جفافا في فصل الصيف، كما أن الشبكة الهيدروغرافية تتكون من مصادر مائية سطحية وجوفية، وتشكل الآبار المورد الأساسي للماء في عدد كبير من المداشر، ويصل عددها إلى أكثر من 550 بئرا منها 529 بئرا خاصا. وهي تساهم في توفير مياه السقي ل 52 هكتارا بالجماعة حسب معطيات المديرية الاقليمية للفلاحة. إلا أن أغلبيتها غير مجهزة وغير مراقبة مما يشكل في كثير من الأحيان خطرا على السكان جراء غياب الشروط الصحية والوقائية الواجب احترامها في عنصر حيوي لحياة الإنسان كالماء (برنامج عمل الجماعة الترابية لفيفي ،2018، ص 5)، وقد عرفت هذه الموارد المائية استنزاف كبيرا خاصة إذا تمعنا في مكونات الشبكة الهيدروغرافية بمجتمع البحث، حيث تعرف عدم الانتظام في صبيبها، ويتم الاعتماد فقط الآبار الخاصة كمورد أساسي للماء في عدد كبير من المداشر، بحيث يتقاسمها الأسر

في عملية الحرث مع بعضهم ضمن علاقات تضامنية "تويزة"، إلا أنه مع الاحتياج المتزايد للموارد المائية أمام زراعة القنب الهندي التي تحتاج للسقي فقد حدث تحول قيمي كبير على هذا المستوى، خاصة ظهور صراعات على الماء الذي كان في الماضي يوزع بشكل عادل داخل المجتمع القروي، وهذا الصراع فرضه التحول في نمط الإنتاج من زراعة معيشية إلى صناعة تابعة لطلب السوق الخارجي، ومتطلبة لموارد مائية مهمة خاصة أنواع مثل خردلة، لافوكا، وكركيتا.

صورة رقم 2: أحد الآبار البعيدة التي ينقل مائها عبر وسائل النقل المتوفرة عند الأسر في مجتمع البحث

المصدر: البحث الميداني غشت 2017

جدير بالذكر أن المنطقة تتوفر على نوعين من الغطاء النباتي الطبيعي والاصطناعي: الغطاء النباتي الطبيعي، حيث تتوفر المنطقة على مساحة مهمة تنسب إلى الحرجة الغابوية، تنغاية كورت، كما تعرف تنوعا إيكولوجيا مهما من أشجار وأعشاب طبية ووحيش، الشيء الذي يؤهلها لتكون محمية طبيعية على غرار مثيلتها الموجودة في الإقليم كالمنتزه الوطني لتلسمطان، ومشروع المنتزه الطبيعي بوهاشم، وهناك شجر العرعار والبلوط الفليني والبلوط الأخضر والأرز والصنوبر، ونباتات جبلية أخرى، كما أن هناك الغابات الرطبة والغابات صلبة الأوراق (تقرير المخطط الجماعي للتنمية، ص1 – 13)، مما يدل على أن المنطقة ذات مؤهلات طبيعية غنية ومتنوعة.

1.2الموارد السوسيواقتصادية

تعتبر الزراعة النشاط الاقتصادي الأساسي في جماعة فيفي، حيث تهتم الأسر بإنتاج مجموعة من المزروعات المعيشية مثل القمح والشعير، والزيتون يهيمن على باقي الزراعات المعيشية التي تزرع على المساحات غير المسقية التي تشكل 96 % من المساحة الصالحة للزراعة في جماعة فيفي. ولكن يظل مردود الزراعات المعيشية ضعيفا نظرا لصعوبة التضاريس (برنامج عمل الجماعة الترابية لفيفي 2016- 2018، ص 14)، إلى جانب زراعة القنب الهندي.

صورة رقم 3: حقل من حقول القنب الهندي لاحد الدواوير التابعة لجماعة فيفي

المصدر: البحث الميداني غشت 2017

بخصوص قطيع الماشية فيصل إلى نحو 7600 رأسا، موزعة على مختلف المداشر، ويشكل الماعز 53% والغنم 16% والبقر 19% والبغال 12%، وهذا النوع من الأنشطة يتقلص نظرا لتقلص مجالات الرعي، وضعف مردود السلالات، والتأطير والتكوين (برنامج عمل الجماعة الترابية لفيفي، ص 14)، وبالنسبة للنشاط التجاري والسوق الأسبوعي، فيبرز مؤشراته المبيان التالي.

مبيان رقم 1: توزيع نقط البيع داخل السوق الأسبوعي في جماعة فيفي

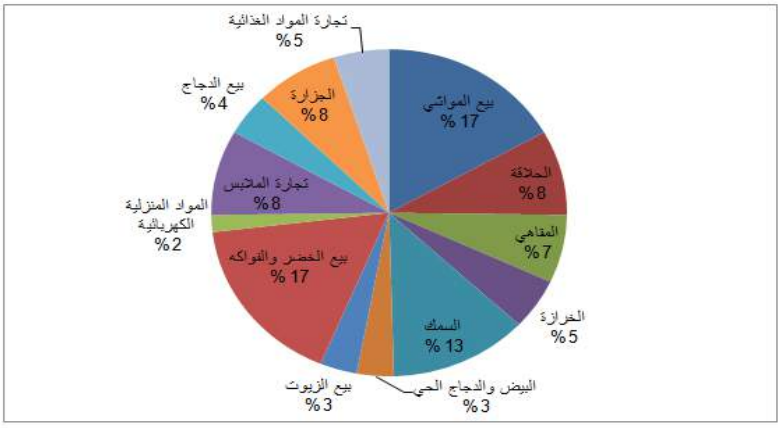

المصدر: برنامج عمل الجماعة الترابية لفيفي 2016-2018 ص 14

يتبين من خلال المبيان رقم 1 أن هناك أنشطة تجارية متنوعة يتم مزاولتها من طرف الأسر بمجتمع البحث، فبالنسبة للتجارة فهي أسبوعية في جماعة فيفي حيث تقتصر على يوم السوق الأسبوعي الذي يعرف حركة تجارية

متوسطة رغم توفره على 119 نقطة بيع، لكنها تعرف نقصا على مستوى التأهيل، وبالتالي يتميز بالمحدودية، ويقبل عليه التجار من عدة مناطق مجاورة أهمها مدينة شفشاون، باب تازة، مدينة جرف الملح، بني أحمد، ويساهم هذا المجال في تمويل ميزانية الجماعة بفضل عائدات الكراء السنوية، إلا أنه يعتبر أهم مرفق سوسيواقتصادي في جماعة فيفي سواء بالنسبة للأسر، وعلى مستوى الدواوير فالنشاط التجاري محدود، ويقتصر على بعض وحدات القرب المتفرقة التي لا تتجاوز 53 دكانا عبر المجال الترابي للجماعة، وهي تلبي الحاجيات الأساسية الملحة خارج أيام السوق الأسبوعي (برنامج عمل الجماعة الترابية لفيفي 2016،2018،2021 ص.15)، وعند اقتراب عيد الأضحى يمكن أن يعقد مرتين في الأسبوع لتغطية احتياجات الأسر القاطنة بالمنطقة.

أما ما يخص الصناعة التقليدية فهي لا تحتل مكانة مهمة بين هذه القطاعات الأخرى الموجودة في الجماعة، نظرا لتعويضها بمنتوجات مصنعة مثل الأواني المصنوعة من مواد كالبلاستيك أو الحديد والألمنيوم. وهذا التحول يرجع لتغير نمط العيش ولضعف التأطير التقني، إلا أن هناك تجربة لجمعية نجمة فيفي بالمركز، التي تهتم بتلقين الفتيات الصناعات اليدوية النسوية، وبالنسبة للأنشطة السياحية فإقليم شفشاون يتوفر على مؤهلات سياحية مهمة تجعلها منطقة جذب نظرا لتوفرها على مجال طبيعي وإيكولوجي متنوعين والتي يجب تثمينه (Donner ab et autres,2015, p8)

كما تضم الجماعة زاوية سيدي علال الحاج بمدشر الحرايق، التي تعتبر أشهر زاوية حيث تستقبل كل سنة أكثر من 6 آلاف زائر لمدة ثلاث أيام بنفس المدشر، لتشكل إرثا ثقافيا مشعا، إلى جانب توفر الجماعة على مأوى جبلي بمدشر أغرام، وتم إنشائه من طرف أحد ساكنة الدوار بتعاون مع برنامج تنمية السياحة القروية لشمال المغرب الممول من طرف الوكالة الكطلانية للتعاون الدولي (برنامج عمل الجماعة الترابية لفيفي 2016-2018،2021، ص 16)، وتظل الأنشطة الفلاحية أهم موارد العيش في مجتمع البحث، خاصة زراعة نبتة القنب الهندي.

صورة رقم 4: اللمة بزاوية سيدي علال الحاج بمدشر الحرايق

المصدر: البحث الميداني غشت 2017

2. تأثير الإكراهات السوسيومجالية في عرقلة التنمية بالمنطقة

قبل أن نتحدث عن مجموعة من الإكراهات التي تعرفها المنطقة سواء السوسيومجالية أو الاقتصادية لابد من التطرق لمساهمة الدولة في التنمية المحلية.

1.2 الدولة وبرامج التنمية المحلية في المجالات الهشة

التنمية المستدامة هي التي تلبي احتياجات الحاضر دون أن تعرض احتياجات الأجيال القادمة للخطر، وتصر على أخذ قرارات في مختلف المجالات المجتمعية خاصة الأنشطة الاقتصادية وآثارها على البيئة والتحكم بشكل جماعي في تلك الأنشطة الضارة بالبيئة، من أجل ضمان الاستدامة (مارسال جوردن، 2007، ص 440)، وقد انتهج المغرب مجموعة من الاستراتيجيات منها الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة 2030، التي ترتكز على المجالات الهشة التي تعاني من التفاوت المجالي.

فهي استراتيجية تهدف إلى إنجاح الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر من خلال التوفيق بين عصرنة القطاع الفلاحي ومقتضيات التنمية، وتعزيز سياسات تدبير المناطق الجبلية خاصة كما ذكرنا المجالات الطبيعية الهشة والتركيز على تثمين النفايات الفلاحية، وتدبير أمثل للأراضي وإدماج أكبر للتكيف مع التغيرات المناخية، وأيضا الملائمة بين

التنمية السياحية وحماية المجالات، ودعم الاستثمار والتسويق للمنتوج السياحي (الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة 2030- 2017، ص 33.41.43)، ونجد أن النموذج التنموي الجديد قد ركز أيضا على رفع عدة تحديات تعيق التنمية وتسرع من وتيرتها، خاصة التعليم والصحة ومشاركة النساء والمحافظة على الموارد المائية، وتوفير فرص الشغل. فهي أهداف متداخلة لتحقيق الرخاء والاستدامة والتمكين وبناء اقتصاد قادر على امتصاص الأزمات والاستفادة من الثروات المادية وغير المادية، ويصر على رأسمال بشري مؤهل، لتحريك دينامية التنمية وتفعيل الارتقاء الاجتماعي وتعزيز رابط الانتماء الاجتماعي والثقافي داخل مشروع التنمية المجتمعي وطموح النموذج في مغرب في أفق 2035، هو طموح نحو مغرب الاستدامة عبر وضع العنصر البشري في صلب السياسات العمومية، مع تبني مقاربة تشاركية بين الفاعلين في كل القطاعات، وتثمين الاقتصاد الاجتماعي لجعله دعامة للتنمية، ورغم تأثيرات وباء كوفيد 19.

غير أن هناك دعوة إلى تثمين المنتوج المحلي الفلاحي والسياحي والرفع من مردوديته، وتعزيز حماية الموارد الطبيعية والتنوع البيولوجي (التقرير العام للنموذج التنموي الجديد، 2021، ص69- 70) ، وجعل التنمية المستدامة في مخططات التنمية القطاعية والجهوية (تقرير حصيلة المنجزات قطاع البيئة 2021، ص 11-13) ، وفتح قنوات التواصل لاقتراح ما يساهم في ذلك (مجلة التمويل والاستثمار والتنمية المستدامة، 2016، ص 107). كما يجب أن يكون هناك توزيع عادل لثمار التنمية المستدامة لتمكين البشر من التمتع بحقوقهم وضمان الأمن الإنساني والسلام الاجتماعي (عامر خضير الكبيسي وآخرون، 2015 ص 393-409)، رغم أن هناك إكراهات مرتبطة بوجود أزمات اقتصادية هيكلية في القارة الإفريقية (ابو فرحة علي، 2021، ص 51- 53). وتظل الجهوية تخطيطا إقليميا متقدما، تساهم في تحسين جاذبية المنطقة وقدرتها التنافسية الاقتصادية وتنمية الموارد الطبيعية والمحافظة عليها وتشجيع الأنشطة البشرية وكل ذلك سيساهم في تطوير استراتيجية التنمية الإقليمية (JIRAOUI Ibtissam, 2020, p. 19-18)، فيجب توفير الدورات التدريبية ووضع آليات التمويل المستدامة والمكيفة وتعبئة المعرفة والابتكار والمراقبة والتعميم (BENMAHANE Mustapha 2018, p 11).

2.2 جماعة فيفي وإكراهات التنمية

لقد قامت الدولة بعدة برامج تنموية في جماعة فيفي لتطوير البنية التحتية في المنطقة المدروسة، فعلى مستوى المؤسسات الإدارية شيدت مقر الجماعة القروية، والقيادة، ووكالة بريدية، وبالنسبة للمرافق الصحية فهناك مستوصف قروي ومركز صحي لدوار فيفي المركز، أما على مستوى المرافق التربوية فهي تضم مؤسسات تربوية ودارا للطالب، وبالنسبة للمرافق الثقافية نجد بعض الجمعيات السوسيوثقافية، وظلت مرافق أخرى لم تستوعب التحولات التي عرفتها جماعة فيفي خاصة السوسيوديموغرافية. خاصة المؤسسات التربوية التي لاتزال تعرف ظاهرة الهدر المدرسي وهذا يعود

إلى عدة عوامل منها البعد عن الوسط المدرسي، والاحتياجات المدرسية التي تثقل كاهل الأسر الفقيرة (برنامج عمل الجماعة الترابية لفيفي 2016-2018،2021، ص.16)، وتعتبر الكتاتيب القرآنية مؤسسة مهمة للتعليم الأولي إلا أنها لاتزال حكرا على الذكور دون الإناث. وهي تكون غالبا داخل المساجد بالدواوير، أما المدرسة العتيقة فهي تتواجد فقط في دوار الحرايق، وهي تقدم خدمات الإيواء والتمدرس الديني للطالب، كما تتوفر الجماعة على ثلاث حافلات للنقل المدرسي في حالة جيدة.

فيما يخص المرافق الصحية فيتواجد مركز صحي واحد في جماعة فيفي ودار للولادة وصيدلية بمركز الجماعة، ومستوصف قروي بدوار بني يرزين ودار الولادة، أما مستشفى محمد الخامس بشفشاون، فهو يبعد حوالي 55 كلم عن أبعد دوار بالجماعة، ويستفيد من هذه المرافق الصحية فقط 6 دواوير، أما الدواوير البعيدة فيقوم طاقم طبي بتنظيم قوافل طبية للتلقيح أو الفحص، وبالتالي فهذه المعطيات توضح نقصا في المرافق الصحية وأطرها مع ضعف التجهيزات، مما ينعكس سلبا على جودة الخدمات المقدمة، ناهيك عن انقطاع في الطرق والمسالك في فصل الشتاء بسبب انجراف التربة إلى جانب تشتت دواوير الجماعة مما يساهم في نقص الخدمات الطبية (تقرير المخطط الجماعي للتنمية لجماعة فيفي 2012-2017، ص.10) ، مما يسجل ضعفا لا يناسب ازدياد عدد السكان وازدياد متطلباتهم.

وبالتالي نجد أنها مجهودات تنموية داخل الجماعة، وتحتاج إلى مشاريع أخرى تساهم في فك العزلة والتهميش، وتحقق ظروف عيش مناسبة للساكنة خاصة في المجال الزراعي مثل عدة تجارب في مناطق أخرى كالحوز وأيضا الاهتمام بمشاكل الماء والتربة والبنية التحتية (Kadiri Zakaria 2020, p176-185). وتظل هذه المنطقة كباقي مناطق أخرى من العالم القروي الجبلي يعرف مجالا هشا بسبب وعورة التضاريس وارتفاعها (أمهان علي، 2012، ص 19)، وخاصة جبال الريف التي تمتد على محور طنجة الناظور مرورا بالحسيمة وشفشاون وتطوان التي تتميز بمجال طبيعي معقد جدا، ويضم متغيرات متشابكة تؤثر على التوازن البيئي والاقتصادي (الكتاني محمد، ص 21)، ونمط الإنتاج والعلاقات السائدة (العطري عبد الرحيم، 2012، ص 19).

خاتمة

عرفت جماعة فيفي دينامية ديموغرافية واقتصادية واجتماعية منذ ثمانينات القرن الماضي، إلا أن المجال لايزال يعاني إكراهات طبيعية تؤثر سلبا على الأنشطة الاقتصادية خاصة منها الزراعية التي تمارسها الأسرة في مجتمع البحث، إلى جانب إكراهات أخرى لوجيستية، رغم ما ساهمت به الدولة من مشاريع تنموية في تحسينها، فتبقى غير كافية لتلبية الاحتياجات الأسرية الأسبوعية، لذا انصب الاهتمام الأسري على زراعة القنب الهندي لتلبية احتياجاتها اليومية رغم كل الاكراهات التي يعرفها المجال طبيعيا واقتصاديا واجتماعيا، وأيضا إكراهات زراعته وترويجه.

قائمة المراجع

- أبو فرحة علي، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، تحليل واقع التنمية في إفريقيا، العدد التاسع، 2021
- الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة 2030، ملخص أكتوبر 2017
- برنامج عمل الجماعة الترابية لفيفي 2016-2021–وثيقة المونوغرافية، 2018
- التقرير العام للنموذج التنموي الجديد، أبريل 2021
- تقرير المخطط الجماعي للتنمية لجماعة فيفي 2012-2017، أكتوبر 2012
- تقرير حصيلة المنجزات قطاع البيئة 2021
- رجاء وحيد دويدري البيئة مفهومها العلمي المعاصر وعمقها الفكري التراثي، دار الفكر
- عامر خضير الكبيسي وآخرون، دراسات حول التنمية المستدامة، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، دار جامعة نايف للنشر 2015
- عند العطري عبد الرحيم، تحولات المغرب القروي، أسئلة التنمية المؤجلة، الطبعة الثانية ،2012
- الكتاني محمد، ضمن مؤلف جماعي تنمية جبال الريف أي استراتيجية، منشورات كلية الآداب عبد المالك السعدي، تطوان
- مارسال جوردن، موسوعة علم الاجتماع، المجلد الأول، ترجمة محمد الجوهري وآخرون، المجلس الأعلى للمروع القومي للترجمة، الطبعة 2007
- مجلة التمويل والاستثمار والتنمية المستدامة، المجلد 1، العدد 02، 2016

- Kadiri Zakaria, Unpredictable and Tinkered : Rural and Agricultural Modernization in Morocco, Article in Hespéris tamuda / Université Mohammed V., Faculté des lettres et des sciences humaines • November 2020
- Lakhouaja, El Houcine, Faleh Ali, Jamal Chaaouan, Impact des changements climatiques sur lerisque d'incendies de forêts : Indice de risque temporel, Cas de la commune rurale de Bab Taza, Province de Chefchaouen, https://www.researchgate.net/publication/326493377 ,2017
- Jamal Al Karkouri, Les milieux montagneux marocains à l'épreuve du changement climatique (cas de la montagne rifaine), Hespéris-Tamuda LII (1) (2017)
- Donner ab ,Mechthild, Fatiha Fort a, Sietze Vellema , Potential and limits for creating a place brand as tool for territorial development in Chefchaouen, Morocco, Regional Studies Association Annual Conference 2015 "Global Growth Agendas: Regions, Institutions and Sustainability" Piacenza, Italy, May 24-27, 2015
- JIRAOUI Ibtissam ; La contribution de la régionalisation avancée au Maroc au développement durable des collectivités territoriales, Revue Internationale des Sciences de Gestion, N2, 04/2020, p. 19-18
- BENMAHANE Mustapha, Économie verte et développement durable au Maroc : Bilan et perspectives, Journal d'Economie, de Management, d'Environnement et de Droit (JEMED) ISSN 2605-6461 Vol 1. N°1, juillet 2018

الجماعة الترابية تيزكيت بين تدخلات الفاعلين ومشاريع المجال

The Commune of Tizguit between the interventions of the actors and area's projects

فاطمة الزهراء جناتي ادريسي
Fatima zohra JANATI IDRISSI

جامعة سيدي محمد بن عبد الله، كلية الآداب والعلوم الإنسانية سايس فاس، المغرب، Fatimazohraidrissi4@gmail.com

ملخص

تعتبر الجماعات الترابية من أهم الفاعلين التنمويين، حيث تعد أقرب فاعل للساكنة، والأكثر دراية بانتظاراتها وهمومها، ويتم انتخاب أعضائها من طرفها، أمام هذه الأهمية؛ تحظى الجماعات الترابية بمكانة خاصة ضمن التشريعات والقوانين المنظمة للمجال.

وتعد جماعة تيزكيت من الوحدات الترابية المشكلة لإقليم إفران، تزخر هذه الجماعة بإمكانات ترابية متنوعة، تشكل قيمة مضافة للمجال الترابي. ويتدخل العديد من الفاعلين من أجل تدبير الموارد التي تتوفر عليها، بهدف تحسين ظروف عيش الساكنة المحلية وتحقيق تنمية مستدامة، في إطار مشاريع ترابية معبئة لكل الطاقات المحلية. وعليه تحاول هذه الدراسة إبراز دور الفاعلين في تحقيق التنمية بجماعة تيزكيت من خلال تدخلاتهم ومشاريعهم المنجزة.

الكلمات المفاتيح: الجماعة الترابية؛ الفاعل؛ التنمية؛ المشاريع؛ تيزكيت.

Abstract:

Territorial Communes have today a colossal contribution in sustained development, because they are more connected its citizens and their needs, electing its representatives as well ; therefore, they are more empowered with a solid rule of law which organizes and monitors its territory.In this regard, the Tizguit community is one of the biggest communes that constitutes the Ifrane Province.This commune owns different rich resources that add value to its territorial space.

Hence, many stakeholders contribue through their interoperable management towards a good governance of these ressources to increase the citizens living, and create sustainable development through concrete territorial investments.

In this direction, the following study endeavors to shed light on these territorial stakeholders in Tizguit and their endeavors to promote sustained development via fulfilled projects and investments in the region.

Keywords : territorial commune, stakeholder, develoment, projects, Tizguit.

مقدمة

لا يستقيم الحديث عن التنمية دون التطرق إلى الفاعل الترابي، فالفاعل هو من يخطط ويدبر ويقيم السياسات الترابية، كما أن أوجه القصور في مجال أو قطاع معين، يجعل الفاعل المتدخل مسؤولا بالدرجة الأولى. فالدولة هي المحيط الاجتماعي الذي يمكن للأشخاص أن يبحثوا فيه عن الاستجابة للحاجيات بواسطة العمل المنظم، وهي التي تضمن عدم المواجهة بين الأفراد أثناء بحثهم عن تلبية حاجياتهم (TALIBA. L 2001.P 31.)، والتي ظلت لمدة طويلة، الفاعل الأساسي في كل المجالات سواء كانت اقتصادية، اجتماعية أو ثقافية، كان الهاجس الأمني حاضرا بقوة في كل المبادرات التنموية.

وتشكل الجماعة الترابية تيزكيت مجالا غنيا من حيث الموارد الترابية، هذا الغنى يمكن أن يشكل عاملا محفزا للساكنة المحلية والفاعلين إذا تم استغلاله بطرق عقلانية، من خلال تحفيز وإثارة الموارد الكامنة وتحويلها لموارد مفعلة تساهم في التنمية المحلية بهذا المجال الترابي.

إذ أن بلورة أية استراتيجية تنموية بما فيها المجال الجبلي تقتضي تجنيد كل الطاقات المحلية، وتنظيم جدي يقوم على المشاركة النشيطة للفاعلين وللسكان الذين لهم القدرة على التعبير عن حاجياتهم ومتطلباتهم وانتظاراتهم المستقبلية، وبذلك نكون أمام تجميع المؤهلات والطاقات والموارد المتاحة، وتوجيهها نحو مشروع ترابي يساهم في التنمية المحلية. ومن هذا المنطلق يمكن طرح التساؤلات التالية:

- من هم الفاعلين المساهمين في تدبير وتنمية مجال الدراسة؟
- وماهي أبرز مكامن نجاح وفشل تدخلات هؤلاء الفاعلين وأهم المشاريع المنجزة؟

للإجابة عن عن هاذين التساؤلين ننطلق من الفرضيتين التاليتين:

- للفاعلين دور مهم في تنمية وتدبير الجماعة الترابية تيزكيت، وبالتالي فهم غير مسؤولين عن تدني المؤشرات التنموية للمجال.
- إن من شأن توسيع قاعدة المشاركة لكل الفاعلين المعنيين بالتنمية، بما فيهم السكان، أن يساهم في خلق الأرضية الخصبة لانطلاق مشروع تنموي حقيقي وديناميي.

ومن أجل تمحيص هذه الإشكالية، تم اختيار جماعة تيزكيت كمجال للدراسة، وهي إحدى الجماعات المشكلة لإقليم إفران، بلغ تعداد ساكنتها 10693 حسب الإحصاء العام للسكان والسكنى لسنة 2014 (المندوبية السامية للتخطيط، 2014) والخرائط التالية توضح الموقع الجغرافي لمجال الدراسة إقليميا وجهويا ووطنيا.

خريطة رقم 1: توطين مجال الدراسة إقليميا وجهويا ووطنيا

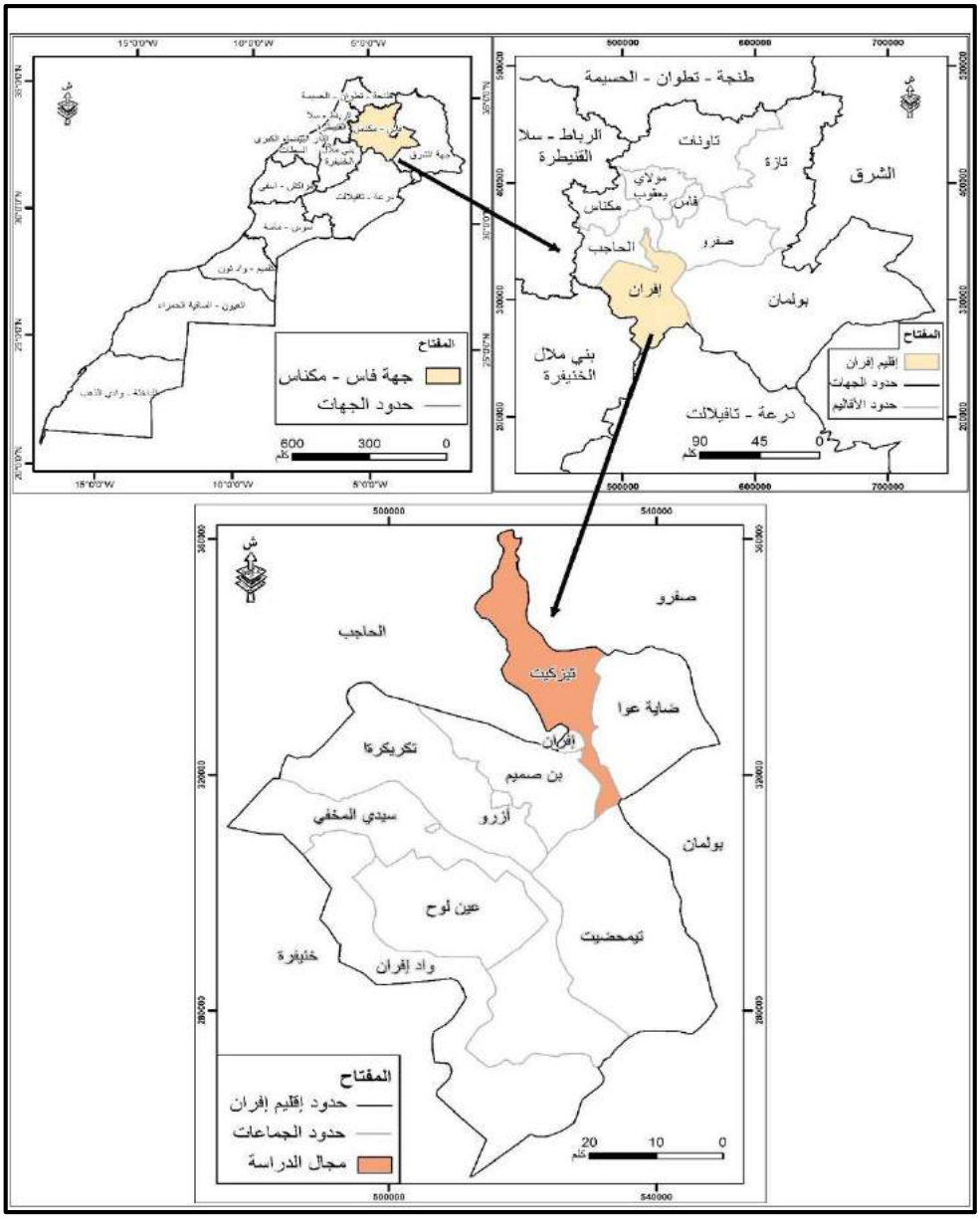

المصدر: عمل شخصي2021

لا يمكن الحديث عن التنمية المحلية والموارد دون الوقوف على تدخلات الفاعلين واستراتيجياتهم، فالتنمية المحلية نتاج لتدخل الفاعل، كل حسب تخصصه وكذا الصلاحيات التي يخولها له القانون، وتعد مؤسسات الدولة أبرز المتدخلين، حيث تم الانتقال من الجماعات المحلية إلى مفهوم الجماعات الترابية وهو ذو معنى أدق وأشمل،

(رشيد بنعمر 2014. ص 313) في هذا الإطار سنقف على تدخلات كل من الجماعة الترابية لتيزكيت والمجلس الإقليمي من خلال دراسة أبرز المشاريع التي تم تمويلها من طرف هاذين الفاعلين.

1. الجماعة الترابية الفاعل الرئيسي في التنمية المحلية بجماعة تيزكيت

تعتبر الجماعات الترابية وحدات جغرافية متمتعة بالشخصية المعنوية، وتمارس اختصاصات محددة من قبل المشرع، لها علاقة بالشؤون المحلية تحت وصاية السلطات المركزية. وتنتخب هذه الجماعات مجالس تتكفل بتدبير شؤونها تدبيرا ديمقراطيا طبق الشروط التي يحددها القانون. (أحمد أجعون، 2013، ص 37).

فالهدف من خلق الجماعات الترابية ليس فقط تقريب الإدارة من المواطن، بل يتعداه إلى إشراكه في تحقيق أهداف المساهمة في ازدهاره ورخاءه الاقتصادي، (محمد درويش، 2015، ص 33) فالسياسة التنموية الهادفة تتوخى الرفع من المستوى المحلي، هي تلك التي تجعل من الجماعة الترابية الحلقة المحورية للتنمية، قطب إشعاع اقتصادي واجتماعي وثقافي وبيئي. فالمستوى المحلي هو التراب الذي يجب أن تظهر فيه المبادرة مباشرة انطلاقا من الفاعلين المحليين.

صورة رقم 1: مقر الجماعة الترابية تيزكيت بزاوية سيدي عبد السلام

المصدر: عدسة شخصية، غشت 2021

تم إنجاز العديد من المشاريع بالجماعة الترابية، والجدول التالي يقدم بالتفصيل توزيع هذه المشاريع بالجماعة، ونوعيتها وتكلفتها.

جدول رقم 1: توزيع المشاريع المنجزة والتي هي في طور الإنجاز بالجماعة الترابية تيزكيت بين سنتي 2015-2019

الجماعة الترابية	تاريخ انطلاق الانجاز	نوعية المشروع	التكلفة الاجمالية بالدرهم
تيزكيت	2015	بناء حائط سياج لمقبرة ايت حسو	58800.00
	2015	إصلاحات وأشغال كبرى (دار الجماعة)	49614.00
	2015	إعداد مجموعة من المسالك القروية لكل من ايت احماد	169872.00
	2015	وضع الأعمدة والأسلاك لكل من دوار أم علي	23760.00
	2016	مساعدات تقنية	8400.00
	2017	مشروع مندمج لإعادة تأهيل مركز عين حناش	1771696.50
	2017	اصلاح المسالك بدوار سيدي ابراهيم وعين حناش	290708.78
	2018	مشروع مندمج لإعادة هيكلة مركز عين جناش، دفعة ثانية	1931829.36
	2018	أشغال كبرى (صيانة الجماعة)	68364.00
	2018	إصلاح المسالك بالجماعة	847620.84
	2019	أشغال الإنارة العمومية	31666.00

المصدر: الجماعة الترابية تيزكيت، قسم الصفقات العمومية، 2020

- **مشروع إعادة تأهيل "زاوية سيدي عبد السلام " بجماعة تيزكيت**

يهدف هذا المشروع إلى تزويد زاوية سيدي عبد السلام بالتجهيزات الأساسية والتصفيف المعماري وتهيئة الواجهات، تم إتمام الشطر الأول من المشروع والشطر الثاني قيد الإنجاز. تقدر تكلفة المشروع ب 24.000.000.00 درهم موزعة حسب نوعية التدخل ومساهمة كل شريك على الشكل التالي:

جدول رقم 2: توزيع الميزانية الخاصة بإعادة تأهيل "زاوية سيدي عبد السلام " بجماعة تيزكيت

المشاريع	الشريك المعني	مبلغ المساهمة بمليون الدرهم
التصفيف المعماري ولتهيئة الواجهات	المجلس الاقليمي لإفران + جماعة تيزكيت	5.00
تأهيل البنيات التحتية والتجهيزات الأساسية	وزارة اعداد التراب الوطني والتعمير والاسكان وسياسة المدينة + وزارة الداخلية	7.50
التهيئة الطبيعية والبيئية والمجالية	وزارة اعداد التراب الوطني والتعمير والاسكان وسياسة المدينة + جهة فاس مكناس	7.00
تأهيل التجهيزات الرياضية	وزارة اعداد التراب الوطني والتعمير والاسكان وسياسة المدينة + المجلس الاقليمي لإفران	2.00
تأهيل التجهيزات الثقافية والتاريخية	جهة فاس مكناس	1.00
تأهيل التجهيزات الاقتصادية والتجارية	وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والاسكان وسياسة المدينة + المجلس الإقليمي لإفران	1.00
التشوير الافقي والعمودي	جهة فاس مكناس + المجلس الإقليمي لإفران	0.50
المجموع		24.00

المصدر: قسم الجماعات المحلية، عمالة إقليم إفران، 2020

يلتزم الشركاء بالمساهمة في تمويل المشروع حسب مجالات تدخلهم في حدود المبالغ المحددة وفق الجدولة الزمنية التالية:

مبيان رقم 1: توزيع مساهمة الشركاء في مشروع إعادة تأهيل" زاوية سيدي عبد السلام" بجماعة تيزكيت بالمليون درهم

المصدر: قسم الجماعات المحلية، عمالة إقليم إفران، 2020

بتحليل أرقام المبيان رقم 1 يتضح أن وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة المساهم الأول في المشروع ب 8 ملايين درهم، تليها وزارة الداخلية، وتطرح في بعض الأحيان إشكالية مدى التزام الشركاء بتحويل المساهمات المتفق عليها.

- **اتفاقية شراكة لمشروع تأهيل مركز عين حناش بجماعة تيزكيت**

تهدف هذه الاتفاقية إلى تحديد وتنظيم إطار عام لتدخل الأطراف المتعاقدة من أجل إنجاز وتمويل الأشغال المتعلقة بمشروع تأهيل مركز "عين حناش" بجماعة تيزكيت وتزويده بالتجهيزات الأساسية الضرورية، كما تحدد المساهمة المالية للأطراف ومدة إنجاز المشروع الذي هو في طور الإنجاز في مايلي:

جدول رقم 3 توزيع المشاريع والشركاء وميزانية تأهيل مركز عين حناش بجماعة تيزكيت

المشاريع	الشريك المعني	تكلفة بمليون الدرهم
تأهيل البنيات التحتية والتجهيزات الاساسية	وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والاسكان وسياسة المدينة + وزارة الداخلية	2.00
تأهيل التجهيزات الاقتصادية والتجارية	وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والاسكان وسياسة المدينة + وزارة الداخلية	2.00
تأهيل التجهيزات الرياضية والترفيهية	المجلس الجهوي لفاس مكناس +المجلس الاقليمي لإفران	1.50
التهيئة البيئية والمجالية	وزارة الداخلية + المجلس الجهوي لفاس مكناس	1.00
التشوير العمودي والأفقي	المجلس الجماعي لتيزكيت + المجلس الاقليمي لإفران	0.50
المجموع	7.00 مليون الدرهم	

المصدر: قسم الجماعات المحلية، عمالة إقليم إفران، 2020

يضم مشروع تأهيل مركز عين حناش بجماعة تيزكيت عدة عناصر، اقتصادية وتجارية ورياضية وترفيهية وبيئية ومجالية إضافة إلى التشوير العمودي والأفقي، بتكلفة إجمالية تصل إلى 7 ملايين درهم، والجدول التالي يبرز المساهمين في هذا المشروع.

جدول رقم 4: توزيع مساهمة الشركاء لتأهيل مركز عين حناش بجماعة تيزكيت

الشركاء	2020	2021	2022	المساهمة بمليون درهم
وزارة اعداد التراب الوطني والتعمير والاسكان وسياسة المدينة	1.00	1.00	00	2.00
وزارة الداخلية	1.00	1.00	00	2.00
مجلس جهة فاس مكناس	1.00	0,50	00	1.50
مجلس اقليم افران	00	0.50	0.50	1.00
مجلس جماعة تيزكيت	00	0.50	00	0.50
المجموع العام	3.00	3.5	0.50	7.00

المصدر: قسم الجماعات المحلية، عمالة إقليم إفران، 2022

تعد وزارة الداخلية أهم مساهم رفقة وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة بحوالي 2 مليون درهم، إضافة إلى مجلس الجهة والمجلس الإقليمي، وهو ما يوضح أهمية المقاربة التشاركية في إنجاز المشاريع التنموية بمجال الدراسة.

لا بد من معرفة مدى رضى الساكنة على مختلف الخدمات والتدخلات التي تقوم بها الجماعات الترابية بمجال الدراسة، في هذا الإطار تم توجيه سؤال إلى أرباب الأسر بجماعة تيزكيت، والأجوبة كانت على الشكل التالي:

مبيان رقم 2: توزيع تقييم أرباب الأسر لخدمات الجماعة الترابية تيزكيت

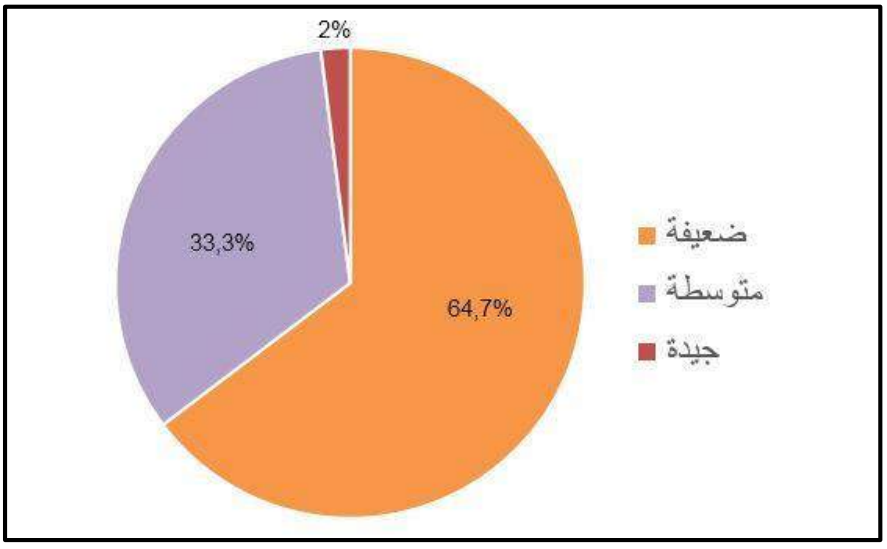

المصدر: عمل- ميداني سنة 2019

صرحت النسبة الغالبة من أرباب الأسر لجماعة تيزكيت أن تدخلات الجماعات الترابية ضعيفة بحوالي 64.7%، وذلك راجع لضعف المؤشرات التنموية بهذا المجال القروي. ويعكس هذا التقييم ضعف الخدمات المقدمة من طرف الجماعات القروية، الأمر الذي يتطلب التدخل من خلال مشاريع حقيقية، واسترجاع ثقة المواطن، بدل اعتبار هذا الأخير ورقة انتخابية فقط، كما يجب الاعتماد على أشخاص لهم دراية بالتدبير الترابي، بدل الاعتماد على الشيوخ والأعيان.

2. المجلس الإقليمي متدخل مهم في تمويل المشاريع الترابية

لقد أصبح نظام اللامركزية الذي يسير عليه المغرب نهجا راسخا وخيارا استراتيجيا يرمي إلى تكريس القرب والارتقاء بالجماعات الترابية إلى مستوى شريك يضطلع بدوره في سبيل تحقيق تنمية مندمجة ومستدامة. وفي هذا الصدد قدم دستور 2011 نقلة نوعية في الاختصاصات والصلاحيات المنوطة بالعمالات والأقاليم من أجل إقرار تنظيم ترابي متكامل وأصبحت العمالة أو الإقليم مؤسسة دستورية وفاعل رئيسي في مسلسل التنمية الذي يتسم بالشمولية والإدماج والمشاركة.

وتعتبر العمالة أو الإقليم حسب دستور 2011 جماعة ترابية خاضعة للقانون العام، تتمتع بالشخصية الاعتبارية والاستقلال الإداري والمالي، وتشكل إحدى مستويات التنظيم الترابي للمملكة وتدبر شؤونها اعتمادا على مبدأ التدبير الذي يخول لها في حدود صلاحيتها واختصاصاتها، سلطة التداول بشكل ديمقراطي حر وسلطة تنفيذ مداولاتها وقراراتها.

وفي هذا الإطار أنيطت بالعمالة أو الإقليم مهام النهوض بالتنمية الاجتماعية داخل مجالها الترابي خاصة بالوسط القروي وكذا في المجالات الحضرية وتتمثل هذه المهام في تعزيز النجاعة والتعاضد والتعاون بين الجماعات المتواجدة داخل ترابها. ولهذه الغاية تعمل العمالة أو الإقليم على:

- توفير التجهيزات والخدمات خاصة في الوسط القروي؛
- تفعيل مبدأ التعاضد بين الجماعات وذلك بتوفير الخدمات وإنجاز المشاريع التي تتعلق أساسا بالتنمية الاجتماعية بالوسط القروي؛
- محاربة الإقصاء والهشاشة في مختلف القطاعات الاجتماعية؛

وتعمل العمالة أو الإقليم على تحقيق هاته الغايات مع مراعاة سياسات واستراتيجيات الدولة في هذه المجالات ولهذه الغاية تمارس العمالة أو الإقليم اختصاصات ذاتية واختصاصات مشتركة مع الدولة واختصاصات منقولة

إليها من هذه الأخيرة. كما مول المجلس الإقليمي لعمالة إفران العديد من المشاريع التنموية بين سنة 2015 و2019 من بينها مشاريع خاصة بالجماعة الترابية تيزكيت وهو ما يوضحه المبيان التالي:

مبيان رقم 3: توزيع قيمة مشاريع المجلس الإقليمي بجماعة تيزكيت ما بين 2015 و2019

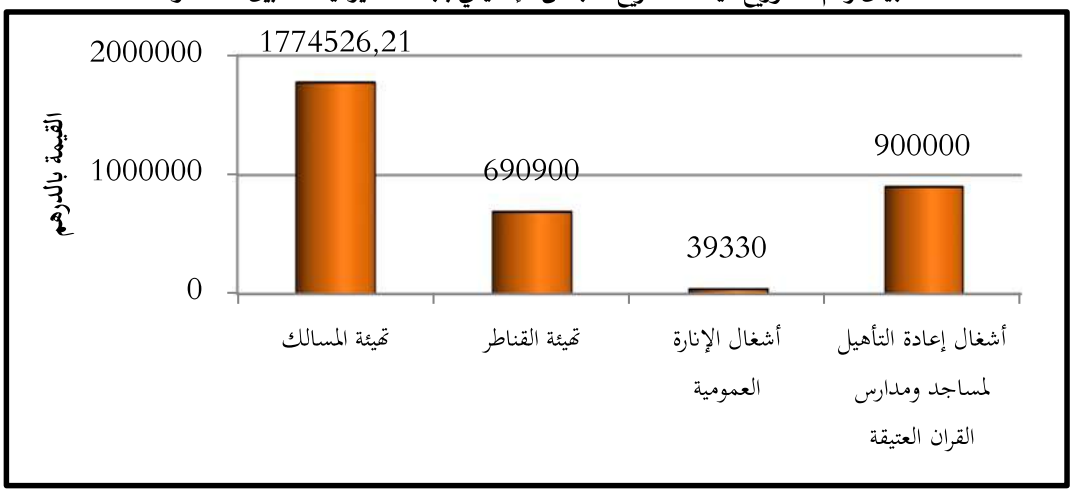

المصدر: المجلس الإقليمي لإفران سنة 2021

تأتي مشاريع تهيئة المسالك في المرتبة الأولى بحوالي مليون درهم، تليها أشغال إعادة التأهيل لمساجد ومدارس القرآن العتيقة، ثم أشغال تهيئة القناطر، وهو ما يوضح أن الجماعات القروية لا زالت تبحث عن الأساسيات (تعليم، مسالك، إنارة عمومية... إلخ)، عكس المجالات الحضرية التي تبحث عن الرقي بالمجال الحضري.

جدول رقم 5: مكامن نجاح وفشل تدخلات مختلف الفاعلين في مجال الدراسة

الفاعلون	مكامن النجاح	مكامن الفشل
-المؤسسات العمومية للدولة -الجماعة الترابية -المجلس الاقليمي	-التزام الشركاء بشروط الاتفاقية المبرمة - إشراك الساكنة المحلية في تشخيص المشروع ووضع اقتراحاتهم ضمن الأولويات - وجود اعتمادات مالية للمشاريع.	- تقلبات الأسعار خلال فترة كورونا - ندرة الموارد الأولية - تعثر الشركاء بالوفاء بالتزاماتهم المالية المحددة لكل طرف - ضعف المقاربة التشاركية -غياب التنسيق مع باقي الفاعلين.

لتجاوز الصعوبات التي تعاني منها الجماعات الترابية في وضع المخططات التنموية، يجب الاعتماد على مقاربة شاملة ومتكاملة تقوم على الإشراك الحقيقي للجماعات الترابية عبر تمكينها من الوسائل المالية اللازمة من إنجاز مخططاتها. ويقترح بهذا الخصوص إما تخصيص جزء من الضرائب الوطنية قصد البحث عن موارد جديدة في إطار شراكات لإنجاز هذه المخططات أو إحداث بند إجباري داخل الميزانية المحلية يخصص لهذا الغرض.

كما يجب على الجماعات الترابية أن تعمل على وضع هيكلة إدارية تضم مصالح أو مكاتب خاصة بالدراسات وإعداد المشاريع وجمع المعطيات المتعلقة بالجماعة لكي تقوم باستغلالها في فترة إعداد المخططات.

وإلى جانب هذا، يجب تشجيع الجماعات الترابية على توظيف الأطر العليا والمتخصصة المكلفة بوضع المخططات، أو على الأقل عبر إبرام عقود مع هيئات أو أشخاص يشهد لهم بالكفاءة في هذا المجال.

هذا بالإضافة إلى تنمية وتقوية قدرات الفاعل المحلي من خلال اكتساب المعارف الضرورية وتملك المهارات اللازمة لصناعة القرار المحلي بشكل ينسجم مع الاختصاصات الممنوحة بموجب القوانين التنظيمية للجماعات الترابية، وتنظيم ورشات تكوينية للرفع من قدرات الفاعلين في مجال تدبير الشأن المحلي في جميع المستويات، لأن التكوين أضحى أمرا ضروريا لمواكبة التطورات التي يعرفها العصر في شتى المجالات.

خاتمة

نستنتج من خلال ما سبق أن الفاعلين بما فيهم تدخلات الدولة من خلال مصالحها بجماعة تيزكيت مازالت خاضعة للنظرة القطاعية، فبالرغم من توفر المجال على مجموعة من الموارد ذات الخصوصية لكنها لا تستغل بشكل قد يساهم في التنمية المحلية، حيث أن تدخلات الفاعلين واستراتيجياتهم حول المجال لازالت لم ترقى إلى المستوى المطلوب خاصة بالمجال القروي ويرجع ذلك إلى ضعف التدابير، وافتقار هذه المؤسسات إلى الموارد المالية والبشرية اللازمة للقيام بمهامها ويظهر ذلك بشكل كبير بجماعة تيزكيت إضافة إلى ضعف التنسيق بين مختلف الفاعلين بالمجال، حيث تتعارض تدخلاتهم في كثير من الحالات، وإغفال إشراك الساكنة في مختلف العمليات التنموية لأن النظرة الفوقية التي تتخذ القرارات من أعلى دون تشاور مع الساكنة المعنية، أصبحت مرفوضة من قبل مختلف الفاعلين المحليين، الذين يعتبرون أن تنمية المجال يجب أن تأخذ بعين الاعتبار حاجيات ساكنته وهو ما يصطلح عليه التنمية من الأسفل.

في هذا الإطار لا بد من تقوية الجهود، وتوحيد الرؤية، بهدف تحقيق التنمية المنشودة، علما أن هذا المجال يزخر بموارد ترابية متنوعة، تنتظر التثمين والتسويق، سواء الموارد الطبيعية (غابة، موارد مائية، وحيش... إلخ)، أو بشرية (ساكنة مهمة، تراث ثقافي مادي وغير مادي متنوع... إلخ).

قائمة المراجع:

- أحمد أجعون (2013): "التنظيم الإداري المغربي بين المركزية واللامركزية" المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية، سلسلة مؤلفات وأعمال جامعية، العدد 96، المغرب.
- رشيد بنعمر (2014): "الحكامة الجيدة: التابث و المتحول في تكريس الجهوية المتقدمة"، منشورات مختبر الأبحاث والدراسات الجغرافية و التهيئة و الكرطوغرافية، كلية الآداب والعلوم الانسانية سايس- فاس، عدد 34، المغرب.
- محمد درويش (2015): "التسويق الترابي ورهان التنمية المحلية بالمغرب نموذج جهة مكناس تافيلالت وآفاق مشروع الجهوية المتقدمة" " أطروحة لنيل الدكتوراه في القانون العام بجامعة سيدي محمد بن عبد الله كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية ظهر المهراز—فاس، المغرب.
- المندوبية السامية للتخطيط، بنعمر (2014): الإحصاء العام للسكان والسكنى.
- TALIBA. L 2001, Rôle de la société civile dans le développent régional, mémoire pour l'obtention du diplôme des études supérieures approfondies, en Economie, université Mohamed I, faculté des sciences juridiques économie et sociales, Oujda.P 31.

الأسواق الأسبوعية ودورها في التنشيط الاقتصادي للمراكز الصاعدة: حالة سوق السبت بمركز تادرت، (المغرب)

The weekly markets role in economic revitalization of the emerging centers, the case of the Saturday market in the taddart center, (Morocco)

محمد الهشمي[1]، زهير النامي[2]

Mohamed EL HACHMI,[1] Zouhair EN.NAMY[2]

[1]جامعة سيدي محمد بن عبد الله، الكلية متعددة التخصصات تازة، المغرب، elhachmi.geo@gmail.com

[2]جامعة سيدي محمد بن عبد الله، كلية الآداب والعلوم الإنسانية سايس فاس، المغرب، zouhair.ennamy@usmba.ac.ma

ملخص

تهدف هذه الدراسة إلى تشخيص واقع حال الأسواق بالجماعة الترابية تادرت بإقليم جرسيف، خاصة السوق الأسبوعي الذي ينعقد في مركز تادرت، من خلال إبراز بنياته وأشكال تنظيمه ومساهمته في الدينامية الاقتصادية والتعريف بالمركز من خلال تحديد نطاق إشعاعها التجاري. خلصت الدراسة إلى ضعف تنظيم هذا الفضاء التجاري، وهيمنة السلع المرتبطة بالقطاع الفلاحي، إلا أنه ورغم هذه التحديات، فالسوق الأسبوعي يساهم في تنمية الموارد المالية لجماعة تادرت، وفي إشعاع المركز جهويا ووطنيا من خلال تحركات التجار وزبنائهم، كما تدعم الأسواق الموسمية لمنتوج الزيتون هذه الدينامية.

الكلمات المفاتيح: الأسواق الأسبوعية؛ الدينامية الاقتصادية؛ الإشعاع التجاري؛ مركز تادرت.

Abstract:

The article aims to approach the weekly market for the taddart community in Guercif province, which takes place at taddart center, by studding its structures, and forms of organization, and his contribution in economic dynamic, and publicize the center by determine its commercial radiation range.

The study concluded at random organization of this commercial space and to the dominance of commodities related to the agricultural sector, and contributes of the financial resources of the taddart community, and in the radiation of the center regionally and nationally, by the movements of merchants and their customers. This radiance is supported by seasonal market for olive product.

Keywords : The weekly markets ; the economic dynamic; the commercial radiation; Taddart center

مقدمة

تعد الأسواق الأسبوعية ظاهرة سوسيواقتصادية ميزت المجتمع المغربي عبر التاريخ، إذ يعد يوم انعقادها بمثابة "يوم العيد" [Troin J.T, 1975]، كما تشكل محليا الفضاء الاقتصادي للتداول، بحيث تلبى منه الحاجيات الأساسية وعن طريقه تتم عملية تصريف السلع ذات الأصول الريفية. لا يقتصر دور الأسواق الأسبوعية على ما هو اقتصادي فقط، بل يتعدى ذلك إلى الميادين الاجتماعية، الإدارية والسياسية، وأبرز تجليات هذه الوظائف تلخصت في اعتماد المستعمر على هذه الوحدات التجارية في بسط السيطرة على القبائل المغربية الثائرة، وبالتالي مهدت الطريق أمام تغلغل النظام الرأسمالي الغربي في المجالات الترابية الوطنية المنغلقة على ذاتها. ومنذ الاستقلال أصبح المغرب يعتمد على الأسواق الأسبوعية لتنويع وتنمية الموارد المالية للجماعات الترابية؛ من خلال أشكال التدبير المختلفة، مقابل إهمال تنظيمها وتقنين العمل التجاري داخلها.

وتماشيا مع السياق، ينتمي المركز الصاعد تادرت إلى إقليم جرسيف، ويعرف دينامية ملحوظة خلال السنوات الأخيرة على جميع المستويات بما فيها الاقتصادية وتحديدا التجارية، وتعد الأسوق الأسبوعية أحد عواملها ومظاهرها. وتهدف هذه الورقة البحثية إلى دراسة بنيات هذا الأسوق ومدى مساهماتها في الدينامية الاقتصادية الحالية التي يشهدها المركز.

I. الإطار المنهجي للدراسة

قبل إبراز نتائج الدراسة، لا بد من تقديم الإشكالية المطروحة وفرضياتها إضافة إلى توضيح الأدوات المتبعة، دون إغفال تحديد المجال المدروس.

1. إشكالية الدراسة

يعرف إقليم جرسيف نقلة نوعية في عدة قطاعات خلال السنوات الأخيرة، بما في ذلك الميدان التجاري. وعلى هذا الأساس، تشكل الأسواق الأسبوعية لجماعة تادرت أبرز الوحدات التجارية في جماعة تادرت، تسدي عدة وظائف إلى السكان المنتمين للجماعة الترابية المذكورة، وتحظى بمكانة أساسية في تدبير الشأن المحلي؛ بفعل ما عوائدها المالية.

من هنا تتبلور إشكالية هذه الدراسة والتي يمكن صياغتها في السؤال الإشكالي التالي "ما واقع حال الأسواق بجماعة تادرت وكيف تساهم في الدينامية المحلية؟" من أجل الإجابة عن هذا السؤال المركزي، قمنا بتقسيمه إلى الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هي خصائص الأسواق بمجال الدراسة؟
- كيف تساهم الأسواق في التنشيط الاقتصادي للمركز الصاعد تادرت؟

2. فرضيات الدراسة

تعد الفرضية من أساسيات البحث العلمي عموما، والبحث الجغرافي على وجه الخصوص، والهدف منها تقديم أجوبة أولية للتساؤلات المطروحة، في هذا الإطار انطلقنا من فرضيتين أساسيتين هما كالتالي:

- تتعدد خصائص الأسواق بجماعة تادرت، حيث تتميز بأهمية تسويق المنتجات الفلاحية وتعرف رواجا تجاريا مهما؛
- تساهم الأسواق في خلق دينامية ترابية على مستوى مجال الدراسة، من خلال رقم معاملات مهم، وكذا انعكاسات إيجابية على باقي القطاعات الاقتصادية الأخرى.

3. أدوات الدراسة

يشكل البحث الميداني ركيزة من ركائز البحث الجغرافية، في هذا الإطار تم الاعتماد بشكل كبير جمع المعطيات الميدانية انطلاقا من تعبئة الاستمارة بسوق تادرت، إضافة إلى الملاحظة المباشرة والقيام بالمقابلات المباشرة أو عن بعد مع بعض الفاعلين في السوقين (تجار، زبناء، مسؤولين اداريين). فضلا عن استعمال بعض المعطيات الرسمية الصادرة من الجماعة الترابية تادرت.

تمت إعادة معالجة هذه النتائج باستعمال بعض البرامج المعلوماتية مثل؛ Excel، ونظم المعلومات الجغرافية (ArcGis، Google Earth)، وبعد ذلك تم الاعتماد في تحليلها على التحليل الجغرافي يدمج بين ما هو مجالي بما هو اقتصادي.

4. تقديم مجال الدراسة

تنتمي الجماعة الترابية تادرت إلى إقليم جرسيف، والذي تأسس في سنة 2009 بموجب المرسوم رقم 2.09.319 الصادر في 17 من جمادى الثانية 1430 (11 يونيو 2009)، بحيث كانت الجماعات الترابية المؤسسة له تنتمي قبل ذلك إلى إقليم تازة منذ نهاية خمسينيات القرن الماضي. ينتمي إقليم جرسيف إلى جهة الشرق في التقسيم الجهوي الجديد، بعد أن كان ينتمي إلى جهة تازة الحسيمة تاونات.

يقع مركز تادرت على الطريق الوطنية رقم 6، آخر أهم مركز في اتجاه الغرب، تحيط بجماعة تادرت مجموعة من الجماعات الترابية الأخرى حيث تحدها شمالا جماعتي مزكيتام وأولاد بوريمة، وجماعتي راس القصر والصباب جنوبا، أما شرقا فهي تحدها جماعة هوارة أولاد رحو.

خريطة رقم 1: التأطير المجالي للمركزين الصاعدين تادرت

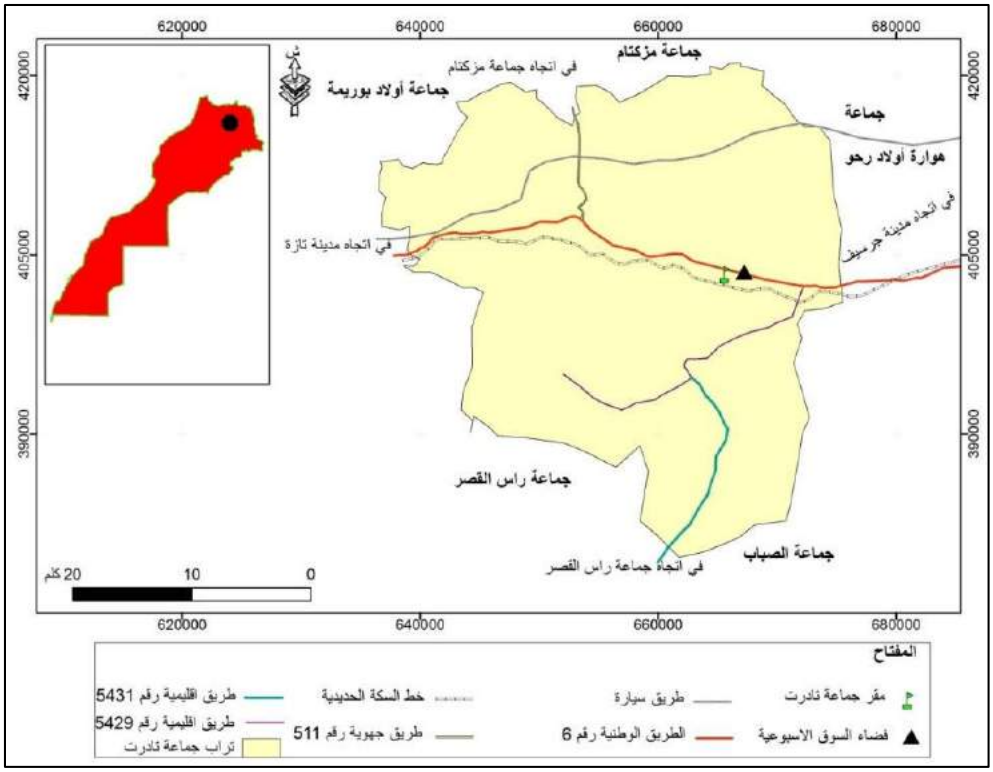

المصدر: مجهود شخصي اعتمادا على معطيات وزارة الداخلية، 2021.

جغرافيا؛ ينتمي موضع مركز تادرت إلى المناطق السهلية التي تشكل جزءا من سهول ملوية الشاسعة، كما يشكل نقطة اتصال السهل بالجبل، والغرب بالشرق، والشمال بالجنوب. يخترق نفوذ الجماعة الترابية تادرت واد مللو والذي يعد من أهم روافد واد ملوية، مما يجعل من المنطقة تسود بها الزراعة السقوية، وتحديدا غراسة أشجار الزيتون، كأشكال التكيف مع المناخ القاحل مقابل انبساط نسبي للطبوغرافيا.

5. الأسواق الأسبوعية بالمغرب وأهميتها في تنظيم وهيكلة المجال

قبل الشروع في دراسة السوق الأسبوعي بمركز تادرت، ارتأينا تقديم مدخل عام حول الأسواق الأسبوعية بالمغرب ودورها في هيكلة المجال، والهدف من ذلك، إبراز أهمية الأسواق الأسبوعية في النسيج الاقتصادي الوطني.

من خلال دراسة قام بها المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، تبين أن المجال المغربي يتوفر على 889 سوقا أسبوعيا، يأتي توزيعها كالتالي.

مبيان رقم 1: توزيع الأسواق الأسبوعية بالمغرب حسب الجهات

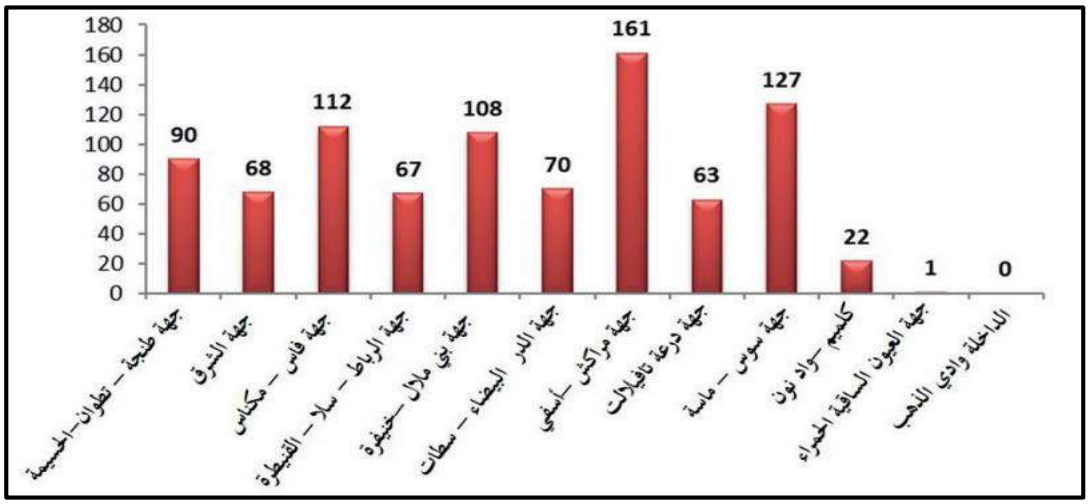

المصدر: المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، 2021، ص 12.

تتوفر جهة مراكش آسفي على أكبر عدد من الأسواق الأسبوعية، بما مجموعه 161 سوقا، أي ما يمثل 18.1% من إجمالي الأسواق الأسبوعية بالمغرب، تليها جهة سوس ماسة، ثم جهة فاس مكناس، وتؤدي الأسواق الأسبوعية عدة وظائف:

- وظيفة تجارية / اقتصادية: من خلال الرواج التجاري للسلع والبضائع على المستويات المحلية والإقليمية والجهوية والوطنية وحتى الدولية.
- وظيفة اجتماعية: فالسوق الأسبوعي بمثابة حفلة اجتماعية تقام كل أسبوع، تجمع المرتفقين من جميع الدواوير بالمجال القروي، ومن جميع الأحياء بالمجال الحضري، كما يعد فرصة لمعرفة الأخبار والمستجدات.
- الوظيفة الإدارية: فرصة للقيام بمختلف المسائل الإدارية بمركز الجماعة.
- الوظيفة الترفيهية: يشكل يوم السوق فرصة للراحة من الأعمال الأسبوعية.

إن الأسواق الأسبوعية لها دور أساسي في هيكلة المجال، حيث أن مجموعة من المدن كانت في الأصل مقرا للسوق الأسبوعي، قبل أن تنمو وتتمدد، مستفيدة من الرواج الاقتصادي ومن ارتفاع أثمنة الأرض، وهو ما يحتم

الاهتمام بالأسواق الأسبوعية والعناية بها، ومعالجة مختلف الاختلالات التي تشوبها، خاصة في شق التنظيم والبينات التحتية.

II. نتائج ومناقشة

تتوفر جماعة تادرت على سوق أسبوعي خاص بها، وقد شكلت هذه الورقة البحثية فرصة للوقوف عند بعض خصائصها وبنياتها، وكيفية تنظيمها للمجال الجهوي والمحلي.

1. السوق الأسبوعي تادرت: البنيات والوظيفة الاقتصادية المقدمة لصالح المركز

1. 1 بنية السوق الأسبوعي لمركز تادرت: أهمية المنتوجات الفلاحية

يعد السوق الأسبوعي فضاء لعرض وتصريف مختلف السلع والخدمات والوظائف لصالح مرتاديه والتجار العاملين داخله، ويبرز المبيان التالي بنية سوق تادرت:

مبيان رقم 2: أنواع السلع المعروضة بالسوق

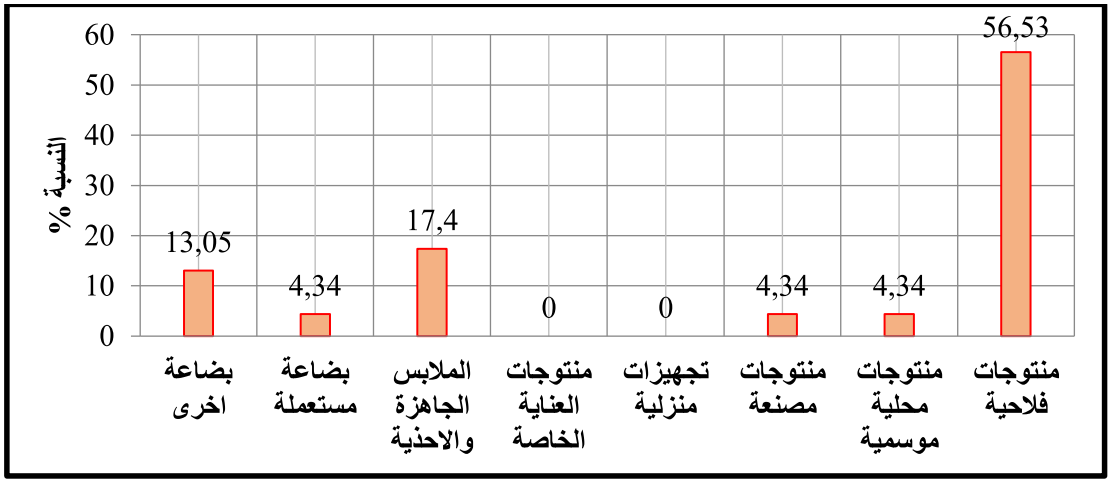

المصدر: البحث الميداني

تحتل المنتوجات الفلاحية مكانة أساسية في العرض الذي يقدمه السوق الأسبوعي لكل تادرت بما نسبته 56,53%؛ تشمل هذه السلع الخضر والفواكه واللحوم بكل أنواعها، الدواجن ومنتجاتها، الأعلاف والحبوب، الأدوات الفلاحية، التمور والمواشي بكل أصنافها، بالإضافة إلى شتائل الزيتون والأشجار المثمرة. تعكس هذه الهيمنة بوضوح طبيعة المنطقة ذات الصبغة القروية، حيث تعتبر من بين أهم المناطق الفلاحية بالمغرب والتي تعرف نهضة فلاحية "عفوية"؛ بحيث تشهد في السنوات الأخيرة دينامية في القطاع الفلاحي، تتجلى في اتساع رقعة الأراضي

المستصلحة، والاستخدام الواسع لتقنيات جديدة في السقي التي أصبحت تميز الضيعات الفلاحية (Les Fermes)، بإيعاز من الوزارة الوصية على القطاع (المشاريع المنضوية تحت لواء مخطط المغرب الأخضر)، لتشكل الأسواق الأسبوعية المحلية أهم منفذ لتسويق وتوزيع هذه المنتوجات على المستهلكين والتجار على حد سواء.

ينضاف إلى ذلك، إسهام الحمولة الديمغرافية القوية التي تزخر بها الجماعة الترابية التي يتواجد بها هذا السوق مقارنة بباقي الجماعات التي تشمل إقليم جرسيف في خلق سوق استهلاكية محلية واعدة، حيث انتقل عدد سكان جماعة تادرت من 20174 نسمة سنة 2004 إلى 22138 نسمة سنة 2014 [للمندوبية السامية للتخطيط www.hcp.ma]. ويتميز السلوك الاستهلاكي للأسر المحلية .كمثيلاتها على الصعيد الوطني . بالحضور الوازن لهذه المواد (خضر، فواكه، لحوم...) على موائد هذه الأسر.

صوررقم 1 - 2 - 3 - 4: جانب من السلع المعروضة بالسوق الأسبوعي تادرت

المصدر: عدسة شخصية بتاريخ 23 غشت 2021

1. 2 التنظيم المجالي للسوق الأسبوعي تادرت

تم الاعتماد على المرئيات الفضائية بالألوان الحقيقية (Google Erth) والعمل الميداني داخل السوق الأسبوعي بتادرت أثناء انعقادها، لتحديد مختلف السلع والخدمات المعروضة لوضع تصميم لها.

شكل رقم 1: تصميم السوق الأسبوعي تادرت

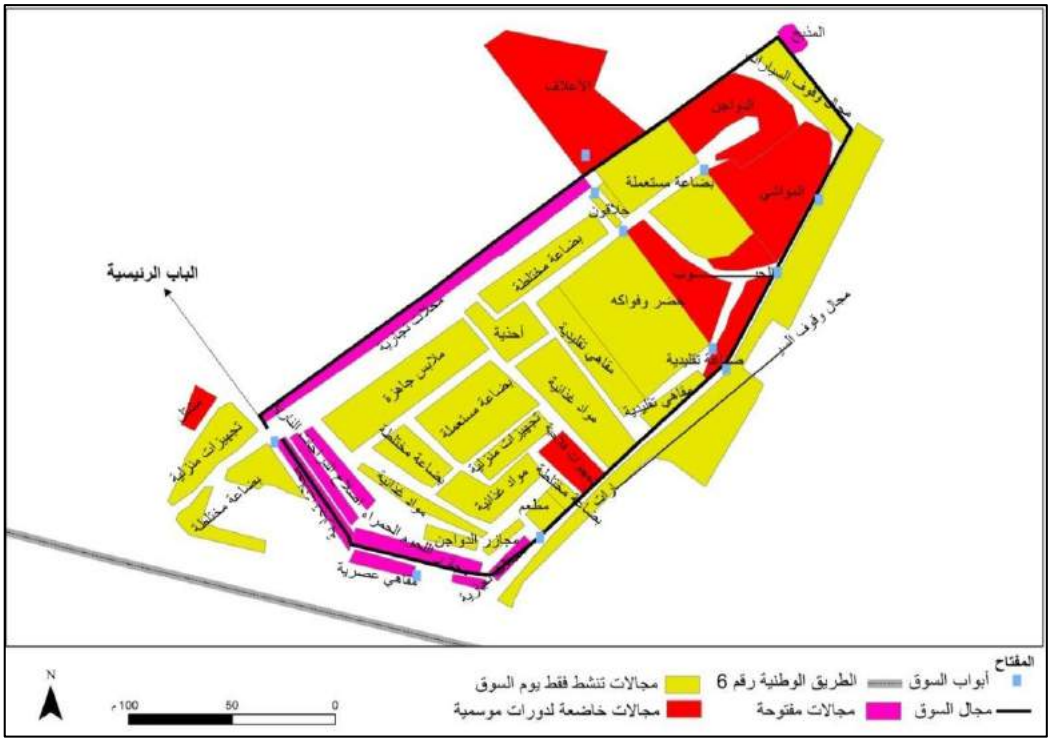

المصدر: عمل شخصي

نلاحظ من خلال التصميم أعلاه أن المجالات المفتوحة طيلة أيام الأسبوع هي محلات الجزارة لتلبية حاجيات المركز القروي أو المسافرين بل وحتى بعض الساكنة من مدينة جرسيف القريبة جغرافيا من المركز. ثم تأتي بعدها المقاهي العصرية، حيث تشهد رواجا تجاريا كبيرا خلال يوم انعقاد السوق الأسبوعي، غير أنها تبقى مفتوحة في وجه الساكنة المحلية أو الوافدين على المركز (المسافرين، الوافدين المحليين لغرض إداري، أيام مباريات كرة القدم). كما تبقى محلات المواد الغذائية ومحلات إصلاح الدراجات النارية مفتوحة أمام الساكنة المحلية وأمام الوافدين على المركز. وتبقى أغلب مجالات العرض الأخرى نشيطة في يوم "السبت" من كل أسبوع؛ أي في يوم انعقاد سوق تادرت وهي:

- مجال عرض البضاعة المستعملة؛
- مجال الخضر والفواكه؛
- مجال عرض الملابس الجاهزة؛
- مجال عرض المواد الغذائية؛

- مجال عرض التجهيزات المنزلية؛
- مجال عرض البضاعة المختلطة.

غير أن المجالات التي تعرف تغييرات موسمية أو تنشط خلال فترة زمنية محددة في السنة (المشاتل، الأعلاف، التجهيزات الفلاحية، الحبوب، المواشي، الدواجن... إلخ)، فهي مرتبطة أساسا بالأنشطة الفلاحية التي تشكل ركيزة الاقتصاد المحلي، حيث تسود غراسة الزيتون والأشجار المثمرة وتربية الماشية... في المجالات التي تدخل في النفوذ الترابي لجماعة تادرت.

عموما، يمكن القول أن تنظيم المجالات (الرحبات) . باختلاف طبيعة نشاطها . داخل فضاء السوق الأسبوعي غير خاضع لقوانين موضوعة سواء من طرف السلطات المحلية أو الجماعة الترابية، كنظيرتها من المحلات التجارية والمذبح البلدي والمقاهي العصرية، لكنه خاضع لتدبير تلقائي بالاتفاق الشفهي بين التجار.

1. 3 يساهم السوق الأسبوعي في تنمية الموارد المالية لجماعة تادرت

تعتمد جماعة تادرت على عدة مصادر لتنمية مداخيلها من بينها الجبايات المستخلصة بشكل مباشر من التجار داخل السوق، أو تلك التي يتم الحصول عليها جراء التدبير المفوض لهذه الوحدة التجارية.

مبيان رقم 3: تطور مداخيل جماعة تادرت من السوق الأسبوعي

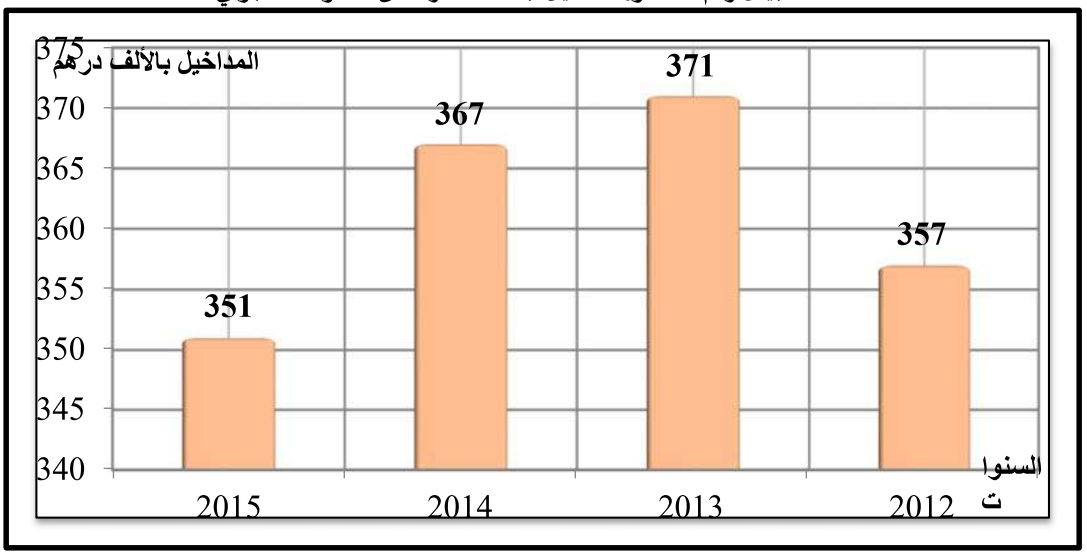

المصدر: الجماعة الترابية تادرت

تستفيد الجماعة الترابية من هذه المداخيل قصد استغلالها في نفقات التجهيز والتسيير. وتجدر الإشارة إلى أنه بالرغم من غياب تنظيم محكم لهذا السوق فإنه يمنح إشعاعا اقتصاديا لمركز تادرت.

2. الإشعاع الاقتصادي للمركز الصاعد تادرت من خلال سوقها الأسبوعي

ينعقد السوق الأسبوعي تادرت يوم السبت، ويعد بمثابة ملتقى يجمع ما بين مجموعة من التجار بزبنائهم (السواقة)، تعرض من خلالها مجموعة من السلع، وهو ما يعطي إشعاعا تجاريا للمركز الصاعد تادرت، ولتحديد مدى هذا الإشعاع سنقوم بدراسة الأصل الجغرافي للتجار النشيطين بهذا السوق، ومجالات إقامتهم، وتلك التي يقصدونها لجلب السلع. دون إغفال الأصل الجغرافي لأهم زبنائهم.

2. 1 الأصل الجغرافي للتجار

تلعب عدة عوامل من قبيل الهجرة القروية وأهم المحاور الطرقية التي تخترق المجال دورا كبيرا في تحديد الأصول الجغرافية للتجار النشيطين بسوق تادرت.

خريطة رقم 2: الأصل الجغرافي لتجار السوق الأسبوعي تادرت

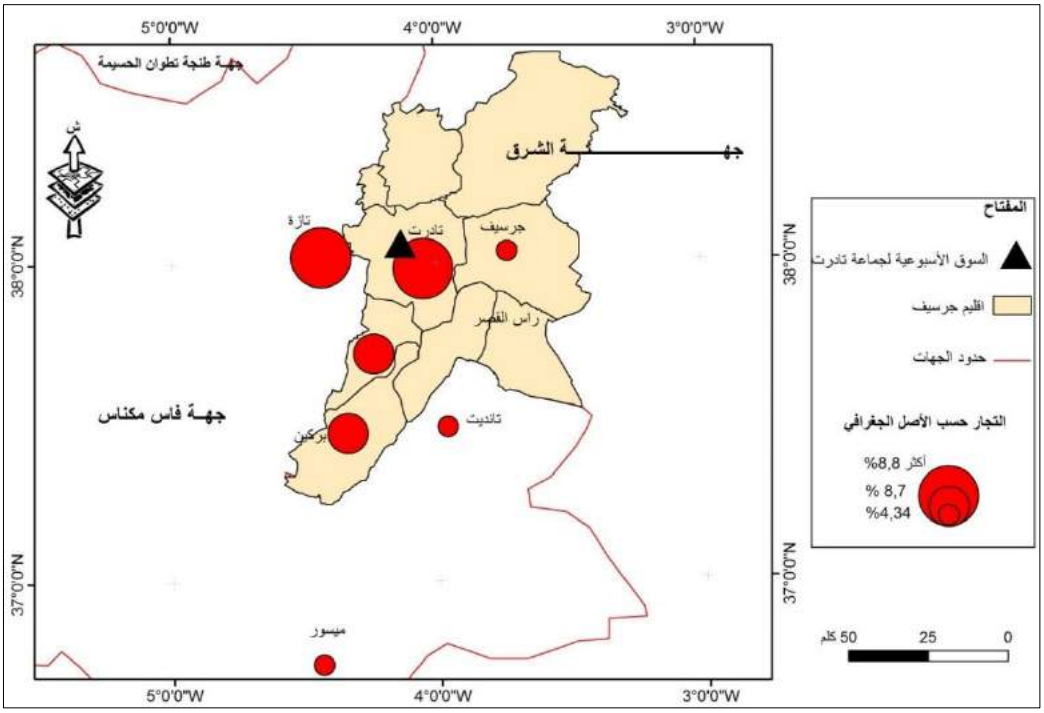

المصدر: إنجاز شخصي

تمثل فئة التجار الذين يرجع أصلهم الجغرافي إلى جماعة تادرت نفسها نسبة 34,79%، ويفسر ذلك باستقطاب الجماعة وفودا مهاجرة من المجالات القروية الأخرى من إقليم جرسيف خصوصا بعد قيام الدولة بإنشاء مدار سقوي متخصص في زراعة الزيتون، عبر توزيع قطع أرضية فلاحية تبلغ مساحة كل واحدة منها (5 هكتارات) لصالح كل أسرة. سميت هذه القطعة الأرضية محليا ب"الرانة" لذلك نجد أن جماعة تادرت تحمل اسمين "تادرت" على المستوى الرسمي و"الرانات" اسم متداول بين الساكنة المحلية أي مجموع القطع الفلاحية التي لا تزيد مساحة كل واحدة منها عن 5 هكتارات.

يشكل التجار القادمون من جماعتي راس القصر وبركين نسبة 8,7% لكل جماعة. تعكس هذه الوضعية أهمية جماعة تادرت والتي تمثل المحطة الأخيرة لاستقرار العديد من المهاجرين المنطلقين من هاتين الجماعتين، والاشتغال بالقطاع الفلاحي وفق أنماط إنتاج تقليدية ومتفق عليها (الرباعة، الخماسة، الاشتغال بالنصف). يدفع الإنتاج المتذبذب من سنة فلاحية إلى أخرى خاصة في قطاع الزيتون، بالعديد من أرباب الأسر إلى الانخراط في التجارة بالسوق الأسبوعي. في حين تفسر النسبة المسجلة في صفوف التجار القادمين من مدينة جرسيف بالقرب الجغرافي للمدينة من مركز الجماعة، خاصة الذين يتوفرون على وسائل نقل شخصية لنقل سلعهم.

كما ساهم موقع السوق الأسبوعي لتادرت المتواجد على الضفة الشمالية للطريق الوطنية رقم 6 في استقطاب تجار ينحدرون من مجالات مختلفة من خارج الإقليم (تازة 34,79%، ميسور 4,34%، تانديت 4,34%).

2. 2 مكان الإقامة

تساهم كذلك الطريق الوطنية رقم 6 في تحديد مكان إقامة تجار سوق تادرت، كما يوضح الجدول الموالي:

جدول رقم 1: مكان إقامة تجار سوق السبت

مكان الإقامة	تادرت	جرسيف	تازة	المجموع
نسبة التجار	% 52,17	%26,09	%21,74	%100

المصدر: البحث الميداني

يستقر أغلب التجار بإقليم جرسيف؛ تحديدا بجماعة تادرت ومدينة جرسيف بنسبة تناهز 78%، بينما تستقر فئة منهم بمدينة تازة، حيث تشجعهم الطريق الوطنية رقم 6 على التردد على هذا السوق، لاسيما التجار الذين يتوفرون على وسيلة نقل خاصة بهم.

2. 3 تنوع مجالات التزود

يعتبر السوق الأسبوعي مجالا لعرض السلع على مختلف أنواعها فهذا التنوع "دليل على تنوع مصادر هذه المنتوجات" [عبد القادر محاين، 1990، ص 110]. كما تتحكم كذلك الطريق الوطنية رقم 6 في تنقلات التجار للجلب السلع المعروضة، وتوضح الخريطة الموالية المجالات التي يقصدها التجار لجلب السلع المعروضة في سوق تادرت.

خريطة رقم 3: مجالات جلب السلع المعروضة في سوق تادرت

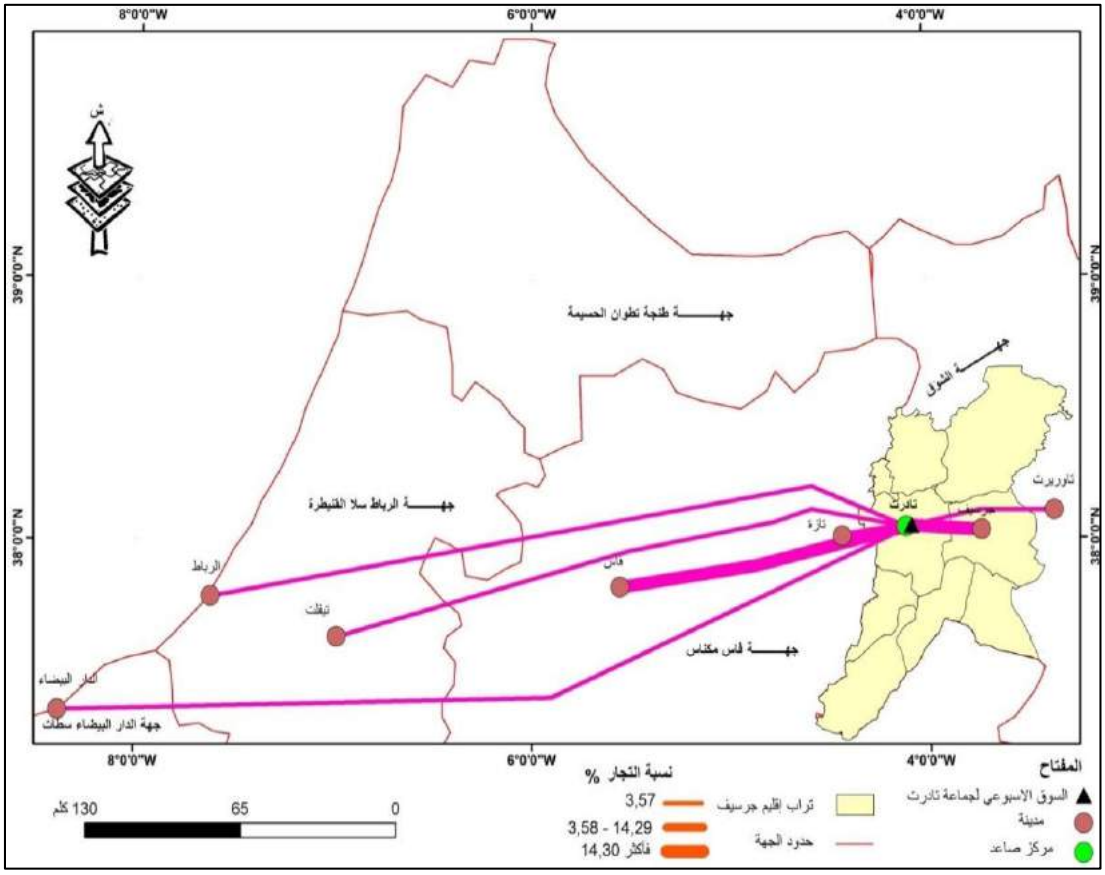

المصدر: البحث الميداني

يقصد أغلب التجار مدن فاس وجرسيف وتازة، لمكانة هذه المدن في النسيج الحضري والاقتصاد الوطني وكذا وجود الطريق الوطنية رقم 6، التي تسهل الولوجية، فمدينة جرسيف هي المجال الحضري الوحيد بإقليم جرسيف، بينما تعد مدينتي فاس وتازة من بين المدن المغربية التي تلعب دور الوسيط والموزع للسلع، حيث تضم محلات وأسواق

الجملة التي يقصدها هؤلاء التجار لرفع هامش الربح. بينما تسلك فئة منهم مسارات طويلة نسبيا لجمع بعض السلع من مصدرها، والحديث هنا عن المجالات التي تنتمي إلى جهات الدار البيضاء سطات، الشرق والرباط سلا القنيطرة. لقد ساهم هذا الإشعاع في حضور السلع بكميات وفيرة ومتنوعة تلبي رغبات كل أنواع الزبائن باختلاف درجاتهم في السلم الاجتماعي.

3. أصول زبناء (السواقة) سوق تادرت

تتعدد أصول رواد السوق الأسبوعي، وقد حاولنا وضع خريطة تردد الوافدين على سوق تادرت اعتمادا على نتائج الدراسة الميدانية.

خريطة رقم 4: مكان إقامة السو اقة الو افدين على سوق تادرت

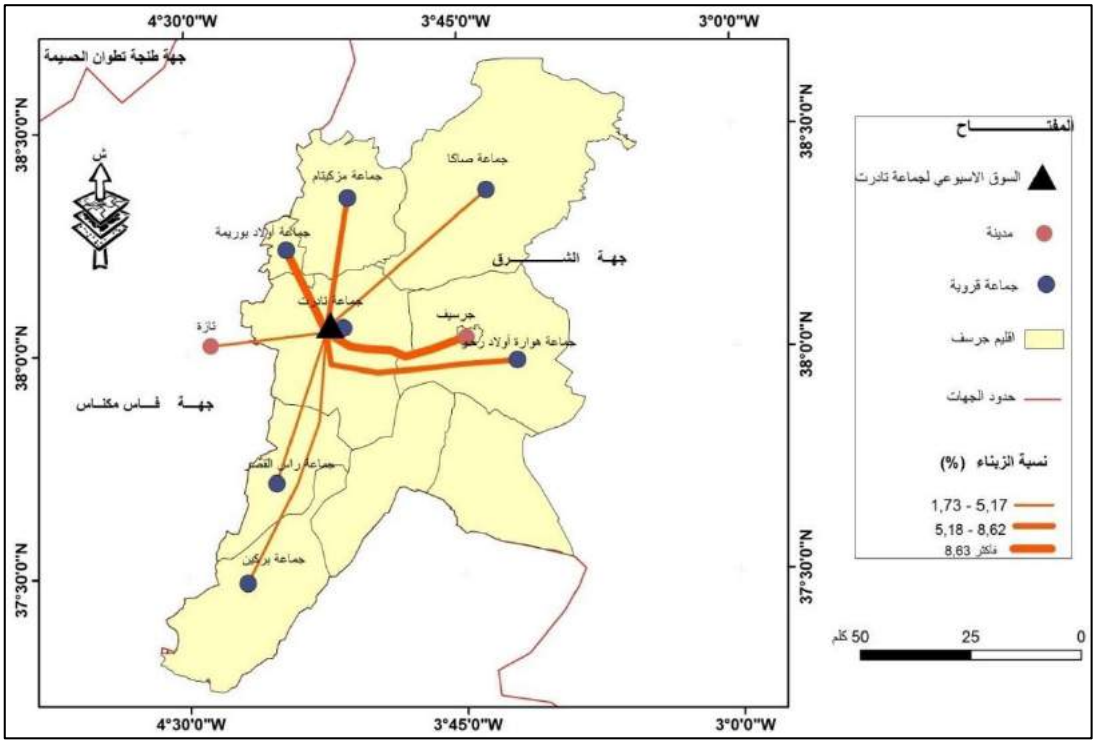

المصدر: البحث الميداني

يمثل السواقة القاطنين بتراب جماعة تادرت بنسبة 34,48%. وفي الغالب هؤلاء من أصول اسر مهاجرة من باقي جماعات الإقليم واستقروا بالجماعة. وتأتي مدينة جرسيف في المرتبة الثانية بحكم الموقع الجغرافي للمدينة والقريب جغرافيا من المركز الصاعد تادرت الذي ينعقد فيه السوق، وتم ربطه بخط النقل الحضري، ينضاف إلى كل

هذا رغبة الزبناء من المدينة باقتناء السلع الفلاحية المحلية "البيولوجية"؛ لاسيما وأن السوق ينعقد يوم السبت وهو يوم عطلة في الإدارة العمومية. بينما يمثل الزبناء المنحدرون من جماعة أولاد بوريمة نسبة 17,24% بحكم وجود خطوط النقل الذي يربط هذه الجماعة بجماعة تادرت.

عموما، يساهم السوق الأسبوعي في التنشيط الاقتصادي لمركز تادرت، إلى جانب بنيات تجارية لا تقل أهمية عن هذا السوق، وأبرزها؛ السوق الموسمي لمنتوج الزيتون.

5 . يمنح السوق الموسمي لمنتوج الزيتون دينامية اقتصادية إضافية للمركز الصاعد تادرت

يقع سوق الزيتون بمركز تادرت بالقرب من مقر الجماعة. ويعرف رواجا تجاريا خلال الفترة الممتدة ما بين أواخر شهر شتنبر إلى حدود أواخر شهر يناير من كل موسم فلاحي. وتخصص الجماعة له مساحة بالقرب من مقرها. وللحصول على رخصة العرض به، يقوم التاجر بتقديم طلب إلى رئيس المجلس الجماعي محددا فيه المساحة التي يرغب في شغلها، وبعد أن تتم الموافقة على هذا الطلب يقوم التاجر بتأدية 10 دراهم لكل متر مربع مستغل لصالح ميزانية الجماعة. فيما يلي التجار المستفيدون من هذا السوق الموسمي للموسم الفلاحي 2016 / 2017.

جدول رقم 2: توزيع التجار بالسوق الموسمي للزيتون بتادرت حسب المبلغ المؤدى عنه بالدرهم

رقم التاجر	المبلغ المؤدى بالدرهم	رقم التاجر	المبلغ المؤدى بالدرهم
1	429,30	15	442,00
2	429,00	16	900,00
3	600,00	17	280,00
4	431,25	18	166,40
5	220,50	19	550,00
6	403,20	20	600,00
7	264,00	21	917,60
8	519,00	22	390,00
9	540,00	23	400.00
10	737,00	24	400,00
11	297,50	25	150,00
12	442,55	26	350,00
13	400,00	27	500,00
14	350,00	المجموع	12 180 ,00

المصدر: البحث الميداني

يظهر من خلال الجدول أعلاه أن عدد التجار الذين اشتغلوا بهذا السوق خلال الموسم الفلاحي 2016 . 2017 هو 27 تاجرا، يرجع أصلهم الجغرافي إلى جماعة تادرت ومن جماعات أخرى، يتوافدون في موسم جني الزيتون على المركز، حيث يشتغلون كتجار مؤقتين لمنتوج الزيتون بفعل طبيعة الاقتصاد المحلي المبني على القطاع الفلاحي عامة وعلى إنتاج الزيتون خاصة، ويتغير عددهم تبعا لإنتاجية قطاع الزيتون في المنطقة كل موسم فلاحي:

- ✓ الموسم الفلاحي 2015 / 2016، وصل عددهم إلى 54 تاجرا.
- ✓ الموسم الفلاحي 2014 /2015، كان عددهم 14 تاجرا.
- ✓ الموسم الفلاحي 2013/ 2014، كان عددهم 34 تاجرا" [وثائق جماعة تادرت 2017].

خاتمة

يمنح السوق الأسبوعي دينامية اقتصادية ويسدي وظائف متعددة للمركز الصاعد تادرت، كما يساهم بإشعاعها المحلي والإقليمي والجهوي والوطني في التعريف بالجماعة الترابية تادرت كأحد المجالات بجهة الشرق التي تتوفر على مؤهلات فلاحية لا بأس بها.

ويشكل السوق الأسبوعي . إلى جانب مقالع الرمال والسوق الموسمي للزيتون . موردا ماليا أساسيا بالنسبة لجماعة تادرت، لكن هذا التنوع لا ينعكس بالإيجاب على المركز، من خلال بطء النمو وضعف المرافق الأساسية وانتشار السكن غير قانوني... إلخ، بل أنها لم تنعكس على فضاء السوق نفسه، الذي لا يزال يعيش عدة إكراهات؛ من قبيل غياب المرافق الصحية وعدم تبليط الأرضية وانهيار في أجزاء أسواره...، ومن شأن التغلب عليها أن يحسن العرض بهذا الفضاء وينهض بالمركز بشكل عام.

لائحة المصادر والمراجع

- الصادقي منير (2015): "الموارد المحلية والتنمية الترابية بحوض جرسيف . دراسة جماعتي هوارة أولاد رحو وتادرت" أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في الجغرافيا، جامعة سيدي محمد بن عبد الله، كلية الآداب والعلوم الإنسانية سايس . فاس، المغرب.
- المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، (2021): "من أجل سياسة لتأهيل وتنمية الأسواق الأسبوعية بالوسط القروي"، إحالة ذاتية.
- محاين عبد القادر (1990): "الأسواق الحضرية بمدينة أكادير بنياتها وإشعاعها"، أعمال ندوة أقيمت برحاب كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة ابن زهر، أكادير، المغرب.
- منوغرافية جماعة تادرت، المغرب.

- الموقع الالكتروني للمندوبية السامية للتخطيط: www.hcp.ma.
- الهشمي محمد (2017): "الأسواق الأسبوعية بين الإشعاع الاقتصادي المحلي والجهوي، نموذج إقليم جرسيف"، بحث لنيل شهادة الماستر في الجغرافيا، جامعة سيدي محمد بن عبد الله، كلية الآداب والعلوم الإنسانية ظهر المهراز، فاس، المغرب.
- MOHAIN Abdelkader (1997) : *« Les souks et l'organisation de l'espace régional dans le Sousse »*, Thèse préparée pour l'obtention du doctorat, Université François Rabelais, France.
- MONOGRAPHIE DE LA ZONE D'ACTION DU CCA DE GUERCIF: 2015-2016.
- TROIN Jean-François (1975) « *les souks marocains : marchés ruraux et organisation de l'espace dans la moitié nord du MAROC* ». Tome 1,EDISUD, France.

Evaluation des politiques publiques : Analyse de la stratégie agricole marocaine «Plan Maroc Vert»

تقييم السياسات العمومية
تحليل الاستراتيجية الفلاحية المغربية "مخطط المغرب الأخضر"

Lahcen BALLALI[1], Hasna BELAHMID[2], Abdelkader SBAI[3]

[1] Université Mohammed premier, Faculté des Lettres et Sciences Humaines, Maroc, lahcenballali@gmail.com

[2]Institut Agronomique et Vétérinaire Hassan-II, Rabat, Maroc, hasnabela@hotmail.com

[3] Université Mohammed premier, Faculté des Lettres et Sciences Humaines, Maroc sbaiabdelkader59@gmail.com

Résumé

Cet article tente d'évaluer l'impact de la stratégie «Plan Maroc Vert», arrivée à échéance en 2020, à travers l'analyse des statistiques et de nombreuses études en adoptant une méthode largement quantitative et analytique en vue d'établir une évaluation «récapitulative» en termes d'impact et durabilité. Les résultats obtenus révèlent des impacts positifs sur les plans socio-économique et environnemental. Toutefois, l'analyse lève le voile sur le déficit structurel de la balance commerciale, la faible intensité capitalistique du secteur, la faible productivité du travail et une surexploitation croissante des ressources naturelles. Ainsi, la question de la durabilité et de la sécurité alimentaire doit être au premier plan de la stratégie agricole en plus de l'instauration d'un processus continu d'évaluation des stratégies agricoles pour garantir une agriculture moderne, socialement et écologiquement responsable.

Les mots clés : Agriculture ; Plan Maroc Vert ; évaluation ; durabilité ; Maroc.

ملخص

يحاول هذا المقال تقييم أثر استراتيجية "مخطط المغرب الأخضر"، المنتهية في 2020، من خلال تحليل الإحصائيات والعديد من الدراسات وذلك اعتمادا بشكل كبير على المنهج الكمي والتحليلي بهدف وضع "ملخص" لتقييم الآثار من جهة والاستدامة من جهة أخرى. تظهر النتائج المتحصل عليها آثارا اجتماعية واقتصادية وبيئية إيجابية. إلا أنه رغم ذلك، فإن التحليل يكشف الغطاء عن عجز هيكلي في الميزان التجاري، وانخفاض كثافة رأس المال في القطاع الفلاحي، وانخفاض إنتاجية العمل والاستغلال المفرط والمتزايد للموارد الطبيعية. وبالتالي، يجب أن تكون مسألة الاستدامة والأمن الغذائي في صدارة الاستراتيجية الفلاحية بالإضافة إلى ترسيخ استمرارية تقييم الاستراتيجيات الفلاحية لضمان فلاحة حديثة ومسؤولة اجتماعيًا وبيئيًا.

الكلمات المفاتيح: الفلاحة؛ مخطط المغرب الأخضر؛ التقييم؛ الاستدامة؛ المغرب.

Introduction

L'espace agricole marocain regorge d'un important potentiel et revêt une grande portée en termes d'atouts. Cependant, le secteur se trouve freiné par plusieurs contraintes limitant son potentiel (aléas climatiques, fragilité des ressources, morcellement des exploitations, …).

Se trouvant en butte à plusieurs difficultés, le secteur agricole marocain s'est doté d'une stratégie agricole baptisée «Plan Maroc Vert (PMV)» sur la période 2008-2020 visant à faire de l'agriculture un véritable moteur de croissance et de développement socio-économique. Au-delà des orientations dont elle est porteuse et des réalisations qu'elle a enregistrées, une analyse profonde de la stratégie et des différents indicateurs socio-économiques et environnementaux s'avère nécessaire pour questionner la logique d'ensemble de la stratégie et renseigner non seulement sur le progrès économique et social atteint, mais également sur la richesse nationale engendrée, sa soutenabilité et sa retombée sur le bien-être de la population.

I. Présentation du secteur agricole marocain

Le secteur agricole marocain recèle un important potentiel grâce à la richesse de ses systèmes agro-climatiques qui lui procurent la possibilité de produire une très large gamme de produits agricoles. Le Maroc détient un important potentiel en terres cultivables (8,7 M ha) (MAPMDREF, 2019, p 9) et de terrains de parcours hors espace forestier.

Dominé par un climat aride et semi-aride marqué par des disparités dans la répartition des précipitations, tant quantitativement que spatialement, et se traduisant par une diversité dans les ensembles agro-écologiques (fig. 1), le Maroc dispose de ressources en eau conventionnelles limitées évaluées à 29 Md m^3/an, dont 80% d'eaux de surface et 20% d'eaux souterraines (MAPMDREF, 2019, p 10).

Figure 1 : Les ensembles agro écologiques du Maroc

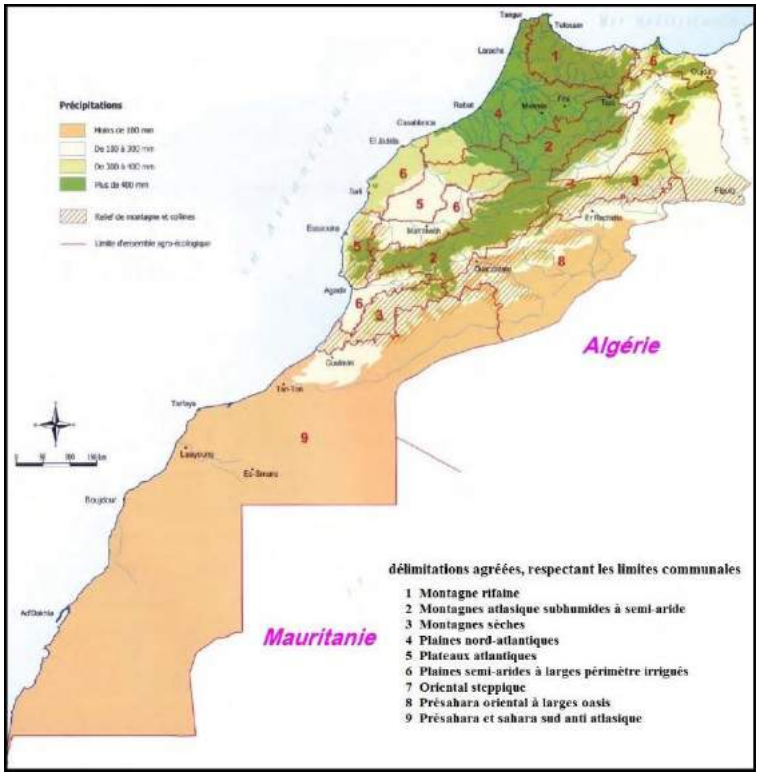

Source : (étude du schéma régional d'aménagement du territoire SRAT, p 48).

Seulement 22 Md m^3 sont techniquement et économiquement mobilisables (barrages, forages et puits), dont 18 Md m^3 à partir des eaux superficielles et 4 Md m^3 en provenance des eaux souterraines (MEE/DGH). Les surfaces irriguées représentent ainsi 19 % de la Superficie Agricole Utile (SAU) dont 9% en Grande Hydraulique, 6% en irrigation privée et 4% en Petite et Moyenne Hydraulique (PMH). En plus de ce potentiel, l'eau non conventionnelle (eaux usées) pouvant être mobilisée est de 500 M m^3, dont 13% sont actuellement réutilisées, après épuration (65 M m^3 (MEE/DGH)).

L'agriculture marocaine dispose d'autres atouts, notamment une main d'œuvre agricole qualifiée et compétitive, des avantages comparatifs avérés pour plusieurs produits, une situation géographique qui fait office de porte d'entrée

privilégiée pour d'autres marchés avec des moyens logistiques en nette progression, et un marché national dynamique en extension.

Ces nombreux atouts procurent une grande portée au secteur agricole sur le plan socioéconomique, qui se manifeste par une contribution notable à la formation du Produit Intérieur Brut (PIB) national (11% à 15% (HCP) et la part des exportations alimentaires dans les exportations globales (plus de 11,6% (MAPMDREF, 2019, p 12)). La contribution des zones irriguées est d'importance puisque près de 50% (HCP) de la valeur ajoutée (arboriculture fruitière et maraîchage) et l'essentiel des exportations du secteur est concentré sur 18% de la superficie productive. Cette contribution peut atteindre jusqu'à 70% pendant les années sèches. Le secteur contribue considérablement à la création d'emploi (40%), notamment en milieu rural où l'agriculture reste le premier pourvoyeur d'emplois (74,5%) et la principale source de revenu. Le secteur concourt ainsi à la sécurité alimentaire et à la lutte contre la pauvreté qui demeure foncièrement rurale (3/4 des pauvres situés en milieu rural).

Le profil de croissance de l'économie marocaine témoigne d'une dépendance structurelle et de la volatilité du secteur agricole avec un PIB qui se trouve rythmé par l'aléa du PIB agricole (fig.2).

Figure 2 : Evolution du PIB et PIB agricole

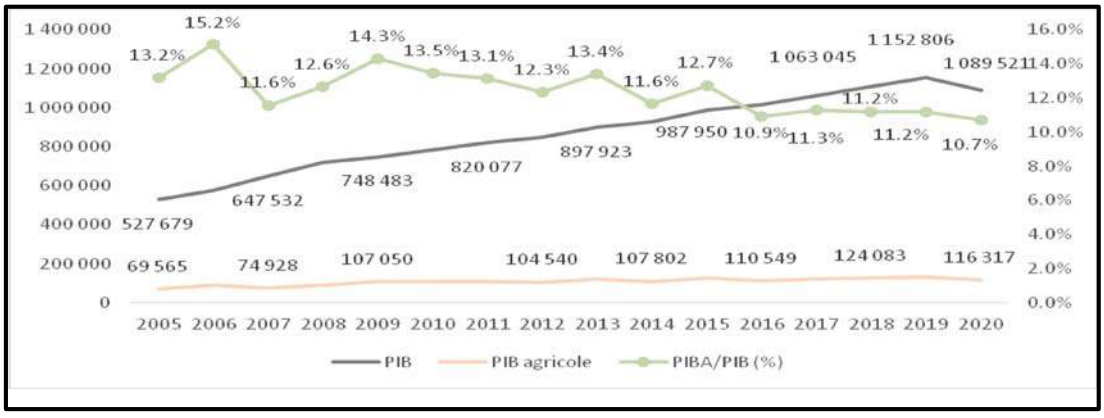

Source : HCP, calcul auteurs

En matière de développement durable, le secteur agricole utilise près de 80 à 90% des ressources en eau avec une demande en eau évaluée à 12 Md m^3/an dont 5,2 Md m^3 pour la Grande Hydraulique, 2,5 Md m^3 pour la PMH et 2,6 Md m^3 pour

l'irrigation privée. Le taux de satisfaction des besoins de la Grande Hydraulique n'a été que de 62% en moyenne durant la période 2011-2016 compte tenu des effets conjugués de l'irrégularité de la pluviométrie, de la pression démographique et la demande des autres secteurs de l'économie (eau potable, tourisme, industrie, etc.). Avec une capacité de retenue des barrages de l'ordre de 17,6 Md m^3, sept bassins hydrauliques sur neuf sont en déficit hydrique structurel.

Pour autant, le capital en eau du Maroc a connu une chute en passant de 1800 m^3/habitant/an durant la période 1968-1972 à 898 m^3/habitant/an pendant la période 2008-2012, pour chuter à 628 m^3/habitant/an en 2020 le plaçant en situation de pénurie d'eau absolue.

En plus, le secteur se trouve confronté à une fragilité des ressources naturelles, notamment le surpâturage, les défrichements, la mise en culture des terres marginales et l'extension de l'urbanisation sur des terres à haut potentiel agricole (Cinquantenaire de l'indépendance du Royaume du Maroc, 2005, p 117). S'ajoute à cela la dégradation de la qualité des eaux en raison des pollutions domestique, industrielle et agricole (Balaghi R., & all. 2012, p 20), en plus de l'utilisation excessive des engrais, surtout les nitrates dans les périmètres irrigués.

D'autres formes de dégradation détériorent la qualité du sol dont l'érosion, qui dépasse de loin les normes internationales (dégradation spécifique moyenne entre 212 et plus de 2.000 T/km²/an) (Balaghi R., & all. 2012, p 23). Un autre problème de taille affecte les terres agricoles qui subissent une urbanisation manifeste, qui atteint même les périmètres irrigués dont les terres fertiles servent comme réserves foncières pour les extensions des villes au rythme de 4000 ha/an. S'ajoute à cela le morcellement excessif des exploitations et la multiplicité des régimes juridiques qui limitent les capacités d'investissement et la productivité du secteur (71% des exploitations n'occupent que 25% de la SAU avec une taille moyenne de 2,1 ha).

De surcroît, le secteur subit plusieurs autres défaillances notamment la faible utilisation des facteurs de production (la mécanisation des exploitations et l'utilisation d'intrants est plus importantes dans les très grandes exploitations (>100 ha) que dans les très petites (<1 ha (HCP, 1999, p 440-441)), un climat des affaires peu attractif, l'insuffisance de la participation du système bancaire au financement des projets agricoles, la diversification insuffisante des exportations et leur forte

concentration sur les marchés européens (trois segments cumulent en moyenne 78% de ces exportations et le marché de l'UE s'accaparant 77%), …

II. Présentation du Plan Maroc Vert

Le Maroc a fondé son développement sur le secteur agricole. Toutefois, la politique agricole qui a été menée s'est focalisée davantage sur l'objectif d'efficacité (investissements dans les zones les plus rentables) et la seule fonction de production de l'agriculture au détriment de l'agriculture solidaire (Jouve, A.M., 2002, p 20). Elle a dissocié le développement agricole et le développement rural entraînant des déséquilibres territoriaux et une agriculture à deux vitesses. Le retard rural s'est accumulé et une importante agriculture de rente s'est constituée (HCP en collaboration avec CGDA, 2011, p 36).

La complexité du développement agricole liée à ses énormes potentialités et ses multiples contraintes requiert la mise en place d'une nouvelle stratégie. Le Plan Maroc Vert (PMV) a tracé ainsi une voie prometteuse pour faire de l'agriculture un véritable moteur de croissance et de développement socio-économique.

L'approche conceptuelle du PMV s'est basée sur l'inclusion de tous les agriculteurs à travers un développement intéressant aussi bien l'agriculture moderne que l'agriculture solidaire, l'intégration de toutes les filières de production, la territorialisation des interventions à travers la déclinaison de la stratégie sur toutes les régions du Maroc, et l'amorce d'un élan de mesures d'accompagnement sur les plans institutionnels, juridiques et techniques. Le tous cristallisé par la mobilisation d'un système de financement transversal et ciblé.

Le Plan Maroc Vert a mis la maîtrise et la rationalisation de l'utilisation de l'eau et l'aménagement de l'espace agricole au centre de son équation, dans la perspective d'un développement durable de l'agriculture. Ainsi, quatre programmes ont été mis en place :

- Programme National d'Economie d'Eau en Irrigation (PNEEI): qui vise le développement de l'irrigation localisée sur une superficie totale de 550 000 ha ;
- Programme d'Extension de l'Irrigation (PEI) à l'aval des barrages : qui vise la création de nouveaux périmètres irrigués et le renforcement de l'irrigation des périmètres existants sur une superficie de 130 000 ha ;

- Programme de réhabilitation et de sauvegarde des périmètres de Petite et Moyenne Hydraulique (PMH): qui vise l'amélioration de l'efficience de l'infrastructure d'irrigation traditionnelle au niveau des périmètres de PMH ;
- Programme de Promotion du Partenariat Public-Privé : qui vise l'amélioration des conditions techniques, économiques et financières de la gestion du service de l'eau d'irrigation, à travers le développement de nouveaux projets d'irrigation.

Pour l'intégration des différents maillons de la chaîne de valeur des filières de production végétales et animales, le PMV a mis en place un cadre contractuel et de partenariat avec les organisations professionnelles, concrétisé par la conclusion de 19 contrats programmes (agrume, sucre, avicole, oléicole, maraîchage de primeurs, céréales, semences, lait, viandes rouges, palmier dattier, arboriculture fruitière, agriculture biologique, apiculture, camelins, arganier, rose à parfum, riziculture et oléagineux).

En terme d'impact, les objectifs du PMV à l'horizon 2020 portent sur les plans économique (+60 à 90 Md Dh de PIB), social (+ 1 à 1,5 millions d'emplois, réduction de la pauvreté) et environnemental (gestion plus efficientes des ressources en eau à travers l'économie de 20 à 50%, atténuation des émissions des gaz à effet de serre).

III. Bilan des réalisations du Plan Maroc Vert

Le déploiement du PMV a suscité la mise en place d'un ensemble de moyens adaptés aux challenges de l'agriculture marocaine: réformes institutionnelles, mobilisation du foncier public dans le cadre de partenariats publics-privé, réformes juridiques (loi sur l'interprofession, loi d'agrégation, …), révision des incitations du Fonds de Développement Agricole (FDA) selon les engagements des contrats programmes, lancement de nouveaux produits d'assurance (assurance multirisque climatique, arboriculture), mise en place de programmes de promotion des produits agricoles et des signes de qualité, programmes d'investissement dans l'irrigation, mobilisation du secteur bancaire pour le financement des projets agricoles, organisation des marchés, …

Des résultats probants ont été enregistrés depuis l'avènement du PMV, notamment par le drainage des investissements vers l'agriculture qui ont enregistré un trend haussier durant la période 2008-2019 (fig.3) avec la mobilisation de 118,4

milliards de dirhams, dont 47,4 milliards DH au titre des investissements publics et 71 milliards DH d'investissements privés (60%). Les investissements privés ont été générés grâce à un montant total de subvention de 29,8 milliards de dirhams dans le cadre des incitations accordées à travers le FDA, dont 50% au titre des projets d'économie d'eau à la parcelle. Ainsi, chaque dirham de subvention a généré un investissement total de 2,3 dirhams, traduisant l'effet du FDA comme levier à l'investissement privé (MAPMDREF).

La mise en œuvre de la stratégie a été appuyée et accompagnée par la mobilisation de prêts et dons d'organismes nationaux et internationaux pour le financement de projets d'investissement et l'appui de chantiers et réformes structurelles. Ainsi, vingt et un bailleurs de fonds internationaux ont mobilisé une contribution d'environ 35,9 milliards de dirhams sur la période 2008- 2019, dont 38,5% des dons (MAPMDREF). Ceci témoigne d'une confiance retrouvée dans le secteur et de l'importance des opportunités qu'il offre à tous les niveaux de la chaîne de valeur.

Cette confiance a engendré dans son sillage une diversification des sources de financement, notamment, les Investissements Directs Etrangers (IDE) qui ont été multipliés par près de 10 sur la période 2008-2014 (MEF).

Figure 3 : Evolution de la structure de l'investissement agricole public

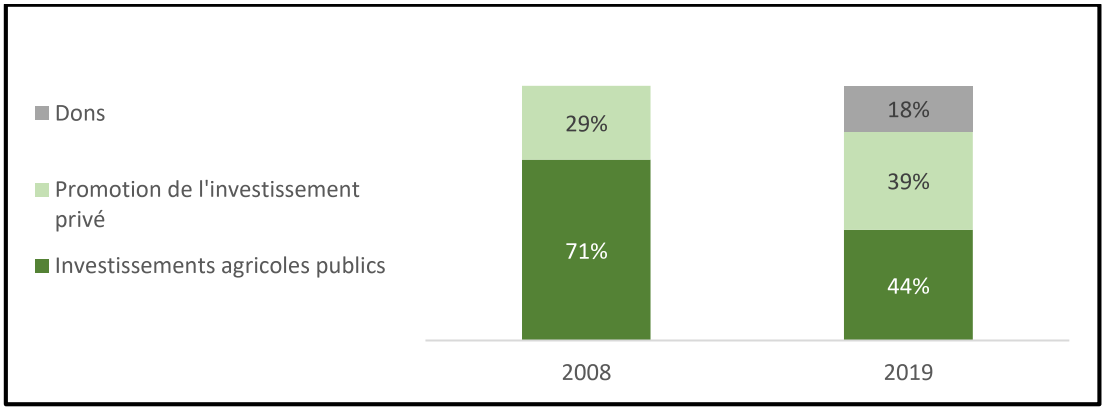

Source : (DEPF, 2019, p 10) et calcul auteurs sur la base des données du MAPMDREF pour 2019

Une forte dynamique a été enclenchée dans l'agriculture marocaine à travers une grande mobilisation des opérateurs des différentes filières et l'augmentation de la production agricole des principales filières (l'olivier est passé de 549 KT en

2003-2007 à 1414 KT en 2016-2019 (+158%), l'arboriculture fruitière est passée de 812 KT en 2003-2007 à 1,57 MT en 2015-2019 (+93%), les agrumes sont passées de 1,3 MT en 2003-2007 à 2,5 MT en 2015-2019 (+85%), les viandes rouges sont passées de 400 KT en 2008 à 606 KT en 2019 (+52%)). De ce fait, le poids des filières les moins dépendantes des aléas climatiques s'est vu renforcé. La production céréalière a progressé de 64 M Qx en 2003-2007 pour atteindre 80 M Qx en 2015-2019 tout en enregistrant une baisse de la superficie de 32% (MAPMDREF).

La valeur ajoutée agricole a ainsi enregistré une croissance soutenue avec l'atténuation de sa vulnérabilité aux aléas climatiques (+55% entre 2008 et 2019).

Quant aux exportations agricoles, elles ont atteint en 2019 environ 2,3 millions de tonnes contre 1,4 million de tonnes en 2009 (+64%), soit une valeur de près de 40 milliards de dirhams en 2019 contre seulement 14,2 milliards de dirhams en 2009 (+182%).

S'agissant des ressources en eau, on enregistre l'édification d'infrastructures hydroagricoles importantes, l'extension des périmètres irrigués et l'équipement de larges superficies en techniques économes en eau. Ainsi, pour un investissement de près de 36 milliards de dirhams, une superficie de près de 800 000 ha a été aménagée à fin 2019, dont 585 000 ha (fig.4) en irrigation localisée (soit environ 50% de la superficie irriguée au niveau national). De ce fait, le volume d'eau économisé a atteint 2 Md m^3 annuellement (fig.5) (MAPMDREF).

Figure 4: Evolution des superficies aménagées (Kha)

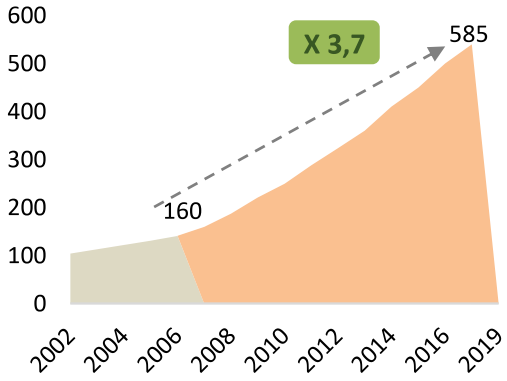

Figure 5: Evolution du gain d'économie d'eau en Mm^3

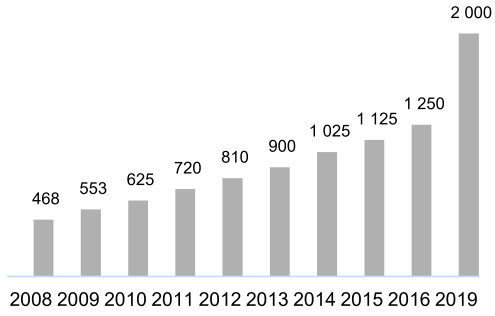

Source: MAPMDREF

Les programmes d'irrigation ont contribué à l'amélioration des rendements (+ 20 milliards DH de production additionnelle), à l'augmentation de la valeur ajoutée agricole dans les périmètres irrigués, à l'accroissement du revenu des agriculteurs (3 à 4 fois plus) et à la création de l'emploi (230 000 emplois créés) (MAPMDREF).

IV. Evaluation du Plan Maroc Vert

Le Maroc est engagé dans un grand chantier de développement intégré et durable du secteur agricole. L'évaluation de la stratégie Plan Maroc Vert s'avère importante pour apprécier ses impacts réels et potentiels en vue d'améliorer la gouvernance publique. L'évaluation ne peut cependant pas se contenter de mesurer les coûts et les effets des politiques, elle doit aussi viser à en éclairer les enjeux, la logique et les mécanismes afin de permettre à tous d'en devenir les acteurs informés et responsables (Bernard P., 2016, p 46). Au niveau de cet article, nous avons opté pour une évaluation « récapitulative » à dominante quantitative, centrée sur la mesure des résultats et dont la visée naturelle est l'aide à la décision (Bernard P., 2016, p 50), et ce en raison de la nature des données disponibles. L'évaluation « formative » visant d'abord à augmenter les compétences et l'implication des acteurs, centrée sur les processus et recourant davantage aux méthodes qualitatives et participatives (Bernard P., 2016, p 50) et sur les stratégies d'action de ceux qui sont chargés de la mettre en œuvre (Bernard P., 2016, p 47), nécessiterait de son côté des enquêtes et études de terrain plus approfondies.

1. Evaluation des effets et impacts du Plan Maroc Vert

L'avènement du PMV a généré un dynamisme probant du secteur agricole et une contribution à la croissance de l'économie nationale, notamment à travers 128 milliards de dirhams de contribution au PIB en 2020 (HCP), et a participé ainsi à la réduction de la volatilité des performances du secteur agricole.

Le taux de croissance du secteur agricole a oscillé autour d'une moyenne de 8,9 % sur la période 2008-2015 contre 3,4 % pour l'économie nationale (Banque Mondiale, 2017, p 23). Le secteur agricole a ainsi emprunté un nouveau sentier avec un taux de croissance de sa valeur ajoutée de 6,9% pour toute la période 2008-2018 contre seulement 3,2% pour la valeur ajoutée non agricole (DEPF, 2019, p 12).

S'agissant de la structure de la valeur ajoutée agricole (VAA), les cultures contribuent le plus avec près de 65% de la VAA contre 30% pour l'élevage (fig.6).

Figure 6: Evolution de la structure de la valeur ajoutée agricole

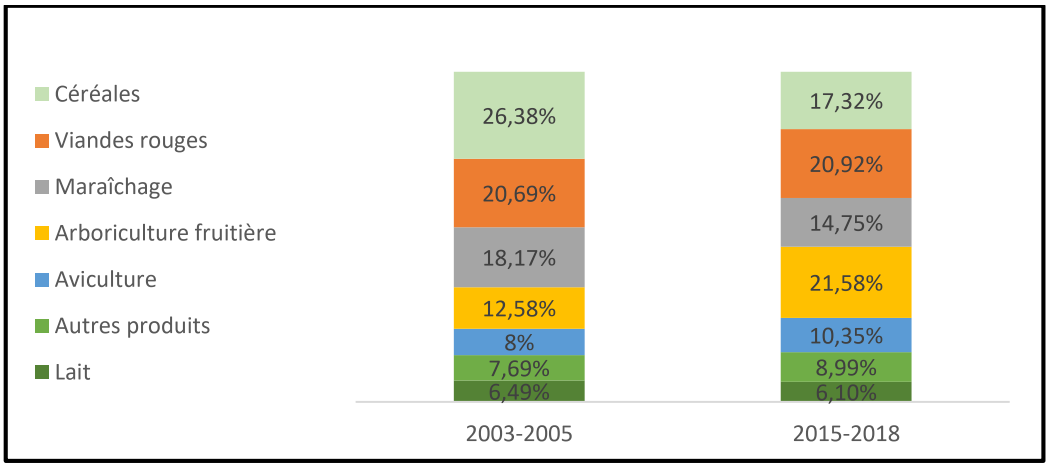

Source : MAPMDREF

En matière de valorisation, le secteur agricole a atteint 45,3 millions de tonnes (MAPMDREF) de capacité de valorisation en 2019, soit un taux de valorisation à hauteur de 40% (MAPMDREF). L'indicateur de l'intégration à l'aval du secteur agricole, qui renseigne sur le degré de valorisation de la production agricole, a enregistré une amélioration de près de 5,7% entre les deux périodes 2000-2007 et 2008-2016. Toutefois, d'importantes marges de manœuvre existent notamment en substitution aux importations alimentaires destinées à l'industrie agroalimentaire (DEPF, 2019, p 20).

L'analyse de l'effort du secteur agricole en matière d'investissement fait ressortir une faible intensité capitalistique avec un investissement qui représente un taux de 7,3% de la valeur ajoutée du secteur agricole pour la période 2008-2014, contre 13% durant la période 1998-2007. La Formation Brute du Capital Fixe (FBCF) du secteur agricole a atteint 4040 MDH en 2020, soit seulement 1,4% de la FBCF de tous les secteurs. Les investissements en industrie agro-alimentaire ont atteint 9826 MDH en 2019, soit 24,6% des investissements industriels (HCP, 2020, p 71).

Du côté de l'emploi, le secteur de l'agriculture, forêt et pêche emploie 31,3% de la population active occupée au niveau national, contre 12,1% pour l'industrie. En milieu rural, le secteur demeure le principal employeur avec un taux de 68% (HCP, 2020, p 22).

Par ailleurs, la part de l'emploi agricole dans l'emploi total n'a cessé de baisser passant de 44% en 2000 marquant une profonde transformation structurelle, se traduisant notamment par le renforcement des activités tertiaires (DEPF, 2019, p 16). Le secteur agricole n'a cessé de perdre des postes d'emploi durant toute la période 1999-2014, de l'ordre de 13 600 en moyenne annuelle et particulièrement de manière aigue entre 2008 et 2014, avec 23 900 pertes d'emploi par an (HCP, 2016, p 22).

En terme d'intensité capitalistique (capital par travailleur), le secteur enregistre un ralentissement de sa croissance, passant de 1,5% entre 1998 et 2007 à 0,8% entre 2008 et 2014 alors que les autres secteurs de l'économie ont enregistré un rythme ascendant (HCP, 2016, p 21). Le secteur agricole est ainsi appelé à accumuler davantage de capital pour pouvoir hausser son intensité capitalistique tout en baissant le sous-emploi du secteur.

S'agissant du contenu en emplois directs et indirects des exportations totales, l'«agriculture, forêt et pêche» est très intensive en emplois et représente 22,6% par rapport aux différentes branches d'activité. Quant aux importations, la branche affiche une contribution significative avec une part de 22,4% de l'équivalent total en emplois en moyenne sur la période 1999-2013 (DEPF, 2016, p 59). Le solde des contenus en emplois des exportations et des importations de la branche «agriculture, forêt et pêche» fait ressortir un solde structurellement négatif sur toute la période 1999-2013 avec une dégradation constatée à partir de 2007.

Concernant la productivité du travail (mesurée par le rapport entre la VAA et l'emploi), elle s'est fortement appréciée avec un TCAM de près de 6% au cours de la période 2008-2014 (DEPF, 2019, p 16).

En matière d'échanges commerciaux, les exportations marocaines des produits agricoles ont été marquées par une dynamique positive pour atteindre 40 milliards DH en 2019 contre seulement 14,2 milliards DH en 2009. En volume, les exportations des produits agroalimentaires se sont établies à 2,3 millions de tonnes en 2019, soit une augmentation de plus de 64% par rapport à 2009 (MAPMDREF).

Par ailleurs, malgré un accroissement de la valeur des exportations des produits agricoles, sa part dans les exportations globales du Maroc a diminué suite à l'augmentation des exportations de l'industrie automobile. En plus, les

exportations agroalimentaires marocaines ont été fortement concentrées sur le marché de l'Union Européenne qui a absorbé en moyenne 73% de ces exportations sur la période 2009-2011 (ITC Trade Competitiveness Map) rendant ainsi le Maroc très vulnérable.

Les importations agricoles ont de leur côté enregistré une valeur de 44,59 milliards de dirhams (+44% par rapport à 2008 (30,99 milliards de dirhams), dont les céréales représentent la facture la plus lourde (21%) (Office des changes) avec un volume de 87,811 Millions de quintaux (ONICL). Pour l'approvisionnement, un effort de diversification des importations a été entrepris pour la maîtrise de la sécurité alimentaire du Maroc (baisse de la part des 3 premiers pays fournisseurs des aliments frais et transformés entre 2011 et 2015 de -28% et -38,6% respectivement) (ITC Trade Competitiveness Map).

En somme, le déficit agroalimentaire global s'est accentué tout en enregistrant un rétrécissement du poids des céréales dans le déficit (fig 7).

Figure 7: Déficit agroalimentaire (millions de dirhams)

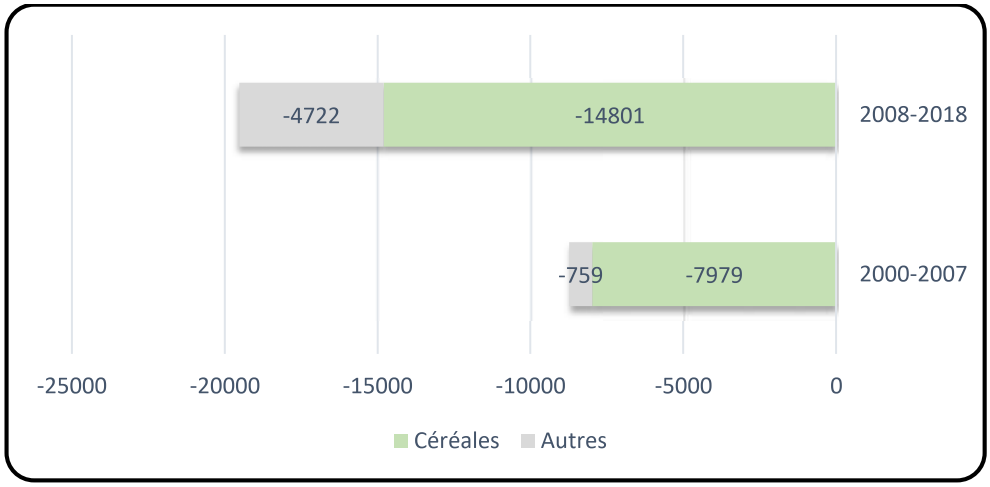

Source: (DEPF, 2019, p 22)

2. Evaluation de la durabilité du PMV

Au-delà du rôle important du secteur agricole en tant que créateur de richesses et employeur le plus important du pays, la dimension du développement durable et du changement climatique a fait l'objet du sixième fondement du PMV, à travers l'adoption de mesures d'intervention adaptative et la sauvegarde des ressources

naturelles pour une agriculture durable. En terme d'impact, le PMV a pu assurer la valorisation et l'économie de 2 milliards de m^3 d'eau par an et le renforcement de 33% du potentiel de séquestration annuel de CO_2 du total du verger agricole grâce notamment à la plantation de 120 millions d'arbres en 10 ans (MAPMDREF) (contre des émissions évaluées à 21 millions de tonnes équivalent CO_2 en 2012 (Croitoru, L., Sarraf, M., 2017, p 118).

Les questionnements par rapport à la durabilité du modèle de développement agricole préconisé par le PMV sont d'autant plus saillants du fait que le secteur agricole est à l'origine de la préservation et/ou du dommage environnemental, étant le principal utilisateur des ressources naturelles renouvelables.

Le coût de la dégradation de l'environnement a été évalué pour l'année 2014 à près de 32,5 milliards de dirhams, ou 3.52% du PIB (Croitoru, L., Sarraf, M., 2017, p XVI). La pollution de l'eau (11,7 MD DH, 1,26% du PIB) en constitue le premier vecteur de dégradation, suivie en troisième position par la dégradation des sols (0.54% du PIB), causée notamment par l'érosion des terres cultivées et le défrichement et la désertification des terres de parcours. Les modes d'exploitation et de gestion agricoles exposent les ressources naturelles à une fragilité de plus en plus croissante.

Les gains en productivité du secteur agricole ont été élevés, mais conjugués à une surexploitation croissante des eaux souterraines, entraînant « la raréfaction de l'eau qui menace directement les équilibres économiques, environnementaux, et sociaux du pays, particulièrement dans les régions arides et semi-arides et celles dont les revenus dépendent très fortement des ressources hydriques » (CSNMD. 2021, p 143) ».

En effet, La surexploitation des eaux souterraines est estimée à 955 millions de m^3/an, correspondant à un coût de 3,803 Md Dh (Croitoru, L., Sarraf, M., 2017, p 16). L'évaluation de la contribution économique de l'eau dans l'agriculture marocaine a fait ressortir un apport peu significatif à l'augmentation de la valeur ajoutée agricole. La surexploitation des nappes ne génèrerait que 0,53% de PIB supplémentaire (4,9 DH/m^3) (Doukkali, R.M, Johan G., 2018, p 22).

Les modes d'exploitation et de gestion agricole exposent les ressources naturelles à une fragilité de plus en plus croissante. En effet, la dégradation des sols,

causée notamment par les activités du secteur agricole, affecte le secteur et se manifeste par l'érosion des terres dans les zones sèches, la salinisation des terres irriguées et la dégradation des parcours. La dégradation des sols constitue un défi majeur, qui agit directement sur les terres, réduit les capacités de rétention d'eau et, partant, la durée de vie des ouvrages hydrauliques.

En matière d'énergie, Le secteur agricole représente une part non négligeable de la consommation énergétique nationale (2,4 Mtep en 2011, 13%) (MEMEE) dont 46% des produits pétroliers, concentrée principalement au niveau des équipements d'irrigation, des tracteurs et moteurs, des séchoirs et des bâtiments d'élevage. En effet, le secteur est appelé à optimiser sa performance énergétique, notamment en développant d'autres sources d'énergies potentielles renouvelables (biomasse, énergies renouvelables) et l'amélioration de l'efficacité énergétiques.

CONCLUSION

Le Plan Maroc Vert a contribué à la création des conditions propices à l'expression du potentiel du secteur agricole marocain pour qu'il contribue plus efficacement au processus de croissance de l'économie nationale.

L'impact de la stratégie PMV sur le secteur agricole et sur l'économie nationale a pu être démontré notamment sur les plans économique, social et environnemental.

Toutefois, de nombreuses défaillances et imperfections ont également pu être soulevées limitant ainsi l'effort et l'impact devant être atteint. Ainsi, au niveau économique, la balance commerciale est demeurée déficitaire avec une forte concentration des exportations agroalimentaires marocaines, les productions insuffisamment valorisées et une faible intensité capitalistique se traduisant par un effort du secteur agricole en matière d'investissement inférieur aux autres secteurs de l'économie. Sur le plan social, il a été constaté une perte nette des postes d'emploi et une faible productivité du travail. Et sur le plan environnemental, le secteur agricole a induit une surexploitation croissante des ressources naturelles spécialement hydriques conjuguée à une faible contribution économique de l'eau dans l'agriculture marocaine.

Ainsi, le maintien et la pérennisation des résultats positifs du PMV et la limitation des défaillances qu'il a introduite nécessiteraient de mettre la question de

la durabilité et de la souveraineté alimentaire au premier plan. A cet effet, pour une meilleure valorisation de l'eau et face à la vulnérabilité du Maroc au changement climatique, il est impératif d'aligner le prix de l'eau sur son coût de mobilisation réel et en refléter la rareté pour favoriser le recours aux ressources alternatives, de recourir massivement à la généralisation de l'irrigation économe d'eau et de promouvoir la mobilisation des eaux non conventionnelles.

Il y a lieu aussi de privilégier les filières contribuant à la souveraineté alimentaire et celles résilientes aux aléas climatiques et génératrices de forte valeur ajoutée. Aussi, il est important d'optimiser les ressources hydriques en privilégiant l'irrigation de ces filières.

Le secteur requiert également la territorialisation des interventions pour réduire les disparités régionales, valoriser les potentiels des territoires ruraux et atténuer les disparités. Ce qui exige le recours à une approche de développement intégré et cohérent du monde rural, en convergence avec les autres politiques sectorielles.

Sur un autre registre, l'analyse des différentes statistiques et études sur le secteur agricole marocain en général et le PMV en particulier, a fait ressortir un besoin pressant d'effectuer des évaluations de la stratégie à moyen et à long terme, notamment à travers des enquêtes auprès des différents bénéficiaires et parties prenantes pour renseigner sur la pertinence de la stratégie par rapport aux besoins des bénéficiaires.

L'impératif d'évaluation des politiques publiques est un exercice de longue haleine qui devrait être instauré et institutionnalisé, non seulement pour les usages directement décisionnels et budgétaires de l'évaluation, mais pour définir l'équilibre à maintenir entre la maximisation de la fonction d'utilité sociale et la maximisation de la fonction de production en vue de concilier le développement socio-économique avec la préservation de l'environnement et de développer ainsi une agriculture moderne, socialement et écologiquement responsable.

Liste bibliographique

- Balaghi R., Jlibene M., Benaouda H., Kamil H., Debbarh Y., (2012), "Intégration du changement climatique dans la mise en œuvre du Plan Maroc Vert: étude de l'impact environnemental et social du sous-projet PICCPMV. Projet de développement de la filière des amandiers dans la province d'Azilal", Avril 2012, Maroc. 115 p.

- Banque Mondiale, (2017), "Maroc à l'horizon 2040: Investir dans le capital immatériel pour accélérer l'émergence économique", ISBN 978-1-4648-1078-7. 405 p.
- Bernard P., (2016), "L'évaluation des politiques publiques", La Découverte, Revue Regards croisés sur l'économie, 2016/1 n° 18. ISBN 9782707190529. pp 45-57.
- Cinquantenaire de l'indépendance du Royaume du Maroc, (2005), "50 ans de développement humain : perspectives 2025", Maroc. 186 p.
- Croitoru, L., Sarraf, M., (2017), "Le coût de la dégradation de l'environnement au Maroc", environment and Natural Resources Global Practice Discussion Paper 5, Banque Mondiale & Ministère délégué auprès du Ministère de l'Energie, des Mines, de l'Eau et de l'Environnement chargé de l'Environnement. 147 p.
- CSNMD La commission spéciale sur le nouveau modèle de développement, (2021), "le nouveau modèle de développement: Libérer les énergies et restaurer la confiance pour accélérer la marche vers le progrès et la prospérité pour tous", Maroc. 170 p.
- DEPF (2016), "Décomposition de la compétitivité structurelle du Maroc: marges intensives et extensives de nos exportations", Maroc. 69 p.
- DEPF, (2019), "Le secteur agricole marocain: tendances structurelles, enjeux et perspectives de développement", Maroc. 34 p.
- Doukkali, R.M., Johan G., (2018), "évaluation de la contribution économique de la surexploitation des eaux souterraines dans l'agriculture au Maroc". OCP Policy Center, Research paper 18/04. 28 p.
- FAO, (2006), "Utilisation des engrais par culture au Maroc". 73 p.
- HCP, (1999), "Dynamique urbaine et développement rural au Maroc: évolution du secteur agricole et perspectives de développement rural", Maroc. pp 426-445.
- HCP, (2016). Etude sur le rendement du capital physique au Maroc. 35 p.
- HCP, (2020), "Le Maroc en chiffres 2021", Maroc. 156 p.
- HCP en collaboration avec CGDA, (2011), "prospective Maroc 2030, agriculture Maroc 2030: quel avenir pour le Maroc ? ", Maroc. 103 p.
- ITC International Trade Center: Trade Competitiveness Map, (https://tradecompetitivenessmap.intracen.org/).
- Jouve, A.M., (2002), "Cinquante ans d'agriculture marocaine", in Pierre Blanc (coord) du Maghreb au Proche Orient : les défis de l'agriculture, Harmattan, pp 51-71.
- Laouina A., (2010), Conservation des eaux et des sols au Maroc : prise en compte de la diversité géographique. Norois, n° 214, 2010/1, pp 85-99.

- MAPMDREF : Ministère de l'Agriculture, de la Pêche Maritime, du Développement Rural et des Eaux et Forêts (https://www.agriculture.gov.ma/).
- MAPMDREF, (2019), "L'agriculture en chiffres 2018", Maroc. 31 p.
- MEMEE Ministère de l'Energie, des Mines, de l'Eau et de l'Environnement chargé de l'Environnement.
- MEE/DGH Ministère de l'équipement et de l'Eau, direction Générale de l'hydraulique (http://81.192.10.228/ressources-en-eau/presentation-generale/)
- Office des Changes (https://services.oc.gov.ma/DataBase/).
- ONICL Office National des Céréales et Légumineuses (https://www.onicl.org.ma/).
- Wilaya de la région Fès - Boulomane, (2013), étude du schéma régional d'aménagement du territoire (SRAT) de la région de Fès Boulomane, Maroc, 123 p.

L'agriculture marocaine entre ambitions des interventions publiques et limites des réalisations : Cas de la commune rurale de Reissana el Janoubia

الفلاحة المغربية بين طموحات التدخلات العمومية ومحدودية النتائج: حالة الجماعة الترابية لريصانة الجنوبية (إقليم العرائش)

Ali BOULERBAH[1], Nisrine BENDRISS[2], Yassine GUENNOUN[3]

[1]Université Abdelmalek Essadi, Faculté des Lettres et Sciences Humaines Tetouan, Maroc, boulerb@yahoo.fr

[2] Université Abdelmalek Essadi, Faculté des Lettres et Sciences Humaines Tetouan, Maroc, nbendriss@UAE.AC

[3] Université Abdelmalek Essadi, Faculté des Lettres et Sciences Humaines Tetouan, Maroc, guennounyassine91@gmail.com

Résumé

Dans le cadre de la politique nationale de développement et modernisation des périmètres irrigués, Le bas du bassin Loukkos a connu une succession de programmes et plans ambitieux visant la résolution des déséquilibres qui freinent son développement (le problème foncier, agriculture de subsistance…). Toutefois, malgré l'ampleur de ces programmes les résultats restent insuffisants ; Si quelques territoires ruraux ont bien bénéficié de ces programmes (cas de la commune de Louamra), d'autres n'ont pas eu la même chance malgré l'importance des potentialités naturelles et humaines dont ils recèlent. De ce fait, l'objectif de cet article est de mettre la main sur la situation du territoire de Reissana Janoubia en tant qu'espace agricole qui cherche à s'intégrer dans la dynamique agricole du bas Loukkos et de proposer en même temps des actions qui peuvent les intégrer.

Les mots clés : bas du bassin Loukkos ; développement agricole ; développement territorial ; modernisation agricole.

ملخص

في إطار السياسة الوطنية لتطوير وتحديث الدوائر السقوية بالمغرب ستستفيد سافلة حوض اللوكوس من عدة برامج ومخططات طموحة تروم معالجة الاختلالات التي يعاني منها المجال المدروس (المشكل العقاري، ضعف التجهيز الهيدروفلاحي...)، لكن بالرغم من أهمية هذه التدخلات، إلا أن تأثيرها كان ذو وقع متباين، فإذا كانت بعض المجالات القروية قد استفادت بشكل إيجابي من هذه التدخلات فإن بعض المجالات الأخرى كما هو الحال بالنسبة لمجال دراستنا لم تستفد بالمستوى المطلوب. وبالتالي، سنحاول من خلال هذا المقال الوقوف على وضعية القطاع الفلاحي بجماعة ريصانة الجنوبية كأحد المجالات الطامحة لبلوغ مرامي التحديث والعصرنة.

الكلمات المفاتيح: سافلة حوض اللوكوس؛ التنمية الفلاحية؛ التنمية الترابية؛ التحديث الفلاحي.

INTRODUCTION

Au Maroc, l'agriculture a pris une place primordiale dans les politiques économiques de l'Etat afin d'atteindre l'objectif de l'autosuffisance alimentaire d'une part, et d'autre part la réanimation des exportations agro-alimentaire pour apporter des devises fortes.

En vue de gagner ce pari ambitieux, l'Etat marocain a proposé depuis l'indépendance jusqu'au aujourd'hui un ensemble de programmes développementaux visant la modernisation des territoires agricoles et l'amélioration des conditions de la population rurale, ainsi que la dotation des centres ruraux en services publics de base.

Pourtant, malgré l'importance accordée à ce secteur, la rentabilité reste embryonnaire à cause de divers problèmes liés principalement à une libéralisation mal réfléchie et mal pratiquée, des ressources limitées et dégradées, structures foncières complexes et archaïques, ainsi qu'une production défaillante et toujours à la merci des aléas climatiques. (AKESBI Najib, 2011, p 9)

Dans ce contexte et vu l'importance de ce bassin dans le système agricole national, les territoires ruraux du bassin versant Loukkos ont connu une succession rapide de programmes et projets visant l'aménagement et le développement durable de ces territoires. De plus, cette attention s'est portée sur le développement d'infrastructures hydroagricoles, l'élargissement de l'espace agricole, la réhabilitation des terres Bour et l'amélioration des systèmes de production.

Cependant, malgré l'ampleur des interventions publiques dans ces territoires, ils n'ont pas atteint le développement agricole durable souhaité ; d'autant plus que la plupart des programmes agricoles s'inscrivent dans des programmes provinciaux qui ne prennent pas en compte les spécificités spatiales des différents territoires ruraux de ce bassin.

Le présent article vise à mettre en lumière le projet agricole moderne du bas Loukkos et à chercher les dysfonctionnements qui freinent le développement de certains territoires agricoles en étudiant la commune rurale de Reissana Janoubia comme territoire agricole traditionnel qui cherche à s'intégrer dans la dynamique agricole du bas Loukkos.

I. Problématique et méthodologie :

1. Identification du territoire d'étude

Géographiquement, la commune territoriale de Reissana Janoubia se situe dans le bas du bassin versant du Loukkos ; celui-là, fait partie intégrante du bassin

nord Atlantique du royaume. Il est caractérisé par un climat méditerranéen avec une influence atlantique.

Administrativement, le territoire d'étude appartient à la province de Larache, il est limité au nord par la commune territoriale de Reissana Chamalia, au sud par la commune de Souaken, à l'est par la commune de Bni Garfat, et à l'ouest par la commune du Sahel et Louamra.

Le choix de ce territoire pour traiter cette problématique de développement agricole ne vient pas du hasard, mais trouve sa justification dans plusieurs raisons ; d'une part on trouve le débat infini et les questionnements fréquemment posé sur l'aménagement et le développement de l'espace rural au nord. Et d'autre part, ce territoire représente une partie intégrante du projet agricole moderne du bas loukkos qui connait une dynamisation agricole rapide grâce aux infrastructures hydroagricoles installées (barrage de garde, barrage Oued El Makhazine, projet du barrage Dar khrofa…), ce qui nous a impulsé à étudier ce territoire entant qu'espace agricole traditionnel bénéficiant d'atouts importants qui ne sont pas encore exploités d'une manière exemplaire.

Figure n°1 : la localisation administrative de la zone d'étude.

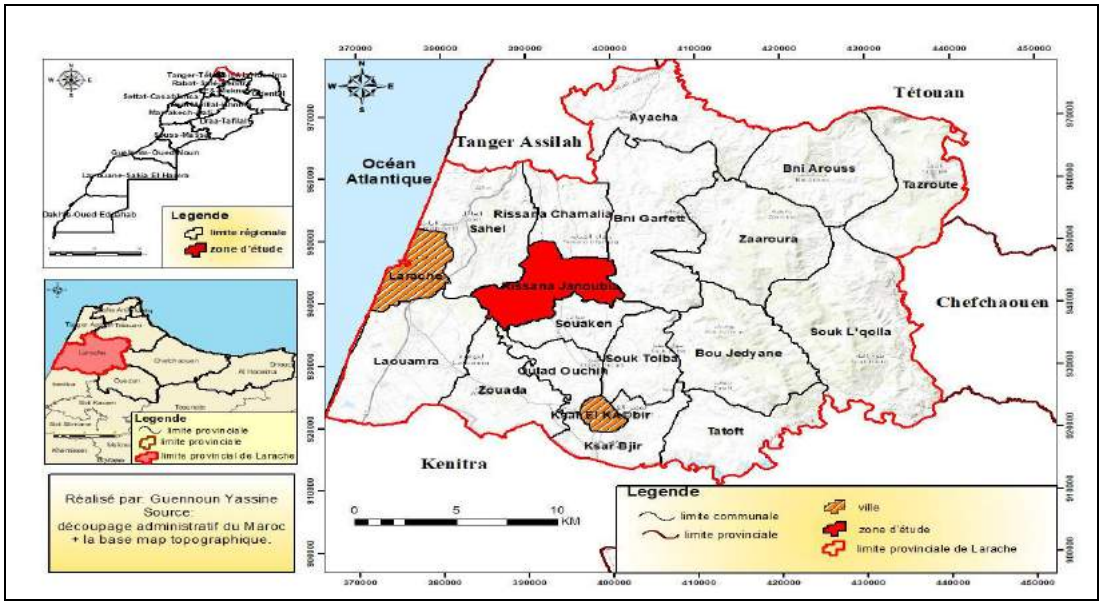

2. Problématique :

Dans le cadre des transformations développementales qu'a connues le bas du bassin Loukkos et la succession des programmes visant à développer et moderniser cet espace, conformément aux orientations du plan Maroc vert dont l'objectif ultime

de développer le rôle de l'agriculture pour promouvoir la sécurité alimentaire et le redoublement des opportunités d'emploi dans le monde rural, ainsi que le positionnement de l'agriculture comme levier principal de l'économie rurale et nationale.

Dans ce contexte, la commune rurale de Reissana Janoubia bénéficie des potentialités physiques et humaines qui la rendent un espace agricole qui se développe avec le temps, parmi ces potentialités on peut citer : des terres plaines favorables, des ressources en eaux importantes, des sols fertiles…, pourtant, malgré l'importance de ces ressources et leurs diversités, elles ne sont pas exploitées d'une manière convenable, ce qui exige l'élaboration d'un programme développemental global qui touche les différents secteurs (infrastructures, routes, ponts…), et pour bien mener cette action, il est impératif de rassembler les efforts et les études pour créer les conditions convenables au développement rural durable.

L'objectif de cet article est de projeter la lumière sur le projet agricole du bas loukkos et de dévoiler les dysfonctionnements qui amortissent le développement de certains espaces agricoles, en étudiant la commune rurale de Reissana Janoubia comme espace agricole traditionnel qui cherche à s'intégrer dans la dynamique agricole du bas Loukkos.

La question fondamentale à laquelle il nous faut répondre, avant de poursuivre notre analyse, est la suivante : **dans quelle mesure les programmes agricoles régionaux peuvent-ils améliorer la situation des espaces traditionnels du bas bassin Loukkos ?**

3. Les hypothèses

Cette recherche fait son départ de plusieurs hypothèses qu'on peut expliciter en ce qui suit :

- La dissociation du lien historique entre les deux communes Reissana Norique et sudique, qui remonte à l'époque coloniale et connue localement sous le nom de Souk « Tlat Reissana », constitue un point de changement radical dans l'itinéraire développemental de la commune indépendante en 1992, or la faiblesse de son infrastructure, de ses services administratifs et de son système économique-notamment en l'absence de Souk hebdomadaire- auront pour effet de contraindre le développement dans l'espace étudié.
- Si l'on considère que le socle terre représente la base principale de tout développement rural dans les sociétés agricoles marocaines, pourtant la fragmentation de la terre à travers « l'héritage » à compliquer l'opération de remembrement ; et de ce fait l'impossibilité de l'équiper, pour cela nous

supposons que la plupart des agriculteurs doivent quitter ces terres pour trouver d'autres activités ou bien immigrer de cet espace ;

- Le problème foncier et les conflits entre les agriculteurs sur les terres collectives conduit à l'arrestation des terres fertiles ; ce qui nuirait la dynamique agricole de ce territoire :
- On suppose que Le positionnement géographique de ce territoire dans le bas du bassin versant Loukkos peut être une opportunité pour acquérir un projet agricole moderne capable de concurrencer au niveau provincial.

4. Approche méthodologique :

La méthodologie adaptée dans cet article repose sur trois phases complémentaires ; la première fait son départ d'un diagnostic territorial duquel nous dégageons les points forts, les points faibles, ainsi que les menaces et les opportunités de ce territoire. Ensuite, nous utiliserons une approche analytique dans laquelle nous analyserons des données qualitatives et quantitatives pour décrypter la situation agricole et clarifier les freinons qui empêchent ce territoire de s'intégrer dans la dynamique agricole du bas bassin Loukkos.

Et finalement, nous adoptant une approche prospective ; dans laquelle nous proposons des pistes d'amélioration pour réussir l'opération de transformation agricole de ce territoire vers la modernisation.

II. Des atouts naturels et humains importants mais peu exploitables

Comme toutes les autres communes territoriales du bas du bassin Loukkos, la commune rurale de Reissana Janoubia bénéficie de potentialités naturelles (une topographie plane, des sols diversifiés, des conditions climatiques favorables, des ressources en eaux importantes…) et humaines considérables (la population active dépasse 57% de la population totale selon le recensement général de la population et de l'habitat 2014). Cependant, ces ressources territoriales souffrent de divers problèmes qu'on doit expliquer à partir du diagnostic suivant :

3. Les caractéristiques naturelles

1.1. Un climat favorable à l'agriculture irriguée

La climatologie de la commune Reissana Janoubia est de type méditerranéen à influence océanique froid et très humide en hiver et sec et doux en été. La pluviométrie normale est comprise entre 600 et 800 mm²/an.

En effet, ce territoire est considéré parmi les territoires qui connaissent des moyennes annuelles de précipitations importantes variant entre 500 et 1000 mm ; ce qui l'a classé parmi les zones intermédiaires en matière de l'ampleur des

précipitations. De même, la situation géographique de ce territoire dans un champ topographique qui combine une unité collinaire de pré-rifaine et la plaine inondable du Loukkos, a contribué grandement à faire de ce territoire une importante zone de drainage hydrologique. Cependant, l'irrégularité des précipitations dans le temps a conduit souvent à des crises naturelles telles que l'inondation dans la période d'hiver surtout dans l'absence totale des barrages collinaires qui peuvent y faire face.

Par ailleurs, les moyennes de température enregistrée se caractérisent par la modération, puisqu'on trouve les plus hautes moyennes enregistrées dans les mois de juin, juillet et aout avec une moyenne qui varie entre 20° et 26°. Par contre, les moyennes inférieures de la température enregistrée dans les mois de décembre, juin et février varient entre 4° et 9°.

1.2. Une structure topographique régulière

Naturellement, le territoire d'étude s'inscrit dans le bas du bassin Loukkos ; ce dernier se caractérise par la domination de deux unités de terrains différentes de leurs altitudes et de leur degré de pente ; d'un côté, on trouve la chaine montagnarde du Rif qui s'installe dans le côté Est du bassin avec une altitude qui varie entre 200-1200m. Et de l'autre côté, on trouve l'unité (plaine) qui se caractérise par sa faible altitude qui ne dépasse pas 200 m en général. (THAMI Thami, 2004, p 23) Ceci explique la diversité et la complexité des éléments de reliefs dans notre territoire d'étude (Voir la figue n°2).

En revanche, le paysage topographique de la commune de Reissana Janoubia se caractérise par une grande diversité ; il est le résultat d'une combinaison entre un espace plaine d'une altitude de 25 m et une unité collinaire d'une altitude qui varie entre 100 et 130 m, ainsi que des zones de basses altitudes reliées à la dynamique d'Oued el Makhazine et Oued Tafha.

Figure n°2 : les unités topographiques de la zone d'étude en trois dimensions

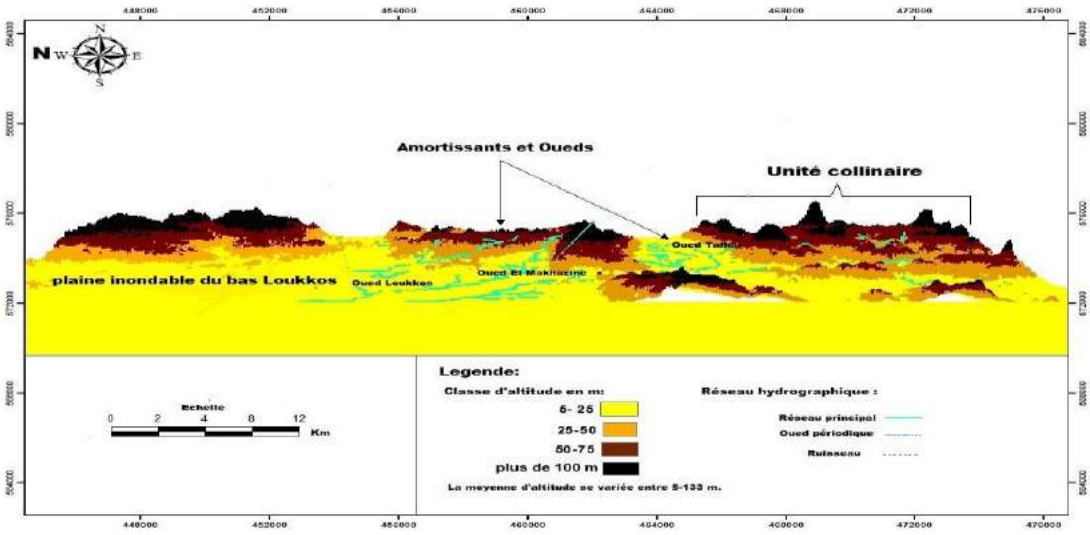

Source : réalisation personnelle en utilisant les DEM (www.earthexplorer.usgs.gov) et la carte topographique de Tlat Reissana (échelle :1/25000).

1.3. Les ressources en sols

Les ressources sol varient, dans notre zone d'étude, selon les caractéristiques topographiques, la structure géologique et le degré de pente. D'ailleurs, on trouve dans la zone collinaire des sols collinaires rouges qui se caractérisent par leur faible qualité et l'impossibilité de les utiliser dans le secteur agricole. Par contre, dans la zone plaine on trouve les sols de Dahs, Tirs et les sols du humus ; ces sols se caractérisent par leur haute qualité et leur adaptation à l'agriculture irriguée. D'une manière générale, on remarque que les ressources sols dans la commune de Reissana Janoubia sont variées et diversifiées ; les sols fertiles se localisent dans la plaine du Loukkos et qui se caractérise par son adaptation à l'agriculture irriguée, ce qui explique la grande distribution des firmes dans les douars de Moura al Qantra, EL gharbia salla et El khahana. Par ailleurs, dans les oueds on trouve les sols granitiques qui peuvent être utilisés dans quelques cultures mais qui nécessitent un grand travail de réhabilitation. Et enfin, on trouve les sols non exploitables d'origine collinaire.

1.4. Des ressources en eaux intéressantes mais non maîtrisées

La commune de Reissana Janoubia, comme toutes les autres communes du bas Loukkos, bénéficiait d'un réseau hydrographique très développé. Il constitue le prolongement des oueds des communes se situant au nord. Il est constitué de plusieurs cours d'eau dont les plus importants sont les oueds Rhoujja et Téffaha à l'est, deux grands affluents d'oued El makhazine, et Ar-riba et Boutkrane, affluents

d'Oued Loukkos à l'Ouest (voir la figure n°3). Actuellement, aucun cours d'eau n'est contrôlé par des stations hydrologiques.

Toutefois, la commune étudiée n'est intéressée par aucune nappe généralisée. Les ressources souterraines sont constituées essentiellement de réserves alluviales des cours d'eau et de petites zones de contact de charriage entre les formations géologiques, et dont le niveau varie selon le régime des oueds et la pluviométrie.

Figure 3 : le réseau hydrographique de la commune de Reissana Janoubia

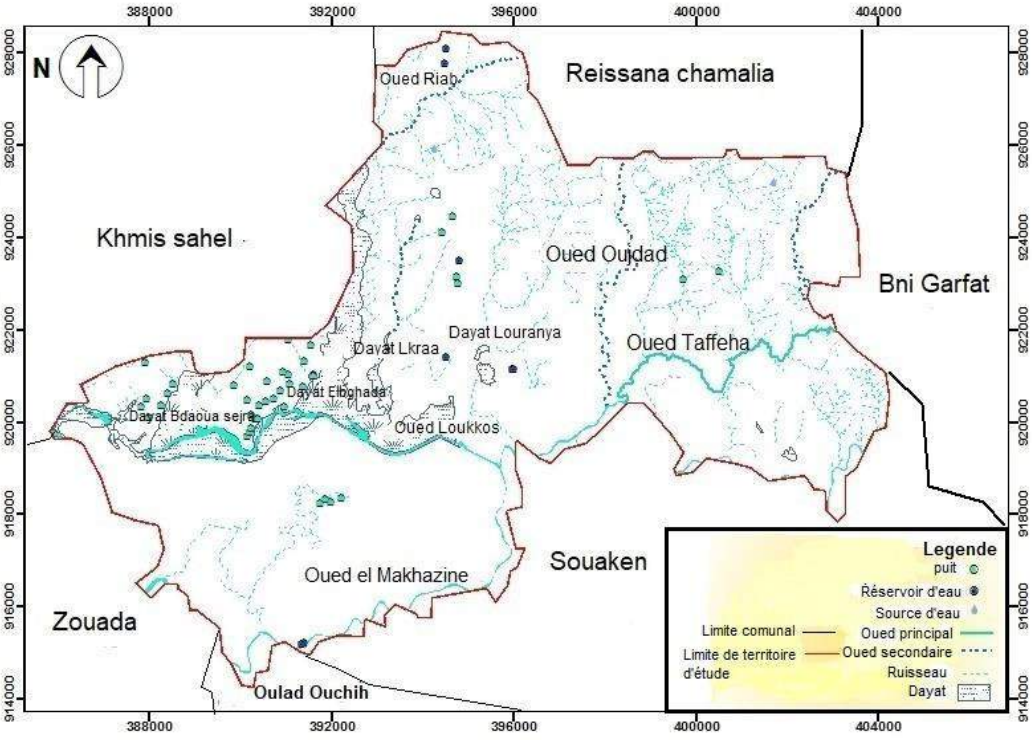

Source : Réalisation propre sur les cartes topographiques de Tlat Reissana, Sahel, Laouamra.

4. Caractéristiques socio-économiques

Cette section vise à examiner l'état des caractéristiques socio-économiques en mettant la main sur des indices pertinents telle que : le taux d'analphabétisme, l'état des services publics de base, l'emploi offert et le taux de chômage. Ce diagnostic permet également d'orienter les politiques locales en mettant en évidence les atouts et les faiblesses de ce territoire dans les domaines socio-économiques. Ces atouts et faiblesses on peut les clarifier comme suit :

- L'analphabétisme : parmi les changements sociaux remarquables dans la dernière décennie on trouve le recul de taux d'analphabétisme par rapport

aux siècles passés. De ce fait, le taux d'analphabétisme est passé de 43% en 2004 à 32% en 2014 (avec un taux de régression de 11%).Néanmoins, malgré ce recul enregistré au niveau de notre territoire d'étude (le taux d'analphabétisme est passé de 79,2% en 2004 à 59,5% en 2014) (RGPH 2014); il reste très élevé, plus que la moitié de la population (59,5%) est analphabètes. Ce retard remarqué trouve sa justification dans la culture rurale et les contraintes économiques imposées par la compagne marocaine.

- Difficulté d'accès aux services de base : le territoire étudié connaît un manque remarquable concernant une certaine infrastructure socio-économique, notamment en matière éducative et sanitaire. de surcroit, le secteur ne dispose que d'une quinzaine d'écoles primaires qui couvrent uniquement 50% des douars (Rapport d'état des lieux de la commune de Reissana Janoubia en 2014) et aucun collège ou lycée. Concernant les autres services, la commune est dotée d'un seul centre administratif et un autre centre sanitaire.
- La population active reste stable au cours des dernières années. En 2014, elle s'élève à 5342, ce qui représente 32,65% de la population en âge de travailler (c'est-à-dire âgée de 15 ans à 64 ans). Cette population est en grande partie constituée par des agriculteurs avec un taux de 93,5%, les commerçants et le personnel de l'administration avec un taux de 2,6% et 1,4% respectivement. Par contre, les autres professions ne représentent que 2,6%. Pourtant, le taux de personnes non actives dépasse 67,65% de population totale. Ceci reflète l'apport faible du secteur agricole dans la structure socio-économique locale.

D'après ce diagnostic, on remarque que ce territoire est riche en potentialités naturelles et humaines qui ne sont pas encore exploitées. Pourtant, l'objectif majeur qu'il faut prendre en considération est de trouver des solutions pertinentes afin de l'intégrer dans la dynamique agricole du bas Loukkos.

II. Le territoire de Reissana Janoubia entre : la réalité de l'agriculture de subsistance et les enjeux d'intégrer la dynamique agricole moderne du bas Loukkos.

Dans cette section nous focalisons sur les principales phases développementales de la construction du projet agricole moderne du bas Loukkos ; depuis les années soixante-dix, qui étaient marquées par la création de l'office régional de mise en valeur agricole du Loukkos, jusqu'à la période actuelle qui connait des transformations importantes dans l'agriculture marocaine.

2.1.Processus de développement agricole dans le bas du bassin Loukkos.

L'idée d'occupation et d'investissement du bas Loukkos dans le cadre de la réforme économique n'est pas nouvelle. De sorte qu'auparavant, il était occupé et aménagé par la société agricole du Loukkos en 1930. Cette dernière a commencé par l'investissement de la rive gauche d'oued Loukkos en construisant des barrières au long de leur rive gauche, ainsi que la mise en place des équipements de drainage d'eau et l'irrigation d'une superficie de 3500ha.

Généralement, cette étape initiale représente la pierre angulaire dans la construction du projet agricole moderne, malgré l'absence d'une vision précise de développement de ce territoire.

2.1.1. La période des années soixante-dix : vers l'implantation des premiers piliers de modernisation

Pendant les années soixante-dix le bas du bassin Loukkos est dominé par une agriculture de subsistance fondée sur la culture céréalière, l'élevage de bétail et l'exploitation forestière. (AB DELA Mohamed, 2013, p 85)

En effet, depuis l'inauguration de l'office de mise en valeur agricole du Loukkos les programmes de modernisation et d'équipement de cet espace agricole ne cessent d'augmenter. Ces différents programmes et réformes, on peut les résumer comme suit : la création de l'office régional de mise en valeur agricole, la construction du barrage d'Oued el Makhazine et le lancement du plan quinquennal 1968-1972, ainsi que l'aménagement hydroagricole des deux secteurs R'Mel et Drader.

2.1.2. La fin des années quatre-vingt jusqu'au aujourd'hui : la continuité de la modernisation mais selon une approche nouvelle plus généraliste.

Avec la création de l'office régional de mise en valeur du Loukkos en 1975, la superficie agricole arable ne représentait que plus de 1,5% de la superficie agricole nationale. Malgré, sa superficie limitée, elle fournissait environ 80% de la production nationale de fraise, 20 % de riz et 15 % de la production du sucre.

Actuellement, les périmètres irrigués du bassin Loukkos constituent environ 11% des terres agricoles et contiennent environ 75% des exploitations agricoles, et occupent environ un tiers de la population rurale, à raison de 1,65 millions, dont 250 emplois permanents, sans compter les postes offerts par les secteurs liés à l'agriculture du bas et du haut.

2.2.Reissana El Janoubia : un territoire agricole traditionnel qui cherche à s'intégrer dans la dynamique agricole du bas Loukkos.

Le processus de modernisation agricole dans n'importe quel territoire est lié principalement aux ressources qui sont disponibles, ainsi qu'à la mesure dans laquelle les facteurs climatiques, la topographie, les ressources en sol et en eau y contribuent. De même, la rentabilité de ce secteur reste dépendante de la disponibilité de ces ressources et leur répartition sur le territoire, puisqu'elle augmente quand la terre est fertile et les ressources précédemment citées sont convenables et vice versa.

Dans cette optique, notre territoire d'étude possède des potentialités naturelles capables de le promouvoir et de l'intégrer dans le dynamisme agricole du bas Loukkos, malgré les indicateurs d'état des lieux qui indiquent la domination d'une agriculture de subsistance basée sur la culture de céréales, la plantation d'oliviers et le fruit de la pastèque jeune, cela ne nie pas l'existence de qualités qui peuvent être raffinées, comme nous l'avons vu dans le premier axe. Ces potentialités sont capables de le placer parmi les espaces agricoles à haute valeur ajoutée dans le bas bassin du Loukkos. De ce fait, nous expliquons à travers les points suivant l'état de l'agriculture dans notre territoire d'étude :

- Une structure foncière marquée par la dominance de terres privées.

Le processus de transformation agricole pour chaque territoire est lié en premier lieu à la situation foncière. En effet, il n'y a pas de réforme agricole sans l'intégration de cet élément vital dans les programmes d'aménagement hydroagricoles. Or, nous savons que le régime foncier au Maroc est très complexe. Cette complexité est due à la nature structurelle complexe de la société. Par ailleurs, la structure foncière de notre territoire ne pose pas tant de problème au rang de la pluralité des systèmes fonciers que de la fragmentation rapide que connaissent les terres agricoles ; de sorte que nous constatons que 86% au total des terres agricoles font moins de 10 ha. Ce qui appelle une intervention pour encadrer les agriculteurs et les inciter à s'engager dans le processus de remembrement des terres comme une entrée principale pour résoudre le problème de fragmentation rapide des terres.

- Les conditions du travail agricole : la suprématie du travail familial au détriment du travail salarié et individuel

On sait que les conditions de travail des agriculteurs dans les territoires agricoles traditionnels diffèrent de leurs homologues modernes, parce que les territoires modernes se caractérisent par une prédominance du travail salarié au détriment des autres modes de travail. En effet, dans une exploitation agricole microscopique le travail familial reste le mode dominant dans les travaux agricoles.

En accord avec cette tendance, les données de recensements agricoles 1996 indiquent qu'environ 3143 ouvriers familiers pour environ 1404 exploitations, contre 68 salariés pour environ 40 exploitations. Ceci s'explique par le fait que le travail familial constitue l'un des aspects les plus importants de l'agriculture traditionnelle, qui tire sa force de la solidarité entre les individus de la famille.

- La modernisation des outils de travail agricole reste moyenne :

Concernant la mécanisation et l'utilisation des outils modernes dans les travaux agricoles, nous remarquons que notre territoire a pris une position respectable au niveau régional. Si on prend l'utilisation des tracteurs, il nous apparait clairement la nette domination de la commune de Louamra avec la présence de 560 tracteurs, par ailleurs, notre territoire d'étude arrive en deuxième rang avec la présence de 99 tracteurs chez leurs agriculteurs. Bref, on remarque que l'utilisation de la mécanique reste moyenne par rapport à l'échelle régionale.

- L'occupation du sol : domination remarquable des cultures céréalières et les arbres fruitiers :

Au niveau de l'utilisation du sol, on remarque que 43% de la superficie totale est consacrée à la culture des céréales, suivie par la plantation des arbres avec 17 % et la production de fourrages avec 15%. Tandis que, le reste des pourcentages est réparti sur les cultures sucrières, les légumes et d'autres cultures. (Office de mise en valeur agricole Loukkos, 2015-2016) Ainsi, si l'on compare cette répartition avec celle de 1996 on s'aperçoit que la surface allouée à chaque type a connu des changements fondamentaux. Si on prend à titre d'exemple la culture céréalière ; on remarque qu'elle est passée de 4320 ha à environ 3430 ha. Il en va de même pour les légumes qui ont connu une nette baisse au niveau de la superficie exploitée en passant d'environ 1754 ha en 1996 à environ 480 ha en 2015. En revanche, on remarque une tendance vers les cultures industrielles et les arabes fruitiers. Si on prend en considération la superficie dédiée à la culture industrielle (betterave sucrière) est passée de 440 hectares de 1996 à 1200 ha en 2015. Cette tendance vers la culture industrielle s'explique par le fait que cette dernière est plus rentable. Elle a une forte valeur ajoutée par rapport à la culture des céréales.

- Les sources d'irrigation restent insuffisantes.

Bien que la commune de Reissana dispose d'importantes ressources d'eaux de surface (Oued al Makhazine, Oued teffeha, Oued al-Rab…), mais ces ressources ne sont pas exploitées comme il faut, car nous constatons que la plupart des fractions manquent de techniques d'irrigation à l'exception de la zone sud-Ouest de la commune (douar Algharbia Al sella, Alkhahana et Oulad Misbah) qui utiliserait

les eaux de la vallée d'Oued Al makhazine. Ce qui impulse les agriculteurs à utiliser des petits moteurs de pompages pour exploiter les eaux des vallées et des prairies.

D'après notre analyse de la réalité du secteur agricole, il nous a paru clairement que malgré la grande dépendance de la population locale de l'agriculture ; celle-ci est encore confinée dans son mode de subsistance. Surtout dans l'absence d'un projet agricole moderne qui peut améliorer la compétitivité de ce secteur, ce qui oblige la majorité des agriculteurs à s'appuyer sur leur propre initiative dans la production agricole.

III. Perspectives de développement agricole

Le secteur agricole dans la commune de Reissana Janoubia joue un rôle clé dans la relance de l'activité économique, car il est la principale ressource pour la population locale et l'un des piliers les plus importants pour réaliser le développement rural durable. Si ce secteur agricole, avec ces différentes branches productives représente la base de l'économie locale, il souffre encore d'un ensemble de contraintes qui empêchent son développement (faiblesses d'équipement hydroagricole, production limitée destinée à l'autoconsommation…), ce qui nécessite l'épargne des conditions nécessaires à l'intensification des méthodes agricoles et l'introduction de nouvelles cultures. Toutefois, cette intensification nécessite le développement des méthodes agricoles, en créant des nouveaux métiers basés sur la commercialisation des cultures ; et pour y parvenir, nous proposons un ensemble d'actions qu'on clarifie comme suit :

- La valorisation des ressources en eau comme une entrée principale pour le développement ; et ce à travers :
  - La réhabilitation des canaux d'eau et l'encouragement de l'utilisation des techniques modernes d'irrigation (goutte à goutte) pour permettre aux petits agriculteurs l'accès aux eaux ;
  - La mise en œuvre du projet des quatre barrages collinaires.
- Encourager la plantation des arbres :

La nature topographique de cet espace et son climat local offrent d'importantes possibilités de planter les arbres ; surtout les arbres d'oliviers qui occupent une superficie importante estimée à environ 1245 ha de la superficie totale exploitée. Ainsi que d'autres arbres tels que le Sofran et le figuier. De ce fait, ces plantations peuvent jouer un rôle important dans l'augmentation des revenus, pourtant, il faut travailler sur l'intensification de la surface plantée et introduire de nouvelles plantations adaptées aux conditions climatiques de cette zone.

- Valoriser la pastèque jaune :

La pastèque jaune est considérée comme l'un des produits agricoles les plus importants dans cette zone ; elle occupe 5400 hectares de la superficie totale de la commune avec un taux de production estimé à environ 5400 tonnes par an. Ce qui nécessite la création d'une association spécialisée dans la commercialisation de ce produit.

CONCLUSION

Finalement, nous avons tenté dans cet article de clarifier dans un premier temps le projet agricole moderne du bas Loukkos ; en mettant l'accent sur les différentes phases de sa construction ; depuis l'installation de la société agricole de Loukkos en 1930 jusqu'au aujourd'hui. En effet, après l'indépendance ce territoire agricole entrera dans un tournant structurelle avec le lancement du projet agricole moderne du bas Loukkos qui vise à irriguer une superficie de 38 000 ha, pourtant cet objectif n'a été atteint que ces dernières décennies.

En outre, nous avons mis en lumière la réalité du secteur agricole dans la commune de Reissana Janoubia ; dans laquelle nous avons découvert que la production reste essentiellement de subsistance (cultures céréales, fruits arbres…). Cette situation, est liée à plusieurs facteurs ; d'une part, l'absence d'équipement hydroagricole et des équipements de bases telles que les routes. Et d'autre part, la superficie microscopique des exploitations qui n'encourage pas l'augmentation des revenus.

Pour ce qui est, des indicateurs de développement territorial, qui restent du ressort du conseil communal, ils se caractérisent par une grande faiblesse, surtout au niveau des équipements de base et de services publics, si bien que l'on constate que la commune n'a pas de marché hebdomadaire. Quant aux services vitaux ; on constate que la collectivité souffre de beaucoup de problèmes de raccordement de l'eau potable et du problème d'épuration des liquides.

En définitive, le développement de ce territoire nécessite l'élaboration d'un plan d'action qui prend en considération l'état actuel de tous les secteurs (agricole, éducation, santé…) dans le but ultime d'améliorer son attractivité et de le mettre au rang des territoires les plus compétitifs.

Liste bibliographique :

- Akesbi (Najib) et Guerraoui (Driss), (1991), « Enjeux agricoles : Evaluation de l'expérience marocaine », Editions le Fennec, imprimante Najah El Jadida(Casablanca), 150 pages.
- Akesbi (Najib), Benatya (Driss), El Aoufi (Noureddine), (2008), « L'agriculture marocaine à l'épreuve de la libéralisation », ouvrage collectif, éd. Economie critique, Rabat, 189 pages.

- Lazarev (Grigori), (2012), « Les politiques agraires au Maroc 1956-2006 », Ed Maarif Al Jadida, Rabat, 232 pages.
- Centre national de documentation (Rabat), (1973), « Le plan quinquennal 1968-1972 », p.14-15.
- Ghazi el Ayachi,(1972), « Projet de développement agricole intégré du loukkos »,p.p.52-57.
- O.R.M.V.A.L, (2008), « Etude de la délégation du service de l'eau du périmètre du loukkos, diagnostic de la situation actuelle », pages 315.
- O.R.M.V.A.L, (2008), « Etude D'équipements hydro-agricole sur une superficie de 1400 ha dans la région de Reissana », Pages 28.
- O.R.M.V.A.L,(2010), « Etude d'aménagement hydro-agricole et topographie de base du périmètre d'irrigation associe au barrage Dar khrofa. pages 32.
- Office de mise en valeur agricole loukkos, (1965), « Aménagement et mise en valeur agricole », pages 6.
- Office régional de mise en valeur agricole du loukkos, (2014), « Monographie de la zone d'action de l'office régional de mise en valeur agricole »,p.p.9-10
- التهامي (التهامي)، 2003-2004، "**التساقطات وزراعة الحبوب بمنطقة اللوكوس**"، بحث لنيل شهادة الدكتوراه في الجغرافيا، جامعة محمد الخامس، الرباط، ص23.
- عبد اللا (محمد)، 2012-2013،"**الديناميات الجديدة وأولويات التنمية الإرادية للقطاع الفلاحي بحوض اللوكوس**"، بحث لنيل شهادة الماستر في شعبة الجغرافيا، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة عبد المالك السعدي، تطوان، ص 85.

Effets de la sécheresse sur la production agricole dans la province de Khouribga (région Béni Mellal – Khénifra)

آثار الجفاف على الإنتاج الفلاحي بإقليم خريبكة (جهة بني ملال – خنيفرة-المغرب)

Soukaina HAJJOUBI,[1] **Abdelali BOUALGA**,[2] **Jamila SAIDI**[3]

Université HASSAN II de Casablanca, Faculté Des Lettres Et Sciences Humaines de Mohammedia, Soukaina.hajjoubi@gmail.com

Université HASSAN II de Casablanca, Faculté Des Lettres Et Sciences Humaines de Mohammedia, boualga@hotmail.fr

Université HASSAN II de Casablanca, Faculté Des Lettres Et Sciences Humaines de Mohammedia, j_saidi50@hotmail.fr

Résumé

Cette recherche a pour objectif l'étude de l'impact de la sècheresse sur la production agricole dans les milieux semi-arides au Maroc, à travers une étude de cas de province de Khouribga. Tout en se basant sur la méthode "IMRAD" et ce, en deux étapes : premièrement, présenter d'abord la monographie agricole au niveau de la zone d'étude. Deuxièmement, entamer un diagnostic descriptif pour ressortir les différentes potentialités de la zone. Les caractéristiques d'aridité du milieu physique, l'importance de l'espace pastoral (parcours collectifs et forestiers, inculte) et la dominance des cultures céréalières intégrées à l'élevage. La collecte des données de l'étude a été basée sur un travail documentaire, constitué des cartes topographiques, et des cartes de division régionale. Et puis sur les données pluviométriques pour les trente dernières années dans le but d'étudier le climat de la province ainsi que sur la monographie des provinces de khouribga et PDR région Béni Mellal – Khénifra, et enfin les statistiques agricoles pour l'année 1996. A la fin de l'étude, d'une part, il a été conclu que Le climat et la qualité des sols imposent des choix à faire en matière de production, soit le fourrage lorsque les conditions du milieu sont défavorables, soit le grain lorsque les conditions du milieu sont favorables. A travers les graphiques d'évolution de la production céréalière et des effectifs du cheptel que la province présente des similitudes concernant les grandes variabilités liées à l'irrégularité des pluies.

Mots clés : changements climatiques - production agricole - province de Khouribga.

ملخص

يهدف هذا البحث دراسة تأثير الجفاف الإنتاج الفلاحي في البيئات الشبه الجافة بالمغرب، من خلال دراسة حالة حالة إقليم خريبكة. وذلك اعتمادا على منهجية "IMRAD"، ومن خلال خطوتين هما: أولا، تقديم مجال الدراسة ووصف خصائص الفلاحة بإقليم خريبكة. ثانيا تسليط الضوء على الإمكانات المختلفة لمجال الدراسة، وقد اعتمد في جمع بيانات الموضوع على الأسلوب غير الميداني الذي يتكون من: خرائط الطبوغرافية، ثم معطيات التساقطات المطرية لثلاثين سنة الأخيرة من أجل دراسة مناخ المنطقة، علاوة على منوغرافية إقليم خريبكة، وأخيرا معطيات الإحصاء الفلاحي لسنة 1996. وقد خلصت الدراسة إلى أن المناخ ونوعية التربة يفرضان خيارات يجب القيام بها من حيث الإنتاج، عندما تكون الظروف غير مواتية يتم إعتماد الأعلاف، والحبوب عندما تكون الظروف مواتية وهي تحتل مكانة مهمة بين اختيارات الفلاحين.

الكلمات المفاتيح: الجفاف، التغيرات المناخية، الإنتاج الفلاحي، البيئات الشبه الجافة، إقليم خريبكة.

Introduction

Depuis plusieurs années, des changements climatiques sont intervenus sur les cycles climatiques, mettant la province de Khouribga comme tout le Maroc dans une position difficile. Le déficit et l'irrégularité des pluies ont mis les agriculteurs aux mercis des aléas climatiques. Les effets de cette situation sont marqués par une baisse notable parfois catastrophique des rendements des céréales des autres cultures et de la production de l'élevage. Le déficit hydrique sensible génère des problèmes énormes pour l'approvisionnement du monde rural en eau potable et d'abrèvement du cheptel.

I. Méthodologie

Pour analyser cette situation, cet article va montrer quelques indicateurs de ces effets sur l'évolution des rendements des principales cultures (céréales) et sur l'évolution de l'effectif du cheptel. Tout programme ou stratégie de développement doit circonscrire ces effets persistants et défavorables.

II. Résultat

1. CARACTERISTIQUES DE LA PROVINCE DE KHOURIBGA

Carte 1 : La province de Khouribga

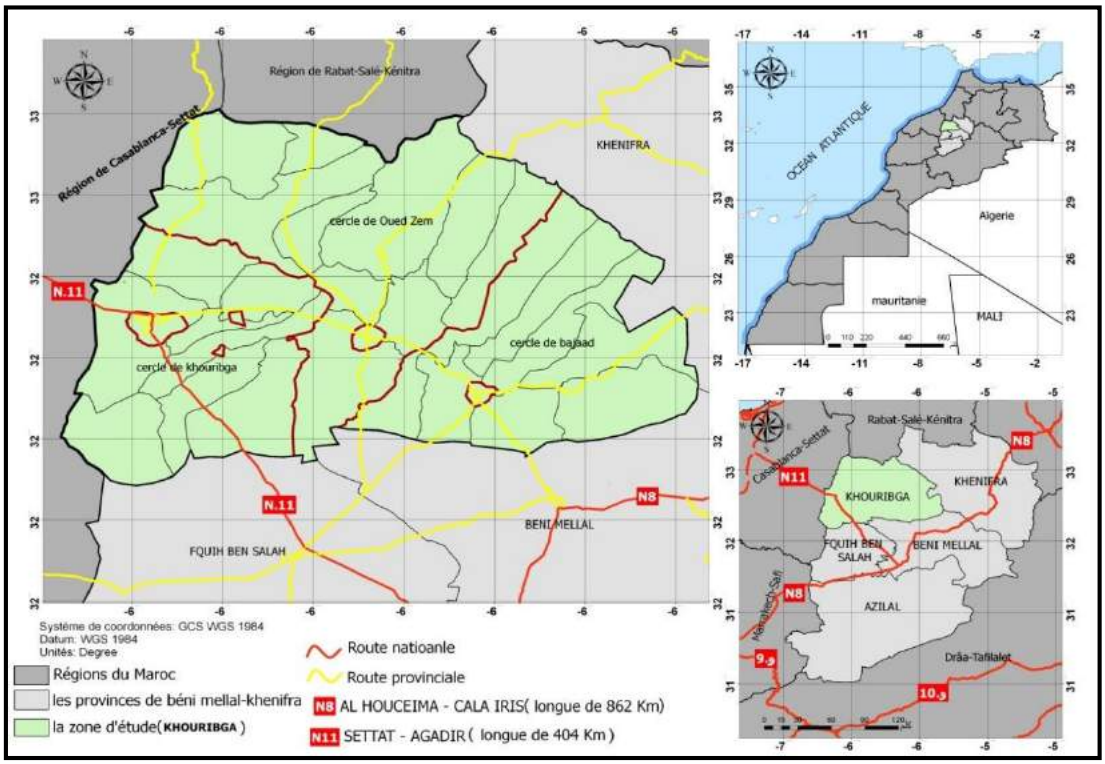

Source : Travail personnel, 2021

La province de Khouribga est située au centre du Maroc, appartenant à une zone bioclimatique semi-aride. Elle couvre une superficie totale de 425 000 ha.

1.1. Climat

La Province de Khouribga est caractérisée par un climat de type semi-aride à étés chauds et secs et à hivers froids relativement humides avec une pluviosité de moins de 400 mm. L'analyse des données pluviométriques recueillies au niveau du Centre de Travaux de Khouribga depuis 1962 fait ressortir une moyenne de 350 mm sur une période de 40 années.

La moyenne des températures enregistrées est de 17°C. Toutefois, les amplitudes thermiques sont élevées, la moyenne des maxima est de 38°C en été et celle des minima 3°C en hiver. L'évapotranspiration potentielle est de 1324 mm, accusant un déficit hydrique de 984 mm. Dans cette zone, l'eau est rare et constitue la meilleure ressource par excellence à économiser et à préserver, son utilisation efficace permettrait des rendements meilleurs à travers une meilleure gestion et rationalisation de son utilisation.

L'analyse de la pluviométrie sur les 20 dernières années a montré que le mois de janvier est le plus arrosé, un glissement des précipitations vers l'automne a réduit le cycle de croissance de 180 jours dans les années soixante à 90-100 jours entre les années 1995-2005. Le gradient des précipitations progresse du Sud-Ouest vers l'Est de la province.

1.2. Relief

La province de Khouribga se présente comme un plateau drainé. En effet, on constate la présence d'une pente généralisée vers le collecteur d'Oum Rbia. Cette tendance majeure, couplée à l'affleurement du turonien imperméable (sur une grande partie de la province), favorise les ruissellements vers Oum Rbia et contribue de peu dans la recharge des aquifères.

1.3. Sols

En général, les sols les plus dominants dans la province sont peu profonds et en grande partie caillouteux, à l'exception des vallées, des dépressions où ils sont profonds et moins pierreux, résultant d'une érosion alluviale et colluviale.

Au sud, ils sont caractérisés par l'existence de dalles calcaire qui affleurent d'une façon sinusoïdale le sol et donne naissance à des terrains appelés localement « Makret » généralement de statut juridique collectif réservé pour le pâturage. Au Nord, les sols sont squelettiques et schisteux peu évolués dans leur formation. Au contre les sols les plus favorables.

1.4. Ressources en eau

Compte tenu des caractéristiques climatiques et géomorphologiques de la région, les ressources en eaux disponibles sont assez limitées.

La faiblesse des disponibilités des ressources en eau souterraines s'explique par la nature hydro-géologique du milieu et l'inclinaison vers le Sud des formations géologiques fait que les quantités d'eau infiltrées se trouvent pour leur majeure partie drainée vers la plaine du Tadla où elles alimentent la nappe profonde.

Les cours d'eau qui sillonnent la province de Khouribga sont pour la plupart temporaires, alimentés en période de pluie. Compte tenue des variations d'altitude du territoire de la province par rapport à celle des cours d'eau, les écoulements superficiels sont orientés vers les zones de dépression qui se situent hors de la zone d'action de la province. En effet, le secteur Nord-Est est drainé par l'Oued Grou, affluent du Bouregreg, le secteur Nord-Ouest par l'Oued Mellah et le secteur Sud par l'Oued Oum Er R'bia.

Vu l'étroite relation entre le développement du secteur de l'irrigation et les disponibilités des ressources en eaux, la rareté de l'eau a fait que les investissements publics pour la création de périmètres d'irrigation modernes ont été très limités. La superficie totale irriguée est de l'ordre de 3 300 ha répartis par mode d'irrigation comme suit :

Mode d'irrigation	Sup. (ha)	%
- Irrigation traditionnelle par PMH	1 578	48
- Irrigation par pompage individuel	1 442	44
- Irrigation par pivot	63	2
- Irrigation par aspersion	45	1
- Irrigation localisée	171,65	5
Total	3299,65	100

L'irrigation gravitaire est le mode d'irrigation le plus répandu dans la province (92 %). Il s'agit essentiellement de périmètres traditionnels de Petite et Moyenne Hydraulique et de la petite irrigation. L'irrigation par le biais de techniques modernes, est limitée à quelques exploitations et ne représente que 8%.

Dans le cadre de la stratégie globale pour le développement du secteur hydro-agricole, le principe retenu pour le développement de petit et moyen hydraulique est de réaliser un rythme d'équipement conforme à l'accroissement rapide des besoins alimentaires du pays. Il s'agit également d'améliorer le niveau de vie de la

population rurale vivant dans des zones intermédiaires à pluviosité insuffisante pour une agriculture basée sur les cultures maraîchères ou fruitières et sur la production laitière.

Les périmètres de P.M.H. existants au niveau la province de Khouribga sont en majorité de type traditionnel. Ils ont des superficies très variables généralement de petite taille.

Les techniques d'irrigation pratiquées depuis de nombreuses années se traduisent par l'utilisation des eaux de sources ou de surface, mobilisées par des ouvrages traditionnels de dérivation et distribuées par des canaux revêtus et en terre. Quant aux périmètres d'Aïn Cheikh aval (Boujaâd) et Ain Hajbatte (Oued Zem), ils sont irrigués à partir des eaux usées des villes de Boujaâd et Oued Zem respectivement. Le périmètre Mouilah est alimenté par le barrage collinaire sur oued Mouilah (Boujaâd) tandis que la Coopérative El Khair est desservie par le barrage Zamrine (Khouribga).

Les eaux sont réparties selon des droits d'eau ancestraux. Les usagers coopèrent depuis des générations dans le cadre d'associations informelles et traditionnelles créées pour gérer la distribution de l'eau et l'organisation de l'opération d'entretien. Ces dernières années, la D.P.A a entamé la réactivation des anciennes associations en les remplaçant par des associations des usagers des eaux agricoles (A.U.E.A) et la création de nouvelles A.U.E.A dans le reste des périmètres.

Les réseaux d'irrigation dans les différents périmètres sont caractérisés par une efficience moyenne illustrée par d'énormes pertes d'eau par infiltration et percolation, à cause de :

L'état défectueux des parties du réseau construit et ce par manque d'entretien de la part des usagers.

La longueur des saguias est de 82 400 ml dont 62 900 ml aménagés, près de 24 à 27% des réseaux d'irrigation est en terre.

Les retenus d'eau consiste en quelques barrages et lacs collinaires conçus pour l'alimentation de la nappe phréatique et l'abreuvement du cheptel

Nombre de barrages collinaires : 07 dont 04 exploités, 02 en projets, 01 non étudié.

Nombre de lacs collinaires : 15 dont 05 en exploitations, 03 secs et 07 en études.

1.5. Milieu humain.

Les principales caractéristiques sociodémographiques sont comme suit :

- Une population totale de l'ordre de 518.000 (RGPH 2014).

- Un taux d'accroissement annuel de 0.37%.

- Un indice de développement humain de 0.715 pour Khouribga la municipalité.

- Une population jeune : 60% ont entre 15 et 59 ans.

- La composition ethnique de la population est constituée par les tribus arabes des Béni Zemmour Smâala, Béni Khirane, Ouled Abdoune et Ouled brahim.

- La province est caractérisée par un exode rural très marquée et une immigration des jeunes vers l'étranger.

2. *AGRICULTURE*

2.1. Grande occupation des terres :

- Superficie totale	: 425.000 ha
- Superficie agricole utile	: 214 000 ha dont 3 228 irrigués
- Forêt	: 83 900 ha
- Parcours	: 83 332 ha
- Inculte	: 61 300 ha

Les parcours et la forêt représentent (39%) de la superficie totale et constituent une source importante pour l'alimentation du cheptel et contribue à hauteur de 40% dans le bilan fourrager ; mais la surexploitation de ce patrimoine a induit une forte dégradation des essences forestières et la transformation d'une importante superficie forestière en matorral tout en favorisant le développement d'une strate herbacée non désirée par les animaux.

La SAU représente 51% de la superficie totale, elle est caractérisée par une dominance de la sole céréalière (80%), dont l'orge occupe le premier rang alors que les cultures fourragères restent très limitées et ne représentent que 1,2% de la SAU.

L'évolution de la répartition de l'occupation du sol permet de tirer les conclusions suivantes :

- ☛ Le potentiel en terres irrigables au niveau de la province se situe à près de 10.000 hectares dont 4.500 hectares d'irrigation pérennes et 5.500 hectares d'irrigation d'appoint. Actuellement, la superficie irriguée est de 3.300 ha, ce qui démontre l'effort à déployer dans ce domaine.
- ☛Forte dégradation des terrains de parcours qui sont passés de 175.690 ha en 1971 à 54.000 ha en 1996 hors parcours forestier (68.000 ha), ce qui a eu pour conséquence une pression de plus en plus croissante sur le domaine forestier.

L'aménagement pastoral avec une gestion appropriée des parcours sont impératifs pour leur préservation et amélioration de leur potentiel productif. Dans ce sens, la responsabilisation effective des populations est essentielle et prometteuse.

De même, au niveau des terrains à forte pente où la productivité est limitée, l'arboriculture fruitière liée à des interventions de type défense et restauration des sols couplés à des reboisements apportent des résultats en matière d'amélioration et restauration des sols.

2.2. Statut juridique des terres :

Melk	**: 60 %**
Collectif	**: 19 %**
Domaine privé de l'Etat	**: 2 %**
Domaine forestier	**: 19 %**

- Le statut juridique Melk prédomine et constitue l'essentiel des terres de culture.
- Une faible partie des terres de culture est de statut collectif, ce dernier constitue le régime exclusif des terres de parcours.
- Le domaine forestier, bien que s'étendant sur presque 19 % des terres, intéresse plutôt des terrains dégradés utilisés pour le pacage.

2.3. Structure foncière :

Au niveau de l'ensemble de la SAU, la taille moyenne des exploitations se situe à près de 8 ha avec cependant de fortes disparités. Ainsi une agriculture de métier ne concernerait que 20 % des effectifs totaux qui exploitent près de 60 % des superficies des terres agricoles (SAU).

En l'absence d'une mise en valeur végétale intensive (irrigué), de systèmes de production animale maîtrisés (terres de parcours, ateliers d'embouche, apiculture, aviculture, etc…) et d'une valorisation maximale des productions (commercialisation, transformation), la plupart des agriculteurs se trouveront dans des situations de recherche d'activité complémentaires pour échapper à la précarité.

Evolution de la taille et du nombre des exploitations agricoles.

NOMBRE				*SUPERFICIE*		
Taille	**1982**	**1996**	**Variation (%)**	**1982**	**1996**	**Variation (%)**
Moins de 5 ha	16.781	15.893	- 5	69.941	39.214	- 44
5 - 10 ha	7 667	5 980	- 22	60.861	48.604	- 20
10 – 20 ha	3 383	3 555	+ 5	57.160	56.080	- 2
20 – 50 ha	1 388	1 422	+ 18	45.893	46.123	+ 1
Plus de 50 ha	448	172	- 62	13.875	12.724	- 8
TOTAL	***30.212***	***27.081***	***- 10***	***247.730***	***214.029***	***- 14***

Au cours de la période 1982 à 1996, on a assisté à une reconstitution de la propriété foncière. En effet, près de 44 % et 20 % de la superficie respectivement pour les exploitations de moins de 5 ha et les exploitations de 5-10 ha ont disparu au profit des exploitations de 20 à 50 ha dont le nombre d'exploitation a augmenté de 18 %.

2.4.Activité minière

L'exploitation du gisement de phosphate des Oulad Abdoun est à l'origine de la ville de Khouribga. Et avec l'extension de l'exploitation, cette activité minière a pris une place prépondérante dans l'économie de la province et dans l'occupation de son espace.

La dénomination de « plateau des phosphates » pour désigner un ensemble géographique qui dépasse largement les limites de la Province de Khouribga laisse à penser que toute sa superficie est susceptible d'être exploitée.

Le gisement des Oulad Abdoun, qui intéresse la province de Khouribga correspond à la strate terminale de la série crétacée, dénommée, cénomanien et plus précisément à l'étage « Lutécien ». La délimitation de l'extension de cette strate est connue à partir de la carte géologique. Elle s'étend à l'intérieur d'un polygone défini par Khouribga, Oued Zem, Kasba Tadla, El Borouj et Ben Ahmed.

A l'extérieur de cette délimitation il n'y a aucune probabilité d'exploitation de minerai phosphaté.

A l'intérieur de la province de Khouribga, cette délimitation du gisement d'Oulad Abdoun couvre environ 750 km^2, ce qui représente moins de 20% de la superficie de la province, mais plus de 50% concerne le Cercle de Khouribga.

Les premières exploitations ouvertes ont été celles qui présentaient les conditions les plus favorables, dans les limites des gisements reconnus et des moyens de l'époque.

C'est ainsi que des mines avec puits et galeries (recettes) ont précédé l'exploitation à ciel ouvert, qui exige des moyens très importants de découvertes en raison de l'épaisseur et de la nature des couches non phosphatées qu'il faut dégager.Depuis, des moyens de terrassement très puissants sont mis sur le marché, l'OCP s'est orienté vers les exploitations à ciel ouvert devenues techniquement possibles et économiquement rentables.Mais l'évolution des techniques d'exploitation et de traitement conduit périodiquement à réviser les données de la mise en exploitation. Des minerais à teneur moindre, jugés précédemment sans intérêt, deviennent intéressants.

3. Atouts et contraintes :

Les principaux atouts et contraintes peuvent être synthétisés de la manière suivante :

Atouts	Contraintes
☛ **Potentiel de production végétale :** ➢SAU représente 60% de la Superficie Totale. ➢Terres Melk : 62 % de la SAU. ➢Place de la culture d'orge dans le système de production. ➢L'existence d'un espace pastoral important dont l'aménagement, la gestion rationnelle et la contribution effective des usagers permettront d'améliorer le revenu agricole ; ➢L'existence de périmètres de PMH favorables au développement. ➢L'existence de sites favorables pour l'extension de l'arboriculture fruitière. ➢Possibilités d'introduction et d'extension des cultures alternatives à haute valeur ajouté dans des sites favorables : Oliviers, Caroubiers, Cactus et arbustes fourragers. ➢MO familiale importante. ☛ **Potentiel de production animale :** ➢Effectif important des petits ruminants et possibilité	☛**Contraintes naturelles :** ➢Climat semi-aride très contrasté. ➢Sols pauvres, squelettiques et pierreux sensibles à l'érosion (Plus de 30% de la SAU). ➢Ressources en eau limitées. ☛ **Contraintes institutionnelle & sociales :** ➢Structures foncières contraignantes. ➢Organisations professionnelles très limitées. ➢Sous financement du secteur. ➢Faiblesse de niveau de l'investissement agricole. ➢Analphabétisme des agriculteurs. ☛ **Contraintes techniques :** ➢Vulnérabilité du milieu (activité minière). ➢Faiblesse du niveau technique chez les agriculteurs. ➢Techniques culturales inadaptées au

d'amélioration. (la zone est le berceau de la race jaune dite race jaune de Boujâad). ➢ Existence d'une infrastructure d'encadrement. ➢Présence d'organisations professionnelles actives dans les domaines d'amélioration génétique, Amélioration des parcours et service de la collecte du lait. - Disponibilité des résultats de la recherche agronomique adaptées aux besoins de développement de la zone. - Effet d'entraînement positif du secteur agricole sur les autres activités Economiques.	conditions climatiques et aux spécificités des sols. ➢Sous utilisation des facteurs de production (semences sélectionnées, engrais, produits phytosanitaires). ➢Parcours collectifs et forestiers dégradés. ➢Elevage à dominance extensif traditionnel.

4. Perspectives de développement agricole

Zone Sylvo-pastorale **:**

C'est la zone qui coiffe le Nord de la province et touche 13 communes rurales d'une superficie totale de 220.900 ha dont 38% est représentée par l'espace forestier d'une essence forestiers très dégradée, alors que la SAU d'une superficie de 94.700 ha (43%) est couverte sur sa quasi-totalité par la céréaliculture (80%). Cette zone est localisée sur un terrain en relief accidenté, l'écoulement des eaux pluviales tend vers oued grou qui limite la zone dans sa partie nord.

La productivité végétale et animale reste très faible, suite à l'utilisation irrationnelle des intrants et à la conduite extensive des cultures et du cheptel, cette situation est le résultat d'une sécheresse répétitive, au surpâturage et à la structure de la taille des exploitations. En effet, la productivité chez les petits ruminants ne dépasse pas les 25 kg de PV/unité zootechnique et en moyenne 14 qx/ha pour les céréales dans les années les plus favorables.

Zone de céréaliculture :

Cette zone occupe une superficie totale de 68.700 ha dont 63% est représentée par la SAU. Cette zone agroclimatique est appelée zone de céréaliculture (34940 ha), elle est située dans une dépression au centre de la province, les sols sont favorables comparativement au reste de la province, mais des risques de gel entre les mois décembre et février, et du chergui (Mai) sont fortement à craindre.

Cette zone chevauche sur deux cercles (Khouribga et Oued-zem) couvrant en totalité ou en partie 9 communes rurales (voir carte). La PMH est localisée sur trois CR (lagfaf ; B.Khlef et Bir Mezoui) totalisant une superficie de 250 ha environ irrigués par des pompages individuels sur des parcelles de 0,6 ha en moyenne. Les cultures maraîchères et la luzerne, sont les principales cultures pratiquées en PMH.

Les agriculteurs sont des éleveurs engraisseurs, profitent des produits des élevages naisseurs de la zone du Nord et Sud.

Cette zone connaît une immigration très marquée, le souci de tous les jeunes, c'est un phénomène socio-économique qui a favorisé plus de départ de la population active et a engendré par conséquent, l'indisponibilité de la main d'œuvre et l'exode rural vers le centre urbain de Khouribga.

Zone agro-pastorale :

La superficie totale de cette zone est de 130.400 ha, dont 41% sont représenté par les terrains collectifs fortement dégradés de caractère marginale (Makret) qui s'étend du Sud Est au Sud Ouest ; tandis que la SAU de la zone Nord de est de 75.644 ha (58%).

Cette zone couvre le Sud de la province, située sur un relief adouci entre coupé par des vallées plus ou moins larges selon l'importance des cours d'eau des Oueds qui les traversent.

Ces vallées, où sont concentrées les PMH totalisent plus de 80% de la superficie réservée à l'oléiculture et aux cultures maraîchères. Ces cultures sont irriguées soit par pompage, soit par de résurgences.

La productivité végétale reste aussi limitée suite aux effets de la sécheresse, l'utilisation des facteurs de production, voir même aussi la productivité animale sauf dans la Commune rurale d'Ouled Gouaouch, zone berceau de la race jaune de Béjâad où la productivité du cheptel ovin est améliorée suite aux efforts déployés par l'ANOC depuis 1986.

Dans la partie Sud-Ouest, l'office chérifien des phosphates détient une grande partie et exploite des parts importantes des Communes rurales de Bir Mezoui – Boulanoir Ouled Abdoune, Fokra et M'fassis. On peut qualifier cette partie par une sous/zone en perturbation, due à l'incompatibilité entre l'exploitation des phosphates et l'investissement en agriculture.

5. Axes et stratégie de développement

5.1. Axes de développement

-Amélioration de la productivité du cheptel et préservations des ressources naturelles

A la lumière de ce qui précède, la province de Khouribga peut être qualifié comme étant une zone à vocation d'élevage, que ce soit des élevages à caractère naisseur engraisseur ou d'ateliers d'engraissement (Bovin, petits ruminants). L'élevage constitue donc le noyau dur autour duquel vont être développés les actions et les

techniques en vue d'améliorer la productivité du cheptel, tout en prêtant plus d'importance à l'équilibre environnemental par la préservation des ressources naturelles et la conservation des sols assujettis à l'érosion.

- Développement de la filière viande rouge via l'aménagement pastoral, le développement des cultures fourragères, l'amélioration génétique et l'encadrement sanitaire du cheptel, et de la filière céréalière en particulier l'orge à double fin.

- Développement de la filière lait dans les périmètres de PMH.

- Développement de la filière oléicole.

- Développement des produits de terroirs dont recèle la province, notamment les figues d'Aïn Kaicher et les PAM (Muscari attoupi) sont à développer également.

- L'installation des cultures fourragères et l'amélioration pastorale (alley croping) chez les agriculteurs privés est une alternative à double finalité :

- Amélioration du calendrier d'affouragement du cheptel.

Les effets positifs induits sur la végétation spontanée ou améliorée dans le domaine forestier ou collectif.

Cette action d'utilité majeure, devrait être motivée (alley Croping, Medic, pépinière pastorale) à l'instar des encouragements mis en œuvre, pour l'installation des vergers oléicoles, dans le cadre de la prime à l'investissement.

- Encouragement des multiplicateurs des semences fourragères (petit pois) en dotant les exploitations disposantes des moyens, en semences et intrants pour pouvoir constituer à court terme un stock semencier au niveau de la zone.

- Assistance des initiatives privées en prestation de service et en encadrement des agriculteurs, en se focalisant sur les lauréats des instituts de formation agricole tout en facilitant l'octroi de petits crédits, avec la mise à leur disposition des bâtiments d'exploitation étatiques dans un cadre contractuel.

- Renforcement des mécanismes de liaison entre la recherche, le développement et l'enseignement par l'instauration d'une structure faisant participer tous les intervenants du monde rural.

- Sensibilisation des agriculteurs aux changements qui s'opèrent dans le monde marqué par l'ouverture du marché.

- Renforcement de l'encadrement, formation, la sensibilisation, et l'organisation de la population rurale.

- Implication des différents intervenants (organismes étatiques : CRCA, SONACOS, privés….etc) dans la stratégie de réflexion sur le devenir de notre agriculture.

5.2. Stratégie de développement agricole :

Le climat et la qualité des sols imposent des choix à faire en matière de production, soit le fourrage lorsque les conditions du milieu sont défavorables, soit le grain lorsque les conditions du milieu sont favorables.

La stratégie qui sera suivi pour faciliter la mise en œuvre des programmes de développement s'appuie sur l'approche filière moyennant un système de vulgarisation axé sur les démonstrations, les voyages et les visites commentées, ainsi que l'organisation des producteurs pour chaque filière.

5.2.1. Développement de la filière céréalière

Le système de production végétale dans la Province est de type céréalier et se caractérise par une dominance de l'orge, la présence d'une part importante de la jachère qui commence à régresser suite à des limitations de la superficie agricole utile (SAU : 214.000 ha), une sole fourragère très réduite (2.554 Ha), et une extension des cultures en PMH ; principalement le maraîchage et la luzerne.

Il parait que le système actuel de cultures intégrées à l'élevage (culture/élevage) doit être renforcé d'abord par une amélioration des parcours et de la jachère et l'introduction de nouvelles variétés et espèces adaptées (orge à double fin, mélanges fourragers, céréales/légumineuses, arbustes fourragers, cactus inerme).

Le développement de la filière céréalière compte tenu des écosystèmes présent dans la zone doit viser les aspects suivants :

- i) - L' intégration et le développement de l'orge aux systèmes d'élevage ;
- ii) - le transfert de paquets technologiques à même d'intensifier la production d'orge, et des blés au niveau des sites bour favorable notamment en matière d'utilisation de semences sélectionnées, de fertilisation raisonnée et de protection phytosanitaire;

Les actions spécifiques envisagées viseront :

✹L'amélioration des itinéraires techniques, en tenant compte des acquis de la recherche agronomique dans la zone et des résultats obtenus chez les agriculteurs pilotes (personnes ressources).

✹La mise en place d'un programme de multiplication locale des semences de certaines variétés d'orge à double fin, reconnues performantes et adaptées à la

région, à savoir : Oussama, Amira, 071, 905 et TAMALLELT (à l'instar du programme de biodiversité in situ). Cette opération ciblera les agriculteurs promoteurs ayant un niveau de technicité élevé et organisés en groupement par commune rurale. A cet effet, des actions de multiplication de semences permettraient la production de semences sélectionnées d'orge, ce qui couvrirait les besoins en semences sélectionnés d'orge de la zone

✹La réalisation des analyses du sol pour raisonner la fertilisation des cultures et rationaliser l'utilisation des engrais dans la zone.

✹L'organisation des circuits de commercialisation par l'amélioration des techniques de stockage à la ferme et la sensibilisation des agriculteurs à s'organiser autour de la filière céréalière en vue de débattre leur intérêt économique.

Iii)- la formation des agriculteurs et leur organisation au sein de la filière céréalière.

5.2.2. Développement de la Production animale

Le système de production dans la province de khouribga est basé essentiellement sur :

- L'élevage des petits ruminants ; notamment les ovins sur les plaines et les caprins dans les zones accidentées ou dans les versants des grands affluents des oueds Bourgreg (Zamrayn, Od Grou…) et Oum Rabia (Boubagra, Sid El Hafian, Boulajraf…);
- l'élevage des bovins que ce soit laitier ou à production mixte est pratiqué dans les zones à PMH et dans le bour favorable.

Le développement de l'élevage repose sur les aspects suivants :

5.2.2.1. Développement de la filière viande rouge :

L'effectif des ovins, des caprins et des bovins allaitants est respectivement de : 552000, 45700 et 91000 têtes. La taille des UZ est respectivement de 1.95, 1.97 et de 1.93. La vente des petits ruminants s'effectue à âge précoce. Productivité par UZ dans les élevages encadrés montre une différence nette comparativement à ceux non encadrés. Cette différence est distinguée chez les éleveurs de l'ANOC, ainsi la productivité oscille entre 18-22 chez les éleveurs encadrés, contre 13-15Kg PV/UZO chez le reste des éleveurs. Celles des caprins et des bovins allaitant sont respectivement de 9-10 et 110-120 Kg PV/UZ.

Pour ce qui est de la production, les géniteurs sont en permanence avec le troupeau, aucune sélection n'est pratiquée par les éleveurs

L'alimentation, est le facteur présentant le plus de poids dans le coût de la production, et pourtant les éleveurs de la zone ne réservent pour la production de la

biomasse végétale qu'une superficie de 2 554 Ha, soit 1.19 % de la SAU. Les recommandations dans la réflexion de l'assolement optimisée dans les zones pluviales, est à prendre en considération en vue d'étudier les possibilités d'introduction les cultures fourragères dans les sites où l'intensité de pâturage est accentuée. De même, la sole de l'orge déprimée est à conseiller surtout comme source de fourrage qui sera réservée pour les mères ayant mis bas et les produits des premières naissances (déc-janv)

5.2.2.2. Développement de la filière de la filière lait :

La filière laitière a débuté à partir des importations d'un effectif estimé à 1200 vaches laitières importées, L'opération d'importation a commencé en 1995/96 suite à une campagne de sensibilisation des éleveurs. Les éleveurs sont ainsi organisés en coopérative pour faciliter la procédure d'acquisition.

L'ensemble des coopératives laitières sont nées dans les zones à PMH (Kaicher-Omaria-Ibrahimia) ou dans les zones à bour favorables (cas des coopératives installées sur l'axe Od Zem- Rabat) ou les zones de la proximité du périmètre d'irrigation de Fquih Ben Salah (Cas d'Ouled Azzouz).

Durant la période 1995-2000, la production laitière par coopérative oscille entre les 600 et 1100 litre/jour/coopérative. Durant cette période le nombre des coopératives était limité, la production laitière livrée est passée d'environ d'un million en 2001 à plus de 8 millions de litres/an en 2006. Cette augmentation est due à la multiplication des coopératives, et le renforcement du réseau de collecte de lait. On recense actuellement 24 centres de collecte de lait répartis dans les zones potentielles de production laitière de la province.

De même, cette évolution de la production laitière peut être expliquée d'une part par l'importance du croisement d'absorption du cheptel local à partir du cheptel laitier importé ou acquis auprès des pépiniériste du Fquih Ben Salah, zone limitrophe à la province et d'autres part, le passage d'une conduite traditionnelle à une conduite semi intensive. Approximativement, la composition du cheptel est améliorée à 30 %, alors que les 70% du cheptel sont nés et élevés dans les conditions locales à travers le croisement par absorption depuis 1995. La productivité est de 2 980 litres par lactation et un veau de poids vifs estimé à 280 Kg.

L'Amélioration de la productivité en lait passe également par une amélioration génétique et l'organisation des éleveurs :

- Acquisition des génisses pleines de race pure.

- L'introduction de l'insémination artificielle : celle nouvelle technique a commencé en 2006 dans la province de khouribga.

- Création d'une association de producteurs des viandes rouges et du lait qui a pris en charge la gestion de cette opération.

- Renforcement de l'encadrement sanitaire :

La santé animale est suivie par le service vétérinaire surtout les maladies réputées légalement contagieuses et les à grande incidence économique. L'intervention sur le terrain est assurée par les vétérinaires privés installés dans la province de khouribga, sous forme de consultation ou par convention établie entre la coopérative et le médecin vétérinaire. Les principales maladies communément rencontrées dans le secteur laitier sont d'ordre d'hygiène, de reproduction et de dysfonctionnement du métabolisme alimentaire lors des changements des régimes alimentaires suites a des pénuries ou à des formulations non raisonnées.

5.3.Développement de la filière oléicole

L'arboriculture fruitière couvre environ 8100 ha, soit 3,8% de la SAU avec une dominance de l'olivier (96% des plantations fruitières) qui est à son tour dominé à plus que 99% par la variété population Picholine marocaine.

Variété	Superficie	
	En Ha	%
Picholine marocaine	7763	99.73
- Ménara	0.5	0.01
- Haouzia	0.5	0.01
- Dahbia	20	0.26
Total	7784	100.00

Les plantations fruitières notamment celles de l'olivier ont connu un accroissement considérable suite à l'intervention du ministère en matière de distributions gratuites des plants fruitiers (depuis 1987-88), l'instauration de la prime à l'investissement pour la création de nouvelles plantations d'olivier (depuis juin 1999) et le programme de défense et restauration des sols qui repose sur la confection de banquettes plantées par l'olivier.

Les plantations oléicoles sont localisées principalement dans environ 58 sites aussi bien en irriguée dans le périmètre à PMH le long des oueds et à pompage individuel (soit 52% de la sole oléicole) qu'en bour dans la zone DRS et les vallées (soit 48% de la sole oléicole).

Actuellement les oliveraies en pleine production représentent 52% de la superficie oléicole alors que les jeunes et les vieilles plantations sont respectivement de l'ordre de 45,9% et 1,1% de la superficie oléicole. Leur production annuelle est en augmentation d'une année à une autre suite à l'extension des plantations mais

elle connaît une importante diminution saisonnière due au phénomène de l'alternance.

En effet, les rendements moyens des plantations en pleine production ne représentent que 42,5 % en bour et 38,7 % en irrigué des rendements théoriques obtenus au niveau des stations expérimentales. Les résultats montrent que le secteur oléicole dans la province mérite plus d'efforts en matière d'encadrement et de suivi pour l'amélioration de sa productivité.

En ce qui concerne la destination de la production oléicole, une grande partie (soit 80%) est transformée en huile au niveau de 46 maâsra traditionnels et 2 unités modernes de trituration qui assurent la trituration de 7000T d'olives par an.

Les actions à entreprendre pour relancer la filière oléicole seront axées sur:

5.3.1. Extension des plantations :

Suite à l'étude « réflexion sur l'assolement optimisé dans la province de Khouribga » effectuée en mars 2 005, la filière oléicole pourrait s'étendre sur une superficie de 17 500 has à travers les trois zones homogènes précitées.

5.3.2. Intensification des vergers existants

Cet axe ne peut se faire qu'en partenariat avec le secteur organisé et dans des sites pilotes. Il vise l'encadrement de proximité et par conséquent une amélioration de la productivité notamment pour les techniques d'irrigation et de conduite.

5.3.4. Valorisation de la production et organisation de la profession

Pour une meilleure intégration de la filière oléicole l'organisation de la profession s'avère indispensable afin d'améliorer le système de collecte des olives, mais aussi la mise à niveau des unités industrielles et traditionnelles de transformation.

5.3.5. Programme prévisionnel de développement de la filière oléicole.

Après avoir analysé la situation actuelle de la filière oléicole, un programme prévisionnel oléicole à moyen terme a été élaboré et vise à optimiser l'assolement et améliorer la production oléicole quantitativement et qualitativement dans un cadre de partenariat avec les oléiculteurs et les industriels du secteur oléicole (voir tableau ci-dessous). Dans ce sens le programme prévoit :

	2009-2010		**2010-2011**		**2011-2012**		**2012-2013**		**Total**	
CT	**Bour**	**irrigué**	**Bour**	**irrigué**	**Bour**	**irrigué**	**Bour**	**irrigué**	**Bour**	**irrigué**
17 01	40	70	40	90	40	100	50	130	170	390
17 02	75	175	175	175	200	200	200	300	650	850
17 03	450	100	500	100	550	100	650	100	2150	400
Total	565	345	715	365	790	400	900	530	2970	1640
Total A*+B*	**910**		**1080**		**1190**		**1430**		**4610**	

✹L'extension des plantations oléicole sur superficie de 4610 Has en 4 ans
✹L'intensification des vergers existants par l'encadrement de proximité afin d'atteindre un rendement de 4T/Ha en bour et 6T/Ha en irrigué.
✹La valorisation de la production oléicole par à travers la mise en œuvre des actions et mesures suivantes :

- ✧Le respect des techniques adéquates de cueillette
- ✧La sensibilisation des agriculteurs et des industriels pour établir des relations contractuelles, en matière de récolte, de collecte et d'approvisionnement en olives, entre producteurs et industriels en vue d'arrêter les modalités pratiques pour permettre une intégration de la filière.
- ✧La modernisation des Mâasras.

Conclusion

Cet article fait ressortir les différentes potentialités de la zone. Les caractéristiques d'aridité du milieu physique, l'importance de l'espace pastoral (parcours collectifs et forestiers, inculte) et la dominance des cultures céréalières intégrées à l'élevage.

Le climat et la qualité des sols imposent des choix à faire en matière de production, soit le fourrage lorsque les conditions du milieu sont défavorables, soit le grain lorsque les conditions du milieu sont favorables. L'évolution de la production céréalière et des effectifs du cheptel que la province présente des similitudes concernant les grandes variabilités liées à l'irrégularité des pluies

Les grandes fluctuations des productions céréaliers et la variabilité des effectifs du cheptel indiquent que l'influence du climat est considérable .ces chutes fréquent de la production ont des incidences néfastes sur l'environnement et les revenus d'une grandes parties de la population rurale de la province qui vivent essentiellement de l'agriculture.

Ce constat montre que les mesures de développement pour lutter contre les effets de la sécheresse nécessitent encore des efforts à déployer dans ce sens font que la filière viande rouge et la filière céréalière sont les plus dominantes et méritent la priorité dans nos programmes de développement.

Bibliographie

- Adidi Abdelaziz (1986) , Espace minier et formes de croissance urbaine dans le bassin phosphatier de Khouribga, thèse en géographie soutenue à l'université Jeon Moulin , Lyon III.
- El mountassire M (2005): Genèse et évolution des argiles dans le bassin phosphaté crétacé-Eocène des Oulad Abdoun (Maroc Central) : de la sédimentogenése à l'altération supergène.Thése d'état UCAM, Marrakech.